



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد اسلامی

الكتاب: حاشیه السیالکوتی علی المطول

المؤلف: العلامة عبد الحکیم السیالکوتی

الناشر: منشورات الرضی - زاهدی - قم

عدد الصفحات: ٦٤٥ صفحه

القطع: وزیری عدد المطبوع: ٢٠٠٠

سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ

الطبعة: الثانية

المطبعة: امیر - قم

جَاشِيَّة

السِّيَاكُوتِي

عَلَى

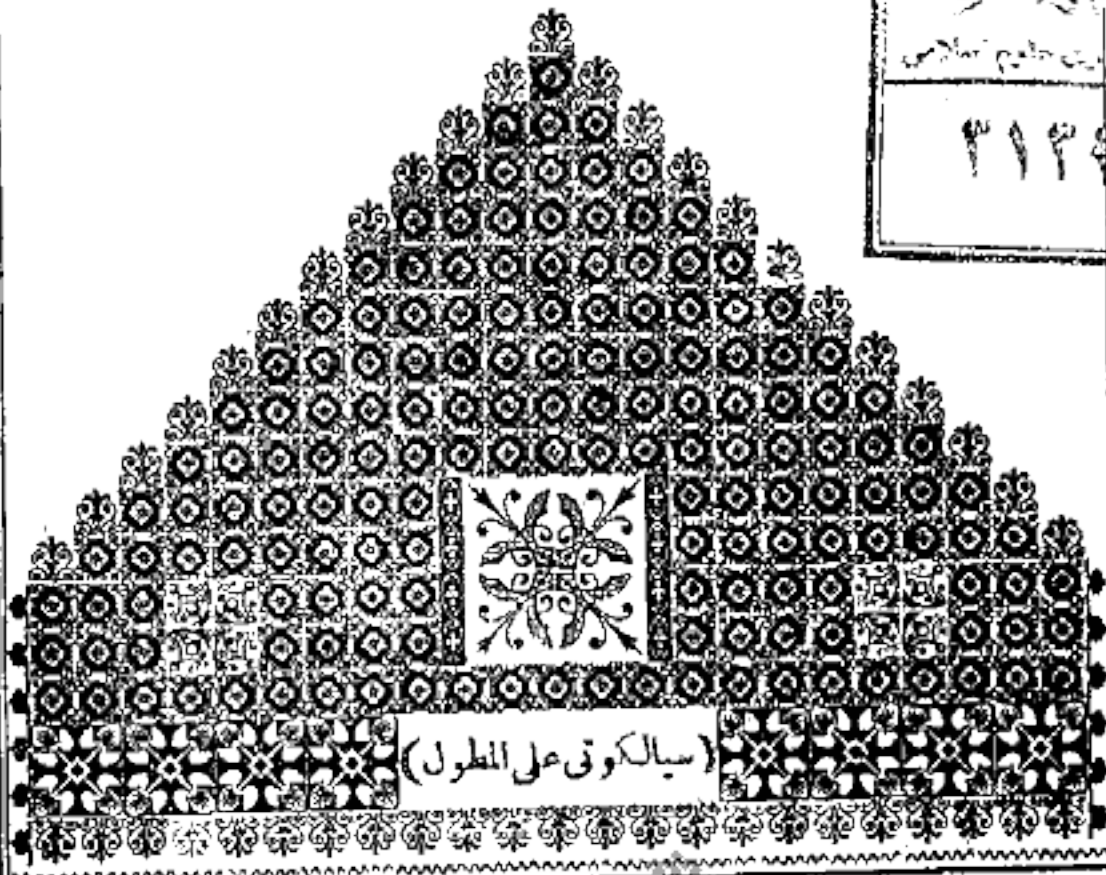
كِتَابِ الْمَطْلُوعِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْحَكِيمِ السِّيَاكُوتِي

مَنْشُورَاتُ الرِّضِيِّ قِم

كتاب	كتاب
شماره ثبت:	۳۱۴۴
تاریخ ثبت:	



(سبالکوتی علی المطول)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله افتتح كتابه الخ) ای كتابه المقدر فی الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت الحقیقة والافتتاح التصدیق ومعنی افتتاح الكتاب بالحمد بعد التین بالتسمیة ای بعد الافتتاح بها ذكر الحمد عقب التسمیة بلا فصل مقدما علی ماسواهما وهذا الكلام لادلالة له علی جزئية شیء منهما ولا علی عدمها علی ماوهم وزاد لفظ التین اشارة الى ان الافتتاح بالتسمیة للتین والبرک سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار القاضی او صلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابس والاستعانة انما هو یركانها والافتتاح بها لاجل البركة الان فی الاستعانة زیادة وهو الاشارة الى ان المشروع فيه لا یتیمدونها والاستعانة لیست حقیقة حتی توهم عدم كون ذكره تعالی مقصودا بالذات وكذا الحال فی قوله بحمد الله وفی حدیثی الابتداء وایس فی كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شیء من الاحتمالات نعم فی نسبة الافتتاح الیهما مع البعدیة اشارة الى انه لا منافیة بینهما لان المراد التصدیق علی ماسوی التسمیة والحمد فلا تعارض بین الحدیثین ان جعل الباء صلة لمبدأ واما علی تقدیر جعله للملابسة او الاستعانة فلا توهم للتعارض فانه یمکن

للإبتداء نفسه

تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التين بامور كثيرة اذ التين بامور كثيرة
ليس مختصا بحال التلطف بل باقى الى آخر الكتاب (قوله اداء) جعله علة للاقتراح نظرا
الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما انتم والافنى الاقتراح المذكور
اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديثى الابتداء وعمل بماشاع بين العلماء
(قوله لخلق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) ان كان ما موصوفة او موصولة
لامهد او الجنس فكلية من في مما يجب بيانية والثانية مبينة لما يجب ان اريد بالشكر
مطلقه وتبعية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل
الجوارح وان كان للاستغراق فن الاولى تبعية والثانية مبينة لشيء لا مما يجب
اذلا ايهام فيه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان في الاقتراح المذكور اداء
خلق شئ من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصرا اثر من آثارها لانه في حالة اقتراح
الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق
شكر كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فانضح العلية وان دفع
الشكوك التي او رد عليها الناظرون من غير حاجة الى كتاب ذكرها وظهر فائدة
توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصرا اثر من آثارها (قوله الثناء باللسان) ذكر
اللسان للتخصيص بالمراد لانه قد يطلق الثناء بمعنى يشعل غير فعل اللسان والجمل
صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختيارى كما صرح به الشارح رح في شرح
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحده تعالى على صفاته الذاتية
بتزليلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى
القائل المختار سواء كان مختارا فيه اولا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ)
نصرح بمعلقه والا فالتعريف تصوير لماهية الحدود لا بيان لعمومه وسواء اسم
بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة
والزمان فحكمه حكم المصدر والمهزة مقدرة لان ام المتصلة لا تستعمل بدونها
وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية
فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى بيان ومقاله الرضى
والذى يظهر لى ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء ثم بين
الامر بن بقوله اقتسام تعدت كفاي قوله تعالى (اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم)
اى الامر ان سواء والجملة جزاء للجملة التي بعدها لتضمنها معنى الشرط واقادة
همزة الاستفهام معنى ان لا اشتراكهما فى الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق
بالفضائل والفواضل فالامر ان سيات فتكاف كما لا يخفى والقوا ضل الزا يا المتعدية

بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والفضائل المزايا الغير المتعدية
كالعلم والقدرة (قوله و بحبة الخ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة
الكمال ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار
الذين كانوا ايعادون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المشهور التصريح
بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة (قوله
وخدمة) لان العمل بطريق الاعانة او الترحم او الاجرة لا يكون شكرا (قوله فورد)
فرع على التعريفين بيان مورد هما ومتعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك
نعم انه يكفي احدهما (قوله بالعلم والشجاعة) اي بسبب العلم والشجاعة ٣ (قوله
والله اسم) لاصفة على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة صار علما بالغلبة
وتفصيله في التفسير (قوله للذات) اورد المعرف باللام اشارة الى انه اسم للذات
المعينة بالشخص فيكون علامة ذكر من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة ٩
الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم كحاتم بالجود
(قوله ولذا لم يقل) اي لكونه اسما للذات المعينة من غير اعتبار صفة مع علم يقل
لرزق او الخالق او غيرهما من الاسماء العالة على الصفة حتى انصف بجميع صفات
الكمال (قوله مما يوهم الاختصاص) لان اللام للاستحقاق فاذا قيل الحمد لله
يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك
الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون استحقاق
جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا في نفسه لان تعليق الحكم بالوصف
يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف السندانية (قوله بل
انما تعرض) اضراب عن قوله لم يقل (قوله تبينها على تحقق الاستحقاقين)
فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما انتم حيث جعله محمدا عليه
صريححا والاستحقاق الذاتي مالا يلاحظ به خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون
الذات البعث مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجميل سمي ذاتيا للملاحظة
الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه
لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات الخصوصية كان مستندا الى الذات
(قوله لاقتضاء المقام الخ) يعني ان كلا الجزئين من جملة الحمد الله مهم في مقام
الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فردما
فهو نصب العين فلا يردان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له
بكلمة الحمد فان جزئي الجملة متساويا بالنسبة اليها (قوله وان كان ذكر الله اهم

٣ او من حيث العلم
والشجاعة نفسه

٩ الى طريق انحصاره
والى اشتغاره الخ نفسه

في نفسه) فهو يقتضى تقديم لفظ الله لكن مقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند المتكلم (قوله على ان الخ) بناية أى كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد لله اختصاصا كافيا لله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على معنى المصاحبة كعم نحو قوله تعالى (وآتى المال على حبه) خروج عن الظاهر من غير ضرورة وبأبى عنه لفظ ايضا (قوله وانه به حقيق) أى الحمد لذاته تعالى لا لغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احدا حق منه (قوله وبهذا يظهر) أى بما ذكر من ان ٢ صاحب الكشف قائل بالاختصاص في الحمد لله بظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذى هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب الذى هو قراءة بعضهم باضمار فعله على انه من المصادر التى ينصبها العرب بافعال مضمره فى معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا ينزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعُدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله جدا ولذلك قيل (اياك نعبد و اياك نستعين) لانه بيان الحمد لهم لانه قيل كيف نحمدونه فقل اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف فى ارسالها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذى توهمه كثير من الناس وهم منهم انهى فقل فى توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان اخبارا عن ثبوت جد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فأتجه للسامع ان يقول كيف نحمدونه أى بينوا كيفية جدكم فانها غير معلومة فبين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين أى نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب للايهام ثم البيان التذكير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده فى فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد و اياك نستعين اننا نحمده جدا مقارنا لعبادة التى هى فعل الجوارح والاستعانة التى هى فعل القلب ولا تقتصر على مجرد

٢ أى الكشف فى تفسير
الفاتحة فى قوله تعالى مالك
يوم الدين م
٧ (قوله بل على ان الحمد
اه) نعمه

القول اللساني ثم اورد عليه السؤال بانه يكفي لافادة هذا المعنى المصدر المنكر فاما
 فائدة التعريف فيه واجاب بانه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب
 من حيث هي كافي العراك الا انه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا
 وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس
 ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى
 الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح
 رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له
 تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد
 ما اوردده السيد قدس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال
 على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم لان
 فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب
 عن كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتبهة على الحمد وغيره لان
 انضمام غيره معه نوع بيان لكيفية اى حال جدنا انا نجمعه بسائر عبادات الجوارح
 والاستعانة في المهمات ونخص بحججهم ما يكفى تقرير السؤال والجواب المذكورين
 بقوله فان قلت وقلت بحاله وحينئذ لا يصح ان يكون اختياره للجنس لرعاية مذهبه
 لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر سادس للفعل والفعل لا يدل الاعلى
 الحقيقة فكذا ما هو يثوب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك
 نستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يطل النيابة عن الفعل المحذوف اذ يصير
 الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح
 رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره
 الجنس والمنع عن الاستغراق كايديل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله
 فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلمة بل الاضراية
 ههنا فانه اضراب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله فالاولى اى الاولى
 في بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى الفهم اى من نفس
 اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للتبادر احتراز عن المتبادر عن نفس
 اللفظ الذي لا يكون استعماله كثيرا كالجهاز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه الخلة
 فان المتبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى
 نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه (قوله لاسما في المصادر) فانها موضوعة
 للمحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

بقوله
 نه

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية لا ينافي تبادر الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين فلانار ولا علم فضلا عن نار على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشف في حواشيه ان اللام لا تدل الاعلى التعريف والاسم لا يدل الاعلى معناه فان كان معناه الماهية من حيث هي كافي المطلق افاذ تعين الماهية وان كان معناه الماهية من حيث الوحدة كافي اسم الجنس افاذ تعين الواحد فاذا لا يكون نعم اى في الحمد لله استغراق نظرا الى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك للحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قبل لو تم هذا الوجه لدل على عدم امادة اللام للعهد الخارجى وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب الكشف الحمل على الجنس والمنع عن الاستغراق مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واباك نستعين بيانا للحمد لهم فان دفع اعتراض السيد الشريف بقوله فقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشيه الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد واعرايه واوردته بطريق السؤال والجواب اهتماما بآشانه وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارة الى ان اللام للتعريف اتفاقا فبين انه قال موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول في حواشيه ناهض عليه بلا مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا اما ان يقال ان الحقيقة تعين الارادة ما لم يصرف عنها صارف ٩ فلم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ففيه انه على تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واباك نستعين بيانا للحمد لهم وان الاستغراق انما يراد به الجنس كما صرح حوايا الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لثلا

٩ فلذا لم يحمل
نسخه

يلزم الترجيح بلامر جمع بقی ههنا بحث شریف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف
 الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت
 نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به تحقيق
 تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه
 بقوله اياك نعبد و اياك نستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي في ثبوته
 لا آخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجبل للفرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته
 لا آخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني الكلبي بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فعليك
 بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تعطيك الاقتدار على دفع ما عرض المناظرين في هذا
 المقام (قوله ليس كما توهمه) الجار والمجرور في موضع المصدر اي ليس مبنيا بناء
 مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال من ضمير مبنيا اي ليس مبنيا حال
 كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المغني في قوله تعالى (كما بدأنا
 اول خلق نعيده) والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف (قوله بل
 على الخ) اي بل هو مبنى على هذا ولا يقدر منصوبا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون
 داخلا تحت قوله وبهذا يظهر فليزم ان يكون هذا ايضا ظاهرا بما ذكر (قوله على
 ما انتم) كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات لان القيد المذكور بعد الجملة
 قد يكون قيدا للمسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيدا لثبوته كما في ضربت
 زيدا قائما وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكأنه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله
 على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف
 يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله
 تعالى (ولتكبروا الله على ما هديكم) فقيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير
 ضرورة (قوله اي انتم به الخ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار
 واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام الرزوقي فلا يصح قوله مع تعذر ما فيه
 انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف
 عليه التعليم من الشعور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف عليه (قوله
 ان التقدير آه) تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل بانحصار التقدير على ما ذكره
 فلذا قال تعسف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تعسف (قوله بدل من الضمير آه)
 بناء على جواز حذف المبدل منه وقد صرح به امتناعه في غير صورة الاستثناء
 ابن الحاجب (قوله فقد تعسف) اي سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الایسر
 وهو جعل ما مصدرية وسلك الاعسر (قوله امكن) من مكن الشيء مكانه

اي اخذ مكانه (قوله ولم تعرض للنعم به) اي صريحا والا فعموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم النعم به ضمنا استلزاما عقليا لا يقبل التخصيص (قوله لقصور العبارة الخ) اعادة اللام تشعر باستقلال كل واحد بالعلية وبيانه ان التعرض للنعم به بذكر البعض او بذكر الكل تفصيلا او اجمالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة الاحاطة كما في ذكر البعض والتفصيل او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور دون شئ وهو المتروك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شئ منها (قوله ثم انه) كلمة ثم للتراخي في الرتبة كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه اشارة الى ترقى المصنف رح في مراتب البلاغة (قوله صرح ببعض النعم) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على الانعام المحمود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الغداء واللباس والسكن وغيرها من المنكح ودفع الموزيات وقيد الاصول احتراز عن الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احيانا وليس علم الشرائع والشارع والمعجزة داخلة في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لا ينظام امر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانعم الله بعد ذكرها وتقريره عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ وعدم ادخاله تحته (قوله تعاوون الخ) عطف بيان اقوله يحتاج او جملة مستأنفة وجعله حالا ركبت ٣ من جهة المعنى (قوله وفي الكتابة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان فانه متعلق بالتنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع ان في الكتابة ضرورا وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المعاني من الاشارة والكتابة على تقدير فرض وضعهما لهما كفهما اياها من اللفاظ بتكرار اطلاقها عليها مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) اي النطق الظاهري الذي لا يلتبس ببعضه بعض كما في الحان الطيور المظهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ) بيان لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعمته (قوله معاملة) بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما اخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) اي استواء في المعاملة يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء (قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطف

٣ وجه ركابة المعنى ان
الانسان محتاج في تعيشه
الى اجتماعه مع بني نوعه
للتعاون واذا حصل
التعاون لا يبقى الاحتياج
لانه حصل فاذا جعل
حالا من ضمير محتاج
يكون المعنى الانسان محتاج
الى اجتماعه مع بني جنسه
مع ان ذلك والاحتياج حال
التعاون هذا ما نسخ لحاظ
الفقير والعلم عند الملك القدير
فيكون المعنى ركبا
(لحرره قريسي)

على المعاملة على ماوهم (قوله رعاية لبراعة الى آخره) المفعول له سبب حامل
 ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلول له في الخارج وقد يكون علة باعثة
 فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص على العام
 باشماله على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور وليس معلول له في الخارج
 انما المعلول له التنبيه فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بإيراد لفظ البيان ولا مدخل
 للعطف المذكور فيه (قوله ما لم نعلم) اى في الزمان السابق على التعليم بوجه من
 الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق وذلك بخلق علم ضرورى في ابناء آدم عليه
 السلام بجميع الاسماء والسميات من كل لغة (قوله ولفظ اوتى الخ) يعنى ان في لفظ
 الايتاء تنبيهها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون
 منه تعالى فالظاهر ان يقدم قوله لامن عند نفسه على قوله من عنده الا انه قدمه
 للتأدب ولكونه اثباتا (قوله وترك الخ) دفع ما يترأى من ان اللائق للتنبيه المذكور
 التصريح بالفاعل بان في عدم التصريح به نكتة اخرى وهى الاشارة الى ان هذا
 الفعل لا يصح غيره (قوله اشارة الى المعجزة) باشماله على القرآن الذى هو معجزة
 لا ان كل فصل الخطاب معجزة اهدم (عجازه ماسوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن
 لعدم صحة المعنى (قوله الذى يبينه من يخاطبه) اى يفهمه وايتاء الكلام
 البين لا يقتضى ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى ترد التشابهات على رأى
 من وقف على الا الله (قوله بين الحق والباطل الخ) الحق والباطل في الاعتقادات
 والصواب والخطأ في الاعمال (قوله اصله اهل) ابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان
 ابدلت الثانية الفسا (قوله خص استعماله الخ) يعنى انه فرق بينهما في الاستعمال
 فيقال اهل الحجام ولا يقل آله (قوله في الاشراف) في القاموس الشرف بحركة
 العلو والمكان العالى والمجد او لا يكون الا بالاباء او علو الحسب انتهى فقوله ومن
 له خطر دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الاباء او بعلو الحسب وبيان
 انه مختص بالعلاء وفي الكشف يتا في تصغيره اختصاصه بالاشراف فتدبر ٦
 (قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم تقبض النجاسة كالطهارة طهر
 كنصرو كرم فهو طاهر و طهر و طهير والجمع اطهار و طهاري و طهرون
 فلا يتا في ما في شرح الكشاف من انه جمع طهر كثر وانما ولا حاجة الى ما قيل انه
 جمع لطاهر من حيث المعنى فانه يخالفه التأيد ٧ بصاحبوا اصحاب (قوله وصحابة)
 بفتح الصاد وكسرهما يستعمل في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم
 الذين طالت صحبتهم مع النبي عليه السلام مسلمين وقيل بشرط الرواية وقبلهم

٩ لتخصيل بقرينة ان ما بعده
 علة ذهنية وما قبله علة
 خارجية م
 ٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن
 غير نيبا ايضا وهو قاسد م
 ٦ فكأنه يريد ان بعد
 الاختصاص لم يصغر
 لما فاته فانه بحسب الوضع
 للتصغير اطول يقال اجناعا
 ايناها اى الذين جندا على
 هذه الدار بالهدم هم الذين
 بنوها م
 ٧ لان التأيد انما هو بجهة
 لفظه لا بجهة معناه على ما لا
 يخفى (لحرره قريسي)
 وعددهم حين وفاته

مسلون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بالتشديد قيد بالتشديد
لما في القاموس من ان المخففة في الجمال والبسم والمشددة في الدين والصلاح
وما ذكرناه اولى بما قيل انه احتراز عن خيرا فعمل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع
لكونه في التقدير افعال من فان المذكور في النسخة الصحيحة جمع الخير معرفا باللام
(قوله اصله) اي غالباً اذ لا يطرد في نحو اما قريشا فانا افضلها فان التقدير
مهما ذكرت قريشا (قوله مهما يكن من شيء) في القاموس مهما بسبب
لامركبة من مه وما ولا من ماما خلافا لزاميهما ولها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل
غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتياه من آية الثاني الزمان
والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله * وانك مهما تعط بطنك سؤله *
وفرجت نالامتهى الذم اجمعا * الثالث الاستفهام كقوله ٩ مهما الى اليلة مهما ليه *
اودى بنعلي وسرباليه * ويكون تامة فاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان للمعنى
٦ لتأكيد العموم ولادخال الزمان ايضا وان كان مهما ٧ للزمان والشرط ففاعله
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب (قوله فوقعت كلمة اما) اي
في نحو هذا التركيب وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط بخلاف ٢
مالذا كان جزء من الجزء فان اما فيه واقعة موقع مهما فقط والفاصل في موقع
الشرط كما سيحكي في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت اما للاختصار مع كون
الشرط من الافعال العامة ٩ التي يدل عليها الفاء الجزائية وفك المبتدأ (قوله
موقع اسم) اشارة الى انه ليس مغيرا من مهما بقلب الهاء موضع الميم والهاء همزة
وادغام الميم في الميم (قوله وتضمنت معناه) كتضمن نعم جملة الجواب (قوله
غالبا) اي في الشرط واما في اما فلان دائما وقيل فيه ايضا غالبا (قوله لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ) لصوق شيء لشيء اعم من ان يكون باعتبار مفهومه كـ لصوق
الاسم للمبتدأ او باعتبار تحققه كـ لصوقه لاما فان الملاصق له فرد من الاسم
فلا غبار على هذا في العبارة سواء جعل لفظ اللازم صفة للاسم او للصوق
ولاحاجة الى ما تحلو به ثم ان لصوق الاسم لاما اكثرى لقوله تعالى (فاما ان كان
من المقربين فروح وريحان) الآية وقال الشارح رحمه الله التقدير فاما المتوفي
ان كان الخ ولا يخفى ان التقدير مستغنى عنه ولا دليل عليه الاطراد الحكم (قوله
قضاء) علة لما فهم من قوله لزمتهما الفاء ولزمهما لصوق الاسم اي فعل ذلك
قضاء فان الزوم انما هو يجعل الجاعل (قوله لحق ما كان) اي الشرط والمبتدأ
وحقهما الفاء والاسمية (قوله وابقاه) اي لما كان بقدر الامكان وهو ابقاؤه

٩ مهما مبتدأ ولي خبره
واليلة ظرف الظرف
ومهما ليه جملة مؤكدة
للاولى اودى هلك والهاء
في بنعلي زائدة وهو
فاعله اي هلك فعلى
وسربالي م
٦ فعلى هذا يكون مهما
مالا يعقل غير الزمان
فيكون مهما مبتدأ خبره
اما الشرط واما الجزء
او المجموع فافهم م
٧ فعلى هذا يكون
مهما ظرفا لغوا لفعل
الشرط م
٢ وهو مذهب سيويه
والاول مذهب المبرد
٩ من الافعال التامة التي
يدل عليها الفاء الجزائية
وفاء المبتدأ لمتن

باعتبار ابقاء لازمه (قوله ظرف) اي فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يعني لم نحو
ندم زيد ولما ينفذ و بمعنى الانحوان كل نفس لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) اليه
ذهب ابن مالك وفي المعنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا
محضوا لا يكون لازم الاضافة الى الجملة (قوله يليه فعل ماض الخ) و جزاؤه فعل
ماض غالب بدون الفاء وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية باذا او الفاء كافي قوله تعالى
(فلما نجاهم الى البر فنهزم مقتصد) وقيل الجواب محذوف اي انقسموا قسمين او مضارعا
ما ولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو
ابن خروف جملة توهم بالتبادر معنى الظرفية منه وقال في التحفة القول بانها حرف
هو مذهب سيدييه قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضافا الى الجملة التي
تليه كان عاملا للجزء مع انه غديكون مصدرا باذا المفاجأة وما النافية نحو قوله
تعالى (فلما احسوا بأسنا اذاهم منها بر كضون) ٧ وقوله تعالى (فلما قضينا عليه
الموت ماداهم على موته) وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وايضا قد يقع الفصل
بين لما وشرطه بكلمة ان نحو فلما ان جاء البشير مع انه لا يجوز الفصل ٢ بين المضاف
والمضاف اليه وايضا لو كان ظرفا لما صح قولنا لما سلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان
اللهم الا ان يدعي المبالغة (قوله علم البلاغة) بالمعنى الاضافي اي العلم الذي له مزيد
اختصاص بالبلاغة بان دون لاجلها وتقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها للدلالة
على انه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما توهم من كون المضاف مقصودا
بالذات لان لفظ العلم في الكلام مقدور وحله على المعنى العلمي تتكلف لانه يلزم
حينئذ تقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها لثلا يلزم العطف على جزء العلم وارجاع
ضميرها الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلي وعدم صحة افراد ضميره وفيه الابتكاف
علم ان كون علم البلاغة علما للذين العلمين بما لم يثبت وقول الشارح رحمه الله فيما
سيأتي وسموهم علم البلاغة بمعنى الاطلاق لا الوضع (قوله قدرا) تميز ٢ من نسبة
الاجل الى الضمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم منال عن الفاعل
اي من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا اي من طائفة علوم
ادق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير اعتبار
لاستعمال على ما وهم الفاضل الاسفرائي والسرايكتي اولب الشئ (قوله لانه
لم يجمع الخ) حتى يردانه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث
(قوله بل جعل طائفة الخ) ويكون بعض تلك الطائفة اجل من بعضها فلا يلزم
تفضيله على العلوم المذكورة وعلوم مرتبة لانه من تلك الطائفة (قوله

٧ يهربون مسرعين
را كضين دوا بهم
او مشبهين بهم منه فرط
اسراعهم (قاضي)
٢ ويرد عليه بقوله تعالى
ايما الاجلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز
فاعلا اما لنفس الفعل
المذكور نحو طاب زيد
نفسا واما المتعدي نحو
امتلاء الاناء ماء فان الماء
لا يصلح فاعلا للامتلاء
بل لتعديه وهو الملاء لانه
مال واما لازمه نحو
وفجرنا الارض حيونا فان
الارض متفجرة لا منفجرة
كليات

مع ان هذا الخ (ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع فان العالم لا يفرح بشئ باطل بل المراد انه لكمال هنائه وفرحه بذلك العلم يدعى ظاهرا اجليته بالنسبة الى كل العلوم ترغيبا لطالبه والمراد اجليته بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقا والمراد التقييد (قوله فيكون من ادق العلوم سرا) لان دقائق العلوم العربية واسرارها متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه رح ومعلوم ان دقائق العربية ادق اى بعضها من بعض لان جميع دقائقها ادق ولو ادعاء على ما فهم (قوله لان المراد الخ) اى بطريق الكناية فان كشف الاستار عن الشئ يستلزم معرفته (قوله لكونه) متعلق بالمعرفة او بالاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد اشارة الى ان معرفة الاعجاز بطريق العلم مختص بهذا العلم فلا يرد انها تحصل بالكلام ايضا فلا يصح الحصر لان تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق الخ) والدقائق والاسرار المتعلقة باللفظ العربي انما تعرف بهذا العلم كما مر ولذا اخر وحده الاجلية عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من اجل المعلومات) المعلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع ٧ كافي شرح المواضع ومحمولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التى تندرج فيها الدقائق والاسرار التى فى القرآن وموضوعه اللفظ العربى من حيث مطابقتها لمقتضى الحال المندرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل المعلومات ٩ فاندفع تحير الناظرين في كون معلومه اجل ومنشأه حل المعلوم على ان القرآن معجز (قوله مدرك الاعجاز) اى ما به يدرك لان المدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو الذوق ليس الا) اى الا الذوق فقد حصر ما به يدرك الاعجاز فى الذوق وهو كيفية للنفس به تدرك الخواص والمزايا التى فى الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنائى فى هذا العلم (قوله ونفس وجه الاعجاز) اى نفس مرتبة البلاغة التى توجب الاعجاز لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة او نفس الاعجاز على ان يكون الوجه تخيلا فقد نفى امكان كشف القناع عنه والمصنف اثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المكنى به فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين (قولنا قلنا معنى كلامه) اى مجموع كلامه المذكور سابقا فقوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لا يمكن كشف القناع معناه لا يمكن وصفه وبيانه كالملاحاة واستقامة الوزن وسائر الوجدانيات تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك) حيث قال شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على انه اعما يدرك بهذا

٧ وقد يطلق على محمولات
المسائل نسخته

٩ ثم ان المص قدّم فى الف
بيان اجلية هذه العلوم على
بيان ادقيتها لكونه ادخل
فى مدحها واخر فى النثر
دليل هذه المقدمة اعنى
قوله وبه يكشف عن دليل
المقدمة الاخرى اعنى قوله
اذ به يعرف لكون معرفة
دقائق العربية واسرارها
وسيلة الى الكشف متقدمة
عليه فى الوجود
(حسن چلبى)

٤ اللام متعلق بالتفسير اى
فه مرنا هكذا قوله آه م

(العلم) لان نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لاعلى انه يمكن وصفه
وبهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك
في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي وجل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة
توجب الاعجاز وافراده نظرا الى نوع الاعجاز وجمعه نظرا الى افراده او على نفس
الاعجاز وجعل الوجه تخيلا وهو المطابق لعبارة المفتاح و فرق السيد في شرحه
بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة
اي الخواص والمزايا ولا يمكن عن الاعجاز نفسه وفيه جل الوجه في قوله ونفس
وجه الاعجاز على التخييل وفي قوله ولا اكشف للقناع عن وجه الاعجاز على الامور
المؤدية اليه (قوله ولو بالذوق المكتسب منه) اشارة الى دفع التدافع بين
الحصرين فالسكاكي حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصنف رحمه الله
تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكي ايضا حيث
قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العليين وكلمة لو الوصلية الدالة
على ان نقيض الشرط اولى بالجزاء بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما بالنسبة
الى دفع التدافع حتى يرد انه اذا لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يدفع التدافع
فضلا عن كونه اولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقيا) بيان لقائمة
اعتبار الحصر بالنسبة الى العلوم ولا يدخله في دفع التدافع قوله وقد اشير الى
هذا) اي الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز
اي مرتبة البلاغة التي بها الاعجاز امر من جنس البلاغة اي نوع منه لا طريق
الى معرفته الا طول خدمة هذين العليين لكنه يلزم منه ان يكون تلك الخدمة موجهة لمعرفة
الاعجاز ايضا وكذا في قوله لا علم بعد علم الاصول الخ (قوله لا طريق اليه الخ) ظرف
مستقروا وقع خبرا اي لا طريق موصل اليه والا طول مرفوع على البدلية من محل اسم لا
او من خبره او ظرف لغو متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغوا متعلقا بالنفي لانه يجب النصب
والتنوين حينئذ الا ان يقال ان الحركة امرابية وسقوط التنوين للتخفيف كاذه
اليه السيرافي في لارجل او التشبيه بالمضاف كاذه اليه ابن مالك ويجوز ان يكون لا المشبه
بليس فيكون لا طريق مرفوعا اليه لغوا والا طول خبرا (قوله بعد علم الاصول)
ليس هذا القيد صريحا في المفتاح الا انه مذکور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا
اكشف فالظاهر ان يكون قيد في المعطوف لما سيجي في بحث الفصل والوصل من ان القيد
اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطايات

٤ الاول بين الحصرين
والثاني بين اثبات الكشف
وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا للعطوف عليه فقط وهو ظرف
 مستقر خبر لا او متعلق بالنفي المستفاد من لا بالمتنفي لما عرفت اي لا علم كائن بعد
 حصول علم الاصول اي الكلام واللغة والصرف والتحو اكشف من هذين العليين
 والبعديّة زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل المعنى
 ولا بد في حل الآيات المشعرة بالجهة والجمعية والمكان على المعنى المجازي او الكنائى
 من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حلنا
 قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) على انه كناية عن مالكية المالك من غير تصور
 استواء وجلوس فاندفع توهم كون علم الاصول اكشف منهما لانه انما يلزم لو كان
 الظرف متعلقا باكشف ثم ان نفي الاكشافية عما سوى هذين العليين كناية عن ثبوت
 الكشف الكامل لهما فلا يقتضى مشاركة علم آخر لهما في اصل الفعل انما يلزم
 ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى
 التفصيل ينافي بالحصر المستفاد من قوله وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة الخ
 (قوله نعم لا يمكن) تصديق ٦ لما قبله وتقرير لما بعده ٤ ودفع للسؤال الناشى بمقابلته
 وهو ان هذين العليين اذا كانا موجبين لكمال الكشف كانا موجبين لكمال معرفة
 الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما لا يوجبان ادراك الكنه لا امتناع الاحاطة
 بهما لانقصا لهما في الاكشافية قيل يستفاد من هذا الكلام وجه آخر لدفع التدافع
 وهو ان الكشف بهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لا امتناع
 الاحاطة وليس بقوى لان توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول
 امر ممتنع لا يدل على شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل ان الكشف عن وجه
 الاعجاز حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد (قوله وتشبيه وجوه
 الاعجاز) اي مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز (قوله ابهام) وهو ان يذ كر لفظه
 معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسماء الكلام الخ) اي هذا الكلام والمعين
 المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه منسوخ التلاوة
 والقراآت الشاذة (قوله تأليف كلماته) اي ما يتكلم به مفردا كان او جملة (قوله
 مرتبة المعاني) اي الثواني اشارة الى علم المعاني (قوله متناسقة الدلالات
 في الوضوح والخفا) اشارة الى علم البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك
 المقام) متعلق بهما على انتزاع (قوله فلهذا) اي فليكون نظم القرآن عبارة عما ذكر
 اولان الاعجاز ليس بنفس اللفاظ (قوله فيه استعارة لطيفة) بان شبه التأليف
 المذكور بادخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير لفظ النظم له او شبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العليين اكشف
 للقناع عن وجوه الاعجاز
 في نظم القرآن م
 ٤ وهو عدم دخول كنه
 حقيقة الاعجاز الانحت
 حله الشامل م

وأثبت له النظم ولاشتماله للوجهين وصفه باللطافة ويجوز أن يكون قوله وإشارة
 الخ بيانا للطافة وأن يكون صفة مادحة (قوله بيان لما) وفيه إشارة إلى أن القسم
 الثالث كأنه الكتاب كله لكونه عمدة فيه (قوله تميز من أعظم) أي من نسبة أعظم
 إلى ضمير الفاعل لا إلى ما صنف من ال عن الفاعل أي أعظم تقعه وقدمر مثله (قوله
 وضع كل شيء الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد إرجاع ضمير مرتبه إلى شيء
 لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله أحسن) فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب
 القسم الثالث أحسن (قوله هذا المقال) أي كونه أحسن ترتيبا (قوله تراها) أي بالنسبة
 إلى ترتيب القسم الثالث وفي كأن للتشبيه إشارة إلى حسن ترتيب تلك الكتب
 فلا يرد ما قيل أنها لو كانت كعقد انفصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقا
 للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) أي عن الزوائد وكونه أتم بالنسبة إليها
 لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كتقدم جزء من الشيء الخ)
 أي مجموع الموصول والصلة كشيء واحد لا يصير أحدهما جزءا من الكلام بدون
 الآخر فينبغي ترتيب لازم وهو أن تكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء
 من معمولاتها عليه وأما تقديم بعض معمولاتها على بعض ففيه تفصيل مذکور
 في التعم (قوله ظرفا) زمانا أو مكانا وشبه الجار والمجرور (قوله فلما بلغ معه
 السعي) فإن المقصود أن استعمل عليه السلام لما بلغ إلى السن الذي قدر فيه على السعي مع
 إبراهيم عليه السلام في قضاء حوائجه أمرناه بالذبح وهذا المعنى إنما يحصل بتعلقه معه بالسعي
 وكذا في قوله لا يأخذكم نهما رافة نفي الرافة المقيدة (قوله حكم ما أول به) أي لا يشاركه
 في جميع الأحكام لجواز أن يكون بعض أحكامه مخصصة بصريح لفظه (قوله مع
 أن الظرف) أي الحقيقي ليم التقريب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه رايحة
 الخ) ولذا يميل الاسم الجامد فيه باختيار لمح المعنى المصدرى فلا حاجة إلى التأويل
 (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء أصل
 المراد سواء كان متعينا أولا كما في قوله كذبا ومينا والتطويل مصدر بمعنى المفعول
 والمراد به الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فإنه إذا كان لفائدة يكون اطنابا
 وهو قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون وحدهما على ذلك لموافقة قوله
 قابلا للاختصار والتجريد فإن الاختصار إيراد الكلام المطابق لأصل المراد بعبارة
 قليلة والتجريد تخليته عن الزائد (قوله وسجي الفرق بينهما) أي الفرق المعتد به
 أي الصلاحى وهو أن الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو
 كون الكلام الخ) سواء كان خلل في اللفظ أو في الانتقال (قوله الفت مختصرا)

أي فسرنا الظرف بالحقيقى
 ليم التقريب ولو لم يفسر
 بالحقيقى لزم إبقاءه على
 عموم الحقيقى وشبهه من
 الجار والمجرور فلو ابقى
 عليه لا يثبت قوله لوقوعه
 فيه وعدم انفكاكه عنه هذا
 العموم فيحتاج إلى اعتبار
 وصفى الظرفية والمظروفة

م

لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من الجريد والايضاح (قوله حكم كلى)
 اى على كلى فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزياته
 راجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية
 واللام فى قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا فى مفهوم
 القاعدة وما قبل من ان المراد قضية كلية تشغل على احكام جزيات موضوعها
 اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المضافين اوان الكلام محمول على
 الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقى وبضميرى ينطبق وجزياته المعنى
 المجازى اى المحكوم عليه اوان اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع
 باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفت
 لانطبق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجمل الغفير (قوله يجب توكيده) اى لابد
 ان يكون مؤكدا (قوله بان يقال الخ) متعلق ينطبق يعنى ان معنى انطباقه
 عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهولة الحصول (قوله لا ما يستغنى عنه)
 الحصر. استفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة
 الى ان الحشو فى القسم الثالث بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها (قوله
 ففى اخص من الامثلة) اى كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى
 اذ لا يلزم للجزئى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا
 او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح اوللايات عارض مفارق لا يمكن اعتباره
 فى حقيقتها ولو اعتبر ذلك فرما يتباينان وربما يتصادقان فيبينهما على هذا التقدير
 تبين جزئى وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد خفى على
 الناظرين (قوله من الاول) كالنصر او العلو على ما فى القاموس (قوله وهو
 التقصير) من قصر فى الشئ توانى ٩ على ما فى شمس العلوم لا من قصر عن الشئ
 بمعنى انتهى او عجز على ما فهم لقوله فى تحقيقه (قوله وقد استعمل الاول متعديا الخ)
 فى الكشف فى تفسير قوله تعالى (لا يا اولئك ٦ خبالا) يقال الا فى الامر يا اول
 اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى مفعولين فى قولهم لا آلوك فصحا ولا آلوك
 جهدا على التضمين والمعنى لا امنعك جهدا ولا انقصك والشارح رحمه الله حل
 عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية جزالة المعنى اى لم امنعك جهدا
 ولا انقصك فى تحقيقه والقول بانه لازم بمعنى التقصير وجهدا تميز اى من جهة
 الجهد او منصوب بزرع الخافض اى فى الجهد احوال اى مجتهدا فباطل اذا لابهام
 فى نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله فاعلا الاعلى اعتبار الاسناد المجازى

٩ قوله توانى يقال توانى
 فى حاجته اذا قصر اى
 عرض له التكاسل والفذور
 فى حاجته قوله بمعنى انتهى
 اى كف يده وامتنع عن فعله
 مع كونه مقتدرا عليه
 وقوله او عجز اى كف يده
 لعدم قدرته عليه (عاصم)
 ٦ اى لا يقصرون لكم
 فى الفساد (بضاوى)

٤ دفع لما قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بأول بما ذكر بل المأول المجموع كما صرح به في شرح
المفتاح م ٢ وهما كون المفعول له مافعل لاجله الفعل ١٨ وعدم المبالغة ليس بفعل وكون النفي مدلول

الحرف غير مستقل
بالمفهومية الخ

٧ الظاهر ان النسخة اجمعين

على الحالية من القوم بمعنى
مجتعين اذ لو كان مرفوعا لكان

تأكيده فلا يدل على

الاجتماع في زمان الفعل كما

سيصرح به في بحث تأكيده

المستند اليه ولو اريد بالاجتماع

الاجتماع في الفعل دون زمانه

لم يظهر ايضا فائدة رجوع

النفي الى القيد اذ المعنى

المأخوذ من القيد حاصل

من نفس القيدح والالكان

اجعون تأسيلا لتأكيده

فلا تفاوت ح في المؤدى سواء

رجع النفي الى القيدام الى

المفيد قدبر (حسن جلبي)

٣ اوله وانى زعيم ان رجعت

مملكيسير ترى منه الفرائق

ازدرا على اللاحب لا يهتدى

لمناره اذا سافه العود الديافي

جر جرا الفرائق البريد

اي الذي يوصل خبر

الخوف وازدرا اي مائلا

واللاحب الطريق

الواسع والمنار العلامة

والنصب بترع الخافض كوقوع المصدر حال ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر نوعا
من العامل نحو اتاني سرعة و بطؤ انص عليه الرضى في بحث المفعول به والحال واما جعله
بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس ما لوت الشيء اي ما تركته وعلى
هذا جعل السيد الشريف في خطبة الموافق وان كان صحيحا ففيه ان المستفاد منه انه لم يترك
الجهد في تحقيقه بل جهده فيه والمقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه (قوله في تحقيقه) متعلق
بلم آل لا يجهدا لعدم جزالة المعنى (قوله لما تضمنه الخ) لانه لا نفي لان المفعول له مافعل لاجله
الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لما سيحكي واما قوله في اختصار لفظه فهو متعلق
بلم ابالغ كما هو الشائع في التقييدات ولذا لم يتعرض له الشارح رح (قوله ولولم يؤل الخ)
الظاهر ٤ ولولم يؤل لم ابالغ بترك المبالغة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لا بد
في كل قيد متعلق بالنفي من حيث النفي من التأويل بالثبت لان النفي المستفاد منه مدلول
حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده ما لم يلاحظه قصدا وحينئذ يصير
مدلوله اسميا او فعليا مؤلا بالثبت (قوله لكان المعنى الخ) اي لولم يؤل النفي بالثبت لكان
متعلقا بدخول النفي اعني ابالغ لا مشاع تعلقه بالنفي لما عرفت من الوجهين ٢ فيكون النفي
داخلا على كلام فيه تقييد وكل كلام شأنه كذلك يكون النفي فيه متوجها الى القيد مع بقاء
الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن الخ وليس المقصود ذلك
بل نفي المبالغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح وفيه دفع لشكوك الناظرين
في هذا المقام لمن له فطانة (قوله لم تكن للتقريب والتسهيل) فيه اشارة الى ان كليهما
مفعول له لم ابالغ لعدم الفرق بينهما الا بان التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطي
والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليسا متعلقين برتبته ولم ابالغ على ترتيب الالف وانتم
(قوله ان من محكم النفي) اي مقتضاه الاصل عند البلغاء فلا يرد انه قد يحكي
النفي الداخل على كلام فيه تقييد لنفي القيد والمفيد معا نحو على لاحب ٣
لا يهتدى بمناره فانه استعمال على خلاف الاصل ولدفع هذا قال الشيخ وهذا
مما لا شك فيه (قوله نفيا للاجتماع) لفظ اجعون تأكيده لمعنى الكل الا ان فيه معنى
الاجتماع بحسب اصل الموضوع فكان نفيا للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت
الحنفية ان الملائكة سجدوا لادم ٧ مجتعين لقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم
اجمعون) على ما في الزدوي وغيره (قوله ونلويحا) التلويح كناية تكون الوسائط
فيه كثيرة من لوح اذا اشار من بعد (قوله على ما ذكرنا) بقوله لا ما يستغنى

وصاف اي شد والديافي الابل المنسوب الى الدياف والدياف قرية ينسب اليها كرام الابل (عنه)

وجر جر اي صوت وكقوله تعالى وما للظالمين من حيم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد

عنه ليكون حشوا (قوله وتعريضا) التعريض كناية مسوقة لموصوف غير
مذكور من عرض اذا امال الكلام الى جانب (قوله ولقد اعجب) اي اتي بامر
عجيب يحتمل الوجهين المدح والذم (قوله لا يعرف الخ) يعني ان تقديم المسند اليه
على المسند الفعلي اذا لم يل حرف النفي قديماً للخصيص وقديماً للتقوى على
ما سيجئ وههنا لا يعرف لشيء منهما وجه حسن اذ لا حسن في قصر السؤال عليه
بل الشركة في السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابتعد
على النجس في الدماء ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه اذ لا انكار ولا تردد فيه
للسامع قلت التأكيد ههنا لاظهار الرغبة في المسؤل كما في قوله تعالى
(انامعكم) ٢ ولاستيفاء السؤال ولذا عدله بقوله انه ولي ذلك الانتفاع به مثل
الانتفاع باصله لا لرد الانكار والتردد قال صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى (الله تزل احسن الحديث) في ايقاع اسم الله مبتداً وبناء تزل
عليه تأكيد لاسناده الى الله وانه من عنده (قوله فكانه الخ) يعني قصد
ان يجعل الجملة حالاً لتفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب
والاضافة والسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحاً الا بيراد الجملة الاسمية
مع الواو اذ لو اورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستيفاء ٧ ولو اورد
مع الواو كانت ظاهرة في العطف ٢ لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من ان
التقديم ليس الا لاحد الامرين ولا حسن اشيء منهما ههنا الا ان يقال انه من ثمة
الاعتراض بان منشأ اختيار الجملة الاسمية (قوله حال من ان ينفع به) لكونه
مفعولاً ثانياً لاسأل وليس من فضله من معمولاته حتى يمنع تقديمه عليه (قوله انه
ولي ذلك) علة لقوله اسأل يعني انه متولى ذلك النفع فله ان يتصرف فيه كيف يشاء
(قوله كان الانسب الخ) ليكون الجملتان علتين للحكمين المستفادين من الله اسأل وانما
قال الانسب لان ذلك انما هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك كله والظاهر ويجوز
ان يكون معلقاً على انا اسأل او جملة مستأنفة لمجرد التثاء (قوله عطف) لانه
الاصل في الواو ولعدم صحة الانشائية للحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه
في آخر الكلام وعدم تضمنه ذكته جزيلة (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر
في هذين لان المذكور ثلاث جل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع
ولكونها حالاً ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لاتصلح للتعديل فتعين الثالثة
فاما على تمامها او على جزئها (قوله فيكون من عطف الجملة الخ) وهو مختلف
فيه فهم من يجوز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا

يتوجه الى المقيد من غير
اعتبار لنفي القيد واثباته
كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون
يعني ان عدم الاصرار
متحقق البتة مع قطع النظر
عن الاتصاف بالعلم وعدمه
لان عدم الاصرار موجب
الاجرسواء كانوا طلياناً ولا
ولا يوجد توجه النفي الى
المقيد مع ثبوت القيد وان
وجد عكسه في الوضع لافي
الاستعمال م

٢ ولاستبعاد السؤال
نسخه

٧ فينبذ لا يحصل الغرض
المذكور صريحاً م

٢ فلا يحصل الغرض
المذكور ايضا صريحاً م

عطف الانشاء على الاخبار منعه البيانون وجهور النحاة وجوزوه الصغار كما فصله في معنى اليبس فلا بد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فلما ان يقال المعطوف عليه ايضا انشاء معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو اعتراضية او يقال المعطوف مؤل بهومقول في حقه نعم الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة) مبتدا خبره الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الربط كافي لا بد وان يكون والجزء محذوف تدل عليه الجملة الاستدراكية اى عطف الجملة على المفرد ههنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فلا بد من التأويل والقول بجوازه في محل من الاعراب بدون التأويل عند الجمهور ممنوع لا بدله من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسفية وغيره (قوله باعتبار تضمن الخ) اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص عليه في الرضى والتسهيل حيث قال يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتجانسا بالتأويل (قوله على رأى) وهو ان يكون جعل معطوفا على فالتى وهو احتراز عن قول من جعله حالا بتقدير قد او معطوفا على جملة فالتى بتقدير هو بناء على عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد وبما حررنا ندفع الاعتراضات الموردة ههنا بالكيفية فتدبر ثم ان تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا يكون افعال المدح والذم مستعملة في معناها الحقيقي اعنى انشاء المدح والذم العام في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول في حقه ولان مقولية القول المذكور فيه انما تكون بطريق الحمل والاخبار عنه بنم الوكيل فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير مراتب غير متناهية (قال السيد قدس سره بجوابه ان ذلك جائز الخ) لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التسهيل لابن مالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص عليه العلامة الخ) عبارة الكشف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزد الظالمين قلت على قوله (رب انهم عصوني) على حكاية كلام نوح بعد قال بعد الواو النائية عنه ومعناه قال رب انهم عصوني وقال لا تزد الظالمين الاضلالا اى قال هذين القولين وهما في محل النصب لانهما مفعولا قال كقولك قال زيد نودى لاصلوة وصل

في المنجد تحكي قوله معطوفا احدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على انه لا يجوز
عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب لان ما قبل قوله تعالى ولا ترد
الظالمين كلها اجل خبرية مقولة لقال معطوف بعضها على بعض قال الله تعالى
(قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده الا خسارا ومكروا
مكرا كبيرا وقالوا لا تدرن آلهتكم) الى قوله (ولا ترد الظالمين الاضلالا)
فلو جوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد في عطف ولا ترد الظالمين بل جزم
بعطفها ٧ على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل السابقة فالسؤال عن عطفها
والجواب بانه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني بتقدير قال ليكون
عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على
الاخبار فيماله محل من الاعراب وكذا في المثال المصنوع عطف تقدير قال
واما قوله اي قال هذين القولين فهو اشارة الى انه مقول آخر وليس داخلا
في القول الاول كالجمل السابقة وليس فيه دلالة على ان احدا القولين ٢ معطوف
على القول الاخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانهما مفعولا لقال وقوله تحكي قوله
معطوفا احدهما على صاحبه لان المراد انهما كذلك في الظاهر قال السيد وكفاك
حجة قاطعة قطعاً ٩ يليق بالخطابات وهو الظهور فان كون الواو من المحكي يستلزم
عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب فيحتاج الى التأويل وعلى
تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد القولين على الآخر اللذين في حكم
المفردين من غير تكلف التأويل وفيه انه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء
على الاخبار فيماله محل من الاعراب بشاهد ولم يثبت فعلى هذا التقدير ايضا
يحتاج الى التأويل بانه معطوف بتقدير قال (قوله في المقصود) اي في مقصود
الكتاب ليخرج الخطبة (قوله من قبيل المقاصد) والشواهد والامثلة والاعتراضات
على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد النقض على الحصر (قوله وعليه منع
ظاهر) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومنع انحصار ما لا يكون
الفرض منه الاحترازين وجوه التحسين (قوله بالاستقراء) بان يقال تبيننا المذكور
في الكتاب فلم نجد غيرها (قوله ولما انجز الخ) لانه انجز في آخر المقدمة الى ان
علم البلاغة وتوابعها منحصرة في علم المعاني والبيان والبديع وانها فنون اي ضروب
مختلفة لان الاول ما يحترزه عن الخطأ في تأدية المراد والثاني ما يحترزه عن التعقيدية
المعنوية والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعلوم مما تقدم من قوله فلما كان علم البلاغة
وتوابعها الى قوله الفت منحصرة الخ ان مقصود الكتاب منحصرة في علم البلاغة وتوابعها

٧ بان يكون الظالمين من وضع
الظاهر موضع المضمرة
جوز تاو وقوع الانشاء خبرا
بلا تاويل او يكون خبرا
بتاويل مقول في حقه كما
هو مذهب السيد قدس سره

٢ وهو قوله ولا ترد الظالمين
الاضلالا

٣ وهو رب انهم عصوني م
٩ قوله قطعاً يليق بالخطابات
آه جواب للمعشى القديم
حيث قال وفيه تأمل اي
في هذا الجواب تأمل ان هذا
المقدار لا يثبت كون الجملة
قاطعة واجاب بما ترى فافهم

فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة
وتوابعها منحصر في علوم ثلاثة هي ٧ فنون ثلاثة ينتج ان مقصود الكتاب منحصر
في الفنون الثلاثة ومعلوم ان الامور الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها اول آخر
ثانيا وآخر ثالثا فعلم ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة
وانها علم المعاني والبيان والبديع الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لم يعلم ٢ ان الفن الاول
علم المعاني او البيان او البديع فقال لافادة النسبة الفن الاول اي من الفنون الثلاثة التي علم
انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن
الثالث علم البديع فهذه التراكيب من قبيل قولنا المنطلق زيد كما سمعنا فتدبر فانه
مازل فيه اقدم النظيرين ووقفوا في حبس بيض (قوله فلم يكن لتعريفها)
اذ لا يمكن تهنسها الا التعريف اللامي وهو يقتضي تقدم الذكر صريحا او اشارة
(قوله فنكرها) لانه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للعدول (قوله وما يتصل بذلك)
عطف على معنى الفصاحة كالسابق وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة
وكونهما صفة اللفظ او المعنى وبيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب
وبيان مرجع البلاغة (قوله والمقدمة مأخوذة الخ) لم يرد انها منقولة عنها
او مستعارة لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لا بد من اتحاد
اللفظ فيهما ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة
بل اراد ان لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة فعناها
المتقدمة يعني يمش شونده وانما نقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق
ان استعمال المشتق منه لا يكفي في اخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به كما في لفظ الصلوة
والزكاة واطلاق المقدمة على مقدمة الجيش ايضا باعتبار معناها الوضفي والتساء
لثابت الموصوف اعني الجماعة يدل عليه ارادها في الاساس في الحقيقة حيث قال
قدمته واقدمه فقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش (قال يقال مقدمة العلم) اي
المقدمة اذا اضيفت الى العلم يطلق على ما يتوقف عليه مشأله شروعا او تصورا
او تصديقا فيم المبادئ ايضا كما في شرح المفتاح او شروعا فقط كما في المختصر اي
يراد ذلك المعنى باطلاق العام اعني ما تقدم العلم على فرد منه لانه نقل في الاصطلاح
الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه وللزوم النقل الى معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل
لما يتوقف عليه صحته ومقدمة القياس لما هو جزء منه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد
بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم دون ان يقولوا معنى المقدمة (قوله
كعرفة حده) اي رسمه وهذا بناء على زعم القوم فان الشارح رحمه الله نفى توقف

٧ لان الفنون اما عبارة عن
الالفاظ والنقوش او المعاني
لما ان اجزاء الكتاب عبارة
عما كان الكتاب عبارة عنه
٢ اذ التقديم الذكرى في بيان
الانحصار لا يفيد القديم
في الترتيب م

الشروع على شيء منها ومقدمة الشروع عنده التصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما (قوله ومقدمة الكتاب) اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لطائفة
من الكلام الخ ويطلق عليه اطلاق العام الى بعض افراده كما يطلق الباب والفصل
والمقصود والفن على بعض اجزائه وذلك لانهم يعنون بعض اجزاء الكتاب
التي لدلولها ارتباط بالمقاصد ونفع فيها بلفظ المقدمة كما في هذا الكتاب وعلوم
ان اجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد اطلقوا المقدمة على طائفة من الكلام
الذي عنوانه بها كما اطلقوا الفن الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام
الذي عنوانه بها فهذا الاطلاق ثابت فيما بينهم بفرع عليه اندفاع الامرين لانه
اصطلاح جديد احده الشارح وبنى عليه الامرين كما قال السيد الشريف ثم ان اندفاع
اشكال الظرفية يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني
الخاصة بمقدمة الكتاب وظروفة لمعانيها كسائر عنوانات مقاصد الكتاب واندفاع
اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها ولا مدخل في اندفاع
شيء منهما اثبت مقدمة العلم كيف والشارح رح ناف لكون مدلول مقدمة الكتاب
مقدمة العلم وانما تعرض امامهما لبيان ان عدم الفرق بينهما منشا لاشكال الامرين
عليهم لما قال السيد من انه لم يثبت عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الظرفية
ليس بشيء * قال قدس سره اثبت الخ * لم يثبت الشارح رح مقدمة العلم بل نقل
ما قاله البعض * قال قدس سره وهي ههنا امور ثلاثة * الضمير راجع الى ما يذكر
والذكر اوصافه هو الالفاظ والتبع المعاني فالمراد بالمرجع المعنى الاول كما صرح به
في هذا الكتاب وبالراجع الثاني بطريق الاستخدام او المراد بهما الاول والكلام
من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول او على حذف المضاف اي دوال امور ثلاثة *
قال قدس سره ان ما جعله الخ * قد عرفت انه ناقل لا جاعل وان ما جعله في شرح
الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلاثة * قال قدس سره ويحتاج
الخ * قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف * قال قدس سره قد تطلق الخ *
وقد تطلق على الملكة تركه لعدم مناسبتها للمقام * قال قدس سره فان كان الخ *
قد ظهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح * قال قدس سره فكأنه
قيل هذا الكلام منحصرا في هذا الخ * انما يصح هذا التوجيه اذا كان قولهم مقدمة
في كذا اما اذا كان اما المقدمة ففي كذا اشارة الى المقدمة المعينة المذكورة سابقا
كما في رسالة التسمية حيث قال ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ثم قال
اما المقدمة ففي كذا فلا يصح في قوله القسم الثالث لانه اشارة الى القسم الثالث

من المفتاح المذكور سابقا * قال قدس سره بل معان يتوصل بها اليها * جعل
آلة الشيء مظهروا له بما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم * قال قدس
سره هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجه ايضا * يعني ظرفية تحصيل الادراكات
للمعاني وغيرها وهذا اشنع من الثاني * قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ *
اذ المجموع ليس مفهوما كليا للمذكور حتى يقال بانحصار الكلي في هذا الجزئي *
قال قدس سره لان ظرف الالفاظ الخ * الاظهر ان الالفاظ مظهروفة المعاني ٧
بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني اولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها فكانه يصب
الالفاظ في المعاني صب المظروف في الظرف والمعاني مظهروفة الالفاظ بالنسبة
الى السامع لانه يأخذها منها كياخذ المظروف من الظرف * قال قدس سره فلا
يرد عليه الخ * لاخفاً في ان البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يتوقفها على
الامور ثلاثة وعدم حصولها بواحد منها او باثنين ٢ وان اريد ان البصيرة الحاصلة
بكل واحد منها موقوفة عليه بل كل امر ينضم اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل
بدونه ففيه انه يلزم ان يكون كل مسألة من العلم مقدمة للشروع فيه لانه يتوقف
عليه الشروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل الا به * قال قدس سره ثم ان الارتباط الخ *
فيه ان توقف الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضي كونه مضبوطاً
واما الارتباط والاعانة في حصول ذلك لا يقتضي كونه مضبوطاً وكذا اختلف
المقدمات في اوائل الكتب * قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ * فيه ان المعين
في حصول شيء يستحسن تقديمه وليس يجب ان يكون موقوفاً عليه او مفيداً للبصيرة
كالامور المعينة على السفر مع عدم توقفه عليها (قوله لافائدة فيها الا الاطياب)
وفي الايضاح لم اجد فيها ما يصلح لتعريفهما ولما كان ذلك خلاف الواقع وسوء
الادب غيره الشارح الى ما ترى الى لافائدة في نقل تلك الاقوال الزيادة العبارات
على ما هو المقصود اعني التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على
تقرير ما في الكتاب لكفانيه في التفسير وما قيل ان المراد بالاطياب التطويل والاستثناء
للتأكيد اي لافائدة فيها اصلاً كما في قوله تعالى (لا يدعون فيها الموت ٣
الا الموتة الاولى) فمع كونه خلاف الواقع يأبى عنه قول الشارح فالاولى تركه
لان ترك الطويل واجب (قوله وهي في الانسل اي اللمعة تنبي عن الابانة)
في دلائل الاعجاز الفصاحة الابانة وفي الاساس سقاها لبنا فصيحاً وهو الذي اخذت
رغوته وذهب لبأؤه وخلص منه وفصح اللبن وافصح وفصح وافصح الشاة
فصح لبنها ومن المجاز شربنا حتى افصح الصبح وحتى بدا الصباح المفصح وهذا

٧ اي بلا تقدير البيان
فاقهم م

٢ يعني ان اريد توقف عدم
حدود البصيرة ولا شك
ان الحد الحاصل بالاربعة
لا يحصل بالثلاثة والاثنين
والواحد فان قلت الحاصل
بالواحد حاصل بالاثنتين
قلت ان تضمن الاثنين
ذلك الواحد فلا ضرر
لحصول الموقوف عليه والا
فلان سلم الحصول فتأمل

م

٣ المراد بالموت في قوله تعالى
لا يدعون فيها الموت
الا الموتة الاولى * امانة
باتهاء الاجل في المعنى لا
يعرفون فيها الموت الا الموتة
الاولى فعبّر عن ادراك الموت
ومعرفته ما يؤتى به للذبح
في صورة الكبش بالذوق
تجوزاً (كليات ابي البقاء)

يوم مفصح وفصح لا غم فيه ولا قروا انتظار تفصح من شأننا أي تخرج وتخلص
وجاء فصيح النصارى أي يوم بروزهم إلى معبدهم وهذا مفصحهم أي مكان بروزهم
وافصحوا عبدو وافصح الهمي تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت
لغته عن اللكنة وافصح الصبي في منطقته فهم ما يقول في أول ما يتكلم تقول افصح
فلان ثم فصيح وافصح عن كذا لخصه وافصح لي ان كنت صادقا أي بين انهم
يفعل ما سوى ذهاب الرغوة واللباء معاني مجازية وهو موافق لما في تاج البهقي
من ان الفصاحة شيرازبان شدن ووز شدن شيراز كفو في الصحاح والقاموس
جعل جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولما لم يتبين عند الشارح رحمه الله
اشترائك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونه حقيقة ومجازا قال تبي عن الابانة
والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فان جميع معانيها مشعر عن الظهور
وهو كاف للنسبة بين المعنى القوي والاصطلاحى (قوله والظهور) عطف
تفسيرى للابانة فانها تبحر لازما ومتعديا ولم يكتب بالظهور رعاية لعبارة دلائل
الاجاز وحلالها (قوله يقال الخ) استشهد على الانباء المذكور وترك الاستشهاد
بفصح البين مع كونه اصلا بالاتفاق لان فيما ذكره توصيفا للتكلم والكلام
بالفصاحة فهو انسب بالمفعول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رسالة فصحة
كما في الايضاح تبينها على ان لفظ الكلام شاع استعماله في النثر * قال قدس سره
المراد بالكلام هو المركب مطلقا * اي تاما كان او غيره لانه قد يتصف المركب الغير
التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فلو لم يكن دخلا في الكلام لا يكون
تعريف فصاحة الكلام مانعا لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لانسلم
ان المركب الغير التام يتصف بالفصاحة في نفسه بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته
متصفة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له الا بطريق الجزئية للمركب
التام فخلوصه عن تناثر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد خلوص المركب التام
بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق الجزئية ايضا الا ان خلوصها غير
خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن ادخاله في الكلام انما
يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والقصيدة ولم ينقل
ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في المختصر وحيث لا ورود لما
ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال
المركب الناقص في الكلام يقتضى اتصافه بالبلاغة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم
يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام

ويؤيده أنهم بدخلوه في موضوع التحو لعدم البحث عن عوارضه ألا نادرا
وبما حررنا لك ظهران المفرد والكلام محمولان على معنهما الحقيقي وان المركب
الناقص خارج عنهما لعدم انصافه بالفصاحة والبلاغة في نفسه فقول الشارح
رحم الله في المختصر على ان الحق انه داخل في المفرد بقرينة مقابله بالكلام محل
بحث اذ لو كان داخلا فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيحة الا ان تحمل
الكلمة على ما يعم المركب الناقص * قال قدس سره ومقابله بالمفرد الخ *

فيه بحث لانه جعل في حاشية شرح التسمية مقابلة الجملة بالمفرد قرينة لكون
المراد بالمفرد ما ليس بحملة وهو المشهور بين القوم * قال قدس سره بناء على
ان المتبادر عند الاطلاق * اي عن القيد والتبادر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما
يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف عن المعنى
الحقيقي وهو تقدم المفرد وحمل المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة الكلام
تزع للخف قبل الوصول الى الماء هذا غاية التوجيه وفيه بحث اما ولا فلانا لان سلم
التبادر فان كل واحد من المعاني الاربعة للمفرد اصطلاحى نقل اليه المفرد
من معناه الغوى لاشتمال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا او التامة
او علامة الثنية والجمع واما ثانيا فلان القرينة الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة
بل ان تكون موجودة لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون المتبادر عند
الاطلاق ما يقابل المركب لا يقتضى حمله عليه عند مقابله بالكلام (قوله
تنبى عن الوصول الخ) في التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان
يلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وهى في اللغة تنبى عن الوصول
والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام
لقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء
بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معنهما لغة واصطلاحا واحد
وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تنبى عن الوصول والانتهاء
مستدركا لان المقصود منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه
(قوله ولم يسمع كلمة بليغة) ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأى الشارح
فلا يتم الاستشهاد الا ان يراد بالكلمة اعم من الحقيقي والحكمى كما في تعريف الكلام
بما تضمن كلتيه بالاسناد فيشمل المركب الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأى
السيد لم يخرج عنهما كما هو عندي فلا اشكال اصلا (قوله يقال عندهم لكون
اللفظ) اي يقال لما علمته هذا الكون ٢ لما في المفتاح ان الفصاحة هى ان تكون

٤ اي ما ليس بكلام تام فافهم

م

٢ قوله لما في المفتاح حلة
للتفسير اي قسر قوله لكون
اللفظ بما علمته هذا الكون

م

لما

الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون الكلمة على السنة الفصحاء الموثوق
 بعربيتهم ادور واستعمالهم لها اكثر ولما في الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصحة
 ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها اكثر الخ (قوله لكون اللفظ) كلمة
 كان او كلاما (قوله على قوانين) اى الصرفية والنحوية (قوله وقد علموا الخ)
 لم يجعل الجريان ٣ على قوانين متفرعا على كثرة الاستعمال فيكون الفصاحة
 عبارة عن كون اللفظ كثيرا الاستعمال على الستهم كافي المفتاح والايضاح لان القوانين
 مستنبطة من استقرار كلامهم فجعل الفصاحة المتقدمة عليها في الوجود متفرعة
 على مطابقة تلك القوانين بشيخ (قوله عن مخالفة القوانين) الصرفية والنحوية
 ليشمل ضعف التأليف (قوله لكونه لازما) متعلق بتفسير وقوله تسهلا يتساع
 * قال قدس سره لا يستلزم تضاد الخ * لان تضاد المشتقين مبناء اتحاد
 الذات المتصفة بمبديتهما ولا يستلزم اتحاد المبدأين في الصدق * قال قدس
 سره الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر * اى اعم منه فانه يكون مبدأ
 الاعم صادقا على مبدأ الاخص فاذا قيد الاعم بقيد يتحقق التضاد بينهما وذلك
 لان الذات المبهمة المأخوذة مع النسبة متحدة في المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار
 المبدأ * قال قدس سره ودعوى الادعاء الخ * التعريف باللازم الغير المحمول
 مشحون به كتب الادباء كتعريف السكاكى علم المتعالي بالتبعية وتعريف عبدالقاهر
 النظم بالتوحى على ما سيجى * فلما ان لا يشترطوا في التعريف الحمل بناء على ان المقصود
 افادة المعرفة وهى تحصل بغير المحمول ايضا واما ان يدعوا المبالغة والتنبيه على
 انه لازم في المعرف سبب لخصوله فكأنه هو * قال قدس سره فلان كون
 الفصاحة الخ * لو حمل الوجودى على ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج
 كالفصاحة فان اللفظ فان اللفظ يتصف به في الخارج والدمى على ما يكون الاتصاف به
 بحسب اعتبار العقل كاخلوص فانه سلب التنافر والغرابية والتعقيد عن اللفظ
 والاتصاف بالسلب اعتبارى محض كالامكان اوجلا على الوجود المضاف الى
 شى * وانعدم المضاف الى شى * فان الفصاحة الكون المضاف الى الجريان والكثرة
 واخلوص العدم المضاف الى التنافر وغيره ظهر عدم صحة الحمل بينهما واندفع
 الاعتراض فان مبناء كون المراد بهما لا يدخل في مفهومه السلب وما يدخل فيه
 * قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ * قد عرفت ان الفصاحة يتصف
 بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس اخلوص الذى يتصف به في العقل نعم
 ان هذا السلب لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوبا عنه

٣ الجريان يطلق على الأصل
 يقال هذا المصدر جار على
 الفعل اى اصل الفعل
 وما أخذ اشتقاقه ويقال اسم
 الفاعل جار على المضارع
 اى يوازنه في الحركات
 والسكنات والصفة جارية
 على شى اى ذلك الشى
 صاحبها اما مبتدا لها
 او موصولة او موصوفة
 (كليات ابن البقاء)

الامور الثلاثة في العقل * قال قدس سره ربما يمنع الخ * قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك
في قوله يقال لكون اللفظ جاريا الخ من ان المراد انه علامة للفصاحة ولازم له فانها
عبارة عن كون اللفظ عربيا اصليا * قال قدس سره واكثر من استعمالهم الخ * فتكون
موصوفة بالفصاحة الزائدة بالنسبة الى ما بمعناها فلا يرد ان هذا يقتضي ان لا يكون
ما بمعناها فصيحاً مع كونه كثير الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل
(قوله الى اللغة) اي الصرف (قوله كأنهما حقيقتان الخ) لكثرة المخالفة بينهما
(قوله وكذا الخ) عطف على قوله كانت المخالفة اي كما كانت المخالفة راجعة الى
امور متخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما
حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة تقال لمعان مرجعها ومحصولها
امر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع
الى الان الرجوع في الاول الى المعاني المختلفة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر
ترك لفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس
بينهما معنى مشترك اصلا (قوله نظرا الى الظاهر) وهو كثرة المخالفة بينهما لا بالنظر الى
الحقيقة فانها مشتركة معنوية بينهما كما عرفت (قوله على هذا الوجه) اي تعريف كل من
اقسامهما بعبارة مضبوطة جامعة مانعة (قوله لا يتوجه الاعتراض) المعارض خطيب
مصر اورده على المصنف رحمه الله تعالى حيوة وقال المصنف رحمه الله في جوابه
اردت بالناس الناس المهودين كالسكاكي وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين
* قال قدس سره اسما معرقا لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته
لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيهما حرف تعريف
وهنا كذلك * قال قدس سره لرعاية جانب المعنى * اقول ولرعاية سوق كلام المصنف
رحمه الله فان مقتضاه ان اشترك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله
حاليا يوهم الاشتراك المعنوي وان اختلفا فلهما بحسب الاحوال * قال قدس سره نحو القصة
الخ * مما يفهم منه المعنى الخدي وان كان اسما جامدا نحو اسد على وفي الحروب نعام * قال
قدس سره تضمن معانيها الخ * اي فهمه منها بعلل لزومها (قوله ذواته) موافق لما في الصحاح
والقاموس وفي المذهب الغدائر موى سرزن وهي جمع ذابة بالهمزة بدلت الهمزة
الاولى بالواو لاستثقالهم وقوع الف الجمع بين الهمزتين في القاموس الذؤبة الناصية
يعنى موى يشان كافي الصراح وفي الاساس له ذابة وذوائب وهي الشعر المنسدل
من وسط الرأس الى الظهر فالغداثر امام مطلق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل

وفي سائر الحواشي خطيب

عن ٢

من وسط الرأس فعلى الاول الضمير راجع الى الحلية بتأويل الشخص وعلى الثاني
والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني ان شعره مرتفع الى اعلى الرأس تفضل
عقاصه في المثني والمرسل وان شعر مقدم رأسها مرتفع تغيب عقاصه في مثاء ومرسله
وحال شعر ماسوى المقدم قد علم من قوله وفرع يزين المتن الخ وعلى الثالث ان شعر
وسط رأسه المنسدل مرتفع الى الاعلى تفضل عقاصه في مثاء ومرسله ولا يعلم حال
شعرنا صيته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعا ومعنى قوله وفرع يزين المتن
عند ارساله واما قول الشارح رح وان شعره اى شعر الرأس ينقسم آه فيقتضى ان يكون
الشعر مطلقا منقسما الى ثلاثة اقسام او ماعدا الذوائب فيكون اربعة وحينئذ يكون
بجلة قوله تفضل العقاص ابتداءية لاحالية من ضمير مستتر زرات ولا خبر ابعده خبر لعدم
العائد بخلاف الوجوه ٢ السابقة فان اللام عائد والقول بان العقاص هي الذوائب
فيكون من وضع المظهر موضع المضمير فيكون اقسام الشعر ثلاثة ففيه انه مخالف
لما فسر الشارح رح العقيصه بانها الحصلة المجموعة كالرمانة ليصير مجمعا (قوله
هو توسط الشين الخ) اى تضاد صفات الحروف المتجاورة في الكلمة كما يدل عليه
توصيف الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة ما يضعف الاعتماد على مخرجه
يجمعها ستشعك تحصفه والجهورة ما هو بخلافه فهي الحروف الباقية والشديدة
ما ينحصر جري صوتها عند سكونها في مخرجها ويجمعها اجدت طبقك والرخوة
ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي بين بين وهي حروف
لم يردوا (قوله ومن البعيدة) ٧ اى نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتنافر
اى متنافرا فهو من عطف معمولى عامل واحد الا انه قدم الجار والمجرور في المعطوف
ثم الصواب ان يقال لانا نجد غير متنافر من قريب المخرج ومن البعيدة كعلم وعمل
ولم اذلا دخل في الرد لوجدان البعيدة متنافرا فان الزاعم قائل به وما قيل انه لا ثبات
ان القرب ايسر منشأ التنافر لوجدانه في البعيدة فليس بشئ لان الزاعم لم يزعم ان القرب
فقط منشأ التنافر بل زعم ان القرب والبعد كلاهما سبب التنافر (قوله لا يوجب
انتفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في اكثر النسخ المتبعة ولا ينبغي
ان جعل الكلمة جزءا من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث
لا ينبغي ان يغفل عن فساد احد ولذا قالوا المعنى على حذف المضاف اى وصف
الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه يشكل حينئذ ما ذكره في الرد عليه من ان فصاحة
الكلمة جزء من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن ان يقال يحصل الردان
فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء الثانية لان

٢ لان العقاص في الوجوه
السابقة بعض من الغدائر
فيكون اللام عائدا بخلاف
قول الشارح وان شعره
ينقسم فانه يقتضى ان لا يكون
العقاص من الغدائر لانه
لو كان من الغدائر لزم ان
يقول الشارح وانها ينقسم
بدل قوله وانه ينقسم م
٧ اضافة البعيد الى الضمير
الراجع الى المخرج لفظية
ولهذا دخلت اللام على
المضاف ثم هو من قبيل
العطف على معمولى عامل
واحد لا على الطريق
السابقة كما في قولك رأيت
زيدا في المسجد وفي السوق
غير الان قوله ومن البعيدة
عطف على قوله من القريب
المخرج وقوله ما هو بخلاف
على قوله غير متنافر ومثله
سائق شائع (حسن جلبي)

فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يتم مادعيتهم وليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا يكون فصاحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث اما اولاً فلان مقصود الشارح رح رد الزعم والتأييد كليهما وانما صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً مسبقاً في رد الزاعم فلا بد من كون المؤيد قائلاً بان فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها واما ثانياً فلان تمامية مادعي الزاعم انما توقف على عدم كون فصاحة الكلمة مقبلة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفا لجزئها فلا يصح قوله لان فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يتم مادعيتهم وقيل ان الضمير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا يدخل لها في موصوفية الكلام بالفصاحة وفيه انه تعرض لما لا يعني ٦ وترك لما يعني واقول في توجيه كلام المؤيد على النسخة المعبرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل عبارة عن فصاحة الكلام والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلو من الشافر فيما نحن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام لجواز ان تكون الكلمة فصيحة مع الشافر للجاورة كلمة اخرى او لا اقتضاء المقام كما سمعني في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع الشهية قالوا في قوله تعالى (وهو يبدى) و يعبد) ان يبدى من باب الافعال غير مستعمل الا انه صار فصيحاً بوقوعه مع يعبد وانما قلنا ان الخلو وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة عن امر وجودي والخلو المذكور لازم لها وحينئذ يندفع بحث الشارح رحمه الله لان فصاحة الكلمة وان كانت جزءاً من فصاحة الكلام لكن المنتقى فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لانفسها (قوله لانه ممنوع آه) توجيه المتنوع الثلاثة انا لانسلم وقوع المفرد الغير العربي في الكلام العربي اى القرآن وما ذكره من لفظ السجيل والمشكوة والقسطاس يجوز ان يكون من اللغات المشتركة ولوسلم ذلك الوع بناء على ما تقرر من ان اعلام الانبياء عليهم السلام سوى الستة ٣ كلها عجمية فلانسلم ان معنى العربي الذي به وصف القرآن في قوله تعالى (انا انزلناه قرآناً عربياً) انه عربي اللفاظ لم لا يجوز ان يكون المراد انه عربي النظم ولوسلم ان وصفه بالعربي باعتبار الالفاظ ٧ فيجوز ان يكون باعتبار الاعم الاغلب فلا ينافي وقوع الفاظ ٣ قليلة غير عربية لمر بيته لعدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة الكلام فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه تامل فيه الاقدام

٦ فانه حينئذ تعرض لرد الزاعم وقد حصل باول كلامه لا لرد المؤيد وهو المقصود بقوله وفصاحة الكلمة جزءاً الخ م

٣ واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام بمنوعة من الانصراف الستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان عودا كنوح لان سيبويه قارنه معه ويؤيده ما قبل ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح (متلجأ)

٧ اى فلا نسلم ان ذلك الوصف باعتبار ان جميع مفرداته عربية لجواز ان يكون باعتبار الاعم م ٢ فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو وصف اغلب اجزائه

٣ ونحن نقول المراد بعدم

انس الاستعمال عدم انسه
عند اخلص الذينهم الفصحاه
كما صرح به العصام فينئذ
لانم عدم انس انواع الخفي
التي خفي مرادها بعارض
عندهم ولانم ايضاً عدم
ظهور معناها عندهم
كالسارق فانه لاخفاء في ان
معناه من يأخذ الشيء خفية
وانما الخفي في ان الطرار
والنباش يدخلان في حكمه
ام لا ومثل الاطهار فانه
لاخفاء في ان معناه الطهارة
الكاملة في ظاهر البدن وانما
الخفي في ان داخل الفم منه
ظاهر البدن فيجب غسله في
الغسل ام لا وكل انواع الخفي
هكذا يفهم معناه والخباء
لعارض ومن له ادنى تدرب
في علم الاصول يقف على
صدق هذا القول (لحرره
الفقيه قريسي الحاج محمد
حبيب

٧ على ان يكون صيغة
التفعيل لنسبة الشيء كتمته
اي نسبته الى بني تميم وفسقته
اي نسبته الى الفسق

٩ بناء على ان سرج على
الوجوه الثلاثة لازم

(قوله مما يقود الى نسبة الجهل الخ) اي يوهم نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى
ولذا لم يقل يوجب نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى فاندفع ما قيل يجوز ان يعلم
الفصيح ويقدر على اتبانه ومع ذلك لم يأت به لحكمة خفية لانطاع عليها (قوله غير
ظاهرة الدلالة الخ) اللفظ قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى ولا يكون مأنوس
الاستعمال كودع ووذرو قد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس
الاستعمال فما قيل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمقصود نصب علامتين
على الغرابة ليس بشيء * ولفظ غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب
من قبيل قوله تعالى * غير المفضوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) اي
الموضوع له فلا يرد التشابه والمحمل والمشكل لانها غير ظاهرة الدلالة على المراد
(قوله ولا مأنوسة الاستعمال) ٣ اي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن
والحديث لكونه مستعملاً عندهم كما سيجي (قوله فانه ما يحتاج الخ) وهذا القسم
من الغرابة يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار موادها والقسم الثاني يكون
في المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه الانحصار ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى
فعدم ظهور دلالة اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التنقيح او باعتبار هيئته فيحتاج الى
التفريغ (قوله فهاجرت به مرة) اي ثارت الصفر له به فافغى عليه فوثب مجتعبين
عليه قوم يعصرون ابهامه ليزول عنه ذلك ويأذنون في ادته ليعلم انه سحر او ميت
فاقلت من الافلاب وهو الخروج (قوله اي شعر السواد الخ) ففاحا النسبة كلاين وتامر
نسبة المشبه الى المشبه به (قوله اي كالسيف السريجي الخ) فمعنى مسرجا المفعول سيفا
سريجيا او سراجا بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيغة التفعيل للجعل كفرحته
او المنسوب ٧ اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتمته ولا يخفى بعدهما وقيل الصائر
كالسريجي او كالمسراج او سريجا او سراجا او ذا سريجي او ذا سراج على ان يكون
صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصله كفوس الرجل او اصله كجهزت المرأة
او ذا اعدله كورقي الشجر وفيه انه يجب ان يكون ٩ مسرجا على صيغة اسم
الفاعل والقول بانه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء * لانه اذا لم يجيء منه صيغة
اسم المفعول كيف يجيء المصدر منه على وزنه وكذا القول بانه يجوز ان يكون هذا وجه
البعد ايضاً لانه حينئذ لا يكون صحيحاً لا بعيداً (قوله وهذا) اي المعنى الثاني قريب
من هذا القول لان البريق واللعان موجب للحسن مطردا بخلاف الدقة والاستواء
فانه قد يوجه وقد لا يوجه والمقصود ترجيح التخرج الثاني بانه قريب من استعمال
سرج بمعنى حسن بخلاف الاول وقيل معناه ان اخذ المسرج من السراج كاخذ
والجواب ان القائل اراد بالصائر صيرورة الا يرى انهم صرحوا بان قولك ان عذابك بالكفار ملحق من باب النسبة م

سرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم فحينئذ لا حاجة الى ما قاله
 الشارح رحمه الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج وجهه
 اى حسن يأبى عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تخريج
 سرج على الثلاثى بمعنى انه كالسراج (قوله وانما لم يجعل الخ) يعنى اذا كان سرج
 بمعنى حسن مستعملا في كلامهم فلم لا يجعل مسرجا مشتقا منه من غير حاجة الى
 التخريج البعيد بالوجهين (قوله لم يعثروا) اى لم يطلع الجاعلون لمسرجا غريبا
 على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان متحققا في كلام العرب العرباء والحكم
 بالعراية انما هو لعدم الوجدان في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم
 الوجدان فيكون غريبا عند من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواجد (قوله وان يكون
 هذا الخ) اى لاحتمال ان يكون سرج بمعنى حسن لفظا احده المولدون من
 السراج واستعملوه بمعنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل
 مسرجا في قول الججاج الذى هو من شعراء الجاهلية منه (قوله على انه لا بعد آه)
 يعنى لا بعد ان يكون سرج بمعنى حسن ايضا غريبا بان يكون معنى مجازياله مستعملا
 فيه لمناسبته بالمعنى الحقيقي للسراج على احد التخريجين المذكورين فلا يكون جعل
 مسرجا منه مخرجا من العراية يؤيد ذلك انه اورد سرج الله وجهه في الاساس
 من المجاز وانما قال لا بعد لان قولهم سراج وجهه اى حسن ظاهر في انه معنى
 حقيقى له اشتق من السراج لمناسبة وجود البريق الموجب للحسن فيه (قوله واما
 صاحب مجمل اللغة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعنى جعل صاحب
 المجمل مسرجا من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده الى التخريج البعيد ولا يكون
 غريبا هذا ما عندى في حل هذه العبارة وللناظرين كلمات لا يخفى حالها بعد
 التدبر فيما حررنا (قوله العراية كما يفهم آه) الكاف للتعليل لالتشبيه كما في قوله
 تعالى (واذكروا الله كما هذاكم) اى على ما هذاكم وانما يتعرض لعدم ظهور
 المعنى مع كونه معتبرا في مفهوم العراية اذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق
 بين العراية والوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير العراية بكون الكلمة وحشية
 لا يحسن لكونه اخص منه تحققا ومباينا مفهوما (قوله وهى) اى الكلمة الغير
 المشهورة في الاستعمال (قوله والوحشية) اى الكلمة الوحشية (قوله المشتالة على
 تركيب يتفر عنه الطبع) اى الذوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان
 وبهذا يمتاز عن التافه (قوله فلا يحسن تفسيره) اى الغريب بالوحشية لكونها
 اخص منه صدقا فكذا تعريف العراية بكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها

تحققا (قوله بل الوحشية آه) اضراب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف
 الفصاحة بان قيد الوحشية امر زائداى خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلا
 فيها معتبر في فصاحة المفرد سلبا فلا بد من ذكر الخلوص عنها في التعريف وان كان
 سلب الغرابة مستلزما لسلبها العموم بما تحقق لان دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات
 ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة الخلوص عنهما
 فاندفع الاعتراض باننا لانسلم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لان الخلوص
 عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص وقد تعسفوا في دفعه (قوله فلا نسلم ان
 الغرابة الخ) حتى يصح تفسير الغرابة المخلّة بالفصاحة بالوحشية بذلك المعنى
 (قوله هذا الخ) اى كون المراد بالوحشية غير ما ذكر واطلاقهم الغرابة عليه
 فقوله والوحشى قسمان عطف على مقول قالوا والمقول الاول لاثبات اطلاق
 الوحشية على غير ما ذكر والمقول الثانى لاثبات اطلاق الغرابة عليه (قوله
 والوحشى) اى في الجملة سواء كان عند العرب او غيرهم (قوله الذى لا يعاب
 استعماله على العرب) اعلم ان الالفاظ على ثلاثة اقسام منها ما هي مستعملة (٩)
 مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعمالها اصلا ومنها ما هي مستعملة في العرب العرباء
 غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على غيرهم ومنه غريب
 القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقا فعباب استعمالها على الكل
 فنه ما هو كربه على الذوق والسمع كجحيش ومنه ما هو غير مكروه كتنكا كاتم
 وافر نقعوا واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله فيماتى في وجه الظن من ان الجرشى
 اما من قبل تنكا كاتم او جحيش فعلم مما ذكرنا ان قوله والوحشى قسمان ليس
 المقصود منه الخصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشى ثم المعتبر في الفصاحة
 ان لا يكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما يشير اليه قول الشارح رحمه الله
 لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيها لوجودها
 ولا عدما فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف الغرابة اذا المراد ولا مأنوسة
 الاستعمال عند العرب العرباء (قوله مثل شر نبت) اى غليظ الكفين (٣)
 والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة بدليل شرابث واشمخر (٧) ارتفع
 واقطر تفرق واشتد اوفر واجتمع (قوله ثقيلا على السمع الخ) من غير
 ان يكون فيه تسافر يوجب الثقل على اللسان (قوله وقولنا غير ظاهرة الخ)
 عطف على قوله هذا ايضا اصطلاح (قوله فنع كونه) اى الوحشية والتذكير
 لكونه عبارة عن غير ظاهر والحاصل ان القول بانه على تقدير ان يراد بالوحشية

٩ سواء كان عند العرب
 العرباء او غيرهم م
 ٢ غليظ الكفين نسخة
 غليظ البدين نسخة
 ٧ ترفع ونعظم ويقال
 الجبل العالى المشمخر م

غير ما شتمل على تركيب يتفرع عنه الطبع لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا
الوحشية بما لا يكون مأنوسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ
جاريا على السنة العرب الموثوق بعربيتهم و بما حررنا من السؤال والجواب اندفع
الشكوك العارضة للتساظرين فيهما كما لا يخفى على من تدبر وانصف (قوله او ما
هو في حكمها) اي حكم المفردات الموضوع كالمنسوب فانه يبحث عن احواله
في الصرف وليس بمفرد لكنه في حكم المفرد في كون ياء النسبة كالجزء منه وكونه
بمثلة المشتق وقيل المركبات الناقصة ليدخل نحو مسلمي فانه فصيح دون مسلموي
وليس بشيء لان الادغام في الكلمتين والتقاء الساكنين فيهما ليس من قواعد
الصرف كما نص عليه الشيخ الرضي في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف
يبحث عن احوال الكلم الثلاث بناء او تغيرا من حيث الافراد فالبحث (٢) عن ادغام
نحو مسلمي من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من اينك بحث
فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسقط في الدرج دون الابتداء فهو ايضا
يبحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قيل انه داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة
لمجرد المركب من النون والهمزة لا المجموع المركب التام ففيه انه اعترف بالبحث
عن احوال المهملات في الصرف (قوله فكانه قال الخ) فالقانون الصرفي هي
القاعدة مع الاستثناء (قوله نحو الاجل الخ) قيل (٧) الاجل ليس بكلمة فانه
ليس بموضوع بهذا الوزن وفيه ان الاجل والاجل بناؤهما واحد ووضعهما
كسائر المشتقات نوعي فالقول بانه ليس بموضوع لا معنى له ثم ان هذا البناء بالادغام
مستعمل الفصحاء وبفكهم وتركهم والضرورات الشعرية انما تجوز اذا كانت
ثابتة في كلام العرب الموثوق بعربيتهم وفك الادغام في كلمة ليس منها
(قوله قيل الخ) قاله بعض معاصري المصنف رحمه الله (قوله فان اللفظ من قبيل
الاصوات الخ فيه انقسام العام الى القسمين لا يستلزم انقسام الخاص اليهما
فالصواب ترك هذا الاستدلال والاكتفاء على ما في المثالين لكن ذكره متابعة
للايضاح وتوطئة للوجه الثاني للنظر (قوله لانها داخله) اي الكراهة في
السمع داخله تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص عنها (٩) يستلزم الخلوص منها
لانها داخله في مفهومها لبطانته في نفسه (٣) ولعدم مساعدة الدليل اعني قوله
لظهور الخ لذلك وما قيل ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التناظر
ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا ففيه ان الاستلزام ممنوع لان مستشررات
واجل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما الى التنقيح والتفريع مع التناظر في الاول

٢ فالبحث عن هاتين المسئلتين
يكون تعبيا في الصرف م
٧ عصام الدين في اطوله
حيث قال فان قلت ليس
الاجل بمفرد فصيح لان
المفرد قسم الموضوع
والموضوع هو الاجل لا
الاجل قلت اصل كل مفرد
موضوع عندهم الا انه هجر
الاجل فان قلت لم لا يجوز
للساكن فك الادغام وهو
جائز بشرط الاضطرار
اتفاقا وعند ابن جني من
اضطرار قلت الضرائر
مقيسة وغير مقيسة وفك
الادغام في الاجل غير مقيسة
والساكن ليس من العرب
العرباء بل ممن ليس له الفك
فيما لم يجمع (اطول بعينه)
٩ لكون الغرابة اعم من
الكراهة تحققا م
٣ اذ لم يذكر في تفسير
الوحشية ما يدل عليها م

٢. أى الاعتراض بعدم
احتياج ذكر الغرابة
والمخالفة في تعريف الفصاحة
في المفرد غير موجه م
٨. هى الكلمة المشتملة على
تركيب ينفر الطبع عنه وهو
المر

ومخالفة القياس في الثاني على ان هذا الاعتراض (٢) غير موجه لان الاصل ذكر
جميع اسباب الاخلال صريحا وترك الصريح بعضها يحتاج الى توجيه ولم يظهر
وجه توصيف الغرابة بالمفسرة بالوحشية فانه ليس لها معنى سواها نعم
للوحشية معنى (٨) سوى الغرابة كما مر (قوله لظهور الخ) يعنى ان الجرشي
اما من قبل الغريب الذي لا يكون كرهها على السمع ثقيل على الذوق المستقيم
او من قبل الغريب الكره الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة
بقيد الخلوص عن الغرابة وانما لم يحزم ههنا بكونه من القسم الثاني كما حزم فيما
بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه الطر وفي المفتاح ما يدل على ان الكراهة
لازمة للغرابة حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مالوفة
وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكن الحق ان الغريب قد لا يكون مكروها
وعدم الالفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل جديد لذة (قوله وضعف
الخ) اما الاول فلورود منع الملازمة على قوله والافلا تخل بالفصاحة واما
الثاني فلا كون اللفظ من قبل الاصوات مما اتفق عليه الادباء وكون بعض
الكلمات مكروهة على السمع مما لا شبهة فيه سواء كان اللفظ من قبل الاصوات
اولا (قوله لانه قد يعرض آه) يعنى ان وقوعه في القرآن لا يدل على عدم كون الكراهة
في السمع من اسباب الاخلال لجواز ان يعرض من السببية مانع فيكون ذلك فصحا
مع سبب الاخلال وما قيل انه ذكر سابقا ان قرب الخارج ليس سببا للتنافر لوقوعه
في قوله تعالى (الم اعهد) فجوابه ان ذكره هناك كان على وجه التأييد
للالتيات فلا يضر ورود المنع عليه وكذا ما قيل انه لا يصير تعريف الفصاحة
حينئذ جامعا لجواز ان يشتمل لفظ على اسباب الاخلال بالفصاحة مع عروض
ما يمنع السببية كما وقع يدي في القرآن بمقابلة يمين مع انه لم يسمع ذلك لان
الكلام في انفصاحة المفرد في ذاته وهى تنفي لوجود شئ من اسباب الاخلال وفيما
ذكرتم الفصاحة عارضة بواسطة التركيب فيجوز ان تكون الاسباب محلة حال
الافراد دون التركيب تحقق مانع وهو التركيب مثلا (قوله حال من الضمير الخ)
ولا يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اى خلوصا كما سامع فصاحتها ولا ان يكون
مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى (ان مع العسر يسرا) لان مقارنة الخلوص بفصاحة
الكلمات او كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام انما المعتبر ان يكون مقارنا
بفصاحة كلماته على ان القول بالحدف والجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح
ولا يجوز ان يكون ظرفا لغوا للخلوص لانه يقتضى تعلق معنى الخلوص بها

ومعناها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير معنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر أو خلوص الكلام بما ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه الاخفش ولم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل كما لا يخفى (قوله اي خلوصه الخ) اشار بهذا التفسير الى ان المراد بالخلوص المقيد مع الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل فلا يرد ما توهم من انه يلزم ان يكون يبدى الله الخلق بدون يعيده فصحا فانه يصدق عليه انه خالص مما ذكر (٣) حال كون كلماته فصيحة وهو حال انضمام يعيد اليه لان الخلوص (٢) المقيد بانضمام يعيد غير الخلوص حال عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا من ان التلطف حال الانضمام غير التلطف حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا بالشخص لانه تدقيق فلسفي لا يعبا به عند الادباء (قوله لانه (٧) يستلزم الخ) بناء على توجه النفي المستفاد من الخلوص الى التنافر المقيد مع فصاحة الكلمات والشائع في ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقيا او لا (قوله فافهم) اشارة الى ما نقل عنه رح في الحاشية بقوله لا يقال هذا (٨) يعلم بالطريق الاولى لانا نقول لو سلم ففما اذا كانت الكلمات متنافرة بالحروف مع ان مثله لا يقبل في التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف (٤) وبالجملة اذا جعلتها حالا من الكلمات فيجب ان يشترط في اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام انتهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التنافر المقيد بفصاحة الكلمات محلا ان يكون عدم التنافر مع عدم الفصاحة محلا وهو ظاهر فتدبر فانه قد اطال الكلام بعض الآخرين في هذه الحاشية زاعما انه تدقيق (قوله ان يكون الخ) فانه اذا كان التأليف مخالفا للقانون المشتر وغير المشتهر كان فاسدا لا ضعيفا (قوله لفظا ومعنى) المشهور لفظا ومعنى او حكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى ما يعم الاضمار حكما ايضا (قوله اعني ما اتصل الخ) اجترار عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعلمت الشانني نحو ضربت زيدا فانه فصيح بالاتفاق (قوله لشدة الخ) يعني ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لهما الدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذلك يجوز في صورة الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر والجواب انهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاءه الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

٣ على نطق قولهم الكريم من
يسهو في حال مكنته فانه
صادق على الفقيه الذي
لا مكنة لكنه يسهو بحيث
اذا حصل له مكنة م
٢ يعني توجيه الشارح مبني
على رجوع القيد الى النفي
اي الخلوص فافهم م
٧ اي كون قوله مع فصاحتها
حالا من الكلمات في قوله
تنافر الكلمات يستلزم م
٨ اي عدم فصاحة الكلام
المشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة او لا يعلم
بطريق الاولى لما علم من
التعريف ان التنافر المقيد
مع فصاحة الكلمات محل
لفصاحة م
٤ ولا يكون مانعا عن اختياره
فيفسد تعريف فصاحة
الكلام اذ في كل منهما وجود
شرط وفقد شرط م

بمخلاف صورة المفعول واما ما قيل من ان اقتضاءه الفاعل اشد فلا يظهر وجهه
(قوله والواو المحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة قوله وحدى فانه حال
ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظة معى مع احتياج العطف على الضمير المستتر
في امده الثانى الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء
والى حل معى على الاجتماع زمانا فان المشاركة فى المدح مستفادة من العطف
وكلاهما خلاف الظاهر (قوله على كلام غير فصيح الخ) لان سبحة جلة وهذا لا ينافى
ما مر من ان اشتمال القرآن على كلمة مشتملة على سبب يحل بالفصاحة لا يضر فصاحتها
لوجود ما يمنع السببية لانه فى الكلمة دون الكلام حيث قالوا ولكل كلمة مع صاحبها
مقام ليس له مع اخرى (قوله اى كون الكلام معقدا الخ) فسر بذلك ليصير
صفة للكلام محلا بفصاحته معتبرا لخلوصه عنه كان كونه غير ظاهر الدلالة صفة له
بمخلاف المصدر المبني للفاعل واما الاعتراض بان ما ذكره تفسير للتعقيد لا للتعقيد فغير
مندفع لانه على تقدير كونه مصدرا مبنيا للمفعول يكون معناه المعقدية وهى عبارة
عن جموعية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما ان يقال
ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر اعنى الهيئة (٧) المترتبة عليه
او يقال مبنى على التسامح بناء على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاضطران
يقال هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي فلا يحتاج الى جعله مصدرا مبنيا للمفعول والى
تكلف فى صحة الحمل (قوله على المعنى المراد) بقيد المراد يمتاز التعقيد عن الغرابة
فانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله لخلل الخ) داخل فى التعريف
لاخراج التشابه والجمعل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل فى النظم
اولا يقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله
وكلمة اما لمنع الخلو ووجد انحصار موجب التعقيد فى الخللين ان الكلام اما ان
يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد الا لخلل فى النظم لان فهم المعنى المطابق
بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون ظاهرا او يراد غيره فاما
ان لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى لزوم وحيث لا يفهم منه المراد اصلا
فيكون فاسدا لا معقدا فانه عبارة عن عدم الظهور لاعن عدم الدلالة واما
ان يكون اللزوم ظاهرا قال كانت القرية على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة
فلا تعقيد اصلا وان كانت خفية او يكون اللزوم خفيا فى نفسه او لوجود الوساطة
بحصل التعقيد لخلل فى الانتقال وما قيل انه (٨) لودخل قوله لخلل فى النظم
فى التعريف يلزم ان يكون اجتماع امور كل واحد منها شائع الاستعمال خلا

٧ اى كون الكلام معقدا
وهو بعينه كون الكلام غير
ظاهر الدلالة على المعنى المراد
فيصح الحمل فتأمل م
٨ لكن اعترض عليه بان
التعقيد اللفظى اذا حصل
باجتماع امور يكون كل منها
جاريا على القياس كيف
يحتز بالنحو عنه وسيصرح
الشارح بان ما يحتز به عن
ضعف التأليف والتعقيد
اللفظى علم النحو فان قلت
يجوز ان يكون كل منها
جاريا على القياس ولا يكون
مجموعها جاريا عليه فيجوز
ان يحتز عنه بالنحو قلت
فعلى هذا يكون ذكر ضعف
التأليف مغنيا عن ذكر
التعقيد اللفظى لانه حيث
يكون مخالفا لما ثبت عندهم
من القواعد ومنه ههنا
قبل الاولى ان ذكر التعقيد
اللفظى بعد ذكر ضعف
التأليف تخصيص بعد التعميم
وستعرف جوابه فى آخر
المقدمة (حسن جلبي)

في النظم فيما لا يفوه به عاقل لان انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضى دخول الاجتماع المذكور في خلل النظم سواء كان قوله خلل داخلا في التعريف اولا (قوله بان لا يكون ترتيب الالفاظ الخ) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل لتعقيد المعنوي والخطأ في تأدية المعنى (قوله بسبب تقديم (٦) اوتاخير) ذكرهما اشارة الى كون كل منهما مستقلا بالاخلاق وان كان كل منهما مستلزما للآخر (قوله يجوز ان الخ) لكون كل واحد منهما خلاف الاولى والاصل (قوله فذكر ضعف التسايف الخ) كما زعم الخلل الى فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احد بالتنوين وبوجود التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال ويحتمل كما في بيت الفرزدق (قوله اي ليس مثله الخ) يعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله الا ابن اخته) فمائلة المملك مع المدوخ جاء من قبله بحكم والخلل يقع الخلل (قوله يظهر بالتأمل الخ) نقل عنه لان الغرض (٩) نفي ان مائلة احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المائل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المائل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلعا انتهى اي ما قيل يفيد على التوجيه الاول نفي المقارب عن المائل ونفي المائل عن المقارب على الثاني وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المقاد متدافع لاقتضائه وجود المائل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة مانف الحكم لانفي المحكوم عليه سواء كان انتفاؤه بانتفاء الموصوف والصفة معا او بانتفاء الصفة او بانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المائل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المائل بالطريق الاولى وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثناء مملكا عن يقاربه وليس مبنى التدافع كون المقاربة بمعنى المائلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه تأبى عنه عبارة الشارح حيث عطف يقاربه على مائلة وعطف المقارب على المائل وما قيل (٧) انه لو لم تكن المقاربة بمعنى المائلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم ان يكون المملك مائلا غير مقارب ومقاربا غير مائل فانما ينتج لو كان مملكا مستثنى من الحكم المستفاد من قوله وما مثله حي يقاربه اما اذا كان

٦ المراد بتقديم اللفظ تقديمه عن محل الاصل السدى يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك الحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الآخر على ان التأخير من لوازم التقديم (حسن جلبي ٩ غرض الشاعر الفرزدق من ايراد هذا البيت نفي انه بمائلة الخ م ٧ حيث قال ربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المائل وعكسه ويحجب بان الاستثناء لا يصح حينئذ لاقتضائه ان يكون المملك مائلا ومقاربا غير مائل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المائل للمدوخ ونفي المائل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا (انتهى كلام حسن جلبي بعينه)

مستثنى من حى يقاربه فلا (قوله يدل من مثله الخ) يدل الكل اوردده لافادة نفي المقاربة الذى هو اهم بعد نفي المثلة (قوله اى لا يكون ظاهرا للدلالة الخ) اى لا يكون الكلام ظاهرا للدلالة على المراد عند السامع لخلل حصل فى انتقال ذهنه عن المعنى اللغوى الى مراد المتكلم بسبب ارادة اللوازم البعيدة على ما فى المفتاح من ان التعقيد المعنوى فى الكلام هو ان يعسر صاحبه فكرك فى متصرفه وبشك طريقك الى المعنى ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك الى ان لاتدرى من اين توحمل وبأى طريق معناه فيحصل فافهم ولا تلتفت الى ارادة ذهن المتكلم وتأويل قوله وذلك لخلل يكون لاراد الخ بانه يظهر ذلك بآراد اللوازم الخ (قوله اللوازم) اى جنس اللوازم واحدا كان او متعدد ابناء على ان الجمع المعروف باللام اذا استحال ارادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما فى قوله تعالى (لا يحل لك النساء) وكذا فى قوله الوسائط اى جنس الوسائط المتصفة بالكثرة بان يكون ما فوق الواحد وانما قيد اللوازم بالبعد والواسطة بالكثرة لان اللوازم القريب قلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازى الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لانه اغلب ولكون المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة والافقد يكون الخفا بسبب اراد الملزوم و ارادة اللوازم البعيد المفتقرة الى الوسائط والاراد باللوازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فان كل شئ وجوده على سبيل التبعية لاخر يكون لازما للآخر عندهم وان كان اخص منه كذا فى شرح المفتاح للعلامة وانه الميقل لا يراد الملزومات ويكون المراد الملزوم فى الذهن كذا ذهب اليه المصنف فيشمل جميع صور الانتقال ومن الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم فان اللازم ما لم يكن ملزوما فى الذهن لا يمكن الانتقال منه لان الانتقال من الملزوم الى اللازم الى اللازم الذى طريق واضع لا يكون فيه خفاً (قوله عنكم) متعلق بعبء بالدار والالقال منكم فالمعنى بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله كناية عما يلزم الخ) اى جعل البكاء كناية عن الحزن لان البكاء يلزم الحزن عرفا وعقلا فان اصابة غير الملايم توجب توجه الروح الى القلب فيصعد منه بخار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجرى من طريق العين لانه استعمال السكب فى الفراق للملازمة بينهما وجعل الفراق كناية عن الحزن على ما قيل فانه ارتكاب خلاف ما فى العبارة من غير ضرورة (قوله ولكنه خطأ الخ) فى الايضاح اراد ان يكنى عما يوجب دوام التلاقى من السرور بالجمود لظنه ان الجمود خلوا العين

٣ فلا يردان عدم ظهور
الدلالة بسبب للخلل فى انتقال
ذهن السامع لا العكس
ع

من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه واخطأ لأن الجمود خلوا العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى استفاد منه ان هذه الكناية خطأ بناء على انه ظن معنى الجمود ما ليس بمعناه وانه بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة اصلاً وانما ينتقل منه الى البخل فالبيت مثال الخلل في الانتقال لا لتعقيد لاجله لانه لا انتقال فيه الى المراد اصلاً لانه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رحمه الله ولكنه اخطأ الخطأ في نفس الامر باعتقاد المصنف رحمه الله لا اخطأ في نظر البلغاء لاشتغالها على التعقيد على ما وهم لعدم مساعدة الدليل وعدم مطابقتها في الايضاح ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف رحمه الله على غيره اورد عليه انا لانسلم انه لا انتقال فيه اصلاً حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون الجمود مستعملاً في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها عادة وان كان يفتك عنها في بعض الاحيان واجاب بان هذا التوجيه يفسح الكلام ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي خلفاً القرينة الدالة على انه مستعمل في مطلق الخلو وخفا لزوم بين مطلق الخلو والمسرة لتحقيق كل منهما بدون الآخر فالبيت مثال لتعقيد المعنوي لخلل في الانتقال ما يراد اللوازم البعيدة المفترقة الى الوسائط مع خفا القرينة لان الجمود في الاصل ضد السيلان استعمل في خلوا العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمل في مطلق خلوا العين ثم كنى به عن المسرة فقول المصنف كقول الآخر متعلق بقوله واما في الانتقال على تقرير المصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون لا يراد اللوازم البعيدة الخ على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي ان يضبط هذا الكلام (قوله من الفرح والسرور) في تاج البيهقي السرور والمسرة والمسرة (٦) شادمان كردن فالمراد ههنا الحاصل بالمصدر اعني شادمانى (قوله فان الانتقال الخ) لما عرفت ان معناه خلوا العين عن الدمع حال ارادة البكاء فان الانتقال منة الى البخل بالدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه انما يصح لو كان معنى الجمود مطلق الخلو فذكر ما ينتقل منه اليه لاظهار عدم الانتقال الى ما قصده لان عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى آخر وللاشارة الى ان الخلل في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود على ما اتفق عليه الناظرين فانه يخالف لما في الايضاح (٧) ولما ذكره الشارح من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوازم البعيدة الخ ويرد عليه انه ان نصب القرينة الظاهرة على تعيين المراد فظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ

٦ اورد عليه ان الصواب
تبديل المسرة بالسرور
لان المسرة مصدر متعد
البتة يقال سره مسرة واما
السرور فمفعول لازم ايضاً كما
يشهد به تتبع كتب اللغة
(حسن جلبي) و اراد المحشي
الجواب عن اصل هذا
اليراد مع قطع النظر عن
جواب الناظرين في هذا
المقام واتى بما ترى فافهم
والعلامات الفرح والسرور
الذي هو اثر المسرة منه
٧ لان الاستفادة منه انه لا ينتقل
الى المقصود اصلاً

منه

والمقصود وان لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفاً القريبة لالظهور معنى آخر (قوله لا الى ما قصده الخ) قيل بوجه عليه ان ما ذكره في صدر البيت من قصد الحزن بالسكب قريبة واضحة على المق فلا خلل في الانتقال وليس بشيء لان نصب القريبة يكون بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال (قوله واما الكلام الخ) دفع لما يرد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان لا يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان خالياً عن التعقيد بل معقداً مع ظهور دلالة على المعنى الاول المراد منه (قوله معنى ثان ٢) اراد به الاغراض الذي يصاغ لها الكلام كنفى الشك والانكار والحصر لا المعنى المجازي والكنائي حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لقتضى الحال الذي ليس له معنى مجازي او كنائي ساقطاً عن درجة الاعتبار على ما فهم (قوله فبعد) هذا اشارة الى ان السين للاستقبال (قوله لا يدخل الخ) فيكون تسكب معطوفاً على سأ طلب (قوله اكب عليه) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار (قوله ما فيه من التكلف والتعسف) حيث جعل عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوباً بدوام عليه ليظن الدهر الخ ومن اين هذا كذا نقل عنه (قوله وهو ذكر الشيء الخ) لان الكثرة الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل بذكر الشيء ثانياً وبذكره ثالثاً تحصل الكثرة المقابلة للوحدة ففي البيت كثرة التكرار بلا شبهة (قوله البدة) بذكر المزموم واردة اللازم (قوله واراد بها الخ) يريد ان السجع في الاصل العوم في القاموس سجع كنع سجعاً وسباحة عام استعمل في قولهم فرس سبوح وسابح بمعنى شدة العدو وانسباطها فيه فالمراد ههنا هو المعنى الثاني لكنه روعي فيه المعنى الاول لان مقام المدح يقتضي ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد حسن الجري في العدو على ما في شمس العلوم فرس سابح تعدو بمد اليدين كأنها تجري في الماء وهذه الرعاية كناية المعنى الاضافي في ابي لهب حال العلية والاطهر حسنة الجري لتعملها ضمير الفرس المؤنث السماعي ووجه التذكير تأويله بالخيال (قوله وهي ارض الخ) في الصحاح الجندل الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع ذوا الحجارة فاذا ذكره الشارح رحمه الله لا يوافق الا ان يشكف بانه بيان للمراد على التبعوز بذكر الحال واردة المحل او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لضرورة الشعر وما قال الفاضل الاسفرائني من ان الجندل بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجندل مكسور الدال لامفتوحه وان اشتهر تصحيفه فغلط نشأ من تصحيفه عبارة القاموس

٢ اقول ان اريد بالمعنى الثاني هنا الاغراض لا يكون الجواب موجهها اذ بناء السؤال على الخلاء عن المعنى المجازي والكنائي وذلك كما يتحقق في ضمن الخلاء عن المعنى الثاني بمعنى الاغراض التي يصاغ لها الكلام كذلك يتحقق في ضمن عدمه ايضاً بل الحق ان المراد بالمعنى الثاني المعنى الكنائي والمجازي ليكون الجواب موجهها لكن يرد عليه ما اورده المورد فتأمل

٩ اعترض الشارحون بان التكرار ذكر الشيء مرتين فالتكرار هو مجموع الذكريات والبيت الذي اورده المص مشتمل على الذكر ثلاث مرات ولا يتحقق بمجرد تثليث الذكر تعدد التكرار فضلاً عن تكثره فاجاب بما ترى فانهم م

حيث وقع فيه جندل يكفر ما يقوله الرجل من الجحارة ويكسر الدال و كعلبط
الموضع الذي يجتمع فيه الجحارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر سينه المضارع بالباء الجحارة
وعطف كعلبط عليه وجعل تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الجحارة (قوله كذا
في الصحاح) إشارة إلى ما ذكره من الزوزني من أن المعنى أنت بحيث ترين سعاد وتسمعين
صوتها خلاف استعمال اللغة وفي المختصر أنه غير صحيح عقلا ووجهه أنه إذا كانت
الحمامة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا السجع فانه محل بالسمع
اللهم إلا أن يجعل السجع مجازا عن النشاط مع خفا القرينة عليه ولا يمكن جعله كناية
لا متاع الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لأن كلا من كثرة التكرار الخ) الفرق
بين هذا الوجه والوجه الذي ذكره في بيان قوله (٦) وفيه نظر بقوله الأول
أنها إن أدت إلى الثقل فقد دخلت تحت التناثر والافتتاح بالفصاحة إن الشرطية
الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في فهذا الوجه فانه مؤيد
بالوقوع في الحديث ويقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا ردا وقبولا (قوله قال
الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول توطئة للقول الثاني المورد لتأييد النظر وفيه
إشارة إلى مأخذ من شرط الخلو من تنابع الإضافات (قوله قال صاحب)
أي أبو القاسم اسمعيل بن عباد الملقب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر (قوله
المتداخلة) بعضها في جزء من بعضها متواصلة كانت أو متفصلة (قوله تستعمل في الهجاء)
أذا المقصود منه الذم فأراد اللفاظ القبيحة أدخل فيه لأنه يحصل الذم لفظا ومعنى
(قوله في خيارة روى) بالخاء المعجمة المكسورة والياء المشددة من تحت ومعناها القاء
والكلام على القلب أي خيارة في ثلجة وروى بالخاء المعجمة المفتوحة والياء الموحدة
ومعناه الأرض الرخوة والمقصود على التقديرين ذم عليه بن حزة بعدم النفع (قوله
من الاستكراه) أي استكراه الفوق السليم بأن لا يكون مؤديا إلى الثقل (قوله ومنه
الاطراد) وهو أن يؤتى باسماء الممدوح وغيره على ترتيب الولادة من غير تكلف
في السبك (قوله وما أورده المصنف رحمه الله الخ) تهديد للاعتراض الآتي أي
ما أورده المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور سابقا بقوله قال الشيخ
إلى قوله ومنه الاطراد من حيث أنه أورده مشعر بأن المصنف رحمه الله جعل الخ
وكذا الضمائر في المعطوفين الآتين راجع إلى المصنف رحمه الله ووجه الاشعار أن
المصنف رحمه الله أورده في الكلام المنقول من الشيخ مستشهد الوجه النظر وفي قوله يا علي
بن حزة بن عماره إضافتان غير مترتبتين فيعلم أنه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد
أعم من أن يكون بينهما فصل أو لا ولا شك أن التابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه

من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما (قوله من اشترط ذلك) اي الجملوص من
 كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله كما في البيتين) المذكورين في المتن (قوله
 والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأيد بالشرطية الثانية (قوله هما ايضا ان
 اوجبا الخ) يعني ان السؤال المذكور كلام على السند الاخص بوجود سند آخر
 للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المترتبة (قوله
 متقاربا المفهوم الا ان الخ) هذه العبارة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهه ان
 كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لافرق بينهما الا بهذا الاعتبار وليست استدراكية
 على ما فهم (قوله باعتبار عروضه) اي حصوله في شيء آخر والهيئة باعتبار
 حصوله اي في نفسه (قوله الثانية في المحل) فيه انه يخرج الاصوات لانها اما آنية
 اوزمانية (قوله لتدخل الخ) بناء على ان القيد في حيز النفي يفيد العموم (قوله الكيفيات
 المقتضية للقسمة) وهي الكيفيات المختصة بالكميات او النسبة وهي الكيفيات
 العارضة للاعراض النسبية (قوله بواسطة اقتضاء محلها) اي مروضها يعني
 اقتضاءها للقسمة والنسبة بتبعية محلها لالذاتها فاقضاءها هو اقتضاء المحل
 فاقبل انه لا اقتضاء لها بل قبول للقسمة والنسبة وهم (قوله والاحسن الخ)
 وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على
 تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجها وان
 جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة وان جعلت من الكم فهو
 خارج بقوله لا تقتضي قسمة وكذا الفعل والانفعال خارجان بقوله لا تقتضي نسبة
 وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قسمة لانه نوع من الكم (٨) كذا نقل عنه
 رحمه الله تعالى والخفاء في الهيئة والقارة بالنسبة الى لفظ العرض لان فيه خفاء
 في نفسه وورود الوحدة (٧) والنقطة على تقدير كونها موجودتين كما هو المشهور
 (٤) وعدم دخولهما في الكيف بناء على انهما ليستا داخليتين في شيء من اقسامه
 الاربعة واخراج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو
 مذهب البعض وخروج الفعل والانفعال والزمان بقيد مذكور بعد لا ينافي
 خروجها بقيد متقدم وانما المستحيل اخراج المخرج نعم الا كنفاء بالخير اولى
 وبهذا اتضح ان ما ذكره وجه الاحسنية لا وجه الحسن (قوله لا يتوقف تصور
 الخ) احتراز عن الاعراض النسبية فان تصورها يتوقف على تصور الغير والمراد
 بالغير الامر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لالان الجزء ليس عين الكل ولا غيره
 اذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للحكماء المتأخرين ومعنى

٨ يريدان قيدقارة مستغنى
 عنه بل فاسد لاخر اوجه
 الاصوات فافهم م
 ٧ هي كون الشيء بحيث
 لا ينقسم الى امور متشاركة
 في تمام ذاته م
 ٤ وهو مذهب من يجعلهما
 من الاعراض ويخرجهما
 من الكيف بل من المقولات
 اتسع قائلا انا لم نحضر
 الاجناس فيها بل الاجناس
 العالية وهما ليسا من
 الاجناس لانهما م

التوقف ان لا يمكن التصور بدون اصل فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصور اجزائها لاعلى امر خارج وكذا الكيفية (٦) المكتسبة بالحد والرسم اذ لا يتوقف فيها بمعنى عدم امكان التصور بدونها لامكان حصولها بالبداهة لكن يرد عليه ان هذا انما يتم فيما سوى الاضافة على تقدير ان تكون النسبة جزءاً من مفهومها وهو ممنوع فانها في المشهور مقولات معروضة للنسبة وتصور المعروض لا يتوقف على تصور العارض قيل العارض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير اذ هو الموجود في موضوع واجيب بان الموقوف مفهوم العارض والكيف ما صدق عليه العارض وانما يلزم من توقفه توقفه لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي القسمة اراد قبول القسمة الوهمية ليخرج الكم فانه يقتضي قبولها وقوله والاقسمة ليخرج الوحدة والنقطة فانهما يقتضيان الاقسمة وقوله في محله ظرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمضى لا يقتضي القسمة والاقسمة حال كونه في محله وفائدة هذا القيد الاشارة الى ان عدم اقتضاء القسمة والاقسمة ليس باعتبار التصور كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالم يخرج الكم لعدم اقتضاء القسمة والاقسمة في الذهن ضرورة ان تصورهما لا يستلزم تصور القسمة والاقسمة وبهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله على هذا المعنى قيد لا طائل تحته وقوله اقتضاء اوليا اي ذاتيا قيد لعدم اقتضاء الاقسمة صرح به في شرح المحض قيد به ليدخل الكيف الذي يقتضي الاقسمة لكن لالذاته كالعالم بالبيسط الحقيقي فانه يقتضي الانقسام لكن لالذاته بل بسبب متعلقه وقيل انه قيد لاقتضاء مطلقاً وفائدة في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المقتضية للقسمة بسبب عروضه للكميات كالبياض الفاضم بالسطح او بسبب عروض الكميات لها كالعالمين المتعلقين بالمعومين فانهما يقتضيان القسمة لكن لالذاتيهما بل بسبب الكميات العارضة او المعروضة وفيه انه لاقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالتبعية وامام قيل ان العلم الواحد او العلمين لا يقتضيان القسمة والاقسمة في محلهما اعني الذهن فمع قوله في محله لا حاجة الى قوله اوليا فانما يرد لو كان قوله في محله متعلقاً بالقسمة والاقسمة ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا عدم انقسامه وهو فاسد والالم يخرج النقطة مع انه جعله وجه الاحسنية (قوله ان اختصت بذوات الانفس) اي ان اختصت (٨) من بين الاجسام العنصرية بذوات الانفس مطلقاً ان قلنا بوجود الصحة والمرض في النبات او الانفس الحيوانية ان قلنا بمدى ههنا (قوله اشعار بان الخ) لم يقل احتراز عن الفصاحة الغير الراضية

٦ والمراد بالكيفية المكتسبة الكيفية المعلومة المكتسبة لا العلم النظري الذي من مقولة الكيف لانه لا يتصور النقص به اذ لا يقال تصور العلم المكتسب يتوقف على القول الشارح بل المتوقف عليه نفس العلم لا تصورهما فتأمل م
٨ فالاختصاص اضافي اي بالنسبة الى الجمادات وعلى الثاني بالنسبة الى الجمادات والنباتات فلا يردان بعض الكيفيات كالعالم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف والعرض (حسن جلبي)

لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولأنه لو ترك لفظ ملكة لحصل الاحتراز
عنها بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستغراق اذ صاحب الفصاحة الغير الراضية
لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح (قوله اشعار بانه الخ) اي اشعار
بهذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطق اصلا فلا يردان قيد الاقتدار حينئذ
للحفاظة عن خروج (٩) ما لا يكاد يوجد (قوله اي سواء كان الخ) اي ليس
المراد ان يقتدر مشعر بان المتكلم يسمى فصيحاً في الحالتين دون يعبر كما هو الظاهر
فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق اي يعبر في زمان من الازمنة لا يشترط الوصف اي يعبر
مادام يعبر فهو ايضا مشعر بانه يسمى فصيحاً في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحاً
حالة كونه ممن ينطق في الجملة وحالة كونه ممن لا ينطق اصلا فهو تعميم للمتكلم باعتبار
افراد لا تعميم له باعتبار حاله (قوله لا يختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك
لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ للاستغراق اذ لا معنى لقولنا يعبر في وقت ما
عن كل ما يتعلق به قصده بلفظ فصيح بل للجنس فلا يرد ما قيل انه لا يصدق على من
ينطق بمقصوده فضلا عن ان يختص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد
عليه بلفظ فصيح (قوله لان اللام الخ) اما لفظا فلعدم العهد الخارجي وعدم قرينة
البعضية المطلقة وعدم صحة الحكم على الجنس من حيث هو واما معنى فلانه لولا
الاستغراق يلزم ان يصح اطلاق القصص على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض
المقاصد كالمذبح ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالذم (قوله اي كل ما وقع عليه قصد
المتكلم) ان اريد بالمقصود مقصود المتكلم فالاستغراق حقيقي وان اجري على اطلاقه
فهو عر في اذ المتبادر من التعبير عن كل مقصود كل مقصود للعبير كما في جمع الامير الصاغة
وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان الماضي بل وقوع القصد في اي زمان كان لما تقرر
ان صيغ الافعال اذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به
الفاضل اللاري في حواشيه على الفوائد الضيائية في تعريف الكلمة فالمعنى ملكة يقتدر
بها على التعبير عن كل ما يتعلق قصده به في وقت ما سواء كان تلك الملكة خلقيا او كسبيا
ويعلم وجودها بطريق الحدس (٨) من التعبيرات المختلفة الواقعة منه من غير كلفة
كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله وهو ظاهر الخ) لان مثل هذا الكلام
يقال في مقام بيان رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضي صحة اتيان كل
منهما ومعلوم انه لا يصح ان يقال بلفظ يبلغ لان البلاغة ليست بشرط في فصاحة
المتكلم وما قيل ان قولهم قال هذا كذا يقتضي انحصار العلة فيه فيكون علة عدم
القول بلفظ يبلغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فان عدم صحته مع فرض عدم

٩ وهو من لا ينطق اصلا

م

٨ الحدس هو سرعة

الانتقال من المبادئ الى

المطالب ويقابله الفكر فانه

حركة نحو المبادئ

ورجوعها عنه الى المطالب

فلا بد فيه من حركتين

بخلاف الحدس اذ لا حركة

فيه اصلا ولا انتقال بحركة

فان الحركة تدريجية الوجود

والحدس دفعي م

الشمول ايضا لتركه ففيه ان اقتضائه للانحصار ممنوع والقول بان الذوق السليم يقتضى ذلك مجرد دعوى (قوله لصدقه على الادراك الخ) اي اذا كانت هذه الصفات راسخة في محلها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور (قوله لانسلم ان هذه اسباب) فان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء (قوله مطابقته لمقتضى الحال) اي مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الا ان يراد بقدر الطاقة طاقة التكلم او الخطاب (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بيان الشارح رحمه الله دون كيفية دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان اذ قد تحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفية الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية اي مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء نعم اذا ادى المعنى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفاء لابد فيه من رعاية كيفية الدلالة ايضا كما استعرفه فاقيل ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله بل اهم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفية دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فانه لابد في البلاغة من رعايتها لكن بشيء كثير وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفية دلالة اللفظ (قوله اي الى ان يعتبر الخ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا اورد كلمة مع (٧) دون في الوهم للجزئية (قوله خصوصية) في القاموس خصه بالشيء خصا وخصوصا وخصوصية وفتح وخصبى وبعده وخصبة وتخصه فضله انتهى والمراد الامر الخاص جعله نفس المصدر مبالغة فاذ كره الناظرون في تحقيقها كلها حركات (قوله وهو مقتضى الحال) اي تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقفا على معرفة الحال قدم تعريفها ثم بين مقتضى ثم بين معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما وفيه اشارة الى انه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقام كل من التذكير والاطلاق الخ وقولهم واما ذكره فلكذا وحذفه لكذا واما ما سيجي من انه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات فلغرض يدعو الى ذلك كما سيجي (قوله ومعنى مطابقته الخ) يعني ان المراد بالمطابقة الاشتمال لا مصطلح المنطقيين (قوله فان البلاغة الخ) يريد ان الفصاحة شرط

٧ وقال مع الكلام الذي يؤدي به اصل الرد م

لتحقق البلاغة لا انه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ
 المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها وايراد
 انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو اي مقتضى الحال الخ)
 المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة ليقين به ما سيجي من ان
 ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان له طرفين اعلى واسفل
 (قوله متفاوتة) اي بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه ان اختلاف
 المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد يقتضي امور كثيرة شيئا واحدا ولذا
 يذكر لخصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله باعتبار توهم كونه الخ) فهذا
 الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فهما متضاران
 بهذا الاعتبار متحدان في القدر المشترك وهو الامر الداعي الى اعتبار الخصوصية
 في الكلام فيكونان متقاربي المفهوم وليس هذا بيان الوجه التسمية حتى يرد ان وجه
 التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التغاير في المفهوم بسببها ووجه ذلك
 التوهم انطباق المقتضى بالامر الداعي انطباق الزماني والمكن بالزمان والمكان
 (قوله وايضا المقام يعتبر اضافته الخ) ولذا اختار المصنف رحمه الله المقامات على
 الاحوال فان تفاوتها ظاهر في تفاوت ماضيفت اليه اعني المقتضى بخلاف تفاوت
 الاحوال وللتنبية على اتحاد المقام والحال (قوله متعدد الخ) تفرع على قوله
 فان مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) اي هذه المقدمة ضرورية
 ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتبار الخ) اي الامر المعتبر
 اللائق وهو الخصوصية التي هي نفس مقتضى المقام الا ان الحكم عليها بالتغاير
 اذا لوحظ من حيث انه لائق بهذا المقام ضروري لا خفا فيه بخلاف ما اذا لوحظ
 من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معطوف على قوله فعند
 تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المعنى اعني تفاوت
 مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر مستفاد من قوله
 فان المقامات الخ اي اجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تفصيلها او كلمة
 ثم زائدة واما القول بانه معطوف على متوهم فتوهم لاشاهد له (قوله مقتضيات
 الاحوال) اي اكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء
 وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كما كثر مباحث
 الانشاء (قوله ان مقتضى الحال الخ) المقصود من هذه المقدمة التنبيه على
 ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي يمنع تخلفه عنه ليعلم ان اضافة

المقام الى التنكير وغيره معناه مقام يناسبه التنكير ليدخل فيه الحسنات وانما اطلق عليه المقتضى لان الحسن كالمقتضى في نظر البليغ (قوله كما سمعني) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر في الرضي الكاف الذي تدخل على مالهها معان ثلاثة احدها تشبيهه بمضمون جملة بمضمون اخرى وليس لها حينئذ متعلق من العمل او شبهه لانها لا تجر والمتعلق انما يطلب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتعليل كما قال الاخفش في قوله تعالى (كما ارسلنا فيكم رسولا) اي لما ارسلنا فيكم (قوله اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة) الاصيل في الخصوص وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشائع في الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى ان لا يتجاوز اجزاء الجملة (٢) مثلا عن ذلك الاعتبار فلا ينافي تحقق ذلك الاعتبار فيما سوى اجزاء الجملة فاندفع ما قيل ان اريد بالجزء الجزء المصطلح وهو الذي يعتبر في انعقاد الجملة خرج المفعول ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند لانا نريد الاول والمقصود قصر الاجزاء على تلك الاحوال لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه احوال للمسند او المسند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قيل ان الحذف والاثبات ليس خاصا باجزاء الجملة لما مر (قوله اما الى نفس الاسناد) كون الاسناد جزءا من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام اللفظ اما باعتبار اكثر اجزائها او باعتبار ان الدال على الاسناد ملفوظ اما اصالته كالاعراب او تبعا كالهئية الدالة عليه وبعضهم جعل الاسناد شرطا للجملة فالمراد باجزاء الجملة اعم من الاجزاء وما في حكمها مما لا تنفقد الجملة بدونه (قوله تأكيذا واحدا الخ) تفصيل لقوله وجوبا (قوله مخصوصا) صفة لقوله منكرا (قوله محكوبا) خبر بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده (قوله على المسند اليه) اي الذي اسند اليه وهو المسند فصيغة المسند مسند الى الضمير المستر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده وانما لم يقل على المسند مع انه اظهر واخصر لمحافظة قوله كما ذكر فان المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه فلو قال المسند لا يصح الاعتبار بتبدل لفظ المسند بالمسند اليه بخلاف ما اذا قال المسند اليه فانه صحيح وان كان لفظ المسند في كل من المقامين بمعنى مقابلا لآخر (قوله كونه مفردا) الافراد في المسند مقتضى الحال مع قطع النظر عن كونه فعلا او غيره بخلاف افراد المسند اليه فانه مما يتعلق به افادة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رجة الله زائدا على ما ذكر في المسند اليه يشهد على ذلك ايرادهم الافراد في مباحث المسند دون المسند اليه

٢ قال فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لما ينحصر في الاسناد والمسند كما ذكره انتهى (حسن جلبي)

فما قيل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل يكون
 في المسند اليه ايضا ليس بشئ (٧) (قوله مقيدا بمتعلق) المتعلق انما يكون للفعل
 وشبهه بعد انسابه الى الفاعل ففي قولنا الضارب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب
 المسند الى الموصول والتقدير الذي ضرب زيدا عمرو (قوله تقييده بمؤكد او اداة
 قصر) ناظر الى الحكم والتعلق او تابع ناظر الى المسند اليه والمسند متعلقه او شرط
 ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت والى التعلق
 نحو ان ضربت زيدا ضربتك وان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسند وقوله
 او مفعول يؤيد الاول (قوله اى خلاف كل منها) بعد وجود التخلف بينهما
 فاندفع ما تحير فيه الناظرون من انه يقتضى ان يبين مقام كل واحد من المذكورات
 لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان تصحيح هذه العبارة دونه خرط
 القنادوا ما قيل ان الكلام على التوزيع فقيه ان التوزيع لا يصح في الكل الا فرادى
 وانما ذلك في الكل المجموعى الا ان يقدر المضاف اليه للفظ كل جمعا معرفا اى مقام
 كل الامور المذكورة يبين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا
 الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدفع الاشكال لرجوع ضمير نفسه
 الى كل (٩) (قوله وقد اشار الخ) المقصود من نقل هذا الكلام حله فانه قد اشتبه
 على شراح المفتاح (قوله فان مقام الاول الخ) جعل الخطاب مقتضى المقام
 متابعة لما في المفتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع الذكى بغير مقام الكلام مع
 الغي فالمراد بالخطاب ما خوطب به سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتمل
 عليها والمقام الداعى اليها هو الذكاوة والغباوة يثير اليه قوله فان الذكى الخ فينبذ
 كلمة كذا اشارة الى الايجاز ولك ان يجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الذكى
 عبارة عن المقام والخطاب بمعنى مقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها
 وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان مقتضى
 لرعاية الاعتبارات هو الخطاب مع الذكى لانفس الذكاء وعلى التقديرين اضافة
 الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وفصله عما تقدم لكونه باعتبار قوة
 الادراك وغير مختص بجملة او جزئها فان التنبيه على غباوة السامع او فطنته يحصل
 بجزء الجملة ايضا كما سيحكي (٢) وما قيل فصله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار
 نفس الكلام فقيه ان الاعتبارات في كليهما متحققة في نفس الكلام والمقامات اعنى
 الدواعى الى رمايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) انما قال الانسب
 لانه يستعمل كل منهما مقام الآخر شايعا للتقرب بينهما وما قيل ان بينهما عموما

٧ فلا معنى لجعله زيادة
 على اعتباراته م
 ٩ حيث قال ظاهر العبارة
 مشعرة بان الضمير في
 خلافه الى كل المذكور
 سابقا لانه يستدعى كون
 مقام التكثير مبينا لمقام
 خلاف التقديم وفساده
 ظاهر فالصواب ان يقال
 اى خلاف نفسه لانه
 تسامح في العبارة فغير عن
 خلاف نفسه بخلاف كل
 منها فافهم (حسن جلبي)
 ٢ في بحث المسند اليه في
 قوله اما حذفه الخ اول التنبيه
 على فطانة السامع واما
 ذكره للتنبيه على غباوته

وخصوصا فهو لتحقيق التباين بينهما فان الذكاء بالنسبة الى اكتساب الاراء
والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع الغبي) فيه اشارة (٧) الى
انه في موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار
اكتسابه الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ) وغايتها الحدس القويم فلا ينافي
ما في شرح الاشراف من ان الذكاء جودة الحدس وصفاً للذهن (قوله مع
صاحبها) في شرح المفتاح لا شارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما
عليه اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة مع صاحبها انتهى
فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كانه في الوجه الثاني
متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما لم يجعله صفة كلمة او حالا منها لان المقام
ليس للكلمة الكاشنة مع صاحبها او حال كينوتها معها بل كائن (٨) للكلمة
مع صاحبها فتدبر فانه دقيق (قوله صوحبت معها) اي جعلت الكلمة الاخرى
مصاحبة معها بتضمين معنى الجعل اشارة الى ان الاعتبار المصاحبة القصدية دون
المصاحبة الاتفاقية وذلك لان المصاحبة تنعدي الى مفعول واحد بنفسه نحو صاحب
زيد او مع نحو صاحب مع زيد ولا تنعدي الى مفعولين احدهما بلا واسطة والثاني
بالواسطة (٩) (قوله ليس لها الخ) هذا الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع
كون محط القادة القيد اعني مع صاحبها كانه قيل المقام مقصور على الكلمة
مع صاحبها لا يتجاوز الى الكلمة مع غير صاحبها وانما قيده بالشاركة لها
في اصل المعنى لانه لو كان غير مشترك لها فيه لم يكن اراده لاقتضاء المقام بل
لافادة اصل المعنى والمراد باصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام
المشترك ككلاهما (قوله بالشرط) اي بفعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد
اقتزائه الجزاء او باداة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط (قوله هكذا
ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع
ما ذكرنا اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي
وقوله واكمل كلمة مع صاحبها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان
لان خطاب الذكي يناسبه الجاز والكناية وخطاب الغبي يناسبه الحقيقة والثاني
اشارة الى علم البديع فان اكثر المحسنات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كالطباق
والتجنيس والمقابلة والتجميع فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان
تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله فجميع ما ذكره يحتمل ان يكون للتفريع
وان يكون للتعليل كما لا يخفى (قوله وارتفاع شان الخ) معطوف على قوله وهو

٧ اي في اعتبار مناسب
الغبي وعدم اعتبار مناسب
الذكي مع ان المقام يقتضي
الثاني لتقدم الذكي و
مناسب الذكي البليد يعني
في عدم ذكر المص مع
الذكي البليد اشارة الى انه
في موقعه الخ م
٨ لان الاولين لا فائدة
اصل المعنى والثالث لا فائدة
معنى زائدة عليه فافهم م
٩ فلا يصح عبارة
صوحبت معها لان حق
العبارة على هذا صوحب
معها على ان يكون الفعل
مسندا الى الظرف كما في
قولهم يمرور بها او صوحبت
بدون كلمة معها الا انه
يعتبر التضمين م

٧ الحسن ثلثة صفة الكمال
وصفة النقص كبقال العلم
حسن والجهل قبح والثاني
ملازمة القرض ومنافرة
وقد يعبر عنهما بالمصلحة
والمفسدة والثالث تعلق
المدح والذم عاجلا
والتواب والعقاب آجلا
لان المص في صدد تفاوت
مقامات الكلام وتفاوت
مقامات تفاوت مقتضيات
الكلام وتفاوتها تفاوت
مقتضيات الاحوال

٢

مختلف وقد مر ان الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها
اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في المفتاح ارتفاع شان الكلام اى الكلام
البلّيع في باب الحسن (٧) والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام
لما يليق به وهو الذي تسميه مقتضى الحال كلما كانت المصادفة اتم ومصادفه البق
كان الكلام في مرتبة الحسن في نفسه والقبول عند البلّيع ارفع واعلى وكلما كانت
انقص كان اشد انحطاطا طوادنى درجة واكل حسنا وقبولا فمعنى المتن على طبق
ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام آخر في باب الحسن سواء
كان باصل الحسن او الزائد والقبول عند البلّيع يقدر مطابقتها للاعتبار المناسب
وانحطاطه يقدر عدم المطابقة للاعتبار المناسب فالطرف الاسفل ارتفاعه
على الكلام الذي تحته وهو المتحقق باصوات الحيوانات يقدر مطابقتها للاعتبار
المناسب واجبا به بها لاصل الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والتعاقب
بالاصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما
بالنسبة الى ما تحته يقدر مطابقتها للاعتبار المناسب واجبا به للحسن الزائد على
ما تحته وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت
في المراتب اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات في القلة
والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان المعبر في البلاغة مطابقة
الكلام لجميع ما يقتضيه الحال يقدر الطاقة فاندفع ما قيل انه كيف يتصور الارتفاع
والانحطاط والمعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال يقدر الطاقة
وكذا اندفع ما قيل ان المطابقة سبب لاصل الحسن لارتفاعه وعدم المطابقة سبب
لعدم الحسن لانحطاطه لان ذلك انما يرد لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن بسبب
المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على انه لو سلم ان معناه ذلك فللمطابقة
مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب المطابقة وان
كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب
تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم
المطابقة وان كان انتفاء اصل الحسن ايضا بعدم المطابقة وقد يجاب بان المراد الكلام
الفصح واصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف رحمه الله تعالى فلا
اشكال وفيه انه مناف لما سيجي من قوله واسفل وهو ما اذا غير الكلام الى مادونه
التحق باصوات الحيوانات الا ان يراد التعاقب بالاصوات من حيث انتفاء هذا
الحسن فلا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة (قوله في الحسن) اى في باب الحسن

وبهذا الوجه احتراز عن ارتقاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتقاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقوته وكالتصحية فان ارتقاعه بهذا الوجه باشماله على كثرة النصائح وكالاعلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك من استنباط العقائد والاحكام وبيان احوال الآخرة (قوله وانحطاطه بعدمها) جعل صاحب المفتاح الارتقاع والانحطاط كليهما بحسب مصادفة الكلام لما يليق به فقام الكاشي وعدمها مقدر في عبارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لاحاجة اليه لان الارتقاع والانحطاط كليهما بحسب المصادفة فقول المصنف رحمه الله وانحطاطه بعدمها اما اشارة الى ان عبارة المفتاح تحتاج الى التقدير واما بيان وايضاح لمراده (قوله والمراد (٦) الخ) فالكلام من قبيل (٩) قولهم العلم حصول الصورة اى الصورة الحاصلة اختير هذه العبارة للتنبيه على ان الاعتبار لازم في ذلك المناسب كانه نفس (٧) الاعتبار (قوله واعتبار هذا الخ) بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب اى المعتبر المناسب من كون الاعتبار حاصل حال تعلق المطابقة وانه ليس بسبب هذا التعلق كافي جاءنى الرجل الراكب على ما قالوا ان كون مفرد صفة لمعنى في تعريف الكلمة يقتضى كون الافراد حاصل للمعنى حال تعلق الوضع لا بسببه يعنى ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ فى المعنى الاول الذى يستوى فيه البليغ وغيره ثم يعتبر فى اللفظ ثانيا ويتبع اعتباره فى المعنى فالحذف والاثبات ايضا يعتبر اولافى المعنى الاصلى ثم يورد اللفظ على طبقه وذلك ان تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر فى الذهن والبناء فى قوله وبالذات للباسية اى حال كونه متنسبا بذات المعنى لا بمعنى فى لانه لا يصح فى قوله وبالعرض (قوله واراد الخ) هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتقاع للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط فى الحسن بعدمها واما على ما حررناه على طبق ما فى المفتاح فالمراد الكلام البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام فى البلاغة وبيان مراتبها (قوله لكونه اشارة الخ) نكتة صحيحة للارادة يعنى ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور فيما سبق (٤) فيمكن جعل اللام ههنا على العهد فلا يرد ما قبل ان المذكور صريحا فيما سبق الكلام المطلق وفى ضمن التعريف الكلام الفصيح البليغ على ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ فانه مفهوم من التعريف (قوله اذ ارتقاع الخ) حلة للحكم المعلن واشارة الى النكتة المرجحة (قوله الداخلة فى البلاغة) صفة كاشفة للحسن الذاتى اذ المراد بالحسن الذاتى (٥) ما يكون موجبه داخلا فى البلاغة اى غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى الحال

(ينصح)

٦ والقرينة كون الاعتبار صفة المتكلم فلا معنى لمطابقة الكلام م
٩ اى من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى المناسب المعتبر فافهم م
٧ لان تقرير كلام المص بمطابقته لا اعتبار الامر المناسب على ان اللام عوض عن المضاف فيكون اضافة الاعتبار الى الامر من قبيل قولهم العلم خصـول صورة الشئ

فافهم م

٤ اى فى قوله والبلاغة فى الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتقاع لغير الفصيح

فافهم م

٥ اراد بالحسن الذاتى الذى منشأه ذات البلاغة لان الحسن داخل فى البلاغة اى فى ماهيته وانما وصف بالدخول فيها مجازا بمعنى ان منشأه لا يخرج عن تعريف البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار انه منشأ اعنى المطابقة داخلة فيها لان البلاغة هى المطابقة

مع الفصاحة (حسن چلبى)

٩ وفي هذا الكلام رد للولي

حسن جلي حيث حل
الحديث معنى المراتب لانه فسر
قوله لا يخرج من حد
البلاغة بقوله اى طرفي
امتدادها من الاسفل الى
الاعلى في هامش حاشيته
على المطول م

٧ فلا يرد ما يقال قد ورد
في الحديث لاصولة الا
بظهور ولا صلوة الا بالنية
فيلزم ان يكون الظهور
هو النية بالدليل الذي
ذكرتموه لان الحصر في
الحديثين اضافي بالنسبة
الى عدم الظهور والنية
والمعنى لا وجود للصلوة
الا بهما فافهم م

٤ فيكون المعنى ان جميع
الارتقاعات حاصلة بسبب
مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب فيستفاد الحصر
م

٣ مثال المباني نحو ما في الدار
الا انسان وما في الدار
الاجار ما في الدار الا
حيوان وما في الدار الا
ايض مثال العموم المطلق
ما في الدار الا انسان
وما في الدار الا حيوان م

يفصح عما حررناه قوله لكنها اى المحسات خارجة عن حد البلاغة اى تعريفها (٩)
(قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) معناه على طبق ما في المفتاح حيث قال
وهو اى ما يليق بالمقام الذي نسميه مقتضى الحال ان يقال ان مقتضى الحال هو
الاعتبار المناسب عندنا والفاء للتراخي في الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء
الا ان المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب خبر الكون مقتضى الحال معلوما
والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي المفتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام
معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحينئذ لا حاجة الى التدقيق الذي
ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تمامية (قوله بمطابقته الخ اى المطابقة سبب
دائر معه الارتفاع وجودا وعدما لما نقلناه من المفتاح ان ارتفاع شأن الكلام
بحسب مصادفته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما في المفتاح ان مدار
حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى الانطباق فهذان
الحصران ليسا مثل لاصولة الا بظهور ولا صلوة الا بالنية (٧) فان المراد بهما
حصر السببية في الجملة وليس التنافي بينهما موقوفا على كون كل من المطابقتين
سببيا قريبا على ما فهم (قوله لان اضافة المصدر الخ) ثلثي الرضى من ان اسم
الجنس اعنى الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا شمل ولم تقم قرينة
تخصصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس (٤) اخذا
من استقراء كلامهم فعنى التراب يابس والماء باردان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله
كذا فلو قلت في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها
لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ انتهى فعلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع
ما يصدق عليه الارتفاع فسقط ما قبل انه يجوز ان يكون لاستغراق الانواع
فلا ينافي وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب او بغير مطابقة
مقتضى الحال (قوله ان يكون المراد الخ) اى تكون ذاتاهما واحدا سواء اختلفا
مفهوما ولا * قال قدس سره بطلان نهما على الخ * المراد بطلان الحصر
بطلان الحكم السلبي منه كما هو التبادر في صورة التباين (٣) الكلى او الجزئى على
تقدير صدق الحصرين يبطل الحكم السلبي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتى
في الآخر وفي صورة العموم مطلقا يبطل الحكم السلبي للحصر في الاخص
بسبب الحكم الثبوتى للعم فاما عدا الاخص فاندفع ما توهم من ان في
صورة العموم المطلق ايضا يبطل كلا الحصرين ولا يتعين بطلان
الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلبي من الحصر في الاخص والحكم

النظم المفسر بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع المخصوص فراده بالتوخي
الوضع المخصوص لكونه مسببا عنه والا لم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع
المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم المفسر بالتوخي لانه متحد بالنظم
المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي لان المتحد مع المتحد بالشيء متحد بذلك
الشيء (قوله ان تضع كلامك الخ) اي كل واحد من مفرداته ومركباته من حيث
تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المبحوث عنها في علم
النحو باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها كافضله في التمثيل وذلك الوضع
قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعاني (قوله وتعمل على قوانينه) اي
يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه
ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وانما لم يذكر الخلوص عن التقيد المعنوي لان
المقصود تعريف النظم الذي يحصل به اصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتغاله
على الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها وان ادبت المراد
بدلالات مطابقة وما ذكره الشارح رحمه الله من ان النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ
متناسبة المعاني متناسقة الدلالات فتعريف للنظم الكامل الذي يحصل به البلاغة
الكاملة (قوله مثل ان تنظر) اي تنظر الى اسميته وافرادته وتكبره وتذكيره وجليته
وفعلية وتقدمه وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية (قوله في الخبر)
اي في خبر المبتدأ بقرينة ان المذكور في الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ
فذكر ينطلق زيد على ان يكون زيد مبتدأ وينطلق خبرا مقدما فهو مثال لتقديم
الخبر وقبل (١٧) على التغليب (قوله فتعرف الخ) عطف على قوله تنظر اي بعد النظر
الى الوجوه المختلفة التي تذكر في النحو تعرف ان لكل واحد منها موضعا مخصوصا
عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة او
بالملاكمة الحاصلة من تتبع علم المعاني ونجى بكل واحد في موضع ينبغي له (قوله
وتنظر في الحروف الخ) اي النظر في الخبر والشرط والجزاء كان باعتبار ما
يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار انفس معانيها (قوله وتنظر في الجمل
الخ) النظر ان السابقان كانا في المفرد والجملة وهذا النظر في الجمل اي تنظر في
الجمل التي تنسج باعتبار العوارض التي يبحث عنها في النحو من العطف بالحروف
المختلفة المعاني وتركه فتعرف بالسليقة او بعلم المعاني موضع كل واحد منها بحسب
الاعراض المطلوبة منها فتجيب به في موضعه (قوله وتنصرف في التعريف الخ)
هذه عوارض غير مختصة بشيء من المفردات فلذا فضاء (قوله مكانه) اي مكانة

٧ اي يحمله على الجمل
الخبرية مبني على التغليب
ويحوز ان يعكس فافهم

٩ وقع خطا بالعلی کرم الله وجهه ومعناه قريب منى قرب هرون من موسى وهذا المعنى شائع في مثل هذا الموضع كقال في ضوء المصباح فصار الفصل اللازم من المكان البهم بمنزلة من زيد وعمر وای صار قربه منه بمنزلة قربه منهما فكما لا يتعدى اللازم اليهما بلا واسطة حرف فكذلك لا يتعدى الى المكان البهم (حقى قدس سره في فروقه)

٧ بيان لوجه تفريع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني على تفريعها السابق (حسن جلبي)

٩ خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي التي في المفرد وفي الكلام خلوصه عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها م

٧ وهي خلوص المفرد من تنافر الحروف في الغرابية ومخالفة القياس اللغوي

الذي يقتضيه بحسب الاغراض كما يندى بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لثلايلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد اي تعرض لها بسبب الاغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فن اتصالية كما في قوله عليه السلام * انت منى بمنزلة هارون من موسى (٩) * فلا تعرض لها حال الافراد (قوله واستعمال بعضها الخ) اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقاما (قوله والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) اي ما ذكرناه من تمام التفصيل اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة الخ وليس المشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة الى آخرهم كما وهم (قوله متعلق بافادته) لا بالمعنى الذي يقصده البليغ بالتركيب على ما قبل لانه بوجه كونه مدلولاً للتركيب (قوله وذلك الخ) بيان لتفرعه (٧) على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا التماسيل على ان تحقق الاغراض والاشتمال على مقتضياتها لازم في بلاغة الكلام واما افادته اياها فلانها مقتضيات الاغراض وآثارها والاثريدل على المؤثر (قوله لانه من صفة الاحيان) ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدر لان التسانيت حينئذ واجب بل انه كان في الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ولذا لم يجعل مستعملا معه شايعا والظاهر ان يقول لانه صفة الحين (قوله نصب على الظرفية) في الرضى بما يلزمه الظرفية عند سيوبه صفة زمان اقيمت مقامه واما غير سيوبه فانهم اختاروا في الصفة المذكورة الظرفية ولم يوجبوها انتهى فلذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوبا على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف اي اطلاقا كثيرا لان التسمية ههنا بمعنى الاطلاق (قوله اي في كثير من الاحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه استعمالا لذلك الان فيه ابهاما يحتاج الى البيان (قوله وفي هذا) اي في قوله فالبلاغة صفة راجعة الخ (قوله اراد الخ) اي اراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هي هي (قوله وحينئذ لا تناقض) اي في النفي عن اللفظ والاثبات له وكذا لا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان النفي كونها راجعة اليه نفسه والمثبت كونها راجعة اليه بالمدخلة (قوله فكانه لم يتصفح الخ) وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة اراد منها ما مر في صدر المقدمة (٩) وحيث نقاها عند اراد منها البلاغة (قوله ولا نزاع في رجوعها الخ) فان الخلوص من الصفات المذكورة (٧) منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى ويوصف به اللفظ ايضا (قوله هذه الفضيلة)

اى الفضيلة التى يقع بها التفاضل ويثبت بها الاعجاز (قوله ان الكلام الذى يدق
 الخ) فالكلام الذى ليس له معنيان لادقة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق باصوات
 الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول يشعر بالقصد فان ما ليس بمقصود ليس
 بمدلول عندهم (قوله على معناه اللغوى) اى معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما
 من نفسه كالتعريف والتشكيك فانه يدل عليهما اللام والتنوين او من اعرابه كالفاعلية
 والمفعولية والاضافة والحالية وغير ذلك واما من الهيئة التركيبية كالقديم
 والحذف اعلم ان فى كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اريد بالمعنى الاول المعانى
 اللغوية اعنى المدلولات التركيبية وهى اصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل
 عليه الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى فى هذا المقام ينافيه ما سياتى
 من قوله لمافهم انها صفات للمعنى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات
 والخصوصيات حيث فسر المعانى الاول بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات
 التركيبية وان اريد بها تلك الخصوصيات ينافيه (قوله هو الذى يدل بلفظه
 على معناه اللغوى الخ) فانه يدل على ان المعانى الاول هى المدلولات
 التركيبية والوجه ان يقال ان المعانى الاول هى المدلولات التركيبية وانما
 فسرهما بنفس الخصوصيات تنبيها على ان اصل المعنى اعلى ما يخرج به
 الكلام عن التعميق فى حكم عدم عند البلغاء ويقال اراد بالمعنى الاول
 الخصوصيات وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوى
 يفهم منه تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه عندهم (قوله ثم
 تجد لذلك المعنى الخ) ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثابتة
 باعتبار انها فى المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن بتوسط
 المعنى والدلالة فى نفسها ثانية وهذه الدلالة عقلية ولو بالعرف والعادة والعلاقة
 التخيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) اعنى الاغراض التى يصاغ
 لها الكلام (قوله فههنا الفاظ ومعان اول الخ) وهو ما يفهم من اللفظ بحسب
 التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتشكيك والقديم والتأخير
 والحذف والاضمار والمعنى الثانى الاغراض التى يتصدها المتكلم من هذه الصياغة
 اى جمل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم
 والحصر ودفع الانكار والشك وغير ذلك ومحصلها الاغراض التى يورد المتكلم
 هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعانى واما بالنسبة الى علم البيان
 فالمعانى الاول هى المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعانى الثانى هى

٩ فلا يرد ان المعاني كما يحتمل الثواني عند اطلاقها كذلك الالفاظ ٥٨ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ

المنطوقة بل هي اولى فلا بد
من بيان سبب الترجيح م
٨ قوله في اصل المعنى وان
اريد بقوله في المعنى المعاني
الاول فيجرب بحث (حسن
جلي) فالنظر اليه واما على
ما قاله المحشى من ان المراد
من قوله في المعنى اصل المعنى
يكون المراد من الصورة و
الخصوصية الخصوصيات
فيصح تقريع قوله فجعلوا
كالواضحة الخ على ما قبله
فلا يرد ما قيل عليه المفهوم
مما سبق استعمال الالفاظ
في نفس المعاني الاول و
المفهوم من هذا استعمالها
في الصورة الحادثة فيها
فبينهما تناف فكيف يجعل
هذا الكلام نتيجة لما سبق
على ما يشعر به الفاء في
فجعلوا ولا يحتاج الى
جواب (حسن جلي) بان
المراد اى في محل الصورة
والخاصية بحذف المضاف

فافهم م

٧ وضعيا او عقليا او عاديا
او عرفيا او طبعيا مطابقيا
او تضمنيا او التزاميا او غير

ذلك م

المعاني المجازية والكنائية (قوله بل على ترتيبها) اى جعلها في مراتبها بحسب
الاعراض المطلوبة منها (قوله اثباتها او نفيها) ذكر النفي استطرادى والمقصود
انها محط الفائدة عند البليغ وذلك لان الاعراض مدلولات للمعاني الاول كما مر
فكيف يقصد من ارادها نفيها (قوله فحيث الخ) دفع للتناقض اى اذا علمت قول
الشيخ فاعلم انه حيث ثبت الخ (قوله جعلت مطروحة الخ) اى لا اختصاص لها
باحد يقصدها من يشاء انما المختص بالبلغاء تأديتها بالمعاني الاول (قوله ولست
انا احل كلامه الخ) كلمة انابتا كيد للتصغير المتصل والمقصود نفي التجوز والسهو
والنسيان في نفي الحيل عن نفسه وايس من قبيل ما افعلت لنفي القصر على ما فهم
لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصرح للتقوى
والمقصود انه مصرح به البتة لا للقصر (قوله لترتيب المعاني) اى لافادة ترتيبها
(قوله لما فهم الخ) اذ لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ
والمعاني الثواني المقصودة منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال
والتواني مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاول لكونها
مدلولات لها بالذات ولا يذهب الذهن الى اتصاف الالفاظ المنطوقة بالبلاغة (٩)
(قوله في المعنى) اى في اصل المعنى (٨) الذى لا يتغير بتغيير العبارات (قوله وقولنا
صورة الخ) يعنى ان اطلاق الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه (قوله عدم التمييز
الخ) حيث فهموا من اجرائها على اللفظ انها وصف له في نفسه وليس كذلك
لانها وصف له من اجل امر عرض في معناه او المراد انه لم يميزوا بين الفصاحة
بالمعنى المشهور التى هي صفة للفظ في نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا
اظهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا اننا معنى الفصاحة الخ (قوله مذاقة الحروف) اى
ملاحتها بالطبع السليم وسلاستها اى سهولتها في الطق (قوله بانه دال) اشار
بحذف متعلق الدلالة الى ان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا (٧) لانها عبارة عن
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله ثم تجدد ذلك المعنى دلالة
ثانية معناه تجديد في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية (قوله اليه ينتهى البلاغة
الخ) نقله واحاله تمهيدا لاشكال الذى يأتى في عطف ما يقرب و اشارة الى ان الطرف
الاعلى داخل في البلاغة لان انتهاء الشئ انما يكون بكماله (قوله وهو ان يرتقى
الخ) اى الابهاز عند علماء البيان ذلك (٣) والافلا يحجاز ان يخرج الكلام عن طوق
البشر ولذا اختلف في وجوه اعجاز القرآن التقييد بالبشر لانه المعتبر في مفهومه وان كان
اعجاز القرآن يدب بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى قل لن اجمعتم الانس

٣ ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته م (والجن)

والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا (٢) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه المعجز لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حدا الاعجاز والدليل لم يذكر من احدا الجائين لظهوره فصيح الجواب بالمنع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره يأبى عنه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حدا الاعجاز الاعلى عدم كون الطرف الاعلى حدا الاعجاز الا بضم مقدمة خارجة (قوله وعلم البلاغة كافل الخ) اي علمه مزيد اختصاص بالبلاغة اعنى المعاني والبيان كافل باتيان هذين الامرين من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) وذلك لان علم المعاني كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخلوص من التعقيد المعنوي وما عداها من الامور المعتبرة في الفصاحة لاتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلمه تعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والصرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف وينافيه قوله لا يعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان الخلوص عن التناثر لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معناه ان علم البلاغة اي المعاني والبيان كافل باتمام هذين الامرين واكماله فلا ينافي توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والدوق السليم لانه لا يصح تفريع قوله فن اتقنه واحاط به كما لا يخفى (قوله قلنا الخ) منع للمقدمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لا يعرف منع لكفائته وقوله فامكان الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وصغير من مهارة الخ منع لترتب الرماية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اي معرفة عدد الاحوال وكفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لاتعلق له بعلم البلاغة ولا يستفاد منه (قوله ولو سلم) اي كفالة هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله اذبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع (قوله من المراتب العلية الخ) بناء على ان الحد

٢ فقال بعضهم اعجازهم
لنظمه وآخرون لمعانيه
وقيل لاخباره عن المغيبات
وقيل بأسلوبه الغريب
وقيل بصرفه العقول
عن المعارضة وغير ذلك

بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلا فيها فلا يكون من الطرف الاعلى (قوله ولا جهة الخ) استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العليا بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر بما ينتهي اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقة ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئى من جزئيات البلاغة لا جزئى فوقه والنهاية النوعية نوع لا نوع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما (قوله ان الطرف الاعلى الخ) يعنى ان المراد النهاية النوعية (٦) والحد بمعنى المرتبة الاعجاز منتهى نوعى للكلام مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعى للكلام البشر (قوله او المراد الخ) يعنى ان الحد يعنى النهاية لا بمعنى المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته كلاهما داخلا في الاعجاز الذى هو منتهى نوعى للبلاغة (قوله فلا يدفع الفساد) لان منتهى الشئ سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اى منتهى البلاغة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما انتهى نهاية الاعجاز او القدر المشترك بينهما وما قيل انه من قبل اجراء حكم الكل على جزئياته واقامتها مقامه فانما يصح فيما اذا كان حكما للكل بلا شرط شئ وانما اذا كان حكما له بشرط شئ او بشرط لاشئ فلا كما فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط (٧) الوحدة النوعية وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز هي المراتب التى هي قبل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشئ لانه يرد على المنهم ايضا وان خصص فيه بما لا يمكن معارضته فليخصص ههنا ايضا على ان الظاهر استبعاد ان المراد هو الفساد السابق وبما حرنا من وجه الفساد ظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من ان المراد بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بان يبالغ مرتبة لا يمكن للبشر الاتيان بمثله وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى الطرف الاعلى نوع تحت صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز وكذا ما في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في اقصر سورة وبما يقرب منه البلاغة في المقدار آية او آيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لامر من

٦ اى للبلاغة مطلقا اى سواء كان لبلاغة كلام الله او غيره م
٨ لان عدم المجاوزة مأخوذة في مفهوم الطرف الاعلى وهذا غير مأخوذ فيما يقرب فتأمل م
فيما اذا اخذ الطرف الاعلى نوعيا م

٦ و مراد المحشى ان المقي نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا واثبات كونه من عند الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ولا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالغاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون

ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يبعد (قوله ويؤيده) انما قال يؤيده دون يثبت لان كون الحد في عبارة الكشف بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بمعناها لكن الظاهر الاتحاد ووجه (٦) التأييد انه لو لم يكن الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالغاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون بعضه بالغاية مرتبة الاعجاز وبعضه قاصرا عن تلك المرتبة وبما ذكرنا اندفع ما قيل من ان التأييد مبني (٩) على ان يكون الضمير في عنه راجعا الى الحد ويكون قوله يمكن الخ صفة كاشفة لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة مقيدة كما هو الاصل في الصفة ولا حاجة الى الجواب بان الاصل ارجاع الضمير الى المضاف وحيث لا بد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله لكان الكثير منه الخ) لما كان وجه الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة الاعلى من البلاغة وكان المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يمكن وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف حيث لا بان يكون البعض منه معجزا والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد جعل صاحب الكشف وجدوا متعديا الى مفعولين وقوله كثيرا مفعولا اول واختلافا بمعنى مختلفا مفعولا ثانيا فيصير المعنى لو وجدوا الكثير منه مختلفا وانما جعل اللزوم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفا مع انه يلزم ان يكون الكل مختلفا اقتصارا على الاقل (كافي قوله تعالى يصيبكم بعض الذي بعدكم) وبما حررنا اندفع ما اورد عليه من ان الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف (٧) صفة الكل في نظام القرآن وقد جعل صاحب الكشف الاختلاف صفة الكثير والكثرة صفة المختلف لانا لانسلم ان الكثرة صفة الاختلاف في النظم بل هما مفعولا وجدوا وما اورد عليه من انه يفهم من قوله لكان بعضه بالغاية حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانا لانسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلا وبعضا من الله تعالى (٨) اي البعض الذي وقع به التحدي وهو مقدار اقصر سورة منه ولو كان بعض من الفاظه من غيره تعالى لو وجدوا فيه الاختلاف المذكور وهو ان لا يكون بعضه بالغاية حد

وبعضه قاصرا عن ذلك المرتبة وهو البعض الذي من غير الله تعالى م

٩ حيث اثبت لمجرد القصور

من حد الاعجاز امكان

المعارضة وانما هو يجعل

الحد بمعنى المرتبة لا بمعنى

النهاية والاضافة بيانية

لالامة لان القصور من

نهاية الاعجاز لا يوجب

القصور عن الاعجاز حتى

يثبت له امكان المعارضة

بل القاصر عن نهاية

الاعجاز بالغ مرتبة الاعجاز

فلا يمكن معارضته ولو كان

حد الاعجاز ههنا بمعنى

نهاية الاعجاز والاضافة

لالامة لما صرح امكان

المعارضة لقاصر عن نهاية

الاعجاز وصحة هذا الاثبات

يدل على ان حد الاعجاز

بمعنى مرتبة الاعجاز

والاضافة بيانية م

٧ اي كون البعض منه

مخالفا للبعض صفة لكل

فلا معنى لتخصيصه بالكثير

منه ٨ وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور فعلى هذا لا يرد

ايضا ان الاختلاف بكون البعض وانما في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية او آيتين

لا يجب ان يكون موجبا بالاتفاق فكيف يستدل باستفائه على انه ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية م

الاعجاز (قوله مما لا يمكن معارضته الخ) يعني ان الوصول في ما يقرب منه للعهداى ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضته ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل غيرها وليس مقصوده انه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضته بانه حد الاعجاز لا فائدة فيه اذ ليس معنى الاعجاز سوى عدم امكان المعارضة (قوله اى من الطرف الاعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايضا لان عبارة المفتاح تحتل ان يكون ما يقرب منه عطف على هو فيصير المعنى ان احدا الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى موافقا لما يستفاد من ظاهر المتن واورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر لما في المفتاح (قوله اى الطرف الاعلى الخ) اخذ الطرف حقيقيا و اشار بايراد كلمة مع موقع الواو الى ان اعتبار العطف مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه وبهذا يظهر ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة مفوت للمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما عترض عليه بان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى بيان الشارح رحمه الله يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه فجوابه ان الطرف الاعلى جزئى حقيقى لا حاجة له الى البيان لانه النهاية الحقيقية والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان (قوله ولا يخفى ان بعض الآيات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجه كون الآيات متفاوتة (٧) في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز يعنى ان بعض الآيات اى البعض المتحدى به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا ضير في هذا اللازم وذلك التفاوت اما بحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وكيفا وان كان كل منهما مطابقا لجميع ما يقتضيه الحال فان هذه المطابقة موجبة لتحقيق اصل البلاغة لما عرفت من ان البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها واما بحسب رعاية الاعتبارات لانه تعالى غير قادر بل لحكمة مثل ان يكون المخاطب عاجزا عن فهمه (٢) فتدبر فانه يمازى فيه الاقدام (قوله اى طرف الخ) التخصيص على كون ما عبارة عن الطرف للتنبيه على كونه داخلا في البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاصل ما نقل عنه (قوله الى مرتبة هي الخ) في القاموس دون بالضم تقيض فوق فعنى الى مادونه الى ماتمته وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير

٧ بان يكون بعضها في
الطرف الاعلى وبعضها
ما يقرب منه مما لا يمكن
معارضة م
٢ اى ليس تفاوت
المقامات القرآن العظيم
الشان لعدم قدرته على
الآيات باعلى طبقة منها
فانهم م

٢ قال المص وهو ما اذا غير

الى مادونه التحق
باصوات الحيوانات يعنى
ما يستلزم تغييره الى مادونه
الا لتحق باصوات
الحيوانات وتحقيق الاسفل
هو انه ما ليس فيه مقتضى
الحال متعدد اعصام الدين
فى الاطول م

قوله سوى المطابقة
والفصاحة الخ وهو غير
متعرفة بالاضافة ولذا وقع
صفة للوجوه اشارة الى
آخريه تلك الوجوه بالنظر
الى المطابقة والفصاحة
والمراد تتبعها وجوه اخر
تغيرها فلا يلزم كون كل
منها تابعا للبلاغة سواء
اعتبر اولا الحكم على
الوجوه بالتابعة ثم اعتبر
تقييد تلك الوجوه بمغايرة
الامرین او بالعكس
(حسن چلبی)

٨ وهو كون مرجع البلاغة
الى الاحتراز عن الخطأ
فى تأدية المعنى المراد والى
تمييز القصص من غيره

٢ لان الاول يستفاد من
المعاني والثاني من البياو
فلا يتوقف البلاغة على
الفصاحة م

المتصل تحت البحث فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون النزول داخلا
فى مفهوم دون وفى شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحيث يكون النزول
ماخوذا بقريضة التحق عند البلاغ باصوات الحيوانات (٢) وعلى التقديرين لا يتوهم
صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى المطابقة الخ) قيل
على هذا التفسير لافائدة فى توصيف الوجوه بالآخروية لانه معلوم من قوله وتبعها
مع ايهاه ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان البلاغة قلت الفائدة الاشارة الى
ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة فى الوجود ولازمة لها لكونها سوى الامرین اللذين
يحصل البلاغة بهما بل فى الاعتبار بان تعتبر فى الكلام بعد البلاغة (قوله وفيه)
اى فى هذا القول بتمامه اشارة الى ذلك لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد
اجراء قوله تورث الكلام حسنا على وجوه بخلاف الاشعار الآتى فانه مستفاد
من افظ تتبعها واماناسبة كليهما الى قوله تتبعها فى المختصر فلان المراد تتبعها الخ
(قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ) فلا يقال فى عرفهم بعد ايراد المتكلم فى الكلام
السمع والطباق والتجيس انه مسجع ومطبق ومجنس كما يقال بعد التطبيق وايراد
الكلام الفصيح انه بليغ وفصيح (قوله كلام بليغ) اى اى كلام بليغ يقصده لان
التمكينة الموصوفة تم نحوا كرم رجلا عالما اى اى رجل عالم كان فخرج عن
التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كالمدح (قوله
بيان انحصار الخ) لما انجر الكلام فى بيان الامر الثانى (٨) بالآخرة اليه
ولا يلزم من كون قوله فعلم الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه
فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا دخل له فى بيان الانحصارين كما لا يخفى (قوله
وانحصار مقاصد الخ خلاصته ان مقاصد الكتاب منحصرة فى علم البلاغة
وتوابعها كما مر فى الخطبة وعلم البلاغة وتوابعها منحصرة فى العلوم الثلاثة التى
هى نفس الفنون (قوله حيث لم يجعل الخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
ولا تدخل (٢) فى ذلك للفصاحة وهو الحق لان الفصاحة امر خارج عن ماهية
البلاغة شرط لتحقيقها كما اشار اليه الشارح فى تعريف البلاغة (قوله اى ليس
كل الخ) يعنى ان المراد بالعكس العكس لا الغوى لا المنطق (قوله ان البلاغة فى الكلام)
كذا فى الايضاح وانما خص الامر الثانى ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة
المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سياتى بقوله والاقتدار
عليها (قوله وهو ما يجب الخ) يعنى ان المرجع اسم مكان اى محل الرجوع ولا يجوز

كونه مصدرا ميميا بمعنى الرجوع اليه على الحذف والايصال اذ لا يمكن استئثار الضمير في المصدر وما قيل انه يأتى عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشئ لانه كما يصح ان مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها حاشا اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدرا ميميا لخلوه عن الاشارة الى ان هذين الامرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق والكذب الخ وبما ذكرنا ظهر ان القول بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وضمير هورا جمع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشئ اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان الحاصل المعنى لان كلامه صريح في انه تفسير للمرجع ولان هذا الحاصل يجب ان يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى يمكن) امكانا وقوعيا فلا يرد ان الامكان لا يكون معللا بالغير لانه الامكان الذاتي (قوله مرجع الصدق الخ) اى صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطباق واللاطباق نفس الصدق والكذب لا مرجعها (قوله الى طباق الخ) اى حاشا اليهما عود الكل الى جزئياته من حيث التحقق (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي (٧) لانه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لاني نفسها (قوله المعنى المراد) وهى الاعراض التى يصاغ لها الكلام اعنى الاحوال (قوله والاربعا الخ) اى وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجواز حصول البلاغة بدون الاحتراز اى مع الخطأ في التأدية فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا وقد فرضناه بليغا هذا خلف وكذا العبارة الثانية فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله وفساده واضح) لان الاحتراز مثلا انما يصلح غرضا للعلم بشئ واما كونه غرضا للطبابة فلا معنى له وكذا التمييز وايضا كلاهما فعل المتكلم فجعلهما غرضا لكون الكلام مطابقا لامعنى له ولو قدر تأليف الكلام فهما ايضا ليسا بفرضين من التألف وانما الغرض افادة المعانى على ما ينبغي كذا نقل عنه (قوله تفيد هذين الامرين) او يتوقف عليهما لانه يستفاد من التعريف ان بلاغة المتكلم سبب التأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف يحصل بالاحتراز عن الخطأ في تأدية المعانى المرادة من ذلك الكلام وتميز الفصيح عن غيره فيكون البلاغة مفيدة لهما وايضا انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل علم تحصل بممارسته ومن اولته اذا لم يكن جبليا فملكة الاقتدار على التأليف

٧ حتى يقال فكيف يصح قوله الآتى وما يحتز به عن الاول فهو علم المعانى م

تحصل بتكرار التأليف الموقوف على الأمرين وكلمة أو لمحصراى انعلوم مما تقدم
 منحصر فى الافادة والتوقف لا يتجاوز الى كونها علة غائية (قوله فالحاصل)
 من كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة اى بلاغة الكلام (قوله والاقتدار الخ)
 لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم ايضا مرجعها
 هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) اى الاتصاف بهذين الوصفين (قوله
 فرجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم) اما بلاغة الكلام فظاهرة واما بلاغة
 المتكلم فلو توقف الاقتدار على الاتصاف المتحصل من تلك العلوم (قوله بمعنى معرفة
 الخ) اى ليس المراد التمييز الفعلى بين الفصح وغيره فان بلاغة الكلام لا توقف
 عليه وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو
 انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثانى الى التمييز والجملة اعنى
 اجزاه تمييز السالم عن غيره صفة لمركب وانما كان مركبا لان تمييز الفصح
 عن غيره انما يتحقق بمجموع التميزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على
 شىء منها انه تمييز الفصح عن غيره لكونها اجزاء خارجة عنه (قوله اذ به يعرف
 الخ) بمعنى كون التمييز المذكور مبينا فى علم من اللغة انه يحصل بسبب امرين فيه
 فاسناديين الى كلمة ما الذى هو عبارة عن تمييز اسناد مجازى والمعنى منه ما بين
 سببه وبما ذكرنا اندفع ما قبل ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا معنى لتمييزه (قوله
 اللغة او غيره) (قوله منه ما بين الخ) اى بعض تمييز الفصح عن غيره تميزات بين
 سببها فى اللغة او فى الصرف او فى النحو او يدرك بالذوق فكلمة مالف ومجمل وما بعده
 نشرله والشائع فى هذا النشر كلمة او كما سيجى فلا يرد ان الصواب ايراد الواو لانه
 مبين فى جميع العلوم المذكورة لافى احدها (قوله والتعقيد اللفظى) فانه يحصل
 اما للضعف التأليف او لاجتماع امور كل واحد منها خلاف الاسمى وكل واحد منها
 يعلم بعلم النحو (قوله او يدرك بالحس) اى تمييز يدرك متعلقه بالحس وهو التنافر
 وعدمه كما يدل عليه قوله اذ به يدرك الخ فلا يرد ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك
 بالحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى
 يحصل (قوله بالحس) اى بالذوق الصحيح الذى هو كالحس فى الادراك (قوله
 اى ما بين الخ) فالضمير راجع الى ما المفسر بالتميزات المذكورة ليصح الحكم عليه
 بما عدا التعقيد المعنوى والمعنى على تقدير المضاف اى ما عدا تمييز التعقيد المعنوى
 (قوله من هذا الكلام) اى قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى (قوله تعيين ما بين
 الخ) اى تعيين التميزات كما يشعر به عبارة المتن باعتبار انها تبين فى المعلوم المذكورة

٦ وما يقال من ان تمييز
 الفصح عن غيره كلى
 لا كلى وان هذه الامور
 جزئية لا اجزائه بدليل
 صحة حله على كل واحد
 من هذه الامور والجزء
 لا يحمل عليه كله فليس كلاما
 معنوية لان المراد تمييز
 الفصح من حيث انه فصح
 لا تمييز ذاته من حيث هى
 ولا تم صدقه على كل واحد
 منها ولو سلم فليكن محمولا
 على الشبه (حسن چلبى)
 ٧ اى علامة اذ ايس
 المقصود العلم بالعلم ولا حاجة
 الى الجواب بان المراد اظهار
 وجوده العينية وهو فى المعنى
 عبارة عن الاتحاد الا ان هذا
 لا يستقيم فى قوله او يدرك
 بالحس فينبغى ان يراد
 تخصيصه بالحس على سبيل
 المجاز (حسن چلبى رحمه
 الله تعالى)

او تدرك بالحس وباعتبار انها يحترز بها عما يجب الاحتراز عنها من اسباب الاخلال
 بالفصاحة اى تعيين ما يحترز بها عنه ولا شك ان قوله وهو ماعدا ذلك يفيد تعيين
 تلك التميزات بانها ماعدا تمييز التعقيد المعنوى وتعيين ما يحترز بها عنه بانه ماعدا
 التعقيد المعنوى ليرتب على ذلك العلم بانه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران
 فدوتن لاجل ذنبك الامرين علم البلاغة فقوله ويحترز عطف على بين وضمير بها
 راجع الى مالكونها عبارة عن التميزات وهذا على قياس مامر من قوله اجزاءه
 تمييز السالم عن غيره الخ حيث رتب على كل تمييز احتراز عن سبب من الاسباب فتدبر
 فانه قدزل فيه الاقدام وقيل ان قوله يحترز عطف على تعيين او على ما بين بتأويل
 المصدر اما بتقدير ان او بدونه كفاي قولهم نسمع بالمعيسى خير من تراه والمعنى
 ان الغرض من قوله وهو ماعدا التعقيد المعنوى تعيين التميزات التى تبين فى العلوم
 المذكورة او تدرك بالحس والاحتراز بتلك العلوم عما يجب ان يحترز عنه من القرابة
 ومخالفة القياس والضعف والتنافر والتعقيد اللفظى ليعلم من هذا التعيين والاحتراز انه
 لم يبق لنا مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ فى التأدية والاحتراز عن
 التعميد المعنوى وقيل انه يحتمل ان يكون ما كناية عن التميزات كما يشعر به عبارة المتن
 ويحترز عطف على ما بين بتقدير ما وضمير بها راجع الى ما المقدرة انث لكونه عبارة
 عن العلوم والحس وما فى قوله عما يجب كناية عن القرابة ومخالفة وغير ذلك وحينئذ
 يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهى معلوم لنا ان الامور التى يجب الاحتراز عنها كم
 هى ليرتب على ما ذكر (قوله ليعلم الخ) اذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه
 المقدمة لم يعلم ان الباقي اى شئ ويحتمل ان يكون ما كناية عن اسباب الاخلال التى
 تبين فى العلوم او تدرك بالحس وحينئذ ينبغى ان يقدر قبل قوله ويحترز كلمة
 ما كناية عن جميع اسباب الاخلال ويكون المعنى الغرض تعيين الامور التى تبين
 فى العلوم المذكورة او تدرك بالحس وتعيين امور يجب وينبغى ان يحترز عنها
 فى نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان الباقي كم لكن لا يلائم هذا التوجيه قوله مما
 ترجع اليه البلاغة بل الملائم ان يقول لم يبق من اسباب الاخلال الا الخطأ والتعقيد
 وحينئذ لا يحتاج الى اعتبار تلك المقدمة المطوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة
 ما لان كلمة ما فى قوله ما بين لا تشمل ما بقى من اسباب الاخلال وكلمة ما المقدرة
 ينبغى ان تشمل جميع الاسباب والى جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المضمير
 والى جعل ضمير بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعنى المذكورة معه
 والى الحس لان ما بقى من اسباب الاخلال لا يحترز عنه بالعلوم المذكورة بل يحترز عنه

٦٧ ان الشئ اذ كان اعرف فالاصل جعل الاعرف مبتداً وغيره خبراً نحو زيد المنطلق لمن يعرف زيداً

بالمعاني والبيان (قوله اول الامرين) والاولية باعتبار كونه مذكوراً في الاول المقابل
لثاني (قوله فانه من مزال الاقدام) اذ قد وقع فيه اغلاط كثيرة لانه فسر المرجع
بالعلة الغائية ولم يعرف معنى قوله بين في متن اللغة واعترض بانه ليس في علم متن
اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المكتب المبسوطة
او يحتاج الى تقرير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعاً الى ما يدرك
بالحس وحل الاول في قوله وما يختص به من الاول على الاول المقابل لثاني الذي
هو تمييز الفصيح (قوله الفن الاول علم المعاني) قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للعهد
ووجه حل علم المعاني على الفن الاول دون العكس (٩) وان الحمل مفيد بحيث
يندفع جميع الشكوك التي عرضت للنظرين ثم ما ذكره (٣) الشارح رحمه الله من
انحصار مقصود الكتاب في الفنون الثلاثة ان كان انحصار الكلي في جزئياته كما هو
الظاهر فالمقصود والفنون متحدان اذ كل منهما عبارة عن المعاني او الالفاظ فصحة الحمل
في قوله الفن الاول علم المعاني ظاهرة لانه من حل المعاني على المعاني او حل الالفاظ
على الالفاظ وان كان انحصار المظروف في الظرف بان يكون احدهما
عبارة عن الالفاظ والاخر عن المعاني يكون الحمل المذكور حل اللفظ على المعنى
او بالعكس على سبيل التسامح بعلاقة الدالية والمداولية مع الاشارة الى ان نظم
المختصر في غاية الوضوح كانه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون
مستدركا ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصراً (قوله لكونه منه الخ) كلمة من هذه
تسمى اتصالية لانه يفهم منه اتصال شئ بمجرورها وهي ابتدائية الا ان ابتداء
ههنا باعتبار الاتصال كذا في حواشي شرح المفتاح الشريف يعني ان مجرورها
ليس مبدأً ومنشأً لنفس ما قبلها بل لاتصاله بشئ فاما ان يقدر متعلقها فعلاً خاصاً
كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام * انت منى بمنزلة
هارون من موسى * ان قوله منى خبر للمبتدأ ومن اتصالية ومتعلق الخبر خاص
والياء زائدة يعني انت متصل بي ونازل منى بمنزلة هارون من موسى واما ان يقدر
فعلاً عاماً كما ذهب اليه السيد الشريف حيث قال في حواشي شرح المفتاح اي
بمنزلة كائنة وناشئة منى كمنزلة هارون من موسى فالتقدير ههنا لكونه متصلاً به
ونازلاً منه بمنزلة المفرد متصلاً ونازلاً من المركب او لكون منزلته كائنة منه كمنزلة
المفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لا يراد وائس المراد انه يعرف
به الايراد المقيد بهذا الظرف فانه خلاف الواقع (٨) بل ان ذلك الايراد انما
يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله ففيه زيادة الخ) يعني ان علم المعاني

دون انطلاقه ونحو المنطلق
زيد لمن يعرف المنطلق دون
زيد وههنا عكس ذلك
الاصل لان الفن الاول
مذكور فيما سبق كناية وعلم
المعاني صراحة والجواب
ان الفن الاول هنا اعرف
من علم المعاني من جهة
اخرى لان الخطاب هنا
بالنظر الى من يعرف الفن
الاول ولا يعرف علم المعاني
لان الخطاب يحور ان يعرف
ان المصنف الف مختصراً
مشملاً على ثلاثة فنون
ولا يعرف ان الفن ماهو
فاجاب بان الفن علم المعاني م
٣ في قوله فلما انجر كلامه
الخ (٧) في بيان الشارح
انحصار مقصود التلخيص
قبل مقدمة م

٧ في آخر المقدمة الى
انحصار المقصود في الفنون
الثلاثة صار كل منها معهوداً
فعرفة بتعريف العهد بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكر
لها ولا اشارة اليها فنكره
مطول م

٨ لان علم البيان غير متوقف
على علم المعاني فان من له
ملكة يعرف بها اراد

المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالماً وان لم يكن المؤدى مطابقاً لمقتضى الحال غايته لا يكون بليغاً (حسن جلبي)

ليس معتبرا في علم البيان لامن حيث الذال ولامن حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان
اعتبر قيد وهو ايراد المعنى الخ زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد المطابقة
فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب
فلذا قدم عليه وقيل معناه ان ثمرة علم البيان وهو الايراد المذكور معتبرة بعد ثمرة
علم المعاني اعني المطابقة فيكون علم المعاني باعتبار ثمرة مقدما على علم البيان
باعتبار ثمرة وفيه ان ثمرة العليم معرفة الايراد والمطابقة لانفسهما ولا شك ان معرفة
الايراد ليست بعد معرفة المطابقة ولو سلم فاللازم ان يكون ثمرة احدهما من
حيث التحقق بل من حيث الاحتداد متحققة بعد تحقق ثمرة الآخر وهو لا يصلح
وجها وجها لتقديم احدهما على الآخر الا يرى ان ثمرة النحو معتبرة بعد ثمرة
الصرف ولا تقديم له على النحو بل يؤخر عنه كما في الكتب المصنفة فيها كالسهيل
والالفية لاسيوطي وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة التصريف اعني الشافية ملحقة
بالكافية ولو سلم فينئذ لا حاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وتشبيهه به لانه
حصل جهة التقديم والتأخير في ذاتهما (قوله اشار الى تعريفه) اي تعريف علم
المعاني بمعنى المسائل لانه المراد في قوله الفن الاول علم المعاني واختار لفظ اشار
الشامل للبيان القصدي والتبعي لان لفظ العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكة
يكون تعريفا للمسائل معا وان كان بمعنى المسائل يكون تعريفا لها فصدا (قوله
زيادة بصيرة الخ) اي بكل واحد منهما لان اصل البصيرة حاصل بالتصور بوجودها
السابق على التعريف او مجموعهما بان يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة
بالضبط (قوله كل علم فهمي الخ) في الرضى وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان
مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم والوجه الاول بالنظر الى نفس
الشروع والثاني بالنظر الى غايته (قوله باعتبارها تعد الخ) اي باعتبارها يصح
عدها علما واحدا وافرادهما بالتدوين ولذا اختار صيغة المضارع وهي الجهة
المساوية لها سواء كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع والغاية
او غيرها كالجهة التأخوذة من المحمولات (قوله ومن حاول الخ) كبرى القياس
وصورته ان طالب كل علم طالب كثرة تضبطها جهة الوحدة وكل طالب كثرة
كذلك فعليه ان يعرفها بجهة وحدتها ثم نقول طالب علم المعاني طالب علم وكل
طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة وحدته ليتج المطلوب (قوله تلك الجهة) اي
بالجهة المساوية (قوله لتلايفوته الخ) وذلك لانه اذا لم يعرفها بتلك الجهة فاما ان لا يعرفها
اصلا فلا يمكن طلبها والكلام فيمن حاول تحصيلها او يعرف الكثرة لامن جهة

الوحدة بل من حيث الكثرة فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل
الشروع في تحصيله فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تحصيل
تلك الكثرة او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان حصل بها
الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم
فحينئذ يضيع وقته فيما لا يعنيه وهو الفرد الآخر ويفوت عنه ما يعنيه اعني الاخص
او يعرفها بجهة اخص فيفوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الآخر من الاعم
الذي لا توجد فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه
فانهم فانه قد زل فيه اقدام الناظرين (قوله ملكة يقتدر بها) اي العلم يطلق
على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في مفهومه حتى يرد
انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره لصحة التعريف
بدونه والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك
الملكة من المسائل نص عليه في التلويح حيث قال ملكة يقتدر بها على ادراك
جزئيات الاحكام والجل على الالتفاتات الواقعة حال الاستحضار مما لا يلتفت اليه
(قوله مستنبطة الخ) ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله التمكن
على الاستحصال فاذا مارس المسائل المستنبطة والتفت اليها مرة بعد اخرى فتمكن
من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالما بعلم المعاني بهذا
المعنى (٤) (قوله بها يتمكن من استحضارها) اشارة الى ان المعتبر في العلم بمعنى الملكة
هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة والتمكن على استحضار ما بقي
ليس بمعتبر فيه لان هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحصال
ولو اعتبر فيها التمكن على استحضار ما بقي لزادت المراتب على الاربعة ولان العلم
الذي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحضار
ما بقي (قوله وتفصيلها) اي العلم بها مفصلة وهو الموافق لقوله فهي مبدأ لتفاصيل
مسائله وقيل اي استخراج الفروع المفيدة للادراكات الجزئية (قوله جهتي ادراك)
فان جهة الادراك وسببه هي الملكة لا الادراك اذ الشيء لا يكون سببا لنفسه
ولا المسائل لانها متعلقة بالادراك لا سببه (قوله لا تريد الخ) اي لا تريد بالعلم الادراك
اذا ادراك جميع المسائل متعذر لعدم الانحصار وكذا المسائل وهو ظاهر بل تريد
ملكة الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم جامد فلا يشتق منه فعلى تقدير
تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه اذا استعمل العلم بالمعنى المصدرى اعني
الادراك في الملكة بعلاقة السببه سرى هذا النقل في جميع مشتقاته من غير حاجة

٤ العقل الهولاني هو
الاستعداد المحض لادراك
المعقولات كما للاطفال
والعقل بالملكة هو العلم
بالضروريات واستعداد
النفس بذلك لا كتساب
النظريات منها وهو مناط
التكليف والعقل بالفعل
هو ملكة استنباط النظريات
من الضروريات والعقل
المستفاد هو ان يحضر من
النظريات التي ادراكها بحيث
لا تغيب عنه م

الى الاشتقاق من العلم بمعنى الملكة (قوله لانه كثير ما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه
بمعنى الملكة اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحمل
اللفظ عليه اولى ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يعرف به
اي بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة فسيبته بعيدة بالنسبة
الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الادراك ايضا * قال قدس سره
كما يشهد به الوجدان * فان الاولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل
بالفعل والثانية مشاهدة واستحضار على الوجه الانجالي المسمى بالعقل المستفاد
فما قيل ان المتبادر ان الحالة الثانية خارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والاقتصير
مراتب النفس في حصول المطالب زائدة على الاربع وليس كذلك بالاتفاق ليس
بشيء * قال قدس سره فلا بد من تقديره * كما صرح به الشارح رحمه الله في تعريف
البيان وذلك لان الاضافة الى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة
ذات تعلق او نفس التعلق او حصول صورة الشيء فاندفع ما قيل انه لا حاجة
الى التقدير بل يبقى على الاطلاق الا انه في الواقع متعلق بالاحوال * قال قدس سره
وحمله على الادراك جائز * والخصيص بالتصديق يحصل من تقدير المتعلق
او من التوصيف بقوله يعرف به الخ فان المعرفة سبب للتصديق (قوله فقال)
الفاء لتفصيل الجري المذكور مجازا لا للتفريع على ما وهم (قوله ادراكات جزئية)
الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات لكن لاستلزام جزئية المدرك جزئية الادراك
اقامها مقسما اختصارا (٦) (قوله كل فرد فرد) في الاقليد في بحث الحال
ان العرب تكرر الشيء مرتين فيستوعب جميع جنسه وفي شرح التسهيل في بحث
الحال وفي نصب الثاني من المكرر خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جني
الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيد الاذي ما يؤدى الاول
والختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره
في الخبر هذا حلوا خامض واو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير
حذف العاطف لكان مذهبنا حسنا (٩) انتهى فعليك بالاعتبار في حال الجر (قوله
بمعنى ان اي فرد الخ) اي المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة
بالفعل (قوله امكننا الخ) بناء على ان كل (٨) فرد ورد عليه عرفة فيحدث
منه ان له امكان معرفة اي فرد يوجد (قوله وجود ما لانهاية) اي ما لا ينقطع
وهو احوال اللفظ العربي لان اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في الدار الآخرة

٦ والافتقار الى الاصطلاح
السابق كون متعلق المعرفة
جزئيا لانفس الادراك
(حسن چلبی)

في الاقليد في بحث الكل
ان العرب الخ نسجه

٩ من قبيل قوله تعالى وعلى
الذين اذا ما اتوا لتعلمهم
عليه قلت لا اجد ما احلهم
تواوا وحكي ابو زيد اكلت
سمكا لبنائى وابنا م

٨ وحاصل التعريف علم
يعرف به اي يمكن ان يعرف
كل فرد وجد ودخل تحت
الارادة من تلك الاحوال

م

ايضا (قوله ان اريد الخ) يعنى ان الاحوال جمع مضاف وحكمه حكم الجمع
المعرف فى احتمالاته الاربعة فالما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه
يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالم بالمعاني واما ان يراد به
الاستغراق فيلزم ان لا يكون احد عالم بالمعاني او الهدى فاما البعض المطلق
فيلزم ما لزم على تقدير ارادة الجنس ولغاهوره لم يتعرض له واما البعض المبهم اى
المعين فى نفسه الغير المعين فى الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما الهدى الخارجى
اى البعض المعين فى الذكر فلا دلالة للفظ عليه فافهم فانه قد اشكل على الناظرين
(قوله فلا يكون الخ) لامتناع حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) لحصول ثمرته
للاصديق التعريف على علمه فلا يرد انه بمجرد حصول مسألة منه لا يحصل الملكة
حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرف مسألة) فان الاحوال الكثيرة
تستنبط من مسألة واحدة فن قال اى مسألة متضمنة لثلاثة احوال فقدسها (قوله
مما لا بد الخ) اذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قرينة خفية)
يخطر بالبال ان وجه كون التوصيف بالموصول المذكور (٢) مشعرا بقيد الحيثية
ما سيجئ فى بحث العطف على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان النفي اذا
دخل على كلام فيه تقيد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجلة
الامرانه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ او نفيه عنه الا وهو
الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى فانه
بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربى التى
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثية وانما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد
من الكلام الذى فيه تقيد بمجرد اثبات شئ او نفيه عنه ويكون التقيد
للتوضيح ولان ذلك انما هو فى المقامات الخطابية فى نظر البلغاء لافى مقام التعريف
واما ما قيل (٨) ان التعليق بالمشتق يشعر بالعلية ففيه ان التعليق بالوصف
الصالح للعلية يشعر بالعلية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحيثية المعبرة بتقييدية
لاتعليلية (٣) (قوله ان يكون علم المعاني) اى ثمرته او يكون الملكة التى تقيد هذه
المعرفة (قوله مثلا) اشار بذلك الى ان ذكر التصور على طريق ضرب المثال
وكذا ذكر التعريف والتذكير ووجه الزوم انه لا يفهم من معرفة الشئ الادراكه
التصورى بانه ماهو او النصديق بانه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان
كذا نقل عنه وما ورد على التعريف من انه يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا

٢ لان المذكور فى التعريف
احوال اللفظ بصيغة الجمع
فلا يلزم من ارادة البعض
حصول العلم للعارف بمسئلة
واحدة مطلقا (حسن جوابي)
٨ فى بيان كون الوصف
قرينة لا اعتبار الحيثية

٣ اعلم ان قيد الحيثية ثلاثة
اقسام لان الحيثية اما ان تكون
عين المحيىث اولا فالاول
للاطلاق مثل الانسان من
حيث هو انسان ماش على
قدميه والثانى اما ان تصلح
الحيثية للعلية للمحيىث اولا
فالاول للتعليق مثل الانسان
من حيث هو كاتب متحرك
الاصابع والثانى للتقيد
مثل الانسان من حيث هو
ضاحك متعجب م

٦ قوله وذلك أي كون مقتضى الحال في التحقيق كلاماً مؤكداً وكلاماً ٧٢ يذكر فيه المسند إليه وكلاماً

يُحذف فيه المسند إليه ثابت لأن موضوع علم المعاني إلى آخره م

٤ أي على كون أحوال اللفظ التأكيد والذكر والحذف لا المؤكد والمذكور والمُحذوف م

٩ فإن قيل المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلّي المعقول وجعلته مقتضى الحال فلا يؤيده قلت يصح جعل الكلّي بذكر جزئه فإن قلت يصح جعل الأحوال المذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها لكونها كيفيات له قلت فرق بين الكلّي بالنسبة إلى جزئه وكيفيته فإن الأول عين الثاني نظراً إلى التحقق دون الثاني فافهم م

٧ قوله فتأيد لذلك يعني ليس مراد الشارح الاستدلال به على مطلوبه بل تأييده م
٥ قوله لا تجدى كثير نفع لانه ليس بدليل على ذلك بل مؤيد على أن الانتماء مقتضى الحال هو المؤكد وأدوات التعريف بل التأكيد والتعريف نعم يصح إطلاقه عليهما باعتبار دلالتها على مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال فافهم م

فانه يصدق عليه أنه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فتوهم لأن تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثة والفرق بالحديث فن حيث انه ملكة يعرف به الأحوال علم المعاني ومن حيث انه يعرف به إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة علم اليسان ومن حيث انه يعرف به وجوده المصنوع علم البديع وان كانت ملكات متعددة فالمجموع امر اعتباري ليس بوجوده في نفسه فضلاً عن ان يكون سبب المعرفة وهذا الإيراد مطلق في جميع تعريفات العلوم والدفع ما ذكرنا (قوله فان قلت الخ) استدلال على فساد التعريف فعني قوله فكيف يصح فلا يصح او منع لصحته او استفسار محض (قوله وهي بعينها الاعتبار الخ) استدلال على عينيتها لمقتضى الحال بعينيتها للاعتبار المناسب المتحدية لأن الاعتبار المناسب نص في كونه عبارة عن الأحوال كما مر (قوله كما يفصح) أي عن كون الأحوال المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف يصح) فانه يقتضي ان يكون سبب المطابقة مغايراً للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق (قوله والافتقار إلى الحال الخ) وذلك (٦) لأن موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني التوالية فلا بد ان يكون موضوعات المسائل راجعة إليه والأحوال ليست كذلك (٧) وإما ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح من ان قول السكاكي رحمه الله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره يدل على ذلك فإن المذكور حقيقة (٩) هو الكلام دون الأحوال فتأيد لذلك (٧) فالناقشة فيه بان المراد بالذكر اعم من الذكر حقيقة او تبعاً او الحكم عليها بالذكر على التغليب فإن كثرتها مذكور لا تجدى كثير نفع (٥) وزمنا الاستدلال بتعريف المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضي المغايرة ففاسد لأن الكلام في صحة التعريف وكذا الاستدلال بان المطابقة بمعنى الصدق في الاصطلاح والأحوال لا تصدق على اللفظ لأن هذا اصطلاح المنطقيين ولو جعل عليه لوجب نسبة المطابقة إلى الكلام الكلّي لا إلى الكلام الجزئي (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما يتوهم من ان الأحوال الاسناد من التأكيد وعدمه والمجاز والخفية العقلية والقصر ليست من الأحوال اللفظية مع انه يبحث عنها في هذا العلم (قوله مجرد اصطلاح) أي ليس الاحتراز عن العمى اذ يعرف بها الأحوال أيضاً مثل ان يقال في جواب المنكر لقيام زيد زيد هـ رأته استاده است بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما ان المقصود الأصلي معرفة إيجاز القرآن (قوله تتبع خواص الخ) التبع الاتباع شيئاً فشيئاً

(والمراد)

م

والمراد المعرفة بل المكة او المسائل المسببة عنه والخواص جمع خاصة او خاصة
وهي ما لا يوجد في غيره كلا او بعضا والمراد ههنا على ما فهمه السكاكي رحمه الله
الاعراض التي يصاغ لها الكلام حيث قال واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه
الى فهم ذي الفطرة السليمة عند سماع ذلك التركيب مثل ما يسبق الى فهمك
من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته من العارف بصياغة الكلام من ان يكون
مقصودا به نفي الشك او الانكار الخ واختار التركيب على الكلام اشارة الى ان تلك
الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت في المفردات او في التركيبات تركيبا اوليا
او ثانويا وقوله في الافادة ظرف التبع اي تتبع الخواص من حيث افادتها
بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لاشتماله على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة
فيؤول الى ان علم المعاني عبارة عن التصديقات بافادة التراكيب من حيث اشتمالها
على الخصوصيات لتلك الخواص او الملكة الحاصلة منها او المسائل المتعلقة بها
والشارحان رحمهما الله اتفقا على انه متعلق بخواص حال عنها او صفة لها ويرد عليه
ان معرفة نفس تلك الخواص الجزئية ليست علم المعاني بل التصديق بافادة التراكيب
لها على الوجه السككي اللهم الا اذا اعتبر قيد الحثية اي من حيث انها مفادة بها
وقال العلامة رحمه الله انه تميز عن نسبة الخواص فان خواص التراكيب تنقسم
الى ماهو خواصها افادة وهي المبينة في علم المعاني والى ماهو خواصها دلالة وهي
المبينة في علم البيان والى ماهو خواصها تبيينا وزينا وهو المبينة في علم البديع وبهذا
القدر تم الحد وحصل الاحتراز عن سائر العلوم بما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق
باحوال المفردات وضعا من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالصرف او بحال
التراكيب اعرابا كالنحو واختلاف دلالة في الوضوح والخفاء كالبيان ثم ان منهم
من جعل البديع علما على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله من ملحقات علم
البيان نظرا الى المحسنات اللفظية ومنهم من جعله من ملحقات علم المعاني كالسكاكي
رحمه الله وقد بينه العلامة رحمه الله في شرحه فهو جزء جعلي من علم المعاني وليس
جزأ منه حقيقة اذ لا دخل له في البلاغة كباحث الامامة في الكلام فحاول ادراج
البديع فيه منها على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال وما يتصل بالتراكيب اي يعرض
لها تبعاً لما هو المقصود الاصلى اعني البلاغة او بالخواص اي بعد من متماماتها
من الاستحسان وغيره من الاستهجان الواقع في كلام البلغاء هفوة منهم او قصدا
الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالا ضاحيك والهزليات والتعريض بالغير والمحكيات
فيعرفها صاحب المعاني احترازا عن مثلها كعرفة السموم في الطب اولياتي بمثلها

في موضعها وما قاله السيد السند قدس سره في شرحه من ان حمل الاستحسان على المحسنات البدعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة فكيف تجعل جزءاً من علم المعاني وادراجها في حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لا تقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنهي عن التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض قد فوع بان الشارح العلامة رحمه الله فسر قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم بما يقتضيه الحال افادة او دلالة او تبين او تزيين فهو شامل لعلم البديع فانه مفيد للاحتراز عن الخطأ فيما يقتضي الحال ذكره تبيناً وتزييناً على ان تعلق الاحتراز عن الخطأ فيما يقتضي الحال بالتبعية المتعلق بالامر ين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما مدخل في الاحتراز لجواز ان يحصل الاحتراز باحدهما ويكون الآخر من ممتلكاته ومكملاته ولم يتمسك بذكر الاتصال على ذلك بل جعله منها عليه ومعلومات علم واحد وان اتصل بعضها ببعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك العلم بانه علم بالبعض وما يتصل بذلك البعض فانه يشعر بكونه ملحقاً بذلك البعض في كونه من العلم وقوله يحتراز متعلق بالتبعية اي ليحصل بذلك التبعية الاحتراز المذكور وزاد لفظ الوقوف للإشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في حالة الذهول غير كافية فيه بل لابد من حضورها (قوله لوجهين الخ) حاصل كلام المصنف رحمه الله في الايضاح ان في تعريف السكاكي رحمه الله الفاظاً ثلاثة التبعية والتراكيب وغيره وليس استعمال شيء منها صحيحاً في التعريف فلذلك عدل عنه فلا يرد ان الوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف البلاغة بالمطابقة وحله على انه الزامى لا بصير علة لعدول المصنف رحمه الله تعالى (قوله عن له فضل تمييز) اي بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية تأليفه (قوله بتوفية) وفي فلانا حقه اعطاء وافيا اي تاماً كذا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) اي في تعريف بلاغة المتكلم حيث توقف معرفته على معرفة المعرف وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث توقف معرفة تراكيب البلغاء على معرفة البلاغة المتوقفة على معرفة تراكيب البلغاء (قوله فليبينه) فقد جاء الجهالة في تعريف البلاغة وعلم المعاني (قوله المعرفة) اي الحاصلة بالتبعية المذكور وهو العلم بالمسائل المترتب على تتبع الخواص الجزئية لان الاحتراز المذكور انما يترتب عليه لا على المعرفة الجزئية وانما اورد لفظ المعرفة متابعة للمفتاح حيث قال واذا قد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص

ولاحقه وهي امامعينة لو
سوى نسبة المعنيين الى
الارادة لولا القرينة او
محصلة ان رجح احد المعنيين
على الآخر والمانعة والمعينة
لازمان لكل مجاز في التعريف
او في المحاورات والالزم
استعمال كل مجاز في معان
غير متناهية او في بعض
مجهول والالزم بطم قوله
ليس بشئ لانه مقابلة الجواز
بالجواز مع انه لا يدفع الجواز
بالجواز م ٣ اي كون معنى
التوفية ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل
تركيب له في المورد الذي
يليق به م ٩ لان المعاني
المعبر عنها اذا كانت للمتكلم
يجب ان يكون التراكيب
المعبر بها له ايضا لامتناع
التعبر عما قصده بعبارة
غيره وكذا قوله وابراد
انواع التشبيه الخ اذ لو قيل
مثلا البلاغة هي بلاغ
المتكلم في تأدية المعاني حدا
له اختصاص بحمل كلام
غيره على ما ينبغي على ما هو
معنى التوفية بالنظر الى
تراكيب الغير لكان ركيكا
الهم الا ان يحمل التأدية
على تقريرها وكشفها على

تراكيب الخ (قوله اطلاقاً الخ) الاظهر اطلاقاً لاسم السبب على المسبب لان
الزوم معتبر في جميع انواع المجاز (قوله مشحونة بالمجاز) اذا وجدت القرينة (٧)
المانعة وهو امتناع كون التبع علماً والمعينة وهو تفسير علم المعاني في موضع آخر
بالمعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اي لانهم انه فسر التراكيب بتركيب البلاغة
بل فسر التراكيب من له فضل تمييز ومعرفة وقوله وهي تراكيب البلاغة جلة
مستأنفة لتعيين تلك التراكيب (قوله واقول) اي في الجواب عن جانب
السكاكي رحمه الله (قوله لا يفهم الخ) اختيار للشق الثاني ومنع لبطلان التالي
فان ترك البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك انما يلزم اذا كان الكلام
محتتملاً لغير المراد وفيما نحن فيه لا يفهم منه الا ما هو المراد ومن هذا علم انه لا يفي
في الجواب جواز ارادة تراكيب المتكلم لان مجرد الجواز لا يخرج التعريف عن
الجهالة بل لابد من ادعاء حصر الفهم ظاهراً في ذلك حتى يصحح انه لا يحتاج الى
البيان فما قالوا من ان الشارح رحمه الله مانع لدفع اعتراض المصنف رحمه الله
تعالى بان التعريف قاسد لاستلزامه الدور او الجهالة فالاحتمال سيما الظاهر كافله
وما ذكره من العبارة محمولة على المبالغة فتحث السيد السيد قدس سره بجواز
ارادة تراكيب البلاغة خارج عن سنن التوجيه ليس بشئ كما لا يخفى (قوله
الا ان يكون الخ) وذلك لان معنى توفية خواص التراكيب حقها اعطاء حقها
وافيا وذلك بايراد تراكيب نفسه كما يقتضيه الخواص ويحمل تراكيب غيره عليها
(٣) ولا يجوز ارادة الحمل فقط فيكون المراد بالتراكيب تراكيب البلاغة لان بلاغة
المتكلم لا تتحقق بالحمل بل لابد من الايراد ولا ارادة المعنى الشامل لهما فيكون المراد
بالتراكيب اعم من تركيب نفسه وتراكيب البلاغة لان قوله تأدية المعاني وقوله
وايراد انواع الخ يأتي عنه (٩) كما سيحكي ولانه دخل له في بلاغة المتكلم وان كان
لازماً له فتعين ان يكون المراد الايراد وهذا حاصل ما نقل عنه رحمه الله
في الحاشية يعني انه لا يفهم الا ذلك بعد النظر والتأمل في الكلام وما يشتمل عليه
من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه يقتضي تراكيب بها يحصل تأديتها على
وجهها واللاحقة وهي ايراد انواع التشبيه والمجاز والكنائية وهو ظاهر وان خارجية
وهي العلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي
لاعلى فهم المعاني كما ينبغي من غير ان يكون له الاقتدار على التأليف والتركيب
وزاد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الايراد بالفعل بل الاقتدار عليه فيقول معنى
التعريف (٢) الى انها ملكة بقدرها على تأليف كلام بليغ (قوله لان خاصية الخ)

خاصة الشيء ما لا يوجد في غيره وزادوا الباء للبالغة كأنها نفس الخصوصية
فالخواص اما جمع خاصة بمعنى الخاصة او اسم جمع للخاصية ولم يقل خاصة
ان زيدا قائم نفي شك او انكار لان نفي الشك والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله
قوله وهذا بعينه معنى الخ (اى فى الوجود وان تغايرا مفهوما لانه لا يصدر
عن المنكلم الافعل واحد يعبر عنه تارة بالتوفية وتارة بالتطبيق والتطبيق معتبر
فى كلام نفسه فكذا التوفية والالم يتحدا فى الوجود فان قيل قد ذكر الشارح
رحمه الله فى شرح المفتاح (٩) ان معنى التطبيق اعم من الايراد والحمل قلت المراد
وهذا بعينه معنى التطبيق اذا كان بالايراد (قوله كما يفصح عنه الخ) اذ لا معنى
لتأدية معنى فى الغير ولا لتأدية معنى نفسه بتر اكيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى
بجازى كالنقير والكشف او يقدر بتر اكيبه ويراد بتوفية خواص الترا كيب مثل
خواص ترا كيب البلغاء اما على حذف المضاف او الحمل على المبالغة كما فى قولهم
فعلت ما فعلت وشئ منها لا يفهم من اللفظ فاندفع المناقشة التى ذكرها السيد
السند قدس سره فى شرح المفتاح بانه يجوز ان يراد ترا كيب البلغاء ويكون المعنى
بلوغ المنكلم فى تأدية المعاني بتر اكيبه حد له اختصاص بتوفية مثل (٧) خواص
ترا كيب البلغاء حقها (قوله لا ان يكون الخ) زاد الحاشية اشارة الى ان الاعتبار لا يقتدر
على الايراد دون الايراد بالفعل ولم يقل بحيث يورد كل نوع كما هو اللائق بالسابق
اشارة الى ان الايراد لا يتعلق بالاشخاص وان زيادة لفظ الانواع الاشارة الى ان الاعتبار
ايراد اشخاص جميع الانواع لا اشخاص نوع دون نوع (قوله وليس المعنى على انه
يورد تشبهات الخ) لا بالشخص لانه لا يمكن ايراد الاشخاص ولا بالنوع اذ لا انواع
لها بخصوصها كما يقتضيه الاضافة * قال قدس سره فليس لترا كيبه خواص
الخ * فى شرح المفتاح للشارح رحمه الله ما حاصله ان خواص الترا كيب ما يسبق
منها الى فهم ذى الفطرة السليمة على تقدير صدورها عنها له فضل تميز ومعرفة
وغير البليغ لا يوفى بها حقها انتهى فعلى هذا لا نسلم انه ليس لترا كيبه خواص كيف
والترا كيب الصادرة عن غير البليغ لا تخلو عن التاكيد والخلو منه وعن التعريف
والتشكيك والحذف والاضمار والتقديم والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصيات دالة
على الخواص دلالة المقتضى على المقتضى الا ان غير البليغ لا يورد تلك الخصوصيات
على وفق الخواص ولا يوفى بها حقها * قال قدس سره اذ الاعتداد بها الخ * فيه ان عدم
الاعتداد بها لا يقتضى عدمها بل يقتضى وجودها لاعلى وجه الاعتداد * قال
قدس سره وان لم يسلم الخ * قد عرفت انه لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين

٩ فى شرح قول المفتاح
تطبيق الكلام على ما يقتضى
الحال ذكره ان الكلام اعم
من الكلام الذى يؤلفه
وتطبيقه ان يورده على
ما ينبغى ومن الكلام الذى
يتبعه وتطبيقه ان يحمله
على ما ينبغى فكيف يكون
تطبيق الكلام على اطلاقه
معنى التوفية وحاصل
الجواب انى المراد توفية
خواص ترا كيب نفسه م
٧ بتقدير المضاف او بالحمل
على المبالغة م

٣ قوله ويختصر المقصود إشارة الى دفع ٧٧ ما يقال ان ظاهر الكلام يشير الى ان الضمير راجع الى علم المعاني

فيرد على ظاهره ان انحصار علم المعاني فيها بط الخروج الموضوعات والمبادئ عن هذه الثمانية مع دخولها في علم المعاني في قوله الفن الاول علم المعاني بمعنى مجموع المسائل والمبادئ والموضوعات ولو تغلبا كما هو المتعارف م ٤ واعلم ان التعريفات من المبادئ التصورية ووجه الانحصار وكذا التنبيه الآتي من المبادئ التصديقية فالفرضية طبيعة في المشهور عند الجمهور ومهمة عند التحقيق عند المحققين م ٩ يعني التعريف ووجه الانحصار والتنبيه الآتي تخرج من العلم حين اريد بكلمة من البيانية على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله والبيان عين المبين واما اذا بنى على ان علم المعاني مجموع المبادئ والمقاصد فلا تخرج الامور الثلاثة فعلى الاول تخرج كما تخرج بقوله المقصود اذا اريد به المقصود الاصلى دون التبعية فلا يبقى فائدة في زيادة لفظ المقصود م

وانه يكفي اتحادهما في الوجود * قال قدس سره بانه لافساد الخ * قد عرفت انه لا يجوز ارادة انواع تشبيهاتهم وبجاراتهم اذ لا انواع لها بخصوصها * قال قدس سره لم يفسر بلاغة الخ * اي تفسيره لا يلزم منه الدور بل اكتفى في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاغة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفيه خواص التراكيب حقها او ورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا شك ان الاعتراض باق بحاله على هذا التفسير (قوله ويختصر المقصود (٣) من علم المعاني) كذا في الايضاح يعني ان المراد انحصار المقصود الذي هو بعض من علم المعاني اعني المسائل لان انحصار العلم بالكلام على حذف المضاف او الضمير راجع الى المقصود المشتمل عليه علم المعاني فلا يرد منه مع الانحصار بان التعريف وبيان الانحصار والتنبيه داخل في علم المعاني لكونه عين الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة وغير داخل في الابواب الثمانية واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله وتعريف (٤) العلم وبيان الانحصار الخ (قوله انحصار الكل الخ) لان المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه جزء المقصود (قوله لا الكلي الخ) وان كان التعبير بالمقصود موافقا لذلك لصدقه على كل واحد منها بناء على ان جزء المقصود مقصود (قوله والالصدق الخ) اي ان كان الحصر في الجزئيات لصدق المقصود على كل واحد منها ولو صدق المقصود عليه لصدق علم المعاني عليه بناء على ان المراد منه المسائل وهي حقيقة علم المعاني لما تقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فاندفع ما تحير الناظرون في دفعه وتكلفوا بما تعجبه الامماع من ان كلمة من اماصلة فيرد عليه ان المقصود من الشيء خارج عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تبعية فيكون الحصر حصر الكلي في جزئياته واما بيانية فلا فائدة في زيادة لفظ المقصود لان الامور الثلاثة (٩) تخرج من العلم حين تخرج من المقصود (قوله وظاهر الخ) نقل عنه رحمه الله لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل والقواعد وليست اجزاء للملكة انتهى يعني ان ظاهر كلام المصنف رحمه الله اعني قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم الذي هو مرجع الضمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان الظاهر ان الابواب الثمانية هي المسائل وان الانحصار انحصار الكل في الاجزاء والمسائل ليست اجزاء من الملكة وانما قال وظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الضمير اليه بطريق الاستخدام او لكونه مشعرا بالمسائل او يكون الحصر حصر المسبب في السبب او يكون المقصود عبارة عن المسائل بان تكون كلمة من صلة للمقصود

٦ العقل والنفس والذهن
واحد بالذات الا انه باعتبار
ادراكه يسمى عقلا وباعتبار
تصرفه في البدن يسمى نفسا
وباعتبار استعداده للادراك
يسمى ذهنا فتأمل م
٧ ويحتاج الى ان يقال ان
اعتبار قيامهما بها باعتبار
الغالب او بحسب الظاهر
او المراد قيام النسبة بنفس
المتكلم لولا المانع او انها من
شأنها القيام بها م
٢ وذلك المدلول هو ايقاع
النسبة او انتزاعها في الخبر
وطلب الضرب في الانشاء
فلا حاجة الى ان يقال ان
في قوله هو تعلق احد جزئي
الكلام تسامح اذ النسبة بهذا
المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير
وان امكن الجواب بانها قائمة
بهما اولا وبالذات وقائمة
بنفس المتكلم ثانيا وبالعرض م

ومعنى كون المسائل مقصودة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية
لان الظاهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة
عن التصديقات بالمسائل ويكون المقصود من علم المعاني اي من تلك الملكة عبارة
عن استحضار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى ويختصر استحضار
المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب
انحصار الكل في الاجزاء لان الاستحضار هو الادراك من غير تبشيم كسب جديد
وحينئذ تكون كلمة من صلة للمقصود (قوله احوال الاسناد الخبري) مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف كما صرح به في الايضاح اي احدها احوال الاسناد
الخبري وكذا ما بعده والجل كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول بانه وما بعده
بما لم يذكر الواو فيه مذكورة على سبيل التعداد موقوفة الاو اخر وكسر ما هو
مضاف الى ما بعده لالتقاء الساكنين يرده عطف الوصل على الفصل والاطناب
والمساواة على الابهام (قوله او انشاء) فيكون لبيان احواله المختصة به باب (قوله
يشتمل على نسبة الخ) اشتمال الدال على المدلول لاشتمال الكل على الجزء (قوله
قائمة بنفس (٦) المتكلم) اي يدل على نسبة بين الطرفين الحاصلين في نفس المتكلم
بصورتهما قائمة تلك النسبة بوجودها الاصل في نفس المتكلم قيام العرض بالحل
لان المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب احدهما الى الآخر لانه يتصور نسبتتهما
وهذا خلاصة ما نقل عنه رحمه الله وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع
النسبة وانتزاعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فعني قيامها بنفس المتكلم
كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس لانها
معقولة حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور
الايقاع والانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب واجبا
لا مجرد تصوره انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي
قيامها بها في الواقع حتى يرد ان كلام الشاك (٧) والمجنون ومن يقن بخلاف
ما يتكلم به كلها اخبار مع عدم قيام النسبة بانفسهم (قوله فلا يصح التقسيم)
لانه تقسيم للكلام باعتبار النسبة فلا بد من وجودها في الانشاء ايضا (قوله تعلق
احد جزئي الكلام الخ) اي مدلول التعلق (٢) المذكور ليلام ماسبق ويصح
التعميم لاحق اعني قوله سواء كان اجبا او سلبا وقيل المراد تعلق احد جزئي
الكلام النفسي بالآخر بحيث يصح السكوت الباطني عليه وهو خروج عن السوق
لانه في الكلام المنطقي وعن اصطلاح اهل العربية (قوله اجبا او سلبا) هما

بطلقان على الايقاع والانتزاع وعلى الوقوع واللا وقوع كما ذكره الشارح
 رحمه الله في شرح المفتاح (قوله ان كان لنسبته) اي لنسبته المفهومة منه الحاصلة
 في الذهن خارج عن مدلول الكلام اي حاصل بين الطرفين مع قطع النظر عن
 دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لان تطابقه النسبة وان لا تطابقه فخير وان لم يكن
 كذلك بان لا يكون له خارج اصلا كاقسام الطلب (٤) فانها دالة على صفات نفسية
 ليس لها متعلق خارجي او يكون له خارج لكن لا يحتمل المطابقة واللامطابقة
 كصيغ العقود فان لها نسبا خارجية توجد بهذه الصيغ وليست لها نسب محتملة
 لان تطابقها النسب المدلولة اولا تطابقها وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة في هذا
 التقسيم الى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودالة عليه كافي شرح المقاصد حيث
 قال ان للكلام اللفظي مدلولاً نفسياً وهي النسبة القائمة بالنفس فان كان مدلوله
 النسبة النفسية فقط فانشاء وان كان مع ذلك دلالة واشعار بان لها متعلقاً خارجياً
 فخير ولا الى اعتبار القصد كافي المختصر حيث قال او يكون نسبته بحيث يقصد
 ان تكون لها نسبة خارجية ولا الى اعتبار كون تلك النسبة حكائية عن الخارج
 كافي الاطول (قوله والخبر الخ) فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد من الاربعة
 من باب على حدة فحصل لها ابواب اربعة (قوله لان الانشاء ايضا الخ)
 فيه ان عدم الاختصاص بشئ لا يقتضي عدم التخصيص بل وان يكون
 للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص في نفسه ككونه اصلاً واشرف
 واوفر للطائف (قوله وكل من الاسناد الخ) فلا بد له من باب سادس
 لعدم اختصاصه بشئ مما ذكر (قوله وكل جملة قرنت الخ) فلا بد له من باب
 سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام آخر وما سبق احوال لها نفسها
 (قوله اما زائد الخ) اما باعتبار ذاته او باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له
 بشئ مما ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لا طائل تحته الخ) قد عرفت فيما سبق
 ان وجه افراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رحمه الله احسن مما ذكره
 الشارح رحمه الله (قوله ففساد كلامه الخ) لانه لا شتماله على ما ذكره المصنف
 يشتمل على ترديد لا طائل تحته اذ لا حصر عقلي ولا استقراراً يقصد بالترديد
 الضبط وتقليل الانتشار بل جعلي مداره على ابداء المناسبة المقتضية للجعل (قوله
 بابا خامساً) اي يصير الاربعة السابقة خجماً لافى المرتبة وكذا ما بعده فلا يردان
 ما ذكره مخالف لترتيب المصنف رحمه الله اذ الفصل والوصل فيه سابع والانشاء
 سادس والاطناب والايجاز والمساواة ثامن (قوله لانه قد سبق الخ) يعني علم

٤ اقسام الطلب الامر والتمنى
 والتعجب والاستفهام
 والترجي والتمنى والعرض
 والدعاء وامثالها م

من قوله تطابقه او لا تطابقه مفهوم المطابقة واللامطابقة وانحصار الخبر فيهما
والفهم ينساق الى كون الاول صدقا والثاني كذبا فالمدكور ههنا لا يستحضر
المعلوم لا لتحصيل المجهول فيكون تنبيهها لازالة الغفلة (قوله وقد علم الخ) هذه المقدمة
اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المصنف رحمه الله للصدق بقوله مطابقته
اي الخبر للواقع حيث اخذ الخبر في تعريف الصدق مع ان الصدق مأخوذ
في تعريف الخبر لانه الكلام المحقق للصدق والكذب يعني قد علم بما مر في وجه
الانحصار الخبر بوجه لا يتوقف على معرفة الصدق فلا دور (٣) (قوله عن
الشيء*) اي عن النسبة على وجه من الاثبات والنفي هي متلبسة به او عن الموضوع
على وجه من ثبوت المحمول او انتفاءه هو متلبس به والاول اقرب (٧) الى المعنى
والثاني الى اللفظ قال قدس سره ان ماهو صفة المتكلم * قال الرضى في
تعريف النعت بانه تابع يدل على معنى في متبوعه او قال او متعلقه لكان اهم
لدخول نحو رجل قائم ابوه وقال السيد السند قدس سره في جوابه كان المصنف
رحمه الله نظرا الى ان كونه قائما ابوه معنى فيه وان كان اعتبارا يافيا لنظر الى هذين
الاحتمالين ردد المتوهم في صدق المتكلم في انه اما نفس صدق الكلام او معنى
اعتباري موقوف لعقله وحصوله على صدق الكلام * قال قدس سره حقيقة *
لا ظاهرا لكونه جاريا على المتكلم واذا كان صدق المتكلم صدق الكلام حقيقة من غير
قياس معنى بالمتكلم فتعريف صدق المتكلم بالخبر عن الشيء على ماهو به تعريف
لصدق الكلام فقد اخذ الخبر في تعريف الصدق المأخوذ في تعريف الخبر فيلزم
الدور * قال قدس سره او موقوف الخ * اي من حيث التعقل اذ صدق
الكلام مأخوذ فيه ولا شك ان الكون بحيث كذا لاجهالة فيه الا باعتبار ما تضاف
اليه الجثية وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريفا لصدق الكلام
وقد اخذ فيه الخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام * قال قدس سره وجوابه
الخ * اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان
السكاكي رحمه الله استدلل على بطلان تعريف الخبر بالمحقق للصدق والكذب بانه
دوري حيث عرفوا الصدق بالخبر عن الشيء على ماهو به والكذب بالخبر عنه
لا على ماهو به اجاب الشارح رحمه الله عنه بان لزوم الدور مبنى على مقدمتين
اتحاد الخبر في التعريفين واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع ثم
اورد المتوهم كلاما اثبت به على تقدير تمامه اتحاد الصدقين وفترع عليه لزوم
الدور واجاب السيد قدس سره بان تفريع لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدقين

٣ في تعريف المصنف حيث
قال الخبر ما كان نسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه ولم يقل
الخبر كلام يحتمل الصدق
والكذب فلا دور في تعريف
المص للصدق بمطابقته للواقع

م

غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وانما يتم ذلك لو اتحد الخبر ايضا وهذا في غاية
الوضوح فاندفع ما قيل ان الجواب الثاني اعني قوله وايضا الخ مبناه تسليم
اتحاد الخبر فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لان ذلك انما يرد لو قال الشارح
رحمه الله ولو سلم فالصدق الخ بل الشارح رحمه الله تعالى منع (٢) كل واحد
من الاتحادين ابتداء وفرج عدم لزوم الدور عليه * قال قدس سره لكن الخبر متعدد
فيهما * ففي الاول المراد به الكلام المخبر به وهو ظاهر وفي الثاني الاخبار عن الشيء
لانه بمعنى المخبر به لا يصح ان يكون تعريفا لصدق الكلام لان الصدق ليس
نفس الكلام المخبر به ولتعديته بمن فصدق الكلام الاخبار عن الشيء اي الاعلام
عنه بان النسبة على ماهو به اي كون النسبة معلما بها على ماهي به فاندفع ما قيل
ان صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالاخبار عن الشيء على ماهو به * قال
قدس سره لو فسر الاخبار الخ * بان يكون معنى الاخبار عن الشيء الاتيان بخبره
لا معنى الاخبار فقط اذ لا معنى للاتيان بالخبر عن الشيء * قال قدس سره الى وجه
آخر * بان يقال الخبر المعروف معلوم بوجه ما والا لا يمنع طلبه والمقصود معرفته
بوجه يميزه عما عداه ويساويه وهو المحتمل للصدق والكذب وقد اخذ في تعريفهما
الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور * قال قدس سره واما على الثاني الخ * اعلم ان هذا الجواب
انما يتم اذا كان معنى قول المتوهم فالدور لازم ان الدور في تعريف الصدق لازم لتوقف
صدق المتكلم على صدق الكلام المعروف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام
وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه تعالى على ما في اكثر النسخ من ذكر
قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضا انني لزوم الدور في تعريف الخبر ومرة
بعد قوله وايضا الصدق الخ انني لزوم الدور في تعريف الصدق وانما قلنا لظاهر
كلام الشارح رحمه الله تعالى اذ يحتمل ان يكون الثاني اعادة الاول تنبيها على ان كل
واحد منهما مستقل في نفي لزوم الدور في تعريف الخبر واما اذا كان معناه ان الدور
لازم في تعريف الخبر وهو المطابق للنسخ التي اكتفي فيها بقوله فلا دور بعد قوله
وايضا الخ فلا ينفع في نفيه ما ذكره قدس سره من ان صدق الكلام لا يتوقف
على صدق المتكلم بل لا بد من اثبات انه لا يتوقف على الخبر فتدبر فان هذه الحاشية
من المزالق كم زلت فيها اقدام الاذكياء (قوله ان الكلام الذي دل الخ) قدم فيها
نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لانه لا محالة يشتمل على نسبة ان تلك النسبة
في الخبر هي الابقاع والانتزاع وفي الانشاء الطلب فالمعنى ان الكلام الذي دل
على حصول نسبة بين الشئين اما بالاثبات او بالنفي فدلول الخبر هو النسبة الذهبية

٢ و اشار الشارح الى منع كل
من المتقدمين ههنا بقوله
فالخبر بمعنى المخبر به كافي
قولهم الخبر الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الاخبار كافي قولهم
الصدق هو الخبر عن الشيء
على ماهو به وبقوله وايضا
الصدق والكذب بوصف
بهما الكلام والمتكلم الخ
فتأمل م

اعني الايقاع والانتزاع وما وقع في بعض العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى الوقوع واللاوقع فالمراد منه انه من حيث حصولهما في الذهن فيرجع الى الايقاع والانتزاع قال في شرحه للفتاح اذا اورد الجملة الخيرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فالنزاع في ان مدلول الخبر الحكم بمعنى الايقاع ولا نزاع او بمعنى الوقوع واللاوقع لفظي اذا الوقوع واللاوقع من حيث انهما حاصلان في الذهن عين الايقاع والانتزاع * قال قدس سره ووجوده الخ * اشار بهذا العطف الى ان ليس معنى حصول القيام لزيد اتصافه به وحله عليه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض لموضوع بناء على انه من مقولة الوضع * قال قدس سره ولا شك ان وجود الخ * قد تقرر في موضعه ان حصول شيء لاخر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه يقتضي وجود ذلك الشيء ايضا والاجاز اتصاف الجسم بالسواد المعلوم بخلاف ما اذا كان بطريق الاتصاف والحل فانه يقتضي وجود المثبت له دون المثبت لجواز ان يكون الاتصاف انتزاعيا فلا يرد ما قيل ان قولنا زيد اعني قضية خارجية مع عدمية العمى في الخارج نعم لو صدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له لاقتضي وجود العمى ايضا وانما اخرج الى هذه المقدمة لان المذكور فيما تقدم ان ظرفية الخارج لو وجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجيا وفي قولك القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج ظرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده لزيد فلا بد من ان يقال ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج ظرفا لوجوده في نفسه ليتم التقريب * قال قدس سره اردنا الخ * هذه الارادة لا تجري في النسب التي اطرافها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان كما حرم قدس سره ليس ظرفا لاطرافها فضلا عن ان يكون ظرفا لها فيلزم ان لا يكون الاخبار الدالة عليها موصوفة بالصدق لعدم الخارج لمدلولاتها فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد بان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان نفس الامر ليس ظرفا لوجودها بل يراد بانها خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وابست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها لان النسب المذكورة موجودة في نفس الامر فمناط الفرق كلا الامرين بمعنى ان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها ولذا قال الشارح رحمه الله اولا فمع قطع النظر الخ اشارة

قال العصام ومما ينبغي ان ينبه عليه ان ما يسط في الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن انتهى فحيث يحتاج الى الجواب بان المعبر في اللغة والتعارف الواقع في محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة تأمل مل م

الى ان المراد بالخارج نفس الامر وتعرض ثانيا للفرق باعتبار الظرفية لنفس الشيء
ولوجوده فقولہ فانما لو قلنا الخ تعادل لما يستفاد من قوله للفرق الظاهر الخ يعنى
ان الاول صحيح لان القيام حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر عن ادراكنا وهذا
معنى النسبة الخارجية اى كون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها ولم يتعرض
لبیان فساد الثاني اعنى حصول القيام له امر متحقق في الاعيان لظهوره
وكونه مقرا حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية
ولعدم تعلق الغرض به اذا المقصود ان كون النسبة في الخارج بالمعنى الذى
ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المقرر عندهم من ان النسبة من الامور الذهنية دون
الخارجية اى الاعيان (قوله ولو خطأ) واذا كان الاعتقاد صوابا
فبالطريق الاولى لتحقق المطابقتين (قوله ولو كان خطأ) فكيف اذا كان
صوابا فانه ينتفي المطابقتان وهذا القيد امام اخوذ بقرينة ذكره في الصدق
او من ارجاع الضمير الى المطابقة المقيدة (قوله غير معتقد) اى للفوقية
سواء كان له اعتقاد بخلافه اولا وهذا هو المطابق للتعريف بعدم مطابقة
الاعتقاد فمن قال الظاهر ان يقال معتقدا بخلافه فقد خالف (قوله للحال) اى
مفروضا خطائته اليه ذهب الزمخشري قال في تفسير قوله تعالى (ولا ان تبدل بهن
من ازواج ولو اعجبك حسنهن) الواو للحال والمعنى مفروضا اعجابك حسنهن
يريد ان كلمة لو في امثال هذا المقام ليس للتعليق ولعنى الاستقبال بل لجرد الغرض
فلا يحتاج الى الجزاء وبهذا سقط ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح الكشف
في قوله تعالى (ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتمكم) ان الواو لو كان للحال لكان
التقدير والحال لو كان كذا بتقديم الواو على كلمة لو لكن التقدير ولو كان الحال
كذا (قوله للمعطف) والجزاء محذوف تدل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة
لها اليه ذهب الجزولى قال الرضى لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه
في الاستعمال وليس كذلك وفيه ان ظهور ترتيب الجزاء عليه اغنى عن ذكره حتى
كان ذكره تكرارا وذهب الرضى الى انها اعتراضية ويجوز الاعتراض في آخر
الكلام والمقصود منه التأكيد (قوله لانه الحكم) اى الحكم المفهوم منه فلا
يردانه لاحكم في الطرف المرجوح (قوله وثبتت الواسطة) والنظام لا يقول بها
(قوله اللهم الخ) وجه الضعف ان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ
وجود الاعتقاد (٦) (قوله لاحكم معه ولا تصديق) فيه اشارة الى ان الحكم الذى
هو مدلول الخبر بمعنى الايقاع والانتزاع (قوله خبر لا محالة) لانه كلام لاشتماله

٧ اراد الحكم الظاهري اى
الاثبات بما يدل على الحكم
لا الحكم الذهني لا تنقضاء
الحكم بالموهوم قطعاً

م

٦ وانه موهوم لجريان الكذب
في الانشاءات وهو مخالف
للاجماع (حسن جلبي)

على الاسناد و ليس بانشاء فيكون خبرا والابطال انحصار الكلام فيهما (قوله
وتمسك النظام) اى على حكم يتضمنه التعريف وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف
لفظي ماله التصديق فلذلك استدل عليه فليس بشئ لان المعرفين للصدق
والكذب والخبر فرقه قالوا بنظريتها على ما صرح به في المفتاح (قوله لما صح هذا)
اى اطلاق الكذب على الخبر المطابق للواقع ولا يجوز ان يكون عبارة عن المطابقتين
لان الكذب حينئذ امان يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح اطلاقه ههنا
على المطابق للواقع او عن عدم احدى المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب
سلب الصدق فتعين ان يكونا عبارتين عن مطابقة الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب
فتم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به الناظرون واشبعوا الكلام فيه
(قوله بان المعنى لكاذبون الخ) بدليل قوله تعالى (والله يعلم انك لرسوله)
في الكشف فان قلت اى فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قلت لو قال
(قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لتوهم ان قواهم
هذا كذب فوسط بينهما قوله (والله يعلم انك لرسوله) ليبيط هذا الابهام (قوله
بشهادة الخ) فان هذه التاكيدات تأكيدات لازمة فائدة الخبر وهو علمهم بهذا الخبر
فيكون تأكيد الخبر الضمى في نشهد من هذا يعلم وجه اخر للرد وهو ان التكذيب راجع
الى قولهم انك لرسول الله باعتبار لازم فائدة الخبر ولم يتعرض له لان ماله الى رجوع
التكذيب الى الخبر الضمى (قوله بل انشاء) اضرب (٢) عن منع كونه خبرا لانه منع
للسند وادعى انه انشاء ليكون اثباتا للمقدمة المنوعة وهو رجوع التكذيب الى
المشهود به ولم يذكر الدليل على ذلك لظهوره اذ لو كان اخبارا عن الشهادة في الحال
او على الاستمرار لاقتضى وجود شهادة اخرى منهم كما قرره الشارح ٧ رجه الله في ابع
(قوله لان مثل هذا يكون الخ) هذا ايضا اثبات للمقدمة المنوعة (قوله لا كذبا)
في الطيبي شرح الكشف قال الراغب الشهادة المتعارفة اصلها الحضور بالقلب
والتيبين ثم يقال ذلك اذا عبر عنه باللسان ولذلك متى اطلق لفظ الشهادة على
ما يظهر من اللسان دون حصوله في القلب عد كذبا (قوله فاستراط المواطأة الخ)
لانه يقال شهادة الزور لكن قال القاضي في تفسيره الشهادة اخبار عن علم من الشهود
وهو الحضور والاطلاع (قوله فيبين المعنيين الخ) اى بين عدم المطابقة للاعتقاد
وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد في القاموس البون بالضم مسافة ما بين الشيتين
وتفتح (قوله فظهر الخ) اى بما ذكرنا من انه جواب على تقدير تسليم رجوعه الى
المشهود به ظهر فساد ما قيل لانه ظهر انه منع برأسه وليس راجعا الى المنع الاول وما قيل

٢ الاضرب ابطال الحكم
الاول والرجوع عنه اما
لغلط او نسيان او ابطال
الحكم لانه لا تنهيه مدته
كالرجوع من قصة الى
قصة م
٧ حيث قال لكن يرد عليه
ان يقال يجوز ان يكون
نشهد اخبارا بالشهادة
في الحال او على الاستمرار
كاذكره في شرح المفتاح

٢

لإفساد فيه فإن كلام النظام مبنى على أن يكون التكذيب راجعاً إلى المشهود به باعتبار الواقع كما هو الظاهر فحاصل الجواب أننا لا نسلم ذلك لجواز أن يرجع إلى الشهادة أو التسمية أو إلى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا يدفع الفساد لأن فيه اعترافاً بأنهما منعان أحدهما راجع إلى المقيد باعتبار ذاته والثاني إليه باعتبار قيده وليست الثلاثة أساساً لمنع واحد (قوله أن الجواب الحقيقي) وإن كان في الظاهر ثلاثة أجوبة (قوله في غزاة) أي غزوة تبوك أو غزوة بني المصطلق (قوله أبي بن سلول) سلول اسم أمه غير منصرف للتأنيث والعلمية فإن منصوب صفة عبدالله وأبي بالتونين (قوله لعمري) هو سعد بن عبادة وليس أمه حقيقة وإنما هو سيد قوم الخزرج وعم زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له صحبة فيكون المراد العم الحقيقي أو عمه زوج أمه عبدالله بن رواحة وكان زيد في حجره وهو خزرجي أيضاً (قوله فحفظوا) أي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبدالله بن أبي وجع باعتبار من معه لأنه وقع في رواية أبي الأسود فبعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى عبدالله بن أبي فسأله فمخلف بالله ما قال من ذلك شيئاً (قوله ما اردت الخ) أي ما اردت بهذا منتهياً إلى أن كذبك (قوله أنكرا الخ) ابتداء كلام ولذا ذكر مؤخرًا والتقدير قال الجاحظ (قوله أجمع اعتقاد أنه مطابق الخ) هكذا وقع في شرح العلامة وفي الطببي شرح الكشاف في تفسير سورة التائين وفي البضاوي في تفسير قوله تعالى (إن كنتم صادقين) (قوله للواقع) إشارة إلى أن ضمير مطابقة الخبر للواقع ليصح حمله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق) يعني أن الظرف مستقر وقع حالاً من ضمير مطابقته لأن مطابقته لتلائم وقوع الحال عن خبر المبتدأ وإن متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لأن اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاد أنه مطابق فيردان الضمير في معه راجع إلى الاعتقاد وقد فسره باعتقاد أنه غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وإنما لم يقدر المتعلق بكلمة مع موافقته لعبارة الأيضاح حيث قال الحكم أما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له رعاية لما وقع في عبارة القوم كما مر في التحقيق ولا يجوز أن يكون الظرف لغواً متعلقاً بالمطابقة إذا المطابقة متعدية بنفسه إلى المفعول وقد زاد اللام لتقوية العمل ولا يقال طابق معه فالواجب حيثئذ والاعتقاد (قوله ويلزم الخ) إشارة إلى أن ما وقع في بعض العبارات من أن الصدق عند الجاحظ مطابقته للواقع والاعتقاد والكذب عدم المطابقتين راجع إلى ما قلنا فلا تخالف وتوطئة للنسبة الآتية (قوله توافق الواقع والاعتقاد) أي الاعتقاد بأنه مطابق حيثئذ (٨) يعني إذا كان الخبر مطابقاً للواقع واعتقد

قوله فلا تخالف فلا يكون
تعريف الصدق مخالفاً
لما عند الجاحظ من أن
الصدق مطابقته للواقع
والاعتقاد جميعاً إلا أن
مطابقته للاعتقاد مذكورة
بطريق الالتزام ههنا
وكذا الكلام في تعريف
الكذب فتأمل م

٨ حين إذا كنا معتبرين
في كل من الصدق والكذب
معاً م

مطابقته او كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقته فيتحقق التوافق بين الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الامر وجودا وعدما ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجودا وعدما لان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقدانه مطابق للواقع فيتحقق مطابقة الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضا قيل ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لما مر سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ان اعتقاد المطابقة انما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك الاعتقاد فيتحقق مطابقة حكم الخبر لا اعتقاده في زعم الخبر والصدق عنده عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بالمطابقة في نفس الامر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامر فيتحقق مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الامر (قوله يقع الخط في هذا المقام) حيث فسر بعض الشراح قوله وغيرهما بالقسمين مطابقة الواقع مع اعتقاد الامتطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الاخيرين اعني مطابقة الواقع بدون الاعتقاد وعدم المطابقة بدون الاعتقاد (قوله وفي تقرير مذهب النظام) حيث نفى بعضهم كون المشكوك واسطة عنده بواسطة انه ليس بكلام تام واما لزوم كونه واسطة على تقدير اعتباره الاعتقاد في الكذب وعدم لزومه على تقدير عدم اعتباره فاختار الشارح رحمه الله كلام (قوله وقد وقع ههنا في شرح المفتاح الخ) عبارة الشرح مع المتن هكذا وعند بعض وهو الجاحظ لا النظام على ما ظن الى طباق الحكم اي الحكم المطابق للواقع لا اعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه اي لا طباق الحكم الغير المطابق للواقع لذلك اي لا اعتقاد المخبر او ظنه وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة هي كون بعض الاخبار لا صدقا ولا كذبا وانما قيدت الحكم بما ذكرت لما شير اليه في اخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا قل الشارح رحمه الله في شرحه وللشارح العلامة رحمه الله تعالى في هذا المقام خبط عظيم وهوانه توهم ان قوله الى طباق الحكم اشارة الى الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسر بالمطابق ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) ليس بظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التساؤل بل هو مخالف له حيث سمي

ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخير المناققين بهذا التفسير واسطة لصدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا آخر ونفى الواسطة فزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المصنف رحمه الله الحكم وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب انتهى اقول وبالله التوفيق في الجواب عن الاول ان العلامة رحمه الله لم يجعل الحكم اشارة الى الحكم اليهود حتى يلزم تخالف المرجع والراجع بل قيد الحكم في المرجع بالمطابق وفي الراجع بغير المطابق كيف وقد وقع مثل ذلك من الشارح رحمه الله ايضا في بيان قوله مطابقتهم للواقع مع الاعتقاد الخ كما مر وعن الثاني ان معنى قوله سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا انه لا يعتبر في الصدق والكذب كون الاعتقاد خطأ او صوابا وان كان يتحقق كونه صوابا فيهما وفائدة التعميم تظهر في الاقسام الاربعة التي هي واسطة بينهما وعن الثالث انه لم يجعل الآية دليلا على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلزم بل فرع احتياجه الى التأويل على مذهب الجمهور حيث قال لكن تكذيبنا لليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق نهيان بالقطع على هذا البناء ويستوجب ان تصديقنا وتكذيبنا طلب تأويل لقوله تعالى (اذا جاءك المنافقون الخ) وذلك لان الله تعالى سماهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مطابقا للواقع لعدم اعتقادهم ذلك ولو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاذبين لاعلى ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهبا آخر فن عدم التبع فان هذا المذهب مختار الراغب كما حققه في تفسيره ونقاه الطيبي في شرح الكشاف رحمه الله في تفسير سورة المنافقين والقاضي رحمه الله في تفسير قوله تعالى (ان كنتم صادقين) واما قوله وزعم انه المشهور ففريفة بلامرية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع الكتب المشهورة ولم يقل انه المشهور فان قلت لم حمل عبارة المفتاح اولا على مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تقييد الحكم ومخالفته لظاهر التعميم وحمله على مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية السخافة كما اشار اليه ولناسبته الدليل الذي ذكره السكاكي رحمه الله بعده حيث (قال بناء على دعوى تبرء الخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتياجه لها بان لم يشكلم بخلاف الاعتقاد او الظن) اي احتياجه لدعوى التبرء بانه لم يشكلم على خلاف الواقع

في اعتقاده فيعذر الناس وليس المراد انه لم يشكك على خلاف اعتقاده فانه لا يكون حينئذ دليلا على تبرئه عن التكلم بخلاف الواقع فظهر بما ذكرنا ان كلام العلامة رحمه الله ليس ما يقضى منه العجب فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده في الواقع وبالنظر الى الدليل فتشيع الشارح رحمه الله على هذا الوجه ما يقضى منه العجب وقضاء العجب اتمامه اى يتعجب منه كل التعجب حتى لا يبقى بل يفنى الكل هذا اذا كان بمعنى الافناء من قضى نجبه مات وضربه فقضى عليه اى قتله او من قضى حاجته ويجوز ان يكون من قضاء حكمه ويحتمل ان يكون بمعنى يفعل العجب من قضيت كذا فعلته او يحكم بالعجب من قضيت كذا حكمت به كذا في الاقليد (قوله لان الكفار حصروا الخ) ظاهر الاية يدل على طلب تعيين احد حالى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلم حين الاخبار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين احد حالى الخبر والاستفهام ههنا للتقرير فيفيد ثبوت احد الحالين للخبر ولا شك ان ثبوت احد الحالين لا يثبت الوساطة مالم يعتبر تنافيهما في الجمع وكذا تنافيهما في الجمع لا يثبتها بل لابد من تنافيهما في الارتفاع يعنى ان خبره بالحشر لا يخلو عن احد الامرين المتنافيين فيكون المراد بالثاني ما هو مناسف وقسيم للاول ومعلوم انه غير الصدق فليس الصدق عبارة عن مطابقة الواقع والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقته له فيكونان عبارتين عن مطابقتهم وعدم مطابقتهم وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان الاعتبار الحصر على سبيل منع الخلو مدخلا في الاستدلال وان المراد بمنع الخلو المعنى الاعم الذى هو معنى كلمة ام (قوله يجب ان يكون غيره) في التحقق فيجب ان يكون حال الجنون غير حال الكذب ولو في بعض الصور لتصح المقابلة على سبيل منع الخلو (قوله لانهم لم يعتقدوه اى الصدق) ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد هما لا على التعيين ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا وحينئذ لاخبار في عبارة المصنف رحمه الله (قوله فعند اظهار الخ) دفع لما يرد على المسئ من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافى التردد بينه وبين غيره يعنى ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يعدونه عن الصدق فاية البعد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهار تكذيبه (قوله لكان اظهر (٢) ولك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اى موصوفون بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة فيؤل الى الاظهر (قوله بل على عدم ارادتهم الخ) لان قوله وغير الصدق معطوف على قوله غير الكذب فقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة

٢ لان عدم اعتقادهم صدقه عليه السلام لا ينافى تجويزهم اياه حتى ينافى التزديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما وجد ظهور ما ذكره المصنف فلما ذكره المحشى السيلكوتى سابقا بقوله يعنى ان معنى قوله لم يعتقدوه وانهم يعدونه عن الصدق الخ م

وليس خبر المبدأ محذوف اعني هو الراجع الى الثاني حتى يكون قوله لانهم لم
يعتقدوه دليلا على عدم الصدق (قوله فان قلت الخ) ان جعل الرد معارضة في
المقدمة كما يشعر به الجزم بقوله فالثاني ليس قسما للكذب بان اعتبر قوله لانه قسمه
مقدمة مدلة بانه قسم الافتراء والافتراء هو الكذب فقسيمه قسمه وكان هذا السؤال
منعنا اي لانسلم ان القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولانسلم ان المعنى اقصد الافتراء
يلزم ان يكون قوله فالاولى غصبا للاستدلال الذي هو منصب المعارض بعد المنع
وان جعل الرد منعاً لقوله لانه قسمه كما ينبغي عنه قوله ولو سلم بناء على جواز كون
القصد معتبرا في مفهوم الافتراء او جواز اعتباره من خارج وكان السؤال المذكور
اثباتا للمقدمة المنوعة بابطال السندين وظهور انتفاء سند آخر يلزم ان يكون قوله
فالاولى غصبا للمنع بعد اتمام الاستدلال باثبات المقدمة المنوعة فالوجه ان يقال
مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان ان توجيه الرد بما ذكرته غير مرضي
لكونه خلاف اللغة والاصل فالاولى ان يقال في توجيهه هكذا وحيث يكون
الجواب اتماما للتوجيه السابق وبياناً لعدم تمامية التوجيه الثاني الذي اختاره
بعض الشراح (قوله في التقييد) اي تقييد الكذب بالعمد سواء كان داخلا في
مفهوم الافتراء او خارجا عنه مستفادا بمعونة القرائن فهو جواب عن كلا الايرادين
الذين اوردهما على التوجيه الاول (قوله ولانسلم الخ) ايراد على التوجيه
الثاني المذكور بقوله فالاولى * قال قدس سره ان اورد السؤال الخ * لا ينبغي
ان قوله الافتراء هو الكذب مطلقا ايراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله
والتقييد الخ ايراد على قوله فالمعنى اقصد الافتراء فالسؤال مشتمل على الايرادين
والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى لترديد السؤال بين الايرادين والجواب
بين التقريرين * قال قدس سره حقيقة * وان كان كلاما مصورة لاشتماله على المسند
اليه والمسند والاسناد * قال قدس سره او ان الانحصار * اي نقول ان كلام
المجنون كلام حقيقة لكن انحصار الكلام في الخبر والانشاء باطل عنده بل المنحصر
الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد غلط فيه * قال قدس سره انه لا فرق
بينهما اصلا * كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء المتصل * قال قدس سره لا
فرق بينهما الخ * وحيث يكون الاستثناء منقطعاً او من قبيل تأكيد المدح بما يشبه
الذم * قال قدس سره لان الاحكام الخ * يعني ان احتمال الصدق والكذب من
الاحكام الثابتة لماهية النسبة من حيث هي والمعلومية وعدمها وكذا استفادتها

من نفس اللفظ وعدمها مارضتان لها ومابالذات لا يزول يتبدل العوارض وبهذا
اندفع ما قيل انه يمكن الفرق بان المعلومية داخلية في ماهية النسبة التقيدية فلا
يجوز قطع النظر عنها فيها بخلاف النسبة الخبرية وكيف يقال ان المعلومية العارضة
بالقياس الى مخاطب مقومة للنسبة التقيدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها
فضلا عن معلوميتها له * قال قدس سره فظهر بما ذكرنا الخ * قيل ان الشارح
رحمه الله تعالى ضرب الخط على قوله فظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالنظر
المذكور ابداء للفرق المطلق الى قوله ثم الصدق وهو ابداء للفرق المؤثر * قال
قدس سره فلا اشعار الخ * لا يخفى ان هذه المقدمة نظرية والقائل بعدم الفرق
لا يسلمها والرجوع الى الوجدان لا ينفع في مقام البرهان (قوله الى ما قصد المتكلم
اثباته او نفيه) اي اظهار ثبوته او انتفائه في الواقع فان النسب حينئذ تشعر من
حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية فلذلك احتملت الصدق والكذب
بخلاف النسب التقيدية فانك لا تقصد بقولك زيد الفاضل اعلام ان الفضل
ثابت لزيد بل اعلام ان زيدا الفاضل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقيدية
لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها اولا تطابقها بل ربما
اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية مشعرة بالنسب الخارجية
وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره (قوله او ما جرى مجراها)
وهو الجملة الواقعة في موقع البدأ والخبر (قوله بان مفهوم الخ) بيان للحكم
واشارة الى ان المراد بالحكم الوقوع والا وقوع (قوله لمفهوم الاخرى) اما
باعتباره في نفسه كافي الطبيعية او باعتبار اتحاد صدقه على شئ كافي المتعارفة
وفيه اشارة الى ان الحكم منحصر في الجملة والشرطية المتصلة جملة والشرط
قيد له بمنزلة الطرف والمنفصلة قضيتان (قوله من اوصاف اللفظ الخ) لان
احوالهما المنحوت عنها من حيث انهما كذلك انما تعرض للالفاظ كالذكر
والخذف وكونه معرفة ضمير او اسم اشارة وعلم ونكرة وكذلك كون المسند
اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقواهم الفصل لتخصيص المسند
اليه بالمسند من باب اجراء حكم المارول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند
هو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين وما قيل ان الخواص والمزايا انما تعتبر اولا
في المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف
المعاني فليس بشئ لا استلزامه ان لا يكون علم المعاني باحتا عن احوال اللفظ (قوله

وانما ابتدأ بأبحاث الخبر (مع ان تلك الابحاث لا تختص بالخبر (قوله اعظم شانا)
 شرعا لان الاعتقادات كلها اخبار ولغة فان اكثر المحاورات اخبار (قوله يتصور
 بالصور الكثيرة) من كونه جملة اسمية او فعلية وظرفية وشرطية (قوله وفيه
 تقع الخ) من كونه ابتدائيا او طلبيا او انكاريا مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى
 خلافه (قوله وبه تقع) اى تحصل الزايات التى بها التفاضل بين الكلامين (قوله
 ولكونه الخ) عطف على قوله لكونه اعظم شانا وهو بالنظر الى معنى الخبر وهذا
 بالنظر الى لفظه (قوله كالامر والنهى) لم يجعلهما حاصلين بزيادة اللام
 ولان هذين الحرفين لا يختصان بجعل الاخبار انشاء كلام التعليل ولانافية فكان
 صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهى مجموع لا والمضارع (قوله انما
 يبحث) كلمة انما امللتا كيد واما المحصر بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بهما
 والمراد انما يبحث في بابيهما وعلى اى تقدير لا يرد ان علم المعاني يبحث عن غير احوال
 المسند اليه والمسند ايضا فلا يصح المحصر (قوله اى من يكون بصدد آه) الاخبار
 فى اللغة الاعلام وفى العرف التلطف بالجملة الخبرية مراد بها معناه وان لم يحصل بها العلم
 ولذا يعتق الكل فيما اذا قال من اخبرنى بقدم زيد فهو خبر وخبروه على التعاقب
 صرح به الشارح رحمه الله فى شرح الكشف فى تفسير قوله تعالى وبشر الذين
 آمنوا بالخبر ههنا بالمعنى الغوى لا بالمعنى العرفى الا انه ليس المراد العلم بالفعل والا لا يصح
 التزديد الا ترى بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن المؤكدات الخ بل
 من هو بصدد الاعلام (قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية) اى مرادها معناها
 فان التلطف بها مطلقا لا يقال له المخبر (قوله كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران
 رب الخ) فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا للاعلام بل للتعسر فان اظهار خلاف
 ما يرجوه يلزمه التعسر وكذا فى الامثلة الباقية (قوله وليس باخبار) اى ليس
 باعلام لكون الحكم ولازمه معلوما لانه انشاء حتى لا يصح شاهدا للشارح رحمه
 الله (قوله اما الحكم) سواء كان مدلوله الحقيقى او المجازى او الكسائى (قوله
 والمراد الخ) فان المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة اولا
 وقوعها والابقاع والانتزاع وسيلة اليه فان المخاطب يستفيدة من الخبر لينقل عنه
 الى متعلقه الذى هو المقصود بالاعلام (قوله لا الايقاع) اى ليس المقصود
 افادة الايقاع اى ادراك الوقوع وان كان مدلوله لما عرفت سابقا من ان
 دلالة الانقاس على الصور الذهنية وتوسطها على ما فى الخارج (قوله لما كان
 لانكار الحكم معنى الخ) يعنى ماسيجى من قوله وان كان منكرا وجب توكيده بيان

لاحوال هذا الحكم واذا كان المراد به الايقاع لا يكون لانكاره معنى لامتناع
 الجزم بعدم ايقاع الغير ضايقا الامر في ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فاندفع
 الاشكال الذي تحير فيه النساطرون وتمحلوا لدفعه (قوله فان قلت الخ)
 معارضة يعنى ان دليلكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن
 عندنا ما ينفيه وهوانهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر في الحكم وعلى نفي كون
 مدلوله الثبوت ومعلوم انه لا يكون المقصود من الخبر المدلوله حقيقيا او مجازيا
 او كناية فحصل مقدمتان المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع دون الوقوع
 فمقصود الخبر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ما ذكره السائل على تقدير
 تمامه انما ثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود الخبر لجواز ان يكون مدلوله
 ولا يكون مقصودا كما في المجاز والكناية (قوله حكم الخبر بوجود المعنى) اى
 الادراك بوقوع النسبة (قوله على ثبوت المعنى) اى وقوع النسبة بين الشئين
 في نفس الامر (قوله لما وقع شك الخ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان
 الشك في تحقق مدلوله في الواقع (قوله ولما صح ضرب زيد) اى عند قصد معناه
 الحقيقي (قوله عن معناه الذى وضع له) اى عند استعماله فيه كما فيما نحن فيه
 فلا يرد ان اخلاء اللفظ عن معناه الحقيقي واقع كافي للمجاز انما المحال اخلاؤه عن المدلول
 فالصواب عن مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجود الضرب لا يستلزم
 الاخلاء عن المدلول مطلقا بل عن مدلوله الحقيقي (قوله وحينئذ لا يتحقق
 الكذب الخ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار
 عدم مطابقة مدلوله للواقع (قوله وللزوم التناقض الخ) عطف على قوله
 لما صح اى لتحقيق التناقض في الواقع بتحقيق المتناقضين فيه عند الاخبار
 بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما على ثبوتهما في الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله
 الايقاع فانه لا يلزم من الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين (قوله قلت
 ظاهر الخ) منع للملازمات الثلاث المذكورة كما صرح به في شرح المفتاح بسند ان العلم
 بثبوت الشئ لا يستلزم ثبوته في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت وانفهامه منه
 لا يستلزم الثبوت في نفس الامر حتى يلزم المحالات الثلاثة (قوله فكأنهم ارادوا
 الخ) جملة مستأنفة كانه قيل فسامعنى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والانتفاء
 (قوله وعدم الخروج احتمال عقلى) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها
 تخلف المدلول عن الدال (قوله سمعته من فلان) فان تعلق السماع به يقتضى
 وجوده قبل علم السامع به فيكون مدلول خرج زيد نفس الخروج لا العزله ولو قال

ولهذا يصح ان يقال من اين تعلم هذا فنقول سمعته من فلان كان استه لا لا على
المطلوب بوجهين نسبة العلم اليه ونسبه السماع (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله
ظاهر الخ وابطال المحصر الذي ادعاء السائل بقوله ان مدلول الخبر انما هو حكم
الخبر بوجود المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واذا بطل المحصر كان ما ادعاء حقا
لما مر ان الخبر يدل على الحكم لينقل منه الى الثبوت والانتفاء فاقبل ان الشارح رحمه الله
اول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت والانتفاء ولم يأول قولهم انه يدل على الحكم
اشارة الى انه باطل لا يقبل التأويل منشأ قلة التدبر (قوله لكان مفهوم الخ) وذلك
لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على الثبوت والانتفاء في الواقع
كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهنية فقط من غير اشعار بالنسبة
الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع لا التصديق بان النسبة واقعة
اذ دلالة على الوقوع ولا شك ان من تلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة فيكون
مفهومات جميع القضايا ثابتة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية
متناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر فانه قد اشكل على الناظرين فهم هذه
الملازمة (قوله ثم الحق الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول اول القصدي في الخبر هو الثبوت
والانتفاء فالحق ان مدلول الخبر هو الصدق والكذب نشأ من جواز تخلف المدلول
عن الدال وليس للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط
فان الصدق والكذب كليهما احتمال عقلي ولا دلالة للخبر على شيء منهما فتدبر فانه
قد زل فيه اقدام الناظرين (قوله اي الحكم الذي الخ) اشارة الى ان تسميته
بالفائدة انما هو بهذا الاعتبار فان الفائدة في اللغة چیزی كه داده و كرفته شود (قوله
لما ذكر في المفتاح الخ) بيان لوجه تسمية الثاني باللازم يعني ان الاولى لا تنفك
من الثانية والثانية تنفك عنها فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس
ذكر المقدمة الثانية استطراديا كما وهم (قوله اي اللازم الاعم الخ) لاشك
ان مانحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم عمومه فالظاهر ان يقال كما هو حكم
اللازم للاعم بحسب الواقع فاما معنى قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فقال
الشارح رحمه الله انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان مجهولية
المساواة لازمة لهما اما للاعم بحسب الاعتقاد فقط فظاهر واما للاعم بحسب
الواقع فلانه لا مساواة فيه فلا علم فبغير عن المعلوم باللازم وقاعدة الكناية تعميم
الحكم للاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان فيما نحن فيه اعم بحسب
الواقع ويرد عليه ان ادخال اللازم الاعم بحسب الواقع في مجهول المساواة مع كونه

معلوم اللامساواة خلاف المتبادر من لفظ مجهول المساواة اذ المتبادر منه ان لا يتعلق العلم بمساواته لا اثباتا ولا نفيا وانه لا فائدة للتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال السيد قدس سره في شرحه انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع فانه اولى بمجهولية المساواة لعدمها جزما فكانه قال كما هو حكم اللازم الاعم وفيه ما مروا به لا فائدة في سلوك طريق الكناية مع ايهامه خلاف المقصود والقول بان الكناية ابلغ من الصريح انما ينفع في المقامات الخطابية وقيل انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الاعتقاد فان مجهولية المساواة يتبادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود منه التشبيه يعني ان حكم اللازم الاعم الواقعي يحكم اللازم الاعم الاعتقادي في ان اللازم يتحقق عند تحقق الملزوم دون العكس وان كانا في احدهما بحسب الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه فان الثاني ليس اظهر من الاول وقيل انه حقيقة فقيل المراد بقوله يمتنع ولا يمتنع الحكم بالامتناع والحكم (٢) بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع واللامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمتنع ولا يمتنع على ظاهره والمقصود التشبيه يعني ان حكم ما نحن فيه كحكم اللازم المجهول المساواة في الامتناع واللامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الآخر في الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه وهذا الذي ان المراد باللازم المجهول المساواة معناه الحقيقي وانما اختاره على اللازم الاعم للإشارة الى ان المقصود وهو كون الثاني لازما للاول لا يحتاج الى اثبات عموم الثاني بل يكفيه عدم العلم بمساواته للاول وجواز وجود الثاني بدون الاول ثم المراد باللازم الاعم بحسب الاعتقاد ما يجوز العقل وجوده بدون الملزوم فيتناول ما يعتقد عمومه وما يكون خاليا عن اعتقاد عمومه ومساواته وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز عند العقل وجوده بدون الملزوم فان بناء عدم التجويز المذكور على اعتقاد المساواة قال الشارح رحمه الله في شرحه للفتاح اذا لم تعلم المساواة لم يمتنع عند العقل وجود اللازم بدون الملزوم لان مبنى الامتناع اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما فمتى اتنى فاقبل قد بقي للازم المجهول المساواة فرد آخر وهو اللازم المساوي في الواقع مع انه لا اعتقاد بالمساواة ولا بالاعية منشأ قلة التدبر (قوله هي الحكم ولازمها) اي العلومان (قوله ومعنى الزوم) اي ليس الزوم بينهما باعتبار التحقق لجواز تحقق الحكم من غير وجود التكلم والمخاطب فضلا عن الخبر بل باعتبار الافادة وانما اعتبر الشارح رحمه الله الافادة رعاية لسوق عبارة المصنف رحمه الله حيث قال لاشك ان قصد

٣ وعدم الحكم بالامتناع
نسخة صححه

الخبر بخبره افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه اعنى العلم لان الافادة بالمعنى
المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة فالزوم بينهما
باعتبار العلم (قوله وزعم العلامة الخ) اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة رحمه الله
ليس لعدم صحته في نفسه فان الزوم بين المعلومين باعتبار العلم وبين العليين باعتبار
التحقق بل لكونه غير مرضى عند السكاكي رحمه الله لتصريحه بخلافه لكن يمكن
ان يقال المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبر عنه بالاستفادة تنبيهها على انه انما
يطلق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه (قوله صرح به الخ)
حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو كون الخبر تاما
حكم ايضا الخ فاعتبر الزوم بين نفس الحكم وكون الخبر تاما لا بين استفادتهما
واما اطلاق فائدة الخبر عليهما فباعتبار المعنى اللغوي والظاهر في ذلك ما ذكره
في بحث تعريف السند اليه حيث قال واذا كانا اى السند والمسند اليه معلومين
فماذا يستفيد السامع فاننا نقول يستفيد اما لازم الحكم او الحكم فاطلق الحكم واللازم
على المستفادين دون الاستفادة (قوله اى بمنع الخ) فانه صريح في امتناع
الانفكاك بين العليين في الحصول (قوله اذا التقدير ان حصولهما الخ) اى المفروض
ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر
نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصول مجموعهما من الخبر نفسه
على ما وهم فاورد عليه ان التقدير المذكور ممنوع اذ لا ذكر له فيما تقدم (قوله فنبه
الخ) اى نبه المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وفي لفظ التنبيه اشارة الى ان الحكم
المذكور بديهي وقصد المصنف رحمه الله تعالى ازالة الخلق (قوله ولا يمتنع) عطف
على قوله يمتنع داخل تحت التفسير (قوله فان قيل كثيرا ما الخ) اعتراض اورده
بعض شراح الايضاح بطريق المنع على قوله مع ان سماع الخبر من الخبر كاف الخ
وعلى قوله لجواز ان يكون الاول الخ لعدم ذكر الدليل عليهما في الايضاح
واجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى باثبات المقدمة المتنوعة بالدليل الذي لخصه
سابقا فقوله وفيه نظر منع وسند كما قرره في الحاشية المنقولة عنه ويؤيده
الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثاني من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم
في الجواب الثاني بالمعنى اللغوي لانه اثبات المقدمة المتنوعة وليس اعتراضا على
ما لخصه الشارح رحمه الله بطريق المنع او المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون
الثانية كما قيل اما الاول فلانه مقدمة مدللة وان رجع الى منع مقدمة دليلها
اعنى قوله لان علة حصوله سماع الخبر من الخبر كان الجواب امادة للمقدمة المتنوعة

بعينها وقوله وفيه نظر اعادة للذبح واما الثاني فلانه يكون الجواب الاول حيثئذ
منع قوله ولا يخطر ببالنا الخ فيكفي في ذلك ان يقال لانسلم ذلك والذهول انما هو
عن العلم بالعلم ويكون قوله وفيه نظر منعاً لاسناد اذ لا يمكن حمله على اثبات المقدمة
الممنوعة كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني منعاً للضرورة المذكورة بقوله اذ اسمعنا
خبيراً وحصل لنا منه الخ وليس كذلك لان قوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات
المقدمة الممنوعة (قوله ضروري الخ) اي (٣) لا بد من لانه يدهى لان قوله لوجود
علته لا يثبت البدهة (قوله والذهول الخ) بيان لمنشأ غلط السائل زائد على الجواب
والذهول ههنا بمعنى الغفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم
استنبات التصور فانه لا حصول للعلم بالعلم (قوله وفيه نظر الخ) لانا لانسلم
ان هذا ضروري وانما يكون كذلك لو كان السماع حلة مستلزمة وهو ممنوع
اذ لا بد فيه من التفات النفس واحضار الخبر والخبر قصداً (قوله ويمكن ان يقال
الخ) يعني ان اللازم عبارة عن العلوم والمزوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو
مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان اللازم والزم بينهما في التحقق كما هو المتبادر
من لزوم اي كلما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالماً به وان لم يتحقق
العلم به والقول بان المزوم نفس الحكم ليكون اللازم والمزوم على وتيرة واحدة
واللزوم باعتبار العلم من جانب المزوم وباعتبار التحقق من جانب اللازم فاعتراف
بان المزوم هو العلم اذ لا بد للمزوم من ظرف واحد من الوجود الخارجى والذهنى
* قال قدس سره فسر فائدة الخبر ولازمها اولاً بالحكم وكون الخبر عالماً به
موافقاً لما في المفتاح وذكر الخ * ذكر اولاً لان الزوم في الافادة ثم رتب عليه
ان الزوم بينهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العلم اشارة الى اتحاد
الكل والتفاوت بالتعبير كما ذكرناه * قال قدس سره مقصود السائل من عدم
الزوم بينهما * قال قدس سره باعتبار الزوم بين الخ * يعني ان الزوم بين
نفس الحكم والعلم بكون الخبر عالماً باعتبار تحقق الزوم بين متعلقيهما اعنى العلم
بالحكم ونفس اللازم * قال قدس سره اراد الخ * يعني ان المراد من حصول
صورة الحكم الادراك المطلق لا التصور المقابل للتصديق * قال قدس سره
مستفيضة * لغة ولو مجازاً فلا ينافى ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير
الاعتقاد الجازم المطابق خلاف الشرع واللغة والعرف * قال قدس سره
اذا قلنا الخ * هذا ظاهر اذ قيل افاد المتكلم الحكم واما اذ قيل افاد بالخبر الحكم
فالظاهر ان معناه افادته حصول صورة الحكم واما الاعتقاده فيستفاد من امور

١٣ اي لا بد منه (نسخه)

خارجة عن الخبر (قوله وقد ينزل الخطاب الخ) اورد السكاكي رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصنف رحمه الله اشار بايراده ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائيا او طلبيا او انكاريا على خلاف الخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه الفاء اصل الكلام الى العالم الذي لا يليق به الالقاء بنزله منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه خاليا او سائلا او منكرا ففي الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر النظر الى كيفية الكلام وههنا النظر الى اصل الكلام فقوله وقد ينزل الخطاب الخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد الخبر الخ والمقصود منه ان الافادة التي يقصدها من هو بصدد الاخبار قديكون تحقيقا بان لا يكون الخطاب عالما بهما وقد يكون تنزيلا بان يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له بهما وبما ذكرنا ظهر ان ما قاله السيد قدس سره من ان الجاهل اعم من ان يكون خاليا او سائلا او منكرا والمراد ههنا الخالي كما في المفتاح والثالث داخل في قوله وقد يجعل غير المنكر كالمنكر والثاني معلوم بالمقايضة لامساسه بهذا الكلام وخروج عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله ومن لم يتبع لهذه الدقيقة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح الا انه اورد المصنف رحمه الله ههنا جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ان الخبر قد لا يقصد بخبره افادة الحكم او لازمه بان يلحق الكلام الى العالم بهما ولم يتذكر ان المراد بالخبر من هو بصدد الاعلام ومن لا يقصد بخبره افادة الحكم او لازمه انيس بصدده (قوله ومثله الخ) اى مثل هو كتاب هي عصاى في انه جواب للسائل المعارف لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك السؤال لحكمة وهو استحضار احوال العصى ليظهر التفاوت بين المنقلب والمنقلب اليه وان لم يكن فيه تنزيل الخطاب العالم منزلة الجاهل ولا تنزيل المعلوم منزلة المجهول ولذا قال مثله (قوله وان شئت) اى ان شئت شاهدا على ما ذكر من التنزيل فعليك اى خذ بكلام رب العزة وهو ﴿ قوله تعالى ﴾ (ولقد علموا) الخ واللام الاولى جواب للقسم المقدرواللام الثانية للابتداء متعلقة بعلموا ومن اشتراء مبتدا خبره ماله في الآخرة من خلاق والجملة في حيز مفعولى علموا والخلاق النصيب ومن زائد لتأكيد النفي اى والله لقد علموا ان من استبدل كتاب السحر بكتاب الله ماله في الآخرة شئ من النصيب واللام الثالثة ايضا جواب للقسم والجملة القسمية معطوفة على القسمية الاولى او الواو اعتراضية ومانكرة مميزة للضمير اليهم الذى في بنس والخصوص

بالذم محذوف أي والله لبئس شيئا شروا به حظوظ انفسهم أي باعوها او شروها في
 زعمهم ذلك الشراء ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف او منزل منزلة اللازم والجزاء
 محذوف أي لو كانوا يعلمون مذمومية الشراء المذكور ولو كانوا من اهل العلم لا تمتنعوا
 عن ذلك الشراء فمفعول يعلمون بعينه مضمون الجملة التي هي مفعول علموا اعني من
 اشتراه ماله في الآخرة من خلاق لان الشراء المذكور لما كان موجبا
 للحرمان في الآخرة كان مذموما غاية المذمومية فاندفع ما قيل ان مفعول يعلمون
 مادن عليه (لبئس ما شروا به انفسهم) اعني مذمومية الشراء ومفعول علموا
 انه لانصيب لهم في الآخرة والعلم بانه لانصيب لهم في الآخرة لا ينافي نفي العلم
 بمذمومية الشراء بان يعتقدوا باحتماله فلا تنزيل (قوله كيف تجدد الخ) تجديد
 استئناف جواب الامر من حيث المعنى او حال من فاعله او مفعوله وصدره مفعوله
 الاول والثاني يصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى خذ بكلام رب العزة
 تجديد او اجدا وله واصفا لاهل الكتاب بالعلم مكيفا بكيفية ما ومن قال ان جملة
 كيف تجديد وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله أي مقولا في حقك او في حقه
 يأتي بشئ لان كيف معمول لما بعدهم قدم عليه لتضمنه في الاصل معنى الاستفهام
 وان انسلخ منه ههنا لمجرد التخييم (قوله يعني ان شئت الخ) يعني ان مفعول شئت
 تنزيل العالم مطلقا لا العلم بالقيادة ولازمها وان كان سوق الكلام فيه لان الاستبعاد انما
 هو في تنزيل العلم منزلة الجهل لا في خصوصية المتعلق بل في تنزيل وجود الشئ منزلة
 عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم (قوله اعم من فائدة الخبر الخ) المستفاد من
 الآية تنزيل العلم بشئ مخصوص منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية ذلك
 الشئ في التنزيل فالمستفاد منه تنزيل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم المتعلق (قوله خطابية)
 أي منسوبة الى الخطابة وهي صناعة تقيد الاقناع لتركيبه من مقدمات مقبولة (قوله
 يلوح عليه اثر الاهمال) اما اول فلان هذا الخبر اعني ليس لهم علم لو فرض كونه ملقى اليهم
 فلا معنى لكونهم عالمين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله ولقد علموا نقيضه وهو ان لهم
 علمه وبعد التبا والتي لا معنى لتنزيلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم بان من اشتراه
 ماله في الآخرة من خلاق بل انه كان ولا بد فينبغي ان ينزلوا منزلة الجاهل بان لهم
 علما بذلك وبالجملة فهذا الكلام من الاهمال بحيث لا يسع المقال لبيان اهماله كذا
 نقل عنه رحمه الله اقول الجواب عن المنع الذي اشار اليه بقوله لو فرض يعني لانسلم
 كون هذا الخبر ملقى اليهم لان الخطاب للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ان الخطاب

صرحنا للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتعريضاً لهم ولذا أكد بالقسم فاندفع
 الاعتراض على التوجيه الثاني ايضاً وعن الثاني ان المستفاد من قوله تعالى ولقد علموا
 ثبوت العلم لهم حقيقة والمستفاد من الخبر الملقى اليهم نفي العلم عنهم تنزيلاً ولا منافاة
 بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل بخلاف علمه كان عالماً بانه بمنزلة الجاهل في عدم ترتب
 ثمرة علمه ومقتضى هذا العلم ان يمنع عن ذلك العمل ففهمنا نحن فيه كانوا عاقلين بان ليس لهم
 علم وانهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا العلم ان يمنعوا عنه فاذا لم يمنعوا
 كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جريهم على مقتضى هذا العلم فالتجربة اليهم بانه ليس لهم
 علم مع علمهم به قد برقانه لغاية الغموض والاشكال يلوح عليه اثر الاهیة (قوله لا يوافق
 ما في المفتاح) لانه صريح في ان العلم المثبت والمنفي هو علم اهل الكتاب بمضمون لمن
 اشتراه ماله في الآخرة من خلاق وكلام القائل الاول صريح في ان المعلوم الذي نزل
 العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يمنعون
 ويلزمه ان يكون العالم بذلك هو المخاطب بذلك الكلام وكلام القائل الثاني صريح في ان
 المعلوم هو مضمون قوله ولقد علموا من اشتراه الآية ويلزمه ان يكون المخاطب به هو
 العالم بذلك كذا نقل عنه وقد عرفت اندفاعه بما سبق لان المخاطب بالعلم المثبت والمنفي
 بطريق التعريض هو اهل الكتاب وكانوا عاقلين بالعلم المثبت تحقيقاً ونفي العلم عنهم
 تنزيلاً فقد بقي اليهم الخبر ان تعريضاً ومعلوم انه ليس المقصود بهما لازم الفائدة فيكون
 من قبيل تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل * قال قدس سرماي ما رميت حقيقة * لكون
 الاثر المترتب خارجاً عن طوق البشر اذ رميت صورة مباشرة اسباب الرمي فمهما جهتان
 لنفي الرمي واثباته والمنفي والمثبت امر واحد فلا يرد انه حينئذ لا يكون المنفي والمثبت
 واحداً والكلام فيه * قال قدس سره وعدم صحته الخ * الا ان يراد بالكسب مجرد
 مباشرة الاسباب لا ما هو المتعارف اعني المقابل للخلق فيكون المعنى ما رميت تأثيراً اذا
 تأثير في المعجزة لقدرة العبد اذ رميت باستعمال اسبابه فيصح على رأي من ينكر الكسب
 (قوله واذا كان قصد الخ) يعني ان شاء فينبغي جزائية والشرط محذوف دل عليه الكلام
 السابق وقد صرح به في الايضاح ووجه الترتيب انه اذا كان المقصود
 افادة المخاطب كان اللايق رعاية حاله في الافادة فينبغي ان يقتصر
 في التركيب على قدر احتياجه ولا يزداد عليه حذراً عن الغو في الكلام
 ولا ينقص عنه حذراً عن اغوية الكلام فان الناقص لعدم افادته المقصود لغو
 (قوله الى تفصيله) اي تفصيل الاختصار على قدر حاجة المخاطب (قوله خالي الذهن

عن الحكم الخ (المراد بالحكم الوقوع واللا وقوع كما في السابق اعني قوله افادة الحكم واللاحق اعني قوله والتردد فيه فان التردد انما هو في الوقوع واللا وقوع دون الايقاع والانتزاع وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ما سبق الى بعض الاوهام وان مبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وان ما قيل ان مبنى كلام الشارح رحمه الله على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع عن ضميره او على ارادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشيء كيف وانه صرف للتميز عن الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد غاية عدم لزوم الاستدراك (قوله عالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقيدى مع ان المراد ان النسبة واقعة او ليست واقعة للتخصيص على ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع واللا وقوع سواء تعلق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التردد فانه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا قال في ان النسبة هل هي واقعة ام لا بد كراستفهام عن حكم بعد النسبة (قوله ام لا) منقطعة كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكنت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريداهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة متجددة وهي تغيير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب انتهى واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه دقيق قد زل فيه الاقدام (قوله ولا يحكم بشيء الخ) فقد تحقق الخلو عن الحكم مع وجود التردد (قوله وهي ان الخ) لم يذكر القسم ههنا مع ذكره في صورة الانكار لان الاستغناء عن هذه المؤكدات يستلزم الاستغناء عنه لانه لا بد معه من اراد بعض هذه المؤكدات (قوله واسمية الجملة الخ) اي كونها اسمية لاصيرورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط في التأكيدي كونها معدولة (قوله وحروف الصلة) اي حروف الزيادة فان الفرض منها التأكيدي وليست موضوعة للتأكيدي والالكات مترادفة لان فهي زائدة في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان فانها موضوعة للتأكيدي يغير به المعنى قال

قدس سره المراد بالخالي الخ * لاحاجة الى هذه التفسيرات لكونها مذكورة
في قوله وانما المحصر * قال قدس سره فهو المتردد * قيل يجوز ان يكون النسبة
حاضرة في ذهن المخاطب من غير التفات الى وقوعها ولا وقوعها وطلب إيقاعها
وانتزاعها والجواب ان النسبة الحكمية هي النسبة النامة الخيرية اهني النسبة المشعرة
بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورهما بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع نعم
النسبة بمعنى الربط بين الشئين يمكن ملاحظتهما بدون الحكم والتردد * قال قدس
سره فيمكن اعتبار الخلو الخ * خلاصته ان في صورة الخلو افادة اللزم لازم بين
لافادة الحكم فيمكن اعتبار التجريد عن التأكييد لافادة الحكم وافادة لازمه
بخلاف صورتي التردد والانكار فان التأكييد لاصل الحكم لا يستلزم تأكييد العلم
به الا بواسطة مقدمة هي ان اعتقاده بالحكم يتبع مطابقة الحكم فاذا كان
مطابقته مؤكدا قويا عنده كان اعتقاده ايضا كذلك وبما حررنا اندفع ما قيل انه
لاتفاوت بين الخلو وبين التردد والانكار في ان شيئا منها لم يعتبر على وجه الاصاله
في اللزم حتى لو اعتبر ذلك صار اللزم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللزم
على وجه التبعية * قال قدس سره فبعد القائه الخبر الخ يريد ان بعد القاء الخبر
من غير تأكييد لا يتصور بقاء التردد والانكار فلا حاجة الى التأكييد بخلاف صورتي
التردد والانكار فانه بعد القاء الخبر الغير المؤكد يتصور بقاء التردد والانكار فلا بد
من التأكييد فاندفع انه لا يتصور خلو ذهن السامع عن علم المتكلم بهذا المعنى بعد
اللقاء لكنه يتصور قبل اللقاء كما في صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران
قبل اللقاء ولا يتصوران بعده * قال قدس سره ثم الظاهر الخ * يعني ثم اعلم ان ما ذكرناه
من اعتبار الاحوال الثلاث بالقياس الى اللزم خلاف ظاهر الحال بانه بطريق الكناية
حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها في اللزم والظاهر اي ظاهر
الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في اللزم صار افادة اللزم مقصودا اصليا وافادة
اصل الحكم مقصودا تبعا فينبغي على مقتضى ظاهر الحال ان يعبر عنه بما يفيد صريحا
فيكون حينئذ فائدة الخبر وبما حررنا اندفع ما قيل ان قوله ثم الظاهر حيث نفي فيه امكان
اعتبار الخلو بالقياس الى اللزم مناف لما مر من قوله يمكن اعتبار الخلو الخ وقال
قدس سره وانت خبير الخ * اعادة لما سبق من قوله على انه اذا اريد بعلم المتكلم
الخ لان فيه تفصيلا ليس فيما سبق فلذلك اعاده (قوله حسن تقويته) فيه
اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكار حتى لو ترك لم يعد

ذلك (قوله قال الشيخ في دلائل الإعجاز أكثر مواقع الخ) قال في شرح المفتاح ذكر الشيخ عبد القاهر انما يحسن التأكيّد اذا كان لاسائل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد وقائم في جواب اقام زيد او قاعد من غير تأكيّد انتهى افاد ان ذكر ان في عبارة الشيخ بطريق التمثيل بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صالح بدون التأكيّد ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بان عنده لاورده مؤكدا بما سوى ان وما قبل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصا بان لكونه علما في التأكيّد مفيدا لغايته وان الاكتفاء بذكر صالح بدون التأكيّد يظهر صحة الجواب بغير ان بطريق الأولى ففيه ان كونه علما في التأكيّد ومفيدا لغايته ممنوع كيف وانه قد يستعمل لجرد الاعتناء بشأن الحكم من غير قصد التأكيّد بخلاف سائر الموكدات ويستعمل في جواب المتردد فلا يكون مفيدا لغايته (قوله هو الجواب) تعريف لفظ الجواب ليس للقصر بل من قبيل والدك العبد اي كونه أكثر المواقع معلوم مشهور فضمير الفصل لتأكيّد الحكم وكذا اذا كان مبتدأ وانما قال أكثر مواقع ان لانه قد يجرى لجرد الاعتناء بشأن الحكم ووفور الرغبة فيه (قوله ظن الخ) في تاج السبقي الظن كان بردن فالظن ههنا بالمعنى اللغوي كافي قوله تعالى (وما تدرى بالساعة ان نطق الاظنا) وليس بالمعنى المصطلح اعني الاعتقاد الغير الجازم حتى يرد انه اذا كان له ظن كان دخلا في المنكر ولو ادنى الانكار (قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا الخ) اي اما جعل مجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور اصلا مقتضيا ليراد ان فلا يصح (قوله لا يستقيم) اي لا يكون واراد على الاصل ومقتضى الظاهر (قوله مما لا قائل به) كيف وقد وقع في كلام الفصحاء نحو قال لي كيف انت قليل عليل * قال قدس سره فيه بحث الخ * لا يخفى ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة انخربة الدالة على الحكم اعني الوقوع واللاوقوع فالمطلوب والمفاد هو التصديق الا انهم اصطالحوا على ان جهالة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والطرفين بخصوصهما فهو لطلب التصديق واذا كان جهالته باعتبار احد الطرفين اوقيد من قيودهما فهو لطلب التصور كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث الاستفهام فبعد ملاحظة الاصطلاح لا ورود لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم ان لا يصح الجواب بصالح ايضا لانه لا فائدة التصديق بثبوت الصلاح والمطلوب التصور * قال قدس سره قالوا المطلوب الخ * يعني ان القوم تسامحوا في قولهم كيف واين وامثالهما لطلب التصور مع ان المطلوب بها التصديق بناء على ان

التصديق الحاصل بعد الجواب لا يمتاز عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك الصور الاعتبار التصور قد عرفت انه لا حاجة الى القول بالتسامح * قال قدس سره ثم ان اشترط الخ * يعني ان اشترط الشيخ يقتضى عدم الفرق بين طلب اصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في انه لا يحسن التأكيد بدون ظن الخلاف ويحسن معه والاولى ان يفرق بينهما بانه يؤكد في الاول لانه متردد في التصديق سواء كان له ظن الخلاف او لا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق * فان قدس سره فهناك يؤكد * ينتقض بقوله تعالى (ايمسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه) وبقوله تعالى (الست بربكم قالوا بلى) * قال قدس سره فلا حاجة الخ * وان جاز ابراده نظرا الى كونه لطلب التصديق بخصوصه فلا ينتقض بقوله تعالى (انها بقرة صفراء) في جواب مالونها * قال قدس سره انه لا يلزم الخ * لجواز ان يكون مشروطا بان يكون السؤال عن اصل التصديق وفيه انه يلزم ان يكون انه صالح في جواب كيف زيد خلاف الاصل * قال قدس سره اعتبار ظن السائل الخ * فبقى الاشتراط المذكور مجرد دعوى الدليل عليه وهو لا يسمع وما قبل ان الدليل عليه الاستقراء بليس بشئ لان الاستقراء دليل على ان اكثر موافقه الجواب لاعلى الاشتراط * قال قدس سره وهذا القدر * اى كون السؤال عن اصل التصديق كاف في استحسان التأكيد ولا يلزم ان مستحسننا في جميع صور السؤال حتى يلزم عدم صحة صالح في جواب كيف زيد * قال قدس سره واما الذى له الخ * يعنى ان الصورة التى ذكرها الشيخ لا يراد ان وهو ان يكون للسائل ظن على خلافه فلا بعد ادخاله في المنكر وفيه انه لا اعتقاد في تلك الصورة فكيف يدرج في المنكر * قال قدس سره ما نسب الخ * لان السؤال عن السبب الخاص سؤال عن اصل التصديق كقوله تعالى (ان النفس لامارة بالسوء) فانه جواب عن هل النفس اماره بالسوء بخلاف السؤال عن السبب المطلق فانه سؤال عن التصديق بخصوصه كقوله سهر دائم وحزن طويل فانه جواب عن ما سبب ذلك (قوله اذ كذبوا) ظرف للقول المدلول عليه بحكاية فانها نقل قول الغير وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت لم قيل اولانا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون آخر قلت لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار انتهى يعنى ان الاول ايضا واقع بعد التكذيب فكيف يكون ابتداء اخبار الا ان التكذيب في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوى فلذا اختلف الكلامان في التأكيد

وفي شرح المفتاح الشريفي ان قوله ابتداء اخبار للنظر الى ان مجموع الثلاثة يسبق
منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التأكيدها على الاعتناء والاهتمام
منهم بالخبر انتهى وفيه ان الرسل الثلاثة كانوا عاقلين بانكارهم والكلام المخرج مع المنكر
لا يقال له انه ابتداء اخبار وقيل انه بمنزلة ابتداء اخبار بالنسبة الى المرة الثانية
لاحقة وقيل معناه انه اخبار غير مسبوق باخبار آخر ولا يخفى ضعفهما وعندى ان
ما ذكره السكاكي رحمه الله مبنى على ان قوله تعالى (فقالوا انا اليكم مرسلون)
معطوف على قوله تعالى فكذبوهما والفاء للتعقيب فهذا القول صادر عن الثلاثة بعد
تكذيب الاثنين والتعزيز بشالث كما هو طريقة المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحدا
والغير متفقا معه فلا يردان شمعون كان ساكتا مخفيا حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا
اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المنكرين فجاء مؤكدا بان واسميه الجملة
وقوله تعالى (ربنا يعلم انا اليكم مرسلون) بعد تكذيب الثلاثة المبين بقوله تعالى
(قالوا ما اتمم الا بشار مثلنا) الآية فجاء مؤكدا بالتأكيدها وقول صاحب الكشف
مبنى على انه معطوف على قوله اذ جاءها المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة قاجالا
بقوله تعالى (اذ جاءها المرسلون) الى قوله تعالى (فعززنا بثالث) فالفاء للتفصيل
فقوله تعالى انا اليكم مرسلون بيان لقوله تعالى (اذ ارسلنا اليهم اثنين) فيكون ابتداء
اخبار صدر من الاثنين فأتوا بصيغة الجمع تقرير الشأن الخبر باتفاق بجاعة عليه
والتكلم واحد منهما وقوله تعالى (قالوا ما اتمم الا بشار مثلنا وما نزل الرحمن من شيء
ان اتمم الا تكذبون) بيان لقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى (قالوا ربنا يعلم انا اليكم
مرسلون وما علينا الا البلاغ المبين) بيان لقوله تعالى (فعززنا بثالث) فان البلاغ المبين
هو اثباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والغلبة ولا يخفى حسن هذا التفسير لموافقته
بالقصة المذكورة في التفاسير وملايئمه لسوق الآية فانها ذكرت اولا اجالا بقوله
(واضرب لهم مثلا اصحاب القرية) ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى (اذ جاءها
المرسلون) الى قوله تعالى فعززنا بثالث ثم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى (فقالوا انا اليكم
مرسلون) الى قوله خامدون وعدم احتياجه الى جعل الفاء في قوله فكذبوهما فصحة
بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله فانه يحتاج الى تقدير فدعوا الى التوحيد والله اعلم
باسرار كتابه * قال قدس سره ليدعوههم الى عيسى عليه السلام الخ فيه بحث لان المذكور
دعوتهم الى التوحيد والاسلام يدل عليه قوله تعالى (وما الى لا اعبد الا الذي فطرني)
الآية اي ما لكم لا تعبدون بعد قوله (اتبعوا المرسلين) * قال قدس سره والظاهر الخ

لا يخفى كونه خلاف الظاهر اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح
 رحمه الله بساء على ان فيه بعدا من حيث المعنى وفي هذا بعدا من حيث اللفظ واقول
 لا حاجة الى شيء من التأويلين لان رسل عيسى عليه السلام كانوا رسلا من الله
 تعالى رداله مقررين لشريعته كهارون لموسى عليه السلام بدليل ظهور المعجزة
 على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في كونهم
 رسلا من البشر ووحيم بذلك * قال قدس سره ان حكمكم الخ فان فيكم تغليبا
 للخدام على السلطان بقوله هو اعلى يدا منكم فان السلطان داخل فيه وفي اضافة
 الحكم تغليبه عليهم والاظهر في التمثيل قوله تعالى (اولتعودن في ملتنا) حيث غلب
 شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب وغلب القوم عليه في نسبة العود (قوله
 ابدأيا) لكونه غير مسبوق بطلب او انكار (قوله فان قيل الخ) معارضة للدليل المذكور
 على ان مقتضى الظاهر اخص مطلقا وتوجيهه ان دليلكم وان دل على ذلك لكن
 عندنا ما يفيقه فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الظاهر اي على وفق امر
 ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحال اصلا لان الحال كلام عبارة عن
 الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يفيد اصل المعنى ولا داعي
 للمتكلم ههنا سوى الخلو الادعائي وهو يقتضي ترك النساء كيد لالنساء كيد فيهنما
 عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما اذا كان الداعي هو الظاهر وتحقق
 مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر الذي لا يكون
 داعيا كالمصورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان على وفق
 مقتضى الحال الغير الظاهر ومبنى المعارضة ان مقتضى الظاهر ليس عبارة عن مقتضى
 ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقا بل مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالا او لا وبما
 حررنا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى ظاهر الحال كان
 اخصيته ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض وان قول المعارض انه على وفق مقتضى
 الظاهر اي ظاهر الحال اعتراف بانه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على
 وفق مقتضى الحال مطلقا (قوله غير بليغ) لعدم كونه على وفق مقتضى الحال (قوله
 اذ لا يعرف الخ) اي لا يعرف اعتباره المتكلم وعدم اعتباره الا بالتأكيدي في كلامه وتركه
 وان كان يعرف الانكار وعدمه بعلامات دالة عليه او باظهار المخاطب (قوله فيجعل الخ)
 لا يخفى ان الجعل ليس متأخرا عن الاخراج فاما ان يجعل الاخراج مجازا عن ارادته
 او يجعل الفاء للتفصيل (قوله اذا قدم اليه الخ) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط

بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح انتهى
 كالاتهام بشان الخبر لكونه مستبعدا او التنبيه على غفلة السامع (قوله اى الخبر) فاللام
 زائدة كافي ردف لكم على ما ذكره الرضى في معرفة المنعدي واللازم من ان استعمال
 الفعل اذا كان بحرف الجر وبدونه كثيرا فهو متعد ولازم واذا كان بحرف الجر كثيرا
 فهو لازم وماورد بدونه فهو على تزع الخافض واذا كان استعماله بدون حرف
 الجر كثيرا فهو متعد وماورديه بحرف الجر فيه زائدة وانما لم يحصل ضميره للملوح
 مع عدم احتياجه الى توجيه اللام لان الفاء يفيد ما يفيد اللام فيلزم الاستدراك
 (قوله لا تدعني) كنى عنه بالنهي عن مخاطبة بمعنى المحاورة للمبالغة (قوله فهذا
 كلام يلوح بالخبر) اى بخصوصه مع قوله تعالى واصنع الفلک لان صنعه للخلاص
 عن الفرق واما بدونه فلوح الى جنس الخبر اى كونهم محكوما عليهم بالعذاب كافي
 المختصر ان هذا كلام يلوح بالخبر تلويحا وما يشعر بانه قد حقق عليهم العذاب
 (قوله فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب) بالنظر الى الملوح وان لم يتردد المخاطب
 ولم يطلبه (قوله اشارة ما) اى خفية فان التلويح في اللغة الاشارة من بعيد وانما كان
 المراد ذلك لان في بعض الامثلة ليس التلويح الى خصوص الخبر فان في قوله تعالى
 صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر وهو ان في صلونه عليه السلام منفعة لهم وفي قوله
 تعالى اتقوا ربكم اى احفظوا انفسكم عما يصيركم في الآخرة تلويحا الى ان في الآخرة
 عقوبة على الاعمال ومن جعلها ان زلزلة الساعة اى الاهوال التي في تلك الساعة
 شئ عظيم (قوله حتى ان النفس اليقظى) اى التنبه لدرك ما يرد عليها تكاد
 تتردد في الخبر بخصوصه بناء على انها تعلم ان الجنس لا يوجد الا في فرد ما فتكون
 ناظرة اليه بخصوصه كأنها مترددة فيه كخطر السائل وتردده وبما ذكرنا اندفع
 ما قيل ان سبق الملوح الى الجنس الخبر واستشراقه يقتضى تأكيده لا تأكيده الخبر
 بخصوص هذا لكن ما ذكره الشارح رحمه الله مخالف لعبارة المفتاح حيث قال
 تميل بين اقدام للتلويح واجام لعدم التصريح اى النفس اليقظى تميل اى تشكك
 الميل بين اقدام على الحكم الملوح به لاجل التلويح وبين اجام عنه لعدم التصريح به
 فانه يدل على ان التردد في الحكم الملوح به بالنظر الى الاعتبارين اللهم الا ان يعتبر
 التلويح الى الجنس تلويحا الى الخبر بخصوص فتدبر (قوله اجل) بالفتح عم النبي
 صلى الله عليه وسلم واسمه مغيرة واما اجل بالتحريك فهو شاعر عبد لبي مازن كذا
 في القاموس (قوله واضعنا على العرض) في التساج العرض يحوب برهنا نهادن
 وشمشير برهنا بران نهادن وفي شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذى يضع السيف

وغيره على فخذ عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على ما هم ومعنى كون الرمح موضوعا على عرضه ان يكون عرضه الى العدو دون طوله او ان ميل عرضه وثقله واقع على الشيء بخلاف ما اذا كان مرفوعا فان ثقل طوله واقع عليه (قوله ان بنى على فهم رماح) وبعده هل احدث الدهر لنا نكبة ام هل رقت شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية والمراد من سلاح سلاحنا وقد حذف المضاف اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله ومن هذا يظهر ان القائل داخل في بني عمه يخاطبه بهذا الكلام فظهر كونه التفاتا من الغيبة الى الخطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا التفات على رأى السكاكى رحمه الله وان ما قبل انه حكاية كلام صدر من شخص عند مجئ شقيق لمحاربة بني عمه وليس في ذلك الكلام التفات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على خلاف مقتضى الظاهر ليس بشئ (قوله يعتقد الخ) لان الجأى للحرب لا يكون خالى الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك الالتهيؤ للحرب والالتفات الى السلاح (قوله لان تمامهم الخ) لان المتردد لا يكون متباديا والخالى لعدم تصويره الموت والاهوال التي بعده لاعتراض له عنه (قوله ظاهر في التمثيل) اى المتبادر من اراده بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل الخ) ظاهره ابطال كونه تمثيلا فيكون معارضة ويجوز ان يكون منعنا مع السندين (قوله لكثرة المراتب) فالريب فيه متحقق في نفس الامر من المشرىكين معلوم للمتكلم فلا يصح لى الريب عنه في نفس الامر ولو باعتبار علم المتكلم فضلا عن ان يؤكده فان التأكيده لدفع انكار المخاطب للحكم الذى هو صحيح في نفس الامر في علم المتكلم (قوله مما اكده فيه الحكم بالتكرير) فالحكم في كل واحد من الجملتين مؤكدا بالآخرى لاتحادهما فى المآل وان كان اطلاق المؤكدة فى الاصطلاح على الثانية (قوله ويكون على مقتضى الظاهر) لورود الكلام المؤكدة للنكر ولانسلم انه من قبيل جعل المنكر كغير المنكر هذا ان قرر السؤال منعنا وان جعل معارضة فنقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى الظاهر وعلى التقديرين اندفع انه يجوز ان يكون من قبيل تنزيل المنكر منزلة المتردد والتأكيده لازالة تردده فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصنف رحمه الله) عطف على قوله التمثيل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال الى توجيه المتن بانه نظير القاعدة السابقة وليس مثالا له فاللام فى قوله لتنزيل الاجل اى لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فى كل منهما بناء على ما قبله (قوله انه لما فى الريب الخ) يعنى ان ظاهرا الكلام غير صحيح وبالتأويل يصح كونه نظيرا وكونه مثالا فاضراب

السائل عن عدم صحة التمثيل الى صحة النظر غير موجه وبهذا علم ان اعادة ما ذكر
 في السؤال ليس استطراديا كما وهم على ان الاستطراد ايراد كلام يتبع كلاما آخر
 ولا تعلق للتأويل الثاني بالاول (قوله وحينئذ لا يكون مثالا الخ) قيل اذا ضم
 اليه اعتبار آخر بان يقال هذا الحكم اعني جعل وجود الريب بمنزلة عدمه
 مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود الزيل فيجب التأكيد وتركه لتنزيل المنكر
 منزلة غيره فيكون مثالا اقول هذا التنزيل غير معلوم للمرتابين قبل القضاء هذا
 الكلام فكيف يتصور انكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باعتبار انكار منبأه
 اعني وجود الزيل وجوب التأكيده باعتراف وجوب التأكيده في منبأه مما لا يقول به
 عاقل وما قيل في الجواب من ان المراد لا يكون مثالا بمجرد هذا التنزيل وهذا لا يتنافى كونه
 مثالا بضم اعتبار آخر معه فليس بشئ لان المقصود صحة كونه مثالا باى
 طريق كان وكذا الجواب بانه بعد التنزيل المذكور صار الريب معدوما فلا يصح
 ضم اعتبار آخر يكون مرتبا على وجود الريب فان صيرورته معدوما تنزيلا لا يتنافى
 وجوده حقيقة * قال قدس سره فاشار الخ * الاظهر ان يقال معنى مانفى ما اريد بنفى
 الريب ان احدا لا يرتاب فيه انما المنفى اى انما المراد بالمنفى كونه محلا للريب والتعريف بالفعل
 عن ارادته شائع (قوله بل معنى الخ) يعنى ان معناه ذلك لانه كناية عنه كما وهم فاعترض
 بان الكناية ابلغ من الصريح فيكون فيه تأكيده على ان ايراد الحكم بطريق الكناية
 لم يعدوه من طرق تأكيده الحكم لرد الانكار فان الحكم بها يكون اوقع في القلب لكونه
 كدعوى الشئ بالبينه لا اوكد (قوله وهذا حكم صحيح) وخو طب به كل الناس بل
 الجن ايضا يصدقوا بالقرآن ويعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من تلقى
 الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكلام في ذلك وفي قوله تعالى (بما انزل
 اليك وما انزل من قبلك) فاندفع ما قيل ان المخاطب بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه
 وسلم واصحابه رضوان الله عليهم وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده فان منشأ
 عدم الفرق بين معنى المخاطب اعني من تلقى الكلام ومن توجه اليه الكلام ويقصد
 منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله تعالى عليهم
 لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه (قوله وهو انه كلام الخ) يعنى ان
 اعجازه دليل وكون من اتى به صادقا مصدقا بالمعجزات دليل آخر لان المجموع
 دليل واحد فان كل واحد منهما دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل
 فباعتبار كثرة المنكرين ولكل واحد منهم دليلان * قال قدس سره ما اتى بهذا

الخبر * وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشف ففاعل نفى على هذا
التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المذكور) اي المذكور انه بمنزلة التأ كيد
المعنوي وهو انما يكون لدفع التجوز فلا يكون من قبل التكرير اللفظي حتى يكون مفيدا
لتأ كيد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة مؤكدة لا بد ان تكون مقررة للجملة
الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معناه كانت بمنزلة التأ كيد المعنوي وان اختلف
المعنى كانت بمنزلة التأ كيد اللفظي فتقرير الحكم واجب في كليهما الا انه فيما هو بمنزلة التأ كيد
المعنوي باعتبار حاصل معنييهما وفيما هو بمنزلة التأ كيد اللفظي باعتبار صريح المعنى اللهم الا
ان يقال مراد المجيب انه لا يكون من قبل التكرار المفيد لتأ كيد الحكم صريحا للالزام في رد
الانكار وما قيل ان الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال ان التثبيل على قول من يجعل لاريب
فيه خبر ذلك الكتاب كاذ كره صاحب الكشف وما هو في الفصل والوصل فبني على
مختاره من لاريب فيه جملة مستقلة فليس بشئ لانه على تقرير كونه خبرا يكون جملة
ذلك الكتاب لاريب فيه مشتملة على تأ كيد الحكم لتكرار الاسناد كما في زيد ضربته
سواء كان داخلا في التقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ عبد القاهر او لا كما هو
مذهب المصنف رحمه الله * قال قدس سره كما صرح به فيما بعد * اقول صرح
ايضا فيما بعد ان التأ كيد في نحو جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا او التحقيق ان التأ كيد المعنوي يدفع السهو المخصوص
وهو ان يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا
عما يماثله فيها مثلا نفسه في قولنا جاءني زيد نفسه يدفع ان يكون زيد سهوا
عن التثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكذا كلاهما يدفع ان يكون ذكر المتبوع
بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن مثني آخر غير المذكور وكله يدفع ان يكون
ذكر متبوعه سهوا عما لا جزاء له ولا يدفع عن ذي اجزاء غير متبوعه * قال قدس سره فلا
يدفعه ما هو بمنزلة * قد عرفت الفرق بين التأ كيد المعنوي وبين ما هو بمنزلة في ان الاول
لا يدفع السهو والثاني يدفعه لكونه مقرر للحكم (قوله لكن المذكور الخ) اهل المذكور
في دلائل الاجاز مبنى على ان الضمير في فيدر ارجع الى الحكم المدلول عليه بذلك الكتاب
قال قول بانه لاريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره المصنف والسكاكي رحمه الله
مبنى على رجوعه الى ذلك الكتاب اي لاريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لا من حيث
اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال اذ لا كمال للكلام ابلغ من عدم الريب فيه

بوجه من الوجوه فيكون كتابا بالغاية الكمال فيكون تأكيذا معنويا لذلك الكتاب
لاختلافهما من حيث المعنى ولكل وجهة هو مواليهاو التمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب
كونه نصافيه (قوله كناية عن انك تزلت الخ) لانه ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام
المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذي يناسبه بحسب الظاهر مع عدم فريضة مانعة عن
ارادته بل استعمال اللفظ فيه وقصد منه لينقل منه الى ملزومه الذي هو تنزيل المقام الغير
المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصلى ومخط الفائدة والصدق
والكذب كما هو شأن الكناية هذا ان اريد بالكناية المعنى المصدري ونفس الكلام الدال
على المقام المناسب ان اريد بها المعنى الاسمي (قوله لان هذا المعنى الخ) اي تنزيل المقام المحقق
منزلة المقام المناسب مما يلزمه اي يتبعه اراد الكلام مشتملا على الوجه المخصوص اي
الكيفية المخصوصة من التأكيذ وتركه اي يتبعه اشتمال الكلام على الكيفية المخصوصة
بناء على ان مخط الفائدة هو القيد ليدل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب
وينقل منه الى تنزيل المقام المحقق الغير المناسب منزله وليس المراد ان نفس اراد الكلام
تابع للتنزيل المذكور ولازم له حتى يردهما اورده السيد قدس سره من ان كون احد فعلى
المتكلم تابعا لفعل آخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية (قوله عن انك جعلت الخ)
فقولنا الاسلام حق كناية بلا واسطة عن جعل انكاره كلالا لان الخلو الذي يدل عليه
ترك التأكيذ في ذلك القول يتبع التنزيل المذكور وكناية عن وجود المزيل بواسطة لان
التنزيل المذكور يتبع وجود المزيل (قوله لان سوق الكلام الخ) اي ذكره مع المنكر مشتملا
على ترك التأكيذ الذي هو وظيفة الخالي يدل على الخلو الادعائى الذي يتبع التنزيل
المذكور وينقل منه اليه و الى ما يتبعه وهو وجود المزيل فقوله الى هذا المعنى اشارة الى
مجموع الجمل المذكور ووجود المزيل قال قدس سره اذ ليس هناك استعمال الخ فلا
يتحقق الكناية لا بالمعنى المصدري ولا بمعنى نفس اللفظ لما قيل ان هذا توجيه الكلام
السكاكى رجه الله على مقتضى تعريفه للكناية ويمكن التوجيه على تقدير كونها نفس
اللفظ بان معنى قوله اراد الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه اراد الكلام يلزمه
معنى الكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المنكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد
اعتراض السيد الشريف ليس بشئ لان مقصود السيد الباحث ان الشارح
رجه الله ما ثبت لزوم الاين الفعلين وليس ههنا استعمال لفظ في اللازم والانتقال
منه الى ملزومه لانه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونها عبارة عن نفس اللفظ

* قال قدس سره يرد ظاهر عبارة المفتاح الخ * وان امكن توجيهه بان يقال مراده
 ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اذا وقع في علم البيان بان يذكر اللفظ
 الدال على اللازم ويراد به الملزوم فانه ايضا اخراج الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر يسمى بالكناية وليس المراد ان اخراج المبحوث عنه ههنا يطلق عليه الكناية
 ويؤيده تقديم الجسار والمجرور اعني في علم البيان على يسمى وكون التسمية
 حينئذ بمعنى الوضع كما هو المتبادر دون الاطلاق * قال قدس سره والوجه * اي
 البالغ في الوجاهة واشارة الى صحة وجه الشارح رحمه الله في الجملة بناء على ما قلنا
 * قال قدس سره ان معه ما يستلزم خلوه ذهنه * وهو عدم جزية على موجب العلم
 وانما قال ادعاء اذ عدم الجري لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر * قال قدس سره
 اعني عدم الانكار * اي عدم الانكار المطلق اللازم للدلول العرفي للكلام المجرد
 اعني الخلو لا عدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة الخلو والعلم حتى يردانه يلزم
 ان يكون القاء الكلام المجرد الى العالم على مقتضى الظاهر كما هو * قال قدس سره
 واريد به ما يستلزمه الخ * ان ارادته اريد به ما يستلزمه بلا واسطة فيرد عليه انه
 لا حاجة الى التنزيل وجعل انكاره كلا انكار مع ان القوم صرحوا بذلك وان مقصود
 المتكلم من القاء الكلام المجرد الدلالة على وضوح الحكم وعدم الاعتداد بانكار
 المخاطب لا مجرد الدلالة على وجود المزيل وان ارادته اريد به ما يستلزمه بواسطة
 ان دلالة الكلام المجرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره كلا انكار فهو عين
 ما ذكره الشارح رحمه الله كما مر والمراد بالاستلزام الاستتباع بناء على ان
 السكاكي رحمه الله يشترط في الكناية ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وانما
 لم يقل ههنا ادعاء لتحقيق الاستتباع في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لان
 وجود مزيل الانكار يستتبع عدم الانكار * قال قدس سره يستلزم انكاره
 ادعاء * وان كان في الواقع ملازمة امارات الانكار لازما وتابعة لانكاره والادعاء
 المذكور بناء على ان وجود الامور الخفية في العرف مبني على وجود
 اماراتها ولذا يحكم بكفر من توجد فيه امارات الكفر وبإيمان من توجد فيه
 اماراته فاندفع ما قيل ان الاستلزام ههنا بالعكس * قال قدس سره فهي اغراض
 اصلية * كما مر سابقا منقولا عن الشيخ ان المعاني الاول مطروحة في الطريق
 وان الكلام الذي ليس له معنى ثان ملحق باصوات الحيوانات وكونها من مستتبعات
 التراكيب بمعنى انها تفهم من خصوصيات ومزايات تراعى في التراكيب بعد اعتبار

معانيها الاصلية لا ينافي كونها اغراضا اصلية كما وهم وفي قوله فهي اغراض
 اصلية اشارة الى ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة
 كما صرح به في شرح المفتاح اعني ما يستلزم عدم العلم او عدم التردد او عدم الانكار
 لاعتناء النسبة كما وهم من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده (قوله ونظير ذلك الخ)
 قال في شرح المفتاح وتقرير كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كناية بمالم
 ارا احدا حام حوله الا انه ذكر صاحب الباب الاعراب في شرح قول الشاعر
 الخ فاستفدت منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه الى آخر ما مر
 انتهى ويعلم منه ان تقرير الشارح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب
 الباب اشارة الى ان ما هو محل لعبارة فهو محل لهذه العبارة بل تفاوت فان صح احدهما
 صححت الاخرى والا فلا وانما قل نظير ذلك لان في البيت ايراد الجملة على وجه استيناف
 الدال على كونه جواب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق ومن ان
 الجملة السابقة لغرضاتها نحو ج الى السؤال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة
 الخ) اشارة ان قوله وهكذا اعتبارات النفي على حذف المضاف اي امثلة اعتبارات النفي
 وذلك لان الاعتبار المذكورة فيما سبق لاجراءج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى
 خلافه عامة لا اختصاص لشي منها بالاثبات انما وقع الاختصاص في الامثلة فعمم الامثلة
 لدفع توهم اختصاص الاعتبار بالاثبات سيما اذا ضم معه ايراد مثال لنوع واحد
 من النفي ما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في الايضاح حيث قال هذا كله
 اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيد او ما زيد
 منطلقا او بمنطلق او ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد او ما كان زيد منطلقا او ما كان
 زيد ينطلق ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد ووالله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد
 انتهى حيث اكتفى بايراد الامثلة (قوله وكذا المجرد عن التأكيذ) اي لا يجب ان
 يكون نخلو ذهن المخاطب كما بينه بقوله وقد يترك تأكيذ الحكم الخ (قوله اورد
 الانكار) اي محقق او مقدر (قوله ولا يجب في كل كلام الخ) تعميم بعد التخصيص
 بان لزيادة الاعتناء بحالها (قوله ان يكون الغرض منه رد انكار) اي نفيا لشك
 اورد الانكار بقرينة ذكره فيما سبق لعبارة من صنعة الاحتمالك (قوله للدلالة
 الخ) فهو الاستبعاد وقوه يقرره بادخال ان وليس المنظور فيه حال المخاطب اصلا
 ثم انه يتولد من الاستبعاد التحزن والتحسر والتوبيخ وغير ذلك مما يناسب المقام
 وهذا معنى قولهم انه لانشاء التحسر والتحزن لانه موضوع له اذ لا تؤكده

الانشآت بان (قوله كان من المتكلم) كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون
والاخيرتان تامتان كذا نقل عنه (قوله كان من الامر ماترى) كان تامّة ومن الامر
حال من ماترى بيان له وليست ناقصة ومن الامر خبرها لان من بانية ولم يعهد
كونها خبرا صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف قوله جزائي ماترى
بدل من جزائي او ابيان له او مفعول ثان لفعل يتضمن معنى الجعل (قوله ان الضمير
الشان الخ) وجه الحسن ان ضمير الشان يستعمل في مقام اجمال ثم التفصيل
لاعتناء المتكلم بشان الحكم وتقريره في ذهن السامع وان لفيدة للتأكيد ادخل
فيه (قوله بل لا يصح) عطف بحسب المعنى اى لا يحسن بدونها اصلا بل لا يصح
في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المفسرة شرطية او فعلية كما يدل عليه التمثيل
وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وهذا بالاستقراء فلا يرد نحو (قل هو الله احد)
على تقدير كون الضمير لشان (قوله نهية النكرة الخ) لان كلمة ان لكونها مشبهة
ومتضمنة لمعنى الفعل تقديمها كتقديم الفعل فيصح وقوع النكرة بعدها كالفعل
(قوله مبتدأ) اى محلا لانها من حيث اللفظة تكون اسم ان (قوله اولم يحز) اى
بل لم يحز وانما اورد كلمة او قطعاً للمناقشة كذا نقل عنه يعنى ان مقصود الشيخ الجزم
بعدم الجواز بدليل ما بعده من قوله لانها الخاصة له والمتكفلة لشانه والمترجمة
عنه الا انه اورد كلمة او دفعا للمناقشة بانه ان لم توجد الاقرب لا يجوز الحذف في ان وان
وجدت يجوز في غيرها ايضا وليس المراد ان كلمة او بمعنى بل حتى يرد انه اذا كان
بمعنى بل فالمناقشة باقية (قوله وقد يترك الخ) بيان للكلية المذكورة بقوله ولا يجب
في كل كلام مؤكدا الخ على غير ترتيب الالف كما ان كلام الشيخ بيان لقوله لا ينحصر
قائدا ان الخ وحاصله ان توكيد الحكم وتركه كما يكون راجعا الى المخاطب يكون
راجعا الى المتكلم نفسه فالتأكيد لا يظهر صدق رغبته وكونه راجعا منه بتلقاه السامع
بالقبول ويصغى اليه بشراشره فالقمام خلق بالاطناب وترك التأكيدهما
(قوله غير معتدله) اى للحكم واذا لم يكن معتدله لا يكون له وقع واعتداد عند
المتكلم فلا يقصد تأكيده وتقريره وانما يتكلم به ضرورة وبهذا ظهر انه لا يمكن
ان يكون من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر على ما فهم لان التنزيل المذكور انما
يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا ينبغي ان ينكر لوجود المزيل وهذا انما يكون
في حكم يكون للمتكلم مزيد اعتناء بشانه (قوله على لفظ التوكيد) بخلاف ما اذا
اورد غير مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه (قوله ويؤكد الحكم المسلم) بين المتكلم
والمخاطب فلا يمكن جعله من قبل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر للاساسة امارات

انكار فانه بعد العلم بثبوت الحكم لا اعتداد بالامارات (قوله ليس ماخطبوا به الخ) عبارة الكشف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محقة بان قلت ليس ماخطبوا به المؤمنين الخ فقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والمفيدة الجملة الفعلية الدالة على الحدوث وامترك التأكيدي المستفاد من قوله بالجملة الفعلية اى فقط من غير تأكيد ومن مقابلته بالاسمية محقة بان فذليه قوله لا في ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله جدير اباقوى الكلامين) نقل عنه يعنى ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام القوى التوكيد فكيف بالا قوى الاوكد والظاهر انه لم يقصد بالا قوى التفضيل على كلام قوى يرشدك الى هذا جعل مخاطبة اخوانهم مظنة للتحقيق ومثنة للتوكيد انتهى يريد دفع ما يرد من ان افعال التفضيل يقتضى اشتراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة في قولهم آمنا ويشعربان مخاطبة المؤمنين جديرة بالكلام القوى والدليل يدل على عدم كونها جديرة بالكلام القوى وحاصل التوجيه الاول ان النفي المستفاد من ليس متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة فاندفع الايراد الثانى واختار صيغة التفضيل لكون قولهم انا معكم اقوى حيث اتى بالاسمية المحقة بان مع التأكيدي بقولهم انما نحن مستهزون وان افعال المضاف مستعمل للزيادة المطلقة يشير اليه قوله بالا قوى الاوكد حيث لم يذكر المفضل عليه لا للزيادة على ما اضيف اليه فلا يقتضى الاشتراك في اصل الفعل كما في محله فاندفع الايراد الاول وحاصل التوجيه الثانى ان صيغة التفضيل مجرد عن معنى التفضيل وصيغة التفضيل المضاف نجحى بمعنى اصل الفعل نص عليه في التسهيل وشرحه للعلامة المصرى والدليل على ذلك انه اثبت في مخاطبة الشياطين مجرد القوة والتأكيد لا الزيادة فيها فاندفع الايرادان معا (قوله لا في ادعاء انهم اوحديون فيه) لم يقل لا في ادعاء تحقيق الايمان وتقريره مع انه المستفاد من التأكيدي اشارة الى ان تحقيق الايمان وتأكيده كناية عن كونهم اوحدين فيه مفارقين عن اخوانهم في تلك الصفة يدل عليه قولهم لاخوانهم انا معكم (قوله امالان انفسهم الخ) دليل لنفي الادعاء المذكور وهو محل استشهاد الشارح رحمه الله حيث يفهم منه ان ترك التأكيدي فيه لعدم المساعدة او لعدم الرواج (قوله واما مخاطبة الخ) عطف على قوله ليس ماخطبوا الخ (قوله بالثبات على اليهودية) اشارة الى وجه ايراد الاسمية (قوله فهم فيه على صدق رغبة) فيليق بالتأكيد والاطناب فهم مبتدأ خبره على صدق رغبة والجملة خبر بمخاطبة اخوانهم والعماد محذوف اى فيها وفيه متعلق برغبة اى فهم

في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الاخبار بالشباب على اليهودية (قوله مظنة) بكسر
الظاء اسم مكان والقياس الفتح كسروها فرقا بينه وبين المصدر اى فوضع يظن فيه
التحقيق (قوله ومثنة للتوكيد) اى موضع يقال فيه انه يؤكّد في الاساس فلان مثنة
للخير اى موضع يقال فيه انه الخيرو في القائق وحقيقة انها فعلة من معنى ان التأ كدية
غير مشتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها وانما ضمنت حروف تركيبها لا يوضح
الدلالة على ان معناها فيها والمعنى مكان لقول القائل انه كذا ولو قيل اشتقت من لفظها
بعد ما جعل اسما كان قولاً انتهى ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم
عدم انعكاس تعريفه حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها بما عدا الحروف (قوله
وقد يؤكّد الخ) اى قد يجرى التأ كيد في الخبر بالنسبة الى لازم الفائدة (قوله وعليه
قوله تعالى الخ) فالتأ كيد ليكون الرد موافقاً للردود (قوله لدفع الاتهام الخ) اى لدفع
اتهام رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المنافقين لكاذبون الى كونه رسول
الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله معطوف على اذا جاءك المنافقون
ولا يجوز ان يكون من مقول المنافقين معطوفاً على تشهد ويكون التأ كيد المستفاد
من قوله والله يعلم بالنسبة الى لازم الفائدة اى والله يعلم انا عالمون مصدقون بانك
لرسول الله لانه حينئذ يكون تأ كيدا لقولهم تشهد انك لرسول الله فلا يصح عطفه
عليه بالواو (قوله ثم الاسناد مطلقاً) اى النسبة مطلقاً بقرينة ادخال اسناد المشتقات
والمصدر في تعريف الحقيقة والجاز والاصل ان يكون القسم اخص من المقسم
مطلقاً والتعرض لتهميم الخبرى والانشائي لدفع توهم تخصيصه بالخبرى
او المراد بالخبرى اعم من ان يكون صريحاً او ضمناً (قوله لئلا يعود الخ) يعنى او ذكر
الضمير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبرى لانه المذكور صريحاً فعدل
عنه الى الظاهر ليكون هذا العدول قرينة على ان المراد به غير الاول وقولهم
المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانى عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد
بما اذا خلا عن قرينة المغيرة نص عليه في التلويح ويحتمل في بحث التشبيه ايضا
(قوله لان من الاسناد الخ) يعنى لو قال بكلمة اما لا فاد حصره في القسمين وليس
كذلك فاقبل انه يجوز ان يكون كلمة اما لمنع الجمع لئلا يخلو منشأه عدم العلم
بفائدة التقسيم على انه يكفي في العدول توهم منع الخلو ولا يجب ان يكون نصافيه
(قوله بعضه حقيقة) اشار الى ان من يتأويل البعض مبتدأ وما بعده خبره لانه
محط الفائدة كما حققه في شرح الكشاف (قوله يعنى الخ) يريد دفع ما يترأى

من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره مجازا يكون مستفادا من الوضع وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ومفوض اليه وهو مناط كونه حقيقة او مجازا والعائد الى الواضع تعيين المعنى وانه لا يثبت الحديث المقرن بالزمان للفاعل (قوله انه من الاحوال المذكورة الخ) يعني انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كالنكيد والتعريف فذكر احدهما في المعاني دون الآخر لتحكم (قوله لان علم المعاني الخ) يعني بمجرد كونهما من الاحوال المذكورة لا يكفي في ادخالهما في المعاني بل لابد ان يكون البحث من حيث المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية اذ لا يجب عن الدواعي المقتضية ليراد الحقيقة والمجاز (قوله والاى وان لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين في المعاني ايضا) (قوله اسناد الفعل) اى نسبته مطلقا ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية محقة او مقدرة صرح به الفاضل اللارى في تعريق الفاعل بما اسند اليه الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها قوله اى شئ) فسر ما بالذكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال في المجاز الى ملابس له (قوله متعلق بالظرف) لنيابته عن العامل قال قدس سره توضيح ما ذكره الخ ^{هذا التوضيح مناف لما سيجئ} من قول الشارح رحمه الله تعالى بل جوابه ان ما عند المتكلم اعم من ان يكون عنده في الحقيقة او في الظاهر فانه يدل على عدم تبادر كونه في الواقع فالصواب ان يقال ان ماهوله يحتمل الامرين ان يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند المتكلم صار نصا في ماهوله عنده قيد خل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعدا تنقيده يحتمل ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فبعد التنقيد بقوله في الظاهر صار نصا ودخل فيه مالا يطابق الاعتقاد في الحقيقة (قوله بان لا ينصب الخ) مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة امرا خفيا ادير الامر على وجودها فلذا يعتبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى من قوله لوجود القرينة (قوله ووصف له) سواء كان قائما به كالاوصاف الموجودة او متزعا عنه كالاوصاف الاعتبارية (قوله وحقه ان يسند اليه) اى ينسب اليه سواء صح حله عليه او لا كما صرح به فقائده دفع توهم حل الوصف على المحمول (قوله وما يطابق الواقع فقط) لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها الخ) اعتبر القيد لان له اذا كان المخاطب عارفا

بحاله او يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والتكئين
 فيبين عدم العرفان والاختفاء عموم من وجه اذ عدم عرفان المخاطب بجامع اظهار المتكلم
 واختفاء المتكلم بجامع عرفان المخاطب فاحدا القيد لا يغني عن الآخر كما وهم (قوله
 وهذا المثال غير مذکور في المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة
 في الاقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المصنف رحمه الله صرح في الايضاح
 بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة وعندى ان هذا المثال
 مندرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يبحى انت تعتقد انه
 لم يبحى سواء كان مطابقا للواقع او لا فيكون مثالا للقسمين مالا يطابق شيئا منهما
 ومطابق للواقع دون الاعتقاد والشارح رحمه الله تبع الايضاح حيث صرح فيه
 بان الرابع الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق
 بالمتن الاختصار والادراج (قوله بتقديم المسند اليه) فان تقديم المسند اليه على
 المسند الفعلي قد يفيد الحصر (قوله احتراز عما اذا كان المخاطب الخ) قيل فيه
 تأمل لان المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يبحى يجوز ان يكون عالما بان المتكلم قد اعتقد
 انه لم يبحى فالمثال حينئذ من المجاز لوجود القرينة الصارفة اعني علم المخاطب بعلم
 المتكلم بانه لم يبحى ولا دخل في القرينة لكون المخاطب ايضا عالما بانه لم يبحى. وافقا
 للمتكلم اقول هذا انما يتم اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انه لم يبحى مطابقا كان للواقع
 او لا وقد علمت انه حينئذ يكون المثال المتروك داخلا في هذا المثال والشارح رحمه الله
 لا يرتضيه ويريد بالعلم معناه المشهور المعتبر فيه المطابقة تبعا للايضاح وحينئذ يكون
 علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يبحى مستلزما لعلمه بانه لم يبحى لان العلم بمطابقة الحكم
 للواقع يستلزم الاعتقاد بذلك الحكم فلا يمكن علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يبحى
 بدون علمه بانه لم يبحى (قوله لوجود القرينة الصارفة) وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم
 بانه لم يبحى وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا يرد انه يجوز ان لا يكون
 المتكلم عالما بان المخاطب عالم بان المتكلم عالم بانه لم يبحى مخفيا حاله منه فيكون الاسناد الى
 ما هو له بحسب الظاهر لعدم نصبه القرينة (قوله الى ما يكره) من قلة العقل والكيافة
 وكثرة البلاهة والجماعة * قال قدس سره في المشهور * قيده لانه في اللغة العقلية
 يقال سها عن الشيء اذا غفل عنه وذهب قلبه الى غيره كافي القساموس * قال قدس
 سره يتصور في الثاني حالة ثالثة * هذه الحالة انما تتصور بالنظر الى حال المخاطب
 لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حال تكلمه الا السهو

او التسيان اذ المفروض ان المتكلم عالم بانه لم يحث قبل التكلم فتدبر (قوله هي الكلام
المقاد الخ) اي المركب الذي افيد به ثبت عند المتكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة
او غير تامة كذا في شرح المفتاح الشريفي ليشمل الحقيقة العقلية باقسامها التي مرت
(قوله كل جملة وضعها) اي بنيتها على ان الحكم اي ان النسبة المقادة بها كائن على
الوجه الذي هو كائن على ذلك الوجه عند العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لان
للإشارة الى وجه التسمية اي ان الحكم المقاد بها واقع موقعه الذي له عند العقل (قوله
عما لا يلتفت اليه) اذ ترك قيد في التعريف محل بطرده بناء على فهمه مما ذكر في تعريف
مقابله لا يليق بالتعريفات نعم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات (قوله اعم من ان
يكون الخ) اي ما عند المتكلم يحتمل ان يكون معناه ما عند المتكلم في الحقيقة ويحتمل
ان يكون ما عنده في الظاهر وليس نصا في كونه عند المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم
صدق الحد على ما ذكره وبهذا القدر تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب
بقوله بل دلالة لدفع لزوم الاتهام في الحد ولا يثبت دخول ما ذكره في الحد فعني
قوله اعم الشمول على سبيل البديل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يردان ما عنده
في الحقيقة اعم من ان يكون في الظاهر اولا وكذا ما عنده في الظاهر اعم من ان يكون
في الحقيقة اولا فيبينهما عموم وخصوص من وجه واذا كان شاملا لهما يلزم ان يكون
ما عنده في الحقيقة فقط دون الظاهر داخلا في الحقيقة مع انه مجاز ويحتاج الى انه
لورود الاعتراض عليه اضرب عنه بقوله بل دلالة الخ كلواهم فانه اعتراف
باستدراك التعرض للعموم في الجواب * قال قدس سره ما انصف من نفسه الخ *
الانصاف ان لفظ ما عند المتكلم لا يدل الاعلى ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة
واما كونه معتقدا اياه قائما يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن ولذا كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يحكم باسلام من تلفظ بكلمة التوحيد ما لم يعلم نفاقه * قال
قدس سره يفهم منه الخ * هذا الفهم مستفاد من كون القائل مجتهدا مبينا لما ادى
اليه رايه لا من لفظة عند ابي حنيفة * قال قدس سره لا يقدح الخ * لم يجعل
الشارح رجه الله تعالى عدم الاطلاع دليلا عن عدم التبادر مطلقا بل على عدم
التبادر من اللفظ نفسه * قال قدس سره ينقسم الخ * الانقسام محل بحث فانه
كانقسام العين الى الجارية والناصرة فانه ترديد في المعنيين وليس ٨ ههنا ضم قيود
الى امر مشترك لتحصيل الاقسام وكانقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة
* قال قدس سره الظاهر ان اللفظ الخ * بناء على ان المتبادر علامة الحقيقة
* قال قدس سره على معنى ثالث الخ * وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ولا يخفى انه تكلف

٨ اذ ليس ههنا ضم قيود
الى امر مشترك لتحصيل
الاقسام نسخة

* قال قدس سره فسبب تبادل احدهما الخ * والتبادر بامر خارج عن اللفظ لا يدل
 على كونه حقيقة في التبادر * قال قدس سره فان قلت المجاز العقلي اما اسناد الخ *
 لا توجه لهذا السؤال عندى فانه صرح في المفتاح بان المجاز العقلي عند اصحابنا كل
 جملة اخرجت الحكم المقاديرها عن موضعه في العقل بضرب من التأويل ولا شك
 ان الحكم المقاديرها انما هي اقبال وادبار وهو الحكم بالاتحاد بين الناقه والاقبال
 والادبار خارج عن موضعه في العقل بتأويل انها صارت بسبب كثرة الاقبال والادبار
 كأنها عينهما وتجسمت منهما فهو مجاز لاشبهة فيه فقول السيدان المجاز الفعلي اما اسناد
 الى غير ماهوله او الكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح
 وكونه عند المصنف رحمه الله كذلك لا ينفع لان الشارح رحمه الله معترض على تعريفه
 للحقيقة بانه يدخل فيه ماهو مجاز عند القوم فهو غير مانع * قال قدس سره قلت
 الخ * خلاصة الجواب ان الناطقة غير ماهوله بهذا الاسناد الجملي واما كان ماهوله
 بالاسناد القياسي وفيه ان التبادر من ان يسند الى ماهوله او الى غير ماهوله كونه
 ماهوله وغير ماهوله قيل ان يسند اليه لا كونه كذلك بعد ان يسند اليه * قال
 قدس سره ويظهر من ذلك * اي من كون شئ واحدا ماهوله وغير ماله
 باعتبار اسنادين (قوله كأنها تجسمت الخ) فالحكم المقاديرها بخلاف ما عند
 العقل فيكون مجازا عقليا (قوله عبارة عن الملازمة) اذ لا معنى لاسناد الفعل الى
 ما لا تعلق له به اصلا (قوله اي الى فاعل او مفعول) اي الى فاعل نحوي فيما بنى له او الى
 مفعول نحوي فيما بنى له فخرج المبتدأ بقوله ماهوله اي الفعل كائن له وحقه ان يسند اليه
 خرج المجاز لانه اسناد الى فاعل او مفعول نحوي غير ماهوله وحقه ان يسند اليه (قوله على
 ما صرح به) اي القرينة على ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قال فاسناده
 الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة واما ما قيل انه لا يلتفت الى امثال ذلك
 في التعريفات على ما سبق فوهم منشأه عدم التنبه لما سمع من قوله وقد اشار الى تفسير
 التعريفين بقوله وله ملازمات شتى فانه اذا كان تفسيرهما لهما كان من تمتعها وكذا
 ما قيل ان اللازم مما صرح به قرينة ان الاسناد الى الفاعل او المفعول به حقيقة لان كل
 حقيقة كذلك لانه جعل ما صرح به قرينة على ارادة الفاعل او المفعول به من كلمة
 ما واما كون كل حقيقة كذلك فلازم من مساواة الحد للمحدود وكذا ما قيل ان المراد
 فيما سيأتي الفاعل والمفعول به الحقيقيان لان الاسناد الى الفاعل والمفعول به
 النحويين متحقق في المجاز ايضا وهما النحويان ليجزى المبتدأ فلا يصح كونه
 قرينة لان المراد به ما في سيا تي الفاعل والمفعول به النحويان كما هو التبادر وسمي

بيانه فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام وحبط فيه الاقوام (قوله والاسناد الى المبتدأ)
 قيل ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله فلا يندفع الاعتراض بان الاسناد
 الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله
 وكفاك قول الشيخ الخ وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس
 بشئ لان ما سبق سند منع عدم تسمية القوم لقولنا الانسان جسم حقيقة ولا شك
 ان قول الشيخ حجة كافية في التسمية وترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف
 رحمه الله على رأى القوم واما ههنا فالمقصود اثبات عدم اطراد تعريف المصنف
 رحمه الله على رأى القوم بدخول بعض المجازات فيه وذلك انما يتم اذا كان قائلا
 بكونه مجازا غير مصرح بخروج عن الحقيقة والمجاز (قوله واما الثانى الخ) يعنى
 ان ضمير هو فيما هو له راجع الى الفعل فالمبادر ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفاله
 فيلزم خروج الحقائق المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفا لما اسند اليه لافى الحقيقة
 ولا فى الظاهر وان اريد اعم من ان يكون نفس الفعل وصفا او من حيث النفي
 فيشمل تلك الحقائق لكون الفعل من حيث النفي وصفا لما اسند اليه لكن تدخل
 المجازات المنفية فى تعريف الحقيقة (قوله حاصل الاشكال الخ) زاد فى الحاصل
 عموم الاسناد ليندفع ان يقال ان التعريف المذكور للحقائق المثبتة لانه قال ان يسند
 وليس فى الحقائق المنفية الاسناد بل فيه (قوله معناه ظاهر) وهو اثبات الفعل لما
 هو وصفاله (قوله نفي الفعل عما هو له) فان اريد مما الفعل وصفاله خرج
 الحائق المنفية وان اريد مما نفي الفعل وصفاله دخل المجازات المنفية (قوله وجوابه
 الخ) اختيار للشق الاول والمراد نفي الفعل مما الفعل وصفاله على تقدير التجرد
 عن النفي والاداء بصورة الاثبات نقل عنه هذا الجواب هو الجواب الظاهري واما
 التحقيق فالاشارة اليه فى بعض كتبنا وهو ان ينظر الى النفي وما يتضمنه من معنى الفعل
 فان كان اسناده الى ما هو له حقيقة وان كان الى غيره فمجاز مثل قوله تعالى فما
 ربحت تجارتهم مضمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازا بخلاف ما اذا قلت ما ربحت
 تجارتهم بل التاجر نفسه فان ذلك ليس لقصد اسناد النفي ومضمونه بل لقصد نفي
 اسناد الربح وكذا اذا قلت ما نام ليلى بل استأجنت فى ليلى وعلى هذا فقص انتهى
 وخلاصته ان فى صورة النفي ان اريد نفي الاسناد فقط لحقيقة وان اريد اسناد النفي
 بان جعل كناية عن اسناد فعل يتضمنه اسناد النفي كان مجازا فما ربحت تجارتهم
 ان اريد به نفي الربح فقط كان حقيقة وان اريد به اثبات الخسران كان مجازا وكذا
 امثاله وانما كان المذكور ههنا جوابا ظاهريا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة

ومجازا باعتبار اثباتها بخلاف الجواب التحقيقي فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة ومجازا في نفسها لكن باعتبارين لما قالوا من انه يلزم على الجواب الظاهري ان يكون مثل قولنا ما ربححت التجارة بل التاجر نفسه مجازا لان اثباته مجازا لا نالنا نسلم ان اثباته الذي ورد عليه النفي مجاز فانه ورد على اثبات الربح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ان المستدلى التجارة في قوله تعالى فاربححت تجارتهم عدم الربح كناية عن الخسران لان يثبت الفعل ثم يدخله النفي مثل ما ربححت التجارة بل التاجر نفسه فانه ليس من المجاز في شيء ومثل ما اذا قيل ما صام نهاري بمعنى افطروا ما نام ليلي بمعنى سهر فهو مجاز بخلاف ما صام النهار وما نام الليل قصدا الى نفي الصوم عن النهار ونفي النوم عن الليل فتدبر فانه من المزالق كم زل فيه الاقدام (قوله وكذا الكلام في سائر الانشاءات) فانها مجازات لانها فروع الاخبارات التي هي مجازات وقيل ان كان المقصود من قولك انهارك صائم ام لا كان مجازا وان كان المقصود انهارك صائم ام انت كان حقيقة وليس بشيء اذ لا معنى للاستفهام عن صوم النهار والتردد فيه بخلاف ما صام نهاري بل انا فان النفي فيه صحيح مطابق للواقع لكنه لا يفيد فائدة جديدة وكذا الحال في التثني والترجي والعرض والقسم (قوله مجازا حكما) اي منسوب الى حكم العقل او الى الحكم الذي هو اشرف افراده واغلب احوال النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة (قوله ومجازا في الاثبات) اي في النسبة مطلقا ولو لكونه في النفي فرع الاثبات (قوله واسنادا مجازيا) اي منسوب الى النسبة فيها بوقوعه واشرف افرادها (قوله اي اسناد الفعل) اي نسبة الفعل الاصطلاحي او معناه نسبة تقييدية او تامة خبرية او انشائية محقة او مقدرة كما مر في تعريف الحقيقة ومن هذا يعلم ان المراد بالملابس الملابس الحقيقية او اصطلاحية اعني المعمول لا الملابس الحقيقية اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحي به الا باعتبار المعنى وحيث ينفو ذكر او معناه (قوله اي غير الملابس) فسر الموصول بالملابس رعاية لسابق الكلام حيث فسرفيه ماهوله بالملابس واللاحقه اعني قوله وله ملابس شتى واشارة الى علاقة المجاز وهو اشتراكهما في الملابس لالاختراز عما لا يكون ملابسا ماهوله فانه قد حصل الاختراز عنه بقوله الى ملابس (قوله يعني غير الداعل الخ) بناء على ما تقرر من ان ماهوله في المعلوم وهو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وان ماهوله في المجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق باسناده) على اللغوية والبناء للابسة او السببية او الآلة لاعلى الاستقرار على ان يكون صفة

مصدر محذوف أي اسنادا متلبسا بتأول أو على الحال كما قيل فإن فيه حذفاً وقولاً بالحال
 عن خبر المبتدأ من غير ضرورة (قوله وحقيقة الخ) أي المعنى الحقيقي لتأولت الشيء
 أي الاسناد عبر عنه بالشيء إشارة إلى أن النسبة إلى الاسناد بخصوصه ليست بماخوذة
 في التأول (قوله تطلبت) واختيار تطلبت على طلبت لازدواج تأولت وللشعار بأن
 الطلب لا يلزم أن يكون واقعي بل بمجرد الاعتقاد لدلالته على التكلف (قوله من الحقيقة)
 بيان لما أي فيما نحن فيه إذ لا يكون تأول كل شيء طلب حقيقة وهذا إذا كان للمجاز حقيقة
 كما في أنت البقل في الربيع فإن التأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد إلى ماهوله أي
 أنت الله البقل في الربيع (قوله أو الموضع الذي الخ) عطف على الحقيقة أي طلب
 ما يؤل إليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا إذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمني بلدك
 حق لي عليك أي قدمت بلدك لحق لي عليك فإنه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للأقدام
 لأنه موهوم لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيمى تحقيقة وهذا
 هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة وقيل في حل
 هذه العبارة أن معنى تأولت طلبت المأل والمأل يجوز أن يكون مصدراً بمعنى
 المفعول فيكون معناه ما يؤل إليه على الحذف والإيصال وأن يكون اسم مكان فيكون
 معناه الموضع الذي يؤل إليه فقوله أو الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤل إليه ومن
 في قوله من الحقيقة بيان لما هو العقل تطلبت من ابتدائية وبغية أنا لأنسلم أن معنى تأولت
 طلبت المأل بل طلبت الأول وأنه لا معنى لأخذ اسم المكان في معنى الفعل وأن اللائق
 أن يقال أو الموضع الذي يؤل فيه وأنه أخرجه عن نظام عما هو المتبادر منه من العطف والتعلق
 بالقرب مع خلوه عن الفائدة العظيمة وهي التنبيه على مذهبه في المجاز كما لا يخفى (قوله
 قوله لأن أولت الخ) دليل على أن حقيقة طلب ما يؤل إليه يعني أنه مأخوذ من آل الأمر
 والبناء للطلب فعناه طلب الأول أي الانتهاء والرجوع وطلب الأول طلب ما يؤل إليه
 (قوله وحاصله أن نصب الخ) عطف على قوله حقيقة قولك تأولت الخ أي معناه الحقيقي
 ما ذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لأن طلب ما يؤل إليه رديف
 وتابع لنصب القرينة أي وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود فقوله
 جرى الزهر عند قصد السات جرى له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فضلاً
 عن أن يكون صادقا أو كاذبا وإذا كان التأول مستعملاً في معناه الحقيقي ونصب
 القرينة معناه الكينائي لا يكون ذكر قوله ولا بد للمجاز من قرينة زائدة بل تصريحاً

بما علم كناية والتأول لصحة المجاز اذ لو لاه لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له وكذا نصب
 القرينة لعدم صحته بدونها فاندفع الشكوك الثلاثة التي عرضت لبعض الناظرين
 (قوله اي مختلفة) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع لمجرد موافقة الموصوف
 قوله (يلابس الفاعل آه) بلا واسطة او بواسطة حرف الجر نحو كفى بالله وحررت
 يزيد وضررت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا لم يقل والمفعول فيه والمفعول لهما
 اتما يطلقان على المنصوب بتقدير في واللام في المشهور خلافا للشيخ ابن الحاجب
 والمفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في واللام لان المراد بوقوع
 الفعل عليه على ما فسر الشيخ ابن الحاجب تعلقه بما لا يعقل الا به فلا يدخل المكان
 والزمان بواسطة حرف الجر فيه كما هو وبما ذكرنا ظهور وجه ترك المصنف رحمه
 الله ذكر الجار والجرور (قوله والمصدر) اي المفعول المطلق وبهذا يظهر ان المراد
 بالملابسات الملايسات الاصطلاحية دون الحقيقية اذ ليس المصدر بمعنى الحدث ملايسا
 للفعل بل نفسه (قوله والسبب) سواء كان مفعولا له او لا كما في معنى الامير المدينة
 (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز (قوله لا يسند اليها اصلا) لا الفعل المعلوم ولا
 المجهول بخلاف المفعول له فانه وان لم يسند اليه الفعل المجهول لكنه يسند اليه المعلوم
 كما مثله الشارح رحمه الله وفي التميز خلاف الكسائي فله جواز اسناد المجهول اليه
 فقال في طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا في الرضى (قوله فاسنادا الى الفاعل الخ)
 اي الى ما هو فاعل او مفعول به عنده في الظاهر كما مر تحقيقه والمراد الفاعل والمفعول به
 الاصطلاحيان فيخرج قول الجاهل اتيت الله البقل عن الحقيقة لانه ليس اسنادا الى
 ما هو فاعل عنده في الظاهر ويدخل في المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل لاجل
 الملايسة فانهم (قوله فقوله في تعريف الخ) اشارة الى كون هذا الكلام تفسير
 التعريف الحقيقية (قوله من الامثلة للحقيقة) لالاسناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد
 عليه انه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما)
 للملايسة مجاز قد ذكر المصنف رحمه الله امثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر
 من امثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا اعني سبل مقم فانه اسند فيه معنى الفعل
 المجهول الى الفعل فتقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجاز نحو ضرب ضرب شديد
 واسناده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظة او مقدرة فهو حقيقة نحو
 ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول
 به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار

والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل
 اخراج اسناد الفعل المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيل قوله والى غيرهما
 بقوله للملابسة ولم تعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صور الاسناد
 بتوسط في ملفوظة او مقدره اسنادا الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب
 في يوم الجمعة او في الدار او في الضرب فيه فافهم (قوله ولا مجاز) دفع توهم نشأ
 من قوله كما استعير للرجل الشجاع (قوله تشبيه هذه الحالة الخ) لا شترأ كهما في انه
 استعير في كل منهما شيء لشيء المشابهة بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس
 ههنا لفظ استعمل في غير ما وضع له (قوله ليس هو التشبيه) لانه تشبيه مقصود
 بالافادة بخلافه ههنا فانه تشبيه يترتب عليه المقصود بالافادة (قوله من افعمت
 الخ) لم يقل من افعم الماء الاثاء لان الماء ليس بعفم له بل آلة للافعام بخلاف السيل
 فانه مغم للوادي (قوله فهو بمعنى المفعول) بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان
 صح بالمعنى المصدري ايضا فلذا قال الاولى (قوله وتبسيها على تاهيه) لدلالته على
 كماله بحيث ينزع عنه آخر مثله (قوله ومثله) انما قال مثله لان الحساب ليس
 مالا جل العظام حقيقة لكنه شبيه به في ترتيبه عليه (قوله على مامر) من انه اسناد
 الى ما هو له ذكره سابقا لا بطلان طرد تعريف الحقيقة وههنا لا بطلان عكس تعريف
 المجاز (قوله فان المبني للفاعل الخ) بيان لخروجه عن تعريف المصنف رحمه الله
 تعالى (قوله لكن لا الى المفعول الخ) لان الحكيم مشتق من حكم بالضم اى صار
 حكيمًا متقنا للامور كما في الصحاح وفي التاج في باب مضموم العين في الماضي والمستقبل
 الحكامة يحكم كارشدة فهو لازم (قوله وكلامه الخ) مقدمة ثانية لبيان الاخراج
 معطوف على قوله فان المبني للفاعل الخ اى كلام المصنف رحمه الله تعالى في تعريف المجاز
 وقوله وله ملابسات شتى الخ ظاهر في كذا (قوله كذا) اى خرج من تعريفه (قوله
 من افعال فاعله) اى فاعل ما اسند الى المصدر (قوله مثل جد جده) التمثيل في مجرد
 وصف الفعل وقيل التمثيل في كونهما من قبيل الاسناد الى المصدر فان العذاب هو الالم
 القادح والضلال يستعمل بمعنى البعد فكأنه قيل الم الهم وبعد ويرد وقيل لا مجاز لان
 الالم والبعد بمعنى المولم والبعد ورده صاحب الكشف بانه لم يسمع فاعيل بمعنى
 مفعول (قوله ليس عنده الخ) لان المبتدأ ليس من ملابسات الفعل او مناه (قوله والمعتبر
 الخ) يعنى المعتبر عنده في المجاز العقلي تلبس ما اسند اليه بالفاعل لا تلبس الفعل به فالامثلة
 السابقة داخلة في تعريفه من غير تكلف (قوله فالجواب ان المجاز العقلي) تقرير

لوجود المجاز في النسب الإيقاعية والاضافية ليندفع ما يقال ان اطلاق المجاز العقلي
عليها بطريق المجاز لمشايتها بالمجاز العقلي وخلاصة الجواب تخصيص المعرف او تعميم
التعريف بحمل الاسناد على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما له والمجازات
المذكورة وان لم تكن أسنادات صريحة لكنها مستلزمة لها فيكون اطلاق المجاز
عليها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها لها حتى يردانه
حينئذ لا يكون التعريف لمطلق المجاز بل للمجاز الاسنادي فافهم فانه قد غلط فيه
والاظهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قيل انه يلزم ان يكون
النسبة الإيقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبنى للفاعل الى غيره لان تلك
النسبة ليست للملابسة (قوله كاذكروا في قولهم سل الهموم) اذالم يكن بتقدير في
فان هذه النسبة الإيقاعية الصريحة المجازية كناية عن نسبة إيقاعية مجازية ملزومة
لتلك النسبة اعني نسبة الحزن اليها المقصودة من هذا القول لانه تعزية باصابة الحزن
البلوغ للمخاطب حتى صارت همومه محزنة * قال قدس سره فتجو قول الدهري
الخ * فيه بحث اما اولا فلان هذا القول ممنوع كما صرح به وعلله في حواشي
شرحه للفتاح بان الزمان امر موهوم خصوصا اذا كان له امتداد طويل كالربيع
مثلا فلا يتصور منه إيجاد الامور الخارجية كالتبائن والممتنع لا صورة له في العقل
كما تقرر في موضعه فلا ثبوت له عند العقل فلا يكون مندرجا فيما ثبت عند العقل واما
ثانيا فلان معنى قوله ما حصل عنده وثبت ما حصل وثبت في نفس الامر عند العقل
بالامكان اما الاول فلانه المتبادر كما ذكر في بيان قيود حد الحقيقة واما الثاني فلقوله لا مكان
تصور الكواذب ما يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر وقول الدهري لا يحكم العقل
بجواز ثبوته في نفس الامر فيكون داخلا في خلاف ما عند العقل فلا يكون الحد مطردا
واما ثالثا وهو مختار الشارح رحمه الله فلما سمع في بيان قوله وحينئذ يندفع الاعتراض
الاول واما ما قيل في الجواب من ان حاصل كلام السكاكي رحمه الله ان لقوله خلاف
ما عند المتكلم فائدتين اخراج قول الجاهل وادخال نحو كسا الخليفة الكعبة دون قوله
خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان الفائدتان ولا يقدح في ذلك حصول احدهما
بقوله خلاف ما عند العقل اعني خروج قول الجاهل ففيه انه لا فائدة في جمع هاتين
الفائدتين لان الباعث على العدول ليس الا احدهما وان اعادة اللام في قوله لتلايتمنع
عكسه يدل على استقلال كل منهما في العدول وان مجموع الفائدتين اعني عدم
امتناع الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التأويل

لانه تقرير الى اخره نبه

بقوله يخرج * قال قدس سره والظاهر الخ * توجيه لعبارة المفتاح بحيث
يُدفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى والمنافاة المذكورة * قال قدس سره
المراد بما عند العقل الخ * فيه بحث اما لا فلانه ان اراد ان مراد السكاي رحمه الله
ذلك كما يشهد به الاستدلال بكلامه عليه فيرد عليه انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم
لاجل فساد معنى اراده من عبارتهم ولا يفهم منها لغة ولم يصرح حواه وان اراد ان
مراد القوم ذلك فلا معنى للاستشهاد عليه بكلامه وامانا فلانه لا شك انه لا يصح
ارادة هذا المعنى من ما عند العقل على قانون اللغة لانه نظرف مستقر قارادته بان يعتبر
متعلقه الثبوت ويحمل على امكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يتبع فهو بعينه التوجيه
المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله كما عرفت سابقا * قال قدس سره لما اعتقد
الخ * فلا يدخل حينئذ في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا
يبطل طردا حديه * قال قدس سره واما الجواب * هذا اعادة لما ذكره سابقا بقوله
وصح ايضا ما يدل عليه الخ وبقوله ويرد عليه انه مناف الخ من غير فائدة * قال
قدس سره فانما يتم آية الخ منصوص اذ لا دليل عليه ولعل انما التأكيد (قوله فلا يجوز
التعبير به عنه) اذ لا دلالة للعلم على الخاص فلا يكون مراد منه وفيه ان الشائع
المتبادر من قولهم هذا عند ابن حنيفة وعند اهل السنة والجماعة الى غير ذلك ان
ذلك مرضيهم ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم (قوله وحينئذ يندفع
الخ) اي حين اذ كان ما عند العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان
الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو منع بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان
نحو كسا الخليفة الكعبة داخل فيه فلا يكون دخلا في خلاف ما عند العقل
فلا بد من تبديله بقوله خلاف ما عند المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة
في الحد وبعد التبديل حصل لقوله ما عند المتكلم فائدة مختصة لابد من ذكره
لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحو كسا الخليفة ولقوله لضرب من التأول
فائدة خاصة لابد لاجلها من ذكره وهي اخراج الاقوال الكاذبة وحصل فائدة
مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وحينئذ يصح اسناد اخراجه الى كل
واحد منهما لكن يكون حصولها من احدهما اي واحد اعتبر الاخراج به
مقصودا بالذات ومن الاخر بالتبع لئلا يلزم اخراج المخرج واذا كان الامر كذلك
لا يتجه ان يقال لانسلم بطلان الطرد لو لم يقل ما عند المتكلم بدخول قول الجاهل
لمخروجه بقوله لضرب من التأول لان ذكره لاجل الفائدة المختصة اذ لو لم يبطال

عكس الحد وهذه الفائدة مشتركة مترتبة على ذكره فقوله لئلا يمنع طرده غاية
 مترتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لئلا يمنع
 عكسه علة باعثة عليه فانه لغرضه خفي على السيد قدس سره ومن جاء بعده (قوله
 ولا يكون هذا تكررا) جملة معترضة لدفع التوهم لادخله في الجواب (قوله
 وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المترتب على التبديل المذكور الخروج لا الطرد فانه
 حاصل بقوله لضرب من التأويل وان لم يبدل (قوله ما ذكرت من تقرير كلام المصنف
 رحمه الله الخ) زاد لفظ التقرير لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله بعينه
 ووجه الاشعار ان المصنف حكم بان تعريف المجاز العقلي بالكلام المقادير خلاف
 ما في نفس الامر لضرب من التأويل مطرد ومنعكس والتعريف الذي ذكره ههنا متحد به
 في المال فلو لم يرد بغير ماهولة غير ماهولة في نفس الامر بل اعم او اخص بطل طرد
 التعريف او عكسه فتدبر (قوله وبالجملة الخ) لما كان الاشعار خفيا قال وبالجملة اي
 سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشعرا بما ذكر اولا (قوله بقرينة ذكره الخ) يعني
 كما ان ماهولة مقيد بذينك الطرفين يكون الغير مقيدا بهما لئلا يبدل عليه قوله اعني
 المغاير في الواقع او عيد المتكلم الخ وصرح به في المختصر وليس المراد ان ماهولة
 مقيد بهما في تعريف الحقيقة فيكون مقيدا بهما في تعريف المجاز ويكون الغير مطلقا
 والالزام ان يكون الاسناد الى ما يغاير في نفس الامر لما هو له في نفس الامر دون اعتقاد
 المتكلم نحو قول الدهري انبت الربيع البقل مجازا وحل لفظ الغير على معنى
 ليس يخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير الملابس الذي هو له وقول المصنف
 رحمه الله تعالى واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز ولا حقا من قوله اعني المغاير
 في الواقع ويستلزم عدم صحته في نفسه لانه يقتضي ان يكون المجاز الاسناد الى
 ملابس لا يكون ماهولة اصلا لا في نفس الامر ولا عند المتكلم لا في الحقيقة ولا
 في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز النبي (قوله وحيث يدخل نحو قول الجاهل
 والاقوال الكاذبة) اراد بهما ما ذكره آخر في السؤال بقوله فقد خرج نحو قول
 الجاهل والاقوال الكاذبة اعني انبت الربيع البقل والاقوال الكاذبة عمدا وبقول المعتزلي
 مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الافعال كلها مخفيا حاله (قوله فاخرج جميعها
 بقوله بتأويل) اذ لا تأويل للجاهل ولان يعتمد الكذب ولا للمعتزلي المخفي حاله (قوله
 اي ولان مثل الخ) لم يجعل المشار اليه اشتراط التأويل رعاية لقرب المشار اليه
 وكونه مذكورا صريحا (قوله الصلتان) في القاموس الصلتان محركة شعراء

عبدى وضى وفهمى والعبدى نسبة الى عبد القيس ويقال له عبسى (قوله اى على ان اسناد الخ) قال كلام محمول على الحذف اى لم يحمل اسناد نحو قوله او على الاسناد المجازى او على التجوز من اجراء وصف الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على المجاز على ان اسناد الشاب وافنى مجاز فان العبارة لا تساعد (قوله مادام لم يعلم) ليس مراده ان لفظة دام مقدرة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيجاء حذف بعضها بل بيان لحاصل المعنى يجعل ماصدرية نابعة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المأول هى وصلته اى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا تحقق احدهما يحمل على المجاز (قوله اولم يظن) اعاد كلمة لم اشارة الى دخوله تحت النفي وان المقصود انتفاءهما لان انتفاء احدا لا ينافي انتفاء الآخر وليس بتقدير لكلمة لم حتى يكون التردد في الانتفائين فيخل بالمقصود (قوله ان قاله لم يرد ظاهره) لم يقل لم يعتقد كفى المفتاح لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يفي بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة ولذا لم يقل لم يحمل ما لم يرد ظاهره اذ لابد من العلم او الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله بل يحمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وما في شرح المفتاح الشرايفى من انه ينبغي ان يتردد عند انتفاء العلم والظن في كونه مجازا او حقيقة كاذبة لان الجزم بكونه حقيقة تحكم يقتضى انه اذا لم يعلم ايمان شخص ولا كفره يحكم بكفره في الظاهر ففيه ان المعتبر في الحكم بالكفر العلم بعدم الايمان لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوى لا الاصطلاحي المقابل للبدهى فلا يرد ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه (قوله قد أصبحت ام الخيار تدعى الخ) اصبح بمعناه الحقيقي المناسب للمقام وام الخيار اسم امرأة وتدعى خبر اصبح وكله بالرفع ليفيد عموم النفي المناسب للمقام لا بالنصب المفيد لنفي العموم ولان الكل المضاف الى الضمير لم يستعمل الا تأكيد او معمولا للعامل المعنوى ومن ان رأت مفعول له والاصلع الذى انحسر شعر رأسه والمعنى ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبها ارتكبت شيئا منه لرؤيتها رأسى كراس الاصلع فان النساء يعضن الشيب ويطلبن الشباب وميز عنه جملة مفسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع ومبينة لوجه الشبه اى سلب عن الرأس والقزعة بضم القاف والزاء وقتهما وكسرها وبكندبة وقنفذ الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله

اي بعد قترع) اشارة الى ان من معني بعد كما في قوله تعالى * لتركن طبقا
عن طبق (قوله اي مضيتها الخ) في التاج الجذب كشيدن فالمدني جذب اليالي
بعضها لبعض والمراد لازمه اعني مضيتها ومجئ بعضها خلف بعض لانه الموجب
لتمييز الفنازع عن الرأس والغناة وغيره باليالي عن مطلق الازمنة لان العرب تؤرخ
الشهور باليالي اوللاشارة الى شدتها وكثرة الغيوم فيها (قوله وفي الاساس
الخ) فالعني مضى اكثر اليالي اي من عمره (قوله مقولا فيها الخ) اي من الناس
في حقها حين اليسر والرفاهية ابطى وحين العسر والضيق اسرعى او من الشاعر
لانه لا يالي بعد التميز المذكور عنها (قوله او كون الامر الخ) والتعير للدلالة
على انها مأثورات بامر الله تعالى مسخرات لحكمه فيثبت يتحقق دليل آخر على كونه
موحدا (قوله ويجوز ان يكون منقطعا) اي استيناقا على طريق الالتفات (قوله
اي امره وارادته) فسر القيل او لا بالامر اقوله اطلعي فانه مفعول القليل ان كان
مصدرا او بدل او عطف بانه ان كان اسما وكذلك لفظ الامر يحتمل ان يكون
مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصيغة ثم بين المراد بعطف الارادة عليه لعدم الامر حقيقة
عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر عطفه الحقيقي لان اطلعي
بمعنى كوني طالعة (قوله حتى اذا وار الخ) حتى ابتداء ولذا دخلت على
الشرطية وهي تقتضي ان يكون ما قبلها سببا مؤدبا الى ما بعدها فالقول فان
معنى اطلعي نحركي ليصح وقوع حتى بعده ليس بشئ وتامه على ما في بعض
الحواشي يابنت عني لا تلومي واهمجي الخطاب لام الخيار والهجوع النوم
ومن هذا ظهر فساد تفسير اصحبت بصارت (قوله فانه بدل الخ) فان اسناد
الافناء الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا الاسناد ايضا مجازا ولا يجوز
ان يكون اسناد افناء مجازا واسناد ميز حقيقة لان جملة افناء قيل الله مينة
لقوله ميز عنه الخ (قوله وكذا المراد بشباب الزمان الخ) في القاموس الشباب
الفناء وقد شب يشب وجع شاب والمراد ههنا الاول اذ لا وجه للجمعية لارادة جماعة
الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملازمة باعتبار حصوله فيه للكائنات
والفاسدات فيصح حمل الزيادة عليه ولا يرد ان الشباب صفة الزمان والازدياد
صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون
والمعنى هيج قوى الارض وحدث نصارتها ازدياد قوتها النامية (قوله
والروح) اي الحيواني (قوله وانحصار الاقسام الخ) والكتابة داخلية في الحقيقة
المطلقة في شرح المفتاح الشريف والكتابة داخلية في الحقيقة بمحدودها الثلاثة

أي المذكورة في المفتاح والمقابل لها إنما هو الصريح منها وقال الشارح رحمه الله
 في شرح قول السكاكي رحمه الله الحقيقة في المفرد والكنية تشتركان في كونهما
 حقيقتين وتقتزمان بالتصريح وعدم التصريح وأما الكنية فلا كلام في أنه
 لا يراد بها معناها وحده وإنما الكلام في أنه هل يراد معنى المعنى أم يقتصر
 المراد على معنى المعنى لكن مع جواز إرادة المعنى ومبناه على أنهم لم يعتبروا في الحقيقة
 إلا الاستعمال في الموضوع له وأما أن لا يكون غير الموضوع له مراداً فلا ومنهم من
 فهم ذلك وجزم بأن الحقيقة مطلقاً تقابل الكنية فحمل ما ذكره من اشتراكهما
 في كونهما حقيقتين على اشتراكهما في إرادة المعنى الحقيقي فيهما من غير أن يصح
 إطلاق اسم الحقيقة على الكنية وهذا الاصطلاح مما لم نجده من القوم وأما
 ما قيل من أن اللفظ إذا أريد به نفسه واستدل به الفعل أو معناه كان مجازاً كما في قولك
 سرتني ليلي إذا أردت لفظ ليلي فإنه مجاز لأن المفسر من تلفظ بها وليس طرفه
 أعني ليلي حقيقة ولا مجازاً لأن اللفظ إذا أريد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمجاز
 كما صرحوا به فليس بشيء لأن البرور إنما هو من سماع هذا اللفظ من حيث
 دلالة على معناه لا من حيث هو (قوله وكل مفرد مستعمل) قيد بذلك لأن اللفظ
 قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز (قوله لا إسناد الجملة) فإن الإسناد إلى
 المبتدأ عنده ليس حقيقة ولا مجازاً (قوله فقيه أشكال) عندي لا أشكال فيه لأنه
 صرح في آخر كلامه في بحث الكنية أن الكلمة إذا أسندت فإسنادها بحسب
 رأي الأصحاب دون رأينا ما أن يكون على وفق عقلك وعلمك أو لا يكون والأول
 هو الحقيقة في الجملة والثاني هو المجاز فيها انتهى فإنه صريح في أن الحقيقة
 والمجاز العقليين صفتان لإسناد كلمة إلى أخرى لا إسناد الجملة إلى شيء ففي قولنا
 زيد صائم نهاره المجاز هو إسناد الصوم إلى النهار وبعد ذلك الإسناد لا مجاز
 في إسناد صوم النهار إلى زيد لأنه في معنى زيد صائم في نهاره فتدبر فإنه من
 اللطائف وإنما قال دون رأينا لأن رأيه رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكنية (قوله
 لم يقل منه الخ) بل أورده بطريق التعداد ولذا لم يعطف ما بعده عليه (قوله
 أيها مال لا قباس) وروما للاختصار مع أن المناسب لبيان الكثرة هو التعداد
 وهو أيضاً من المحسنات وإن لم يعدوه منها لعدم الانحصار فيما ذكره (قوله
 وإن المعنى الخ) والضمير في عليهم راجع إلى المؤمنين والمراد منهم حيث يؤمنوا
 وقوع المجاز فاندفع الأشكال بأنه كيف يصح الزيادة بالقياس إلى منكرى وقوع
 المجاز فإنه يقتضي حصول أصله من غير حاجة إلى أن يقال أصل الإيمان به حاصل

بعض الآيات والزيادة باخر فانه خلاف ماهو الظاهر من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال الزيادة قد يراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله على انه مفعول به لتتقون الخ) اعلم ان اصل تتقون تتقون من الوقاية وهو فرط الضيامة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اى عذاب يوم حذف لفظا عنه والمعنى فكيف تتقون انفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحينئذ متعد الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية والحذر ان كفرتم وجمعدتم يوما يجعل الولدان شيئا في الدنيا ٧ (قوله اى كيف تتقون يوم القيمة) اى في يوم القيمة فهو منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيمة كما وهم اذا دخل في تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى في تتقون وفسر قوله تعالى ان كفرتم بان بقيتم على الكفر لثلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار (قوله الى مكانه الخ) اى الى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى واخرجت من الارض لافى الارض * قال قدس سره فيه اشعار الخ * لعل وجه الاشعار من ايراد كلمة من فانها تزداد في التميز لكن من التى تزداد في التميز تبينية كما في الرضى او بعبضية كما في شرح التسهيل او زائدة عند بعض وكلمة من ههنا ابتدائية كما لا يخفى * قال قدس سره لافى ذاتها * والتميز ما يرفع الابهام الذاتى * قال قدس سره فان الاستحالة لازمة * في التاج الاستحالة محال شدن وفي القاموس كل ما تغير من الاستواء الى الاعوجاج فقد استحال * قال قدس سره لا العقل * يعنى ان التميز عن النسبة الى الفاعل مزال عن الفاعل فيلزم ان يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والجواب ان ذلك اكثرى وليس بلازم في التسهيل وميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبا اسناده اليه مضافا الى الاول وفي شرحه يريد انه يقدر اسناده اليه فاعلا فاذا قلت طبت نقسا فهو منقول عن الفاعل والاصل طلب نفسى و اشار بقوله غالبا الى المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا والى ما لا يصلح لاسناده اليه ولا لابقاعه عليه نحو امتلا الكوز ماء وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكم رجلا وفي التحفة شرح المعنى والتزام بعضهم في كل موزوع عن النسبة في الجملة ان يكون في الاصل مسندا اليه تكلف اذهو غير متأث في نحو قولهم امتلا الكوز ماء ونحو طلب زيدا باحيث يراد ان زيدا نفس الاب واما

الجواب بان العقل فاعل لما يتضمنه الاستحالة اعنى الاحالة كما قالوا في امتلاء الكوز ماء
انه فاعل ملا الذي يتضمنه امتلا فقيه ان من التزم ان يكون التميز فاعلا لنفس الفعل
او لما يتضمنه اراد بما يتضمنه مطاوعه كما في مثال الماء او مطاوعه كما في فجرنا الارض
عيونا اى انفجرت صيونها والاحالة ليس مطاوعا للاستحالة ولا مطاوعا لها * قال
قدس سره كانت مصدرا مضافا الى مفعولها * في الرضى اضافة المصدر الى المفعول
انما يجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجى * تابع بعده منصوب المحل او بمجى
الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة ههنا * قال قدس سره
فلا يصح ان يجعل فاعلها * وما قيل من انه تميز عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى
الى قوله في حاشية الكشاف انه يجوز ان يراد الحاصل عن الفاعل المحذوف للمصدر
فبرده انه قياس في اللغة وان ما ذكره الشارح روجه الله فيما يكون الفاعل محذوفا مرادا
وفما نحن فيه ليس كذلك * قال قدس سره اى استحالة عقلية او عادية * بيان
الحاصل المعنى والاقتدير استحالة عقل او عادية * قال قدس سره او على الظرفية
المقدرة * اى بتقدير غير الظرف ظرفا واطهار في وحذفه شايعان في امثال هذه
الكلمات يقال هذا قبيح في التشريع وفي العادة وفي العقل وشرعا وعادة وعقلا واللام
في قوله في العقل والعادة زائدة لتحسين اللفظ اذ لا عهد ولا استغراق ولا تعيين للجنس
فلا يردانه لادلالة على تقدير المعرف (قوله لان العقل الخ) في بعض النسخ باللام
الجاراة وان وفي بعضها بحرف النفي وان فعلى الثانى عطف على قوله يعنى يكون
الخ اى المراد بالاستحالة العقلية ما ذكر لا هذا لان حكم العقل بشرط التخلية
بالاستحالة لا يصير قرينة على المجاز لجواز انتفاء الشرط وعلى الاول تعليل لقوله
لا يدعى الخ اى لا يدعى احد جواز ذلك القيام لان العقل مطلقا من غير اعتبار
امر آخر من نظرا وعادة او احساس او تجربة الى غير ذلك بعده محالا لقوله اذا خلى
ونفسه للتقييد على الثانى وبيان الاطلاق على الاول (قوله مما يستحيله العقل)
اى العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر معه (قوله ومعرفة حقيقته) لم يقل
وحقيقته للتخصيص على ان المراد الظهور والخفا بحسب العلم لا بحسب الوجود
(قوله يريد الخ) يعنى ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة لاما هو حقيقة بالفعل اذ لا
خلاف في انه لا يجب لكل مجاز حقيقة (قوله لمعرفة فاعله او مفعوله) لم يقل لمعرفة اسناده
الذى اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور
والخفا الا باعتبار ظهور فاعله او مفعوله وخفاه (قوله اى يزيدك الله حسنا في وجهه)
اى من حيث الظهور لا من حيث الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته

يظهر بعد التأمل والنظر (قوله سررتني رؤيتك) هذا القول مجاز اذا اريد منه حصول السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة (قوله اي اقدمتني نفسي) قدر السكاكي رحمه الله في مثل هذا المثال الفاعل النفس وفيما عداه الله سبحانه بناء على ان الظاهر ان الحادث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب الى ذاته تعالى لكن لا يخفى ان الفعل الصادر ههنا هو القدوم واعتبار النفس الناطقة مقدما للبدن تكلف بارد غير متعارف عند اهل اللغة وكذا جعل النفس فيما عداه فاعلا باعتبار التوليد مع عدم جريانه في صيرني تكلف (قوله بهذه الحالة) في شرح المفتاح قالوا ومنزلة في ثاني مفعول صيرت شيئا بالخال والواو للخال والخال قائم مقام الحسب دال عليه اي صيرني هوالك مضروباً بالمثل في الهلاك انتهى وعبارته ههنا مشعرة بالوجهين حيث جعل بهذه الحالة مفعولا ثانيا وعبر عنه بالحالة قال قدس سره دل عبارته * الظاهر اشعر لما عرفت من انها تحتل الوجهين * قال قدس سره يضرب المثل لحيي وبني * اي يضرب المثل بالاشياء لحيي ويضرب المثل للاشياء بي * قال قدس سره الا انه * قدم المعطوف على المتبوع والعامل كما في قولك عليك ورحمة الله السلام وما ينبغي * من ان جواز مشروط بان لا تقدم على العامل كما في الرضى فلعل ذلك مختلف فيه فانه لم يذكر في شرح التسهيل عند تعداد شرائط جواز تقدم المعطوف مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ابيت فاجعل المذكور مفسرا للعامل المحذوف مقدما ويروى بحيني بالباء فهو بدل من بي (قوله نوع خفاء) لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله في هذا) اي في المجاز العقلي (قوله صارت الخ) اي النسبة حقيقة لذلك الفاعل (قوله فانك لا تجد) تعليل لقوله ليس بواجب اي اذا قلت عند قدومك للحق اقدمني حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق لكنك صورة القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم مبالغة في كونه داعيا للقدوم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لا محققا ولا هو ما فضلا عن الاسناد اليه والنقل عنه (قوله وكذا لا تستطيع الخ) بناء على تصويرك الصيرورة تصيرا والا زدياد زيادة ولا تصير ولا زيادة (قوله فالاختبار) تفريع على ما قبله اي اذا لم يكن للفعل في المجاز العقلي فاعل بناء على انتفاء الفعل وكونه محيلا محضا فالاختبار في امتيازه عن الكذب ان يكون المعنى الذي هو مقصود المتكلم من الكلام ومحط الفائدة موجودا في المجاز بخلاف الكذب فانه لا وجود له في اقدمني حتى يلدك ان لم يكن القدوم متحققا كان كذبا وان كان

محتقاً كان مجازاً عقلياً (قوله وإذا كان الخ) عطف على قوله ليس بواجب الخ
وبيان لما كان كونه الكلام مجازاً عقلياً وهو أنه إذا كان المعنى الذي له اللفظ موجوداً
على الحقيقة بأن يكون مستعملاً فيه مراداً منه لم يكن مجازاً في ذلك اللفظ نفسه
لكونه مستعملاً في معناه الذي وضع له فيكون في الحكم في قولك أقدمني بذلك
حقلي أن كان لفظ الأقدام مستعملاً في معناه الذي وضع له وإن كان موهوماً
يكون مجازاً في الحكم وإن كان مستعملاً في معنى الحمل على القدم كان مجازاً في أقدم
والإسناد على حقيقته وكذا أن كان الحق مستعملاً في المقدم بطريق الاستعارة بالكناية
فتلخص من كلامه أن مثل أقدمني بذلك حقلي يحتمل وجوهاً ثلاثة مجازاً في الطرف
ومجازاً في الإسناد واستعارة بالكناية وبما حررنا لك الدفع الشكوك التي عرضت
لناظرين الذين لم يقدروا على تخرج جواهر مقاصده من صخور عباراته (قوله
هذه الجملة) أي الضابطة للمجاز العقلي وأحسن ضبطها فانه مما قد نسيه الخذاق
كالسكاكي والمصنف والامام رحمه الله حتى تكون على بصيرة في استخراج الجزئيات
منها * قال قدس سره وأنت تعلم الخ * قد الحق الشارح بالنقول جواب
الاشكال بحيث يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب أن عدم تحقق
المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازاً في معنى آخر غاية الأمر
أن مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتاً ولا يلزم الكذب أيضاً لأن المقصود
ثبوت ما هو المرجع كالقدم مثلاً انتهى وخلاصته ما حررناه سابقاً في حل عبارة
الشيخ فكن القيد للحق فإن الشارح رحمه الله حقق المقام بما لا مزيد عليه
* قال قدس سره بل هو في الحقيقة الخ * فيه بحث لأن الاشكال إنما هو على الشيخ
حيث يقول أن هذه الأفعال موهومة لأفعال لها وأما القائلون بأنها موجودة
قد نقل الإسناد من فاعلها الحقيقي إلى المجازي فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح
رحمه الله لا يكون حيث أن إذا كان هذه الأفعال المتعدية غير موجودة حقيقة
بخلاف ما إذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قيل أن أول الحاشية يوجب
رجوعان مذهب الشيخ فإن محصله أن الأفعال المتعدية المذكورة في تلك الأمثلة
موهومة فلا فاعل لها يصير الإسناد إليه حقيقة وأما آخر الحاشية فاشكال على جميع
القائلين بالمجاز العقلي ولم يذكره لترجيح مذهب الشيخ على غيره * قال قدس سره
وإذا نظرت الخ * الفرق بينه وبين الاستعارة بالكناية أن المقصود بالذات
في الاستعارة المبالغة في نفس الحق بجعله مقدماً وأما في هذه المبالغة في المبالغة
وإن كان كل منهما يستلزم الآخر * قال قدس سره فثبت الخ * فيه أن الثابت

فما ذكره انه لاحقيقة له موجودة او معتد بها لانني الحقيقة مطلقا وعبارة الشيخ
تنادى على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حررناه من انه لا اقدام في قصد التكلم اصلا
وانما هو صورة القدوم بصورة اقدام واسنده الى الحق وهذا ما ذكره الشارح
رحمه الله في شرح المفتاح وانما اظن ان ما ذكره الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر
الى مقصود الكلام اذ ليس المقصد الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة (قوله
استعارة بالكنية) اي فيها استعارة بالكنية (قوله وانكره السكاكي) وقال
ما عندكم من المجاز العقلي عندي داخل في الاستعارة بالكنية لانه ينفي المجاز
العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون نافيا (قوله
من اللوازم) اي من الروادف منفكة كانت او لازمة (قوله المساوية
للمشبهه) اي المختصة به امامطلقا او بالنسبة الى المشبه بقريفة لاحق كلامه
حيث قال بعد قوله من لوازم المشبهه ما لا يكون الاله وكان على الشارح رحمه الله
ان يذكره وسابق كلامه حيث قال في تعريف مطلق الاستعارة ان تذكر
احدا في التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعي ادخول المشبه في جنس المشبهه
دالا على ذلك باثباتك للمشبهه ما يخص للمشبهه (قوله ثم ترددها بالذكر)
عن اداة التشبيه والاشعار به (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لا من حيث
خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركبك جدا بخلاف
ادعاء كون ملايسة الاثبات بالربيع عين ملاسته بذاته تعالى (قوله المدبر
لاسباب الهزيمة) لا الجيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركبك (قوله خلق
من شخص بدفق الماء) لان المقصود بيان مادة يكون منها الانسان كابدل
عليه سابقه اعني قوله تعالى (فلينظر الانسان ثم خلق) ولا حقه اعني قوله تعالى
(يخرج من بين الصلب والترائب) لا بيان اصلا الذي نشأ منه كافي قوله تعالى (خلقكم
من نفس واحدة) (قوله كالاستخدام) اورد حرف التشبيه لان الاستخدام
من المحسنات وهي تراعى بعد المطابقة ووضوح الدلالة وما تحقق فيه من الاستعارة
وهي متعلقة بوضوح الدلالة لكنها متشاكله من حيث انه اريد باللفظ معنى
وبالضمير معنى والجهة مختلفة (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر ايضا له
اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير ثنية او عطف وما قيل انه يجوز
ان يكون الامر لها مان بان يأمر العملة بالبناء ففيه انه خروج عما نحن فيه لانه
حيث يكون المجاز في الطرف حيث اريد بان الامر به (قوله كاذكرنا الخ) حيث
بين بعد كل ملازمة بطلان لازمه (قوله وجعل لفظ المنية الخ) هذا لا يدخله

في دفع الاعتراضات فانها مندفة بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب
سؤال اورد السكاكي رحمه الله واجاب عنه بما ذكر وهو ان يقال ان ادعاء السبعة
وانكار ان تكون شيئاً وراءه ينافي التصريح باسم المشبه كالنية لانه كالاعتراف به
للقطع بانه لم يرد غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب ان يجعل اسم المشبه ٨ من
اسماء المشبه به يجعل اسمائه قسمين متعارفاً وضع بازاء المشبه به حقيقة كالسبع وغير
متعارف وضع بازائه ادعاء كالنية فالتصريح باسم المشبه لا ينافي ادعاء كونه
نفس المشبه به وانما ينافيه لو لم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما لزم من ادخال
المشبه في جنس المشبه به (قوله تدخل في جنس السبع) فانه تصريح بان المراد
بالنية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع لما يغتال النفوس من غير
فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره كالموت
فيكون لفظ السبع موضوعاً له ادعاء ومعلوم ان لفظ النية موضوع له حقيقة
فيكونان كالمترادفين مثل السيف والصارم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق
العام على الخاص ولذا قال السكاكي رحمه الله ثم تذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين بحقيقة واحدة وان لا يكونا
مترادفين بقي ههنا شيء ذكره الشارح رحمه الله في شرح شرح مختصر
الاصول وهوانه اذا كان المراد بالنية الموت بادعاء السبعة لها لم يكن هذا مغنياً
عن القول بكون الاسناد مجازياً لان حق الاثبات مثلاً ان يسند الى القادر دون
الزمان المشبه بالقادر المصور بصورته اقول اذا كان مبنى الاستعارة على ادخال
المشبه في جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئاً وراءه وكان اثبات لازم المشبه به
كالاثبات مثلاً مبني على هذا الادعاء كان اسناده اسناداً الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر وان لم يكن الى ما هو له عنده في الواقع ولعل هذا وجد تركه في هذا
الكتاب وامام الجيب به من ان قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية عنده فان
المراد بالمخالب في مخالب النية نشبت بفلان صورة وهمية شبيهة بالمخالب الحقيقية
فهى للنية حقيقة وحقه ان يسند اليه فليس بشيء لانه مبني على كون القرينة
للاستعارة بالكناية عنده منحصرة في التخيلية وليس كذلك فانه اذا كان المجاز
العقلي داخلاً فيها كان القرينة في مثل اثبت الربيع البقل مثلاً مستعملة في معناه
الحقيقي وسيصرح الشارح رحمه الله فيما يأتي بان كل واحدة من الاستعارة
التخيلية والاستعارة بالكناية منفكة عن الاخرى عنده (قوله اعتراض قوي)
وهو ان لفظ النية حيثئذ مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج

في الاستعارة التي هي مجاز وادعاء السبعية للنسبة لا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها
عن كونه موضوعا له لفظ النسبة تحقيقا وفي شرح المفتاح الشريفي وربما يجاب
عن ذلك بان ما ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا
عنه فيكون لفظ النسبة مستعملا في غير ما وضع له وخلاصته ان المراد بالنسبة
الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لاعتبار امر خارج مع الموضوع له
فتدبر (قوله ولانه ينقض الخ) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى كما اشار
اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز عقلي فهو ذكر
المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية
فامر منع لصغره مستندا بانه يستلزم الحال وهذا نقض له بالتخلف فان دليله يجري
في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لاشتراطه بعدم ذكر
المشبه به فتدبر فانه قد زل في تقريره الاقدام (قوله ان نحو رأيت الخ) اي التجريد
سواء كان بالباء او بمن والمعنى رأيت برؤية فلان اسدا ولقيني من ملاقاته اسد (قوله
على وجه ينبي عن التشبيه) وفي قولنا نهاره صائم وليله قائم ليس كذلك لان
الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق
النهار وانما يكون طرفا التشبيه مذكورين لو كان الاضافة بانية فانه في معنى الحمل
للمبالغة في التشبيه كما في جين الماء فاندفع ما قيل ان الفرق بين جين الماء ونهاره صائم
يجعل احدهما منبثا دون الآخر تحكم لان في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره
صائم اضافة المشبه الى المشبه به وفي جين الماء بالعكس (قوله على ذكر الطرفين)
وهو القمر وضمير ازراه او ضمير غلالته (قوله هو شخص صائم مطلقا) فلا ذكر
للمشبه به اصلا والمراد بالنهار معناه الحقيقي بادعاء الصوم له فلا يكون من اضافة العام
الى الخاص على ما وهم فاخبراه هذا لا ينافي استقبحه كونه من اضافة العام الى
الخاص (قوله من غير اعتبار كونه صائما او غير صائما) انما قال هذا ليكون ابعد من كونه
مشبه به لانه اعتبر في المشبه به كونه صائما (قوله من لم يقف على مراد السكاكي) وزعم
ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان الظاهر ان يقدم هذا
الكلام على قوله ولانه ينقض الخ لكونه اجوبة عن قوله لانه يستلزم الخ لكن
اخره اشارة الى عدم الاهتمام بشأنه وانه غير معتد به (قوله والمعنى فهو الخ) وذلك
لانه الاستعارة اذا كانت في ضمير راضية والضمير لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به
عنه كان المراد من الضمير العيشة المشبهة بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة في المعنى
وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرجعا له فالتقدير فهو في عيشة راض صاحب

عيشة اى كعيشة راض صاحب العيشة بها يصح وقوعه صفة للعيشة المذكورة
 فيقول المعنى الى ما ذكر المحيب وما قيل انما قدر ما قدر مع ان المقصود يحصل بان يقال
 في عيشة راض صاحبها على ما صرح به الكاشى تفخيما لسان العيشة فانه يفيد
 عيشة يرتضى بها بخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب
 من هو فيه فان المعنى انه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك ان يكون
 مما يرضى به ففيه ان الكلام في كيفية افادة هذا التركيب لما قدر على تقدير كون
 الاستعارة في الضمير لا في نكتة التقدير (قوله من باب اضافة العام الى الخاص)
 ويلاحظ في الحكم عليه بانه صائم من حيث اتحاده بالخاص لا من حيث اتصافه
 بالصوم لئلا يلغى الحكم وقيل ان المراد بالصائم المضاف الى الشخص ما يصح ان يكون
 صائما وفيه ان المشبهة للنهار ليس بمن يصح الصوم منه (قوله فن اضافة المسمى
 الى الاسم) فالضمير في نهاره راجع الى الاسم كانه قبل الشخص المسمى بزيد صائم
 وانما لم يقل من اضافة الاسم الى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونه مشبها به وعدم
 صحة حمل صائم عليه (قوله من التعملات) قد عرفت التعملات مما ذكرنا (قوله
 لاحقيقة ولا مجازا) لان المراد بضمير ابن حينئذ العملة فيكون البداء لهم اذ لا يجوز
 تعدد الخطاب في كلام واحد نعم يكون لفظ هاهنا مجازا لكن لا امر لسماء اصلا
 (قوله ولم يعرف الخ) يريد انه لو كان هذه التراكيب الصادرة عن البلغاء استعارة
 بالكناية لكان الحكم بجهتها دأرا على اعتقاد التوقيف وعدمه فيصح عند
 من لم يعتقده ولا يصح عند من يعتقده وليس كذلك فان هذه التراكيب شائعة
 من غير توقف عن احد في الحكم بجهتها فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه
 كما لا يخفى (قوله اعنى الامور العارضة الخ) قيل اى الامور العارضة التي بها
 يطابق اللفظ مقتضى الحال اى تكون سببا قريبا لها حتى لا يرد الرفع فانه عارض
 للسند اليه من حيث انه مسند اليه ولا حاجة اليه لان المقصود ان الامور المذكورة
 في هذا الباب عارضة للسند اليه باعتبار كونه كذلك لان كل ما هو عارض له بهذا
 الاعتبار فهو مذكور فيه فان كثيرا من الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك
 لم يخرج من القوة الى الفعل ولم يدون (قوله لذاته) متعلق بالراجعة بتضمن معنى
 العروض اى الراجعة اليه العارضة لذاته بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا
 عطف قوله لا بواسطة الحكم او المسند عليه فلا ينافي كونها عارضة لذاته كونها
 عارضة لاجل كونه مسندا اليه فانه واسطة في اثبوت ومن هذا ظهر ان قيد الحثية
 للتقييد اى العارضة لذات المسند اليه حال كونه موصوفا بكونه مسندا اليه فلا

ينافي كونها اعم لا للتعليل فلا يرد ما توهم من ان احوال المسند اليه من حيث
انه مسند اليه لا يوجد في غيره وقيل يوجد حال تختص به على ان المبحوث في الباب
حذف المسند اليه وذكره وتعريفه وتكثيره الى غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر
مثلا فيكون مختصا به (قوله اولى بالتقديم) اي في الذكر فيكون بيان احواله ايضا
اولى بالتقديم (قوله لانه عبارة) اي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه
اللفوي اعني الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اخير على لفظ الترك اشارة
الى كونه ركنا اعظم كانه اسقط (قوله وهو متقدم على الاتيان) والاتيان متقدم
على سائر الاحوال لكونها كالتفصيل له (قوله والحذف يقتصر الخ) اي الحذف
الذي نحن فيه وهو ما يكون منويا في التقدير لا الحذف الذي يكون نسياما نسبيا كحذف
فاعل المصدر وفاعل الفعل المبني للمفول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا
(قوله وهو ان يكون السامع عارفا به) اي متمكنا من معرفة المحذوف لان وجود
القرينة لا يوجب العرفان بالفعل (قوله لوجود القرائن) صيغة الجمع بالنظر الى تعدد
الموارد اي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه او باعتبار كونه احدا الاشياء
المعينة كما فيما حذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (قوله الداعي الخ)
سواء كان حاملا عليه او غاية مترتبة عليه فاللام في قوله فلا احتراز للتعليل المطلق
الشامل للحاملة والغرضية (قوله ايضا) اي كما هو معلوم متقرر في علم المعاني
وان لم يذكر فيه صريحا والظاهر ترك لفظ ايضا (قوله اشارة ما تضمنية) كإيدل
عليه ههنا قوله عن العبث فانه مشعر بوجود القرينة (قوله بناء على الظاهر) حال
عن البعث اي حال كون العبث مبني على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه
لا على الحقيقة وفي نفس الامر (قوله والا) اي وان لم يكن على الظاهر فهو في الحقيقة
الركن الاعظم فذكره لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس
كالذكر في التنصيص على ما هو المقصود الاهم قال في شرح المفتاح ان ذكر المسند
اليه لا يكون عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزءا من الكلام بل العمد
فيه فلا يرد ما قيل من انه لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره
عبثا لتحقيق القرينة المعنية (قوله وقيل معناه انه عبث نظرا الخ) قال في شرح
المفتاح قيل المراد انه يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة المعنية عن ذكره فان ذكر اللفظ
لا يكون الا لفائدة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض
المناسبة في باب ذكر المسند اليه وقال السيد قدس سره في حواشي شرح (٣) انما اعتبر
خفاء لانه لو ظهر لم يكن ذكره عبثا في الظاهر ايضا فالمراد بظاهر القرينة الامر

٣ انما اعتبرنا خفاء الفائدة
لأنها لو ظهرت الى آخره
نسخه

الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الذكر وبالحقيقة في قوله
واما في الحقيقة نفس الامر اى يجوز في نفس الامر ان يتعلق بذكره غرض
خفي فلا يكون عبثا مع وجود القرينة المغنية عنه ومما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد
بظاهر القرينة الظاهر الذي هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة
واما في الحقيقة اى في نفسه فيجوز ان يتعلق به غرض فلا يكون عبثا ثم الاعتراض
عليه بانه اذا تعلق بذكره غرض كان المقام مقام الذكر والكلام في مقام الحذف
الهم الان يراد بالغرض معنى الفائدة خروج عما قصده الشارح رحمه الله على انه
يرد عليه انه اذا اريد بالظاهر الظاهر الذي هو القرينة لاحاجة الى قوله بناء
على الظاهر لان الكلام في مرجحات الحذف بعد وجود القرينة (قوله من حيث
الظاهر الخ) لانه يفهم من اللفظ لكن لا يفيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة
ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل (قوله على دلالة العقل) لانه يستدل بالعقل بمعونة
القرائن على المحذوف الدال على المسند اليه فالاعتماد او لا و آخر على العقل وان كان
لفظ مدخل ولذا لم يقل ههنا من حيث الظاهر (قوله لاستقلاله بالدلالة) اى
في الجملة كافي للمقليات الصرفة وان كان للفظ ههنا مدخل (قوله فانه يفتقر) اى
في جميع المواد (قوله وانما قال خيل الخ) يعنى ان المدلول ليس محققا لان كونه
محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك
(قوله هو اللفظ الخ) ضمير الفصل لمجرد التأكيد وتحقيق ذلك ان اللفظ مدخلا
في الدلالة عند الحذف بناء على ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند
اليه وليس للقصر فانه باطل مخالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا عند الذكر
يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ (قوله والاعتماد الخ) اى عند الذكر وعند الحذف
وانا لم يقيد بشئ منهما (قوله هل يتنبه ام لا) ام هذه منقطعة على ما مر تحقيقه
فما قبل الصواب ايتنبه ام لا ليس بصواب على ان ام المتصلة تنجى مع هل على قلة
كافي الرضى (قولى او تعينه) اما لان المسند لا يصلح الاله او لكماله فيه بحيث لا يسبق
الذهن الى غيره او لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يحامع الاحتراز
عن العبث لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد
الاحتراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصدان معا وكذا الحال
في جميع الدواعي اذا لم يكن بينهما (٦) تناف (قوله او سجع او قافية) بان يكون ذكر
المسند اليه واجب التأخير او يكون القافية او السجع لفظ المسند مع حركة ما قبله
فاذا ذكر المسند اليه يحصل الانفصال بينهما ويقوت القافية او السجع (قوله

٦ بينهما نسجه

(لا يسمع) واما لعدم الفرصة او للضجر والسآمة الحاصلة للصياد من طلب الصيد
 (قوله من غير السامع من الحاضرين) الصواب من غير المخاطب من السامعين
 (قوله وكاتباع الاستعمال الخ) الفرق بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا ولا وفي الثاني الكلام الثاني غير
 الاول ولا بد ان يكون قياسا (قوله وقد يكون الخ) اى قد يكون المحذوف من غير
 ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وحينئذ يحجب اسناداه بالقييد
 الاول خرج نحو اضربن واضربن واضربوا القوم فان حذف الفاعل فيه
 لضرورة التقاء الساكنين باقامة الحركة مقامه وبالقييد الثاني خرج نحو انبت الربيع
 البقل وجاء ربك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيقي وبالقيد الاخير الفاعل المحذوف للمصدر
 (قوله وحينئذ يحجب اسناد الفعل الى المفعول) الا نادرا نحو ما ضرب بالانا وبذلك اى
 رأى وانما يحجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل او ما يقوم مقامه ولا تنوهم
 ان هذا من حذف الجملة بل تبديل جملة بجملة اخرى لنكتة لان هذا ليس تبديلا
 للمسند بل تغيير هيئة ولذا سمي كل واحد منهما اصيغة الماضي (قوله فلكونه
 الاصل) اى ما يثبتني عليه الشئ والقاعدة (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) يعنى
 كونه اصلا لا يكفي نكتة للذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم
 مقتضى للعدول ليكون مرجا للذكر على الحذف والمراد بعدم مقتضى في قصد
 التكلم على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة المعينة للمحذوف كبديل
 عليه سابق كلامه ولاحقه فلا حترار عن العبث وتخييل العدول متحقق في
 جميع صور الذكرو قوله ولا مقتضى للعدول عنه منصوب وسقوط التنوين اما
 لكونه مضافا واللام زائدة كقال سيبويه في غلام لك واما تشبيهه باله بالمضاف
 كقوله الشيخ ابن الحاجب (قوله او زيادة الايضاح) اى ايضاح المسند اليه
 وزيادة تثبيته في ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف ايضا لوجود
 القرينة المعينة له وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة
 العقلية (قوله ومنه واولئك هم المفلحون) اى من زيادة الايضاح والتقرير لكن
 لا لايضاح المسند اليه وتقريره ولذا اورد لفظة منه بل لايضاح غرض تعالى
 بتكرير المسند اليه وهوان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمان ممتازون بكل من
 الاخرين وكل منهما يكفي في تمييزهم فلا يضر هذا الغرض ذكر المسند اليه
 ولم يحذف بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يتضح التقرير كمال الاتضاح
 ولا يفصح عن الغرض كمال الافصاح وبهذا يظهر فساد قول من قال ليس الآية

من قبيل اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك او ائلك الثاني لم يكن مقدرا بل كان
 مابعد معطوفا على مسند او ائلك الاول لان الغرض انه لو ترك ونصب القرينة
 على تركه لم تحصل زيادة الايضاح واندفع ما قيل ان التبادر من قوله ومنه ان
 التكنة في ذكر المسند اليه في الآية الايضاح له مع انها شئ آخر كما علم من قوله
 تنبيها الخ وذلك ظاهر كذا قيل لكن الظاهر من عبارة الكشف ان التكنة
 المذكورة لتكرير اسم الاشارة عدم الاكتفاء على الاول وحاصلها انه لو لم يكرر
 لاحتمل ان يكون مجموع الاثرين بميزانهم عما عداهم لاكل واحدة منهما وبالتكرير
 صار نصا في ان كل واحدة مميزة لهم فالمراد بقوله زيادة الايضاح الايضاح الكامل
 و التقرير البالغ كما في تعريف النص بما ازداد وضوحا على الظاهر (قوله
 كما ثبت لهم الاثر الخ) في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهم زائدة كذا ذكره
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف وفيه ان التشبيه ليس بمقصود في المقام
 وان زيادة الفاء لم يحوزها سيويه وعندى ان الكاف للقران في الوجود وما كافة
 كقام زيد قعد عمرو وصل كادخل الوقت والفاء للسببية كما في قوله زيد فاضل
 فاكرمه والجملة في محل الخبر لان اي تنبيها على انهم بهذه الحالة وهي انه كما ثبت
 لهم الاثر بالهدى قارنه في الوجود ثبوت الاثر لهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا
 كمال الترغيب لمن عداهم الى الإيمان والاثره بفتح الهمزة والشاء الاستبداد
 وبالفلاح متعلق بالاثرة المدلول عليها بالضمير والمثابة المرجع وفي تميزهم متعلق
 بعملت او بمثابة و ضمير انفردت وكفت للاثرة و ضمير الموصول محذوف اي كفت
 فيها اي في تلك المثابة على حيالها اي انفرادها واصله حوال من الحلول بمعنى
 الطرف * قال قدس سره فكيف يكون الخ * قال الشارح رحمه الله في شرح
 المقنن كما ان الحضور عند السامع و معرفته القصد اليه كناية عن وجود
 القرينة كذلك عموم النسبة و ارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة فالندفع
 البحث لانها عند السكاكي رحمه الله عبارة عن ذكر اللازم اي التابع و ارادة
 الملزوم اي المتبوع بحيث يحصل الانتقال منه اليه في الجملة ولا يجب استلزامه له
 ولا شك ان عموم النسبة و ارادة التخصيص يدع انتفاء القرينة مطلقا وينتقل منه اليه
 وان لم يستلزمه كطول التجاد وكثرة الرماد يتبع طول القامة والمضيافية فالمراد بقوله
 تفصيل لانتفاء القرينة انه لازم له فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيق له
 لان الكناية كدعوى الشئ بالبينة وليس المراد انه تفصيل و بيان له حتى يرد ان انتفاء
 القرينتين المخصوصتين كيف يكون تفصيلا و بياننا لانتفاء القرينة مطلقا والعجب

من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحضار السامع للسند اليه وعرفانه
قصده اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر السند اليه فهي اذا كان
السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر السند اشارة الى وجود
القرينة المجوزة للحذف ومنع ههناكون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتفاء
القرينة حيث قال في شرحه ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه
لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فقدسها لان انتفاء
القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها افراد اخر كتنظيم الذكر
في السؤال وغيره وبما حررنا لك اندفع ما اورد على جواب الشارح رحمه الله تعالى
من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص بيانا لانتفاء القرينة كان الذكر لانتفاء
القرينة وذلك وظيفة النحو دون المعاني لانه ليس من المزايا والخواص الزائدة على
اصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء القرينة والكناية يجوز فيها ارادة
المعنيين كان الذكر ههنا لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون
البحث عنها ووظيفة النحو * قال قدس سره وقيل الخ * اي في توجيه عبارة السكاكي
بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اختاره في شرحه فالتعبير بقيل
ليس للاشارة الى ضعفه * قال قدس سره وعلى هذا يكون عموم النسبة الخ *
فتم جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان التمثيل بقوله
نحو خالق كل شيء ظاهرا في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح
رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه ان يصح
في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اتصافه به في نفسه واسناده اليه حيث
قيد بقوله في تلك الحالة * قال قدس سره انها موضوعة الخ * قيل فيه انه يلزم
ان يقع الالتفات الى الافراد المعنية الغير المتناهية ولا شك انه اذا سمع انما لم يلاحظ
الافراد واحد وال جواب انه موضوع لكل واحد بشرط الانفراد عن الاخر فلذا
لا يقع الالتفات الا الى واحد * قال قدس سره اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها *
فيه بحث لان المراد بقولنا انها موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته انها
موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئي من جزئياته لذلك المفهوم
من حيث هو فيكون استعمالها في كل جزئي حقيقة واستعمالها في المفهوم الكلي
من حيث هو مجازا وبهذا ظهر ان الاختلاف بين الرايين لفظي لان من قال بالوضع
العام اراد ان المفهوم الكلي آلة للملاحظة الجزئية ووجه معلوميتها وقد تقرر
في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم

والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشيء معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك من حيث اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات فتدبر * قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها نكرات الخ لا ينبغي عليك ان النكرة المختصة بوصف او حكم لا تخرج عن كونها نكرة وان قل شيوعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى النكرة المختصة ايضا نكرة وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى النكرة الصرفة ايضا معرفة فالفرق تحكم * قال قدس سره طوبى له على غره * وغر الثوب كسره الاول يقال طويت الثوب على غره اي على كسره الاول وهو كناية عن عدم ارادة الكشف والظهار * قال قدس سره وانما المقصود التنبيه الخ لا ينبغي عليك انه لم يظهر مما نقله المراد بالذات والخارج ماذا ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالذات المعنى المستقل بالمفهومية الذي يصلح ان يحكم عليه به وهو معنى الاسم فقط فان معنى الفعل لاشتماله على النسبة المخصوصة خرج عن تلك الصلاحية ثم لا ينبغي ان المشار به الى خارج هو اللفظ الدال على الذات وانما نسب اليها مجازا انتهى وكتب في نسخة اخرى (٧) وانه اريد بالخارج ما يقابل الذهن وليس بشيء لان المقابل للذهن اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون المشار اليه بها امرا موجودا في الاعيان او نفس الامر نحو شريك الباري والمعدوم المطلق فحذف هذه الحاشية اولى من اثباتها وتحقيق المقام على ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اي معلوم عند السامع من حيث انه كذلك وان النكرة ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعينا معهودا في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعاني من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه يكون نكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه في المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسي ان كان المعهود جنسا واما شخصي ان كان حصة والافلايد من قرينة خارجية يستفاد منها ذلك

٧ في حاشية اخرى نسخة

فان كانت الاشارة الحسية فهي اسماء الاشارة وان كانت الخطاب اي توجيه الكلام الى الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة فاما الخبرية فهي الموصولات واما الاضافة فهي المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو المعروف باللام ثم المعروف باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعروف بلام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان فهما فرعاً الجنس اذا تقرر هذا فنقول ان ماسوى العلم لما كان تعينه مستفاداً من خارج ففيها نوع عوم فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعات لفهومات كلية بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون والشارح رحمه الله تعالى واما ان يقال انها موضوعات لتلك الجزئيات لكن بملاحظة امر كلي آله لوضعه فالوضع عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي عضد الدين والسيد الشريف وان الوضع في المعارف اعم من الافرادى كما في ماسوى المعروف باللام والنداء والتركيبى او المنزل منزلة الافرادى كما في المعروف باللام فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلي هو تعين مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات على اختلاف الرايين واسم الجنس موضوع لمعناه اعنى الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والمجموع موضوع بالوضع التركيبى او الوضع المنزل ومنزلة الافرادى لمعين عند السامع هو مفهوم مدخوله او حصة منه بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات من حيث هو معين عنده فالعرف بلام الجنس مثلاً من حيث انه معرف بلام الجنس موضوع للمفهوم الكلى وهو مفهوم مدخوله المعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات اعنى هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الامر الكلى بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات المحوطة بالمفهوم العام في المعروف بلام الجنس مشكل وان الوضع في المعارف اعم من الشخصى والنوعى سواء كان بنفسه كفى المعروف باللام المستعمل في معناه الحقيقى او مع القرينة كفى المجازات المعرفة باللام نحو لقيت الاسد في الحمام فانه موضوع مع القرينة بالوضع النوعى لمفهوم كلى اعنى الرجل الشجاع يستعمل في شئ معين عند السامع وبما حررنا لك انكشافك ان تعريفى المعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه وما وضع اشئ بعينه على اختلاف الرايين لا بد فيهما من اعتبار الحدية اى من حيث هو بعينه ليخرج النكرات وان الشئ في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموضوع له كفى العلم او فرداً منه كفى سائر

المعارف وان الضمير الراجع الى النكرة وعلم الجنس وسائر المعارف داخلية في الحد وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية معناه جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما يثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج بقوله الى خارج النكرات كلها وبقوله اشارة وضعية النكرة اذا اشير بها الى مفهوم معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقرينة لا بالوضع فلا اشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثابتة في النكرة والمعرفة والى الخارج مختصة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعيتان تشارك في احديهما النكرة وتخالف بالآخرى وليس المراد بالخارج ما يرادف الاعيان فانه يلزم ان لا يكون المعرف بلام الجنس وكذا المعرف بالاضافة للجنس بل الموصول والمعرف بالاضافة اليه اذا كان مدلولهما متمنع الوجود والضمير الراجع الى المساهية من حيث هي والراجع الى النكرة الموصوفة والمعرف بلام العهد الخارجى اذا كان المشار اليه الجنس او النكرة الموصوفة والعهد الذهني وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور وان قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذا الخارج عن الذهن سواء كان في الاعيان او في الذكر فانه وان ادخل المعرف بلام العهد والضمير الراجع الى النكرة والجنس في التعريف وخروج المعرف بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهني لا يضر لانها غير داخلية في المعرفة عنده لنكه لا يشمل الموصول الذي اريد به المتمنع نحو قولنا الذي هو شريك الباري متمنع وكذا ليس معنى عبارته جعل الذات مشاربا بتوسط امر خارج وهو القرينة اشارة وضعية فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام الجمل في هذا المقام وللفضلاء تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات تسخلى مخافة الاطناب (قوله لان الاصل) اي ٧ الراجع الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند فان المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع (قوله فتعريفه الخ) جواب شرط محذوف اي اذا علمت معنى التعريف والمعرفة فتعريفه لكذا وفي بيان النكتة العامة للتعريف اشارة الى ان ارتفاع شأن الكلام ان لا يغفل عن نكته العامة بعمومه وعن نكته الخاصة بخصوصه والمصنف رحمه الله اقتصر على بيان النكات المختصة باقسام التعريف في هذا الكتاب مع النعرض للنكتة العامة له في الايضاح اكتفاء باشارة الفاء العاطفة في قوله فبالاضمار فانها للتفضيل فيقتضى تقدم الجمل كانه قيل اما تعريفه فلا فائدة المخاطب اتم فائدة فالاضمار لكذا وبالعلمية

٧ لان الراجع الحكم نفسه

لكذا وليست جزئية بان يكون تقديره مهما يكن من شيء فتعريفه بالاضممار لكذا لان الفاصل بينها وبين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجزاء الجزاء ما هو ملزوم في الزهن والتعريف ليس ملزوما لكونه بالاضممار لكذا لما قيل ان المصنف رح ترك النكتة العامة ظاهرا انه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فان النكتة الخاصة تكفي لايراد العامة وان الاولى واما تعريفه بالاضممار فلان المقام الخ مشاؤه عدم التنبيه لاختصار المص رح (قوله كان ابعد) بشرط ان لا يوجب البعد عن حد الوقوع (قوله تخصيصا) اراد به ما يقابل الشيوع الذي في النكرة فيم الاستغراق ايضا اثلا بر ان قولنا جاءني كل عالم ابعد من جاءني زيد مع عدم التخصيص في الاول (قوله ازداد الحكم بعدا) بالنسبة الى الحكم على الشائع بالشائع فلا يرد ما قيل انه قد يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه كقولنا الاثنان زوج اول فلا يكون مفيدا لبعد الحكم فالقاعدة المذكورة باعتبار الغالب (قوله كما ترى الخ) تنوير للقاعدة البديهية بالمثل (قوله لانه وضعي الخ) اي يفهم من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع باق فلا يرد ان تخصيص النكرة بالوصف ايضا وضعي بالوضع النوعي كالمعرف باللام والمضاف (قوله ثم التعريف الخ) اشارة الى ما ذكرنا من ان القاء لعطف المفصل على الجملة (قوله لان المقام لتكلم الخ) اي للتعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظا او تقدير او حكما فلا يرد ان مقام التكلم محقق في قول الخلفاء امير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضممار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا مخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهو كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي الاضممار فان الاسماء الظواهر كلها غيب (قوله واصل الخطاب) اي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع (قوله او اكثر) فالواجب بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة او للجمع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى (يا ايها الناس اعبدوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين (قوله الى حاضر الخ) اي من حيث انه حاضر بان يكون فيه اشارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ) قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع

المضمّر موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد فذكره
ههنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شئ مداع
الى ايراد الخطاب لمعين فاجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروى
مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم
الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم
ان يكون جميع المجازات التقوية خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وضع المضمّر
موضع المظهر مجرد صحته اقامته مقامه اذ كل مضمّر يصلح لذلك بل ان يكون المقام
مقام المظهر فاقم المضمّر مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله
وقد يترك) الظاهر ان يرجع الضمير الى الاصل الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى
قرب المرجع (قوله اي الخطاب مع معين) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح
المفتاح في شرح قوله وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين حق العبارة ان يكون
لمعين يقال خاطبه وهذا خطاب له لا مخاطب معه والخطاب معه انتهى وفيه
ان الشاهد انما يدل على ان الخطاب متعد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية
ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انها متعلق بكون لا بالخطاب واستعمال الكون
مع شائع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل (يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما)
وفي شرح المفتاح الشريف لو قال لمخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل
الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه
اسد لان الكون والحصول يتعلق به كل جار ولذا يقدر متعلق الظروف المستقرة
كلها فعنى عبارة الشرح على وفق ما في المفتاح قد يترك الخطاب الكائن لمعين اي
الصالح له مما لا الى غير المعين وانما جعل الشارح رحمه الله ضمير يترك راجعا الى الخطاب
دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لانهما
قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود امالة الخطاب من المعين الى غير
المعين فاقيل ان الانسب ان يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين
في الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأني به ليس بشئ (قوله تفطيع)
اي بيان فظاعة حالهم من قطع الامر بالضم اي اشتد شناعته قوله حالهم الفظيعة)
اي حالهم الشديدة الشناعة والمراد به ما طرأ عليهم في وقت تكسر الرؤس لاجل
الجمالة والخوف من احوال القيمة من رثالة الهيشة واسوداد الوجه وغيرها وبسرة
وصفرته وغير ذلك التي هي في غاية الشناعة والجزاء محذوف اي لرأيت امرا
فظيعة وما قيل ان المراد بحالهم الفظاعة ووصفها بالفظيعة من قبيل شعر شاعر

او الكلام على حذف المضاف او الحثية مرادة مع كونه تكلفا لا يحتاج اليه غير صحيح
 في نفسه اذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير الجزاء حينئذ لرأيت امرافطيعا ثم ان اعتبار
 صحة رؤية كل من يتأني منه كافي في كون حالهم في غاية الظهور ولا يحتاج الى وقوع
 الرؤية فاقيل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلفة لو تدل على امتناع
 وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية السقوط لا تحققها في نفسها
 وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية المخاطب لها لكونها فطبيعة هائلة قوله
 على حذف المضاف اما قبل ضمير بها او قبل مخاطب (قوله اكرم اليه) الظاهر اسقاط
 اليه (قوله او احسن) اورد بكلمة او نظرا الى كون كل واحد منهما شرط له جزاء
 على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعداد وفي بعض النسخ بالواو
 وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لان الاخراج في صورة الخطاب يفيد الخصوص والعموم
 انما هو لاخر اوجه عايفيده صورته فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام قوله يا ايراده علما (اشارة
 الى ان العلمية مصدر متعدي ومعناه جعله علما والجعل بالايراد (قوله وهو ما وضع لشي
 مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات امارات الشخص لا موجهاته لان الشخص
 هو الوجود على النحو الخاص او حالة تتبعه اي تقارنه والاعراض والصفات كالشكل
 والكيف والكم امارات يعرف بها الشخص كما تقر في محله فتبدل الشخصيات لا يوجب
 تبدل الشخص وانما يقل مع تشخصه لانه انما يتم على القول بكون الشخص زائدا
 على الماهية وجوديا بخلاف ما اذا كان نفس الذات او امر اعدميا فانه لا مقارنة في الاول
 ويلزم انعدام الشخص في الثاني ومن هذا التعريف يعلم طريق احضار الشخص بان
 يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لتشخصه فالعلم وان كان كليا لكن المعلوم به
 جزئي لعدم مطابقته لما سوى ذلك الجزئي فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين في هذا
 المقام * قال قدس سره يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية * لانها موضوعة
 لنفس الماهية الحاصلة في الذهن كما يعرف بلام الجنس الا ان التعريف فيها والاشارة الى
 معلوميتها مستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرف من اللام والقول بان الماهية المتحدة
 في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك
 ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة الشخصية تكلف * قال قدس سره مع جميع
 الشخصيات الذهنية * فان الماهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض في الذهن
 فان الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن زيد غير الحاصلة في ذهن عمرو بالشخص
 والمراد بالشخصيات في تعريف العلم مطلق الشخصيات اي ما يكون مفيدا لتشخصه

في الجملة سواء كان في الخارج أو في الذهن لا الخارجية فقط ولا الذهنية فقط ولا جميع
 الشخصيات الذهنية والخارجية * قال قدس سره لاستلزامه الخ * وذلك لأن الماهية
 المأخوذة مع الشخصيات الخارجية تبين الماهية المأخوذة مع الشخصيات الذهنية
 لتبين الشخصيات الذهنية والخارجية ولا يجوز إطلاق لفظ أحد المتباينين على الآخر
 حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا إلا بعد اعتبار علاقة صحيحة بينهما وإطلاق الأعلام
 الجنسية على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقتها للماهية ومجازا إذا ريد ذلك
 منها بخصوصه باستعمال المطلق في المقيد لا باعتبار العلاقة بين المقيدين فتدبر فانه قد خفي
 على الناظرين * قال قدس سره بل بان علميتها تقديرية * هذا ما ذهب اليه الرضى من
 ان علميتها لفظية ولا فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في المعنى حيث قال وإذا كان لنا
 تأنيث لفظي كعرفه بشرى ونسبة لفظية ككرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي
 اما باللام كما في اشتر اللحم وان يأكله الذئب واما بالعلمية كما في اسامة انتهى فليس لنا داع
 الى ايراد العلم الجنسي المجرد التوسعة في اللغة فعليته خارجة عن وظيفة علم المعاني
 فاندفع ما قيل فيه ان نظر الفن شامل للكات المتعلقة بالعلمية سواء كانت تحقيقية
 او تقديرية * قال قدس سره لضرورة الاحكام * من منع الصرف وترك
 ادخال اللام ومجيء الاحوال والوصف بالمعارف (قوله وقدهما) اي قدم
 العلمية على بقية تعاريف المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار
 ان موصوفها اعرف من موصوفاتها (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر والمراد به
 نفس الشيء وذاته المعينة وفي تفسيره بقوله بشخصه اشارة الى انه ههنا بغير المعنى
 الذي مر في تعريف المعرفة فانه بمعنى المعين مطلقا تعيينا جنسيا او شخصيا وهذا
 كما تقول اريد مخاطبا بعينه او لابعينه كذا في شرح المفتاح (قوله بحيث الخ)
 ولو باعتبار خاصة مساوية له لا بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وبهذا
 ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن بان يحضر باعتبار كونه واجب
 الوجود خالق العالم (قوله عن احضاره ثانيا) اي المسند اليه بعينه فلا حاجة
 الى تقييد الضمير الغائب بالراجع الى العلم كما قيل (قوله بالضمير الغائب) فانه يمكن
 احضاره به ابتداء لاشتراطه بتقدم ذكر المرجع لفظا او تقديرا (قوله فانه يمكن
 احضاره الخ) اما في الثلاثة الاول فظاهر واما في الاخيرين فلان الشرط فيهما
 تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بهامرة ثابتة
 بان ذكر اول مرة ما يعبر به عنه باحد المعارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره

ليس بشرط في شيء منها * قال قدس سره لتوقف كل منهما الخ * التوقف في المضمير الغائب مسلم ولذا قال الشيخ ابن الحاجب في تعريف المضمير ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وفي المعرفة بلام العهد ممنوع فان مدلوله الحصة من الحقيقة المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها أولا ومنشاؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار * قال قدس سره كما يشير اليه فيما بعد * اي في ضمن لا يقال لكنه غير مسلم عند الشارح رحمه الله ولذا خص الاحتراز بقوله ابتداء بالتضمير الغائب * قال قدس سره اي بحسب وضعه * فغنى ابتداء في اول محاله * قال قدس سره واما بحسبهما فلا * فيه ان جميع المعاني المشتركة يحضر عند سماعه بعد العلم بالوضع وانما التردد والتوقف في تعيين المراد * قال قدس سره اعم من ان يكون بقرينة أولا * لتدخل فيه المعارف التي سوى العلم وتخرج بقيد باسم مختص به (قوله لان الاسم المختص بشيء معين الخ) اي مشخص وانما اعتبره لان الكلام في التعبير عن المسند اليه المعين كما اشار اليه بقوله لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين لانه اعتبره مع قوله باسم مختص به حتى يرد ان الكلام في كون القيد الاخير غنيا عن الاولين فاعتبار المعين غير مناسب واما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده فان المعرفة بلام الجنس مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد واطلاقه على الفرد الذهني اوجع الافراد انما هو بالقرينة كما قيل المراد بالتعيين اعم من التعيين التعريفي او التنكري ولو حذفه لكان اولى ليس بشيء * قال قدس سره اذا انحصر في شخص * اما ابتداء كالشمس او بالعلبة كالرجل كن اسمه مختصا به في الظاهر اذ لا يستعمل في غير ذلك الشخص ولا يحضره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له وانما كان هذا الجواب تكلفا لان المراد بالاختصاص الاختصاص الوضعي كذا قيل وفيه ان الظاهر من الاختصاص اعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي ارادته ولعل وجه التكلف انه لو كان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز عنه بقوله بعينه لتعرض له فانه لحقائه احق بالتعرض (قوله موقوف على الخ) كما يدل عليه قوله بواسطة تقدم ذكره وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله يكون هذا بعينه الخ) اي في المأل فان الاحضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم المختص مألهما واحد وما قيل ان الاحضار بنفس اللفظ متحقق بتضمير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص فوهم لما عرفت من انهما يحتاجان الي قرينة التكلم والمخاطب وكذا الاحضار بلفظ الرحمن بقرينة الغلبة (قوله وبعد التيا والتي) التيا بفتح اللام وجاء بضمها تصغير التي في الرضي التزم حذف

الصلة مع التيسر معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان
 الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل
 في حد البيان فلذلك تركنا على ابهامها غير مبذبة بصلة اي بعد ورود الداهية
 الصغيرة اعني كون ابداء بمعنى بنفسه ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى
 عدم التوقف على شيء ثم تقييده بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالقرائن
 المفيدة لاحضاره بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم اتحاد بقوله باسم مختص
 وانما كانت كبيرة لالهة معنوية والاولى لفظية او بالعكس بان يكون التصغير
 للتعظيم والاصل فيه ان رجلا تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد وكان
 يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها الشدائد ضعف ما قاسى
 من الصغيرة فطلقهما وقال بعد التيسر والتي لا تزوج ابدا (قوله فينبغي) جزاء
 شرط محذوف * قال قدس سره لزول احد البعدين * اعني الداهية الصغيرة
 وكذا يزول مطالبة وجه التخصيص وانما لم يتعرض له لظهوره واما الكبيرة
 فواردة لانه اذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة
 (قوله ان الوجه ماذكرنا) لان فيه حمل الابتداء على المتبادر وعدم اغناء القيد
 الاول عن الثاني (قوله اصله الاله) تبع الكشف في ذلك لانه الاصل القريب
 وفي تفسيره القاضي الله بالتكثير بعد الصحاح لانه لا نزاع في كون الالف واللام
 خارجة عن اصله انما النزاع في انه الله اولاه وقد فصلنا وجوه رجحان المنكر
 في حواشي التفسير (قوله حذف الهزة) اما مع حركتها على خلاف القياس
 فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس
 واحد او لهما ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان
 المحذوف القياسي كالثابت فلا يكون المنحرفان المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه وان
 اعتبر التعويض ايضا نعم لو قيل بلزوم الادغام بعد العملية كان قياسا لان الاعلام ولا تغير فقيه
 خلاف القياس ليكون الاسم مطابقا للمسمى (قوله وعوضت) اي اعتبرت عوضا منها
 ولذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوصل باي ويبقى قطعيا (قوله ثم جعل الخ) اي لم
 يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلي اعني المعبود
 بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان او باطلا هذا ما اختاره الشارح رحمه الله
 في شرح الكشف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته
 تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق التبع على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام

المختصة لا يطلق على غيره تعالى اصلا والتحقيق انه قبل الادغام وبعده من الاعلام
 الغالبة مختصة بذاته تعالى الا انه قبل الادغام غلبته تحقيقية لتحقيق استعمال
 اله منكرا في غيره تعالى وبعد الادغام غلبته تقديرية وقد فصلناه في حواشي
 التفسير وفي توصيف الذات بالواجب الوجود الخالق لكل شيء اشارة الى طريق
 احضار الذات المعنية اعني اللزوم المساوي له في نفس الامر وان كان كليا عند
 العقل (قوله كلمة توحيد) اي كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه فاقال الابهري من ان
 الافادة بحسب الشرع دون اللغة ان اراد ان دلالتها على التوحيد بحسب وضع
 الشرع فليس بشيء للقطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوي
 الى معنى آخر وان اراد ان افادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن
 ليس كلامنا فيه (قوله على اعتبار عهد) اي على اعتبار فرد معهود من لفظ الله
 (قوله فيلزم استثناء الشيء من نفسه) اما اذا كان لفظ الله اسما للمعبود بالحق
 فظاهر لاتحاد المستثنى منه والمستثنى مفهوم ما وصدقا واما اذا كان اسما للواجب
 الوجود فلانه لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم فالاستثناء من حيث الصدق
 والمعبود بالحق وواجب الوجود متحدان صدقا سواء اريد الله ما هو معبود بالحق
 وواجب الوجود بالفعل او بالامكان واما ارادة المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه
 وواجب الوجود بالفعل من المستثنى فما لا وجه له (قوله او موجود الخ) نقل عنه يشير
 الى ان الاستثناء بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت هلا قدرت الامكان ونفي
 الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد على خطأ المشركين في اعتقاد
 تعدد الآلهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس قرينة الوجود دون الامكان
 ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز
 ان يكون الاستثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله
 لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى والمراد بالحل المحل البعيد اعني الابتدائية لا المحل
 القريب اعني النصب والادخل البديل تحت النفي ولذا لم يجوز النصب
 في المستثنى مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور ويرد على قوله
 لا على نفي مغايرة الله عن كل اله ما ورد في الشفاء ولا اله غيرك فتدبر (قوله
 وفي النزول الخ) غير الاسلوب لان العلم مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه
 في الحقيقة لان ذكر الابد كناية كما في قوله تعالى (بما قدمت يدك) اي ما قدمت فقوله
 تعالى (نبت يدا ابي لهب) دعاء وقوله وتب الذي بعده خبر وقيل المراد هلاك

يديه لانه اخذ حجرا بيديه ليرمي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ لا يكون العلم مسند اليه حقيقة ايضا فيكون نظيرا ويكون معنى ثبت هلك كله كذا افاده السيد قدس سره (قوله اي يدا جهنمي) انما قال بالتشكير تهويلا كانه قال اي جهنمي وقيل عدل عن اسمه عبد العزيز استقباحا لاسمه وقيل لشهرته بكنيته وقيل كنى بذلك للذهب وجنتيه واشراقهما فذكر كنيته تهكما به وباقبحاره بذلك فهذه وجوه ثلاثة اخرى كذا في حواشي شرح المفتاح الشريف (قوله انتسابه الى النار) كانتساب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه جهنميا لزوما عرفيا وان لم يستلزمه عقلا فان خزنة النار ملابسون لها وليسوا بجهنميين (قوله انتقال من الملزوم الخ) فان التلازم بينهما في الجملة متحقق في الخارج والذهن (قوله وهم يعتبرون الخ) فابولهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس الذهب لينقل منه الى انه جهنمي فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى للشخص المسمى بابي لهب لكن لينقل منه الى معنى يلزم الذهب لينقل منه الى الجهنمي وكذا ابوجهل كناية عن الجاهل وابوالخير كناية عن الخير وقال السيد قدس سره ابولهب معناه الاصلى ملابس الذهب ملازمة لان لفظ الاب ههنا مستعمل في معنى الملابس دون معناه الحقيقي فاطلق ابولهب على الشخص المسمى به ولاحظ معناه معناه الاصلى اعني ملابس الذهب لينقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا انتهى فمعناه كناية بالواسطة لان ابالهب معناه الاصلى ملابس الذهب ملحوظ مع معناه العلمي ولا كناية في ابى جهل وابوالخير لكونه مستعملا في معناه الحقيقي والحق مع الشارح رحمه الله تعالى لان ابالهب مستعمل في الشخص المعين والمتكلم بناء على اعتبارهم المعاني الاصلية في الكنى ينقل منه الى المعنى الاصلى ثم ينقل منه الى الجهنمي ولا يلاحظ معه معناه الاصلى والالكان لفظ ابى لهب في قوله تعالى (ثبت بدا ابى لهب) مجازا سواء الاحظ معه المعنى الاصلى بطريق الجزئية او التقيد لكونه غير موضوع للمجموع او المقيد وما قيل ان المعنى الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وان مناط القسامة والصدق والكذب فيها هو المعنى الثاني وههنا قصد الذات المعين فليس بشئ لان الكناية لفظ اریده لازم معناه مع جواز ارادته معه فيجوز ههنا ان يكون كلا المعنيين مرادا وفي المفتاح تصرح بان المراد في الكناية هو المعنى الحقيقي ولازمه جميعا كما سيجي وقد تكلفوا لدفعه بما لا ترضى بسماعه الاذن الكريمة بان المعنى الثاني هو الذات مع وصف

كونه جهنميا دون مجرد وصف كونه جهنميا وبان الممكنى عنه في نظر البليغ هو كونه ملابس الاله بليستقل منه الى الجهنمي وهو ليس بمقصود بالذات والله در الشارح رحمه الله حيث قال ان هذا من مزال الاقدام * قال قدس سره صار كونه جهنميا فيهم من هذا الاسم * فيه بحث اما لافلان الكناية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الذي اريد منها مفهوما من اللفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لازما للمعنى الاول لينتقل منه اليه للزوم له فاذا كان الشخص ملزوما لكونه جهنميا يجب ان يفهم من كل لفظ دل على ذلك الشخص لتحقيق الزوم نعم لو ادعى ان لزومه له انما هو في ضمن هذا اللفظ دون غيره لم يكن مكابرة واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون الكناية في ابي لهب وامثاله موقوفة على اشتهار ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم ينتقلون من الكنية الى ما يلزم مسماها باعتبار الوضع الاصلى من غير توقف على شهرته بها قال الشاعر * قصدت ابا المحاسن كي اراه * لشوق كاد يجذبني اليه * فلما ان رأيت رأيت فردا * ولم ار من بينه ابنا ليدى (قوله والمقام الصالح الخ) ولا بد منه قال في شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لابد من ^{مصحح} و مرجع لكنه قد يفصلهما الكثرة المرحجات كما في الموصول واسم الاشارة وقد يحملها كما في المضمرة والعلم وتبعه السيد قدس سره في شرحه وكتب في حواشيه فلا بد في المضمرة من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان يتصل بذلك احد الامور الثلاثة كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا مذكور الو في حكمه وقس على ذلك حال العلم ولما لم يكن في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم الاشارة فان ^{المصحح} فيهما معنى معتد به والمرجع معنى آخر واما في المضمرة والعلم فكان المرجع هو ^{المصحح} انتهى ولا يخفى عليك تخالف الحاشية والشرح فعليك بالتأمل في التطبيق (قوله الى مشار اليه) اي الى معين عند المخاطب بشار اليه باعتبار تعيينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شئ ما لا الى شئ معين عنده الا يرى انها لا تقع صفة لالكرة كذا في الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من التعريف اي محضرة بعينه في ذهن السامع بعنوان الصلة (قوله تفصيل الباعث) المتناول للغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والاياء الى وجه بناء الخبر والحامل الذي يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح ان كثيرا من الاغراض قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشئ الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة التي هو في بيتها والله الذي سمك السماء

ونحو ذلك فقد نهناك على أنه ليس بوارد بناء على أن ليس المراد بالاقتراف ههنا
 إلا مجرد الملازمة من غير اطراد ولا انعكاس (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة)
 هذه النكتة موجبة لا يراد به موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمخاطب بشئ من احواله
 المختصة به الا الصلة لا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الموصولية وايراده
 نكرة خروج عما نحن فيه لان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة وما قيل انه
 ينقض بمثل قولنا صاحبنا رجل عالم فلا يهد من امر آخر مرجح فليس بشئ لان طريق
 الاضافة غير طريق الموصولية لان الاول احضار للعهود بعنوان النسبة الاضافة المفيدة
 لاختصاص المضاف بالمضاف اليه والثاني احضار له بطريق النسبة الخبرية المفيدة
 لاتصاف الموصول به كما مر ذلك في بيان اقسام المعرفة فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله
 لقلة جدوى هذا الكلام) لان المقروض ان لا علم لل متكلم بشئ من الاحوال المختصة به
 سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة
 قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة
 فان المتكلم يجوز ان يكون طالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير
 الجدوى وما قيل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد قائمة تامة فليس بشئ لان فيه
 العلم للمتكلم بحال تختص بهم سوى الصلة وهو الزهد (قوله او استهجان التصريح
 بالاسم) هذه نكتة من جهة لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس فلا يردان مجرد استهجان
 التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعتبر بطريق آخر لا استهجان فيه
 (قوله اي تقرير الغرض الخ) اختاره على تقرير المسند والمسند اليه ابا طالا هو المفهوم
 من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء (قوله وكان
 المعنى خادعته) اي ارادته به المذكور من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة مجاز
 عن المخادعة اذ لم يكن مجرى وذهاب منها اما بطريق الاستعارة التبعية او الاستعارة التمثيلية
 ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال بخاصم فلان عن فلان (قوله وفعلت الخ اعطف تفسيرى
 وفيه اشارة الى انه لم يتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الواقعة (قوله عن
 الشئ) متعلق بالمخادع اي لاجل الشئ الذي لا يريد صاحبه ان يخرج عن يده (قوله
 يحتمل الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف اي يحتمل المخادع على
 صاحبه ان يغلبه ويأخذ ذلك الشئ من صاحبه (قوله وهى) اي المخادعة عبارة عن
 التمسك اي الاحتيال للجماعة يوسف زليخا (قوله لا خراخ) انما يقع بين الحكاية وما يتعلق
 به من استهجان التصريح فانسل اجنبى (قوله فغشيم من اليم ما غشيم) التعظيم

من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه انوارا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالفسر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة ولا حاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله اثم كسحاب) وادفى جهنم والعقوبة ويكسر كذا في القاموس (قوله اي تهلكوا الخ) الصرع الالقاء على الاض وهو اما كناية عن الهلاك او الاصابة عن الاصابة بالحوادث (قوله من التنبيه على خطاهم الخ) حيث رتب على تحقق الصلة ما هو مناف لها ليعلم منه انها منتقية (قوله كان فيه ايماء الخ) بقي الكلام في كون الائمة ذريعة الى التنبيه على الخطأ وسيجي بيانه (قوله او الائمة الى وجه بناء الخبر) هذا المطلب من المداحض فقول ما عندي في بيانه انه قال السكاكي رحمه الله تعالى او ان تومي بذلك اي بالموصول الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه (٧) اي علة ثبوت الخبر الذي تنبيه لذلك الموصول وفيه ايماء الى ان الائمة يحصل بعد ان يثبت الخبر له وان تلك العلية له بحسب اعتقاد المتكلم سواء كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين ان ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية ايماء الى علية له نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما (فنقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم اي لاجل ايمانهم وللاجل كفرهم ثم تفرع على هذا اعتبارات لطيفة) اي بعد حصول الائمة قد يكون هو المقصود منه كما في التالين المذكورين وكما في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) فان المقصود منه مجرد التعليل والوعيد على الاستكبار من غير ان يتوصل به الى معنى آخر وقد يفرع عليه اعتبارات اخر يتوصل منه اليها وتكون هي المقصودة منه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم بيان لتلك الاعتبار اي ربما يكون المقصود من الائمة التعريض بالتعظيم ولا يكون الائمة مقصودا بالذات (كقولك الذي يرافقت يستحق الاجلال والرفع والذي يفارقت يستحق الازلال والصفع) فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الائمة الى كون مراقبة مخاطب سببا لاستحقاق الاجلال ومفارقته سببا لاستحقاق الازلال بل التوصل الى تعظيمه حيث يستحق مرافقه لاجل مرافقته لذلك وكذا في المفارقة ومنه اي بما جاء للائمة قولهم جاء بعد التيا والتي للتعظيم وسيأتيك في فصل الايجاز معناه حيث قال وقول العرب بعد التيا والتي بترك صلة الموصول اشارة للايجاز تنبيهها على ان المشار اليها بالتيا والتي وهي المحنة والشدة بل بلغت شدتها وفضاعة

٧ تنبيه عليه نسخة

شأنها مبلغا يهت الواصف معها حتى لا يحير بينت شفة او بالاهانة كما اذا قلبت الخبر
 في الصورتين اى قلت الذى يرافقت يستحق الازلال والصفع والذى يفارقت يستحق
 الاجلال والرفع وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر كقوله ان الذى سمك
 السماء بنى لنا * بيتادعائه اعز واطول * فان فيه ايماء الى ان علة ثبوت الخبر اعنى بناء
 البيت باعتبار القيد الذى هو محط الفائدة اعنى كون دعائه اعز واطول كون بانيه
 رافع السماء بناء على تشابه آثار موثر واحد والمقصود من هذا الایاء التوسل الى
 تعظيم البناء ورفع لا مجرد الایاء الى التعليل (وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر)
 اى جعله محققا ثابتا (كقوله ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند خالتودها
 غول) اى زالت محبتها بعد ان ضربت لان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فان المقصود
 من الایاء الى التعليل تثبيت زوال المحبة وتقريره ليتوسل بذلك الى التحسر
 والتأسف وليس المقصود مجرد الایاء (وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب
 على خطأ كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم * يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا)
 فان المقصود من الایاء الى ادعاء كون ظن الاخوة علة لحصول شفاء الغليل التوسل
 الى ان ظن الاخوة باطل ليرتب ما ينافيه عليه وهذا التعليل ادعائى كما فى قوله
 تعالى (قل ان الموت الذى تقرون منه فانه ملاقيكم) جعل الفرار علة للملاقاة
 ادعاء ليرتب عليه بطلان اعتقاد ان الفرار ناج منه او على معنى آخر اى تنبيه
 المخاطب على معنى آخر (كقوله ان الذى الوحشة فى داره * تونسه الرحمة فى
 لحده) فان فيه ايماء الى ان الوحشة والفقر فى الدنيا سبب لایناس الرحمة فى القبر
 وفى ذلك تسلية للفقير على فقره وان كان هذا القول تعزية للمصاب فيكون المعنى ان الذى
 مات وحصل الوحشة والبكاء فى داره تونسه رحمة الله تعالى فى لحده ان شاء الله
 تعالى فالمقصود من الایاء تسلية المصاب وحله على الصبر بان موته سبب لحصول
 الرحمة فلا تجزعوا على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وانت بعدا حاطتك
 بما ذكرنا حق الاحاطة يظهر لك ان هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولا يرد عليه شئ
 من الاعتراضات واما توجيه الشارح رحمة الله فيرد عليه سوى ما اورده السيد انه ان
 اراد ان نفس الصلة تسمى الى جنس الخبر المبني فمنوع لظهور ان نفس الايمان لا يوصى الى
 ان الخبر من جنس الثواب وكذا الكفر والاستكبار كيف والصلة فى قوله ان الذى
 يرافقت يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم والذى يرافقت يستحق الازلال
 والصفع عند قصد الاهانة واحدة والخبر المبني عليه فى احد القولين مناف للخبر

المبنى عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الواحد موميا الى الجنس من المتنافيين وان اراد ان الصلة بمعونة المقام وسوق الكلام تسمى الى جنس الخبر المبني قبله لكن من اين يعلم ان ذلك الايماء حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق والمقام حتى لو بدل الموصول مع الصلة بلفظ آخر ولو حظ المقام والسهوق يحصل ذلك الايماء (قال قدس سره وليس بناؤه اجناسا مختلفة) اي في نفسه وكونه اجناسا مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا يدفع الاستدراك كما لا يخفى (قال قدس سره لعله جعل البناء) هذا التوجيه انما يتأتى في عبارة المتن دون المفتاح لانه وقع فيه بناء الخبر المبني عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح بمعنى يفهم من المبدأ الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتأمل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجان كافي قولك الذين آمنوا او العقاب والنيران كافي قولك الذين كفروا الخ فجعل البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرقه باعتبار تعدد طرق الخبر لكن هذا لا يدفع الاستدراك والاستغناء (قال قدس سره كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المسند السببي) حيث قال هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما قاله الاول نحو زيد ابوه منطلق واثاني نحو زيد ضرب اخوه انتهى فجعل القسم الاول مقابلا للقسم الثاني وفيه تقديم المسند (قال قدس سره على تقدير صحته) اي لان سلم ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء عبارة عن الثبوت او الاثبات وهو لا يختص بالتأخر والتأخر في تعريف السكاكي مستفاد من المقابلة (قال قدس سره والاستغناء) لان الخبر وان كان موصوفا بالتأخر لكن لا دخل له في ايماء (قوله كالارضاد) والفرق بينهما ان الارصاد من المحسنات اللفظية وان هذا من النكات المعنوية كما يدل عليه تفسيرهما (قال قدس سره لانزع في كون هذا الكلام مشتقلا الخ) لا يخفى على النصف ان الايماء في هذا الموصول انما هو الى كون الخبر المذكور بعده مما له نوع مناسبة برفع السماء والالما اختاره امانه من جنس الرفع والبناء فكلا حتى لو قيل ان الذي رفع السماء فرش الارض كان كلاما بليغا (قال قدس سره الا ان ذلك الايماء لا مدخل له الخ) قيل ان قصد التعريض بالنعظيم من نفس الموصول فالإيماء له مدخل في ذلك لان الايماء الى جنس الخبر الذي بؤة مشعر

بالتعظيم ايماء الى التعظيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام المشتمل على
 الموصول والصلة والخبر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلة
 الايماء قدم الموصول او اخر ومقصود الشارح رح هو الاول وفيه ان التعريض
 بالتعظيم اذا كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة الخبر فما الحاجة الى اعتبار
 حصوله من الايماء مع خفاءه واي فائدة في ذلك (قال قدس سره وانما نشأ التعظيم
 من نفس الصلة) لكن بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول (قوله ففيه ايماء الى ان
 طريق الخ) فيه بحث لانه قال الله تعالى (الذين كذبوا شعبا كان لم يغنوا فيها
 الذين كذبوا شعبا كانوا هم الخاسرون) فرتب على صلة واحدة امرين كل
 منهما داخل تحت جنس فلو فرض الايماء فيه بالمعنى الذى ذكره الشارح رحمه الله كان
 ايماء الى القدر المشترك بينهما اعنى كونهم مسخوطا عليهم مطلقا سواء كان بالهلاك
 في الدنيا او بالخيبة والخسران في الآخرة (قال قدس سره وسبب حامل وعللة باعثة
 الخ) فيه انه ليس المراد بالعللة الباعثة العلة الغائية وهو ظاهر اذ ليس المقصود
 من الاسناد الاستكبار بل انه لو استكبارهم لما اسند المتكلم الدخول اليهم وكذا
 الحال في الامثلة الاخر فالخاصل ان ايراد الموصول للايماء الى انه لولا اتصاف
 الموصول بالصلة لما اسند المتكلم الخبر اليه وفيه انا لانسلم ان للموصول ايماء الى
 ذلك نعم انه متحقق في الواقع ولو سلم فاي فائدة في هذا الايماء فان كل مسند اليه
 معرفة او نكرة علة اسناد المتكلم الخبر اليه كونه على الوجه المخصوص من التعريف
 والتشكيك (قال قدس سره ثم ان ذكر علة البناء الخ) لا يخفى ان كلامه ههنا وفي شرحه
 للفتاح صريح في ان ذكر الصلة قد يجعل ذريعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان
 الايماء الى علة الاسناد قد يجعل ذريعة الى ذلك وهذا من البحث الذى اوردته على
 الشارح رحمه الله تعالى (قال قدس سره فان لم يشترط الخ) دفع لما يقال ان التعريض
 بالتعظيم وغيره حاصل سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالبناء
 ووجه الدفع ظاهر (قوله بواسطة الاشارة اليه حسا) اى من حيث الحس او اشارة
 حس ومعنى الاشارة الحسية على ما في الرضى الاشارة باليد او بمجارية اخرى (قوله
 الى مشاهد محسوس) اى حاضر من شاهده اذا حضره قال القاضى في تفسيره
 واصل التركيب يدل على الحضور (قوله محسوس) اى مبصر من احسسته اذا
 ابصرته على ما في القاموس فالمعنى الى حاضر عند المتكلم يتمكن من الاشارة اليه
 مبصر وقد صرح به الرضى بعد ورقة بقوله فلا جرم لم يؤت بها اى باسماء الاشارة
 الا فيما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والمتوسط لافى البعيد الغائب فما قاله

السيد الاول ان يقول الى محسوس مشاهد وجل المشاهد على المبصر والمحسوس
على ما يتناول له الحس ليس بشئ (قوله الى محسوس غير مشاهد) اي مبصر غير
حاضر كما في نحو تلك الجنة (قوله او الى ما يستحيل احساسه) اي ابصاره عادة نحو
(ذلكم الله) و (ذلكما مما علمني ربي) كذا في الرضى وزاد الشارح رحمه الله
تعالى ومشاهدته اي حضوره تنبيهها على ان ما يستحيل ابصاره يستحيل حضوره والاجاز
ان يكون بحضوره تنبيهها على ان الظاهر ايراد كلمة او وترك لفظه مشاهدته
ليس بشئ (قوله اكل تميز) وهو التميز بالقلب والعين فانه لا تميز اكل منه ولا
يحصل ذلك الا باسم الاشارة (قال قدس سره هذا جار في الالفاظ كلها الخ) المقتضيات
والدواعي التي تبين في علم المعاني بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالشك والخطاب
والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستبعات التراكيب يدل عليها الالفاظ
بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية
اورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرى الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الدواعي
اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا
اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له في افادة الحكم على ذات المسند اليه او
المسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات
الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتحقير والتعظيم
والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا
اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر ان
ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجرى في الالفاظ كلها وان قوله وهو زائد على اصل
المراد ليس مستدركا فتدبر فانه من النقائص وفي شرح المفتاح الشريفي انه ان جعل
القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا وان جعلت
خارجة عنها بقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان
من علم المعاني انتهى ولا يخفى ان اعتبار الخروج امر خارج عما اتفق عليه ائمة اللغة
(قال قدس سره اجراء للامور العقلية مجرى الخ) فيكون استعمال اسماء
الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور المحسوسة
في تفاوت المراتب (قال قدس سره ولك ان تقول الخ) وحينئذ يكون استعمالها
في رفعة المحل ودناءتها بطريق المجاز المرسل (قال قدس سره قال نجم الائمة)
المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما جله الشارح رحمه الله فان (قوله ويجوز

ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الاشارة بلفظ القريب ولم يذكر صريحا ٧ ولا بعلمه وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور الى قوله اذا كان مينا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله وقد يذكر المعنى الحاضر والتعليل المذكور فيه بقوله لان المحكى عنه غائب قاصر لا بد ان يضم اليه انه لتقدم ذكره صار كالمشاهد (قال قدس سره الى المعنى الحاضر) اراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله عما بعده وان كان مقتضيا في نفسه (قال قدس سره بخلاف المعنى الخ) متعلق بقوله ويجوز ان يشار (قال قدس سره وهكذا الحال) اي كحال المعنى الغائب حال العين الغائب (قال قدس سره واسم الاشارة الخ) هذا الكلام لاثبات ما هو المفهوم مما تقدم من اشتراط تقم الذكر في جميع الاقسام الاربعة ليصح التعبير عنها باسم الاشارة (قوله وهو الذين يؤمنون) اي الذوات المعبودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلية في الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافي ذكر الصلة ههنا هذه الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبوا لهذه اللفظية فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط (قال قدس سره المناسب ان يقال وهو المتقون الخ) فيه بحث لان الذين يؤمنون الخ ان كان مفصولا عن المتقين فجملة اولئك على هدى في محل الرفع على انه خبر له وجملة الذين يؤمنون مع خبره جواب سؤال كانه قيل ما بال المتقين خصوا بالهدى وهل هم احقاء بذلك فاجيب بالذين يؤمنون الخ فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى الذين يؤمنون الخ ليرتبط النظم ويصح الجواب وان كان موصولا به صفة له فجملة اولئك على هدى استيناف لا محل لها وهو نتيجة الاحكام والصفات المتقدمة او جواب سؤال كانه قيل ما للموصوفين بهذه الصفات اختصوا بالهدى فالمناسب ان يكون المشار اليه الذين يؤمنون لقربه ولكونه مجرى عليه الصفات المذكورة بالذات واما المتقون فاتصافهم بالصفات المذكورة لاتحادهم بالذين يؤمنون (قال قدس سره كما صرح به الخ) فيه ان المصريح به الايمان لا الذين يؤمنون (قال قدس سره ان ظاهر المقام الخ) فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي اراد المضمر فانه لازم في المعرف بلام العهد الخارجى وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه مينا غائبا كما مر فانه يقتضى ان يكون اراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى

(٧) صريحا ولا اشارة
لعلمه نسجده

الظاهر وليس كذلك كما عرفت منقولاً عن الرضى على أن هذه المقدمة لا يحتاج إليها في تمام المقصود اذ يكفي أن يقال اسم الإشارة لاستدعائه كمال التمييز وهو انما حصل بالصفات المتقدمة كان إرادته بمنزلة ذكر المشتق في شعر بعليّة تلك الاوصاف لما جرى عليه (قوله اى الى حصة الخ) يعنى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة في المعهودية ولو قوعه في مقابلة نفس الحقيقة والا فلا إشارة الى المعهود متحققة في لام الجنس ايضاً والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو في اصطلاح المنطق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فرداً او فردين او اكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون نوعاً وقد يكون اكثر من واحد قال في شرح المفتاح واما الحالة التي تقتضى تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها قوله واحد اكان الخ) كما اذا قيل لك جاءنى رجل او رجلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال كذا في شرح المفتاح (قوله وذلك لتقدم الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في المضمير الغائب لانه قرينة لارادة الحصة على ما وهم لانه يلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازاً مع أن كمال التعريف فيه والمراد بالكنية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح (قوله رب انى وضعته انثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعاً الى ماله دارين المرجع والحال التي هي بمنزلة الخبر اعني انثى فرعاية الخبر اولى (قوله لكن التحرير الخ) يعنى بضم الحال اعني محرراً صار مختصاً بالذكر لا أن المراد من كلمة ما الذكر (قوله كما في وصف المنادى الخ) هذا على تقدير أن يكون المنادى هو المعرف باللام كما اشار اليه الشيخ ابن الحاجب بقوله واذا نودي الم عرف باللام قيل يا ايها الرجل فكون المنادى هو الرجل المعهود ولخضوره المستفاد من النداء لا يحتاج الى تقدم الذكر واما على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو اى والوصف لازالة الابهام وبيان الماهية فالتعريف للجنس (قوله واسم الإشارة الخ) ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا الرجل للعهد فانه ذكر الرضى في بحث المنادى انه لا يوصف اسم الإشارة الا باسم الجنس الم عرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الإشارة بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها قد علم من اسم إشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر التي التعريف هي اللام

اذهى اقل من المضاف اليه (قوله الى نفس الحقيقة) اى مع الاشارة الى حضورها
 فى ذهن السامع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيرى للحقيقة للتنبيه على ان
 ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور اى الماهية الموجودة وازدادة المفهوم الى
 المسمى بيانية لان المفهوم قد لا يكون مسمى بان لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون
 مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يحتمل فهو من قبيل خاتم فضة (قوله من
 غير اعتبار لما صدق الخ) عدم اعتبار الشئ ليس اعتبارا لعدمه فلام الجنس
 متناول للام الطبيعة نحو الانسان نوع واللام الداخلة على العرفات (قوله
 وقد يأتى) لم يقل وقد قصد لان الوحدة المبهمة مستفادة من القرينة الخارجية
 ولم تقصد من العرف باللام (قوله باعتبار عهديته الخ) اى الفرد المبهمة باعتبار مطابقتها
 للماهية المعلومة صار معهودا اى معلوما فلعهديته بهذا الاعتبار يسمى معهودا
 ذهنا ومعنى المطابقة اشتغال الواحد عليها او صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة المتحدة)
 اى الموصوفة بالوحدة فى الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وقائدة هذا القيد
 الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على العرف بلام الحقيقة اعنى ما وضع ليستعمل
 فى شئ بعينه فان الماهية الخاصة فى الذهن امر واحد لا تعدد فيه فى الذهن انما
 يلحقها التعدد بحسب الوجود (قوله باعتبار ان الحقيقة الخ) لا باعتبار ما يخصوصه
 والالكان مجازا من باب اطلاق المطلق على القيد من حيث انه مقيد (قوله بخلاف التعدد)
 المستلزم للابهام من حيث الوجود لا باعتبار الوضع بخلاف النكرة فان الابهام فيها باعتبار
 الوضع (قوله والفرق بينه الخ) لما علم مما تقدم ان المعروف بلام العهد الذهني مستعمل
 فى فرد من الحقيقة والنكرة ايضا كذلك بين الفرق بينهما دفعا للاشتباه وتمهيدا لقوله
 وهذا فى المعنى كالنكرة بان الفردية فى النكرة مستفادة من نفس اللفظ وفى العرف المذكور
 من القرينة الخارجية واما الفرق بينه وبين اسماء الاجناس التى لا دلالة فيها على
 الفردية فواضح وكذا الفرق بين اسماء الاجناس المعرفة بلام الجنس وغير المعرفة
 بها وهو الاشارة الى نفس الحقيقة فى الاولى دون الثانية معلوم مما مر فلذا لم يتعرض
 لهما (قوله المستعمل فى فرد) اى الذى اطلق على فرد لانه مستعمل فى الماهية
 المتحدة فى الذهن والفردية انما جاءت من خارج الا انه تسامح ههنا اعتمادا على ما سيجى
 (قوله ضمنا) اى تبعاسب اعتبار الوجود لا قصدا من لفظه بحسب الوضع (قوله
 بالنظر الى القرينة) قيد لذواللام (قوله وان كان فى اللفظ يجرى الخ) فعلى تقدير
 عدم اجراء احكام المعرفة عليه فى اللفظ كفى ولقد امر على المائيم بسبب كونه فى المعنى
 لنكرة اولى وليس المراد انه تعريف لفظى لما عرفت ان اللام فيه للاشارة الى نفس

الحقيقة وان الفردية جاءت من قرينة خارجية (قوله اضطررهم الى الحكم بكونه معرفة) فالتعريف فيهما تقديري دل على تقديره اجراء الاحكام المذكورة كالعدل في عمرو ليس المراد ان الاحكام اللفظية اضطررهم الى اعتبار التعريف اللفظي فيهما وليس في معناه تعريفا اصلا فانه خلاف مذهب القوم وانما ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التأنيث اللفظي والنسبة اللفظية (قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا) حيث قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نفس المفهوم والفردية انما جاءت من خارج وان العلم الجنسى موضوع للماهية المتحدة المعهودة في الذهن بخلاف اسم الجنس (قوله لا توقيت فيه) هذا على تقدير ان لا يفسر الذين انعمت عليهم بقوم مخصوص * قال قدس سره يرد عليه الخ * فيه ان جواب الشارح رحمه الله تعالى مبنى على ماقرر عندهم من ان المعروف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على ما بينه في الفن الثاني من ان استعمال المطلق في المقيد من حيث انه بما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على زيد واما ان المعروف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هي بعد ان يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فكلام آخر لا تعلق له بالجواب * قال قدس سره وفيه بعد * لا بعد فيه فانه قد اعترف في الحاشية التي بعده بذلك في المعروف بلام العهد وقد صرح الشيخ الرضى وغيره بوضع المركبات بالوضع النوعي سوى وضع اجزائه للمادية * قال قدس سره لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف اه * هذا انما يتم اذا لم تكن النسبة الى الحاضر الجزئي (٧) مأخوذة في مفهوم كل منهما لكن الحق انها مأخوذة فيه لكون المعاني الحرفية نسباً جزئية غير مستقلة بالمفهومية * قال قدس سره ان معنى التعريف مطلقا * لا مبيا كان او غيره * قال قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية الخ * يعنى ان الاعتبار في العهد الخارجى تعيين الحصة ومعرفة السامع لها بخصوصها وهى لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق فان الاعتبار فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد او بعضها مستفاد من قرينة خارجية عن مدلول اللفظ * قال قدس سره ثم الظاهر الخ * لا يلزم كونه مجازا من باب اطلاق اسم الجزء اعنى اسم الجنس الموضوع للماهية على الكل وانما قال الظاهر لان القول بكونه مجازا وتقدم الذكر قرينة خلاف الظاهر لان كمال التعريف والتعيين فيه * قال قدس سره ولا حاجة الى ذلك * اى القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بل يكفي فيها وضع الاجزاء

٧ الى الحاضر الجزئي الى
آخره نسخة

وذلك لان اسم الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام للإشارة الى حضورها في ذهن المخاطب والفردية كلاهما بعضا مستفادة من خارج هذا وفيما ذكره بحث اما اولافلانه ان اراد ان الاسم الذي دخله لام العهد موضوع بوضع آخر للمعهود الخارجى فذلك فاسد لانه موضوع للجنس وبعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان مجموع الاسم واللام موضوع بوضع آخر غير وضع الاجزاء للخصلة المعينة كان اللام فيه بهذا الوضع للإشارة الى الخصلة المعينة كما كان اللام قبل هذا الوضع للإشارة الى حضور الماهية من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام في المعرفة بلام الجنس للإشارة الى حضور الماهية وفي المعرفة بلام العهد للإشارة الى الخصلة المعينة ولا يكون معنى اللام متحدا فيهما والاختلاف باعتبار معروض التعريف واما ثانيا فلان القول بالوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه انما يكون فيما اذا كان الموضوع لفظا مخصوصا والموضوع له الجزئيات المحفوظة بوجه شامل لها وههنا لوحظ الموضوع بوجه كلى اعني الاسم الذي دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة التركيبية للخصلة المعهودة بين المتكلم والمخاطب من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا فهو موضوع بالوضع النوعي كسائر المركبات نعم اللام الداخلة عليه موضوع بالوضع العام لكل واحد من جزئيات حضور الخصلة المتقدمة ذكرها قال قدس سره اذا جعل الخ متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعا للفرد المنتشر فان الحال بعكس ما ذكر اذا الحاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم المعروف في المعهود الخارجى بل وضع الاجزاء كافية فان اللام يفيد تعيين ذلك الفرد ولا بد من القول به في المعرفة الجنسية لا يلزم كونه مجازا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء (قوله وهذا المعنى الخ) اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤاله مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني معتبرا في اسماء الاجناس النكرة او لا يكون فعلى الاول لا يكون فرق بينها وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم ان يكون الخطاب بها خطابا بما لا يعلمه المخاطب فاشار الى دفعه باننا نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم ما ذكر لان عدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعدمه فليس عدم اعتبار الحضور في اسماء الاجناس النكرة باعتبار لعدم الحضور فيها حتى يلزم ما ذكر وبعض الناظرين قرر الاعتراض هكذا وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرفة بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الجنس عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار

الحضور ليس اعتبارا لعدمه والمنافاة انما هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير ولا يخفى ان المناسب لهذا التقرير ان يترك الشارح رحمه الله تعالى قوله وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة لان المعترض معترف به وان يراد بالنكرة ما ليس فيه آلة التعريف لا ما فيه تنوين التذكير لانه بدخول اللام يسقط التنوين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتنافين وان يقال ليس اعتبارا لعدمه على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ من قوله ليس باعتبار عدمه (قوله وهو ان يراد كل فرد مما يتناول الخ) الاظهر ما في شرح المفتاح الشريف ان الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة بينهما اسلاً واما على ما ذكر الشارح رحمه الله تعالى فلا بد ان يقال ان ذكر اللغة بطريق التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشرع او الاصطلاح اعم من ان يكون بحسب المعنى الحقيقي او المجازي (قوله بمعنى الحدوث) اي الدلالة على الزمان (قوله اتفاقاً) فيه اشارة الى عدم الاعتداد بقول من قال ان اللام فيها ايضا موصول كما في المعنى (قوله يأتي للاستغراق) فان الموصول كما عرف باللام يحتمل لعمان اربعة والاصل فيه العهد والجنس (قوله واستغراق المفرد الخ) الاستغراق لا تعدد فيه في ذاته بل تعدد بحسب الآلات والالفاظ المفيدة له فالقضية اما شخصية او كلية وهذا الحكم بحسب اصل الوضع والنظر الى المدلول المطابق فلا ينافي تخلفه في بعض الصور بمعونة المقام او بحسب استلزام الحكم على الشكل الحكم على كل واحد او بالعكس فلا يرد ان قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال او هذا الخبز يشبع كل رجال اشمل من قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبز يشبع كل رجل ولا ان قولنا جاء في كل رجل ليس اشمل من قولنا جاء في كل رجل يرشدك الى ما ذكرنا تعليل الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانه يتناول الخ (قوله انما يتناول كل جماعة الخ) لان الاستغراق معناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة (قوله وانما اورد البيان الخ) لا يخفى ان عبارة المتن ليست نصاً في لالتى ان في الجنس فيجوز ان يكون في كلا الموضعين لا المشبهة بامس او الاولى لنفي الجنس والثانية المشبهة بليس وما وقع في الايضاح والمفتاح من قوله دليل انه لا يصدق لارجل في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق لارجلان في الدار فيجوز ان يكون معناه لارجل في الدار اذا استعمل في نفي الجنس احترازاً عما اذا استعمل في نفي الوحدة فانه لا عموم له حينئذ كما صرح به السيد

ويؤيده انه قال في نفى الجنس دون نفى الجنس * قال قدس سره جاز في غيره من
 الجموع * فيه بحث اما اولاً فلانه ان اراد بالجموع الجموع المستغرقة سواء كانت
 بحرف التعريف او بالاضافة او بوقوعها في سياق النفي فلا نسلم الملازمة لان البيان
 مختص بالواقع في سياق النفي وان اراد بالجموع الواقعة في سياق النفي الظاهرة في
 الاستغراق فالملازمة مسلمة لكن لانسلم انصاح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى اعم من
 الواقع في سياق النفي وغيره واما ثانياً فلان اللازم مما ذكره ان يكون الاستغراق
 المنصوص في المفرد اشمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم
 ان يكون الاستغراق الظاهر في المفرد اشمل منه ولو اريد البيان بطريق الاولوية لوجب
 ان يقرأ لارجال بلا التي لنفي الجنس ولا لرجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشتمالية
 الاستغراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص
 في المفرد من الظاهر في الجمع بطريق الاولى والحق ان كلام الشارح رحمه الله تعالى
 غير محتاج الى هذه العناية فان مقصوده ان الاستغراق بلا التي لنفي الجنس واضح غاية
 الوضوح فلا يحتاج اليها اولى لكونه نصافي المقصود وان انصاح ثبوت المدعى حاصل
 بهذا البيان اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بحرف النفي وغيره وبين
 الظاهر او المنصوص في مفهوم الاستغراق انما الفرق بين ادوات الاستغراق وبين احتماله
 لغير الاستغراق وعدمه * قال قدس سره لا يوجب تخصيصاً الخ * اما على مذهب
 الجمهور من ان الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه على
 عمومته واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستعملاً فيما سوى المستثنى بمجازا
 والاستثناء قرينة عليه فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام
 ولا استعمال فيه ههنا واما على مذهب من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى
 موضوع للمساواة بالوضع التركيبي كانه وضع لفظ سبعة مثلاً للعدد المنصوص
 وعشرة الا ثلاثة ايضاً فلان المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء
 زيد لا معنى له فضلاً عن التخصيص هذا خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم
 يتنبه قال هذا انما يتم على مختار الرضى من انه تخصيص في الحكم لا في مدلول
 المستثنى منه * قال قدس سره نفى واحد لا بعينه * اي نفى الواحد لا بشرط شيء
 من الاجتماع مع آخر وعدمه * قال قدس سره لانصا * بخلاف لارجل بلا الجنسية
 فانه نص في الاستغراق لتضمنه من الاستغراقية ولا يستعمل بالوجه الثاني لمناقته
 من الاستغراقية * قال قدس سره نفى الواحد من حيث هو واحد * اي
 بشرط عدم الاجتماع * قال قدس سره وليس هذا من المموم * اي الشمول

والاحاطة اذ المعنى نفى الواحد من حيث الانفراد نعم له عموم على سبيل البديل اذ يجوز
ان يكون ذلك الواحد المنفرد زيدا او عمرا او بكرا فن قال فيه مناقشة فانه يفيد نفى
فرد موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان زيدا او عمرا او غير ذلك فيتحقق العموم
لم يأت بشئ (قوله ولقائل ان يقول الخ) يعنى ان المدعى ان استغراق المفرد سواء
كان بحرف التعريف او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان الذى ذكره المصنف
رحمه الله تعالى لا يجرى الا فى النكرة المنفية فلا يتم التقريب فهو منع لاستلزام الدلائل
المذكور للمدعى ويتم بقوله فلان سلم ذلك فى المعرف باللام وقوله بل الجمع المحلى بالخ
اعراض عن المنع واثبات للمساواة بينهما استظهارا (قوله مثل المفرد) المحلى بلام
الاستغراق فى كون كل منهما لشمول فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى
من المفرد المستغرق الا الواحد ويستثنى من الجمع الواحد والاثنان والجماعة فى الرضى
فى بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى (ان الانسان لى خسر الا الذين
امنوا) اى الاكل واحد منهم ولا يجوز ان يقال الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدى معا
او الا ثلاثكم معا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى واما الجمع فيصح استثناء الواحد
والمثنى والجمع منه نحو لقبت العلماء الا الزيدى او الازيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام
فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل منكر مضاف الى مفرد وغيره فمعنى لقبت العلماء
الا الزيدى او الازيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء انتهى والسرى فى ذلك ان الجمع
المستغرق مستعمل للجنس المطلق اى من غير اعتبار معنى الجمعية (قوله ولهذا صح الخ)
اى بلا تأويل لما عرفت بما نقلناه من الرضى والصواب ترك لفظ القوم لان الكلام
فى الجمع صيغة والقوم مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه اسم لجماعة من الرجال خاصة
فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد منه الا باعتبار ان مجئ القوم
يستلزم مجئ الآحاد وقد نص فى التلويح ان استثناء زيد فى جاءنى القوم الازيدا
باعتبار ان مجئ المجموع يستلزم مجئ كل واحد (قوله مع امتناع قولك جاءنى
الخ) اى من غير تأويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستثنى
فى المستثنى منه لو الاستثناء لان زيدا ليس بجماعة واما التأويل بان يراد كل فرد من كل
جماعة لان مجئ الجماعة يستلزم مجئ افرادها فيصح كما فى قولك له على عشرة الا
واحدا اى كل جزء من العشرة وفى قولك ضربت زيدا الاراسه اى كل عضو
منه قال قدس سره يستلزم تكرارا الخ * وفى شرحه للفتاح وحينئذ يشترط
ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا عن التكرار وفيه انه حينئذ للجمع

المستغرق وضع آخر غير وضع الاجزاء واشترط عدم التداخل امر زائد على ما يفيد
 وضع اجزائه وما قيل انه لا فساد في هذا التكرار فانه لم يقع ذلك في الخارج ولا يلزم
 ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى ان كل فرد من المحكوم عليه مما ثبت له
 الحكم لكنه اذا لاحظ العقل الثلاثة مثلا على الوجوه المذكورة اعتبر الحكم عليها
 في جميعها فالجواب ان المراد لزوم التكرار في مدلول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن
 الحكم عليه في الخارج او في الملاحظة العقلية ولا شك ان الواضع حكيم لا يعتبر التكرار في
 مدلول اللفظ وكذا ما قيل ان مثل هذا واقع في التنزيل نحو (كل حزب بما لديهم فرحون)
 و (كلمة التي فيها فوج سألهم خزنتها) و (كلمة دخلت امة لعنت اختها) لان المراد
 في الايات المذكورة الجماعات الغير المتداخلة بقرينة الاحكام التي نسبت اليها فان ما لدى
 حزب غير ما لدى الآخر وما لدى غير ما لدى مرة اخرى وكذا الامة الداخلة
 مرة غير الامة الداخلة اخرى * قال قدس سره كانه قد بطل الخ * انما قال كانه لان
 الجمعية انما بطلت في جانب الكثرة واما في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه الى
 الواحد كما سيجي * قال قدس سره كافي قولك للرجال عندي درهم * لعله حمله على
 الاستغراق العرفي والافاضة لانه العهد اذا لصحة لقولنا مجموع رجال الدنيا له درهم *
 قال قدس سره والوحدة المطلقة * اي غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعدمه * قال
 قدس سره ظاهره في استغراقه * لعدم من الاستغرافية * قال قدس سره نفى الوحدة
 المقابلة للتعدد * اي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر * قال قدس سره مطلقا
 * اي سواء كان مع الجمعية او لا * قال قدس سره فلا يكون احد من فرق الخ *
 الا باعتبار انه لا يصح الاستثناء من لارجل الا الواحد بخلاف لارجال فانه يصح
 استثناء الواحد والاثنين والجماعة على قياس ما عرفت في المحلى باللام * قال قدس
 سره معنيين * نفى الجنس ونفى الوحدة المقابلة للتعدد * قال قدس سره ثلاثة
 معان * نفى الجنس ونفى الجمعية ونفى الوحدة العارضة للجماعة * قال قدس سره
 ايضا معنيين * نفى الجنس ونفى الجمعية ولا يحتمل نفى الوحدة العارضة للجماعة
 لما فاته لاستغراق الجماعات المقادة بكلمة من القدرة (قوله فان قيل الخ) استفسار
 محض لما ذكره في الاستظهار بقوله بل الجمع المحلى باللام الخ اي كيف يصح ما ذكره
 الائمة والحال ان مقتضى القياس خلافه وليس هذا الباتا المقدمة المتنوعة فان المنع
 وارد على استدلال المصنف رحمه الله وهذا اعادة للتبليغ المذكور في الشرح الا
 ان يقال ان اعادة الدليل السابق اشارة الى ان المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره

المصنف رحمه الله شاهد صدق على ذلك لوقوعه في الاستعمال فعدم تمامية لا يضر
 لكنه بعيد عن عبارة الشرح (قوله فان زعموا الخ) اي فان زعموا ان دخول واحد مع
 اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل واحد منهما لجواز ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد
 (قوله بل هو اول المسئلة) لان النزاع انما هو في ان ثبوت الحكم للمجموعة يستلزم ثبوت
 الحكم لكل واحد منها (قوله فظهر الخ) اي اذا ثبت ان الجمع والمفرد متساويان في العموم
 قال قدس سره الظاهر من كلامه الخ * الظاهر من ايراد لفظ المجموع الاحتمال
 الاول ومن تقريره على ان استغراق المفرد اشمل الاحتمال الثاني فكل الاحتمالين
 متساويان وليس احدهما ظاهرا من الآخر (قوله لصحة الخ) متعلق بمحذوف اي ذالا
 يحصل بصيغة الجمع (قوله وذلك لانا لانسلم الخ) قيل اذا كان مبنى كلام المفتاح ما ذكره
 الشارح رحمه الله كان باطلا واما اذا كان مبنيا انه قد يقصد بالجمع المعرف باللام المجموع
 من حيث هو مجموع فلما كان وهن العظام يحتمل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ تكثير
 المعنى قطعاً فلا بطلان اقول ارادة هذا المعنى بعيد عن كلامه غاية البعد لانه فرع هذا
 الكلام على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع حيث قال ومن هذا يعرف
 لطف ما يحكيه الله تعالى عن زكريا (رب اتني وهن العظم مني) دون وهن العظام حيث
 توصل باختصار اللفظ الى الاطناب في معناه (قوله وهذا المعنى غير مناسب للمقام) لان
 المقام مقام التضرع والابتهال فلما نسب له ان الوهن اصاب لما هو قوام البدن واشد
 ما تركب منه الجسد فكيف ما عداه لان الوهن اصاب كل العظام ولم يخرج منه واحد
 منها فانه وان كان المعنيان متلازمين لكن متفاوتان في القصد فتدبر (قوله وتوهم بعضهم
 الخ) مبني هذا التوهم حل لفظ كلها في قول الكشف على معنى مجموعها فيكون معناه
 انه لو جمع لكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع اصابه الوهن وان بعض
 عظامه بمالم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع المعرف باللام على تقدير حله على الكل من
 حيث هو كل انما يفيد ان الحكم للكل اهم من ان يكون باعتبار كل جزء او باعتبار بعض
 الاجزاء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد الى ان بعض عظامه بمالم يصبه
 الوهن والجواب ان هذه الافادة مبينة على ما مر من ان القيد في الكلام ناظر الى
 نفي ما يقابله والمقابل للكل من حيث هو كل نفي كل فرد فيفيد انه لم يصب كل
 عظم (قوله لامنافة بينهما) وان كان بينهما فرق من حيث انه حلل السكاكي
 رحمه الله اللام في العظم على الاستغراق وصاحب الكشف على الجنس (قوله

ليتناول كل محسن) بخلاف ما اذا قيل يجب المحسن فانه يحتمل الجنس اي ماهية المحسن
ولوقي فرد فهو ليس صريحا في تناول (قوله على معنى الخ) بناء على انه لعموم السلب
لالسلب العموم (قوله مما سمي بالعالم) اي بما اطلق عليه لفظ العالم لانه مشترك معنى
لا لفظا (قوله لو افردلهم الخ) يعني لو افرد العالم وعرف بلام الاستغراق وان كان
يشمل كل جنس الا انه لا يكون شموله قطعيا لان العالم يطلق على مجموع ماسوى الله تعالى
وقد غلب استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس لالف النفس بالمحسوسات فيجوز
ان يتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس بان لا يكون اللام
للاستغراق بل للعهد بخلاف العالمين فانه لا يمكن حله على المجموع لان الجمعية صارفة
عنه فلا بد ان يراد كل جنس ليفيد الشمول بطريق القطع وتفصيل هذا الكلام في حواشينا
على البضاوي (قوله لانه اذا لم يكن الجمع الخ) كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشمل
الخ فانه اذا كان العالم اشمل من العالمين كان اشمل به باعتبار انه يدخل فيه كل ماسمى بالعالم
وهو الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز ان يخرج منه واحد او اثنان (قوله فيتناولها
الجمع) دون المفرد لانه يتناول الاتحاد المتفقة فمعنى قوله ليشمل كل جنس مخالف لآخر
في الماهية (قوله بكلام صدر الخ) وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع (قوله
نعم الخ) اراد بالجمع المعروف بلام الجنس المستغرق لانه حقيقة ذلك لانه ليس للماهية من حيث
هى ولا لبعض الافراد لعدم الاولوية فتعين الكل على ما بين في الاصول وحاصل
الفرق ان المفرد المستغرق صالح لان يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضها الى الواحد
بان يخصه حتى يبقى تحته واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه ازالة
العموم فلا بد من بقاء اصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق
في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة او اثنان على اختلاف الرايين فلا
يجوز تخصيصه الى الواحد الا لكان نسخا للجمع لا تخصيصا كذا ذكره الشارح رح
في التلويح وعليه طبق ائمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن
فرق بينهما في جانب القلة واما قوله فحق قولهم الخ فعناه انه اذا تقرر ان الجمع المعروف بلام
الجنس اذا كان على حقيقة لا يجوز ارادة الواحد منه لما فاتها الجمعية فحق قولهم فلان
يركب الخيل مما عني فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى (لا يحل لك النساء) وقوله لا يتزوج
النساء حيث صرح جوابه ببحث يتزوج واحدة مجاز عن الجنس وبطل عنه الجمعية على
ما صرح به ائمة الاصول وقالوا انه لا يمكن في تلك الامثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة

اذ لا يركب كل حبل ولا يمكن تزوج كل امرأة فنعمة يكون لغوا قلنا ان الجمع فيها
 للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على الكثرة ولولا يحمل على
 الجنس وبقي الجمعية تبطل اللام بالكلية وابطال الجمعية من وجه اولي وبما ذكرنا
 ظهر ان ما قيل ان هذا بيان للفرق بين المفرد المحلى والجمع المعروف بلام الجنس
 لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله ههنا مع ان الكلام في المفرد والجمع المستغرق
 بناء على ان لام الاستغراق ايضا اللام الجنس مخالف لسوق كلام الشارح رحمه
 باطل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه
 بالآخريه شاهدا صدق على ان المقصود بيان الفرق بين مانق الفرق بينهما بوجه
 غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس تبطل عنه الجمعية ويراد منه
 الواحد ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الحمل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق
 على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال يتزوج النساء يحصل البر بتزوج واحدة
 (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل
 بافراده على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستفادا
 بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر مثله فيبينهما تناف لتنافي مقتضاها فلا يجتمعان
 وحاصل الجواب الثاني منع اتنافي بينهما بناء على ان استغراق المفرد بمعنى الكل الا فرادى
 اى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم
 اعتبار اجتماع آخر معه لا الكل المجموع اى كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا
 لالوحدة لا اعتبار امر آخر مثله معه وهذا الجواب مبني على ان مدلول المفرد الواحد معنى
 عدم اعتبار امر آخر معه مثله لا اعتبار عدم امر آخر مثله معه وانما ذلك لعدم الدليل عليه
 وحاصل الجواب الاول اناسلنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة لتعدد انما تدخل
 عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين انما للحققة بعد تجريده عنها
 وهذا الجواب مبني على ان مدلول المفرد الواحد معنى اعتبار عدم آخر معه وهو الظاهر
 لانه في مقابلة المثني والمجموع فكما يعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد
 ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة وبما ذكرنا ظهر لك
 ان ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه
 قال قدس سره اذا قيل الخ لا يخفى ان منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس
 ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقابلة التثنية والجمع وكون اسم الجنس
 وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والتثنية والجمع موضوعا للماهية

او الفرد المنتشر لادخل له في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس
والمفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما بان اسم الجنس
يشمل المثنى والمجموع دون المفرد فباعتبار قيد الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم
جنس * قال قدس سره حقيقة عرفية * اي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول
بان المجموع المركب موضوع بازاء الحقيقة وضعاً آخر بعيد * قال قدس سره في ضمن
فرد منها الخ * فيه بحث لان الاحكام المستعملة جارية عليها بحسب التحقق في ضمن فرد
او افراد كلها وبعضها وخلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلوله له بحسب الوضع
لكنها مدلوله له في الاستعمال (قوله كانه مجرد الخ) يشير الى ان ليس معنى التجريد عن
الوحدة ان يكون التجريد قيدا معه فيكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة بل ان
لا يعتبر معه كالا يعتبر التعدد (قوله وانما امتنع الخ) لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول
اللام متعددا كالججمع كان القياس جواز وصفه بنعت الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز
الرجال الطوال يجوز الرجل الطوال اشار الى دفعه بان امتناع وصفه اي مطردا وقد
نص عليه الشارح رحمه الله في شرحه للفتاح للمحافظة على التشاكل اللفظي بين المنعوت
والنعت اذا كان وصفه بحال نفسه لكونهما متحدين بالذات وانما قلنا مطردا لانه جاء
وصفه بالجمع في اهلكت الناس الدينار الصغير والدرهم البيض ونحو جاء في القوم الطوال
نظرا الى التعدد معنى * قال قدس سره ما ذل ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية * الصواب
ان يقول اذ ليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى * قال قدس سره فاذا لم يكن هناك امر
آخر * فيه ان الوحدة مدلوله للمفرد كالاتينية والجمعية لصيغة المثنى والمجموع والقول
باستفادتها من عدم ما يدل على ازيد من الواحد تكاف وقد عرفت تحرير الجواب
بما هو الحق فتدبر * قال قدس سره والالكان كل رجل طوالا * فيه انه لو كان
كذلك لامتنع وصف الجمع به ايضا لان الجمع المحلى باللام كالفرد في انه للاستغراق
بمعنى كل فرد والجواب ان اعتبار الاستغراق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف
المفرد * قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ * لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك
الناس الدينار الصغير والدرهم البيض ليس باعتبار الحصة المعهودة خارجا ولا
باعتبار الطبيعة لعدم اتصافها بالصفرة والبياض ولا باعتبار الحصة الغير المعينة
فهو باعتبار تحققها في كل فرد فالعنى اهلك الناس كل فرد منهما غير مختص
اهلا كه بفرد دون آخر * قال قدس سره فالاولى الخ * الصواب ذكره ههنا

ليسان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واما ما ذكره فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما المحتاج هناك بيان امتناع اطراد وقد عرفت ذلك (قوله اخصر طريق) اي باعتبار المفهوم الذي قصد المتكلم احضاره به كما في البيت قصد احضاره باعتبار كونه مهويا له ليقيد زيادة التحسر فطرق الاحضار به الذي اهواه ومن اهواه وهو اي وهذا اخضرها وفي قوله وهذا احضر من الذي اهواه اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الناظرين (قوله مهوى) كرمى بالاضافة الى ياء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها والاكتفاء على الكثرة (قوله مع الركب الخ) الركب اسم جمع للراكب ويمانيه جمع يمان اصله يمني حذفت الياء المدغمة وغوض عنها الالف قبل النون على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا والظاهر انه حذفت ياء النسبة وغوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصعد من اصعد في الارض مضى فالصلة محذوف بقرينة المقام ومبعد كمجمل بعيد الاسفار فهو بيان للمعنى المراد وذهب في الارض بيان لاصل المعنى وقرأته على وزن مكرم غلط لان بعد لايجي لازما وفي قوله جنب اشارة الى انه ذهب اكرها ولم يرخص بمفارقتي اختيارا ويجوز ان يكون هو اي بمعنى بان يكون ذهابه به باعتبار ذهاب محله وهو القلب (قوله او تضخنها الخ) الاول باعتبار الملكية والثاني باعتبار المملوكية والثالث باعتبار المصاحبة (قوله ومنه قوله تعالى لاتضر الخ) اي من التحريض لكن على الاستعطف ولا تضار قرئ بالفتح على انه نهى وبالضم على انه نفى والمعنى على النهى والبناء يحتمل المعلوم والمجهول فان كان بمعنى تضربان يكون البناء معلوما والباء صلة له اي لاتضر الوالدة ولدها والسببية والمفعول محذوف اي لاتضر الوالدة الوالد بسبب ولدها فكون الاضافة للتحريض على الاستعطف ظاهر وان كان بمعنى معلوما كان او مجهولا والباء للسببية فلان مضارة كل منهما للاخر في الخضانة والاتفاق عائد الى ضرر الولد وهو محل الاستعطف (قوله نحو ان رسولكم الخ) فان اضافة فرعون الرسول الى المخاطبين مع انكاره الرسالة والازدراء بحالهم يفيد الاستهزاء بموسى عليه السلام (قوله او اعتبار الطيف بمجازيا) في شرحه للفتاح في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابني ما لك (ظاهر كلامه اي السكاكي انه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال

الماء بالارض باتصال الملك بالماء بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو
الاختصاص الملكي فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب
الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى الاتصال
والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بادنى
اللابسة مجازا عقليا بناء على ان كون النسبة الى ماهوله والى غير ماهوله مما يتعلق
بالعقل دون الوضع انتهى فذكر الوجهين واختارهما في شرح المفتاح وفي خاشيته
على هذا الكتاب كونها مجازا حكما فلا اختلال في كلامه فن قال اختل كلام
الشارح رحمه الله في بيان كونه مجازا فاختل كلامه (قوله نحو كوكب الخراف)
اضيف الكوكب اليها بسبب الملازمة البعيدة اللطيفة (قوله لا طريق له الخ) اى
لا يعلم المتكلم والمخاطب سوى اختصاصه بشئ بطريق التملك او ما في حكمه فلا يمكن
اختضاره ابتداء الا بالاضافة فاندفع اعتراض السيد بان النسبة الاضافية المعلومة
مشيرة الى نسبة خبرية فيمكن التعبير بالموصول فانه بعد اختضاره بالنسبة الاضافية
وارجاعها الى الخبرية (قوله واما تكثيره الخ) اى ايراده مشتقلا على التنوين
(قوله فلافراد) اى جعل المسند اليه فردا بالقصد اليه فان التكثير يدل على الوحدة
اما شخصا او نوعا (قوله غير ما يتعارفه الناس) يجعل الابهام وسيلة الى الجهالة
وكذا الحال فيما عداها من التعظيم والتحقير وغير ذلك وفائدتها ان لا يأتى المخاطب
عن قبوله وليعلم ان انه عسير الازالة لعدم معرفته له (قوله وبين الادراك) اى ادراك
الايات الدالة على وحدانيته فان الحواس الات الادراك (قوله له حاجب الخ)
الحجب يستعمل بعن قال الله تعالى (كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) فالثاني على
أصله وعدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية
عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير اى عن احسانه كما قيل والاول صلته
مخدوف وفي كل امر ظرف مستقر صفة حاجب اى له حاجب عن الارتكاب في كل
امريشيه وهو الشين وفيه اشارة الى ان المانع له هو كونه شينا لا امر آخر (قوله
حاجب حقير الخ) وهذا اولى من القول بعموم السكره المنفية لطابق الاول ولكون
العام قابلا للتخصيص بخلاف هذا (قوله ورضوان من الله اكبر) اى رضوان قليل
اكبر من كل نعم في الجنة لان ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى مما قيل اى
رضوان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كانه لهم لعدم حصول الرضوان العظيم
الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه تعالى والوحد
لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى انه غنى عن العالمين (قوله اعتبار

الكمية) أي العدد كما هو مصطلح أهل العربية والمعدودات إشارة إلى ما يعرض له العدد بالذات والموزونات إلى ما يعرضه بالواسطة فيشمل المسوحات والمكيلات والمشبّهات بهما مما لا يعرضه بالذات ولا بالواسطة بل شبههما كالفلة والكثرة للرضوان فتدبر فانه قد اشكل على بعض الناظرين (قوله لعدم علم المتكلم الخ) أي عدم علم المتكلم في نفسه أو بالقياس إلى المخاطب بجهة من جهات التعريف وفيه إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف في التنكير وما قيل أن انتفاء جميع جهات التعريف ممنوع لانه لا بد من العلم بمسماه والا لا يمنع الخطاب فيصح تعريفه بلام العهد الذهني ليس بشئ لانه لا بد من صلاحية المقام للتنكير والمقام الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب الداعي إلى تعريفه وتنكيره ولام العهد الذهني انما هو لتعريف الجنس لا الفرد (قوله مانع كإرادة الإبهام) على السامع أو تأتي الإنكار لدى الحاجة أو التحرز عن التطير بالاسم الذي يعنيه أو عن ثقل فيه (قوله لم يقل يمينه) أو ما يؤدى معناه أي المعروف بلام العهد لأن في كل منهما تصريحاً بنسبة السأمة إلى عين المدح واما غيرهما من طرق التعريف فليس المقام صالحاً له (قوله أي هبة) تفسير لقوله تعالى نفحة أي نفحة على هذا التقدير هبة وهي تدل على التحقير لأنها نسيم ضعيف على ما في شرح الكاشي وكذا قوله أي فوحة وحاصل اعتراض المصنف شرح أن المتكلم انما يطلب الداعي إلى التنكير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الدال على أصل المعنى ولفظ النفحة بدون التنكير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعياً إليه والقول بأن التحقير داخل في أصل المراد وزائد عليه مما لا يقبله الذوق نعم لو كان المقيد للتحقير الزائد أموراً متعددة علم كونه شديداً كالتأكيد المستفاد من المؤكّدات وبما حررنا اندفع جواب الشارح رحمه الله (قوله للفرق الظاهر الخ) لا نزاع في تحقق الفرق بينهما باعتبار الإبهام والتعيين انما النزاع في إفادة التنكير التحقير (قوله نطفة أيه) تخصيص الأب وإن كان مخلوقاً من نطفة الأب والام لكونه منسوباً إليه في تفسير القاضي أي ماء هو جزء مادته أو ماء مخصوص هو النطفة فيكون تنزيله للعالم منزلة الكل إذ من الحيوانات ما يتولد لا من النطفة وقيل من ماء متعلق بدابة وليس صلة الخلق (قوله وبهذا يحل الخ) في الرضى وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى (انظن الاظنا) فحل الشارح رح انما هو لهذا المثال على تقدير كونه للنوع والاشكال انما هو في المفعول المطلق الواقع بعد الالتأكيد والقول بأنه لا يقع المفعول المطلق بعد الالتأكيد

اصلا باطل فان قوله وما اغتره الشيب الا اغترار ليس القصد فيه الى نوع من الاغترار
 حقير او عظيم (قوله وحيث لا حاجة الخ) الحاجة باقية في المفعول المطلق الواقع
 بعد الالئ كيد (قوله فكانت قلت الخ) في هذا التشبيه اشارة الى ان الشمول
 متحقق بناء على توهم استعمال لفظ الضرب لما هو اعم منه ولذا يؤكد في ضربت
 ضرب بالدفع توهم ارادة غير الضرب لان الشمول متوهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي
 الرضى من ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما
 الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم * قال
 قدس سره لانه خلاف الواقع * اى ان اريد اختصاص نوع النطفة بالفرد باعتبار
 خصوصه اذ ليس كل نوع منحصرا في فرد مستبعد جدا ان اريد اختصاصه به
 باعتبار نوعه لانه خلاف المتبادر (قوله او يرتبط الخ) عطف على ارضها فيما
 قبله اعنى تراكمه اذ الم ارضها داخل تحت النقي وكلمة او لعمومها والمعنى انى تارك
 الامكنة اذا انتفى كلا الامرين الرضاء بها وارتباط الموت واذا تحقق احدهما
 لم يتحقق الترك وقيل بمعنى الى او الا وان مقدرة بعدها والجزم لضرورة الشعر ولاجزاء
 الوصول مجرى الوقف او ~~الكون~~ ان المصدرية المقدرة جازمة كفاى بعض
 اللغات واوله * اولم تكن تدري نوار باننى * وصال عقد حياثل جزامها *
 وصل عقود الخباثل كناية عن رعاية اليهود وجزءها عن عدم الرماية
 * قال قدس سره ثانيا وبالعرض * فان الكشف والتبيين قائم بالنعته وذكره انما
 يتصف به باعتبار انه متعلق له حركه راكب السفينة فلا وجه لاعتباره وترك
 الموصوف بالذات * قال قدس سره اظهر في المراد الخ * لان النعت شايع في التابع
 المخصوص ولان النعت المذكور سابقا في عبارة الشارح رحمه الله بمعنى التابع ولان
 تغيير الاسلوب وذكر النعت بعد ذكر الوصف يشعر بان المراد به غير ما اراد بالوصف
 فاندفع ما قيل كما ان الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذا لفظ النعت بـ لا تفاوت
 وكلاهما مخصوصان في عرف النحاة بالتابع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المراد
 من الآخر * قال قدس سره صار جدا الخ * اى تعريفا كما يشعر به آخر كلامه
 وما يجرى مجراه ما يكون مستلزما للتعريف كما في الذهن يظن بك الظن كان قد رأى
 وقد سمع فانه تعريف للامعى باعتبار لازمه وهو كونه مصيبا في رأيه * قال قدس سره
 على رأى المعتزلة والحكماء * فان المراد به الممتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف به
 بالفعل واما تعريفهم بالقابل للابعاد الثلاثة او ما يمكن فيه فرض الابعاض الثلاثة
 فلا رادتهم بالابعاد الخطوط المفروضة فيه او اطرافه الا ان ما صدق عليه الجسم

عند المعتزلة منحصر في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ الذي يملأه وعند الحكماء في التعليمي والطبيعي وكلاهما محتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمي بدليل اختلاف المكان بالتحلل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله وانما قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعرة متركب من جوهرين فصاعدا كل ما ذكرنا ظاهر على من هو واقف على كلامهم * قال قدس سره لا يتصور الا في مكان واما الجوهر الفرد عند المعتزلة فمحتاج الى التميز كما ذكر في محله * قال قدس سره وليس فيه دلالة الخ * اذا المصدر لادلالة له على الوحدة والكثرة فضمير كونه راجع الى مطلق النعت المذكور في ضمن الوصف فيجوز ان يكون كثيرا متعددا * قال قدس سره ومنهم من قال الخ * لا يخفى بعد كل منهما والثاني بعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للطويل والعريض مدخل في الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا * قال قدس سره لانها * قلت الاشتراك مطلقا حيث رفعت الاشتراك اللفظي ويبقى الاشتراك المعنوي في افراد معنى واحد وبهذا ظهر كونه تمحلا * قال قدس سره ليس معناه الخ * فان استعمال المطلق في المقيد بخصوصه مجاز * قال قدس سره فانما ينشأ من اللفظ * دون المعنى لانه جزئي لاشتراك فيه الا ان اللفظ يجوز استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا له او للمعنى العام فلذا جاء الاحتمال * قال قدس سره بحسب وضع واحد * لكل خصوصية او لمعنى كلي بشرط استعماله في الخصوصيات * قال قدس سره اموارا بخصوصية اراد بها المعاني الجزئية المندرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جزئيات اضافية كما في المشتقات او حقيقية كما في اسماء الاشارة والمضمرات * قال قدس سره وعين اللفظ * اما بخصوصه كما في المضمرات والمبهمات او باعتبار امر كلي كما في المعرفة باللام والمضاف اليه فان الواضع عين كل لفظ معرف بالام العهد وقد لاحظته بعنوان انه معرف باللام لكل حصة مما دخل عليه او لجنسه وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام به مصدره وليس موضوعا المفهوم ما قام به المصدر والاجاز استعماله في هذا المفهوم فالوضع ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فتأمل فان فيه غموضا قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره فالمعتبر في الوضع مفهوم عام * سواء كان آلة للملاحظة الموضوع له او موضوعا له * قال قدس سره وهذا معنى كونه عاما * اي ليس معناه ان له افرادا متعددة بل ان له تعلقا بامر عام وهذا كما يقال هذا الحكم عام بمعنى ان له تعلقا بالعام اعني الموضوع * قال قدس سره ولا يجوز اطلاقها الخ * اي بطريق

الحقيقة لعدم كونه موضوعا له * قال قدس سره كان كل من الوضع الخ * كذا ذكره في حاشية شرح الاصول وقال الابهري انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى واحد فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كلياً او جزئياً والوضع العام يكون اذا كان الامر العام آلة للملاحظة او مور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد منها * قال قدس سره فغير معقول * في حاشيته على شرح مختصر الاصول لان الجزئي ليس وجهاً من وجوه الكلى ليتوجه به العقل اليه فيتصوره اجالا وانما الامر بالعكس قيل قد جوز قدس سره كون الاخص معرفة للاعم فلم لا يجوز ان يكون الجزئي مرآة للملاحظة الكلى وفيه ان الجزئي لكونه حاصل من طريق الحواس كيف يكون آلة للملاحظة ما حصوله بطريق العقل والحق ما اختاره السيد لانه اذا كان الوضع عاماً باعتبار عموم آلة الوضع فلان يكون عمومها باعتبار عموم الموضوع له اولى (قوله ان القصد منهما الى الجنس الخ) يعني ان اللفظ دابة وطارء حامل لمعنى الجنس والوحدة فوصف بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفردى وليس القصد الى الجنس مع الوحدة فيجتمعا ان يراد الوحدة النوعية فيفيد عموم افراد نوع واحد بان يراد دابة ترتفع وطارء يصيد (قوله وبهذا الاعتبار) اى باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيم جميع افرادة وليس له اختصاص بنوع افاد زيادة التعميم على التعميم الذى كان يحتمله بدون الوصف هذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلامى صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحدا وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدابة والطارء بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابق للفظ لبيان ان القصد بهما الى الجنس فيفيد تأكيد امر الشمول والاحاطة ورفع توهم الخصوص وهذا ما قاله صاحب الكشف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل ما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير بخناحية الائمة امثالكم * قال قدس سره تفيد العموم * ولو بطريق النصوص بواسطة من الاستغراقية فلا يحتمل عدم الاستغراق اصلا لكنه يحتمل التأويل بان يراد الاستغراق العرفى وبعد الوصف لا يحتمل وخلاصة التوجيه انه قبل الوصف كان نصافى الاستغراق وبعد الوصف صار مفسرا * قال قدس سره لان كل فرد الخ * يعنى ان التنكير اما الفردية او للنوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله اتم لان الفرد ليس بجماعة والنوع ليس بجماعات

وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صنف امة اذا لامة كل جماعة في كل زمان
 فيدفعه توصيف اتم بامثالكم اذ المراد بكم افراد نوع الانسان فالناسب تشبيه
 النوع بالنوع في كونهما محفوظة الاحوال لاثبيد الصنف بالنوع وتشبيه جماعة
 في وقت بالنوع * قال قدس سره انها محمولة الخ * ظاهره يفيد ان هذه النكرة
 مراد منها المجموع ولا خفاً انه مخالف للسابق اعني قوله مامن دابة قط في جميع
 الارضين الخ واللاحق اعني قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار
 اللازم كافي قوله تعالى (وكل في فلك يسبحون) فلا بد من العناية بان يقال مراده
 ان النكرة المذكورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لانه مراد منها
 * قال قدس سره ان القصد من لفظ دابة الخ * يعني ان لفظ دابة وطار حامل
 للجنس والوحدة فليبان ان القصد من كل منهما الى الجنس من حيث هو دون الوحدة
 والكثرة وصف بصفة لازمة للجنس من حيث هو اي بلا شرط شيء منهما
 والاستغراق المستفاد من كلمة من بالنظر الى الجنس كإشارته بقوله كانه قيل
 مامن جنس من هذين وهذا كما يقال مامن رجل من هذين الرجلين الا كذا وحينئذ
 لا اشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنس على انواع كثيرة كل واحد منها امة
 كالانسان وما حررنا لك اندفع ما قيل ان الظاهر من زيادة كلمة من الاحاطة بالافراد
 نصاف كيف يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فلا بد من تأويل عبارة المفتاح
 الى ما هو مراد الكشاف * قال قدس سره لان الجنس مفهوم واحد * لان المراد
 الجنس من حيث هو اي بلا شرط كما عرفت فما قيل ان كون الجنس مفهوما واحداً
 انما ينافي زيادة التعميم والاحاطة اذا اعتبر من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا
 الجنس من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد كيف ولو كان المراد هو الجنس من حيث
 هو لم يصح الحكم بكونه امة كلام من قلة التدبر وعدم الفرق بين الجنس من حيث هو
 اي لا بشرط شيء وبينه بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني دون الاول
 * قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ * كلام المفتاح يحتمل المعنيين كما
 عرفت وما اختاره السيد ذكره الفاضل الكاشي وما اختاره الشارح رحمه الله ذكره
 العلامة فالقول باتحاد الكلامين توهم يبق الكلام في الترجيح والى ما اختاره
 الشارح رحمه الله اولى نظرا الى انه يفيد شمول علمه تعالى وقدرته لكل فرد فرد
 صريحا وما ذكر السيد اولى نظرا الى عدم لزوم الاشكال في صحة الحمل وفي قوله
 وبهذا الاعتبار رمى الى ان له اعتبارا آخر لا يفيد زيادة التعميم والاحاطة وهو الوجه
 الذي ذكره السيد واليه يشير كلامه في التلويح حيث اورد في بحث التخصيص

بالصفة كلام الكشف اولاً ثم ذكر كلام المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بانه لا يقول باتحاد الكلامين بالقطع (قوله صحة وقوع المفرد وموقعها) سواء كان مسبوقاً منها كما في مررت برجل قام ابوه اى قائم ابوه اولاً نحو مررت برجل ابوه زيد اى كائن ابوه زيداً كما في الرضى (قوله والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة) والماسب ان يعتبر فيها حال ما يسبك منها (قوله باعتبار الحكم) اى المحكوم به لانه يسبك منها لا بمعنى الوقوع واللاوقوع اذ لا يسبك منها ثم ان له دخلاً فى السبك (قوله ليعرف المخاطب الخ) لان الاصل فى الوصف التمييز وان كان يقصده معنى آخر مع كون التمييز حاصلًا (قوله ليست كذلك) اى ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لان الانشاء اعلام عن النسبة القائمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها (قوله بتقدير القول) فعنى زيد اضربه زيد مقول فى حقه اضربه اى انه يستحق ان يقال فى حقه ذلك (قوله مراده ان الصلة الخ) وانما لم يقل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الابطاء منهم وتقدير القول يفيد ثبوت استحقاق قول الجملة القسمية والاول ابلغ فى مذمتهم ولان تقدير القول انما يصار اليه اذ لم يصح كون المذكور جواباً * قال قدس سره بانها مدنية * والجواب ان كون السورة مدنية لا ينساقى كون بعض آياته مكبة فان كونها مكبة او مدنية باعتبار الاكثر وكذا كون تلك السورة مدنية اتفاقاً فان معناه انه لم يقل انها مكبة * قال قدس سره وقد سبق منه ايضا الخ * والجواب ان معناه المصدرية ايها الناس خطاب للمشركين لاهل مكة وان المصدرية ايها الذين آمنوا خطاب لاهل المدينة لانها نازلة بمكة او بالمدينة (قوله دون الصفة) فان قوله فعرفوا منها ناراً موصوفة الخ يدل على انهم لم يكونوا عالمين بها قبل الآية ويعلم منه ان العلم بالصفة قبل الذكر ليس بشرط كما ذهب اليه شاذى (قوله قلنا يمكن الخ) يعنى لان اسم دلالة كلامه على ذلك لان اللازم مما ذكره ان المشركين عرفوا منها ناراً موصوفة ولم يعرفوها قبل الآية لان المخاطبين بها لم يعرفوها قبلها واللازم فى الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون السامع والمخاطبون بها اعنى المؤمنين قد عرفوها بسماع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاصة الجواب ان المخاطب بكل واحدة من الآيتين عالم بانصاف النار بالصفة والصلة الاتها جاءت فى آية البقرة معرفة لتقدم ذكرها فى آية سورة التحريم موصوفة بهذه الصفة فكان المقام مقام التعريف المهدى بخلاف آية سورة التحريم فانه لم يتقدمها ذكر النار الموصوفة لا صريحاً ولا كناية فكان المقام مقام التنكير وهذا كما يقال جاءنى رجل فاضل فقال الرجل الفاضل فانه او ردد رجل او لا نكرة لعدم

سبق الذكر وان كان معلوما انصافه بالفضيلة واورد ثانيا معرفة لتقدم الذكر
والحاصل ان تقدم الذكر صريحا او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق
في آية البقرة دون آية التحريم وبؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشف في بيان
كون الصلة المذكورة قصة معلومة للمخاطب ثلاثة وجوه سماعهم من اهل
الكتاب او من النبي عليه السلام او سماعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب
عن سؤال تعريف النار وتكثيرها بعلمهم بها من آية سورة التحريم فقط
ليتحقق شرط التعريف العهدي من تقدم الذكر وبما حررنا اندفع اعتراض السيد
بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره توجيه لتعريف النار
في آية البقرة واما وجه تكثيرها في آية التحريم فغير مذكور في كلامه فينادي
على فساد عبارة الكشف حيث قال فان قلت فلجاءت النار الموصوفة بهذه
الجملة منكورة في سورة التحريم وههنا معرفة فانه صريح في السؤال عن الامرين
فلو كان الجواب المذكور جوابا عن التعريف فقط كان ناقصا (قوله اي تقرير
المسند اليه اي تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على حذف
المضاف او الاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول وعطف مدلوله لافادة انه ليس
المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل ما يدل عليه وان كان
معنى مجازيا كافي رحي الاسد نفسه (قوله اعني جعله الخ) يعني ليس المراد بتحقيقه
تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بالقياس الى ازالة احتمال الغير (قوله
عن سماع لفظ المسند اليه) لشاغل شغل سمعه (قوله او حله الخ) اي غفلة السامع
عن حل لفظ المسند اليه على معناه لشاغل شغل فهمه * قال قدس سره فرمى
كان مقصودا * بنفسه مع قطع النظر عن حال السامع بان يكون الاهتمام بشأن
المسند اليه كما نقول في مكان يستغرب فيه وجود الاسد رأيت الاسد الاسد (قوله
وذكر العلامة في شرحه الخ) في المفتاح واما الحالة التي تقتضي تأكيد كيد فهي
اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا كقولك
عرفت انا وعرفت انت وعرف زيد زيدا ونفسه او عينه وربما كان القصد مجرد
التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى اقول هذه
العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث اعتبر دفع ظن التجوز والسهو
والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لان
التأكيد انما يدفع التجوز والسهو والنسيان فيه ولذا اضاف الى كاف الخطاب
فالأكيد ربما كان القصد منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسناد يعني ان المسند اليه

في قصد المتكلم عين المذكور لا غيره وهذا لا ينافي ما صرحوا به من ان التأكيـ
لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المقيد له تكرير الاسناد لا تكرير
المسند اليه فاندفع الاعتراض بالمخالفة قال الفاضل الكاشي ان المتكلم اذا قال جاء
زيد فقد حكم على زيد بالبحي فاذا اكده وقال مرة ثانية زيد فكانه حكم على
زيد مرة ثانية بالبحي فتقرير الحكم بسبب تكريره وقال الشارح الرضي في تفسير
التأكيـ تابع يقرر امر المتبوع التكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه
بكونه منسوب اليه الفعل والفاظ الشمول لتقرير ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون
ما نسب اليه تاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث التقوى ان انت في نحو لا تكذب
انت هنا لتأكيـ المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لالتأكيـ الحكم
فتدبر وفي قوله فتدبر اشارة الى الفرق بين كونه تأكيـا للحكم عليه بنفي الكذب
اللازم لكونه تأكيـا للمحكوم عليه بنفي الكذب وبين كونه تأكيـا لنفي الكذب وقد
اورد الشارح رحمه الله هذا الفرق في بحث التقوى ثم انه لما كان في كون المقصود مجرد
التقرير من غير ان يجعل وسيلة الى امر آخر خفا حاله الى ما اورده في الفصل المذكور
من انك اذا اردت التأكيـ في انا كفيت مهمك قلت انا كفيت مهمك لا غيري او وحدي
وفي موضع آخر بعده اذا قصدت التأكيـ والتقرير في زيدا عرفت قلت زيدا
عرفت لا غيره فان لا غيري ووحدي ههنا مجرد التقرير من غير ان يكون وسيلة الى
شيء آخر ولما كان الحوالة ظاهرة لم يتعرض لبيانها العلامة هذا ما عندي في حل
كلام المفتاح والعلامة فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله فان قيل) اي في رفع
مخالفة ما ذكره العلامة لما صرحوا به (قوله انه لم يرد التأكيـ الخ) اي السكاكي
رحمه الله لم يرد بالتأكيـ في قوله واما الحالة تقتضي تأكيـه التأكيـ الاصطلاحي
وهو التابع المخصوص كيف وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان حيوان
ليكون معنى قوله وربما كان القصد مجرد التقرير انه ربما كان القصد من التأكيـ
الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم مخالفا لما صرحوا به من ان التأكيـ
الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم بل اراد مجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب
المعنى ليشمل التأكيـ المعنوي ايضا سواء كان تأكيـا اصطلاحيا ولا فيكون معناه
ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند
اليه في نحو انا عرفت وانت عرفت مفيد لتقرير الحكم وتقويته عندهم فاندفع
المخالفة (قوله لانسلم الخ) ان قلت ان تقديم المسند اليه انما يفيد تقرير الحكم
وتقويته اذا كان بوجه يستلزم تكرار الاسناد فتكريره ايضا يفيد اذا كان مستلزما

لتكرره فالفرق في كون احدهما مفيداله دون الآخر قلت ايراد المسند اليه مقدما
مع عدم توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرر الاسناد بخلاف
تكريره فانه ليس لاجل افادته وان كان يحاميه في بعض الصور (قوله على ان
السكاكي الخ) يعني لا يصح الحوالة على هذا التوجيه لان افادة انما عرفت للتقوى
وتحقيقه لم يورده السكاكي رحمه الله في الفصل المذكور بل فيما قبله اعني بحث
تقديم المسند ففي قول الشارح رحمه الله تعالى في آخر بحث تأخير المسند اليه تسامح
باقامة اللازم مقام الملزوم (قوله ولو سلم الخ) اي لانسلم انه اراد بالتأكييد مجرد
التكرير وانه يفيد تقرير الحكم ولو سلم انه اراد ذلك فليكن معنى قوله وربما كان
القصد الخ انه ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير المحكوم عليه فانه
اذا كان التأكييد الصناعي مفيدا لتقرير المحكوم عليه بصدق ان تكريره ربما كان
مفيدا لتقرير المحكوم عليه ولكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في ذلك البحث
من ان لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه فلا يصح جزم العلامة بان المراد تقرير
الحكم فاية الامر انه يصح ارادته وهذا التعرير موافق لما نقل عن الشارح رحمه الله
اي لانسلم ان المراد التأكييد الغير الصناعي وانه يفيد تقرير الحكم ولعل الشارح
رحمه الله لتعليق التسليم بالمنع المذكور في الجواب والاشارة الى البعيد * قال قدس
سره يتضمن الحكم بان الحوالة الخ * فيه بحث اما لو افلان الموجه انما قصدني لدفع
مخالفة ما ذكر العلامة لما صرحوا به واما الحوالة فهو ساكت عنه كالعلامة واما ثانيا
فلانا لانسلم انه يتضمن الحكم بان الحوالة ليست على ظاهرها لجواز ان يحمل الحوالة
على ما بينته او على ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله والظاهر الخ واما ثالثا فلان القائل
المذكور موجه لكلام العلامة ويكفي لتوجيهه ان لا يكون في كلام السكاكي رحمه الله
ما ينافيه ولا يتوقف على ارادته ذلك فلما سبب منع كون الحوالة محمولة على خلاف
الظاهر لا يمنع ارادته ذلك واما رابعا فلان الموجه ادعى ان مراده بالتأكييد مجرد التكرير
ولم يقدم ليلاعليه فلم ترك منع هذه الارادة مع انها مذكورة صريحا واما خامسا فلان
حاصل العلاوة عدم صحة الحوالة على التوجيه المذكور فاللائق بعده ان يقال ولو سلم
صحتها بناء على التوسع فليكن الخ لا يمنع الارادة (قوله ولو سلم) اي لو سلم ان المراد
بالتأكييد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم وان الحوالة ليست على ظاهرها (قوله فكان
ينبغي ان يتعرض الخ) بان يقول وربما كان القصد مجرد التقرير والتخصيص (قوله لانه
الذي يعتبره) فانه قال ان تقديم ما لو اخر كان فاعلا اي تأكييد بمعنى يفيد التخصيص

فحو ان اعرفت اذا اعتبر انه كان في الاصل عرفت انا (قوله والاظهر) اى في بيان
الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر
لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حينئذ في كإبطالك للتشبيه وعلى
التوجيهين السابقين بمعنى على لكن لا يخفى على الفطن انه لا فائدة في هذه الحوالة
(قوله ولهذا غير اسلوب الخ) حيث قال ومنه كل رجل عارف (قوله الى حل
كلام المصنف رحمه الله اى في الايضاح وهو قوله كما سيأتى على ذلك اى على
ما حل عليه كلام المفتاح لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل فيما هو صحيح جيد
عنده (قوله وبهذا) اى بما ذكرنا من انه لا حاجة الى الخ (قوله معنى كلامه) اى
كلام المصنف رحمه الله تعالى (قوله غلط فاحش) اما الاول فلما عرفت ان
تقرير الحكم مستفاد من التقديم لا من التأكييد واما الثانى فلان ان ليس للتقرير
بل للتخصيص واما وحدى ولا غيرى فليس تأكييدا للمحكوم عليه بل للتخصيص
(قوله لثلاثتهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز الخ) اما في الطرف بان ذكر الامير
واراد بعض غلته او في النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع
بالتأكييد اللفظى والمعنوى لما عرفت من كلام الرضى ان التأكييد اللفظى والمعنوى
يقرر امر المتبوع في كونه منسوبا اليه فكانه تكرير النسبة ايضا واما المجاز بان
ذكر القطع واردة الامر به فلا يدفع بتأكييد المسند اليه بل بتأكييد المسند (قوله
ولا يدفع هذا التوهم) اى توهم وقوع مفرد آخر موقعه سهوا واما وقوع
المثنى والمجموع في موقعه سهوا فيندفع بهذا التأكييد فلا تدافع بينه وبين
ما سيجى من قوله بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجسائى واحدا منهما
والاسناد اليهما انما وقع سهوا (قوله على انهم في حكم شخص واحد) فلا تفاوت
في ان ينسب الفعل الى بعضهم او الى كلهم وما قيل الاظهر ان يقال بناء على ان
البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز اللغوى * قال قدس سره ولا يلزم
من ذلك احاطة النسبة * قد عرفت اندفاعه بما نقلناه عن الرضى من ان الفاظ
الشمول تقرر انصاف المتبوع بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا بخلاف كل
القوم فعلوا فانه يفيد الاحاطة والشمول في آحاد القوم لافى النسبة * قال قدس
سرّه اما في الهيئة التركيبية * ان قلنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعة
لانسبة بطريق القيام استعمال في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظ
الفعل ان قلنا ان النسبة الى الفاعل التى هى جزء مداول الفعل هى النسبة
بطريق القيام شبه بها النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها

والتريد بسبب انهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة التركيبية او في صيغة
 الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصلية وهي في اسماء الاجناس
 وما يجري مجراها وفي التسمية وهي في الحروف والمشتقات باعتبار معانيها المصدرية
 واما الاستعارة في الهيئة التركيبية او في الافعال باعتبار مدلولاتها التي هي النسب
 او الزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فلم يصرحوا بذلك * قال قدس سره
 لا يدفع هذا التجوز * قد عرفت انه يدفعه لما نقلت عن الرضى * قال قدس سره
 هذا انما يصح اذا اريد الخ * ليس مقصود الشارح رحمه الله تعالى البحث
 على المصنف رحمه الله تعالى بانه لا حاجة الى ذكر عدم الشمول لاغناء عدم
 التجوز عنه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز الاعم
 الشامل للغوى والعقلي واما اذا اريد به التجوز العقلي على ما يدل عليه عبارة
 المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز بان يراد المعنى
 الاعم وليس ذكر عدم الشمول في بيان دواعي التأكيد لازما فالبحث بمعنى التفتيش
 لا بمعنى الاعتراض (قوله واما بانه بالمعنى المصدرى) اى كشفه وايضاحه والمراد
 كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح رحمه الله تعالى اى تعقيب المسند
 اليه بيان لحاصل المعنى * قال قدس سره مغايرين لا وتلك * انما اعتبر المغايرة
 بينهما ليحصل باجماعهما الايضاح فانهما لا يصدقان الاعلى ذات واحدة
 بخلاف ما اذا كان واحدا من الثلاثين المسمين بزيد مشاركا له في الكنية المشتركة بين
 عشرين فانه لا يحصل الايضاح من تلك المشاركة * قال قدس سره اوضح * لقلة
 الاشتراك فيها (قوله لا تنحصر في الايضاح) وان كان لازما له ولذا عرفوه بانه
 تابع غير صفة بوضع متبوعه فاقصص المصنف رحمه الله تعالى عليه لانه الغالب
 (قوله للمدح) اذ فيه اشعار باعتبار الوضع التركيبى الى كونه محرما فيه القتال والتعرض
 لمن التجأ اليه وان كان مستعملا ههنا في معناه العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان
 فاقيل انه يجوز ان يكون البيت الحرام نعتا موطن للكعبة كما جعل قوله تعالى (قرأنا
 عربيا) حالا موطنه من ضمير انزلناه ليس بشئ واما البديل فلانه في حكم تكرير العامل
 وليس المقصود تكرير نسبة الجعل اليه ولا النسبة الى الثانى مقصودا اصليا (قوله
 لا للايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شئ * (قوله
 وقادته الخ) في الكشف قوم هود عطف بيان لعاد فان قلت ما الفائدة في هذا
 البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يؤمنوا بهذه الدعوة وسما ويجعل
 فيهم امرا محققا لاشبهه فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي

قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم انتهى فالجواب الاول مبنى على ان عاد اسم
مختص بقوم هود كما ذكره السيد وهو القول الراجح ومعنى قوله تعالى (عاد الاولى)
على هذا القول عاد القدماء اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب
الثانى مبنى على ان عاد عادان فعطف البيان للايضاح ورفع الابهام المحقق وكان الحق
تقديم الجواب الثانى لانه منع لقوله والبيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن
آخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لبنائه على القول الراجح وما ذكره صاحب
الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله ولان عاد الخ على وجه مستقل لان السياق
غير ملتبس حتى يجعل البيان لازالة اللبس بل هو متمم للوجه السابق وانه في مثل
هذا المقام ينزل ابعد الاحتمالات البعيدة كالكاثر المحقق ويزال تأكيداً وتقريراً
لإفادة معنى الوسم ففيه ان عطف البيان موضع ورافع للابهام المحقق بالنظر
الى نفس المتبوع لا بالنظر الى السابق والقرينة الا ترى ان عمر في قوله اقسم بالله ابو
حفص عمر ازال الابهام المحقق في ابو حفص للاشتراك فيه لا بالنظر الى سياق
القصة والمقام وانا لانسلم ان السياق غير ملتبس لان كون السياق في شان قوم هود
لا يقتضى ان يكون الدعاء بقوله تعالى (الاعداء) مختصاً بهم لجواز ان يكون شاملاً
لهم ولغيرهم ثم ماذا ذكره من ان عاد الاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم
مخالف لما ذكره في سورة الفجر من ان عقيم عاد بن عوض بن ارم بن سام بن نوح قبل
لهم عاد كما يقال لبنى هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم
جدهم ولمن بعدهم عاد الاخرة وكانهما قولان نقل كلا في موضع والافق للنقل الذى
ذكره في سورة الفجر كذا في الكشف وفي الكواشى ان عاد الاولى قوم هود وعاد
الاخرة قوم ثمود والله اعلم * قال قدس سره وشبهه بقولك الخ * وجه التشبيه
ان المنظور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف وفي صراط الذين الذات فيكون
من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة * قال قدس سره فيه اشعار الخ *
وذلك لان التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموصوف
بيانا وايضاحاً للصفة فلا بد ان يكون اتصافه بتلك الصفة معلوماً كيلا يلزم تفسير
المبهم بالمبهم * قال قدس سره فاشار الشارح رحمه الله الخ * ما ذكره الشارح
رحمه الله يفيد ان كونه عطف بيان احسن اذا قصد الايضاح والاشعار المذكوران وما
ذكره صاحب الكشف يفيد ان كونه بدلاً احسن اذا قصد تكرير النسبة والايضاح
معاً فالبدل مختار بالنسبة الى مجموع التكتين واذا قصد التسمية فقط فالاحسن
عطف البيان لانه اعرق في التفسير وقيل يختار البدل على كل حال لان اصل

الصفة ان تجرى على موصوفها ويفسد بها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها
فالاولى ان يجعل الذات المذكورة مقصودة بالنسبة * قال قدس سره تأكيد
النسبة * بل تأكيد المنسوب والمنسوب اليه كالا يخفى * قال قدس سره على ابلغ
وجه وآكده * اى على وجه هو ابلغ وآكد من ان يوصف صراطهم بالاستقامة
اما اولا فلثنية ذكره لئلا يمكن الشهود في ذهن السامع واما ثانيا فللتفصيل بعد
الاجمال واما ثالثا فلتركيب العامل * قال قدس سره بل اذا كان واردا في مقام الخ *
لا يخفى ان التقيد المذكور لا يستفاد من عبارة الكشف واعتباره في المشبه به
ليوافق المشبه قلب المقصود من التشبيه اعني ايضاح المشبه فالاولى ان قوله
كما تقول هل ادلك متعلق بقوله والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره
صراط المسلمين فقط وليس متعلقا بمجموع قوله فائده التأكيد لما فيه من الثنية
والتركيز والاشعار الخ فينبذ يكون زيد عطف بيان للاكرم الافضل وشبه
البدل به لكونه امرق في التفسير فيكون كلام الكشف موافقا لما ذكره الشارح
رحمه الله (قوله وكذا كل صفة) المشار اليه المشبه به الحكم المذكور بان الطير
عطف بيان والمشبه بالحكم المستفاد من قوله كل صفة اخرى عليها الموصوف (قوله
فالا حسن ان الموصوف الخ) ادخل الفاء على الخبر لتضمن التبيين معنى الشرط
اى مثل الحكم المذكور هذا الحكم فقوله كذا خبر بمجموع قوله كل صفة الخ
بأويل هذا الحكم فتدبر فانه اشكل على السامعين وتكلفوا في حله (قوله
لا لتأكيد) وان افاده (قوله مثل امس الدابر) فانه لغرض التأكيد (قوله اى
بحقيقه ويقرره) فهو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكده امر المتبوع في النسبة
او الشمول (قوله بتكرير لفظ المتبوع) اما بنفسه او بما يوافقه معنى على ما في التسهيل
نحو اجل جبر وانزل تزال وضربت انت (قوله على ماتوهمه القوم) من ان كلام
المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح انه صفة وكلام الكشف الى انه
تأكيد (قوله على ما نقل الخ) فان ما نقل عنه وان كان في بيان ان التعريفات الخوية
حدود وان ما اعتبره فيها ذاتيات الا انه يستلزم ما ذكره العلامة فاندفع ما ذكره الشارح
رحمه الله في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن الحاجب فيه ايماء الى ان
في النقل خللا وانا اذكر عبارة ابن الحاجب في شرحه للوافية الخ كما يظهر بالتأمل
في العبارة المنقولة لمن له مسكة (قوله واقول ان اريد الخ) فاختار الشق الثاني
ونقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى في مشبوه ان يكون المقصود
من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوصل بذلك الى التخصيص

او التوضيح او المدح او الذم او غير ذلك وذكر اثنين وواحد ايس للذلالة على حصول الاتينية والوحدة في موصوفيهما بل اتعين المقصود من جزئيهما فلا يكونان صفة (قوله كما ان الدابر الخ) ذكر الدابر ليدل على حصول الدور في الامس ثم يتوسل بذلك الى التأكيد وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض (قوله لانسلم ان البديل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البديل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع انتهى ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد ما اورده انشراح رحمه الله تعالى (قوله ان لله وشركاء الخ) ويجوز ان يكون مفعولاء شركاء والجن والله متعلقا بشركاء (قوله وان كان الخ) اى فيطلقان عليه وان كان مفهوماهما متغايرين كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كلمة الوصل قوله لان ما صدق عليه اثنين الخ) وان كان مفهومه بعضا من مفهوم آلهين (قوله دالا عليه اجمالا ومقتضيا له) اى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد ناقلنا عن المبرد لان حيث ذاته فان ذات زيد لا تنقضى الثوب (قوله بدل الغلط) اى البديل لاجل الغلط او لتدارك الغلط او بدل المغلوط اعنى البديل منه (قوله وهو من اضافة الخ) الزيادة تجزى مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول الاضافة لامية اما الى الفاعل او الى المفعول لان الزيادة تجزى لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المفعول وعلى الثانى بانية * قال قدس سره بقوله نصر الله * يقال نصر الغيث الارض بالصاد المهملة والتخفيف اذا قائمها كذا في الاقليد * قال قدس سره بما يحتمل غيره * بان يكون الاول بدل الكل اما بان يكون اعظمها كتابة عن طلحة او بحذف المضاف من طلحة الطلحات اى اعظم والى ان قصد الملازمة بين القمر وفلكه فهو بدل اشتغال والافهوبدل غلط * قال قدس سره ابلغ في المعنى الخ * لانه جعل التشبيه الاول غلطا وقصد التشبيه الثانى ابتداء * قال قدس سره ولو ذكر * اى المتصل مثالا مما وقع في كلامهم كما ذكر شارح التسهيل قول على رضى الله عنه ان الرجل ليصلى الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وانما قال اولى لان قوله وهذا معتمد الشعراء كثيرا بمنزلة ذكر المثال له * قال قدس سره تذلك على ذلك عبارته * حيث قال سابقا وهو في حكم تكرير العامل ولاحقا لانك شئت ذكره بجمل اول ومفصلا ثانيا (قوله فلان المتبوع فيه) اى من حيث نسب اليه الفعل كما فصله السيد (قوله كما مر)

اي قوله والاشعار بان الصراط المستقيم بيانه الخ قال قدس سره كانه قيل
 اعني شئ من زيد فيه اشارة الى رد من زعم انه تجوز في النسبة فيتحقق ان ما هو له
 قد يبدل من الفاعل المجازي فيجتمع في كلامه اسناد مجازي بالنسبة الى المبدل منه
 واسناد حقيقي بالنسبة الى البديل فانه وهم اذ في الاسناد المجازي لا يكون النفس
 متشوقة الى الفاعل الحقيقي ولا يذكّر بعده اصلا والافات المقصود من الاسناد
 المجازي (قوله من غير دلالة الخ) انما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل
 مع ان تفصيل الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة او في بيان دواعي العطف انما هو
 باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فيكون كل منها مختصا بما يفيد تحقيقا
 لمعنى كلمة او (قوله للجمع المطلق) مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشئيين كما كانت
 او واما بالمطلق ان لا يبدل على حصوله لهما في زمان واحد او في زمانين واشار
 الشارح رحمه الله تعالى الى ذلك بقوله اي اثبت الحكم الخ (قوله واحترز بقوله مع
 اختصار الخ) في شرحه للفتاح قد نهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين
 لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعده من الاشتباه انتهى و اشار بقوله قد نهت
 الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة المتضمنة لطى المستند اليه ان النسبة هي
 المعبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية
 (قوله بعده يوم اوسنة) لم يرد لهما تعيين المدة بل المهلة فكانه قال بعده مهلة
 وفي شرحه للفتاح بعده متعاقبا او متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب
 ايس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف
 وشئ من الفاء و ثم حتى لا يفيد التعقيب يوم اوسنة فلا فائدة التعقيب بلامهلة مقام
 يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب يوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف
 عليه للاختصار (قوله بما يقتضي شيئا فشيئا الخ) كلمة الى ليست متعلقة
 بيقضي حتى يصير المعنى من الاشياء التي تقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعده حتى
 فيكون سمجا بل متعلقة بالانتهاء اما حال عاقلها او خبر بعد خبر لان اي منتهيها
 ما قبلها او منتهى الى ان يبلغ ما بعدها ففي دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها
 بما يقتضي شيئا فشيئا فيكون متبوعها ذا اجزاء يكون الحكم متعلقا بها تدريجا
 بخلاف ثم فيجوز جاءني زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو والاني ان يبلغ ما بعدها
 فيكون مدخولها داخلا في الحكم السابق وبهذا تمتاز عن حتى الجارة فان فيها
 اختلافا فجزم الزمخشري بالدخول مطلقا اي سواء كان جزأ لما قبلها او ملاقيا
 لاخر جزء منه وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبد القاهر

بالدخول اذا كان ما بعدها جزءاً وبعده اذا كان ملاقياً لا يخرج جزء منه وما ذكره من الدلالة على الامرين في حتى العاطفة للفرد واما في حتى العاطفة للجملة على الجملة وتسمى الابتدائية فانها تدل على تعظيم ما بعدها او تحقيره (قوله والتحقيق الخ) اي تحقيق الانقضاء التدريجي في حتى انه يعتبر بحسب العقل دون الخارج وكذا المهلة (قوله ترتيب اجزاء الخ) فيه اشارة الى ما بعد حتى العاطفة يكون جزءاً لما قبلها اما حقيقة كافي قدم الحجاج حتى المشاة او بجزء منه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى غلمانهم او جزءاً لما يلزم ما قبلها نحو اعجبني الجارية حتى حديثها بخلاف الجارة فانه يجوز ان يكون جزءاً لما قبلها وان يكون آخر جزء منه (قوله على كلام فيه تقييد الخ) فيه دلالة على ان يكون النفي منسحباً على التقييد ولا يكون التقييد متعلقاً بالنفي وهذا هو الاصل وقدير ادنى المقيد فقط او المقيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله من غير تفصيل للسند) لعدم تعدد الجحى فضلاً عن ان يكون متعدداً بحسب الوقوع في الازمنة (قوله ليس من عطف السند اليه) حتى يكون الفاء فيه لتفصيل السند بل من عطف الجمل التي هي صلات الالف واللام بعضها على بعض وانما اعيد اللام لشدة الامتزاج مع الصلة ولذا جرى امرائها على الصلة (قوله ولو سلم الخ) لا يخفى ان الآكل بمعنى الذي يأكل فان لم يعتبر التغير الاعتباري بين الموصولات يكون من عطف الصلات بعضها على بعض وان اعتبر يكون من عطف الموصول على الموصول (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) اراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للتبوع والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة الحكم بمعنى الايقاع نفسه خطأ او صواب فمن قال ان الصواب ان يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما قسمين له لا بالخطأ في الحكم لانه يشعر بان الخطأ والصواب صفتان للحكم لم يتدبر حق التدبر (قوله تحقيقه) اي بيان حقيقته وطرقه واقسامه (قوله لمن اعتقد الخ) المراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف بل الوهم ايضا على ما قاله السيد (قوله او انهما جامك جميعاً) يعني لا تجيء لقصر القلب والافراد ولكن القصر القلب فقط واما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف (قوله لكونه مثل لا الخ) وليس لكن معنى زائد على الرد الى الصواب فكل من لا ولكن مثال للرد من غير تفاوت فلذا اكتفى ههنا على مثال واحد بخلاف الفاء وثم وحتى فانها وان كانت مشتركة في التفصيل لكن يعتبر

في كل منها خصوصية ليست في الآخر فلذا ذكرهنا كلها (قوله والمذكور
الخ) خلافا لابن مالك فانه قال في التسهيل ان كلمة بل في مقام زيد بل عمرو مقرر
لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها وقال شارحه ان هذا هو الصحيح ثم قال
ان لكن بعد نهى او نفى كبل فالمصنف والسكاكي رحمه الله تعالى موافقان لابن
مالك في كونه لقصر القلب وانما لم يذكره في طريق العطف في بحث القصر
لاختصاصه بقصر القلب والبحث معقود لبيان طرق القصر الجارية في جميع
اقسامه وفي جميع الممولات ولذا لم يورد فيه تعريف الخبر وضمير الفصل (قوله
في ما جاءني زيد لكن عمرو) خص مثال النفي لان الخلاف فيه واما في الاثبات فهي
للاستدراك بالاتفاق (قوله وهو دفع توهم الخ) فهو لتتم الكلام السابق
واصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع وان كان دافعا لتوهمه على تقدير تحققه
فليس لكن بقصر اصلا فانه مبني على حال المخاطب (قوله شيئا بالاستثناء)
في كونه اخراجا لما بعد لكن عما قبلها توهمها وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول
ما قبلها (قوله في انه انما يقال الخ) اي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن
اعتقد الشركة في عدم المجيء قبل القاء الكلام المشتمل عليه لا لقصر القلب على ما قاله
المصنف والسكاكي رحمه الله تعالى * قال قدس سره وعلى هذا لا بعد
الخ * هذا بعيد بل فاسد اما اولاه فلان القصر مبني على اعتقاد المخاطب
وهذا الكلام ابتدائي ويراود لكن لاصلاحه وتوجيه لالرد اعتقاد المخاطب واما
ثانيا فلان القصر مشتمل على حكيمين الاثبات والنفي والتكلم بعد توهم المخاطب
اشتراكهما في انتفاء المجيء عنهما لم يلفظ الا بالاثبات (٣) نعم يكون لمجموع الكلام قصر
اذا فرض ان المخاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتفاء المجيء عنهما * قال قدس سره
وهو منقوض الخ * خلاصته ان استعمال لكن في قصر الافراد في الاثبات
كما يستلزم استدراك الجز الثاني من الجملة كذلك استعمال لافي قصر الافراد
في الاثبات يستلزم استدراك الجزء الاول بلافق فلو تم التوجيه المذكور يلزم
ان لا يستعمل لافي قصر الافراد فالقول بانه فرق بين المادتين لانه يصح الاكتفاء
بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى
يكون جاءني زيد لغوا لا ينفع في دفع النقص كما لا يخفى (قوله نحو جاءني الخ)
فكلمة بل للصرف سواء كان بعد الاثبات او بعد النفي واختار في باب القصر انه
اذا كان بعد النفي يفيد القصر تبعا للسكاكي رحمه الله تعالى بناء على ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وقيل يفيد انتفاء الحكم عن التبوع قطعا * قال

(٣) نعم يكون مجموع
الكلام قصرا اذا فرض
الى آخره نسخه

قدس سره سوى انه حكم الخ * فان الاخبار عن مجي زيد اذا كان غلطا اى غير مطابق للواقع عند المتكلم كان انفاؤه مقطوعا به عنده * قال قدس سره ومعناه * اى ليس معنى الغلط انه غير مطابق للواقع بل ان تلفظه وقع غلطا اما لسبق اللسان او للنسيان وهذا لا ينافي كونه للصرف وكون المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه تعريض للشارح رحمه الله تعالى بان قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ ناش عن سوء الفهم وحل كلامه على ما توهمه عبارته ولا يخفى ان كلام الشارح رحمه الله تعالى فيما سيأتى من قوله كبذل الغلط حيث شبهه ببدل الغلط صريح في انه حل لفظ الغلط في كلامه على ما هو المتبادر منه لا على عدم كونه مطابقا للواقع فلعل الشارح رحمه الله تعالى اطلع في كلامه على ما نقله وعدم وجدان السيد ذلك في كتبه لا يدل على عدمه وقد قيل انه صرح ابن الحاجب بذلك في اماليه * قال قدس سره لا الى ما بعد بل * والا لكان كلمة بل لغوا * قال قدس سره افادت تأكيد النفي السابق * اذ لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لاقادته نفي الحكم عنهما ولا الى ما قبله لاستلزام نفي النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لهما وليس كلمة بل مستعملا للنفي عنهما معا او للاثبات لهما معا * قال قدس سره كذا في بعض النسخ * ولكن مقرر لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها عنده كما مر * قال قدس سره يحتمل اثبات المجيء لعمره * بان يكون معنى بل عمرو بل جاء عمرو ويحتمل نفي المجيء عن عمرو بان يكون معناه بل ما جاء عمرو على قياس الاثبات فان فيه صرف المثبت الى التابع وههنا صرف المنفي اليه * قال قدس سره هذا مبنى الخ * اى التردد المذكور بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق الثبوت مبنى على ما توهمه الشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب والا فالمراد جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط في اسم المعطوف عليه كائن عليه في الرضى دون الحكم المنفي * قال قدس سره وجعل الاول في حكم المسكوت عنه * وبهذا الاعتبار كان صرفه بخلاف قول من يقول ان المجيء منتف عن المتبوع ثابت للتابع فان فيه ابطالا للاول واثباتا للثاني فلا صرف (قوله بان بل في اثبت مطلقا) اى عند الكل فانهم متفقون على انه في الثبوت لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق النفي كما نقله الشارح رحمه الله تعالى عن ابن الحاجب وكذا عند المبرد فانه لصرف النفي عن المتبوع الى التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق الثبوت فيكون التلفظ باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب الغلط والمقصود نسبة الحكم الى التابع بخلاف المنفي على مذهب الجمهور فانه لنفي الحكم

عن المتبوع وإثباته للتابع فانه حينئذ يكون للانتقال من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شئ منهما غلطا فتدبر فانه مما غلط فيه بعض الناظرين (قوله بما ذكره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضى فى شرحه (قوله او الشك الخ) او موضوعا لاحد الامرين والداعى المتقدم على ابراده شك المتكلم والغاية المترتبة تشكيك السامع وقد يكون الداعى مجرد ابهام الحكم مع قطع النظر عن حال المتكلم والسامع (قوله او التخصيص او للإباحة) هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتخير الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او وانما ترك المصنف رحمه الله ذلك لان كلامه فى الخبر (قوله لا طائل تحته الخ) اذا لا يختلف المعنى فى الاعتبارين (قوله اى تعقيب الخ) بيان لحاصل المعنى وعبرة المتن على حذف المضاف اى ابراد الفصل (قوله ولانه فى المعنى عبارة عنه) عند من يجعل له محلا من الاعراب سواء كان مبتدأ او تائيدا او بدلا وهذا القدر كاف فى ترجيح كونه من احوال المسند اليه (قوله لانه لتخصيص المسند اليه الخ) يمكن ان يوجه بان مراده ان قصر المسند على المسند اليه اذا عبر عنه بعبارة شائعة غريبة يقال لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فيما عبر به عن معناه او لا وبلا واسطة واعتبار المسند ثانيا وبواسطة الباء فيكون له تعلق زائد بالمسند اليه على المسند فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اورده الشارح رحمه الله ولعله لئلا يقال اول (قوله يخص المسند) والخاص هو المقصور (قوله نعم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله فى شرح المفتاح والكشاف الاول الاستعمال العامى والثانى هو الشائع العربى (قوله وجعلته من بين الاشخاص الخ) عبارته صريحة فى ان التخصيص بمعناه اى جعل الشئ مختصا لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا والثانى مختصا به بل هو باء السببية او الآلة فيكون مدخول الباء مختصا بصير سببا او آلة لتخصيص الشئ الاول وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازا عن التمييز لكونه لازماله او من تضمين معنى الامتياز فيه وفى كلا التوجيهين تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة بما لا دليل عليه والتضمين يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمين كما صرح به الشارح رحمه الله فى شرح الكشاف وبما ذكرنا ظهرا ان ما ذكره الناظرون من ان عبارة الشارح رحمه الله ليست صريحة فى افادة ما قصده فلو قال متميزا بان ثبت له المسند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله (قوله من زعم الخ) اطلاق الزعم بناء

على انه لم يحجى في الاستعمال ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند لاعلى انه
 اخطأ في اخذه من عبارة الكشف وان كان في نفسه حقا كما قاله بعض الناظرين
 (قوله حيث قال الخ) افاد في الكشف ان التعريف في المفحون اما العهد بان يكون
 المراد حصبة معينة مما يصدق عليه مفهوم المفحون اعني الذين بلغك انهم مفحون
 في الآخرة وحيث ان يلاحظ اتحاد المتقين بتلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل
 للقصر بل للتأكيد والفرق وهو الظاهر اذ لم يعهد تعريف المسند بلام العهد للقصر
 واما ان يلاحظ تغايرهما من حيث لمفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للقصر اما
 لقطع شركة الغير معهم في المسند اليهم اولدفع اعتقاد القلب او التردد على ما جوزه
 السيد في حواشي شرح المفتاح واما الجنس اى للاشارة الى معنى الفلحين الحاضر
 في ذهن كل احد وحيث يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المفحون من حيث هي
 لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم الفلحين ممتازا عن كل ما عداه لا
 بوجه اعم والعلم اليقيني بحقيقتهم وتصويرهم بالصورة التي تليق بتلك الحقيقة حتى
 يعترف التأمل بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الخشية وحيث لا
 قصر في الكلام لانه فرع التغاير ولا تغاير بينهما فقوله ان حصلت شرط جوابه فهم
 هم والجملة الشرطية صلة الذين وصفة الفلحين عبارة عن مفهومه لكونه وصف
 للذوات وتحققوا عطف على حصلت من تحققت الشئ يقننه وما هم جملة استفهامية
 للسؤال عن الحقيقة واقعة موقع المفعول الثاني لتحققوا وتصوروا من تصورت الشئ
 جعلت له صورة لا بمعنى الادراك والحقيقة صفة لصورتهم والضمير الاول من فهم هم
 للمتقين والثاني للمفحون وفي عدم ايراد الضمير للموصول اشارة الى ان الموصول مقم
 للتنبيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير للباقية في وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ
 عبد القاهر من انه ليس شئ باغلب على هذا الضرب الموهوم من الذى وفي ترتيب
 الجزاء على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة تنبيه على ان انكار هذا الحكم منشأه انتفاء
 احدا لأمور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى دقيق يكون التأمل عنده
 يعترف وينكر وما ذكرنا ظهر ان هذا المعنى من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه
 مشروط باعتبار امور زائدة عليه كالاستغراق والعهد الذهني وكونه معلوم الاتصاف
 بالمسند وقوله لا يعدون الخ اى المتقون حقيقة المفحون اى متحدون بتلك الحقيقة تأكيد
 للمحكم بهم هم هذا ما عندي في حل هذه العبارة الجزيلة التي لم يتعرض حلها شارحوا
 الكشف والناظرون في هذا الكتاب * قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل *

حيث قال وهم فصل وفائدة الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد
 وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره قال الشارح رحمه الله تعالى
 اي توكيد الحكم لمسا فيه من زيادة الربط حتى قال الحكيم ابو نصر الفارابي ان معنى
 قولنا زيد هو العادل زيدا است كما عاين است وما قيل انه لنا كيد المسند اليه لانه بمنزلة
 زيد نفسه العادل ليس بشئ * قال قدس سره يوهى ان هناك الخ * فيه ان التعرض
 لنفي الحقيقة يدفع ذلك اذا القصر يقتضى التباين كيف والقصر اما في قصر الموصوف
 على الصفة او عكسه وهو ليس شيئا منهما والمقصود انه متعدي وقدا كده بقوله
 وهل تعرف حقيقة فزيده هو بعينه فعبارة الشيخ اظهر في افادة الاتحاد من عبارة
 الكشف * قال قدس سره كما اوهى ذلك عبارة الكشف * لفظ لا يعدون وان اوهى
 القصر لكن لفظ تلك الحقيقة يدفعه * قال قدس سره وتحقيق المقام * اي
 في نفسه وليس فيه دفع البحث السابق اذ خلاصته ان كلام الشيخ لا مزية له في افادة
 ما قصد الشارح رحمه الله تعالى على كلام الكشف فنقله لافادة فيه وهذا التحقيق
 لا يندفع ذلك كما لا يخفى * قال قدس سره فظهر ان هذا المعنى الخ * ظهر
 مما سبق كونه معنى التعريف الجنسي اما فرعيتة فكلا وقد ذكرنا فيما سبق وجه
 الفرعية * قال قدس سره فان قلت قول الشيخ الخ * ابطال لكون مراد الشيخ
 الاتحاد بانه مناف لكلامه كما ان الاعتراض الاتحادي ابطال لكونه معنى تعريف
 الجنس (قوله نحو زيد هو افضل الخ) ترك مثال المعرف باللام لمسا فيه من احتمال
 ان يكون القصر فيه مستفادا من لام الجنس (قوله ان هو التخصيص) بمعنى ان الله
 يقبل التوبة لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم لفظ الله على المسند الفعلي
 للتخصيص فانه سيجى ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذا لم يل حرف
 النسبة قديما للتخصيص وقديما للتقوى (قوله والتأ كيد) اي لنا كيد
 الحكم يدل عليه عطف قوله وان الله من شأنه قبول التوبة فانه عطف تفسيرى
 لنا كيد (قوله وقد يكون لمجرد التوكيد) اي لنا كيد الحكم من غير افادة التخصيص
 المسند بالمسند اليه فيكون الفصل مستعملا في جزء معناه فان كان الحكم بطريق قصر
 المسند على المسند اليه افادنا كيده وان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند
 افادنا كيده وهذا معنى قوله في شرح المفتاح ان الاظهر انه في الخبر المعرف باللام انما
 يفيد تأ كيد التخصيص اذا التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على
 المسند اليه مثل زيد هو القاسم والله هو الرزاق او بالعكس مثل الكرم هو التقوى
 اي لا كرم الا التقوى انتهى لانه مستعمل لنا كيد التخصيص فضمير الفصل لا يستعمل

الاختصاص المسند بالمسند اليه او لتأكيد الحكم على الوجد الذي افاده الكلام ولا يستعمل
لقصر المسند اليه على المسند اصلا وما ذكره السيد في شرح المفتاح من انه لا يستعمل لتأكيد
قصر المسند اليه على المسند ايضا فليس بشيء لانه يستعمل لتأكيد الحكم فالحكم اذا كان
بقصر المسند اليه على المسند لا بد ان يفيد تأكيد كيدم والاختلاف الفصل عن الفائدة المعنوية
(قوله نحو الكرم هو التقوى) فان قصر الكرم على التقوى افاده تعريف الكرم
باللام ولا معنى لقصر التقوى على الكرم فضمير الفصل لتأكيد الحكم المشتل على
قصر المسند اليه على المسند وكذا في المثال الثاني (قوله قال ابو الطيب الخ)
استشهاد على مجيء الفصل لتأكيد الحكم بقصر المسند اليه على المسند اذ لا مجال
لقصر المسند على المسند اليه فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسند
اليه على المسند دون العكس فيفيد تأكيد كيدم * قال قدس سره الضرب الاول
الخ * يعني ان التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق
معنى التقديم وهو نقل الشيء من مكانه الى ما قبله في الاول دون الثاني كتقسيم
الاضافة التي هي من صفات اللفظ اليهما باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو
الاختصاص في المعنوية دون اللفظية وقيل سمي الاول معنويا لكونه مقبدا للغير
المعنى بالاختصاص غالبا بخلاف الثاني فانه لا يفيد ذلك عند السكاكي رحمه الله
تعالى اصلا وان افاده في الجملة عند غيره فيسمى تقديم لفظيا فالاول شبه بالاضافة
المعنوية المفيدة للتعريف او الاختصاص والثاني باللفظية المفيدة لمجرد التخفيف
اللفظي والاول اظهر * قال قدس سره فلان سلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه
الخ * والجواب ان المراد منه الوجوب الاستحساني بقريته ان الاسل بمعنى الراجع
والاولى دون الواجب * قال قدس سره فلا نزاع فيه اذا كان الخ * لا متنازع قيام
الموجود بالمعدوم بخلاف ما اذا كان كلاهما عديميا وهو ظاهر واذا كان المحكوم به
عديميا وكان الاتصاف ذهنيا فانه لا يجب تحققه في الخارج فضلا عن التقديم
وان كان الاتصاف خارجيا فالواجب تحققه في الخارج قبل الاتصاف به لا قبله
واما كون المحكوم به موجودا خارجيا والمحكوم عليه عديميا فغير ممكن *
قال قدس سره الا ان ترتيب الالفاظ الخ * فالواجب ان يكون وضع الالفاظ على
وفق ترتيب المعاني في العقل والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني على ترتيبها
في الخارج وبذلك يحصل المقصود وهو كون الراجع والاولى تقديم المسند اليه
(قوله اهم) اي من ذكر المسند وان كانا جميعا مهمين لكونهما ركنا للكلام واهم
افعل التفضيل من همه الامر هما اعززه ويؤيده عطاف يعنيك على يعمك في عبارة

شرح المفتاح الشريفى او من هم السقيم جسمه اذابه واذهب لحمه فهو كناية
عن كمال العناية ولا يجوز ان يكون من هممت الشئ اردته لا ابتناء صيغة التفضيل
للفعل او القول بالاسناد المجازى اى اهم صاحبه (قوله يجرى مجرى الاصل)
معناه ان جميع الدواعى التى تذكر للتقديم كلها راجعة اليه رجوع الفروع الى اصله
المستنبطة منه لانها محتاجة فى كونها مقتضية للتقديم الى ارجاءها اليه فى شرح
المفتاح الشريفى ان جعلها حالات مقتضية للتقديم بلا واسطة الاهمية اولى
من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعانى كان
ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف رحمه الله ادرجها فى تلك الاعتبارات
روما للضبط (قوله اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول الخ) فانه عند تحققه يترك
تقديم المسند اليه لانه اولى ويترك الاولى عند تحقق مقتضى خلافه فتدبر فانه
قد غلط فيه وقيل ان اللازم من وجود مقتضى للعدول التعارض بينه وبين
ما يقتضى التقديم (قوله حصول الشئ) اى المترقب لثلاثين ما يقال ان حصول
نعمة غير مترتبة الذو وهو كرزق لا يحتمسب (قوله بعضهم يقبل بالمعاد) وهو الهادى
كما يدل عليه قوله بان امر الآله حيث جعل الخسر من امر الآله وقوله بعده
والدبيب اللبيب من ليس بغربكون مصيره لانسداد اى فساد المزاج وعدم المعاد (قوله
واما تعجيل المسرة او المساءة للتفأل او التطير) اى لكونه صالحا للتفأل او التطير
على ما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتفأل او التطير يفيد المسرة
او المساءة وتقديمه لا لافادتهما بل تعجيلهما و اشار بزيادة لفظ التعجيل الى ان
ما وقع فى المفتاح وهو اما لان اسم المسند اليه يصلح للتفأل فتقدمه الى السامع
تسره او تسوؤه معناه تسره او تسوؤه ابتداء واما ما فى شرح المفتاح من انه اذا كان
الاسم يصلح للتفأل وتقصد التفأل فتقدم الاسم الى السامع بتقديمه على المسند
للتفأل به فتحصل له مسرة او مساءة وذلك لان التفأل والتطير انما يكونان بمستهل
الكلام لا بما يذكر فى اثنا فبطل ما قيل ان التفأل حاصل قدم الاسم او اخر
فالمقتضى لتقديم تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفأل ففيه بحث اما او لا فلانا
لانسلم ان التفأل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام ففي الاساس الفال ان يسمع
الكلمة الطيبة فيتميم بها وفي القاموس الفال ضد الطيرة كان يسمع مريض
ياسالم او طالب يا واجد وفى الطبى شرح المشكوة روى انس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفال قالوا وما الفال قال
كلمة طيبة واما ثانيا فلانه ان اراد بالكلام فى قوله مستهل الكلام الجملة على ما هو

مصطلح النحو فلانسلم ان التفعّل والتطير انما يكونان بمستهل الجملة فانه نقل انه لما انشد القبعثري يوم المهرجان عند الداعي لا تقبل بشري ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان قال الداعي لا بشري لك يا قبعثري فتطير بنى البشرى مع انه ليس في مستهل الجملة وان اراد به الحديث والقصة فقولنا في دارك سعد اوسقاح يفيد التفعّل والتطير اذا وقع في مستهل القصة سواء قدم المسند اليه او اخر ثم التعجب ان السيد كتب في حاشية الشرح ان التفعّل قديكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعدا وسعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضى تقديم المسند اليه اذا كان صالحا له وقديكون بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك فانه قديتفعّل يكون سعد في داره وهذا التفعّل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند وكان صاحب الايضاح اشتبه عليه الفرق بين التفعّلين قبحصرانت ولا تغفل انتهى ٧ والحال ان عبارة الايضاح صريحة في التفعّل باللفظ المسموع حيث قال لكونه اى المسند اليه صالحا للتفعّل او التطير ثم انه اذا اعتبر في التفعّل كونه بمستهل الكلام فكيف يحصل بقولك سعد في دارك ما لم يعتبر بعده كلام آخر وان اعتبر بعده كلام آخر فكذلك التفعّل الحاصل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند لوقوعه في مستهل ما بعده (مثل اظهار تعظيمه) اى التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بحوهر لفظه نحو ابو الفضل او بالاضافة نحو ابن السلطان او بالصفة نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار للتعظيم المستفاد منه وهذا كما قال الاصوليون ان في النص زيادة وشرح بالقياس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الحال في التحقير اذا كان لفظه مشتملا على التحقير كان التقديم لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه او تحقيره فلا حاجة الى ما قال السيد في شرح المفتاح ان انباء التقديم عن التعظيم والتقدم في الشرف على المتأخر متعارف الا ان المتأخر ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتدا عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه اراد ان الاقتراح به لما كان على سنن تلك الطريقة انباء عن تعظيمه في الجملة فانه مع كونه تكلفا انما يتم في الانباء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من القول بان المراد انباءه عن التحقير ابتداء اذا كان لفظ المسند اليه صالحا له بحوهره او بالاضافة او بالوصف (قوله اولان كونه متصفا الخ) هذه العبارة لادلالة لها على الاستمرار ولذا قال السيد في شرحه يريد ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين المسمين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار

(٧) والحاصل آه نسخة

بحصوله له والاوجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية خبره وهما اعتباران متلازمان الا انه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد انتهى وخلاصته ما في الحواشي للفاضل اللاري على الوافية شرح الكافية في الفرق بين قام زيد وزيد قام انه اذا وضع زيد ليثبت له القيام يقال زيد قام واذا وضع قام ليسند الى شيء يقال قام زيد (قوله لانسلم ان التقديم الخ) لوقيل ان الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع افاد التجدد والحدوث واسمية الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا افاد الاستمرار التجدي ان دفع المنع واتجه الكلام الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التي خبرها فعل وبين الفعلية في دلالتهما على التجدد فقط لكن الحق احق ان يتبع (قوله جمع خاف) في شرح العلامة والظاهر انه جمع خفيف كظروف وظريف (قوله واجيب بمنع الخ) ليس هذا الجواب منع لانه يصير منع السند بل امائبات المقدمة المنوطة او ابطال للسند على زعم المساواة وان كان العبارة صريحة في المنع (قوله لتصریح ائمة التفسير الخ) لا يذهب عليك ان ما صرح به الاثمة انما هو فيما اذا كان المسند اليه بلى حرف النفي والكلام فيما لم يل حرف النفي فالاول ان يستشهد بقوله تعالى انها كلمة هو قائلها وقوله تعالى هم بالآخرة هم كافرون فانه صرح في الكشف بالحصر فيهما (قوله غير مناسب للقيام) اذ الظاهر انه لم يقصد انهم خفوف لا غيرهم بل المناسب التقوى (قوله واجيب ايضا الخ) يعني لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا سديد) اي القول بان المراد التخصيص الذكري (قوله نوع خفا) اذا التخصيص الذكري لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يمكن جعل اضافة الزيادة الى التخصيص على البانية كما لا يخفى (قوله ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي) اي تخصيصه به سلبا كما في ما ناقلت او ايجابا كما في ما ناقلت وانا سمعت فلا يرد ان المثال لا يوافق الممثل له ولا ما قاله السيد انه لو اريد ان نفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق بين ما ناقلت وانا ناقلت بحسب المعنى وذلك لان في ما ناقلت قصر القول من حيث النفي وفي انا ناقلت قصر عدم القول فالاولى سالبة والثانية معدولة وسيجيء في بيان عطف قوله والا فقد يأتي ما يتعلق بذلك * قال قدس سره هذا هو الحق * اي نظرا الى السبب مقتضى لافادة التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستعمال فلا يرد انه يلزم من

ذلك ان يكون التقديم في نحو زيد عرف مفيدا للمحصر مع ان السكاكي رحمه الله لا يقول به لانه لا يكفي في تحقق الشيء وجود المقتضى بل لابد من تحقق الشرط وارتفاع المانع * قال قدس سره قاصدا بذلك * اشارة الى انه لابد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المقتضية * قال قدس سره في الامور العرفية * بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد اى الحقائق كثير * قال قدس سره فلم يلتفت الخ * فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلتها لاعدادها * قال قدس سره وربما بصرح بهما * كافي العطف والاستثناء * قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ * لا يخفى ان التخصيص لاشتماله على النفي والاثبات ليس له خصوصية بما اثبت له ولا يمانى عنه وكذا التخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار اتسابه الى شيء لا باعتباره في نفسه والانتساب اهم من ان يكون بطريق الثبوت او بطريق النفي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضى ان يحور ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بمعونة المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالسند الفعلي تخصيصه مطلقا وما قيل ان محصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابدا الى من اثبت له الفعل المتنازع فيه لا الى من نفي عنه فلما نسب اسناد التخصيص الى المثبت له هذا الفعل اعنى غير المتكلم دون من نفي عنه اعنى المتكلم ففيه ان قولنا ما جاءني القوم الازيدا لتخصيص نفي المجيء عن القوم لا لتخصيص المجيء بزيد فانه ثابت بالاشارة على التحقيق * قال قدس سره وتأويله ان نفي الخ * اى الكلام على حذف المضاف فيكون نفي الفعل ثابتا للسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن المثبت يكون منقيا فيثبت لم يكن فرق بين ما ناقلت وانا ما قلت بحيث يكون معنى كل منهما تخصيص السند اليه بثبوت السند المنفى وفيه انه انما يلزم عدم الفرق لو قلنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص السند اليه بنفي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص السند اليه بنفي الفعل عنه بان يكون النفي عنه دون غيره فالفرق باق لكون احدهما موجبة معدولة المحمول والثانية سابة وهذا هو الفرق الذى سيأتى وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما ناقلت لا يستعمل الا لتخصيص وانا ما قلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل للتقوى لان المقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا (قوله

لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية الخ) الفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى أن الشارح رحمه الله تعالى قال أن النفي عام فيكون الإثبات عاما والمصنف رحمه الله تعالى قال أن النفي أي ما يورد عليه النفي عام فيكون المثبت عاما فإيراد عليه النظر المذكور وهو أنا لا نسلم الخ وسيأتي أنه يمكن إرجاع كلام المصنف رحمه الله تعالى إلى ما اختاره الشارح رحمه الله (قوله واعتذر عنه) أي عن ترك لفظ كل (قوله بدلا عن الواو) بأن يكون مأموز الفاء وهذا احتراز عن أحد في نحو قل هو الله أحد فإن أصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب بدونه (قوله الامع كل الخ) وقيل لا يستعمل في الإيجاب أصلا وبهذا صرح في التلويح * قال قدس سره على الاشتراك المعنوي * بأن يراد بمن يصلح أن يخاطب به المفهوم * قال قدس سره وباختلاف القدر المشترك * فإن القدر المشترك على قول الصحاح يختص بذوى العلم وعلى ما قيل بمن يتصف بالوحدة * قال قدس سره على الاشتراك اللفظي * بأن يراد بمن يصلح أن يخاطب به ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والاثني والجماعة (قوله وإذا كان الخ) مقدمة ثانية للاعتذار الثاني (قوله جار في نحو الخ) معللا بعلة واحدة وهو كون النفي عاما على ما سيجي في كلام الشيخ فلا يرد ما توهم من أنه يجوز أن يكون الامتناع في هذه الصورة معللا بهذه العلة وفي سائر الصور بعلة أخرى (قوله وايضا يجوز الخ) فيلزم مما ذكرتم أن لا يكون على ذلك التقدير ممتنعا مع أن الشيخ صرح بالامتناع في كل نكرة وقعت في سياق النفي (قوله فالخاصل الخ) أي حاصل النظر المورد على ما قاله المصنف رحمه الله يعني أنه بعد ظهور فساد حل الكلام على ترك كل والاعتذارين المذكورين صار حاصل النظر المورد جاريا في كل نكرة وقعت في سياق النفي شاملا للفظ أحد وغيره (قوله وتحقيقه الخ) أي تحقيق الجواب أن تخصيص الملزوم بالشئ أي قصره عليه كقصر السلب الكلي على المتكلم لا يستلزم تخصيص اللازم وقصره عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليفيد أن نقيضه وهو الإيجاب الكلي ثابت لغير المتكلم فيلزم المحال كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقال الفاضل العلامة الخ) عطف على قوله قال المصنف رحمه الله تعالى والمقصود من نقل كلامه مع أنه عن الوجه الذي اختاره الشارح رحمه الله تعالى فيما سبق نقل كلامه بعض المحققين والرد عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة * قال قدس سره وإن كان في رؤية واقعة على أحد لا بعينه الخ * فيه أن المفهوم الصريح من ما أنار آيت الواحد

وما نأرايت احدا نفي رؤية واحد لابعينه والمفهوم التزام من كل منهما نفي
الرؤية عن فرد فرد فان اعتبر في القصر المفهوم الصريح كما ذكره الشارح رحمه الله
تعالى فمقتضى كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لابعينه لغير المتكلم ولا استحالة فيه
فيصح كلاهما وان اعتبر المفهوم الالتزامي لا يصح كلاهما لاستلزامهما المحال فلا
فرق لان يقال ان النكبة الواقعة في سياق النفي موضوعة بالوضع النوعي للعموم
كما صرح به في التلويح فيكون نفي الرؤية عن فرد فرد مفهوما الصريح بخلاف
لفظ الاحد الواقع في سياق النفي فان عمومه عقلي لازم لمفهومه الصريح فلا يعتبر
في القصر - قال قدس سره فيبقى عموم نفي الرؤية الخ - فيه انه يجوز ان يكون
لللبالغة في نفي رؤية واحد لابعينه لان يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب
في الفاعل فلا يتعرض للفعل الاعلى الوجه الذي علمه المخاطب لا يؤدي الى اختلاف
الفرض (قوله هذه هي الكلمات الخ) اي النظر المورد على المصنف رحمه الله
تعالى وان لفظ كل سقط من قلم الناسخ والاعتذار ان واعتراض بعض المحققين واما
تحقيق العلامة فمقبول جيد مبني على الفرق على ما سيجي (قوله وهي متقاربة)
اذ حاصل النظر ان ما نأرايت احدا يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي
فلا يكون للغير السلب الكلي ثابتا وهو لا يستلزم اثبات الايجاب الكلي الذي هو
المحال وحاصل سقوط لفظ كل والاعتذار ان انه ليس لاختصاص السلب الكلي
بل لاختصاص رفع الايجاب الكلي وحاصل اعتراض بعض المحققين انه لما كان
يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلي يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب
الكلي لغيره اما بالانفراد او بالشركة وهو ايسر بحال انما الحال اعتقاد الايجاب
الكلي ولا شك اي مبني جميع ما ذكر على ان ما نأرايت احدا يفيد اختصاص المتكلم
بالسلب الكلي بمعنى ثبوت السلب الكلي له دون غيره ومنشأ عدم الفرق بين ما
انأرايت احدا وبين انما نأرايت احدا انما يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلي
هو الثاني دون الاول فان الاولى سالبة معناه انما نفي عنه رؤية واحد واحد
من الناس لا غيري فيجب بمقتضى القصر ان ينفي عن المتكلم رؤية احد من الناس
وان ثبت لغيره تلك الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع
من المتكلم اما بالانفراد او بالشركة - مصيبا في اصل الفعل مخطنا في نسبه اليه وكلا
الامرين من ثبوت الرؤية العامة للغير واعتقاد المخاطب وقوعها محال فلا يصح
ما نأرايت احدا والثانية موجبة معدولة المحمول معناه انما ثبت له عدم رؤية
واحد واحد من الناس لا غيري فيجب بمقتضى القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية

واحد واحد من الناس اعني السلب الكلي وان يتنفي ذلك السلب الكلي عن غيره
وان يعتقد المخاطب ان ذلك السلب الكلي واقع من غير المتكلم امام فردا او مع
الشركة مصيبا في اصل الفعل محطنا في نسبته الى الغير وكلا الامرين من عدم ثبوت
السلب الكلي للغير واعتقاد المخاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذي عليه مدار
النظر والاعتذار والاعتراض هذا واذا تحققت ان ما انارأت احدا فيدني رؤية
واحد واحد عن المتكلم وثبوتها للغير كذلك فقول المص رح في الايضاح ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احدا ان اراد به ان ما ورد عليه النفي هو الرؤية العامة
كما هو الظاهر فهو ظاهر البطلان وان اراد ان الحاصل بعد ورود النفي هو الرؤية
العامة المنفية فهو حق ويؤيده انه قال في بيان معنى ما ناقشت افاد نفي الفعل عنك
وثبوته للغير ويكون ما له ما ذكر الشارح رحمه الله تعالى بعينه واندفع الاعتراض
عنه ايضا هذا ما وجدته الخاطر العليل والنظر الكليل والله اعلم بحقيقة الحال
(قوله لم يصح ان يكون المنفي عاما) اي يكون في الكلام المنفي عموم لا ان
ما ورد عليه النفي لا يصح ان يكون عاما اذ ليس في الامثلة المذكورة ما ورد
عليه النفي عاما (قوله ان تكون) اي ذلك الانسان (قوله فاذا اعتقد الخ)
بيان للفرق بين ما انارأت احدا وانا ما رأيت احدا (قوله ولا يصح في هذا المقام
الخ) عطف على قوله فلا بد وان تقول له انا ما قلت شيئا او على قوله تقول في ان
تقول (قوله ولم يقل احدا الخ) رد على ما قاله بعض المحققين معترضا على العلامة
وعلى ما يفهم من حاصل النظر المذكور حيث قال وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان
لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم يرا احدا (قوله
لانه يقتضي ان يكون الخ) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مضروبا
للتكلم ولا للغير او من النفي فيكون زيد مضروبا للتكلم ولا يكون مضروبا للغير ويكون
مفاد التقديم القصير باعتبار جزئي الجملة اعني نفي ضرب من عدا زيد او ثبوت ضرب
زيد اي ما انا ضربت سوى زيد بل غيري وانا ضربت زيدا لا غيري كما افاده السيد
في شرح المفتاح ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجزئين باعتبار الجزء الاول فقط
او الجزء الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكلم والمخاطب في الفعل وهو ينافي
مقتضى التقديم وعلى التقديرين يقتضي التقديم ان يكون غيرك قد ضرب كل واحد
سوى زيد وهو محال فاقبل ان هذا التعليل مبني على اعتبار الاستثناء من الاثبات
ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدرا عام) لانه يجب دخول المستثنى فيه
يقينا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا باعتبار عموم واستغراقه لجميع افراد جنس

المستثنى فان اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل احد فيكون ما ورد عليه
 النفي عاما ويلزم بمقتضى التقديم ان يكون المثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من النفي
 فلا بد ان يكون النفي عاما ليصح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم النفي
 والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك
 اي عاما على كلا التقديرين وبصح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح
 من قوله وقد سبق ان ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور فلا يرد
 ما توهم من ان ما تقدم هو ان التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير ان كان عاما
 فعام وان خاصا فخاص لان المنفي ان كان عاما يكون المثبت كذلك فانه مبني على ان قوله
 لما تقدم اشارة الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى بقوله فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
 وثبوته للغير على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص على انه لو سلم انه
 اشارة اليه فقد عرفت ان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت وبما حررنا لك
 ظهر انه لا يرد ههنا النظر المورد في ما انار آيت احدا من اننا لنسلم ان المنفي ضرب
 كل احد سوى زيد حتى يكون المثبت للغير كذلك بل المنفي ضرب احد من سواء
 لانه لا بد من تقدير المستثنى منه عاما ما قبل النفي او بعد النفي فتدبر حتى تدبر حتى
 يظهر لك انه فاع جميع الشكوك التي عرضت للناظرين (قوله وفي هذا الخ) اي
 في التعليل المذكور المنقول عن الايضاح اشارة الى الرد لانه يخالف السكاكي رحمه الله
 الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور دليل الشئخين المذكور في الايضاح
 صريحا لا يتا في ان يكون في التعليل المذكور اشارة اليه وما قيل ان في قول المص رحمه الله
 تعالى ولهذا اشارة الى الرد فان تقديم لفظ لهذا يفيد الحصر يعني ان غلة الامتناع
 ما ذكرناه لا ما ذكره الشئخان فليس بشئ لان كلمة هذا في المتن اشارة الى كون التقديم
 مفيدا للتخصيص ولا خصوصية له بدليل المصنف رحمه الله تعالى فان دليل الشئخين
 ايضا مبني على كون التقديم مفيدا للتخصيص (قوله بان نقض النفي الخ) تعليل
 الشئخين مختص بما اذا اعتبر الاستثناء من النفي بخلاف ما ذكره المصنف رحمه الله
 تعالى فانه عام كما عرفت (قوله لانسلم ان الخ) وانما ذلك اذا لم يستثن على ما هو
 قياس الاستثناءات المفرغة فان نحو ما ضربت الازيد لا يقتضي ان لا يكون زيد
 مضروبا بواسطة عموم ما ضربت فان الحكم بالنفي بعد الاستثناء وكذلك ههنا
 الحكم بنفي الضرب عن المسند اليه بعد الاستثناء وخلاصة الجواب ان صورة التقديم
 لا تقاس على سائر الاستثناءات المفرغة فان مقتضى التقديم ان يكون الفعل المذكور
 بعينه اي مع جميع قيوده المذكورة مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة

كأبينة العلامة (قوله لالني الفعل) كافي سائر الاستثناء آت المفرغة (قوله ان
التقديم الخ) يعني ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضى ان يكون المناظرة في الفاعل
فقط فن الوهم ما قبل ان هذا البيان يقتضى اعتبار الاستثناء مرتين ليلزم كون زيد
مضروبا للتكلم وعدم كونه مضروبا له ولا يقدم على ذلك احد (قوله الى ضرب
معين) اى مقيد بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز ان يكون منقيا باعتبار
البعض مثبتا باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يقال يجوز ان يكون الخ)
يعنى كانه يتأتى التوفيق في ما ضربت الازيدا باعتبار تعدد الضرب يجوز اعتبار
تعدد الضرب ههنا بان يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيدا فيكون نفي ان ضرب
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم ان اليفيد التخصيص في الجزء الاول
فقط بان نفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره (٧) فلا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب
بل مضروبا بضرب آخر فلا تناقض (قوله المنتقض بالا الخ) يعنى لا يمكن القول
ههنا بتعدد الضرب لان المنتقض بالانفي الضرب المعين الذى وقعت المناظرة فيه
وهو ضرب من عدا زيدا وذلك لان المنتقض بالانفي الضرب المذكور قبله والمذكور
قبله بمقتضى التقديم هو الضرب المعين اعنى ضرب من عدا زيدا واذا انتقض نفي
ضرب من عدا زيدا باخراج زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب فيلزم
التناقض وبما قلنا من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ اندفع ما قبل ان هذا الكلام
انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الازيدا اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد
ويكون المنتقض بالانفي ضرب من سوى زيد لكن اشارة الى نفي ضرب من
سوى زيد بتمام الكلام وان المنتقض بالانفي الضرب المطلق لان في التقديم اشارة
الى نفي ضرب من سوى زيد كما لا يخفى (قوله وعندى ان قواهم نقض الخ)
عندى ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا لان مقصود الشيخين من تقرير
عدم صحة ما انا ضربت الازيدا على ان التقديم يفيد التخصيص ان من ثمرات افادة
التقديم تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره ان لا يصح استثناء شئ من هذا النفي لاستلزام
نقض ذلك النفي بالتناقض بخلاف ما ضربت الازيدا فانه يصح الاستثناء على
ما حققه العلامة فاذا جعل الاستثناء فيه من الاثبات لامن النفي فقد ثبت مدعا ههما من انه
لا يصح الاستثناء من هذا النفي (قوله فيقال ان النفي لم يتوجه الخ) قال السيد السند
في شرح المفتاح وقد سهى في ذلك اما ولا فلانه ادعى في ما انا رأيت احدا ان الرؤية
منفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة لغير كذلك واذا لم يكن الفعل
منفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان

٧ فلا يكون زيد مضروبا
بهذا الضرب ومضروبا
بضرب آخر فلا تناقض
نسخة

اللازم هناك ثبوت رؤية أحد من الناس لاثبوت رؤية كل أحد منهم فكانه قيل
رؤية أحد من الناس منتفية عن ثابتة لغيري وأما ثانيا فلان الاثبات في ما أنا ضربت
الازيد ليس بعام لان المقدر أحد الا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما أنا ضربت أحدا
الازيدا فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع أحد لفظة كل بناء على
انه في الاثبات لا يستعمل الامعة وهو مردود عنده والجواب عن الاول ان عبارة
الشارح رحمه الله ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النفي لم يتوجه الى الفعل
اصلا انه ليس المقصود على هذا التقرير نفي الفعل بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون
الازيدا ناقضا لذلك النفي ويكون المعنى ليس ضرب أحد صادرا مني الا ضرب زيد
بل المقصود هو نفي كون المتكلم فاعل الفعل المذكور واما عموم النفي فباق
على التقديرين لان النكرة واقعة في سياق النفي على كليهما الا يرى انه لا فرق بين
ان يقال ليس ضرب أحد متحققا مني سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب أحد
سوى زيد بل غيري في كون النفي عاما فيهما انما الفرق في ان الاول لنفي الفعل بمعنى
عدم تحققه والثاني لنفي الفعل بمعنى عدم كون القائل فاعلا له فتدبر وعن الثاني
بوجهين الاول ان ~~كون~~ الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيه
ان تقديم الضمير والباء حرف النفي يقتضي ان لا يكون زيد مضروبا حيث قالوا مثل
هذا الكلام انما يكون لورد الخطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد لكن
فاعله غيري لا انا فلا يكون مضروبا لك وغيرك فظاهر ان كون الضرب الواقع
على من عدا زيدا مسلما مقرر ابناء على ان الاستثناء من الاثبات لا من النفي فحاصل
اعتراض الشارح رحمه الله انكم لما جعلتم الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلما
مقرر اجعلتم الاستثناء من الاثبات لا من النفي فلا يكون من انتقاص النفي بالاف في شيء
التباني انه لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه في المفرغ عام
من جنس المستثنى مثبتا كان او منفي فوجب ان يكون المستثنى منه كل أحد كما
ان المستثنى منه في قرأت اليوم كذا كل يوم على انك قد عرفت في الجواب
عن الاعتراض الاول ان نفي الفاعلية لضرب أحد يفيد عموم أحد والاثبات للغير
يجب ان يكون على طبق النفي فالثبت للغير ضرب كل أحد الا زيد (قوله والمعنى
ان ولى الخ) يشير الى ان قوله ان ولى حرف النفي شرط محذوف الجزء اعني فهو يفيد
التخصيص قطعا اى من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة
عليهما اعني وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ولذا ترك العاطف في قوله ان ولى
الخ وليس جزاؤه ما دل عليه قوله وقد يقدم الخ اذ لا معنى لقولنا ان ولى المسند اليه

حرف النفي فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود انه ان ولى المسند اليه
 المقدم حرف النفي فهو للتخصيص فقط لانه ان ولى فقد يقدم للتخصيص ولان افادة
 التخصيص غير مختص بالصورة الاولى لما قيل انه معطوف على مجموع قوله وقد
 يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولى حرف النفي ليس بشئ (قوله وان لم يل حرف
 النفي الخ) وما قيل ان ههنا احتمالا آخر وهو ان يكون المسند اليه بعد النفي مع فصل
 لا بد من التعرض له فدفعه ان الكلام في بيان احوال المسند اليه بالقياس الى المسند
 لا بالقياس الى متعلقاته فانه مجتأ آخر سيجئ والفصل بحرف زائد للتأكيد نحو ما ان
 انقلته فهو كعدم الفصل وقد يقال انه غير واقع في كلام البلغاء او قليل فلذا تركه
 (قوله والدال صريحا ومطابقة الخ) لا بد من ضم مقدمة وهي ان دفع الشبهة انما
 يحصل بالدال عليه صريحا ومطابقة (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم
 مع ان مناسبة لفظ التخصيص يقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم (قوله وكذا
 اذا كان الخ) عطف على محذوف اى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان
 المذكور في انا سمعت وفي هو يعطى الجزيل لانياته عند عدم الولى للتخصيص والتقوى
 حتى يردان المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا تخص ايراد هذا
 الكلام (قوله ولم يثقل المصنف رحمه الله تعالى الخ) اى لم يثقل التثليل الا بالتقوى
 لانه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما (قوله بنى الكذب)
 البناء متعلق بالحكم المدلول عليه بلفظ المحكوم فالمعنى الذى حكم عليه بنى الكذب
 هو الضمير لا غير الضمير اى ليس غير الضمير يحكموا عليه وليس معناه ليس غير
 الضمير موصوفا بنى الكذب (قوله فليتأمل) حتى تبين لك الفرق بين التخصيصين فان
 فى لا تكذب انت تخصيص الايات وفى انت لا تكذب تخصيص الثبوت (قوله وليس اذا
 قلت الخ) اى اذا لم يكن فاعل معنوى او كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ
 فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوى واسم ليس ضمير
 الشأن واذا قلت ظرف له ويحب خبره وانما نفي الوجوب هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
 ويكون تامة وفاعله ان مع اسمه الذى هو وجود وخبره اعنى عند السامع وقد وقع
 صفة سعى وفى بعض النسخ بالواو وحال منه وقوله فنقصد عطف على يكون وقوله غير
 مشوب حال من السعى قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة لا فاعل الذى
 هو المؤكد لا للسعى وقوله صح جواب اذا قلته (قوله لانه محل الاشتباه) لوجود
 الفاعل المعنوى فيهما والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا محط الفائدة قوله ابتداء

وقوله غير مشوب الخ) بيان للواقع وان الفرق بين اناسعت وسعيت ان اعدم صحة
وقوع الاول ابتداء دون الثاني بخلاف توجيه العلامة فان محط الفائدة فيه قوله غير
مشوب تجوز الخ وذكر قوله ابتداء بيان للواقع ولذا تم الحكم في اناسعت اى سواء
كان في الابتداء اولاً في الابتداء فانه مشوب بتجوز اوسهوا ونسيان اما من السامع
او من المتكلم * قال قدس سره اورد الخ * دفع لتوهم الاطالة في عبارة الشرح بان
يترك لفظ لا غيره ويقال انت لنا كيد المحكوم عليه ينفي الكذب وهو الضمير من
غير تجوز وسهوا ونسيان في الحكم يعنى ان مقصوده من ايراده وتفسيره الاشارة الى
تحقيق عبارة المفتاح وانما اورده صاحب المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين
الكلامين عدم الفرق بين تخصيص الاثبات وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدبر
واقندى به الشارح رحمه الله تعالى * قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه *
حيث فسر السهو بعدم العلم وان كان في المشهور عبارة عن زوال المعلوم عن المدركة
(قوله كان مجازاً) بناء على ان المعانى الثواني هي المعانى الحقيقية عند البلغاء حتى
يلتحق الكلام بانتفاها باصوات الحيوانات العجم والمعانى الاول من لوازمها * قال
قدس سره وجعل قوله غير مشوب الخ * فيه انه صرح بانه حال من وجود السعي
اى مفيد اياه والحال انه اى وجود السعي غير مشوب بتجوز الخ وانما اخبره في بان
الغرض التنبيه على ان محط الفساد هو هذا القيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض
لبيان حال اناسعت في الابتداء ولا في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سعيت انا
لا في الابتداء لان قيد الابتداء لبيان الواقع (قوله كان تجوز) لم يقل كان
مجازاً على طبق ما سبق لعدم استعمال اللفظ من المخاطب فضلاً عن كونه في غير معناه بل
فيه تجوز بالمعنى اللغوي حيث نسب الفعل الى الغير بالمساهلة وعدم المبالاة فلا يراد ما قيل
ان كونه تجوزاً ينافي كونه لرد الخطأ فان التجوز لا يقال له انه مخفى (قوله من
التفصيل لذكور) من قوله ان ولى الى ههنا لا التفصيل المذكور بقوله ولا فقد يأتي
الخ لانه قال في الايضاح هذا كله اذا بنى الفعل على معرف بلفظ التوكيد (قوله
تخصيص الجنس) اى ما يعنى القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح
وقوع الشكرة مبتدأ فانه في معنى التخصيص بالصفة (قوله ولم يدر جنسه) اى تردد
فيه ولذا فسر بقوله ارجل ام امرأة فيكون قصر تعين (قوله او اعتقد انه امرأة)
فيكون قصر قلب وفي الحصر اشارة الى انه لا يبحى لقصر الافراد (قوله بشرط
ان يقصد الخ) اما اذا لم يقصد شئ منهما بان يحمل التثوين فيها على التعظيم

وسعيت

او التحويل او غير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التذكير
 المحقق للابتداء (قوله فلا يكون للتخصيص البتة) اي لا يفيد التخصيص اذ ليس
 هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم
 اللفظي كاذهبا اليه الكشف في قوله تعالى (الله يبسط الرزق) كذا في شرح
 الفتاح الشريفي وله ان يقول ان التقديم اللفظي تكفيه الاصاله (قوله بافتراق
 الحكم بين الصور الثالث) اي النكرة نحو رجل عرف والمظهر المعرفة نحو زيد
 عرف والمضمر نحو هو عرف في ان الحكم في الاول للتخصيص وفي الثاني للتقوى
 وفي الثالث محتملها (قوله على سبيل القطع) لا يخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح
 من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف على انه فاعل معنى
 في مقابلة الراجع اعني الحمل على الابتداء كالمعذوم فلذا حكم بانه لا يحتمل التخصيص
 وان كان في نفسه محتملا له ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا ينافي هذا
 ما في الفتاح وشرحه من ان نحو زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء
 كما هو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطاً على حدة مع
 ان التقدير يستلزمه كيلا يحتمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله
 ولا الخ فان قيل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى قائل بالتخصيص في نحو (ما انت
 علينا بعزير) مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتبار التقديم والتأخير يكون فاعلاً معنوياً
 اجاب السيد عنه في شرحه للفتاح بان الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاماً
 فجاز ان يقال ما عزير انت على ان يكون انت تأكيداً للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء
 على عزير بعد تقديم انت وجعله مبتدأ وفيه بحث لان الصفة بعد النفي انما تستقل
 كلاماً اذا كانت رافعة لظاهر والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى كالفعل
 ولذا تم بفاعله كلاماً ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع نص عليه
 الرضوي فانت بعزير في الحقيقة بمعنى ما انت عززت فبعد اعتبار التقديم والتأخير
 يصير المسند اليه فاعلاً معنوياً وهذا كالصفة التي هي صلة الانفس واللام او يقال
 المراد بكونه فاعلاً معنوياً ان لا يكون فاعلاً لفظياً لانه المانع من اعتبار التقديم
 والتأخير لان يكون تابعا وبعد اعتبار تأخير انت في ما انت علينا بعزير لا ينعين
 كونه فاعلاً لفظياً لجواز كونه مبتدأ لما تقرر انه اذا طابقت مفردا جاز الوجهان
 (قوله نحو زيد قام) اي المظهر المعرف (قوله لما سئله) من انه يلزم تقديم الفاعل
 اللفظي وهو لا يجوز (قوله واخرجه الخ) اشارة الى ان الاستثناء بالمعنى اللغوي
 اي اخرج السكاكي رحمه الله تعالى المنكر عن حكم افادة التقوى بان اخرج

عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا عن الضمير المستكن وارتكب الوجه
المستبعد (قوله وهذا معنى قوله الخ) أي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج
عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطته فالمعنى واستثنى السكاكي رحمه الله
تعالى المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا
من الضمير والمراد المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تكثيره فانه المحتاج الى اعتبار
التخصيص واما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو
بقرة تكلم وكوكب انقض الساعة و (وجوده يومئذ ناضرة) الى غير ذلك فلا حاجة
الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله لئلا ينتفى التخصيص)
أي المصحح لو وقع النكرة مبتدأ اذ لا سبب له ههنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب
للمحصر سوى تقدير كونه مؤخرا وهذا انسب للسابق واللاحق (قوله واذا انتفى
التخصيص الخ) أي التخصيص المصحح او الحصر لم يصح كونه مبتدأ وفيه
اشارة الى ان قوله بخلاف المعروف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا
بقوله لئلا ينتفى التخصيص او بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعروف
فان التخصيص فيه غير متلف او سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم (قوله
من غير هذا الاعتبار البعيد) أي جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال المظهر
منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال من المستتر والاية تحتمل وجوها اخر من كون
الواو علامة الجمع فقط وكون الذين منصوبا او مرفوعا على الذم وان يكون
مبتدأ تقدم عليه الخبر (قوله ثم قال) كلمة ثم ههنا وفي جميع ماسياتي لمجرد الترتيب
في الذكر والتسدرج في مدارج الارتقاء وذكر ماهو الاولى ثم الاولى دون
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان كما فيما
نحن فيه فان قول السكاكي رح اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء
(قوله ان لا يمنع من التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم
شراهم ذاتاب وبيان وجه التوفيق والافكون التخصيص مشروطا بعدم المانع امر
بين مستغن عن البيان (قوله اذ ظهور الخبر الخ) لان الهرير صوت الكلب عند
تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله واذا قد صرح الخ) متعلق بمحذوف أي لزم طلب
وجعله اذ قد صرح الأئمة كذا ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد
يقال اجري اذ مجرى ان لموافقة اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل
الفاء في جوابه كما في قوله تعالى (فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون)
(قوله فالوجه تقطيع الخ) يتجه عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شراهم

فقي

ذاتاب مقابلا لتفطيع شان الشر كما في العباب والافليد فلا يجوز حل التخصيص عليه
فانه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجهها آخر مصححا للوقوع
المبتدأ نكرة مع انهم افردوه بالذكر في المخصصات (قوله عنده بدل الخ) فيه ان كون
التقييد بالوصف مفيدا عنده لفي الحكم عماءه لا يصح المحصر الواقع في كلام الاثمة ما لم
يثبت ان الاثمة يقولون بمفهوم الوصف والمسئلة خلافة اللهم الا ان يقال ان السكاكي رحمه
الله تعالى زعم ان الاثمة قائلون به ثم يرد على هذا التوجيه ان المصحح للابتداء هو اعتبار
الوصف دون المحصر وانما ذلك لازم له قول ائمة في تصحيح ابتداءية شربنا ويليها ما هو ذاتاب
الا شتر ترك ما يعني وهو التصريح بالوصف واخذ ما لا يعني وهو المحصر (قوله
اي فيما ذهب اليه الخ) لما كان المذكور سابقا هو المذهب فقط ولا معنى للنظر فيه
اشار بعطف واختج الى ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والمراد النظر فيما اختج به عليه
ومذهبه ان المضر المتقدم يحتمل التخصيص والقوى والمظهر المعرف لا يحتمل
الا القوى والمنكر لا يحتمل الا التخصيص واحتجاجة ان المضر يحتمل التقديم لانه
فاعل معنوي فان اعتبر التقديم كان للتخصيص والاقوى والمظهر المعرف
يحتمل التقديم لانه فاعل لفظي الا بارتكاب وجه بعيد ولا ضرورة اليه لوجود شرط
صحة الابتداء فلا يصار اليه بخلاف المنكر فان فيه ضرورة فيتركب ذلك الوجه
البعيد الا ان يمنع مانع والمصنف رحمه الله تعالى منع او لا احتمال الفاعل المعنوي
دون اللفظي وثانيا تحقق الضرورة في المنكر وثالثا وجود المانع في المثال المذكور
والمنع الاول متوجه والثاني والثالث ليس بشئ كما سيجي (قوله لا يقال الخ)
توجيه باختيار الشق الثاني (قوله بوجه) لبقاء الفعل بدون الفاعل (قوله لان سلم
ذلك) اي عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقاءه بدون
الفاعل لجواز اقامة الضمير مقامه مقارنا للفسخ (قوله وتجوز الخ) جواب سؤال
وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل التقديم عند الفسخ لانه لا يحتمل الفسخ بخلاف
التابع فانه يحتمله ولذا يقدم (قوله تحكم) اذا الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل
كالنابعة فالفرق تحكم (قوله فان قلت الخ) توجيه باختيار الشق الاول ولما لم يكن
في عبارة المفتاح اشارة الى ان الضمير في انا قلت ورجل في رجل جامعي مبتدأ على ما يدل
عليه النظر فيه حمل صاحب التوجيه كلامه على انها باقيا على تاييها وان السكاكي
رحمه الله يجوز ذلك وان كان مخالفا للجمهور وحاصل الجواب انه لا يمكن حمل
كلام السكاكي رحمه الله عليه لانه مكابرة بحضة (قوله ليس مبتدأ) عند السكاكي

رحمه الله قيل انه صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لفوات شرط
 الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عنده وكذا الكلام في غيره اقول عبارة
 المفتاح هكذا فلا يرتكب اى الوجه البعيد عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ
 وانما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط وهذا يدل على انه يرتكب في المنكر لذلك
 الوجه البعيد لعدم شرط صحة الابتداء وانما ان ارتكاب ذلك الوجه البعيد لصحة الابتداء
 فليس في كلامه اشعار بذلك اذ يجوز ان يكون ارتكابه ليكون تابعا مقدما ثم يرد
 عليه ما اوردده السيد في شرح المفتاح من ان هذا التوجيه مناف لما ذكره السكاكي
 رحمه الله في اوائل الفن الرابع من ان نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم
 التأخير وان لا يسوغه لانية التقديم والتأخير (قوله قائم هذا) اى في انما اقتور رجل جاءني
 وهو التماس التأكيذ والبدل بالمبتدأ (قوله واما تقديم الخ) تعرض لما هو المقصود
 بالنفي فان ما نحن فيه من هذا القبيل والا فاللائق بما سبق من جواز تقديم المعطوف
 بالاحرف الخمسة في ضرورة الشعر على المتبوع فقط ان يتعرض لجميع الاحتمالات
 الحاصلة بانتفاء القبول المذكورة فيما سبق (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول
 اذ اى فيه نظر اذ لانسلم الخ (قوله لو لا تقدير التقديم) الاظهر لو لا تقدير التأخير
 اذ التقدير التأخير لا التقديم ووجه صحته ان المراد من التقديم القسم المتبادر منه وهو
 ما يكون في الاصل ولا يخرج عن عدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لغرض
 التأخير فتدبر (قوله لا يقال الخ) اثبات للمقدمة المنوعة كما يدل عليه قوله
 فلا بد منه بحال مع ابطال السند يعنى ان التذكير انما يدل على اعتبار معنى
 زائد على الجنس به يصير نوعا ولا يفيد الحصر والحصر لا يستفاد الا من تقدير التقديم
 اذ لا مفيد له ههنا سواء ثبت ان التخصيص ينتفى لو لا اعتبار التقديم * قال قدس سره
 هذا كلام الخ قد عرفت ان التخصيص في المتن يجوز حله على مصحح الابتداء وعلى
 الحصر بل الثانى انسب فلا وجه لما ذكره قدس سره * قال قدس سره فالاولى *
 انما قال ذلك لان الاكتفاء على جواب التسليم صحيح الا ان الاولى الاستيفاء (قوله
 قد ذكرنا الخ) منع للحصر المستفاد من كلمة انما في قوله والحصر انما يستفاد
 من تقدير التقديم لجواز استفادته من الوصف الا انه ادعى الوجوب مبالغة في قوة
 السند (قوله والى فلا توجيه لكلامه) اى كلام صاحب المفتاح حيث لزمه امتناع
 تقدير التأخير اذ التخصيص النكرة بالوصف فلم يقل ان الحصر مستفاد من الوصف
 لا يستلزم التوفيق بين كلامه وبين كلام الأئمة حيث تأولوه بما هو ذائب الاثر
 كذا نقل عنه (قوله بل الجواب الخ) اضرب عن قوله لا يقال الخ اى لا يقال

في جواب منع المصنف رحمه الله تعالى التذكير انما يدل الخليل الجواب هذا (قوله قال
 الشيخ الخ) تريد لمنع المصنف رحمه الله تعالى وقول الشيخ حجة على السكاكي رحمه الله
 تعالى لانه المرجوع اليه في هذا الفن كما صرح به في المفتاح قبل هذا بناء على ان يحمل الخير
 والشر على اطلاقهما اى ما يكون في الواقع فيجوز ان يقال شر اهر ذاتا ب لا خير لان
 الخير الواقعي قد يهرم لذته منه وليس المراد الشر والخير بالنسبة الى الكلب وفيه انه على
 تقدير جعلهما على الواقعيين لا معنى للقصر ايضا لان الهرير بسوته الغير المعتاد على ما في
 النباح وغيره وذلك يتشأم به ويخشى منه السوء ولا يكون الا شر او هو مسلم عند العرب
 كما صرح به الفاضل الكاشي في شرحه والتحقيق ان صحة القصر وعدمها مبني على
 معنى الهرير فان كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه منه امارات
 وقوع الشر وان كان معناه الصوت على في مقدمة الزمخشري فهو قد يكون خيرا وقد
 يكون شرا فيصح القصر ويمكن ان يقال في توجيه منع المصنف رحمه الله وصحة كلام
 الشيخ ان مقصودهما ان القصر حقيقي وليس اضافيا حتى يكون ردا لا اعتقاد المخاطب
 ان الهرير قد يكون خيرا وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث اعتبر القصر مع قطع
 النظر عن حال المخاطب قبل هذا مثل يضرب لرجل قوى ادراكه العجز في حادثة
 وفي القاموس انه يضرب في ظهور امارات الشر ومحاشيه لما سمع قائله هرا اشفق
 من طارق شر فقال ذلك تعظيما للجمال عند نفسه ومستحبه اى ما هردا تاب الاشر
 انتهى ومن هذا ظهر ان الشر والخير ليس بالنسبة الى الكلب وان القصر ليس
 بالنسبة الى الخير بل الى غير الشر مطلقا (قوله ثم قال) عطف على قال الاول
 او الثاني وقد عرفت ان ثم في جميع المواقع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج
 الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله
 ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فلا يرد ان قوله و يقرب الخ مقدم
 على بيان التخصيص في كلام المفتاح واما ما قيل انه للترتيب في الاخبار فما لا يقبله
 الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك (قوله و يقرب الخ) يعنى ان في هو قام تقويا من غير
 شبهة وزيد قائم فيه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى وانما قال
 من هو قام مع ان المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده
 فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص ايضا فانه يوهم
 ان زيد قائم ايضا محتمل التخصيص لان المذكور في كلامه قبل قوله و يقرب بيان
 التقوى في المضمرة المقدم (قوله لم يتفاوت في الخطاب الخ) اى في كون ما جرى

عليه مخاطباو متكلما او غائبا او في الاحوال الثلاث التي يستحقها عند الاجراء على موصوفه
 (قوله وهذا معنى قوله وشبهه الخ) لا يخفى ان الاستفادة من كلام السكاكي رحمه الله
 تعالى ان مشابهته بالحالي بواسطة عدم التفاوت سبب نقصانه في التقوى وعدم كونه
 نظيره فالمناسب لكلامه ان يجعل داخلا في دليل يقربه لامعطوفا على قال كما اختاره
 الشارح رحمه الله تعالى على ان الاستفادة من كلامه هو انه مشابه له لانه جعله مشابهه كما
 يدل عليه صيغة التفعيل وحمله على بيان المشابهة لا يساعد المقام (قوله على انه مفعول معه)
 ومصاحبه اما التضمن والعامل فيه معنى العلية الاستفادة من اللام اي علل القرب
 بالتضمن مع الشبه واما الضمير فالتضمن بمعنى الاشتمال اي لاشتماله على الضمير مع الشبه
 (قوله المقاربة في التقوى) في تاج السهقي المقاربة القصد في الامور ومنها قاربته في البيع
 مقاربة وفي بعض النسخ المقارنة بالنون وعلى التقديرين اندفع ما قال السيد
 ان الاظهر احدهما ثبوت التقوى لان المقاربة كالقرب يشتمل على امرين (قوله
 ولا يخفى ما فيه من التعسف) نقل عنه وجهان احدهما جعل الواو الذي اصله
 العطف بمعنى مع والثاني جعل قوله وشبهه تعليلا لما هو غير مذكور وهو ان ليس
 فيه كمال التقوى وكلاهما ليس بشئ لان الواو بمعنى مع كثير في الكلام الا انه لكونه
 مجازا يحتاج الى القرينة وهي جزالة المعنى فان جعله عاطفة ليس نصا في كون العلة
 بمجموع الامرين بخلاف كونه بمعنى مع وعدم كمال التقوى مذكور ضمنا كشبوت
 اصل التقوى ومجموعهما معنى القرب معلل بمجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان
 يكون التضمن متعلقا بامرین احدهما لفظ وهو الضمير والثاني معنى اعني المشابهة
 وفيه ان الضمير في زيد قائم منوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وان التضمن هنا بمعنى
 الاشتمال ولا شك في اشتماله عليهما على انه لا يتم على تقدير كون مصاحبه التضمن
 وقيل لان المفعول معه سماعي عند سيويه وفيه انه ذكر في التسهيل وغيره ان
 الصحيح ان المفعول معه قياسي وقيل ان مدخول الواو بمعنى مع يكون مقصودا
 بالنسبة ومصاحبه غير مقصود بالنسبة بل تابع فيها وفيه ان اكثر امثله لا يجرى
 فيه ذلك نحو اعجبنى استواء الماء والحشبة وسرت والنبل وجئت وطلوع الشمس
 كيف والواو فيه بمعنى مع وهي للمصاحبة قد تدخل على التابع نحو جاء الامر مع
 الوزير وقد تدخل على المتبوع نحو ان مع العسر يسرا وفي المفصل شرطه ان
 يكون الفعل مشتركا بينه وبين فاعل فعل (قوله ليكون او ضح) فيه ان العطف
 يوهم كون كل واحد منهما علة للقرب بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون

الجموع للجموع علة له وهو المقصود (قوله حيث اعراب الخ) اى جعل معربا
 بخلاف الاحوال التثنية مع تحمله للضمير فلو هو مل معدة معاملة الجملة لكان مبدىا
 معربا محلا لا لفظا نحو صرف في زيد عرف وانما قلنا انه معرب مع الضمير لان الاعراب
 الذى اجرى عليه اعراب يستحقه مع الضمير لانه المركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
 عامله فان الخبر او الصفة مثلا قائم مع الضمير واما قائم بدونه فلا يستحق الاعراب
 لعدم تحقق عامله فعلم انه مع الضمير في حكم المفرد نحو قائم وبصرى بخلاف
 يضرب في زيد يضرب فانه يستحق الرفع بدون الضمير لاجل عامله المعنوى والاعراب
 الذى يستحقه مع الضمير محلى ومن زعم ان الخبر او الصفة هو قائم وحده لا مع فاعله
 لزمه ان يقول ان الخبر او الصفة هو عرف وحده بدون فاعله وذلك لا يلتزمه من له شمة
 من علم الاعراب وقد وهم ان نحو قائم الى في جملة مبنية مع اجراء اعرابها الذى استحقته
 على جزئها الاول اعنى قائم وليس بشئ لانه في حكم المفرد اجرى الاعراب على جزئه
 الاول لعدم قابلية باقى الاجزاء فى الرضى لما فهم من فوه الى فى معنى المفرد لان معناها
 مثافها قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداة واعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء
 الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه وما قبل ان البناء لازم لهم للجملة وانتفاء الملزوم
 لا يستلزم انتفاء الملزوم فلا يلزم من عدم كونه جملة عدم كونه مبنيا فوه لانه لم يستدل
 بانتفاء الجملة على انتفاء البناء بل علل شبهه بالحالى بامر من عدم الحكم بكونه جملة وعدم
 بانه (قوله نحو زيد عارف ابوه) الا انه اورد البتة الى كونه الكلام تاما والمقصود بالتمثيل
 عارف ابوه (قوله اى جعل تابعا لعارف الخ) لان استعماله مسندا الى الضمير اكثر
 ولا شرا كهما فى عدم الاستناد التام (قوله اذ لا حاصل لهذا الخ) لانه اذا اسند الى الظاهر
 فلا وجه لتثنيته وجعله كالفعل فلا حاجة الى جعل افراده بالبعية وايضا الافراد
 ههنا فى مقابلة الجملة كذا ذكر سابقا لا فى مقابلة التثنية والجمع (قوله وما يرى) فى التاج
 الرؤية والراية ديدن ودانست ونداشت والصفة تحتمل التكلم المعلوم والمجهول
 الغائب (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكور لانهما المستعملان فى كلامهم والقياس
 يقتضى ان يكون ما هو بمعناها كالمائل والمغاير والشبه والظير كذلك (قوله مثل
 الامر حل على الادهم والاشهب فانه لم يقصد ان يجعل احدا مثله) قوله
 وغيرى باكثر الخ (فانه معلوم انه لم يرد ان واحدا ههناك وصفه بانه يتخدد ونمامه
 ان قالوا جنبوا او حدثوا شجعوا (قوله كما فى قلنا مثلك لا يوجد) مثال للمضى اى
 كما يقصد فى قولنا الخ فان المقصود نفي مثل المخاطب (قوله غيرى جنبى) فان تقديم

المسند اليدهما لا يخصبص ليصح التشبيه بسبابة المتندم فيكون كلا حكمي النفي
 والاثبات مفهوما من المنطوق ولا يكون احدهما كناية عن الآخر فتدبر فانه قد خفي
 على بعض الناظرين وجعله من قبيل الكناية في النسبة اي انا لم اجن كما في غيري
 باكثر الخ او في المحكوم عليه بان يراد منه مغاير معين اشتهر بوصف مغايرة المتكلم
 لكن لا لاثبات الحكم له قصد ابل لينتقل الى ملزومه اعني نفي الجناية عن نفسه فانه
 وهما عرفت ان المقصود الشاعر كلا الحكمين من غير ان يجعل احدهما وسيلة
 للآخر ولان المقصود الشارح رحمه الله تعالى تمثيل النفي بالنفي كما يدل عليه قوله
 فان التقديم ليس كاللازم الخ (قوله من غير ارادة الخ) اي عدم التصريح على
 ما استفاد من القاموس والتاج والمراد بغير مخاطب المعين كما يفصح عنه عبارة
 الايضاح وبه صرح الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح فالعنى من غير ارادة
 عدم التصريح بالمعين الغير المخاطب وذابان لا يراد المعين اصلا كما في منلك لا يوجد
 وغيرى جنى على احد الاحتمالين او يراد المعين ولم يصرح به بان يكفى عن ذلك
 المعين بالمثل او الغير لا شتبار به او بان يجعل الاضافة للعهد وعلى التقادير الثلاث
 لا يلزم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ما قيل ان التعريض بالمعنى الاصطلاحي غير
 متحقق في شئ من الاحتمالات الثلاث لكون الكلام موجها الى المثل والغير بطريق
 الاستقامة وان اريد به المعنى اللغوي فهو انما يتحقق على تقدير ارادة المثل المعين
 او الغير المعين بطريق الكناية في المحكوم عليه واما اذا اريد المثل والغير مطلقا
 او اريد المعين بالاضافة العهدية فلا تدبر فانه مما خفي على كثير من الفضلاء (قوله
 مماثل له او غير مماثل) تميم بغير مخاطب للاشارة الى ان الغير في المتن ليس مقابل
 المثل كما في قوله لفظ مثل او غير والا لكان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض
 بمثل المخاطب او غيره بل الاعم الشامل للمثل وغير المثل وليس لفساوشرا بان يكون
 ممثل متعلقا بمثل وغيره مماثل متعلقا بغيره حتى يرد ان الغير في غيرك لا يخص
 بغير المثل فالصواب مماثل له او غير المخاطب بمثالا او غيره (قوله حل كون الخ)
 فهو ظرف مستقر وقع حالا من قولك المضاف اليه نحو وصح لانه يمكن اقامة
 المنصاق اليه فقام المضاف واختاره لرعاية لفظ المخاطب فانه في القول دون نحو
 ونحو ان يكون حالا من نحو ويكون ذكر المخاطب بطريق التمثيل (قوله اي
 ضربا لم يثبت من ذنب) فان كونه ناشئا بمغاير ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون ناشئا
 من ارادة التعريض كما في غيري نخدع وغيرى فعل كذا اي انا لا نخدع وانا لم افعله
 وهذا هو الوجه القوي لسابق الى الفهم اذ لا تكلف فيه وقال السيد في شرحه للمفتاح

ان كلمة غير بمعنى لا اى ناشئ من لا ارادة التعريض ويلزمه ان لا يكون ناشئ من ارادة التعريض وفيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدخول حرف الجر وقبل من زائدة في الاثبات لكونه في معنى النفي كانه قيل لا من ارادة التعريض وغير وقع حالا من قولك اى حال كونه غير ذى ارادة التعريض اى ليس مراد به التعريض وكذا ضربى من غير ذنب اى ضربى ضربا مغاير الذى ذنب وفيه زيادة من في الاثبات تاويل النفي وحذف المضاف وعدم سبق الذهن اليه (قوله فهذا مقام آخر) اى غير المسند اليه (قوله يستعمل فيه غير على سبيل الكناية) كما يستعمل المسند اليه كذلك قال قدس سره على معين اشهر الخ * وقد يطلق عليه باعتبار الاضافة العهدية فينبذ ليس في الكلام كناية لافى الحكم ولا فى المحكوم عليه لكون كل منهما مصرح به ولا تعريض ايضا بذلك الانسان * قال قدس سره كان ذلك تعريضا الخ * كانه قبل ذلك الشخص المعروف بمماثلتك لا يخل بغير المعين فيفهم منه بطريق خطاى بمعونة المقام انك تخل كما يفهم من لست انا ازان بطريق التعريض كون المخاطب زانيا * قال قدس سره بانسان غير معين * اذ لا معنى للتعريض بغير المعين * قال قدس سره ولا بالمخاطب * لا بعدم الخل وهو ظاهر ولا بالخل * قال قدس سره وفيه بعد * اذا الانتقال من وصف الشخص المعين المعروف بمماثلة المخاطب بعدم الخل قد يقع الى تعريض المخاطب بالخل اما الانتقال من وصف المماثل مطلقا بعدم الخل الى بخل المخاطب بعيد فان السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالخل * قال قدس سره كما يفهم من سياق الخ * حيث قال وعليه قوله غيرى باكثر هذا الناس يتخذ عنه معلوم العلم بردان بعرض بواحد هناك فيصفه بانه يتخذ بل اراد انه ليس ممن يتخذ * قال قدس سره دون الاطلاق * اى لم يكن التعريض موجودا حين ارادة المثل والغير مطلقا * قال قدس سره كما يدل عليه * اى على وجود استعمال المثل للاطلاق * قال قدس سره فيحتمل التعيين * والظاهر الاطلاق وخلاصة ما حصل من بسطه وبيانه ان الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن ليشمل جميع الصور التى تستعمل فيها اللفظ المثل والغير لاعلى سبيل الكناية وقد عرفت شموله اياها سابقا بما لا مزيد عليه * قال قدس سره مؤكدا الخ * لما عرفت ان الاستعمال على سبيل الكناية لا يحتمل التعريض بغير المخاطب وان كان يحتمل التعريض بالمخاطب قريبا او بعيدا * قال قدس سره وعرض بانه ليس مثاله * لا يخفى ان مراده التعريض بغير المخاطب بالحكم الذى اجرى على المثل او الغير ايجابا او نفيا لا التعريض بعدم المسألة او لمغايرة تفصح عنه

عبارة الايضاح * قال قدس سره اللهم الا ان يقال الخ * استثناء من قوله ان لا يكون
الاستعمال بطريق الكناية * قال قدس سره لا معنى للتعريض بنفي الغيرية الخ * اي اذا
اضاف لفظ الغير الى المخاطب او المتكلم مما لا يحتمل التعدد كما في الامثلة المذكورة (قوله
اعون من الاعانة) وبناء الفعل التفضيل من باب الافعال قياسي عند سيويه وقيل سماعي
لا من العون على ما قيل لانه اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل
للعصري ناقلا عن بعض الكتب انه مصدر (قوله اعون على اثبات الحكم الخ) فيه دفع لما
يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من ان المخاطب ان كان منكرا او مترددا فتقدم بهما واجب
او حسن وان كان خاليا فتقدم بهما غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود
منه تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة
الحكم على وجه ابلغ فان ككون الحكم المذكور ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احديان
قولنا زيد اسد للرد على المخاطب ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع
التقديم اعون منهما على المراد بهما مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا
اعانة في التأخير (قوله لانه لم يقع الخ) متعلق بقوله معناه اي قلنا ان معنى التشبيه
المشعر بعدم اللازم انه يجوز التأخير لان التأخير واقع على الندرة لانه لم يقع الاستعمال
على خلاف التقديم اصلا كما يدل عليه كلام الشيخ (قوله قيل وقد يقدم) الواو
من المحكي وهي اما لعطف على ما قبله في كلام القائل او للاستيناف وما قيل انه
معطوف على مقول قول عبد القاهر عطف التلقين كما يقال سأ كرمك فتقول وزيدا
اي قل وزيدا فليس بشئ اذ لا معنى لتلقين هذا القائل للشيخ بهذا الكلام وايضا
لا يتردد في قول عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه تخصيصه فانه لا يمكن ان يكون
فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل الخ) وما يجري مجراه في افادة العموم لجميع
الافراد وانما اشترط ان يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زيد
لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم فوت العموم وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي
لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لتلك العلة بعينها لكن بقي شرط
آخر وهو ان يكون المسند اليه بحيث لو اخرج كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان
لم يقيم ابوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقيم ابو كل انسان (قوله لانه دال الخ) دلالة
المنقضي على المنقضي فهي غاية مترتبة على التقديم وان اريد قصد الدلالة كان
علة باعثة ثم المنقضي ان كان عبارة عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهره
وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالمعنى لان المسند اليه المسور بكل دال

على العموم أي شموله لكل الأفراد (قوله بخلاف ما لو أخرج) كلمة مازائدة كافي قوله تعالى (مثل ما أنكم تقطون) ولو شرطية جزاءؤه قوله فانه يفيد نفى الحكم الخ ان جاز وقوع الامة جواب لو كافي المعنى ومخدوف ان لم يحز كافي الرضى أي لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير نصيبا على بيان مخالفة حكمي التقديم والتأخير (قوله عن جملة الأفراد) أي رفع الإيجاب الكلي لا النفي عن الكل المجموع فان كل المضاف الى التكررة للعموم كل فرد لا للعموم الكل (قوله يفيد عموم السلب) ان كان عموم السلب مستلزم ما للسلب العموم ترك اداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فالورده بطريق الحصر (قوله ممنوع) أي لا نسلم كثرة استعماله في التأكيده فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضمير غير مجرد عن العوامل اللفظية (قوله في اصل الدعوى) أي كون تقديم المسند اليه المسور بكل للعموم السلب وتأخير السلب للعموم (قوله بالاستعمال) أي باستعمال اللفظ كذلك والاستعمال دليل اللفظ (قوله لبيان السبب) أي السبب الباعث للوضع على هذا الطريق (قوله اهل فيها) جملة مستأنفة لاثبات كونها مهيأة (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظي للفرق بين المدولة والسالبة كما تقرر في موضعه لكنه جار في لم يقيم انسان ايضا مع انه سالبة على ما سيجي والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي مدولة ففي انسان لم يقيم لما كان الخبر جملة مشتملة على الضمير يكون المحمول مجموع مضمون الجملة اعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على المستدأ بالاجاب وفي لم يقيم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما ذكره الفاضل الطوسي في شرح الاشارات وما قاله صاحب المحاكات انه لا يستفاد من قولنا زيد قام الا الحكم بقيام زيد كافي قولنا قام زيد والقول بان المحكوم به في الاول هو مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا تعلق له بالمعنى وانما اعتبره الحجة صيانة لقاعدتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فليس بشيء لان الفرق بين الكلامين متحقق في العرب الفصح حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني ولو لا تكرار الاسناد لما افاد التقوى كيف والقاعدة المذكورة انما اخذوها من استعمالهم بالفرق بين القولين وابطلوا به قول الكوفية بجواز تقديم الفاعل وسيجي بيان ذلك في بحث التقوى (قوله ولهذا الخ) أي لاجل ان الواقع كذلك جعلت مدولة موجبة والافكونها سالبة محصلة ايضا مثبت لدعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان

الموجبة الممهلة المدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية وما قبل ان الضمير الراجع الى
 النكرة نكرة كما صرح به في الرضى فالضمير الذي في لم يقم في المعنى نكرة واقعة في سياق
 النفي مفيد عموم السلب فلو كان بعد دخول كل له يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
 فليس بشئ لان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع بالرجع فلا يكون عاماً نحو هذا
 رجل لا يعلم شيئاً (قوله يكون معناه نفى القيام الخ) اي يحصل معناه والافعاء ثبوت انتفاء
 القيام لجملة الافراد واختاره لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان
 (قوله بمعنى انهما متلازمان في الصدق) بيان للواقع والافقي ثبوت المدعى يكفي استلزام
 الموجبة المدولة للسالبة فقط (قوله ولما كان الخ) اشارة الى وجه تعليل هذا الحكم بقوله
 لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الموجبة الممهلة المدولة المحمول
 في قوة السالبة الجزئية فلا يرد ما قبل ان الحكم بان كل مهمله في قوة الجزئية لا ينافي
 ان العض في قوة الكلية لانه انما يرد لو كان معنى كلام الشارح رحمه الله تعالى انه لما كان
 الحكم بان هذه الممهلة في قوة الكلية منافياً لقولهم ان الممهلة في قوة الجزئية اشارة
 الى بياته الخ كيف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ليس وجه الجمع بينهما
 (قوله لسلب العموم) اي باعتبار لازم معناه والافعاء الصريح ثبوت الاقيام
 لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية (قوله اي الى كل) وتأنيث
 الضمير لان المراد اللفظة قبل ذكره المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسند
 اليه هو ما اضيف اليه كل وكل لبيان كيفية افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه هو
 قال في عن الجملة او عن كل وكل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا ما ذكره
 لا يجرى لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لان المفيد في الصورتين الاسناد الى امر
 واحد فاللام لتأكيد ما يفيد الاسناد وتقرير ما قول ما ذكره من ان المسند اليه هو ما اضيف
 اليه كل ان اراد ان ذلك مسند اليه في المعنى فسلم ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى
 ان كلام مسند اليه في اللفظ وان اراد انه المسند اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف الواقع لان
 المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما اضيف اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جاؤني
 واما ان ما ذكره لا يجرى في المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان
 الدليل اعني لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة اعني المسند اليه المسور بكل على
 ان المعلن وجهه في ذلك (قوله ولما كان الخ) اشارة الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق
 مناف لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لانا كيد

و مقتضى هذا الجواب ان كلا تأكيده لا فادته ما افاده التركيب قبل دخوله وخلاصة
 دفع انه جوات بتسليم ما منع في الاول وقد نبه عليه المصنف رحمه الله تعالى في
 الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى تأكيده الخ (قوله هو التأكيده الاصطلاحي)
 كنه هو مبتدأ ثان يفيد تقرير كون ما ذكرت تأكيده اصطلاحيا وايست فصلا
 ان ليس قصر المسند على المسند اليه مطلوبا ههنا (قوله والحاصل) اي حاصل
 الاعتراض الثاني للمصنف رحمه الله تعالى (قوله لا يقال) اي في جواب هذا
 الاعتراض (قوله بطريق الالتزام لان مدلوله المطابق السلب الكلي) وهو يستلزم
 رفع الابطال الكلي (قوله فلا يكون) تأكيده لعدم اتخاذ الداليتين (قوله فان
 بشرط الخ) اعادة هذا الشق مع انه معلوم من السؤال لا فادته التعميم الذي علم
 من قوله سواء جعل الخ (قوله لزم ان يكون كل في قولنا الخ) لان الاول مدلول
 التزامي لقولنا لم يقل انسان والثاني مدلول مطابق له فعلى اي معنى يعمل لم يقم كل
 انسان يلزم التأكيده (قوله لان دلالة قولنا انسان لم يقم الخ) ودلالة كل انسان
 لم يقم بطريق المطابقة لان المفروض انه بعد دخول كل لوجعل لنفي العموم يلزم
 ترجيح التأكيده على التأسيس (قوله بل الجواب) عن اعتراض المصنف رحمه الله
 تعالى (قوله واما اذا جعلناه لانفي عن جملة الافراد) اي لرفع الابطال الكلي على
 الوجه المحتمل للوجوه الثلاثة المذكورة وليس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخير
 المذكور فيما سبق على ما فهم (قوله لا يقال الخ) منشأ هذا السؤال ما هو المشهور
 من ان السور لفظ دال على الكمية والجواب مبني على التحقيق من ان ما يفيد كمية
 الافراد فهو سور (قوله يجوز ان يكون هيئة القضية) وكون التكررة الواقعة
 في سياق النفي مستعملة لعدم العموم كافي لارجل بل رجلا انما ينافي كونه نصافي
 العموم لادلالته عليه فاقيل كون هيئة القضية للعموم انما يستقيم لو لم يصلح
 للجزئية وهو ممنوع ليس بشيء (قوله فلامهلة الخ) لان اسم الجنس لا يستعمل
 في تعميم الامعرفا باللام او ما في حكمه من الاضافة او منونا (قوله فالاقرب الخ)
 الاقرب الاظهر ان يجعل قوله او معمولة بتقدير الفعل معطوفا على اخرت وجموع
 المنطوقين يفيد تعميما للدخول في خيز النفي بناء على ان المتبادر منه ان تكون
 منصكورة بعده ويحمل التأخير على ظاهره اعني للنفي اهم من ان تكون
 معمولة للفعل المنفي اولا وكذا معمولة اهم من ان تكون مؤخرة اولا فيبينهما
 عموم وخصوص من وجه وكلمة اول منع الخاو فقوله باكل ما يغني المرء مثال لا فراق
 التأخير عن معموليتها للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله او معمولة امثلة لا فراق المعمولية

ولا اجتماعهما وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم وجه بعده فان كلمة او لاحدا الامرين سواء جاز الاجتماع بينهما او لا وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى من تقييد التأخير بما اذا لم تكن معمولة للفعل المنفي وان حصل المبانيّة الكلية بينهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول بذلك * قال قدس سره وانما كان اقرب الخ * لا ينفي ان ما ذكره من وجه الاقربة مستفاد من كلام الشارح رحمه الله تعالى بالاخفا حيث اورد كلمة الفاء اي اذا علمت ان العطف على داخلية او اخرت لا يخلو عن تعسف من لزوم عطف الخاص مطلقا او من وجه على العام فالاقرب ان يجعل عطفها على اخرت ويخصص التأخير فاذا ذكره السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان فسر الدخول بالتأخير لفظا اوربته لانه بعينه معنى الدخول مطلقا * قال قدس سره ولو قيل المراد الخ * لاقرينة على تخصيص الدخول بخلاف التأخير فان المثال قرينة على تخصيصه * قال قدس سره مع انه لا اشكال الخ * لكن فيه انتشار ضابطة التقديم او التأخير ويحتاج الى ان يفسر قوله والابان لم تكن داخلية ولا معمولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان حصل الضابطة الدخول وعدم الدخول (قوله بما لا يتقدم معمولة عليه) لانه يقتضى العمدة كعرف الاستفهام بخلاف لم وان لا قانها يتخطاها العامل امل فلامتراجها بالعامل بتغير معناه الى الماضي واملن فلكونها نقيضة سوف التي لا يتخطاها العامل واما لاكثر الاستعمال حيث يقع بين الحرف ومعمولة نحو كنت بلامال فتوسع فيها بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله واذا ثبت الفعل) اي مدلوله وكذا قوله او الوصف وقوله مما اضيف اليه ففي الكلام توسع باقامة الدال بمقام المدلول فاندفع ما قيل انه ان اراد بالفعل المصطلح فلا ثبوت له الاعلى التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة الى قوله او الوصف والمراد بالفعل او الوصف المسند الى كلمة كل فلا ير دالنقض بقولنا ما زال كل انسان متفقا وسائر الافعال الناقصة لانه لا يفيد ثبوت اصل الفعل بل ثبوت امر وراه الفعل اعنى الخبر لان الافعال الناقصة ليست مسندة اليها بل هي قيود الاخبار المسندة كما سيجئ (قوله او الوصف الذى حل الخ) اي الوصف الذى جعل خبرا عنها او الوصف الذى جعل عاملا فيها بان يكون الوصف مبتدأ وكلمة كل فاعلا له سادا مسد الخبر وهذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من المبتدأ فلما اخصه بالذكر (قوله وفيه نظر) اي في قوله لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن فانه صريح في كلية الحكم والجواب ان مقتضى الاستعمال ذلك والآيات

مصرفة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف انه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول كل فلا يكون كلمة كل داخلة في حيز النفي حقيقة وان كانت داخلة صورة فلا ينتقض الضابطة بها (قوله وان لم تكن داخلة في حيز النفي) هذا النفي متوجه الى القيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي فلذا عم النفي كل فرد (قوله اقصررت الصلوة) اما الظاهر والعصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطيبي والقول بانها احدى العشائين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلوتي العشاء والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الزوال الى الغروب (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دليل على ان من قال ناسيا لم افعل وكان قد فعله انه غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب فيه وقيل المراد لم يكن في ظني وهو الوجه وقيل كناية عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما عمل عملا كثيرا وتكلم عمدا بما مر بني على صلوته وصلى ركعتين وسجد للسجدة فقال الا وزاعى ان التكلم عمدا في الصلوة بما فيه مصلحة الصلوة لا يفسدها لكن بقي اشكال بالعمل الكثير وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في ذلك التكلم والعمل في حكم الناسي اما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلا اعتقاده الفراغ من الصلوة واما الصحابة رضي الله عنهم فلفظهم القصر وفيه انهم متذكرون للصلوة مترددون في انه لم وقع الاكتفاء على ركعتين فكيف يقال انهم في حكم الناسي للصلوة على ان عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل انما ثبت في حق الناسي دون من هو في حكمه وقيل ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة حين نزل قوله تعالى قوموا لله قانتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان راويه ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في تلك الصلوة كما يدل عليه لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلوتي العشاء فليس روايته عن صحابي آخر بطريق الارسل الا ان يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه ابو هريرة مرسلا او يقال المراد بضمير المتكلم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم سوى ابي هريرة او يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف ما سبق وعندي ان البناء في تلك الواقعة كان بالوحى وهذا اظهر واسلم (قوله من الذنوب) اشارة الى ان التكرار اعني ذنبا للعموم وان كان في الاثبات (قوله

والشائع الخ) فيه اشارة الى جواز الرفع فيه على ما نقل عن سيبويه في التحفة شرح
المعنى واليه يشير قوله ونظيره ما ذكره سيبويه في قوله ثلاث كلهن الخ (قوله فلو
كان النصب الخ) يعني لو كان النصب مفيدا والرفع غير مفيد لما اختار الرفع على
النصب لكن التالي باطل فكذا المقدم وهو افادة النصب وعدم افادة الرفع ثبتت
ان الرفع مفيد دون النصب لان افادة العموم متحققة كما يدل عليه قوله وسياق
كلامه الخ فلا يراد ان بطلان عدم افادة الرفع العموم لا يقتضي افادته اياه لجواز
ان لا يفيد شيئا منهما (قوله لم يعدل الشاعر الخ) في الرضى ان البيت يروى برفع
كله ونصبه وفي المعنى ان الشلوين وابن مالك يسويان بين الرفع والنصب
في المعنى ~~لم يكن~~ الحق ما ذهب اليه البيانيون (قوله لم يستعمل الخ) في التحفة ان
الغالب فيه ذلك (قوله ونظيره) اى نظير استدلال المصنف رحمه الله تعالى
والاعتراض عليه استدلال سيبويه على جواز حذف الضمير العائد من الخبر في السعة
واعترض ابن الحاجب عليه (قوله لما اشتملت) بالتخفيف على ان ما مصدرية
او موصولة او بالتشديد على انه ظرف ان تستعمل (قوله وامانا خيره) اى عن
المسند لان الكلام فيهما ~~ولما كان~~ الاصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخير
هو ما يقتضى عدم تقديمه عليه فادفع ما قيل انه قد يقتضى داع تأخير
مع قطع النظر عن المسند كالتأخير والتهكم وكونه حقيرا لا يخطر في خاطر (قوله
هذا كله مقتضى الظاهر) قبل هذا معنى على التغليب لان ترك الخطاب مع معين
الى غيره من خلاف مقتضى الظاهر وقد سبق ذكره وقد عرفت فيما سبق ان دفاعه
فتذكر والقول بالتغليب مع وجود لفظه كله تكاف (قوله كقولهم) اى مثل
الوضع في قولهم واعتار النحويين تقدم المرجع في الضمير المبهم حكما لتكون
ضابطهم ان تقدم المرجع شرط في المضمرة العائبة كاية لا يقتضى كونه من مقتضى
الظاهر كما وهم لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة * قال قدس سره واجيب
بان المراد الخ * ليس الادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيد مثالا للصواب
اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بالمخصوص * قال
قدس سره قالا بهام موجود * فيه انه ان اريد الجنس من حيث هو فلا بهام
فيه بل الاطلاق وكذا لو اريد من حيث تحققه في كل فرد فان العموم غير الابهام
وان اريد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو المهدى الذهني * قال قدس سره
فالمراد به جنس النسبة * فيه ان المقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين
بعد الرجاءين لامدحهما من حيث الاتينية * قال قدس سره زيادة مبالغة *

لا ينبغي ان المبالغة انما تحصيل بحصر الجنس في المخصوص او اتحاده به ولا حصر
ههنا ودعوى الاتحاد انما ينحصر على تقدير كون المخصوص خبر مبتدأ واما على
تقدير كونه مبتدأ فاللازم جل العام على الخاص وهو لا يفيد المبالغة
(قوله اعني من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم الاطلاق (قوله
بالفاعل) اي الضمير المستتر (قوله في مثل نعم رجلا السلطان) اذا لم يفسر برجلا
(قوله للتأكيد) اي مجازا وان كان وضع التمييز لرفع الابهام (قوله ذرعهما سبعون
ذراعا) على ان يكون المراد من ذرعهما ذراعها واما اذا كان المراد منه مذروعها
فالتمييز على حقيقته (قوله ولم يسمع الخ) تعريض بالمصنف رحمه الله تعالى وما قيل
ان كلام المصنف رحمه الله تعالى مبني على القياس يردده لفظ قولهم (قوله قد جاء
تقدمه) وانما التزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالتأخر بالنسبة
الى تأخره كذا في الرضى (قوله ابو موسى الخ) جدك بدل من ابو موسى والفاء زائدة
وقد صرح بزيادة الفاء في التسهيل والمعنى وهو المخصوص وكذا الحال في شيخ الحى
خالك وهذا هو الظاهر اذ لا حذف فيه والمناسب لمقصود الشاعري من وصف الممدوح
بكونه كريم الطرفين وما قيل ان جدك خبر ابو موسى بزيادة الفاء وكذا خالك
خبر شيخ الحى والمخصوص محذوف اعني هو ارتكاب للحذف من غير داع اليه
وكذا ما قيل ان ابو موسى خبر مبتدأ محذوف اي جدك ابو موسى والمقدمة الثانية
محذوفة اي وابو موسى ممدوح ينتج من الشكل الاول جدك ممدوح وهو معنى
جدك نعم جدا وان ابو موسى مبتدأ محذوف الخبر اي ابو موسى جدك ونضمهما مع
المقدمة الثانية المحذوفة ينتج ما ذكر من الشكل الثالث فتكلف بارد وهرب من زيادة
الفاء الى ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله ليس بسديد) يمكن ان يقال مراد
المصنف رحمه الله تعالى لئلا يتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير
لا ينحصر في سماع المفسر لجواز ان يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل ليس بصحيح
(قوله وصف الخ) اي ليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد ومغابرة
للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم ما قل كامل العقل
* قال قدس سره لان اختصاص المسند اليه الخ * فيدان مراده من كونه عبارة
عنه انه يصدق عليه انه بديع اي انه ضد ما ينبغي وهذا لا يقتضي عدم تغايره به
واتحاده به مفهوما وكذا مراده من قوله ومعنى كونه بديعا انه ضد ما ينبغي انه
يصدق عليه هذا المفهوم فالوجه ان يقال المتبادر من اختصاصه بحكم بديع
ان يكون المحكوم به بديعا (قوله عطف على كمال العناية) لاعلى اختصاصه ولا على

العناية اذ التهمك من لا بصر له مثلاً بما يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية
بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيداً له وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث جعل
التهمك داخلاً تحت كمال العناية مقابل الاختصاص بالحكم البديع (قوله لانه الذى
يصمد اليه الخ) اشارة الى انه عرف الصمد لا فائدة الحصر المطلوب بخلاف احد
فانه نكرة لانه الاصل فى المسند مع عدم ما يقتضى التعريف فتدبر فانه قد سماها
بعض الناظرين و فرق بالعلم وعدم العلم وليس بشئ فتأمل (قوله الا بالحكمة) اى
المراد من الحق الحكمة الداعية الى انزاله وهى اشتماله على صلاح المعاش والمعاد
لانه حق ثابت فى الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر قال القاضى ولعله اراد به
نفى اعتراء البطلان له اول الامر و آخره (قوله ادخال الروع) الروعة الخوف وكذا
المهابة والمفهوم منها عرفاً هو الحالة التى تكون فى قلوب الناظرين من الملوك
والسلاطين ولذا قال تربية اى تقوية وازدياداً بخلاف الروع فانه امر يحصل
ويحدث من مخاطبتهم كذا فى شرحه للمفتاح (قوله فمن رحم) بسكون الميم على
اجراء الوصل مجرى الوقف كذا فى شرحه للمفتاح (قوله اعنى نقل الكلام الخ)
فسر السكاكى رحمه الله اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم ضمناً
من ايراد قوله تعالى (فتوكل على الله) ومن قوله آلهى عندك العاصى مثلاً لا لوضع
المظهر موضع المضمرة و فهم ضمناً ايضا من قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالمسند
اليه والتصريح بما علم ضمناً ليس من التكرار فما قبل انه لا فائدة لقوله غير مختص
بالمسند اليه لافى كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا فى كلام السكاكى رحمه الله تعالى
لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحاً
بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمرة لاعداد اختصاص نقل الكلام
عن الحكاية الى الغيبة (قوله اى النقل الخ) فى الكلام حذف بقرينة العقل
او المشار اليه بهذا النقل المفيد وفى ضمه النقل المطلق فيصح ان النقل المخصوص
غير مختص بالمسند اليه باعتبار القيد وانه غير مختص بهذا القيد باعتبار المطلق
(قوله فى العبارة ادنى تسامح) اما بالحذف او بتحمل عدم اختصاصه من حيث
كونه نقلاً لا من حيث خصوصه ولولا التسامح لم يصح اذ لا معنى لنفى اختصاص
الشئ بنفسه (قوله اوفق لقوله) باللام كفى النسخة المصححة والباء تصحيف فى التاج
الوفق ساز وارشدين فاللام صلة له ووجد الا و فقيه ان التعميم فى قوله بل كل من التكلم
الخ لا يلايم التخصيص المستفاد من التوجيه الثانى اللهم الا ان يحمل كلمة بل على
الاضراب عن هذا المقصود اعنى ان يكون وضع ضمير غائب موضع المتكلم الى الاعم

الافيد الشامل له ولغيره (قوله الاقسام ستة) قبل ههنا اقسام اخر كالانتقال من
التذكير الى التانيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صبغة من الذي لذوى
العلم الى ما فان لم يجعل التفتاتا فليكن من ملحقاته وليس بشئ لان المعبر عنه فيها ليس بواحد
لان المذكر مخالف للمؤنث بالذات وكذا الجماعة للواحد وكذا اولو العلم لغير اولى
العلم بخلاف الاقسام الستة فان المعبر عنه واحد والاختلاف باعتبار الخطاب والغيبة
والتكلم ٧ (قوله ويحتمل الخ) عطف على زيادة (قوله من التفتات الخ) في التاج
الالتفات وانكر يستن و ايراد الواو للاشارة الى اشتراكهما في كونهما من الالتفات
لان مجموعهما مأخوذ في مفهومه اذ الواو لمطلق الجمع لالعبية (قوله على العلوم
الثلاثة) وكذا على المعاني والبيان كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه
كاف فيما هو المقصود واختاره ههنا للاقه على الثلاثة لانه اشهر منه * قال قدس سره
من حيث انه يشتمل * اشتمال المفيد على المقاد على نكتة عامة او خاصة هي خاصية
التركيب في الافادة من علم المعاني * قال قدس سره ومن حيث انه ايراد الخ * فانه
من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية كما مر تحقيقه لكن
يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان لا من مسائله واليه اشار في شرحه
للمفتاح حيث قال وكونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا
يوجب كونه من مباحث البيان كما مر في جزئيات المندرجة تحت قواعده * قال قدس
سرّه ومن حيث انه يحسن الخ * اي حسنا مرضيا يحصل من اقتنان الكلام من غير
نظر الى ما يقتضى ايراده (قوله من الدلالة) اي صريحا لقوله لانه صرح فلا ينافي
حصول الدلالة على مذهبه في طحاك وتذكرت لانه لم يصرح بذلك فيهما وان اشار
اليه بقوله فانفت في البيتين فاقاله السيد هذه الدلالة الى قوله الا ان التصريح بان في
قوله ليلك التفتاتا ادل على هذا المعنى ان اراد به الاعتراض على الشارح رحمه الله
تعالى بان الدلالة على مذهبه متحققة في غير هذا البيت ايضا فلا يكون وجه تخصيص
المصنف رحمه الله تعالى بالذكر فلا وجه له لان المراد الدلالة صريحا بقربة التعليل
وان اراد تحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مستقيم * قال قدس سره تذكرت
الخ * تمامه * واصبح باقى وصلها قد تقضيا * والمعنى تذكرت زينب وذكراك
اياها تهيجك اي تثير حزنك ووجدك على مفارقتك اياها وصار ما بقى من وصلها قد
انقطع والكلام خبر ومعناه تحسرو وتحزن على ما فات من الوصل * قال قدس سره مع
ان الرواية الخ * انما قال ذلك لانه لو كان الرواية بالتكلم يكون الالتفات في تهيجك

(٧) (قوله مراده)
باى معنى يحمل من المعاني
الآية نسيجه

من التكلم الى الخطاب * قال قدس سره الى غير ذلك من الايات * التي اوردها
امثلة الالتفات * قال قدس سره معمودا * من عمده المرض قرحة من حد ضرب
واحدة الحركانية عن سعاد والمواعيد مفعول ثان لاخلفتك والكلام خبر ومغناه
تحسره * قال قدس سره فلا يدل على المقصود * من عدم اشتراط سبق التعبير
في الالتفات لان المقدر كالمفوض (قوله وبهذا يشعر الخ) سيجي ما يشعر به
من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وبيان الاشعار وما يتعلق به فيما بعد
في بيان مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب (قوله لانا نعلم الخ) يعني ماذا كروه
من النكتة العامة يقتضي اعتبار هذا القيد فيه اعني كونه على خلاف مقتضى الظاهر
ويؤيده ايرادهم الالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر
(قوله نحو انا زيد وانت عمرو) اي فيما اذا حكم بالاسم الظاهر على ضمير المتكلم
او المخاطب فان المعبر عنه بهما واحد ضرورة اتحاد المراد من انا وزيد مثلا وفيه
انتقال من التكلم الى الغيبة وتغاير ذلك المسمى بالاعتبار فانه مدلول انا من حيث
انه يحكي عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه علم له لا يوجب التغاير في المعبر عنه
والالم يكن الالتفات في شيء من الصور الست (قوله نحو يا زيد قم) اي فيما اذا عبر
اولا بالاسم المظهر ثم بصير الخطاب على عكس السابق (قوله وفي التنزيل الخ)
كان المناسب ايراده فيما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى الغيبة اورده ههنا
للاشتراك في كون المظهر منادى (قوله لان الاسم المظهر طريق غيبة) وان
عرض له الخطاب بسبب النداء ولذا كان حق الكلام بعد تمام المنادى الخطاب
(قوله نحو يا من هو عالم الخ) المقصود منه التعبير عن الموصول المنادى في صلته
بطريق الغيبة فانه انتقال من الخطاب الذي حصل للمنادى بحرف النداء الى
الغيبة التي في العائد اليه لا التعبير عنه بعده بصيغة الخطاب كما في حق لانه داخل
بهذا الاعتبار في يا زيد قم لانه جمعهما في الدليل اختصارا (قوله بعد تمام المنادى)
اذلا خطاب قبلها فالمنادى الموصول والموصوف وان صاروا مخاطبين ظاهرا
بدخول حرف النداء ليسا بمخاطبين حقيقة لعدم تمامهما بدون الصلة والصفة
وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما سري الخطاب اليهما فيكون الاسلوب
قبل ذكر الصلة والصفة الغيبة لان الاسماء الظواهر كلها غيب وبعد ذكرهما
يكون الاسلوب الخطاب فكل من الغيبة الاستفادة من العائد والخطاب الذي يجي
بعد ذكرهما مقتضى الظاهر فلو لم يعتبر كون التعبير الثاني على خلاف مقتضى
الظاهر دخل التعبير ان اعني التعبير بالعائد والتعبير بالخطاب بعد ذكر الصلة والصفة

في الالتفات لكون الاول انتقالا من الخطاب الى الغيبة والثاني من الغيبة الى الخطاب
فتدبر فانه دقيق وبما ذكرنا ظهر ان ما في شرح المفتاح الشريف من انه لا يعدان
بجمل مثل انا الذي سمعني وانت الذي اخلفتني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون
من الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وتبعه بعض الناطرين بعيدلان التعبير
انما يحصل بمجموع الموصول والصلة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال انه
انتقال من تعبير الى تعبير آخر (قوله فيج الح) الحكيم بالقبح فيج وبالرد مردود فانه
وقع في حديث سيد المرسلين وخاتم النبيين وهو اوضح من تكلم بالصاد صلوات الله
وسلامه عليه روى جابر بن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * الى خمسة اسماء انا
محمد واحد وانا الماسح الذي يمسح الله بي الكفرة وانا الحاشر الذي يحشر الناس على
قدمي وانا العاقب * متفق عليه ونقل عن سيديوه انت الذي تفعل على الخطاب
وهو امام الخوئين كذا في شرح الكشاف للشيخ الطيبي في تفسير قوله تعالى
(استكبرت ام كنت من العالين) والحق ما في الرضى من ان الموصول
او الموصوف اذا كان خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا هو الا كثر وجاز
ان يكون متكلمه احلا على المعنى وكذا في الخطاب نحو انت الذي قال كذا وهو الاكثر
او قلت كذا حلا على المعنى وان المازني قال لو لم اسمع لم اجوزه وكان النكتة
في اختيار هذا الاسلوب وترك الشائع الكثير الدلالة على اختصاصه بضمون الصلة
وانه مما لا يخفى على احد حاله بخلاف ما اذا اورد ضمير الغائب فانه يدل على الاخبار
باتحاده مع الشخص المتصف بضمون الصلة مثلا لو قيل في انا الذي سمعني امي حيدرة
انا الذي سمعته امه حيدرة كان معناه انا ذلك الشخص المعهود المخاطب بكونه مسمى
بذلك الاسم وقس على ذلك الحديث المذكور (قوله بعض ما ذكرنا) وهو المذكور
بقوله منها نحو انا زيد وانت عمرو بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو بازيد
وبقوله ومنها تكبر الطريق فان التعبيرين فيهما في جلتين (قوله تطاول ليلك)
يقع الكاف وان كان خطايا لنفس يجعلها بمنزلة مكروب او مستحق للعقاب الا
ترى انه وقع لم ترقد بالذكى وكروبات تامة بمعنى اقام ليلا وتزل به نام او لم يتم فلا ينافي
لم ترقد ويات امانا قصة وله خيره او تامة وله حال وكليلة اما حال اخرى او مصدر
اي كيشونة ليلة ذى العائر الارمد والارمد افعل صفة من رمد عينه اذا هاج
وعطف بانت على بات عطف الميادين على الميادين من حيث اللفظ وعطف المقيد على
المطلق من حيث المعنى والضمير في خبرته مفعول مطلق قال الرضى في انبائه نبأ ان النبأ
اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الانباء والتخبر يتعدى الى المفعول الاول

بنفسه والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء ولك ان يجعل
الضمير مفعولاً به على الحذف والابصال على قول من يجعل ذلك قياساً (قوله
فيصح ان الخ) فلاحلت كلام الكشف على ذلك لتلايكون مخالفا لما ذهب اليه
الجمهور فهذا السؤال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال
بظاهر عبارة الكشف على موافقته للفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول
الجمهور اولى بالاتباع مع توجيه العبارة في الجملة فالتمع في الجواب الثاني غير موجه
فليس بشئ لان الشارح رح ادعى ظهور عبارة الكشف في الموافقة لانه صريحة
في ان الالتفاتات الثلاثة في الآيات الثلاثة على سبيل التوزيع والقائل انما يثبت
جواز حملها على مذهب الجمهور بتأويل ان يراد ان الالتفاتات الثلاثة متحققة
في مجموع الآيات الثلاثة (قوله انا لانسلم الخ) يعني ان التوجيه الثاني انما يتم
اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعاً لكنه يجوز ان يكون خطاباً لمن يتلقى
منه الكلام اي يأخذه ويسمعه فلا يكون المعبر عنه واحداً فلا يصح الحكم
بطريق الجزم بانه قد التفت ثلاث الالتفاتات وتفصيل الكلام ان الخطاب القاء
الكلام نحو الحاضر من حيث انه حاضر وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام
قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في ازيد قم
وقد يكون غيره كما في الخطابات المتعلقة بالامة فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله
تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي تلحق اسماء الاشارة لبيان احوال المخاطب بها
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي
يتعلق به الحكم قطعاً فالاصل ان يكون الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات التي
في ذلك الكلام نحو قوله تعالى (ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون) و (ذلكم خير لكم
عند بارئكم) وقد تكون مخالفة لها نحو قوله تعالى (فاجزاء من يفعل ذلك
منكم) و (ذلكم خير لكم) فلا بد من احداث التأويلين عن ابن الباذش احدهما
ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثاني ان يقدر
اسم مفرد من اسماء الجمع يقع على الجماعة كالتفريق والجماعة وان كان المخاطب بها
غير من يتعلق به حكم الكلام قطعاً كما في قول المعري فان المشار اليه بلولاً غير بني كنانة
المخاطبين بقوله يزجرنكم فلا يجوز ان يكون الكاف في اولك خطاباً لبني كنانة فلا
تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان محتملاً لهما نحو قوله تعالى
(ثم توليتكم من بعد ذلك) وقوله تعالى (ثم عفونا عنكم من بعد ذلك)
فيجوز الامر ان وما وقع في الرضى انه لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد دون

تنبيه اوجع او عطف فانما هو اذا كان الخطابان من جنس واحد كما تدل عليه
الامثلة التي اوردها من انما فعلتما وانت وزيد فعلتما واما اذا كانا من جنسين فلا
كيف وقد وقع في التنزيل نحو (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) و (قل يا عبادي
الذين اسرفوا) فاندفع ما قيل انه مخالف لما في الرضى من انه لا يجوز تعدد
الخطاب في كلام واحد وانه مخالف لما في التلويح من الخطاب (يا واثك
هم الفاسقون) هو الخطاب بقوله فاجلدوا وان كان كاف الخطاب مفردا كما
في قوله تعالى (ثم عقونا عنكم من بعد ذلك) فانه اختار في كل كتاب احتمالا هذا
وقد ذكر العلامة في شرحه للفتاح ان ذلك ونحوه من اسماء الاشارة لا يجوز ان يلتفت
بها لامتناعه فيها ثم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها من الكاف واخواته
بالحكاية والغيبة لا يمكن الالتفات وحيث امتنع انتهى وهذا هو الحق وحاصله
ان الاسلوب الثاني يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحرف الخطاب
اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغيرها الى الحكاية والغيبة
(قوله حيث لم يقل الخ) فيكون نصافي ان الخطاب به هو الخطاب بعنكم وتولين
لانه الاصل على تقدير الاتحاد (قوله مخاطبون) لان القائل به حبيب التجار وهو
من المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام مخاطبين ليكون ادخل في النصيح لما انه لا يريد
لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان باب التعريض عند
المصنف والشارح رحمهما الله تعالى اما مجاز او كناية وههنا مجاز لامتناع ارادة
الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين
واحدا ثم على ما حققه السيد من ان المعنى التعريضى من مستنبعات التركيب
واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة او مجازا
او كناية يرد ان اللفظ ليس مستعملا في مخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين
واحدا (قوله وهذا مشعر الخ) اى التقييد بقوله عند السكاكى رحمه الله لكن في
الاشعار خفا اذ يجوز ان يكون التقييد لاجل ان تلك المقدمة مسوقة لبيان الالتفات
في البيت الثالث عنده (قوله وقد كثر في الواحد الخ) حتى قال في شرح التسهيل
المصرى ان معنى تفعل وفعلنا المشكل المعظم نفسه او المشارك (قوله في كلام
القديم) اى في كلام الفصحاء المتقدمين في الجاهلية بدل عليه مقابلته بالمولدين
(قوله وانما هو استعمال المولدين) اى المحدثين يقال كلام مولد اى محدث وفي
القاموس المولدة المحدث من الشعراء لحدوثهم وتمسكوا في ذلك بما وقع في القرآن
الحجيد من قوله تعالى (رب ارجعون لعلى اعمل) وقوله تعالى (ان يكون لهم الخيرة من

امرهم) اي الله والرسول والجمع للتعظيم وقال القاضي في تفسير قوله تعالى (وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولك لا تقتلوه) خطاب بلفظ الجمع للتعظيم وجوز الكشف في قراءة الحسن لتسجنته بالناء على خطاب العزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم مجيئه في كلام بلغاء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته فان القرآن مما يشهد به لاهليه فاقيل ان كلام الشارح رحمه الله يقتضي ان يكون القرآن واردا على استعمال المولدين ليس بشئ بل استعمال المولدين واردا على اسلوب القرآن (قوله اي حين ولى الشباب الخ) تولية الشباب واعراضه كناية عن زواله وانقطاعه (قوله وادى نصرم) اي بالكلية اشارة الى بقاء بعض آثاره كما يدل عليه صيغة التصغير وعصر خان يدل من بعيد وهذا السن هو سن الكهولة فان فيه بقية آثار الشباب وظهور باب آثار الشباب (قوله ان يكون المخاطب الخ) لم يرد بالمخاطب ملحق الكلام واخذه لان اتحاده في التعبيرين شرط عند القوم ايضا والام يتحقق السكتة العامة للالتفات ولان عدم اتحاد التلحق في قول جرير غير معلوم بل الظاهر اتحاده لانه يلحق الكلام الى الخليفة فان القصيدة في مدحه بل اراد به من يكون مخاطبا بالحكم المستفاد من الكلام ولا شك في مغايرة مخاطبين في قول جرير بهذا المعنى فان الامر بالثقة لامرأته والامر بالاغائة للخليفة فافهم فانه قد غلط فيه بعض النازرين (قوله انه اضرب الخ) لان ام المقطعة تفيد الاعراض عن الحكم الذي خوطب به بنو كنانة بقوله هل يزجرنكم الى لاخبار بقوله ليس بنفع في اولئك الولك بعدم نفع الرسالة فيهم ولا يمكن ان يكون بنو كنانة مخاطبين بالاخبار لان اسم الاشارة عبارة عنهم فلا يكونون معبرين بكاف الخطاب كما مر (قوله انسى الخ) في الصحاح ان ذكر مخاطب الشاعر نفسه والعارض بكسر الراء الاسنان على التفصيل المذكور في الصحاح واران صفحتي الحمد والضمير في تصقل الحية والفرع الغصن والبشامة شجر يستألبه والاستفهام في البيتين للتحسر والتدله على مافات من وصل الحية (قوله فاجاب الخ) بقوله وفي اليأس راحة اعراض لدفع توهم ناش عن السابق او استئناف بانواو (قوله من طربت الثوب) اذا علمت به عملا صار به كانه جديد بقوله تجديد ابيان للمعنى اللغوي وقوله احداثا بيان المراد فان احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا ما في شرحه للفتاح من كونه من طرأ بالهمزة بمعنى الورود فالعنى ارادا واحداثا لان بناء النظر من الطرء مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله لنشاط لتقوية العمل لان النظرية متعديّة بنفسه وفي قوله الاصغاء لتعليل ومفعول الايقاظ محذوف اي السامع ولك ان تجعلها في الموضوعين بمعنى واحد فيقدر

المفعول للتطرية اى نظرية الكلام لاجل تحريك سروره او يقدر المضاف للاصغاء
 اى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه (قوله وقد يختص) على صبغة المعلوم او المجهول
 فانه يسمى لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص (قوله اى قد يكون لكل التفات الخ)
 اشار الى ان اختصاص مواقع كناية عن اختصاصه ولما كان الجمع المضاف ظاهرا
 في العموم افاد اختصاص كل التفات والمراد كل نوع من الانواع الستة فلا ينافي
 جزئية الحكم الاستفادة من كلمة قد (قوله على طريق الاتساء) باجزاء المفعول
 فيه مجرى المفعول به فيكون مجازا في النسبة الايقاعية (قوله والمفعول محذوف)
 اى نسياما نسيا كافي قولهم فلان يعطى اى يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف
 المقدر كالمفوض كانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز في النسبة الايقاعية واجيب بان قولهم يارسارق الليلة اهل الدار مشتملة على
 المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيهه جعل المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة
 والمجاز غير قليل في البديل كافي قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل
 والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا به قبل الاتساع وصار بدلا بعده وفيه ان اهل
 الدار مفعول فعل محذوف اى اتى اهل الدار وان جعله بدلا غير بدل الغلط لا يصح
 وهو ظاهر وبدل الغلط مناف للغرض المطلوب من الاتساع اعنى الدلالة على التعميم
 وان القول بان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البديل باطل لان معنى قطع
 زيبده قطع شئ من زيبده هو يده وكذا كل بدل اشتمال ولذا قالوا انه لا بد فيه من
 تشويق السامع الى ذكر البديل وانه يفيد التقرير حيث اجل الحكم اولاهم فسر
 (قوله دلالة على التعميم) اما علة حذف المفعول اى حذف المفعول نسياما نسيادلالة
 على التعميم لانه يتوسل من الاطلاق في المقام الخطابي الى العموم لئلا يلزم الترجيح
 بلامر جمع كما سيجي واما علة لاضيف على الاتساع لانه اذا جعل الزمان واقعا
 عليه الملك افاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص
 بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله في يوم الدين (قوله بان العبادة) الياء لبيان
 التخصيص اى التخصيص بهذا الطريق وليس صلة للتخصيص والالزم تخصيص
 المخصص (قوله ليتلأم الكلام) ان يكون كل واحدة من الجمل الثلاث آخذة بحجرة
 الاخرى هذا ما اختاره صاحب الكشف واختار القاضي تعميم مفعول الاستعانة
 وبيان وجه ترجيح احد الوجهين على الآخر يطلب من حواشينا على تفسير القاضي
 (قوله فاللطيفة المختص بها الخ) اشار الى ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى
 قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب

ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى
فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة فقيه تنبيه على ان العبد
ينبغي ان يكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها
(قوله وطريقة الكشف) ان الخطاب لدلالته على كمال التميز تعليل البادة
به كتعليقه بالمشتق فيشعر بعلية ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة ففائدة الخطاب
تعليل حكم العبادة كانه قيل نخصك بالعبادة لتميذك بتلك الصفات (قوله واهله)
اي العباد لانهم عمروه وبهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بعد التعميم
ليظهر ترتيب قوله فانصرفت النفس بالكلية اليه ولذا تعرض للعباد في بيان معنى
الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله لتباهي وضوحه الخ) ففي الخطاب اشارة
الى انه تعالى بسبب هذه الصفات واضح غاية الوضوح كالشاهد فسبحان من دل
بذاته على ذاته (قوله تنبيهها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون الخ) لانه ظهر
من اجراء تلك الصفات عليه ان العبد لشمول قدرته تعالى وارادته والطاقه في امر
المعاش والمعاد محتاج اليه في جميع تطلباته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان
فيجب ان يكون حاضر في قلبه كالمرئي المشاهد سيما في حال العبادة حيث قرن الخطاب
بها فانها حال المناجاة له تعالى فالطبقة التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى متضمنة
ثلاث لطائف كالاتي (قوله ولما نجز كلامه الخ) اي كان كلامه في احوال المسند
اليه على مقتضى الظاهر وانجز ذلك الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه
فان وضع الضم موضع المظهر وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال فيما ليس
منه ونظيره من غير هذا الباب (قوله اورد عدة اقسام) مشهورة منه وان لم يكن
من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل منه تكبيلا لمباحثه وفيه اشارة
الى ان اقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان الجواز والكناية ايضا من خلافه * قال
قدس سره سهو ظاهر * لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام
المخاطب غير مطابق له ظاهرا وانما المقصود ههنا مطابقتها بسبب حمله على خلاف
مراده للتنبيه على انه الاولى بالارادة لا للتنبيه على ان الاولى بالارادة ما صدر
عن المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القبعثي في مقابلة وعيد الحاج ليس بمطابق له
فانه كلام في مقابلة الوعد للتنبيه على ان اللائق بحاله ارادة الوعد لا الوعيد لان
اللائق بحاله ما صدر عن القبعثي وما قيل في دفعه بانه يمكن ان يراد بالقصد
والارادة الترقب فالمعنى للتنبيه على ان الغير اولى بالترقب وان يراد بالغير غير المراد
فتكلف باردا ذليس مقصود المتكلم التنبيه على خلاف ترقب المخاطب بل

التنبية على ان يريد ما يطابق به كلامه بكلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد بيان مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنى كلامه ان الصحيح في الواقع رجوع الضمير الى خلاف مراده فالمراد من الغير في كلام الشارح رحمه الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما بوجه ظاهر قول الشارح رحمه الله تعالى سهو ظاهر فانه بعيد عن العبارة غاية العبد تأبى عنه الخاشية الآتية وقيل في وجه السهو يريدان خلاف مراد الججاج مثلا انما هو القرس وغير ما يترقب حل القبعثرى للادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترقب حل الادهم على مراده اعنى القيد ولا ريب في انه لا معنى للقول بانه اولى بالارادة فيه انا لانسلم ان المترقب حل الادهم على القيد بل المترقب الكلام الذي يطابق حل الادهم على القيد فغير المترقب الكلام الذي لا يطابقه وقيل ان غير المترقب الكلام الذي القاه لاجله كلام المخاطب على خلاف مراده ولا شك ان الكلام الذي القاه القبعثرى لا معنى لكونه اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب نفس الكلام فمنوع لان الكلام انما يترقب باعتبار مدلوله وان اراد به الكلام باعتبار مدلوله فحمل كلام المخاطب على خلاف مراده مدلول له الا انه التزمى وهذا القدر من التصرف لا يقتضى كون ارجاع الضمير الى الغير المترقب سهوا ظاهرا (قوله سألوا عن السبب الخ) اعلم ان ما يسأل به عن الجنس فالمسؤل عنه ههنا حقيقة امر الهلال وشأنه حال الاختلاف تشكلاته النورية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يحتمل ان يكون غايته وحكمته ويحتمل ان يكون سببه وعلمه فسبب النزول لاختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر ما سبب اختلاف الاهلة وان يقدر ما حكمته اختلاف الاهلة فاختر صاحب الكشف والراغب والقاضى انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى رحمه الله تعالى انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم فان قلت الاهلة جمع الهلال وهو القمر للثنتين او ثلث لئلا فالآية تدل على انه سؤال عن تعدد الاهلة وكثرته والجواب بيان الحكمة التعدد لا على انه سؤال عن اختلاف تشكلات القمر قلت السؤال المذكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن للسؤال عن اختلاف تشكلاته النورية لان تعدده تبع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل التعدد كما ان شأن النزول صريح في السؤال عن اختلاف التشكلات مستتبع للسؤال عن التعدد حيث قيل ثم يعود كما بدأ (قوله بيان الغرض) اى الحكمة الظاهرة

قائه اللاهوتان اتبليغ العام واما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكلات
سببا ماديا او جعليا لاختلاف احوال المواليد العنصرية كماين في محله فمما لا يطلع
عليه كل احد (قوله بوقت) اى يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقيت التى
باختيارهم وقوله ومعالم الحج اشارة الى المواقيت التى عينها الله تعالى للعبادت
الوقئية الا انه خص الحج بالذكر لكونه ادعى شئ الى الوقت لما انه يحتاج اليه اداء
وقضاء (قوله على ان الاولى الخ) اى على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى
بمحالهم ان لا يسألوا عن الحكمة ايضا لما ان الفاعل المختار يفعل ما يشاء ولانه معلوم انه
حكيم لا يفعل شيئا بدون حكمة بالغة (قوله لانهم الخ) الصواب لانه لا يتعلق به صلاح
معاشهم ومعادهم والنبي عليه السلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على ان
سبب الاختلاف ماين في علم الهيئة وهو باطل عند اهل الشريعة فانه مبنى على
امور لم يثبت شئ منها فاية الامر انهم تخيلوها موافقة لما بدعه الحكيم
المطلق (قوله تنبها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى ان التعبير عن المستقبل
بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وظيفة
البيان لكنه من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعانى لكن بقى
ان هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة
(قوله لواقع ليقع) فائدة لام الابداء امر ان تأكيد مضمون الجملة وتخليص
المضارع للحال فاللام في لواقع وليقع كليهما مجرد التأكيد كفاي قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله بحسب العارض) اى الاستعمال الطارى على
الوضع وبهذا يخرج عن حد الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع (قوله
على تمكن الوصف وثباته) اى حصول الوصف للوصوف وكونه ثابتا له ولو في
الزمان المستقبل لانهما وضعاً للذات المتصفة بالمصدر اما قائمها او واقعا عليها
كفاي الرضى بالنسبة المعتبرة في مفهومهما تقييدية فاذا جعلنا خبرين عن شئ افاد اتحادهما
بالذات المتصفة بالمصدر وان كان اتصافه به في الاستقبال بخلاف المستقبل فان النسبة
فيه تامة مقصودة بالافادة فاذا اسند الى شئ يفيد انه سيتصف بالبدأ في الاستقبال
فعنى زيد ضارب انه ذات متصفة بالضرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد يضرب
انه سيتصف بالضرب فهما يدلان على تحقق الاتصاف ووقوعه والمضارع على انه
سيحقق فاستعمالهما في معناه للدلالة على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر
وهذا مراد الشارح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت فوازن الخ وعلى ما قررناه اندفع
ما قيل في وجه النظر اننا لانسلم انهما يدلان على التمكن والثبات فان الشيخ نص على

ان زيد منطلق لا يدل على اكثر من قيام الانطلاق بزيد وحصوله له ولو سلم فدلالتهم
على التمكن واشبات لا يدل على ان استعمالهما في المستقبل مجاز فان الدلالة على
الشبات لا ينافي كونه مستقبلا اما اندفاع الاول فظاهر لانه لم يرد بالتمكن واشبات
الاستمرار والدوام بل مجرد الحصول واما الثاني فلان المقصود ان فيهما دلالة على
حصول الوصف والاتصاف به ولو في الاستقبال فالتعبير عما ينحصل في الاستقبال
بلفظ يدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجه النظر فيه ان اللازم مما ذكره
ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع ان قصد الدلالة على انه سيقع
عبر بصيغة المضارع وان اريد الدلالة على انه متحقق الوقوع في الاستقبال عبر
بصيغة اسم الفاعل والمفعول فالعنيان مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه
وضعا وليس شئ منهما على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله يدل
هذا الجواب بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل الخ وحاصله ان اسم الفاعل والمفعول
فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعمل فيه كان استعمالا في غير ما وضع
له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورد عليه انه يلزم ان يكونا دالين على الزمان
بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعوا انه يلزم من ذلك ان يكون
كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما موضوعان لما وقع في الحال او الماضي
لانهما موضوعان له مع الحال او الماضي وشتان بينهما وان الشارح رحمه الله نص في شرح
المفتاح بان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى
بما وضع له لكن خلاف مقتضى ظاهر اعم من المجاز بناء على ما مر في باب احوال
الاسناد وان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية * قال قدس سره يدل الجواب
بعبارة * لا يخفى انه مشعر بان الفرق بين الجوابين بالعبارة (قوله ان يجعل احدا اجزاء
الخ) اي من حيث افادته للمعنى التركيبى فلا يرد في الدار زيد لان معنى زيد في الدار
وفي الدار زيد متحد (قوله والآخر مكانه) فخرج نحو ضرب زيد فانه وان جعل المفعول
مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان المفعول (قوله كما اذا وقع ما هو في موقع
الخ) فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك
على ان من مبتدأ وابوك خبره وما في ما اذا ضعت اذا جعل ذا معنى الذي ان ما مبتدأ
وذا خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى (ان اول بيت وضع للناس للذي
بكة مباركا) ولان ان يجعله من باب القلب كذا في شرحه للمفتاح وقال السيد في حوشى
شرح هذا القول بالاتفاق سهو فانه مذهب سيويه ومذهب غيره ان من خبر لما بعده
ولعل المراد اتفقوا على جواز كون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون

الاسماء المتضمنة للاستفهام اخبار لما بعدها عند البعض ثم الجواز في الاستفهام انما هو في الاسماء المتضمنة له كما سيجي في بحث تكثير المسند من هذا الكتاب ونشير اليه عبارة في شرح المفتاح حيث قال فقد اتفقوا في من ابو لؤدون ان يقول فقد اتفقوا فيه فلا يردانه اذا جوز ذلك في الانشاء فلا يكون اظهي كان امك ام حجار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله ههنا الخ) اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك نحو عرضت الاسارى على السيف مما يقتضي لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى العروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض يتحرك الى العروض عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاعتبارين وقال العرض اظهر شيء لشيء قال ان كلاما من القولين على الاصل وهو الحق فان كلاما من الاعتبارين خارج عن مفهوم العرض (قوله بكان المقدر) وامك خبره فيكون الاسم الواقع موقع المبتدأ نكرة والخبر معرفة وذا بمنع في الاستعمال فيجب ان يحمل على القلب وان الاصل كان طبيا امك ام حجارا (قوله لان الاستفهام) اي انما الخبر تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى (قوله فوجوده كعدمه) اي اعتبار وجوده لفظا لاجل همزة الاستفهام كعدمه من حيث التعقل لان المقصود المعادلة بين الظني والحمار مطلقا لا مقيدا بالزمان الماضي (قوله والضمير معرفة الخ) لان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم (قوله طبيا كان امك) تذكير ضمير كان باخبار المرجع على وفق البيت وان كان امك يقتضي التانيث (قوله المقصود التسوية الخ) لا التسوية بين الظني والحمار في كونه امه فافهم الفرق بين المعنيين كالفرق بين زيد المطلق والمنطلق زيد (قوله ويأتى الخ) دفع لاستبعاد وقوعه (قوله وفي التنزيل) قال الله تعالى (وكن من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا) وقال الله تعالى (خلقه فقدره) اذالم يأول الاهلاك والخلق بارادتهما قوله من طينت السطح (اي اصلحته وسويته بالطين) (قوله بالفقدن) بالتحريك (والسياع) بفتح السين وكسرهما الطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة (قوله ولم اصب بمعنى الخ) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة ففي القاموس وغيره الاصابة ضد الاصعاد والاتيان بالصواب وارادته والوجدان والاحتياج والتفجيع وزاد في شمس العلوم والتاج النيل يعني رسيدن فلعنه معنى مجازي من التفجيع او من النيل (قوله لان قوله اصيب بمعنى جرح الخ) اشار بقوله بمعنى جرح الخ الى ان كونه قرينة مبني على ماسلمه المجيب من ان اصبت بمعنى

جرحت حيث لم تعرض لبيان معناه فلا يرد ما قبل ان كونه قرينة انما يصح اذا
كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى نلت قال المرزوقي (قوله على انه
لما جعله الخ) قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وكون ما يفسر به متعديا
الى مفعولين لا يقتضى تعديته اليهما فلذا جعله حالا (قوله والجواب المرضي الخ)
انما كان مرضيا لان في الجواب المقدم صرف النفي الى القيد والظاهر ان ينصرف
الى ما دخل عليه اعني الفعل كما في هذا الجواب (قوله ولم يتالوا ما ارادوا مني)
فلا سناد في لم اصاب مجازي فاعله لاجل هذا جعل الاصابة بمعنى الجرح (قوله انما قال
الخ) في التاج الترتيب دست انداشت والحذف يفككند في الاول اشارة الى عدم
الاتيان به ابتداء وفي الثاني الى اسقاطه بعد الاتيان (قوله امسى بالمدينة رحله)
امسى امام سندا الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة وحال ان
كانت تامة وامام سندا الى رحله مجازا وبالمدينة خبره او حال (قوله من الثاني) لان
الاول لان لام الابتداء لا يدخل على الخبر المتبدا (قوله بافراده) ليس هذا قيده
احترازا لانه اذا كان مثنى او مجموعا لا يصح كونه خبرا عنهما ايضا كما في المثال
المذكور بل للتخصيص على ان الافراد لا يمنع كونه خبرا عنهما لانه يجوز ان يعتبر
موصوفه مفرد اللفظ متعدد المعنى بجمع (قوله لا متناع العطف الخ) لما يلزم من
توارد ما ملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر بخلاف ما اذا مضى
الخبر فانه حينئذ يقدر للمعطوف خبر آخر فيكون مرفوعا بالابتداء اما اذا لم يعتبر
عطفه على خبر ان بل عطف المتبدا فقط على اسم ان فظاهر واما اذا اعتبر
معطوفا عليه فلانه يكون معطوفا على لفظه لانها اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها
وخبرها هو الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفردين على المفردين فاندفع
ما قبل انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظه ليتخذ عاملا
المعطوفين على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم * قال قدس
سره عطف الخبرة على الانشائية الخ * في المعنى ان عطف الخبر على الانشائية بالعكس
جوز مسيويه والصغار وجماعة وهذا التقدير يكفي في التمثيل (قوله في التأثر) على العربية
تعدية بعلى بتضمين معنى التحسرو في بعض النسخ عن بدل على (قوله بحسب الظاهر)
اذ في الحقيقة لكل منهما خبر على حدة (قوله وهذا الوجه هو الذي) اي
عطف الجملة على الجملة وكون المستداليه في الجملة الثانية مقدما على خبر ان (قوله
في قوله تعالى) اي في سورة المائدة برفع الصابئون وتقديمه على النصاري واما

في سورة البقرة فنصب الصابئين والاشكال فيه (قوله اي المذكورين ضلالا
 الخ) لكونهم مائلين عن الاديان كلها مشركين عابدين للملائكة او الكواكب
 (قوله فما الظن بغيرهم) ففي البيت التشريك في الخبر بحسب الظاهر يفيد
 التسوية في التصبر وفي الآية يفيد الحكم فيما عدا الصابئين بطريق الاولى
 * قال قدس سره اشارة الخ * فيرجح عطف المفرد على المفرد بكونه الاصل
 لكن المعطوف من جملة التوابع والتوابع كل ثان باعراب سابقة وبانه لا يلزم تقدم
 المعطوف على المعطوف عليه لانه يقدر خبر الثاني مؤخرا عن خبر الاول يرجح عطف
 الجملة على الجملة بان العطف على المحل خلاف الاصل لا بصار اليه الا للضرورة وبانه
 يلزم في عطف المفرد على المفرد الفصل بين المبتدأ والخبر بخبر ان قدر مؤخرا
 وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ان قدر مقدما بخلاف عطف الجملة على الجملة
 فانه لا يلزم الا التقدم على بعض المعطوف عليه وبان جواز العطف على محل اسم
 ان يختلف فيه فلا يجوز عند من يشترط وجود الخبر اي الطالب للاعراب المحلى
 وههنا قد بطل لان الرفع للاسم محلا هو التجرد وقد بطل بدخول ان ويجوز عند
 من لم يشترط وتفصيله في المعنى * قال قدس سره هل يجوز ان يكون خبرا * لا يجوز
 لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ الا اذا تقدم عليه نحو لقائم زيد * قال قدس سره
 فهل يجب ان يقدر مؤخرا * لا يجب ذلك لان احدا الامرين لازم اما تقدم المعطوف او
 الفصل كلاهما خلاف الاصل * قال قدس سره فان قدر الخبر مقدما الخ * ترجيح
 لشي من التقديرين على الآخر لكونهما واقعين في الشعر كما مر من قوله ثم اشتكيت
 لاشكاني وسا كنه قبر بسجبار او قبر على قهده وقوله عليك ورحمة الله السلام * قال قدس
 سره لماذا قطع الخ * بينه في الكشف بما حاصله انه عطف على محل اسم ان يلزم توارد
 العاملين اعني ان والابتداء على الخبر ان قلنا ان العامل في الخبر او اختلاف العامل
 في المبتدأ والخبر ان قلنا ان العامل في الخبر ان فقط واورده عليه الشارحون قاطبة بانه انما
 يلزم ذلك اذا لم يقدر للمبتدأ خبر واما اذا قدر له خبر مقدم على الخبر المذكور
 او مؤخرا فلا لانه يكون حينئذ لكل من ان والمبتدأ خبر على حده والجواب ان
 كلامه مبني على عدم تقدير الخبر واما اذا قدر الخبر فهو في الحقيقة من عطف الجملة
 على الجملة لا من عطف المفرد على المفرد اذا لا تشريك في شي من اجزاء الجملة انما
 الفرق بين الوجهين انه اذا اعتبر الاسناد بين المبتدأ والخبر مقدما على العطف
 كان من عطف الجملة على الجملة واذا اعتبر العطف مقدما على الاسناد كان من

عطف المفرد على المفرد * قال قدس سره يحتمل ان يكون اعتراضية * اختاره الرضى
 بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري مجرى الاعتراض وانما جعله
 جاريا مجراه لانه باق على حقيقة العطف ونما انزله عن مقره للمعنى الذى افاده
 بقوله وائدة التقديم الخ * قال قدس سره الى غير ذلك * كانه اشارة الى
 وجه اختيار حذف الخبر عن الثانى على حذف الخبر عن الاول ليكون السابق
 قرينة لللاحق دون العكس ولان الآية مسوقة لبيان حال اليهود والنصارى
 فهم احق بالخبر المذكور وفي المعنى والذي حل صاحب الكشف على ان جعل
 المذكور خبرا للسابق وخبر الصائبون محذوفاً منوبانية التأخير مع ان مذهب سيويه
 في زيد عمرو قائم ان المذكور خبر الثانى وحذف عن الاول وهو الظاهر لا يلزم الفصل
 والحذف وما ذكره من المعنى فانه لا يمتشى الا اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر والى ما ذكره صاحب الفرائد من ان رفع الصائبون من قبل العطف على
 التوهم كفى قوله بدالى انى لست بمدرك ماضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جائباً *
 كانه توهم انه قال لست بمدرك ماضى فكانه قيل ههنا الذين آمنوا وهادوا الخ
 والى ما قيل ان الصائبون منصوب ويحىى النصب بالواو في بعض اللغات
 والى ما قيل انه عطف على الضمير المتصل في هادوا ولا يمتشى صفة لها (قوله وخبر
 الاول محذوف) في المعنى وقد تكلف بعضهم قرحم ان نحن للعظم نفسه وان راض
 خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصافون
 وانا نحن المسبحون واما قوله رب ارجعون فافردتم جمع فلان غير المبتدأ والخبر
 لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما (قوله خبر الوالدى) اى لكان من حيث
 انه عامل فيه اذ لا يصح كون برى اعلى النصب خبر الوالدى (قوله من عطف المفرد)
 وانما يصح العطف مع ان المعطوف لا تبشره صيغة التكلم لانه وقع تابعا ويعتفر
 في التابع مالا يعتفر في المتبوع او على سبيل التغليب (قوله والخبر محذوف)
 والكلام من عطف الجملة على الجملة على نية تقديم برى او تقدير المحذوف مؤخرا
 عنه (قوله والخبر ايضا مترع) وافظة كان في المعطوف عليه لمجرد الاستمرار
 فالمناسبة بين الجملتين في المعنى متحققة (قوله لم يكن بعيدا) فيه اشارة الى
 ان فيما ذكره الجمهور والمرزوقى بعد الان الاصل في العطف ان يكون عطف
 المفردات وان يكون السابق قرينة على اللاحق دون العكس (قوله اى وعمرو
 كذلك) ان جعل من عطف الجملة فقد حذف المسند من الجملة الثانية وان قصد
 عطف عمرو وعلى زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف

فيه المسند ايضا ولا ينافي كون المحذوف معطوفا على مفرد كذا في شرح المفتاح
 الشريف وفيه ان المسند والمسند اليه لا يطاق في الاصطلاح على التوابع (قوله
 تدل على مطلق الوجود) فانها وجود بغتة (قوله نعم قد يدل الخ) يعني
 قد يحذف الخبر الخاص اذا دل القرينة على الخصوص (قوله السببية) اي
 السببية من غير عطف بقرينة المقابلة كافي قولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
 وحيث ان يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانية او مكانية اي فزيد موجود
 في ذلك الوقت او في ذلك المكان فجأة (قوله لزوم الخ) اي تقيد لصوق ما بعدها
 لما قبلها من غير مهلة لا كونه مسببا عما قبلها (قوله حيث ان يكون مفعولا به) فقيه ان
 اذا ظرف غير متصرف على الاصح (قوله لا يكون مضافا) انما يلزم اعمال المتأخر
 لفظا ورتبة في التقديم فيهما ولا يجوز حيث ان يكون خبرا لما بعده لان ظرف الزمان
 لا يخبر به عن الجئة لا بتقدير مضاف اي في ذلك الوقت حصول زيد (قوله فيجوز
 ان يكون هو خبر المبتدأ) قيل الجواز اما بالنسبة الى انه يجوز ان يكون مفعولا به لافجأت
 وفيه ان مفاجأة المكان لا معنى له واعتبارها بان وجود زيد في ذلك المكان واما بالنسبة الى انه
 يجوز ان يكون ظرفا للخبر المحذوف وفيه انه اذا كان خبرا فهو في الحقيقة ظرف للخبر
 المحذوف والظرف ساد مسدود والفرق بينهما بالسد وعدمه انما يتم لو وجد ظرف
 مستقر محذوف العامل العام من غير السد فالصواب ان يقال معنى يجوز انه لا يمنع
 اشارة الى انه على تقدير الزمانية يمنع كونه خبر المبتدأ لا بتقدير المضاف (قوله اذا لا
 معنى لقولنا الخ) والقول بالبدل تعسف امام معنى فلعدم انسياق الذهن اليه واما
 لفظا فلانه بدل باعادة الجار ولا جار في المبدل منه والقول بانه خبر بعد خبر او هن
 من نسج العنكبوت امام معنى فلعدم التعدد في الحكم واما لفظا فلانه تعلق معمولين
 بعامل واحد بحرف جر واحد من غير عطف (قوله جمع) اي اسم جمع لان فعلا
 ليس من ابنية الجمع (قوله لا رجوع لهم) اي الى مواطنهم (قوله ونحن على اثرهم
 الخ) يفهم ذلك من قوله ان محلا فان الخلول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا
 (قوله ظرف قطعا) بخلافه في فاذا زيد فانه ليس الخبر فيه ظرفا قطعا (قوله
 وقد وضع الخ) تأكيده ليكون المحذوف مطردا (قوله لم يحسن الحذف اولم يحجز)
 اي لم يحسن ٨ عند المعريين بل لم يحجز عند البيهقيين كما يدل عليه التعليل بقوله لانها
 الحاضرة اي الحافظة من حزن الطائر بضمه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه (قوله
 تقديره لو تملكون تملكون الخ) في المفتاح التقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيده
 ثم حذف الفعل الاول اختصارا للدلالة ضميره عليه المبدل بعد ذهاب الفعل منفصلا

(٨) عند البصريين
 ولم يحجز عند البيهقيين
 نسخه

وقال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه ما ذكر من كون التقدير تملكون تملكون
 بالتكرير للتأكيد وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف بخالف لما عليه
 الجمهور من كون الثاني للفسير لا يجمع بينهما قط لالتأكيد وان الدال عليه كلمة
 لوالمقتضية للفعل مع قيام المذكور مقامه اقول وقع في شرح التسهيل ان في زيدا
 ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته وفي زيدا مررت به التقدير جاوزت زيدا
 مررت به وانما قدر مكررا لان الحذف مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون
 بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة
 على حذف الاول القصد الاختصار مع حصول التأكيد لان المقدر كالمذكور يؤيده
 ما سيجي من قول المصنف رحمه الله تعالى واما نحو زيدا عرفته فتأكد ان قدر
 المفسر قبل المنصوب فقول الشارح رحمه الله تعالى لوجود المفسر اشارة الى تحقق
 القرينة ومعناه ما يصلح ان يكون مفسرا فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر لانه كان
 تأكيذا ثم بعد ما حذف صار مفسرا فحصل الابهام من الحذف والتفسير من ابقاء
 الثاني ومعنى قوله اذا المقصود من الايتان بهذا الظاهر الخ ان المقصود بالذات بعد
 حذف الاول من الايتان بالظاهر تفسير المقدر واما جعله الضمير دالا على المحذوف
 فباعتباره لولا الضمير لكانت لوداخلة على تملكون فلا دلالة لها على الفعل المطلق
 ولا تملكون على خصوصه وبما حررنا ظهر عدم المخالفة بين الجمهور والسكاكي
 رحمه الله تعالى وان صرح به الشارحان رحمه الله تعالى (قوله ولانه لم يجهد الخ)
 لان فيه قلب المعقول بابقاء الفرع واسقاط الاصل (قوله هم المختصون الخ) لانه اذا
 كان الامساك لازما لهم على تقدير حصر مالكية خزائن الرجة فيهم كانوا في غاية
 الخجل الظاهري اى الامساك فاندفع ما قيل ان كونه في صورة الاسمية انما يفيد حصر
 المالكية فيهم لا حصر الشئ وانما فسر بالخجل الظاهري لان الباطني لا يتعلق بالمالكية
 فانه ملكة يتصف بها الشخص مالكا كان او لا (قوله والصبر الجميل هو الذى) لا شكوى
 فيه الى الخلق اى وان كان فيه الشكوى الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما
 اشكوى الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكوى الى الخلق (قوله
 ورجع حذف المسند اليه) اى على المسند المذكور لا مطلقا فانه لو قدر لي لا يجرى
 فيه ما سوى الوجه الاول (قوله فكثيرا ما الخ) وكونه مجيبا عن السؤال بكيف
 حالك بقوله امرى صبر جميل فيكون القرينة على تقدير المبتدأ لا ينافي ذلك لان
 المقصود دفع ما قيل انه لا قرينة على تقدير المسند (قوله وبان المفهوم من قولنا
 صبر جميل اجل الخ) في الصحاح الصبر حبس النفس عن الجزع وفسر الامام

في الاحياء الجزع باطلاق داعي الهوى فيرسئل برفع الصوت وضرب الحدود
وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة في الملبس والمطعم وهو
على نوعين جليل وهو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وغير جليل وهو الذي فيه شكوى الى
الخلق لكن لا جزع فيه ولا مبالغة في الشكوى اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قدر الخبر
اجل لا بد من المفضل عليه والمفهوم الظاهر من تقييد الصبر بالجميل ان المفضل عليه
صبر غير جليل فيكون المعنى فصبر جليل اجل في هذه الواقعة من صبر غير جليل وليس
المعنى على هذا اذ يفهم منه ان المقام كان مقام الصبر الغير الجميل الا ان يعقوب
عليه السلام صبر صبرا جليلا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه لا يناسب كمال
تمدحه عليه السلام بل المعنى ان الصبر الجميل في هذه الواقعة اجل من الجزع وبث
الشكوى ليشعر بان المقام مقام عدم الصبر ويعقوب عليه السلام صبر صبرا جليلا فيفيد
كمال تمدحه هذا ما اراد الشارح رحمه الله بقوله وبان المفهوم الخوانت بعد احاطتك
بهذا تعلم ان الامتحات التي اوردها الفاضل الجليل بعيدة عن المقصود بما حل قد بر
(قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو والخ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه
للمفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثال عطفا على زيد عطفا
مفرد على مفرد المشاركة في المسند المذكور كافي قام زيد وعمرو من غير ان يحمل
ذلك على ترك المسند انتهى وهو موافق لما في غنى اللبيب حيث قال ان في نحو زيد
في الدار وعمرو جاز ان يكون الخبر لهما معا واعتراض بانه لو جاز ذلك لصح زيد قائمان
وعمر وبتقدير زيد وعمرو قائمان واجاب بانه ان سلم منعه فلنقعج اللفظ وهو متلف فيما
نحن بصددده ولكن يشهد للجواز قوله * ولست مقرا لرجال ظلامة * ابي ذالحمي
الاكرمان وخاليا * فاذكره السيد في شرحه للمفتاح وحواشيه من ان ازيد عندك ام عمرو
لا يجوز ان يكون من عطفا المفرد على المفرد لتحمل الظرف ضمير زيد فلا يتحمل ضمير
عمرو نعم يجوز ذلك فيما اذا كان الخبر مقدما او مؤخرا فخالف لما نقلناه ولعل منشأ
الفرق انه اذا كان الخبر مؤخرا او مقدا ما يكون العطف مقدما على الاخبار فهو
خير في الحقيقة عن احدهما متحمل لضميره واما اذا توسط الخبر فيكون الاخبار مقدما
على العطف فيكون الخبر متحملا لضمير المعطوف عليه فلا يجوز ان يكون متحملا
لضمير المعطوف دفعا لدغدغة المتعلم اللهم الا اذا اعتبر العطف مقدما على الاخبار
وذلك تكلف في النعمة بخلاف الشعر فالشاهد الذي اورده صاحب المعنى لا يفيد
المدعى واما ما ذكره صاحب التحفة وتبعه الناظرون من ان الامتناع انما هو اذا
عطف بالواو واما اذا عطف باوا او ام فلا لانه حينئذ يكون خبر الاحدهما فاما لا يشهد له

عقل ولا نقل اما العقل فلانه في العطف بالواو يكون خبرا لكل واحد منهما
 في الحقيقة كما انه في العطف إم واو يكون الخبر في الحقيقة عن احدهما واما النقل
 فلان البيت الذي استشهد به في المعنى من قبيل العطف بالواو والجواب عن بحث
 الشارح رحمه الله تعالى ان جواز كون المثال من عطف المفرد على المفرد لا ينافي
 كونه مثالا لحذف المسند على تقدير اعتبار عطف الجملة على الجملة * قال قدس سره
 دفع الدغدة المتعلم الخ * دفع الدغدة انما يحصل اذا كان البيان بطريق الضبط فنقول
 ما بتمام اما مفرد فهي متصلة والاغلب فيما قبلها الهمزة وقد جاء هل واما جملة فان
 لم تكن مصدرة بالهمزة فنقطعة وان كانت مصدرة بها فان كان بتمام في الجملة المذكورة
 بعد الهمزة نحو اجاني زيد ام لا فهي منقطعة وان كانت غيره فان كانت الهمزة للتسوية
 فنصلة وان كانت للانكار فنقطعة لانه في معنى الخبر وان كانت للاستفهام فان لم تكن
 الجملة مشتركتين في شيء من المسند اليه والمسند فالتأخرون على انها منقطعة والشيخ
 ابن الحاجب والاندلسي يجوز ان كونها متصلة وان اشتركتا في جزء فان تقدر على
 ايقاع مفرد مقام الجملة فهي منقطعة وان لم تقدر على ذلك فان كان بينهما تناسب فهي متصلة
 والايجوز كونها متصلة ومنقطعة * قال قدس سره ان القرينة هي ذات السؤال الخ *
 لا يخفى ان ذات السؤال مالم يعتبر معه وصف السؤالية لا يصير قرينة على تقدير
 شيء في ذات الجواب اذ لا تعلق بين الكلامين بحسب ذاته حتى يكون احدهما قرينة
 الاخر انما صار قرينة بواسطة كونه سؤالا فتجب مطابقة الجواب له (قوله والجواب)
 اي عن النظر المذكور باختيار الشق الثاني وضم مقدمة اخرى وحاصله ان تقدير
 المبتدأ وان كان يؤدي هذا المعنى لكن فيه كثرة الحذف فالاحتراز عنه اولى بل واجب
 بهما امكان كما في المعنى وان القرينة وان قامت على ان تقدير الفعل اولى من اسم
 الفاعل لكن الموافقة لما وقع عند عدم الحذف تقتضي تقدير الفعل وليس جوابا
 للمعارضة المذكورة بقوله الاولى لان المعارضة لا تعارض * قال قدس سره
 الزيادة تشمل الخ * فيه ان السائل غير متردد في الحكم والسؤال انما هو لافرار
 الجيب بالحكم والتقوى لا يناسبه المطابقة اللفظية وان كانت تحصل لكنه تقوى
 المطابقة المعنوية التي هي اهم كما سيجي * قال قدس سره كما صرح جوابه في ماذا
 صنعت حيث قالوا ان قدر * اي شيء صنعت بان يكون ذا زائدة وما مفعول صنعت
 فالجواب الاكرام بالنصب اي صنعت الاكرام وان قدر اي شيء الذي صنعت به بان
 يكون ما مبتدأ وذاعني الذي فالجواب الاكرام بالرفع اي الذي صنعت به الاكرام

* قال قدس سره والحق في الجواب الخ * هذا حق لان الاسمية التي خبرها فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تفيد التجدد لانه اورد في صورة الاسمية لئلا تكون معنوية كإفادة التقوى او التخصيص او لفظية كتضمنه الاستفهام لكن بيانه بان الاستفهام بالفعل اولى قاصر لانه يرد عليه ان المعادلة بين مدخول ام والهمزة اولى كما بينه سابقا بقوله واعلم ايضا ان المتصلة اذا وليها مفرد الخ وان الاصل ان يلي المسؤل عنه الهمزة وهنا السؤال عن تعيين الفاعل وان شئت تحقيق المقام فاستمع ان السؤال ليس عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه اسند اليه الفعل وعن الفعل من حيث انه اسند الى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشأن في كون احدهما اهم من الآخر فنقول قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات) الآية سؤال عن الفعل لان المقصود منه الزام المشركين بالجملة على نفى الشرك بانكم اعترفتم بان الخلق الذي هو مناط العبادة منفرد به ذاته تعالى فيكون العبادة مختصة به كما يدل عليه آخر الآية اعني قوله تعالى (قل الحمد لله) يعنى على الزام الجملة عليهم واذا كان كذلك يكون قوله تعالى (من خلق السموات) جملة فعلية قدم فيها الفاعل ويجعل مبتدأ لتضمنه الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون نصا هو اهم اعنى اسناد الخلق اليه تعالى لا تقدير المبتدأ قال القاضى في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى (ليقولن الله) لو صرح الدليل المانع من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطرهم الى اذعانه وفي الكشف في تفسير قوله تعالى (خلقهن العزيز العليم) لينسب خلقها الى من هذه صفاته وليسندنه اليه ولذا كما وقع الجواب مكمل في التنزيل وقع بتقديم الفعل الالهي لئلا يكون كما في قوله تعالى (قل الله يحييكم) لإفادة القصر قال الله تعالى (خلقهن العزيز العليم) (ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات) (من يحيى العظام وهى رميم) (قل يحييها الذي انشاها اول مرة) والمطابقة اللفظية فانما تراعى بعد حصول المطابقة المعنوية (قوله لاجل خصوصية) اى خصوصية الغير معه ويحتمل ان يكون اللام للوقت وحينئذ يحتمل خصوصيته وخصوصية غيره (قوله ليس بقوى الخ) لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء انحصار مع انها ليست سببا قريبا للبكاء (قوله من غير وسيلة) اى من غير علاقة وسابقة حق يقال اختبطه فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها (قوله والطوايح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو طاشب ولا يقال مطيحات على القياس (قوله كلوا فتح جمع ملفحة) يقال رياح

لواقح اى للسحاب ولا يقال ملحقات الالقاح ابست كردن (قوله اوبىبى المقدر) قال
المولى الجامى فى حواشيه على شرح الكافية وتعلقه بيبكى المقدر ثماناياه سليقة الشعر
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان بين سبب الاختباط ايضا (قوله اهلاك المنايا)
والتعبير عن المنية بالمنايا اما باعتبار الاسباب او بالمبالغة (قوله فقد علم الخ) فى الرضى
ربما كان جواب لما ماضيا مقرونا بالفاء (قوله اى بيبكى ضارع) فى المفصل ان
التقدير ليبكى ضارع وهو اليق بالمعنى كان بيبكى ضارع اوفق لسؤال من بيبكى كذا
فى شرح المفتاح (قوله بسلامته عن الحذف) فيه ان الحذف لنكتة وان لا يرجح
على الذكر فلا يرجح (قوله لضعف التحويل على القرينة الخ) يعنى ان وجود
القرينة صحيح للحذف لا موجب له فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها
احتياطاً بناء على ان المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام فى الحالين
واحداً ونكتة تخصيص الحذف اذا اسند الخلق الى الله تعالى الاشارة الى ان الاسناد
اليه فى غاية الوضوح يكفيه ادنى تيقظ بخلاف اسناده الى ذات له تلك الصفات
فانه يحتاج الى زيادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا النمط البديع والنظام المحكم
لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام (قوله ومنه قوله تعالى بل فعله الخ)
فان السؤال عن الفاعل لان المسؤل منه يلى الهمزة والفعل مسلم الثبوت كما يدل عليه
اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يقال بل كبيرهم الا انه قصد التنبيه على عبادتهم
بانهم لا يعقلون كونه فاعلا لذلك الفعل مالم يصرح به (قوله فيفيد الثبوت الخ) اى
صرحاً على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما وفعلاً فعند
الحذف ايضا افادة الثبوت او التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز
الحذف اسماً او المراد بالثبوت حصول المسند للسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان
وبالتجديد اقترانه بالزمان (قوله او ان يدل قصد التعجيب الخ) يعنى ان قرائن الاحوال
من حضور الاسد وتلطح ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه يقاوم
الاسد لكن يذ كر ذلك لقصد تعجيب السامعين من حال زيد ومما هو بصدد كذا فى
شرحه للمفتاح ثم ان الداعى الى ذكر المسند التعجيب وهو باعتبار القصد علة حاملة باعتبار
الحصول غاية مترتبة فوقع فى المفتاح من قوله او قصد التعجيب وفى الايضاح واما التعجيب
تفنن فى العبارة للاشارة الى ان هذا الداعى يحتمل كونه حاملاً وكونه غاية فقول الشارح
رحم الله تعالى وحصول التعجيب على وفق ما فى الايضاح لا يحتاج الى تقدير المضاف
اى حصول قصد التعجيب كما ذهب اليه بعض الناظرين (قوله وحصول التعجيب

الخ) دفع لما أورده المصنف رحمه الله تعالى في الإيضاح حيث قال وفيه نظر لحصول التعجيب بدون الذكر إذا قامت القرينة قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وما يقال إن التعجيب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة بمنوع على أنه جعل الغرض قصد التعجيب وإي دلالة لذكر المسند إليه فقط على أن قصد التعجيب دون إفادة النسبة وإن قامت القرينة على نفس المسند نعم إذا ذكر ما لا حاجة إليه في إفادة النسبة طلب العقل له فائدة وكان قصد التعجيب مناسبا فعمل عليه ومنهم من زعم أن مراده أن التعجيب وإن كان حاصل بدون الذكر لكن التعجيب الحاصل بالذكر لا يكون بدون واطن هذا كلاما قليل الجدوى جدا انتهى وذلك لأنه بمنزلة أن يقال الداعي إلى الذكر التعظيم الحاصل بالذكر والاستلذاذ الحاصل به والتنبيه على الغباوة والحاصل به (قوله غير جملة) أي لكونه غير جملة لا لكونه غير مثني ولا مجموع أو غير مضاف ولا مشابه له أو غير مركب إذا المفرد قد يطلق على مقابل كل واحد منها لكن المراد بالافراد ههنا هو هذا المقابل الخاص وهو كونه غير جملة بقرينة المقابلة (قوله وأما نحو زيد الخ) يعني أنه داخل في ضابطة الافراد أما عدم كونه سببا فظاهر وأما عدم إفادته التقوى فلأنه قريب مما يفيد التقوى لأنه إن اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وإن اعتبر شبهه بالخالي من الضمير لم يكن فيه تكرار الاسناد فيدخل في عدم إفادة التقوى لأن المتبادر منه أن يكون إفادته بلاشبهة وما قيل إن المراد التقوى المعتد به لأن المطلق ينصرف إلى الكامل وهو لا يفيد التقوى المعتد به فليس بشئ لأن قوله بل هو قريب الخ يأباه ولعدم انقسام التقوى إلى قسمين وأعلم أنه لو فسر الافراد بإيراد المسند مفردا أي غير مركب وجعل نحو زيد قائم سواء كان مسندا إلى الضمير أو الظاهر خارجا عنه كإثباته خارجا عن الجملة موافقا لما هو المشهور من أن اسم الفاعل مع فاعله ليس بمفرد ولا جملة وعدم التعرض لبيان ما يقتضي إرادته بناء على أنه يعلم من بيان دواعي الافراد والجملة لاشتماله على شبهة لم يحجج إلى تكلف في إدخاله في ضابطة الافراد بإثبات أنه غير مفيد للتقوى في صورة الاسناد إلى الضمير وأنه غير سببي في صورة الاسناد إلى الظاهر * قال قدس سره ولم يكن المقصود الخ * ولتفاير لفظي المفتاح والمصنف رحمه الله تعالى اختار أن يشرح وإن كان المقاد بهما واحدا * قال قدس سره تعليل لقوله الخ * لأنه تعليل لمقدره وعللة لعدم القول أي إنما لم يقل مع عدم قصد التقوى لثلاث تنقض ضابطة الافراد لشمول عدم قصد التقوى لصورة التخصيص مع أن المسند فيها جملة وهو التوجيه الذي أشار إليه بقوله وربما

يتوهم ان فاعل الخ * قال قدس سره فيكون المعنى * يدل على ذلك قوله لكنه يفيد
 * قال قدس سره ليشمل ما ذكره * اي عدم افادة التقوى او الافراد * قال قدس سره
 وهذا سهو من طغيان القلم * فانه اراد ان يكتب ليخرج واخص فكتب بطريق السهو
 ليشمل واعم وفي قوله من طغيان القلم اشارة الى انه سهو لا يقع مثله من العاقل وما قبل
 في اصلاحه من انه اراد الشمول والعموم من حيث الاخراج فهو اصلاح للسهو بعد
 الوقوع وليس يخرج عن كونه سهوا اذ التعبير عن الاخراج بالشمول وعن الخصوص
 بالعموم لم يوجد في كلامهم * قال قدس سره راجع الى عدم قصد التقوى * لا الى عدم افادة
 التقوى او الى الافراد * قال قدس سره يدفعه ما مر * من انه خلاف ما يقتضيه سوق
 الكلام * قال قدس سره بأبي عن هذا المعنى * لانه يدل على حدوث الشمول وشمول عدم
 قصد التقوى لصور التخصيص ثابت دائما * قال قدس سره يفيد التقوى ايضا وان لم يكن
 مقصود بناء على ان نفس الحكم مسلم الثبوت غير محتاج الى القصد * قال قدس
 سره وهو ظاهر * لما عرفت ان التابع من حيث انه تابع لا يتقدم على المتبوع فضلا
 عن عامله الا في المعطوف للضرورة * قال قدس سره لا قصدا ولا تبعا * الصواب
 لا ذاتا ولا تبعا وهذا الاعتراض انما يرد لو اريد بالمقصود تبعا ما يتعلق به القصد
 بواسطة الغير فيكون هناك قصد انما اذا اريد به ما لا يتعلق به القصد اصلا وانما
 يتعلق بما يستلزمه كما قالوا في معنى الحركة بالتبع فلا يورده كالاختصاص * قال قدس
 سره ولا يوصف التركيب الخ * فكما انه غير مقصود منه التقوى غير مفيد له ايضا
 فتكون ضابطة الافراد منتقضة بصور التخصيص سواء قيل مع عدم افادة
 التقوى او مع عدم قصده فلا يكون للعدول منه فائدة (قوله لكن هذا غير مفيد
 الخ) يعني ان بيان كون تعريف المسند الفعلي لا يصدق على السببي لا يفيد
 في صابطة الافراد لان تعريف الفعلي يصدق على الجملة الواقعة خبر المبتدأ سواء
 سمي سببها او لا (قوله وصف اعتباري) فان الانطلاق صفة حقيقة للاب
 وانطلاق ابي زيد صفة اعتبارية تزيد كما اختاره في تعريف الدلالة (قوله فلو اراد
 ههنا الخ) اي لو اراد السكاكي رحمه الله تعالى في تعريف الفعلي من الثبوت الثبوت
 بالفعل لا بالقوة حقيقة لا توسعا والجملة ليست ثابتة للمبتدأ بالفعل لاشتماله على النسبة
 التامة المذاتية للارتباط بشئ بل بالقوة بتأويله بالنسبة التقييدية او ثابتة بالفعل
 توسعا باعتبار استلزامها لما هو ثابت له فاقبل ان قوله بالفعل لا طائل تحته لا طائل
 تحته (قوله لا تنقض بكثير من المسندات الفعلية) الاعتبارية وهي المسندات

الانترامية كالا مكان والوجوب والامتناع اذ لا اتصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انتزاع العقل او بطريق التوسع باجزائها مجرى الامور الحقيقية لكون الاسناد فيهما على طريقة واحدة وانما قال بكثير لان الامور الاعتبارية التي يكون الاتصاف بها في الخارج كالعمى ثابتة بالفعل حقيقة وبما حررنا ظاهرها سقوط الجواب الذي ذكره السيد بقوله اجيب عنه الخ لانه ان اراد انه لا اسناد للجملة الى المبدأ اصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المسند وان اراد انه لا اسناد بالفعل حقيقة فسلم لكنه يخرج عن تعريف الفعلي كثير من المسندات الفعلية الاعتبارية كما عرفت فالجيب لم يتنبه لمراد الشارح رحمه الله تعالى فاجاب (قوله واذا كان الخ) عطف على قوله فلا بد من الحكم بثبوت الخ (قوله ومما ذكره الخ) عرض الفاضل من هذا الكلام ادخال منطلق في زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد باعتبار كونه فعليا واخرجه عن ضابطة كونه جملة والشارح رحمه الله تعالى ادخله باعتبار عدم افادته التقوى (قوله وهذا خبط ظاهر) ان تأملت في كلام السكاكي رحمه الله تعالى علمت انه حق وقد اعترف به الشارح رحمه الله سابقا حيث قال في تفسير قول السكاكي رحمه الله تعالى واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل عارف المسند الى الظاهر تابعاً لعارف المسند الى الضمير فحكم بانه مفرد مثله فاذا حكم بانه مفرد كالمسند الى الضمير يكون فعليا ويكون فاعله كالعدم (قوله والظاهر) هذا ليس بظاهر لانه خصص الوصف في الفعلي والسببي في قسم النحو فالمسند ايضا كذلك ولذا اخرج عن ضابطة كونه جملة بتقييد القسم الثاني من السببي بكونه فعلا يستدعي الاسناد ما بعده الخ ثم قال لاشياء متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كريم لسر تطلعك عليه فانه اخرجته عن السببي لان كونه سببيا يقتضي الجملة وهو في الامثلة الثلاثة مفرد (قوله كانه ليس بسببي) لعدم كونه جلية والمسند السببي جملة (قوله والالكان المناسب) قد اورد في الفعلي ابو زيد منطلق ومنطلق ابوه مثله قد ذكره (قوله نحكم محض) لان الحكم اذا جعل الفاعل في حكم العدم واجرى الاعراب عليه (قوله ثم المذكور الخ) اي ما ذكرناه من مراد السكاكي رحمه الله تعالى من ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي الخ مخالف لما هو المذكور في قسم النحو فانه يقتضي ان يكون سببيا (قوله وفي الجملة عبارة المصنف رحمه الله تعالى يعني غير سببي او صريح من عبارة السكاكي رحمه الله تعالى اي فعليا لدخول زيد منطلق ابوه في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بلا شبهة بخلاف عبارة السكاكي (قوله نحو الذكر من البر بستين) ومن البر حال من ضمير

بستين فالمسند فعلى بخلاف البر الكرم منه بستين فان المسند فيه سببي لان بستين بعد اسناده الى الكر علق بالبر توسط العائد (قوله لعدم اعتماد الظرف على شئ) فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون الظرف متعلقا به من غير نيابة عنه في العمل قلت لان هذا الفعل العام واجب الحذف لا يجوز اظهاره اصلا فلا يقال زيد حصل في الدار فالتبانية لازمة فلا بد من القول بعمل الظرف بدون الاعتماد على تقدير الفاعلية (قوله لم يصح التركيب) لالفاظا لعدم وجود الرفع للمستقر ولا معنى لكون النسبة غير تامة لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد لانه جائز عند الاخفش وبناء صحة هذا التركيب على مذهبه بزعم العلامة (قوله وجميع ذلك) اى المذكور من السؤال والجواب خبط لان مبناهما ان تكون الامثلة للمسند المفرد وائس كذلك فانها امثلة للمسند الفعلي مفردا كان او جملة على ان حل الكر من البر بستين على تقدير اسم الفاعل وفي الدار خالد على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش تعسف (قوله مفردا كان او جملة) ببق شيان الاول ان قوله اذ تقديره استقر او حصل في الدار يشعر بانه لو لم يقدر كذلك لما كان فعليا وليس كذلك اذ على تقدير اسم الفاعل ايضا فعلى وجوابه ان السكاكى رحمه الله تعالى انما اورد ههنا التقدير لعلم ان الحق عنده ذلك لالانه على التقدير الآخر لا يكون فعليا كذا قال الفاضل الكاشي وقال السيد في شرحه لم يقصد بقوله اذ تقديره استقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او اتقاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدر ما هو المختار عنده ولا يخفى ضعف الجوابين اما الاول فلان كلمة اذ التعليلية تأباه واما الثانى فلان كوله الظرف مقدرا بالحصول والاستقرار بما تقرر في التحوييحيث لا خفا فيه فلا اعتراض قوى ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لجوابه الثانى انهم ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه واجاب الشارح رحمه الله تعالى عنه في شرحه بان هلة الامتناع هو الاتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لعدم بقاء الاعتماد (قوله لاشكاله) لان الفرق بين ابوه منطلق وبين منطلق ابوه في ان الاول سببي دون الثانى مع اتحادهما في المعنى مشكل (قوله وتعرض ضبطه) لان المسند السببي اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد ابوه انطلق او اسم فاعل نحو زيد ابوه منطلق او اسما جامدا نحو زيد اخوه عمرو او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر ولذا اورد

السكاكى رحمه الله تعالى كلمة او في التعريف (قوله ليس بعائد) لاتحاد المبتدأ والخبر
فلا يحتاج الى الرابط وكذلك ليس بسببى ولا فعلى لانهما فيما اذا تغير المبتدأ والخبر
فلا يرد انه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل في ضابطة الافراد مع انه جملة * قال
قدس سره لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدى الخ * فيه بحث لانهم جعلوا كون
المسند سببيا من مقتضيات كونه جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر
قد يكون جملة والجملة ما تضمن كلمتين بالاستناد وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف
والتشكيك والحذف والذكر يعرف في النحو ودواعيها تعرف في هذا العلم فلا توقف
لمعرفة كونه جملة على معرفة كونه سببيا (قوله وغيره) فان عموم من في الآية المذكورة
ناشب عن الضمير كانه قيل انا لانضيع اجرهم واجر غيرهم * قال قدس سره هو
اى كون المسند الخ * وفي شرح المفتاح لشارح رحمه الله تعالى هو اى المسند
السببى ذوان يكون على حذف المضاف (قوله مفهوم المسند) سواء كان فعلا
او مشتقا او جامدا فدخل فيه زيد ابوه انطلق وابوه منطلق وزيد اخوه عمرو
(قوله مع العلم عليه بانه ثابت الخ) كان الظاهر مع الحكم بثبوته للذى
بنى عليه الا انه زاد لفظ عليه للاشارة الى ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم
عليه ضمنا بما هو له وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر يكون وتعليق اثبات منصوب
على المصدرية وقوله او يكون عطفا على يكون وقوله فيطلب نصب عطفا على
يكون ووصف الفعل باستدعاء الاسناد مع ان كل فعل كذلك ليظهر كونه جملة وانما
قال بنوع اثبات لانه ليس اثباتا حقيقيا بل اعتباريا وقوله لكون ما بعده الخ متعلق
بطلب اى انما يطلب تعليق ذلك المسند بما قبله لكون ما بعده متعلقا بما قبله بسبب
الضمير الراجع اليه اذ لو لم يكن بينهما تعلق كان المسند جملة مستقلة برأسها فلم يحصل
منهما جملة واحدة * قال قدس سره يخرج به نحو انطلق ابوه * اى مجموعه كما
هو الظاهر * قال قدس سره لان المسند ههنا الخ * اى لان المسند في هذا التركيب
اعنى انطلق ولذا ذكر لفظ المسند ولم يقل لانه وزاد لفظه ههنا ليس فعليا كما تحققت
من ان الفعل ما يكون مفهومه محكما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة انتسابه
الى آخر وانطلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعل لا انطلق ابوه اذا انطلق
الاب ثابت لزيد من غير ملاحظة انتسابه الى شيء آخر فهو فعلى وليس المقصود
من التركيب التقوى فيكون داخلا في ضابطة الافراد مع انه جملة فلا بد
من زيادة قيد لاجراجه بخلاف ما اذا كان داخلا في السببى فان قيد الفعلى

يخرجه لعدم الواسطة فان قلت كيف يخرجه مع صدق تعريف الفعلي عليه كما مر
قلت قد تردد كلامهم في ان المسند السببي هل هو الجملة او المسند الذي فيها فالفعلي
ما يكون محكوما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة انتسابه مطلقا لانفسه ولا بما فيه
الى شيء آخر ليتحقق المبالغة بينهما ولا يثبت ما في زيد انطلق ابوه لتحقق ضابطة الافراد
والجملة فيه معا وليس لذلك القائل ان يفسر الفعلي هكذا لانه تلزم الواسطة بين الفعلي
والسببي لان انطلق ابوه ليس بسببي عنده ولا فعلي بهذا التفسير والسكاكي رحمه الله
تعالى لا يقول بالواسطة ولذا جعل اسم الفاعل المسند الى الظاهر في حكم المسند الى
الضمير في الافراد كما مر هذا غاية السعي في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من انه سهو
محض لانه اذا لم يكن فعليا كان خارجا بقيد الفعلي * قال قدس سره لا يقبله طبع سليم *
فان الطبع لا يسبق الى تقدير الزمان او جعل ان يكون مصدرا حينئذ * قال قدس سره
معنى ركبت * اذ ليس المقصود الحكم بانحد الوقتين * قال قدس سره مغاير المسند الخ *
واما ضمير مفهومه فليس راجعا الى المسند السببي والالزم اخذ المحدود في الحد بل
الى مطلق المسند فلا يرد ما قيل تبادر التغير على هذا التأويل مع ان كلام السكاكي
رحمه الله تعالى هو ان يكون مفهومه بالضمير محل بحث ودعوى التبادر مع ذكر
الضمير دون اثباته خرط الفتاد (قوله للمسند) اى للحدث لانه المسند حقيقة لا للاسناد
كما وهم يدل عليه تعريف الفعل بما دل على معنى في نفسه مقرون باحد الازمنة الثلاثة
كيف وان النسبة التي هي مدلول الفعل غير مستقلة بالمفهومية فكيف يعقل اقترانها
بالزمان وقد صرح بذلك المولى الجامى في شرح الكافية (قوله قبل زمان تكلمك)
غير عبارة المفتاح اعنى الذى انت فيه بزمان تكلمك ولم يرد الاضيق دائرة الحال
والماضى اذ الحال لا يختص بزمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل آخر وكذا الماضى
واعل ذلك لان الكلام في ايراد المسند فعلا فالماضى والحال والمستقبل انما هو بالنسبة
الى التكلم * قال قدس سره كلمة قبل ظرف زمان * وكذلك بعد في تعريف
المستقبل اكتفى بذكره عنه * قال قدس سره فيلزم ان يكون للزمان زمان *
لاستحالة فيه عند المتكلمين فانه عندهم متجدد معلوم يقدر به متجدد مجهول
يقال طلعت الشمس عند مجئ زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس * قال قدس سره
دال على زمان مستقبل * فيه ان الافعال المذكورة في التريفات منسوخة عن
الزمان * قال قدس سره فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل لان المستقبل
الذى هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب لوجود المستقبل ايضا اذ لا معنى

لترقبه في الماضي والحال فيكون المستقبل ظرفا للمستقبل فيلزم احدا المحذورين ويدفع
ما قبل ان ترقب وجود زمان في زمان آخر لا يستلزم ان يكون الزمان الآخر ظرفا
لوجود الزمان الاول الا ترى انه يترقب وجود المستقبل في الحال وفي شرحه للفتاح
ان لفظ يترقب ان جعل للاستقبال فالتعريفات معنى الترقب اذ لا معنى لترقب الاستقبال
في الاستقبال * قال قدس سره ويلزم احد المحذورين * ويلزم ايضا ان لا يكون
الزمان المتصل بالحال من المستقبل اذ لا يترقب في الاستقبال وجوده بل في الحال
* قال قدس سره لان هذه التعريفات تنبها الخ * يريد ان آية الزمان وانقسامه
الى الماضي والحال والاستقبال والتميز بين اقسامه الثلاثة معلوم لكل احد يتجاوزون
بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصد بها ازالة الخلق لا تحصيل المجهول
وفهم المقصود منها كل احد من غير ملاحظة الظرفية وما يلزم منها واما تدقيق
النظر في تحقيق ماهية تلك الاقسام فهو في علوم يلاحظ فيها جانب المعنى فيعبر فيها عن
المتقدم بالقبول وعن المتأخر بالبعد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما انت فيه تقدما
لا يجمع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في اجزاء الزمان او بالوقوع في الزمان
كما في الزمانيات وكذا المستقبل * قال قدس سره دون القواعد اللفظية * من ان قبل
وبعد ظرف زمان لازم الظرفية والظرفية لا تصح ههنا لما قيل ان قبل ان قرى بالرفع
لا تلزم ظرفية الزمان لان زمان ليس شيئا زائدا على ما ذكره السيد السند (قوله وهو اجزاء
الخ) كلها وكل منها يطلق عليه الحال فلا يرد ان تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان
وانتهائه وان لا تكون الامور الآتية واقعة في الحال (قوله نحوز به قائم امس الخ)
قيد بالقرينة اللفظية اشارة الى ان التقيد المستفاد من القرينة العقلية خارج بقوله
فالتقيد لان المراد منه التقيد المستفاد من اللفظ وما قيل ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
اتصافا وفي الماضي عند البعض فيكون مفيدا للتقيد على اخصر وجه فقد عرفت
اندفاعه بانه حقيقة في الذات الموصوفة بالحدث الواقع في الحال لانه دال على الحال
والالزام ان يكون قيد الآن تأكيذا وقيدا مس وغدا تجريدا (قوله افادة التجدد)
اي الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضي شيئا فشيئا واليه اشار الشارح
رحمه الله تعالى بعطف الحدوث عليه (قوله يقتضي تجدد الكل) اي تجدد
كل مفهوم الفعل ماسوى الزمان لان معنى اقترانه بالزمان حدوثه بحدوثه اما باعتبار
المعنى الحدتي او باعتبار النسبة والتعلق كما في اراد الله وعلم الله وبما ذكرنا ظهر فائدة
اختيار لفظ الكل على لفظ الحدث واندفع اعتراض السيد السند ثم ان بيان

الشارح رحمه الله تعالى قاصر لان كون التجدد لازما للزمان وكون تجدد الجزء مقتضيا لتجدد الكل لا يقتضي ان يكون لفظ الفعل مقيدا له ما لم ينضم اليه ان التجدد لازم بين الزمان وتجدد الكل لازم بين تجدد الجزء فاذا افاد الفعل الزمان افاد تجدد المقتضى لتجدد مفهومه اقتضاء بينا وفيه ان حصول اللازم البين لا يستلزم حصول لازم ذلك اللازم وان كان بينا الا اذا كان مخطرا بالبال وبهذا ظهر ان افادة التقييد لا تستلزم افادة تجدد المفهوم لجواز ان لا تكون الواسطة وهو تجدد الزمان مخطرا بالبال فاقال السيد السند في شرحه للفتاح من ان ذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز محل بحث * قال قدس سره فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه * فيه انه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من ان مقارنة الشيء بالزمان ليس الاحدونه معه ويؤيده ما قالوا الله تعالى ليس بزمانى وان كان مقارنا معه في الوجود وان مقارنة الحادث مع الحادث زمان ومقارنته مع القديم دهر ومقارنة القديم مع القديم سرمد * قال قدس سره وما ذكره لا يدل الخ * بان يقال معنى ما ذكره ان تجدد الجزء من مفهوم الفعل يستلزم تجدد كل جزء منه للمقارنة بينهما فيلزم تجدد الحدث فاندفع ما قيل ان قوله فان تجدد الزمان لا يستلزم الخ لغوا اذا لو فرض ذلك الاستلزام لاندفع الاعتراض عن الشارح رحمه الله تعالى فان مدار كلامه على مجرد تجدد الجزء الذي هو الزمان * قال قدس سره لا دليل مستقل على المطلوب * حتى يرد عليه ان مجرد تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه * قال قدس سره من هذه الحيثية * وان كانت حقائق من حيث استعمالها في معناها الموضوع له اعنى الحدث والزمان والنسبة * قال قدس سره والصواب * اى في بيان افادة الفعل التجدد * قال قدس سره من خصوصية الحدث * كالانطلاق والحركة (قوله لا تجتمع اجزاؤه) فيكون كل منها حادثا فيلزم حدوث ما يقارنه وليس المراد ان اجزائه منقضية فيكون ما يقارنها منقضيا (قوله او كلا الخ) ظرف لبعثوا معطوف على ما قبله في البيت السابق عند الشيخ الرضى قدم الهمزة عليه للصدارة وعلى مقدر عند صاحب الكشاف اى اخافونى وبعثوا الى والهمزة للتنكير على الوجهين (قوله عكاظ) في القاموس كغراب سوق بضمراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذى القعدة وتستر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيسكنون فيها ويغفرون ويتناشدون (قوله يتفرس الوجوه) اى وجهى ووجوه الذين معنى (قوله يحدث منه الخ) بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام والمضارع انما يدل على حدوث التوسم

مطلقا (قوله جناية) بالكسر في الاصل اخذ الثمرة من الشجرة ثم نقل الى احداث الشر ثم نقل الى فعل محرم كذا في المغرب والمراد الثاني يعني ان لي على كل قبيلة احداث الشر (قوله فلا فائدة عدمهما الخ) لم يقل قلعدم افادتهما كما تشعر به عبارة المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة الثلاثة الخ لان عدم الافادة لكونه عدما ثابتا في نفسه لا يمكن ان يقصد من اللفظ بل انما يقصد منه افادة شيء والاعلام به ففي عبارة المفتاح تسامح ولم يقل لا فائدة الثبوت مطلقا من غير اعتبار التقييد والتجدد وعدمهما لان ذلك مدلول ربط المستند بالسند اليه ثم ان اسمية المستند تدل على افادة عدم التجدد والتقييد بالزمان بناء على عدم ما يدل عليهما فيه فالافادة المذكورة مدلول التزامي لاسميته كما ان التجدد مدلول التزامي لفعليته (قوله بل لا فائدة الثبوت والدوام) ليست بل للاضراب حتى يلزم ان يكون كل جملة اسمية دالة على الثبوت والدوام بل للترقي اي لا يقتصر كونه اسما على افادة عدمهما بل قد يكون مع ذلك لا فائدة الدوام والثبوت فانه اذا انتفت الدلالة على الحدوث والاختصاص بالزمان يمكن ان يستفاد منه الدوام والثبوت بمعونة المقام * قال قدس سره الاسم كعالم يدل الخ * اي يدل باعتبار نسبتته التقييدية المأخوذة الى الذات المبهمة فيه على ثبوت العلم اي حصوله مطلقا من غير تعرض لحدوثه اي حصوله بعد ان لم يكن سواء كان ذلك الحدوث على سبيل التقضي او لا على سبيل التقضي ومقابل انه يجوز اطلاق الاسم على الاستمرار التجديدي كما يجوز اطلاقه على الدوام والثبوت بمعونة القرائن بلا تفاوت فان كلا منهما معني محتمل يعين بالقرائن ولم يقل احذ بذلك اصلا فليس بشيء لانه لما كان الاسم مفيدا لعدم التجدد لا يمكن قصد الاستمرار التجديدي منه * قال قدس سره دون الصفة المشبهة * فانها تدل على الاستمرار في المشهور وعلى الثبوت المطلق عند الشيخ الرضوي * قال قدس سره من اثبات الانطلاق الخ * هذا مبني على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وقول المفتاح بالدلالة على الثبوت مبني على انها موضوعة للامور الخارجية فلا تخالف * قال قدس سره واما فرقه الخ * حيث قالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وفي ضيق ضائق * قال قدس سره جار يا في اللفظ الخ * اي موافقا له في عدد الحروف والحركات والسكات * قال قدس سره ثبوت مطلقه * الظاهر الثبوت مطلقا كما يدل عليه قوله ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم * قال قدس سره بقرينة

ايراده * اي ايراد ذلك القائل الثبوت مقابلا للتجدد حيث جعل مقتضى الفعلية التجدد
 ومقتضى الاسمية الثبوت * قال قدس سره والظاهر الخ * ردلوجه الجمع المذكور بانه
 انما يتم لو كان المراد بالتجدد التفضي في قولهم لكن الظاهر ان المراد به مطلق الحدوث
 اي الحصول بعد ان لم يكن سواء كان على التفضي او لا (قوله قال الشيخ عبد القاهر
 الخ) نقل عن الشارح رحمه الله انما نقلت كلام الشيخ تنبيها على ان قولهم الجملة
 الاسمية تدل على الدوام والثبوت وتفيد ذلك ليس على اطلاقه وان الاسم والفعل
 يشتركان في ان كل واحد منهما يدل على ثبوت مفهومه وانما تدل الاسمية على الدوام
 والثبوت اذا كان مقتضى المقام الفعلية فعدل الى الاسمية وكذا ذلك انتهى يعني
 انه لما كان مذكورة سابقا من ارا الدوام والثبوت يستفاد من الاسمية بمعونه المقام
 مخالفا لما هو المشهور من دلالة الاسمية على الدوام والثبوت نقلت كلام الشيخ الدال
 على ان الاسمية لا تدل اسماء على اكثر من الثبوت ليفهم ان دلالة الاسمية على الدوام ليس
 لكونه اسما فيكون بمعونة المقام (قوله يحصل منه جزأ جزأ) لان حقيقة الانطلاق
 كذلك لا لان صيغة المضارع تقتضية (قوله وما يشبهه) لان ذكر الفعل يشعر
 بذكره بناء على كونه متصلا به متفقا في اكثر الاحكام (قوله والاستثناء) اي المستثنى
 في الرضى ان المنسوب اليه للفعل او شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما
 اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الخبر الاول والمستثنى صار
 بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب انتهى وبهذا ظهر كونه قيدا للفعل والتدفع
 ما قيل ان المستثنى من تمة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل او المفعول او غيرهما فلا معنى
 لتقييد الفعل به (قوله فالتربية الفائدة) اراد بالفائدة ما يشمل الحكم ولازمه فلا يرد ان
 المفعول به ليس اتربية الفائدة وتوقف فهم الفعل المتعدي عليه (قوله لان ازدياد التقييد)
 على نفس الفائدة يوجب ازدياد الخصوص لان اصل خصوص الفائدة كان حاصله بذكر
 المسند والسند اليه وهذا يشمل المفعول المطلق الذي للتأكيد لان التأكيد زائد على اصل
 الحكم (قوله مستثنى من هذا الحكم) اي غير داخل فيه وهو الموافق لما في المفتاح
 حيث قال لم اذكر الخبر في نحو كان زيد منطلقا لان الخبر هناك هو نفس المسند لا تقييد
 للمسند انما تقييده هو كان فتأمل فلا يرد ما قيل ان الاستثناء يقتضي الدخول في المستثنى
 منه اعني القيد بالمفعول ونحوه والاخراج عن تربية الفائدة والمصنف رحمه الله اخرج
 عن التقييد المذكور * قال قدس سره يعني ان خبر كان الخ * خلاصته ان خبر كان
 وان كان داخلا في نحوه لكونه فضلا كسائر الفضلات الا انه ليس قيدا للفعل فلا يكون
 داخلا في الفعل في قوله واما تقييد الفعل فهو مستثنى من الحكم الذي هو التقييد وفيه

بحث لان عبارة الشرح صريحة في انه مستثنى من تربية الفائدة فالاولى ان يقال انه
وان كان داخلا في تقييد الفعل بنحوه مستثنى من تربية الفائدة لانه في الحقيقة ليس
تقييد للفعل بل الامر بالعكس (قوله دلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار
في الفعل واما المشتقات والمصادر فتوابع لها (قوله اي جعله وتبنيته الخ) كذا
في الرضى فهو من قر يقرأ اذا ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التأكيذ لانه
بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا تنفائه في ليس والظاهر انه مصدر مبنى
للفاعل ومعنى التثبيت واثبات ادراك ثبوت الشئ ايجابا او سلبا ليشمل ليس اي
الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على
ان اللفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له واندفع الاشكال
من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاءها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل
او المفعول (قوله نحووا كرمك ان تكرمنى الخ) اشارة الى انه لا فرق بين صورتى
التقديم والتأخير في كونه قيداً سواء قلنا ان المقدم جزء لفظاً كما هو رأى الكوفيين او ان
المقدم دال على الجزء كما هو رأى البصريين (قوله فتعسف) لحل قوله في نفسه على
خلاف ما حملوا عليه في تعريف الخبر قال قدس سره ولعل غرضه الخ * اي
غرضه من اثبات كون الافعال الناقصة قيوداً لاخبارها باعتبار كلا جزئى معناها
اعنى الزمان والحدث * قال قدس سره تبعاً لغيره * اي الشيخ الرضى حيث قال
كان ينبغي ان يقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف
بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التسامة * قال قدس سره فانها وضعت
لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها * فيه انها وضعت لتقرير الصفة على
الفاعل لان نسبة الحدث الى الفاعل مأخوذة في مفهوما لا لتقرير الفاعل على
الصفة * قال قدس سره ان ذلك المعنى موضوع له * فيه ان التقرير المذكور
ليس بموضوع له لتلك الافعال لدخول الحدث المخصوص والزمان في معناها
والجواب ان هذا تعريف للقدر المشترك بين الافعال الناقصة التى به تمتاز عن سائر
الافعال ولا شك انه بالنسبة الى القدر المشترك تمام الموضوع له وانما هو جزء بالقياس
الى كل واحد منها وتمامه في تعليقاتى على الفوائد الضيائية * قال قدس سره فلو كان
معناه اضربه الخ * فيه ان هذه الملازمة انما تتم لو كان القيد بالشرط مثل التقييد
بالظرف وليس كذلك لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة اعنى ثبوت
المسند للمسند اليه فانه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولنا
اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للتكلم فلا بد

في صدق من تحقق المفيد وقيد معا واما الشرط فهو قيد لثبوت المسند للمسند اليه
 فعنى قولنا ان ضرب بنى زيد ضربه الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت
 ضرب زيد له فصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون ثبوته
 في وقت ثبوته وان لم يلزمنا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح فقوله ان يضرب
 عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى
 تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول
 مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فامعنى ذلك في الانشاء وكيف
 امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لثبوت شئ او تنفيه عنه
 كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب او التمني او نحو ذلك كما هو مدلول
 الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فن ههنا امتنع
 كونه انشاء فحصل ان جاءك زيد فاكرمه انى على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك
 اكرامه لا يعنى الاخبار بالطلب بل يعنى انشاء انتهى كلامه فهو صريح في ان
 الشرط قيد لثبوت شئ لثبوت شئ او تنفيه عنه في الخبر والطلب شئ او تمنيه او ترجيه
 والانشاء اليه اشار ههنا بقوله وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار
 حيثئذ اى حين طلوع الشمس فان قلت فما الفرق بين مذهبي اهل العربية والميزانيين فان
 المال واحد قلت الفرق ان الشرط عندها اهل العربية محصور للجزاء ببعض التقديرات
 حتى انه لو لا التقيد بالشرط كان الحكم الذى في الجزاء تاما لجميع التقديرات
 فيكون القيد مفيدا لمفهوم المخالفة كاذب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد
 من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الكلية لا يفيد الحكم اصلا فلا يكون الشرط
 مخصصا للجزاء ببعض التقديرات ولا تصور مفهوم المخالفة بل هو ساكت
 عنه كما هو مذهب الحنفية قال قدس سره فظهر ان الحكم الاخبارى الخ ليت
 شمرى انه كيف ينتفى هذا الاختلاف والحال انه ثابت بين الحنفية والشافعية كما فصله
 في التوضيح ومعنى الاختلاف المذكور ان الميزانيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة
 في استمالة العرب معناها الحكم بلزوم شئ لثبوت شئ وقال اهل العربية معناها ثبوت
 حكم الجزاء على تقدير ثبوت الشرط كما قالوا ان الاول مذهب الحنفية والثانى مذهب
 الشافعية وليس معناه ان الميزانيين وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره
 بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة قال قدس سره وفيه
 اشارة الخ فيه ان كون الاول سببا للثاني يقتضى ان يكون تحقق مضمون الاول
 مفصيا الى تحقق مضمون الثانى سواء كان الحكم فى الشرطية بالارتباط بينهما

او بالتقييد لا اختصاص له بشئ منهما (قوله للشرط في الاستقبال) اى لتعلق
 حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى في الاستقبال كما صرح به في شرح
 المفتاح فلفظ الشرط بالمعنى المصدري وفي الاستقبال متعلق بالحصول الثانى الذى
 يتضمنه لفظ الشرط لا بالتعلق لانه في الحال ولا بالحصول الاول لانه متعلق بالحصول
 الثانى (قوله من التأويل) بتزويل المجزوم منزلة المشكوك لئلا (قوله كانه بشرط
 في ان عدم الجزم الخ) لك ان تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد
 (قوله في المعاني المحتملة) اى للوقوع واللاوقوع في نفس الامر (قوله المشكوك)
 اى غير المتيقنة عند المتكلم فان الشك في اللغة خلاف اليقين كما في القاموس وليس
 المراد منها المتساوية الطرفين لمساقي الرضى من ان ان ليست للشك بل لعدم القطع
 في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان ان الابهام فلا تستعمل في الامر
 المتيقن المقضوع به وقال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح وقد اطبقوا على ان ان
 للمعاني المحتملة المشكوك وانها تستعمل فيما يترجم اى يتردد بين ان يكون وان لا يكون
 (قوله لان الغرض الخ) نص عليه في الايضاح حيث قال اما ان ان واذا فهما
 للشرط في الاستقبال لكنهما يفرقان في شئ الخ (قوله فليست آمل) ليظهر لك ان
 كون عدم الجزم باللاوقوع في ان بسبب التردد وفي اذا بواسطة الجزم بالوقوع
 لا ينافى اشتراكهما في عدم الجزم على ما فهم (قوله وكذا ذكر الخ) فاكنتى في بيان
 معناه على ما هو الفارق ويند في المثال على اعتبار عدم الجزم باللاوقوع ايضا حيث
 قال ام لا (قوله وكذا قال) اى كانه نبه في المثال قال انها الخ (قوله في نحو ان لم
 اكن لك ابنا الخ) مبنى على تنزيل الخطاب منزلة الجاهل بلاوقوع الشرط الذى
 هو انتفاء ابوتك له مع انه جازم بانك اب له عالم بتحقيقه الا انه لا يجرى على موجب عمله
 من مراعاة حقل فتكانه غير عالم كذا في شرحه المفتاح * قال قدس سره ههنا بحث
 وهو انه لم يرد بالجزم الخ * قد عرفت في بيان قوله في المعاني المحتملة المشكوك ما يدل
 على ان المراد بالجزم معناه الحقيقى وان لا واسطة بين محل ان واذا كما هو الظاهر فا
 قاله السيد السند من ان المراد بالجزم الرجحان الشامل للظن وانه واسطة بين موقع
 ان واذا فلا بد له من شاهد من كلام القوم واما قوله ولذلك كان المظنون موقع اذا
 انما يتم اذا ثبت استعماله في المظنون على الحقيقة دون التزويل ودونه خبط القناد
 * قال قدس سره اقرب الى كونه الخ * لان رجحان اللا وقوع اقرب الى
 التساوى منه الى رجحان الوقوع لكونه وسطا بينهما وفيه انه ضد لكل
 منهما وتوسط التساوى تحبلى فتدبر (قوله كالخصب والرخاء) اورد التكاف

في بيان الحسنة اشارة الى شمولها للخصب والرخاء وغيرهما واورد كلمة اي في تفسير
 سيئة اشارة الى ان المراد منها نوع منها (قوله ونحن مستحقوها) اشارة
 الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان
 الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله لان القطع الخ) فيه ان هذا الدليل انما يقتضي
 تساويهما في قطعية الحصول لا في كثرة الوقوع اذ وقوع الجنس وتحققه في ضمن
 كل نوع على سبيل الشمول والاحاطة ووقوع نوع ما في ضمن نوع واحد على سبيل
 البذل لان معنى نوع ما نوع معين في الواقع مجهول عند السامع والى ما ذكرنا اشار
 العلامة في شرحه حيث فسر قوله تعالى (وان تصبهم حسنة) اي نوع منها
 كخصب او غنمة او ظفر يوم بدر فاورد الكاف وكلمة او وكذا قوله تعالى (ولئن
 اصابكم فضل من الله) اي نوع منه كفتح او غنمة انتهى ولا شك ان وقوع النوع
 المعين الواحد المبهم عند السامع اقل من وقوع الجنس (قوله اللهم الا ان يقصديه
 الخ) اورد اللهم اشارة الى ضعفه لان ارادة النوع المعين من النكرة وجعل تنكيره
 للتعظيم اولئكشير خلاف المتبادر وبين الشارح رحمه الله النوع المخصوص في الآيتين
 في شرح المفتاح بان المراد بالحسنة في قوله تعالى (وان تصبهم حسنة) هو الخصب
 والرخاء لان الآية نزلت في اليهود لعنوا حيث تشاموا برسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة تقصبت اثمارها وغلات اثمارها وبان المراد بالفضل
 في قوله تعالى (ولئن اصابكم فضل من الله) هو الفتح والغنمة لوقوعه في مقابلة
 فان اصابكم مصيبة اى قتل وهزيمة بدليل ما قبله (يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم
 فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن) انتهى وانت تعلم ان شان النزول
 لا يقتضي خصوص النص فالحق ان ليس في الآيتين قرينة على ارادة النوع المخصوص
 (قوله والمصنف قد قطع الخ) فيه انه ان اراد ان المصنف قد قطع بتعريف الجنس
 في الآية فهو ممنوع لان المستفاد من المتن ان الحسنة المطلقة لكونها مقطوعا بها
 عرفت تعريف الجنس ولا يدل ذلك على قطعه بعدم صحة كونه للعهد وان اراد انه
 قد قطع به على تقدير كون المراد الحسنة المطلقة فسلم لكن الرد على صاحب المفتاح
 انما يتم لو جوز كونه تعريف العهد على تقدير ارادة الحسنة المطلقة وسيظهر لثان
 ليس في كلامه دلالة الى ذلك (قوله على مذهب الجمهور) تعريف العهد عند الجمهور
 الاشارة الى خصصة معهودة مقدمة الذكرك تحقيقا او تقديرا وعند السكاكي رحمه الله تعالى
 الاشارة الى شيء معهود حاضر في الذهن سواء كان نفس الحقيقة او حصاة منها
 فتعريف الجنس عنده قسم من العهد وقسم له عند الجمهور (قوله ولو سلم) انه تقدم

ذكر الحسنة تقدير ابناء على كثرة وقوعها فيما بينهم واتساع وجودها (قوله والمقدّر ان المراد الخ) اي مقدر السكاكي رحمه الله تعالى وسانقل عبارته (قوله وبهذا ظهر الخ) اي بما قلنا ان المقدّر ان المراد الحسنة المطلقة ظهر فساد الوجه الذي ذكره الترمذي في بيان كون العهد اقضى لحق البلاغة لكونه مبنيًا على ارادة الحصة حيث قال جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يليق بالحصة لكونها قليلة بالنسبة الى الجنس (قوله فهذا بعينه تعريف الجنس) فلا يصح جعله مقابل له في قوله ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس (قوله وبهذا يطل الخ) اي بما ذكرنا في الشق الثاني من ان هذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه يبطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة المعهود الحاضر في الذهن وقوله ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس يدل على ان الحضور في الذهن معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عنده فلذا حكم بكون العهد اقضى منه وقد عرفت انه خلاف مذهبه والقول بان مراد العلامة ان العهد على ما اختاره اقضى من تعريف الجنس عند انقوم كما اختاره السيد في توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية بقوله اجيب اه لا يخفى ضعفه لان العهد المقابل للجنس كما تدل عليه عبارته ليس اقضى بل اعتبار الجنس على مذهبه اقضى من اعتباره على مذهب القوم وما ذكره السيد بقوله لما كان مختاره واجعا الى العهد غير عنه بما لا يرضى به الطبع السليم فان قول السكاكي رحمه الله تعالى ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس ينادي بكون الحسنة معهودة او جنسا لا ان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار الحضور في الذهن وعدمه والناظرون جعلوا قوله وبهذا يبطل اشارة الى قوله والمقدّر ان المراد الحسنة المطلقة وحيث ان يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني من الترتيب ويكون قوله واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة الخ تكرارا اعتذروا عن الاول بان تقديم الشق الثاني لما انه يلزم الفاصلة بين شق الترتيب بكلام طويل وعن الثاني بان اعادته ليرتب عليه قوله وحيث يظهر فساد ما قيل ولا يخفى ما فيه من بتر النظم وإيهام بخلاف المقصود ولزوم ركازة عبارة الشرح فان نظم الكلام حيث ان يورد شقا الترتيب متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من ان المقدّر ان المراد الحسنة المطلقة يظهر فساد ما قيل وما ذكره العلامة وما قيل (قوله انهم اذا ادعوا الخ) لا يخفى ان مجرد استحقاق الجنس لا يقتضي دخول المعهود لجواز ان يكون استحقاق الجنس لفرد غير المعهود نعم اختصاصه يقتضي دخول المعهود لكن قد عرفت سابقا ان ادعاءهم اختصاص الجنس بقولهم لنا هذه باعتبار

الاستحقاق لا باعتبار الوقوع قوله واما من حيث هي فمتنع الخ (فيه انه لم يرد العلامة بالجنس من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى يمتنع وقوعها بل الماهية لا بشرط شيء ولا شك في انه يلزمها الوقوع (قوله واذا جعلت الخ) عطف على قوله وقوع جنس الحسنة الخ واعتراض آخر على العلامة بان ما ذكره خلاف المقدّر (قوله والحاصل الخ) اي حاصل اعتراض المصنف رحمه الله على السكاكي رحمه الله وفيه اشارة الى ان ذكر الشق الثاني لجرد الاستظهار وان عبارته لا تساعد اوجود كلمة او فيها كما عرفت (قوله ويمكن الجواب الخ) فيه انه تأبى عنه عبارة المفتاح فانه قال قال الله تعالى (فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه) بلفظ اذا والماضي حيث اريدت الحسنة المطلقة لانوع منها (قوله صحة ما ذكر) من قوله لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالتزام ومن كونه ادل على فضل الله وعنايته دون ما ذكره العلامة لانه يدل على مغايرة المراد على تقدير العهد لما اريد على تقدير الجنس كما لا يخفى وفي لفظ ذكر بصيغة المجهول اشارة الى ذلك هذا وانا احرر عبارة المفتاح بحيث يطلع صريح الحق ويغنى عن الصباح فاقول اتى بلفظ اذا في جانب الحسنة حيث اريدت اي حين اريدت فانه يحى بمعنى حين كافي الرضى الحسنة المطلقة اي جنس الحسنة لانوع منها اي لانوع واحدهم منها واما اذا اريد النوع المعين منها فاد اذ والماضي مما لا شبهة فيه لكونه متحقق الوقوع معهودا عند المخاطب لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به اي بالحصول كثرة وقوع تميز اي مقطوع كثرة وقوعه او مفعول له اي لكثرة وقوعه واتساعا اي اتساع وجوده ولذلك اي لكون الحسنة المطلقة قطعية الحصول لكثرة الوقوع عرفت الحسنة ذهبا الى كونها معهودا او معرفة تعريف جنس فان من نظر الى ان قطعية الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس الا للخصلة ذهب الى ان التعريف للعهد واراها الحصة المعينة كما نقل الامام في التفسير الكبير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه اريد بالحسنة الخصب والرخاء وزيادة الثمرات والصحة والعافية ومن نظر الى انه لا تقدم لذكر الحصة تحقيقا جل التعريف على الجنس وهي ايضا قطعية الحصول في ضمن الحصة والاول اقضى لحق البلاغة للوجوه الثلاثة التي نقل الشارح رحمه الله لانه اذا اريدت الحسنة المعينة كان من حقها ان يشك في وقوعها فيجعلها كثيرة الوقوع قطعية الحصول ادل على فضل الله وكان ابعد عن الانكار وادخل في الالتزام وكان في تعريف العهد دلالة على انكارهم عظام الحسيات وترك الشكر عليها بخلاف الجنس لجواز انكاره بانكار

فرد حقير وترك الشكر عليه وحيث يكون المراد بالعهد ما يقابل الجنس اعني الحصة
 لليهودية وان دفع اعتراض المصنف رحمه الله لانه لم يفهم من عبارته انه قدر ارادة
 الحسنة المطلقة بل وجه اراد اذا حين ارادة الحسنة المطلقة كما لا يخفى فتدبر حق
 التدبر واحفظه فانه من المواهب (قوله فبالنظر الى لفظ المس الخ) قيل انه مناف
 لما ذكره في بحث تكثير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على القلة والجواب ان
 المنفى سابقا لدلالة لفظ المس على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب
 العظيم شائع لانه لا ينبي عن القلة في الاصابة (قوله فلان الضمير في مسه الخ)
 يعني ان الظاهر ان يكون الضمير لمطلق الانسان لكن الذي يقتضيه البلاغة ان
 يكون للانسان المقيد بما يدل عليه الجزاء اعني قوله تعالى (اعرض وناي بجانبه)
 اي اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اي ابعدها عن رتبة سائر الناس تكبرا
 وتعظما كذا في شرحه للفتاح (قوله في مقام الجزم بوقوع الشرط) قيد الجزم
 بالوقوع على طبق الايضاح ورعاية لسوق الكلام حيث قال سابقا اصل ان عدم الجزم
 بوقوع الشرط والا فاستعمالها في مقام الجزم باللا وقوع ايضا يكون على خلاف
 اصله لنكتة (قوله استعملت لبتك) اي عدتها طويلة بناء قياسي فان الاستفعال
 يحكي المحسبان والعد والاستعمال العموي للاستطالة هو اللازم ففي القاموس طال
 واستطال بمعنى (قوله مواها) قوله محركة الحزن او ذهاب العقل حزنا والضمير
 القلق (قوله لمن يكذبك) اي يجوز كذبك ليكون مقام استعمال ان يكون المخاطب مترددا
 (قوله وتصوير ان المقام الخ) وربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قوله
 ان كان اباك فلا تؤذه لان فيه اشتغال المقام اعني صدور الايذاء من المخاطب على ما يقلع
 الشرط عن اصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط (قوله كما يفرض المحال) يعني
 كما ان استعمال ان في المحل المحقق شائع كثير استعمال ههنا في المحال المقدر (قوله اي
 انه ملككم) قدر المعطوف عليه تبعا للكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهب
 الكشاف وجوب التقدير في امثال هذه العبارة وان صرح الرضي بذلك بدليل انه جزم
 في قوله تعالى (اذا من اهل القرى) انه عطف على اخذناهم فهو اكثرى عنده (قوله اي
 اعراضا الخ) على الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثاني مفعول له اي
 اعتبار الاعراضكم لمتحد فاعل وفاعل الفعل المعلن وعلى الثالث حال بمعنى اسم
 الفاعل (قوله فيمن قرأ بالكسر) فيكون حرف شرط ولا جزاء لانه في موضع
 الحال اي مفروضا كونكم مسرفين او جزاؤه محذوف بقرينة التقديم او هو المتقدم
 واسا على اة الفتح فهو تعليل لما تقدم بتقدير اللام (قوله يعني الاصنام) والتعبير بضمير

العقلاء على اعتقاد المخالفين الألوهية المستلزمة للعلم تهكم بهم (قوله ان الحال الخ) واستعمال ان في فرض الحالات شائع كأنقله الشارح رحمه الله تعالى مثل لو الا ان لو اشيع منه ففي استعمال ان ههنا مع تحقق الشرط اشارة الى تنزيه منزلة الحال نظرا الى وجود ما يقلعه فاندفع ما قيل ان ما ذكره الجيب صحيح لاستعمال ان في هذا المقام لا لقولهم ان الاستعمال للتوبيخ والتصوير المذكور اذ التصوير انما يحصل لو كان ان مستعملا في فرض الحالات مثل لو (قوله كان فيهم الخ) هكذا ذكر المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح فيكون المراد بغير المرتابين من لا رتباب لهم (قوله والاشكال) المذكور بقوله لا يقال المستعمل في الحالات الخ (قوله ههنا) اي في تغليب غير المرتابين على المرتابين والجواب المذكور غير جار ههنا كما لا يخفى (قوله لا يقال الخ) ايراد على قوله لان عدم الشرط حيث يكون مقطوعا به واما اعتبار التغليب حيثئذ فلان الشرط يجب ان يكون على خطر الوجود غير متحقق الوجود في الحال فلا يقال لزيد القائم ان قت اضربك فاندفع اعتراض السيد رحمه الله تعالى (قوله ظاهر ان ليس المعنى الخ) لان التحدى ينفيه * قال قدس سره لزم ان يشار بها الخ * انما يلزم لو اريد بالاحداث المخصوصة الاحداث المستفادة من اخبارها ما اذا اريد بالاحداث المخصوصة التي هي مدلولاتها من الانتقال والدوام وغير ذلك فلا تلزم مشاركتها له في ذلك (قوله لتخصضه) اي ليس له دلالة على الحدث المخصوص كما يدل عليه التعليل فايراده بمجرد الدلالة على الزمان المخصوص فلو مجرد عنه كان ذكره ضيالا انه لا يدل على الحدث اصلا على ما وهم فقبل انه مخالف لما في الرضى من دلالاته على الكون المطلق (قوله انه يجوز الخ) بناء على كون الحسن واقبح عقليين (قوله قبل النهي) بقوله (فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) (قوله من هذا الاشكال) اي الاشكال الوارد على التغليب * قال قدس سره لان اللازم الخ * يريد ان استعمال ان شائع في الحال بتنزيه منزلة المشكوك لا اعتبار خطابي بخلاف استعماله في مقطوع العدم الذي ليس بمحال فانه لم يجز استعماله فيه بتنزيه منزلة المشكوك فاندفع ما قيل فيه بحث اذ فيما سبق كونه محالا بالتنزيل يستلزم القطع بعدمه وههنا كون المرتابين غلب عليهم غير المرتابين يستلزم القطع بعدم الارتفاع فكما نزل عنه اولا الشرط بمنزلة الحال ثم جعل ذلك الحال بمنزلة المتردد فيه فذا ههنا يجوز ان يغلب اولا غير المرتابين على المرتابين حتى يصير المجموع غير مرتابين بالتغليب ثم ينزل منزلة ما لقطع بارتبابهم ولا بعدهم للتبكيك على انه لا يكون استعمال ان ح في مقام الجزم بالوقوع للتغليب بل للتبكيك ولا دخل لاعتبار التغليب فيه اذ يكفي ان يقال لما كان

بعضهم مرتانين وبعضهم غير مرتانين نزل الكل منزلة من لا قطع بارتبابهم ولا بعدهم
 للتبكيك * قال قدس سره وفي ذلك زيادة مبالغة الخ * لا يخفى انه اذا اعتبر الاناث
 داخلة في القاتنين بحكم التغليب للاشتراك في القنوت كانت مريم داخلة في الاناث لاني
 المذكور حتى يستفاد المبالغة نعم لو اريد بالقاتنين المذكور فقط كان دخولها فيهم
 مفيدا للمبالغة المذكورة الاله الا ان يقال ان في ايراد صيغة المذكور وان كانت شاملة
 للاناث نوع مبالغة لكنه يستلزم المبالغة المذكورة في حق كل القاتنات وهي لا تليق
 بمقام مدحها (قوله لان الغرض الخ) اي الغرض مدحها باعتبار الحسب لا باعتبار
 النسب (قوله بانها صدقت الخ) اشارة الى مضمون الآية الواردة في شأنها قال
 الله تعالى (ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت
 بكلمات ربها وكتبه وكانت من القاتنين) (قوله بناء الخطاب) وليس لآية جديدة
 من الالتفات من الغيبة التي في قوم الى الخطاب على ما فهم اذ ليس المراد بقوم قوم
 موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوين واحدا بل معنى كل من على قوم موسى
 (قوله لكنه في المعنى عبارة الخ) لاتخاذهم معهم بالمثل عليهم (قوله وينبغي ان
 يغلب الاخف) لان المقصود من التغليب التحفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة (قوله
 وعين الميزان) في الصحاح في الميزان عين اذا لم يكن مستويا (قوله ولو سلم) اي
 اعتبار الاتفاق في المعنى في التثنية والجمع فذلك فيما اذا كانا حقيقة فليكن نحو ابوان
 مجازا (قوله من المجاز) وقوله بل انتم قوم تجهلون من المجاز باعتبار ما كان فان
 الخطاب في تجهلون باعتبار كون القوم مخاطب في التعبير بانتم فلا يرد ان اللفظ لم يستعمل
 فيها في غير ما وضع له ولا الهبة التركيبية ولم يسند الفعل الى غير ما هو له فكيف يكون
 مجازا فيها (قوله لان اللفظ لم يستعمل الخ) يعني ان هذا التفسير معلوم قطعا
 وظاهر ان ذلك الاستعمال يكون للعلاقة والالكل خطأ فيكون مجازا وان لم يعلم
 خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للفتاح واما بيان مجازية التغليب وبيان
 العلاقة فيه وبيان انه من اي نوع منه فلهذا لم اراح احاط حوله (قوله ان القاتنين) اي
 باعتبار هيئته (قوله لم يكن في ملئهم) لان ملئهم الكفر والانداء معصومون عن الكفر
 قيل البعثة وبعدها اتفاقا (قوله نحو انا وانت فعلنا الخ) فانه لم يثن المتكلم ومجموعه فلا بد
 من اعتبار كل واحد من احاده متكلما فاقالوا من انه موضوع للشكك مع الغير معناه مع الغير
 الذي اعتبر متكلما (قوله فيمن قرأ بناء الخطاب) واما قراءة الغيبة فالمراد منه الامة
 اذ لم يثن تغليب الغائب على المتكلم او المخاطب قال قدس سره الظاهر ان لفظ غيرهم
 الخ فيه ان اختصاص من يدوي العلم آب عن هذا التعميم الا ان يعتبر فيه تغليب

او يجعل بمعنى ما فالظاهر ان المراد من غيرهم اهل التميز الغير المكلفين كالصبيان والمجانين
 ولان قول الشارح رحمه الله تعالى وقد يجمع في لفظ واحد الخ يدل على انه لم يكن
 فيما سبق اجتماع التغليبين * قال قدس سره كانه يجعل اولا صالحا للخطاب *
 اي لتوجيه الكلام وانما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لان تغير الاسلوب من الغيبة الى
 الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام * قال قدس سره وقد اشير الى ذلك في قوله
 تعالى (يذروكم فيه) حيث قيل غلب فيه مخاطبون على غيرهم والاقيل يذروكم فيه
 وايها ن وغلب العقلاء على غيرهم والاقيل يذروكم وايها كن ولقد احسن من قال لتغليب
 مخاطبين على غيرهم حتى بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالنون
 * قال قدس سره واعلم ان خصوصية الخ * دفع لما ينوهم من قول الشارح رحمه الله
 الا في يلفظكم المختص بالعقلاء بان المراد باختصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطابا لا
 من حيث خصوصيته وليس تعريضا للشارح رحمه الله تعالى على ما هم اذ ليس في كلامه
 تعرض لكون الواو في تعلمون لتغليب العقلاء على غيرهم * قال قدس سره لان العبادة
 منهم ليست الخ * لانه ان جل التقوى على المرتبة الاولى اعني الاتقاء عن الشرك
 فهو متقدم العبادة شرط لها وان حلت على المرتبة الثانية اعني الاتيان بالطاعات
 والاجتناب عن المعاصي فهي عين العبادة وان حلت على المرتبة الثالثة اعني الاتقاء
 عما سوى الله تعالى فهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تعالى (يا ايها الناس) الشامل
 لعموم المؤمنين والنكفار اذ لا يفهم تلك المرتبة ولا يرغب اليها الا الواصلون
 من المؤمنين والعبادة منهم لرجاء الثواب والخليص من العذاب وقد اختار القاضي
 في تفسيره تعلقه باعبدوا وفصلنا رجحانه ودفع الاعتراضات التي اوردت عليه
 في حواشينا عليه * قال قدس سره للارادة * تبع الكشف فالمراد بها الطلب
 لان معنى ارادته تعالى فعل الغير عند المعتزلة طلبه منه ولذا جوزوا تخلف المراد
 عن الارادة في لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول الدواعي للمطلوب بالرجاء
 فاستعمل لعل فيه * قال قدس سره كان لفظ لعل حقيقة الخ * لتصح الاستعارة
 فانها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لمشايعته لما وضع له * قال قدس سره لغلبة
 استعمالها فيه * وغلبة الاستعمال اشارة للحقيقة * قال قدس سره بمعنى الغاية فعني
 لعلكم تقفون لكي تقفوا * تشبها للغاية بالمرجى في كون كل منهما مطلوبا * قال
 قدس سره وهذه الوجوه لا تجري في لعل اذا جعلت الخ * لان طلب العبادة منهم
 ليس لارادة التقوى وطلبها ولا غاية له اذ لا يصح ان يقال اعبدوا اربكم مریدا منكم
 التقوى اوليكم تقفوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس اليهم في ان طلب منهم

العبادة واقدرهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزواج عن تركها بحال
المرتجى بالقياس الى المرتجى منه بخلاف قولنا شبه حال خالفهم بالقياس اليهم في ان
خلفهم واقدرهم على التقوى * قال قدس سره هذا التقدير الخ * اما تعريض
للاشارح رحمه الله تعالى في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشف وصاحب
المفتاح وغيرهما واما بيان لصحة ايراده بان صاحب الكشف مصرح بذلك التقدير
وصاحب المفتاح موافق له في القول بالغليب فكانه ايضا قائل بذلك التقدير * قال
قدس سره لكنه لا يقتضي الخ * لم يقل الشارح رحمه الله تعالى انه يقتضي ذلك
بل قال وعلى هذا اي على ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق
بينهما ظاهر * قال قدس سره وذكرها في الانعام الخ * فيه انه ذكرها في الانعام
على ذلك التقدير بحيث يكون منفعة لهم فالذي يشهد به الذوق ان بيان كونها
معدنا للتكثير يتناول الجنسين معا لكن بحيث بين كون تكثر الانعام منفعة لهم
فلا بد من اعتبار خصوص الخطاب بهم والحاصل ان قوله تعالى (يذروكم فيه)
بيان لحكمة خلق الناس ازواجا وخلق الانعام لاجلهم ازواجا فقتضى البلاغة
القرآنية ان يكون الخطاب في يذروكم مختصا بالناس ليكون اشارة الى ان خلق الانعام
ازواجا لاجلهم وفي قول الشارح رحمه الله تعالى خلفها لكم فيها دفء ومنافع
ومنها تأكلون الخ تصرح بما قلنا * قال قدس سره ولا يندرج الخ * عدم القدح
مسلم لكن تقدير لكم يقتضي تخصيص الخطاب بالناس (قوله وهذا انسب بنظم
الكلام) ليكون قوله ومن الانعام عطفا على القريب مع كمال التناسب بين المعطوفين
بخلاف توجيه الكشف فانه يحتاج الى ان يعتبر عطفه على لكم * قال قدس سره والاولى
ادراجه الخ * لا يخفى ان التبادر من تغليب الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلة
في ذاتيهما كما في شعيب عليه السلام والذين آمنوا وفيما نحن فيه الكثرة والقلة باعتبار
عارض وهو المزاولة بالايدي فالانسب ان يجعل من تغليب الواقع بوجه على ما وقع
بغير هذا الوجه * قال قدس سره ان مثل قولك اكرم زيدا الخ * فيه بحث اما ولا
فلانه يلزم ان يكون صيغة الامر دالا على زماني الحال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على
احد الا زمانه الثلاثة واما ثانيا فلان المضارع يدل على تقييد ثبوت الحدث للفاعل في الحال
او الاستقبال فالظاهر ان الامر يدل على توجه الطلب الى متعلقه في الحال او الاستقبال
فان الطلب فيه مدلول الرتبة كما ان ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المضارع قال
في شرح التجريد في مسألة ان الامر هل يدل على الفور ام لان هيئة الامر لادلالة
لها الاعلى الطلب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة واما ثانيا فلانه

يلزم منه ان يكون الامر ظاهرا في التراخي واما رابعا فلانه يلزم منه ان تكون الاوامر
الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) للطلب في الحال
فيلزم اما القول بتخليق الوجوب عن الایجاب ان قلنا بعدم الوجوب حين الطلب
او القول بكون المأمور اذا مات قبل تحقق الشرط مات عاصيا لتركه الواجب ان قلنا
بالوجوب عليه حين الطلب واذا ظهر لك فساد هذه المقدمة ظهر لك فساد ما يبتنى عليها
قال الشارح رح في شرح المفتاح ما محصله ان في الشرطية التي جزاؤها خبر تعليقا
بمحصول ثبوت شيء او نفيه عنه وفي الشرطية التي جزاؤها انشاء تعليقا بمحصول
توجد الطلب او انقضى او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فاصل ان جاءك زيد فاكرمه انه
على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشاءه *
قال قدس سره ثم القائل الخ * يعني ان كلم المجازاة تدل على مسببة الجزاء عن الشرط
فلا بد من فهم المسببية وملاحظتها عند ذكرها لکن ملاحظة مسببية الطلب من حيث انه
مستفاد من صيغته غير ممكن وان كان في نفسه مسببا عن شيء باعث للطلب عليه وذلك
لان الطلب من حيث انه مستفاد من صيغة اكرم ملحوظ من حيث هو هو بدون
اعتبار وصف معه كالوجود والحصول والتعلق والاستحقاق والشيء من حيث هو
من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء واذا اعتبر الطلب
باعتبار وصف كان مأولا بالخبر هذا والجواب ان كلم المجازاة موضوعا للتعليق
في شرح التسهيل ادوات الشرط كلم وضعت لتعليق جملة بمحملة تكون الاولى سببا
والثانية مسببا فدلالتهما على السببية كدلالة لوعلى الامتناع ولا شك ان نفس الطلب
قابل للتعليق كما انه قابل للتقييد بالظرف وهذا لا يقتضي ان تكون ملاحظة المسببية
باعتبار نفسه فيجوز ان تلاحظ المسببية باعتبار ملاحظة وصف كالخصول ونحوه
وسيجي بيان سببية الطلب ومسببية في بحث الامر ان شاء الله تعالى وقال بعض
الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا
عن شيء ان الحكم بكونه مسببا عن الشرط وملاحظته لا يتصور الا بان يلاحظ طلب
الاكرام من حيث انه مفهوم برأسه ويجعل ملحوظا في نفسه والمفهوم من اكرم هو
طلب الاكرام الملحوظ من حيث انه حال من احواله وفيه انه يلزم ان لا يكون معنى الامر
مستقلا بالمفهومية لا المطابقي ولا التضمني مع ان المقرر ان المدلول التضمني للفعل مستقل
بالمفهومية وغير المستقل انما هو مدلوله المطابقي باعتبار النسبة الداخلة فيه * قال
قدس سره ويتفرع الخ * فانه ان اول كان الحكم بين الجزاء والشرط بالاتصال

فحمل الصدق وعدمه وان لم يأول كانت النسبة الانشائية مقيدة بالشرط غير محتملة
لهما * قال قدس سره هذا حكم بانتفاء الشيء الخ * مقصودا شارح رحمه الله تعالى ان
تأويل الجزاء الطلبي لكونه جزاؤهم لان الجزئية لا يقتضي الا كونه معلقا بشئ مفروض
الصدق في الاستقبال وهذا متحقق في الطلبي ولا يعتبر في الجزاء كونه مفروض الصدق كما
في الشرط فيقاس امتناع كونه جزا على امتناع كونه شرطا وليس مقصوده الاستدلال
بانتفاء السبب الخاص على انتفاء المسبب فان مرتبته اجل من ان يتوهم في حقه ذلك بل
بيان الفارق بين الشرط والجزاء واما اثبات ان في الطلب امر آخر يقتضي عدم وقوعه
بدون التأويل فلا بد من اثباته ودونه خراط القناد وقد عرفت حال مانبه به عليه * قال
قدس سره في بعض الخ * وعلى التقديرين هو فاعل اجن من اجنه اذا ستره وفاعل ذهلت
ضمير راجع الى الابل وان قرئ بصيغة المتكلم فصدورها بالهاء لا بالنون فاعل ذهلت *
قال قدس سره فينبغي ان يقيد الخ * لا يخفى ان في قول الشارح رحمه الله تعالى وهذا يصلح
اشعار بذلك حيث لم يقل هذا مثال لهما (قوله لا نسلم ان الشرط الخوي الخ) مخالف لما
في كتب الاصول من قسمة الشرط بالمعنى المذكور الى عقلي وشرعي ولغوي وهو
المذكور بعد اناء وانه يستعمل غالبا في السبب وفي شرط شبيه بالسبب الا ان يقال
ان ذلك المذكور انما هو في كتب الاصول للشافعية والمنع مبنى على مذهب الحنفية
وما ذكره من قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فهو باعتبار العلم فان العلم بالاول
سبب للعلم بالثاني من غير توقفه على شئ آخر (قوله انه لا خلاف الخ) يعني ان الدلالة
على المفهوم المخالف مشروطة بان لا تكون للتقيد فائدة اخرى كما تقرر في محله وفيما
نحن فيه يجوز ان يكون الفائدة اظهار الرغبة فيه او كون الحادثة التي تزلت فيها
كذلك (قوله معناه يحرم الخ) على اختلاف بينهم في ان مدلول النهي عدم الفعل
او الكف عنه (قوله فالخطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم) وليس عاماله ولجميع
الانبياء بقريئة ما قبله على ما فهم لان الحكم المذكور موجه الى كل واحد منهم
لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة (قوله وعدم اشراكه
مقطوع به في جميع الازمنة) لان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر قبل
اليئة وبعدها فلكون الجزاء استقباليا نزل الحال وقوعه منزلة المشكوك لتصور
ان في المقام ما قبله عن اصله فكان المقام مقام ان تشرك لكن جي بلفظ الماضي
وان كان المعنى على الاستقبال ابرازا للاشراك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير للتعريض بمن تحقق منهم

الشرك بانه قد حبط اعمالهم لتحقيق موجه فيهم (قوله لامعنى التعريض بمن)
 لم يصدر عنهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم لعدم صدوره منهم والحكم عليهم بانه
 سيحبط اعمالهم مستفاد من النص بطريق فحوى الخطاب كما في قوله تعالى لا تقل لهما
 اف فان الشرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو بمكانة من الله تعالى اذا
 كان موجبا للحبط كان بمن عداه موجبا له بطريق الاولى ومنه ظهر ان صيغة
 المضارع لا تفيد التعريض بمن صدر عنهم الشرك لان المضارع حينئذ يكون
 مستعملا على اصله اعنى وقوع الشرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 في الاستقبال بطريق الفرض وهو الارتداد وترتب الحبط على الارتداد لا يفيد التعريض
 بمن صدر عنه الشرك ابتداء بانه قد حبط عمله بل يكون تعريضا بمن ارتد بخلاف الماضي
 فانه وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي ابراز له في صورة الحاصل
 تعريضا بمن صدر عنه الشرك بانه قد حبط عمله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه
 قد خفي على الناظرين (قوله في هذا الكلام من انخفا والضعف الخ) اما انخفا فظاهر
 حيث ذهب الخليل الى انه تعريض بمن صدر عنه الشرك ومن لم يصدر عنه بناء على
 عدم الفرق بين فحوى الخطاب والتعريض والمضارع يفيد ايضا بناء على عدم الفرق
 بين مفاد الماضي وتحقيق الشرك ومفاد المضارع وهو الارتداد واما الضعف فلان
 التعريض بمن صدر عنه الشرك يستفاد من التعبير بصيغة الماضي الدال على الوقوع
 صورة ولا حاجة في ذلك الى ابراز الشرك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم في معرض الحاصل بطريق الفرض وارتكاب سوء الادب (قوله هذا التعريض)
 لا مطلق التعريض اذ لا يجرى ذلك في قوله تعالى (لئن اشركت ليعطين عملك) فان
 المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه ابلغ (قوله لان كل من سمعه الخ) فعلى
 الاول المنصف بمعنى الحامل على القول بالانصاف وعلى الثاني المنصف صاحبه
 (قوله حالصي العداوة) مستفاد من صيغة المبالغة فان الاعداء جمع عدو (قوله
 تمنوا ان تردوا) اشارة الى ان لو مصدريه بقرينة وقوعه بعد الوداد اليه ذهب
 البعض كالقراء وابى على وابى البقاء وغيرهم والوداد بمعنى التمني لان وقوع
 الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون بيانا لحاصل المعنى ففعل
 ودوا محذوف ولو شرطية اي ودوا ارتدادكم لو تكفرون لسروا كما هو مذهب
 الجمهور (قوله وهو المذكور في الكشف) اي المفهوم مما ذكر فيه فان عبارته هكذا فان
 قلت كيف اورد جواب الشرط مضارعا مثله ثم قال ودوا بلفظ الماضي قلت الماضي

وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب قال فيه نكتة كأنه
 قيل ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم انتهى ولا تعرض فيها لكون ودوا
 جوابا للشرط لافي السؤال لان حاصله انه كيف جاء ودوا ماضيا بعد ان اورد
 جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء كان ودوا جوابا اوليا ولا
 في الجواب اذ خلاصته ان ودوا وان فرض كونه جاريا مجرى المضارع بان يكون
 معطوفا على جواب الشرط فيه نكتة وهي الدلالة على ودادتهم للكفر قبل كل
 شيء وانه اذا لم يكن جاريا مجرا بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء
 كانت النكتة المذكورة فيه بطريق الاولى كما هو مدلول ان الوصلية وذلك لانه
 حينئذ لا يكون ودادتهم مقيدة بالشرط المذكور فيدل على تحققها قبل كل شيء
 يريدونه من مضار الدنيا والدين وانها حاصلة لهم وان لم يتفقوا بخلاف ما اذا
 كان جاريا مجرى المضارع فانه حينئذ يكون بمعنى المضارع مترتبا على الشرط لكن
 ايراده بلفظ الماضي يشعر بكونه حاصلا لهم قبل زمان التكلم وايراد الشرط
 والجزاء المذكورين بلفظ المضارع يدل على حصولهما بعد زمان التكلم فيكون في
 لفظ الماضي دلالة على قبلية ودادتهم للكفر من كل مضرة يريدونها وانها حاصلة
 لهم وان لم يتفقوا ولا شك ان الدلالة على تقدير عدم الاجراء اظهر لكون الماضي
 مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الاجراء فان الدلالة حينئذ بمجرد التعبير بلفظ
 الماضي وما ذكرنا من توجيه عبارة الكشف مصرح به في تفسير القاضي حيث
 قال وبجيشه وحده بلفظ الماضي للاشعار بانهم ودوا ذلك قبل كل شيء وان ودادتهم
 حاصلة وان لم يتفقوا وبما حررنا ظهور وجه تخصيص الشارح رحمه الله تعالى قوله
 فان قلت اذا عطف على جواب الشرط الخ بالوجه المذكور في المفتاح ولم يتعرض
 لوروده على وجه الكشف لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب الشرط
 ثم ان ودادتهم للكفر اذا كان قبل كل ما يريدونه كان لزوما لا ظفرا وضع بالنسبة
 الى العداوة والبسط فيؤل وجه الكشف الى وجه المفتاح فلذا قال الشارح رحمه الله
 تعالى في شرحه وهذا حاصل ما ذكره صاحب الكشف (قوله ان لزوم الخ)
 يعني ان الماضي اذا وقع جزاء وان كان بمعنى المضارع لكن التعبير بلفظ الماضي يشعر
 بتحقيق مفهومه ولا شك ان التعليق بالشرط الذي هو على خطر الوجود يتنافى ارادته
 فليجمل على تحقيق لزومه للشرط بقرينة وقوعه جزاء وقال السيد في شرحه
 للمفتاح انما دل الماضي على تحقق الزوم لان الجزاء معلق بالشرط فمعناه اذا وقع
 جزاء يتحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط وفيه انه يتوقف على اعتبار الماضي

بعد الجزائية والظاهر انه مقدم وان تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط لا يدل على تحقق لزومه له من غير شبهة لجواز ان يكون اتفاقا من غير لزوم كافي قولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا (قوله اذا عطف الخ) خرج بهذا القيد كون المجموع من حيث هو جزء لانه حينئذ لا يكون العطف على الجزء بل مقدما على وقوعه جزء على ان معنى قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال بان يكون المجموع جزءا لا بدله من شاهد حتى يمنع الحصر * قال قدس سره وحينئذ لا يرد الخ * فيه بحث لان المراد بقوله ليكون المجموع لازما واحدا ان ترتب مجموع الجمل الثلاث بالترتيب الذي بينها في اللزوم يكون اللازم لازما واحدا بالقياس الى الشرط كانه قيل ان يتفقوا يكونوا لكم اعداء الملزوم لان يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم الملزوم لان يودوا كفركم فلا يكون هناك لزومات متعددة بالقياس الى الشرط حتى يصح ان لزوم الثالث للشرط او ضح بالنسبة الى لزوم الاولين له * قال قدس سره لانها حاصلة لهم الخ * فيه بحث لان التمني على ما سيجي في بحث الانشاء طلب الشيء على سبيل المحبة فيجوز ان لا يتحقق طلب الكفر منهم على تقدير البسط وفي تفسير الكشاف ودوا بقوله تمنوا ان ترتدوا اشارة الى ما قلنا * قال قدس سره ويظهر لك مما قررنا الخ * تعريض للشراح رحمه الله تعالى بانه لا وجه لتخصيص لزوم خلو التقيد عن الفائدة بما في الفتح وقد عرفت اندفاعه فيما سبق * قال قدس سره نعم لو قيل الخ * لا يخفى ان التردد المذكور انما يستقيم لو ثبت في الاستعمال وقوع المجموع من حيث هو جزء وان لم يتوقف بعض اجزائه على الشرط * قال قدس سره وعلى كل تقدير يبطل الخ * اما على تقدير ان يكون المجموع لازما واحدا فلعدم تعدد اللزومات فلا يصح كون بعضها او ضح واما على تقدير ان يكون كل واحدة منها لازما بلا واسطة او بواسطة فخلو التقيد بالشرط المذكور او المقدر من الفائدة ولا يخفى عليك ان التردد بين المجموع وبين كل واحدة منها * قال قدس سره تختار الخ * لانه لم يقل بتعدد اللزومات والكل من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من اجزائه لازما فلا يخلو التقيد بالشرط عن الفائدة (قوله انه من الضرب الاول) لانه الشايع المتبادر الى الفهم (قوله والمراد اظهار الخ) قد عرفت ان المراد بالودادة التمني ويجوز ان يكون التمني بعد الظفر فلا حاجة الى التأويل وكذا في قوله يكونوا لكم اعداء لان المراد خالصى العداوة والخلوص انما هو بعد الظفر لا قبله فانه لا يخلو عن شيء من الملازمة الظاهرة (قوله يظنونهم كفارا) اي يظن المشركون المؤمنين كفارا بسبب ارسال المكتوب

اليهم واظهار اسرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله هذا انما يصح (الخ) فيه ان اخبار
 المرأة التي حملت مكتوب خاطب بما جرى لها مع اصحابه يكفي في ظن المشركين
 للمؤمنين كفارا مثلهم ولا يتوقف على وصول المكتوب اليهم (قوله فرضا) متعلق
 بحصول الشرط اى حصول فرض او مفروض او من حيث الفرض لا بالتعلق
 لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به حال (قوله مع القطع الخ) اى الحصول المفروض
 للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزء المسبب عنه مدلول لو قدلولها
 التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبيين وابن عصفور
 واختاره القاضي في تفسير قوله تعالى (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم) انها
 لمجرد التعليق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول او الثاني كان
 لمجرد التعليق في الاستقبال وقيل انها للتعلق مع امتناع الشرط من غير دلالة على
 امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك بقرينة كالمساواة كذا في المعنى (قوله على سبيل
 القطع) قال العلامة انه متعلق بامتنع اى لتعلق ما هو معلوم انتفاء قطعا بامتناع
 غيره للدلالة على علية امتناع الاول لامتناع الثاني للاستدلال على انتفاء الثاني
 لكونه معلوما كما يحققه الشارح رحمه الله تعالى وقال الشارح رحمه الله تعالى
 الاظهر انه متعلق بامتناع غيره لانك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجئ
 يعنى يجعله مسببا عنه على ان التعليق مجاز عن التسبب لانك اذا قلت ان جئتني
 اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجئ فقد جعلته مسببا والمجئ سببا والا فالظاهر انه ليس
 بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعلق الامتناع بالامتناع بل لتعلق الحصول بالحصول
 (قوله لان تعليق الخ) هذا غير ما قالوا من ان تعليق الحكم بالوصف مشعر
 بالعية وبعض الناظرين لم يفرق بينهما فاعترض بانه لا معنى لقولنا انها لتعلق
 ما امتنع لاجل امتناعه اذ ليس الامتناع علة لتعلق (قوله لتعلق الامتناع الخ)
 قد عرفت انه جعل الشارح رحمه الله تعالى التعليق مجازا عن التسبب
 وعندى انه لا حاجة اليه لانه لتعلق كالتعليق في لما وماله السببية
 فعنى قولنا لو جئتني لا اكرمتك ان ثبت المجئ ثبت الاكرام ولما اتى الاول اتى الثاني
 (قوله والمآل واحد) لان التعليق بالحصول الفرضي للدلالة على ان انتفاء الثاني
 لانتهاء الاول قال قدس سره اما ان اريد به التعليق الشرطي الخ قد عرفت
 انه تعليق شرطي كالتعليق في لما وقد اعترف به في شرح المفتاح فقال ومحصل
 ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما اتى الشرط اتى الجزاء بانتفائه فيرجع الى ما هو
 المشهور من انها لانتهاء الثاني لانتهاء الاول نعم انه ليس تعليقا شرطيا بمعنى تعليق

امراً آخر على خطر الوجود كما في ان * قال قدس سره وان مفهوم لو هو التعليق الخ * لا يخفى ان كلا المعنيين مفهوم من لو وكون الاول مفهوم ما مطابقاً والثاني لازماً بما علم ثبت بل التبادر وكون المقصود ان امتناع الثاني لا امتناع الاول يدلان على ان مفهومها مجموع الامرين كل منهما داخل فيه * قال قدس سره فيكون التعليق في عبارته الخ * فيه انه لا بد في هذا التوجيه من تأويل الامتناع بالمتنع في الموضعين ومن تقدير الحصول فيهما اي تعليق حصول ما امتنع بحصول ما امتنع مع انه خلاف الظاهر لان المتبادر من قولنا تعليق ما امتنع تعليقه من حيث الامتناع (قوله سواء كان الخ) اشارة الى دفع ما توهم بعض شراح المفتاح من ان قوله لا امتناع الثاني لا امتناع الاول لا يشمل الا صورة واحدة وهي ما اذا كان الشرط والجزاء مثبتين مع ان الاستعمال لو اربع صور (قوله والسبب قد يكون اعم) اي اكثر في نفسه وفي الرضى والسبب قد يكون اعم اي محققاً (قوله اما الاول فلان الشرط الخ) قدم سابقاً ان الشرط الخوى معتبر فيه معنى السببية ولذا قال الاصوليون انه شرط شبيه بالسبب وقال في المعنى ان لودالة على عقد السببية والسببية المعتبرة فيها الجعلية سواء كانت في الواقع او لا وفي نحو قولنا لو كان النهار موجوداً فالشمس طالعة السببية باعتبار العلم على انه لا يلزم على الشيخ دعوى الكيفية حتى يرد عليه ما ذكره بل يكفي ان تكون جزئية فعنى قوله ان الاول سبب والثاني مسبب انه قد يكون سبباً ومسبباً (قوله فهي لا امتناع الاول الخ) اي هو داخل في مفهومها (قوله انه يستدل بامتناع الاول الخ) فان كلا الانتفائين معلمان في نحو قولنا لو جئتني لا كرمتك (قوله على انتفاء الخ) يعنى انه قد حصل جمع الشروط والاسباب لوجود الثاني كالا كرام سوى مضمون الاول كالجئ مثلاً فلم ينتف الا كرام الا انتفاء الجئ كما مر منقولاً من التحرير العسدي (قوله فقد جعلوا اه) اي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحاً واخذوه هناك مذهباً كالشلوبين وابن عصفور الا انه لما شاع استعمالها فيما يكون انتفاؤهما قطعاً قالوا انها لا تحتاج الى ذكر استثناء نقيض التالي بخلاف استثناء المقدم * قال قدس سره يفهم من ظاهرهما الخ * الاول مفهوم من ظاهر القول الاول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الاول ان الحصر المستفاد من قوله انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا رباب المعقول ممنوع بل المفهوم منه انه معنى حقيقى عندهم مجازى عند اهل اللغة لكونه جزء ما وضع له وعلى الثاني ان المفهوم منه الآية الكريمة واردة على وفق اصطلاحهم لا على مقتضى اصطلاحهم حتى يرد انه يفهم منه انه فرع الاصطلاح ولولاه لما وجد (قوله

فيكون) دائما اذ لا واسطة بين النقيضين وماتوهم من انك تقول لو ضربني الامير
ضربته فتقصد وجود ضربك على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه
استمرار ضربك ولا يلزم منه انه لو ضربك السلطان ضربته فدفوع لانه ليس مما نحن فيه
لانه ليس فيه نقيض الشرط اعني عدم ضرب الامير انسب واليق بالجزء بل هو من باب
التعريض فتدبر * قال قدس سره هذا انما يتأني الخ * خلاصة كلامه انه اذا كانت لولا
مركبة من لو وحرف النفي كان معنى التعليق باقيا فيه فيفيد استمرار الجزاء على تقدير
وجود الشرط وعدمه اذا كان تعلقه بالشرط مستبعدا واما اذا كانت كلمة برأسها كان
معناها ان وجود الاول مانع عن تحقق الثاني فلا يفيد استمراره * قال قدس سره واما
قولك الخ * يعني انه فرق بين لو لا ولو لم فانه مركب من لو ولم قطعا فهي تدل على التعليق
فتفيد استمرار الجزاء في المثال (قوله ان الارتباط الخ) ولذا قالوا ان رفع المقدم لا يوجب
رفع التالي ووضع التالي لا يوجب وضع المقدم ولو اعتبر الارتباط لانجما (قوله فلو
قدر الخ) بان تكون مستعملة على اصلها (قوله ويتناقض) اي يحصل التناقض بين
ثبوت نفي المنفي المستلزم لثبوت العصبان وبين ما يريد بقوله نعم العبد صهيبي
الخ لانه سيق للدح بعدم العصبان (قوله وهذا وهم الخ) قيل كان الشيخ
استبعد التقييد بالنفي لانه يتأني عموم النفي الصريح ففيه مزيد تكلف ليس في تقييد
المثبت وحيث لا يجزم ما ذكره الشارح رحمه الله في الجواب ان ترديد الشارح رحمه الله تعالى
في اعتبار الارتباط في مفهوم الجزء ولا شك انه لا فرق بين المنفي والمثبت حيث
انما الاستبعاد اذا كان التقييد بقرينة خارجية عن مفهوم الجزء (قوله واما قوله
تعالى ولو علم الله فيهم خيرا الخ) اول الاية ان شرب الدواب عند الله الصم البكم
الذين لا يعقلون ولو علم الله الخ اي لو علم الله في الكفرة الصم عن الحق البكم من نطقه
سعادة كتبت لهم او انتفاسا بالايات لاسمعهم سماع تفهم (قوله واجيب الخ)
في المعنى والجواب بثلاثة اوجه اثنان يرجعان الى منع كونه قياسا وذلك لاختلاف
الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا
والثاني ان يقدر ولو اسمعهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى منع استحالة
النتيجة بتقدير كونه قياسا متحد الوسط اذ التقدير ولو علم الله فيهم خيرا او قتا ما تولوا
بعد ذلك ولا يخفى ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة على تقييد لو اسمعهم بالاسماع
الغير النافع ولانه تحقق فيهم الاسماع الغير النافع الا ان يقيد بالاسماع بعد نزول هذه
الاية وكذا ضعف الثالث لان علمه تعالى بالخير ولو في وقت لا يستلزم التولي بل عدمه

واما لجواب الثاني فهو قوى لان الشرطية الاولى قرينة على تقييد الاسماع
في الشرطية الثانية بتقدير علم عدم الخير فيهم وهذا مختار القاضي في تفسيره حيث
قال ولو اسمعهم وقد علم ان لا خير فيهم لتولوا ولم ينتفعوا به او ارتدوا بعد التصديق
والقبول (قوله فانما ينتجان) اي اللزومية كما يدل عليه قوله وهذا محال لان المحال
استلزام علمه تعالى بالخير فيهم للتولي لا توافقهما في الوجود وقوله والمحال جاز
ان يستلزم المحال والقياس انما ينتج لزومية اذا كان من اللزوميتين وليس المراد
ان الانتاج مطلقا يكون من اللزوميتين فان القياس المركب من الاتفاقيتين
ومن اللزومية والاتفاقية منتجان للاتفاقية وتفصيله في شرح المطالع فلا يرد ما قيل
انه على تقدير كون الاولى اتفاقية عامة والثانية لزومية اذا سلم كونها كلية يجب
ان ينتج كالاتحفي على من له دربة بصناعة البرهان فلا يصح قوله انما ينتجان اذا كانتا
لزوميتين (قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة) اي لان سلم استحالة الحكم باللزوم بين المقدم
والثالي وان كان الطرفان محالين فاقبل اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم
واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبانظر الى استحالتها في نفسه فلا تدافع
بينهما ناش من سوء الفهم (قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال) وان لم يوجد بينهما
علاقة عقلية على ماهو التحقيق من عدم اشتراط العلاقة في استلزام المحال للمحال
فاندفع ما قيل لا كلام في جواز استلزام المحال للمحال لكن لا ريب في استحالة استلزام
المحال لما يستحيل تحققه عند تحققه وههنا كذلك (قوله وهذا) اي المذكور
من السؤال والجواب غلط اما السؤال فلان اولم يستعمل الى آخره واما الجواب فلقوله
وكيف الى آخره يعني ان فيه تسليم كونه قياسا ومنع كونه منتجا لانقضاء شرائط الانتاج
وكيف يصح اعتقاد وقوع قياس في كلامه تعالى اهملت فيه شرائط الانتاج
وان لم يكن مراده تعالى قياسية ذلك وبما حررنا لك اندفع كلا الاعتراضين للسيد
اما الاول فلانه ان اراد بقوله بل اراد منع كونه قياسا منتجا منع قياسيته فباطل
لان الشرائط المذكورة شرائط الانتاج لاشتراط القياسية فبانقضاءها لا ينتفي
القياسية وان اراد منع انتاجه ففيه تسليم كونه قياسا الا انه غير منتج لانقضاء شرائط
الانتاج واما الثاني فلانه مبني على ان يكون لفظ هذا اشارة الى الجواب ويكون قوله
لان لفظة لولم تستعمل انتاجا مضادا على التسليم الاول عليه بقوله ولو سلم وقد عرفت
انه اشارة الى مجموع السؤال والجواب بين غلطية كل منهما على ترتيب الالف قوله
ثم ابتداء (قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر انت) يعني انه كلام منقطع عما قبله
والمقصود منه تقرير توليهم في جميع الازمنة حيث ادعى لزومه لاهو مناف له ليقيد

ثبوته على تقدير الشرط وعدمه فعنى الآية انه اتنى الاسماع لانتفاء علم الخير
وانهم ثابتون على التولى في الشرطية الاولى لزوم بحسب نفس الامر وفي الثانية
ادعائى فلا يكون على هيئة القياس فاندفع ما قبل ان الاشكال باق بحاله اذ لو كان
هاتان الشرطيتان حقتين لكان استلزام علم الله تعالى للاسماع واستلزام الاسماع
للتولى ثابتين ويلتزم منهما قياس اقترانى ينتج للمحال (قوله يجوز ان يكون الخ) يعنى
ان التولى يعنى الاعراض عن الشئ كما هو اصل معناه لا يعنى مطلق التكذيب
والانكار عن الحق فيلتزم يجوز ان يكون لو معناه المشهور ويكون المقصود منه
الاجبار بان انتفاء الثانى فى الخارج لانتفاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينظم
منهما القياس اذ ليس المقصود منهما بيان استلزام الاول للثانى فى نفس الامر ليستدل
بل اعتبار السببية واللزوم بينهما ليعلم المسببية والمزومية بين الانتفائين
المعلومين فى الخارج (قوله وعدم الانقياد) كالعطف التفسيري لما قبله لافادة
ان الاعراض ههنا عقلى لاحسى (قوله لم يتحقق منهم التولى والاعراض) لان
الاعراض عن الشئ فرع تحققه (قوله ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له) لان
الانقياد للشئ وعدم الانقياد له ليس على طرفي النقيض بل كالعقول والتحصيل
لجواز ارتفاعهما بعدم ذلك الشئ (قوله لانسلم ان الخ) لانه يجوز ان يكون ذلك
بسبب عدم الاهلية للاسماع وهو داء عضال وشر عظيم قال الله تعالى فذكر ان نفعت
الذكرى (قوله ليس خيرا فيه) وان كان خيرا له فلا يكون مخالفا لما هو المشهور
ان من النعمة ان لا تقدر * قال قدس سره فيه بحث الخ * والجواب ان فى الامر
الاول كمال ذمهم وتوبيخهم حيث صار الاسماع الذى هو اسبب لعدم التولى سببا
لتوليهم بناء على فرط عنادهم وتضييعهم الاهلية والاستعداد كانه قيل بجميع
اسباب التولى وشرائطه متحقق فيهم الا الاسماع ولو اسمعهم لتولوا * قال قدس
سره بخلاف دوام التولى الخ * يعنى بخلاف ما اذا جعل من قيل لولم يخف الله
لم يعصه فان المدلول حينئذ دوام التولى وهو يفيد كمال ذمهم * قال قدس سره
فان قلت الخ * هذا انما يريد لو اريد لتولوا عما اسمعهم اما لو اريد لتولوا عن الحق
وانكروه فانه متحقق على التقديرين لانهم صم بكم ثابتون على التكذيب والانكار
اسمعهم الحق او لم يسمعهم اما على تقدير عدم الاسماع فظاهر واما على تقدير
الاسماع فلانهم ينكرونها عنادا قال الله تعالى وحججوها واستيقنتها انفسهم
* قال قدس سره لاسمعهم للطف بهم الخ * فسر الاسماع بالالطف وهو ما يقرب
العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية لانه لا يمكن تفسيره بالاقدار على السماع

لحصوله ولا يخلق السماع فيهم بالجبر لانه لا يعتبر في الشرع ولا يترتب عليه البجعة
ولا توسط اختيارهم لكون الافعال الاختيارية مخلوقة للعبد عند المعتزلة فالمراد
خلق اسباب السماع وهو اللطف * قال قدس سره لما نفع فيهم اللطف * اى لثبتوا
على التكذيب والانكار كانوا قبل اللطف فلا يرد ان عدم نفع اللطف فيهم فرع
تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقديرى اللطف وعدمه * قال
قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار * لا يخفى انه لا حاجة على هذا
الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول على الاستعمال المشهور يعنى انه لم يبق
عن ارادتهم عن الخلق الانتفاء اللطف ومجى الآيات حتى لو تحقق تحقق
ويمكن حمله على طريق الاستدلال فانه يتبع حينئذ لو علم الله فيهم خيرا اى انتفاعا
باللطف لارتدوا ولا شبهة في صحته واما الجواب الذى ذكره السيد فتكلف
لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا بل هو مقيد بقوله بعد ذلك كما هو
الظاهر ولان التصديق ينافى للاستمرار على التكذيب والنقيض بالانفكاك المعتد به
خلاف الظاهر (قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه الخ) في تفسير القاضى وقالوا
لولا انزل عليه ملك هلا انزل معه ملك يكلمنا الله نبي كقوله لولا انزل اليه ملك فيكون
معه نذيرا ولولا انزلنا ملكا لقضى الامر جواب لقولهم وبيان لما هو المانع مما اقترحوه
والخلل فيه والمعنى ان الملك لو انزل بحيث عاينوه كما اقترحوه على اهلنا فان
سنة الله تعالى جرت بذلك فيمن قبلهم ثم لا ينظرون بعد نزوله طرفة عيين
(ولو جعلناه ملكا جعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون) جواب ثان ان جعل
الهاء للمطوب وان جعل للرسول فهو جواب اقتراح ثان فانهم تارة يقولون
لولا انزل عليه ملك وتارة يقولون لو شاء ربنا لانزل ملائكة والمعنى ولو جعلناه
قرينا ملكا يعاينونه او الرسول ملكا لمثلنا رجلا كما مثلنا جبريل عليه السلام
في صورة دحية الكلبي فان القوة البشرية لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما
راهم كذلك الافراد من الانبياء بقوتهم القدسية وللبسنا جواب محذوف اى ولو
جعلناه رجلا لبسنا اى خلطنا عليهم ما يخلطون على انفسهم فيقولون ما هذا
الا بشر منكم انتهى ولا يخفى عليك بعد التدبر فيما نقلناه ان كلمة لوهنا مجرد الربط
والتعليق ليفيد ابداء النافع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما مقاله
الشارح رحمه الله من انه لا استمرار الجزاء على تقديرى الشرط وعدمه فلا مدخل له
في الجواب عن اقتراحهم وكذلك كونها على اصلها اعنى امتناع الثاني لامتناع
الاول او بالعكس اذ ليس المقصود ههنا بيان السببية بين الانتفائين المعلومين

ولا الاستدلال بانتفاء اللبس على انتفاء كونه رجلا ومنه على انتفاء كونه ملكا فان
 جواب اقتراحهم يحصل بمجرد ابداء المانع وحاجة فيه الى اعتبار امتناع الثاني
 ليفيد امتناع الاول (قوله فيلزم عدم الثبوت آه) اي عدم ثبوت الشرط والجزاء
 اما عدم ثبوت الشرط فظاهر واما عدم ثبوت الجزاء فلكونه معلقا على الشرط
 الغير الثابت والتعليق لا يدل على عدم ثبوت شيء منهما لانه يقتضي كونهما على
 خطر الوجود لا القطع بعدم الثبوت * قال قدس سره واليه * اي الى كونه مرادا
 * قال قدس سره ولو كان بالصين * الصواب ولو يكون في وقت الطلب * قال
 قدس سره كانه لم ينظرا * البارق غيم يظهر منه البرق بغداد متعلق بطربن الوهن
 ليلة فيها غيم لو نصف الليلة مالهن ومالي تعجب متصل بمادل عليه الكلام اي
 طربن فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعادها وهي تدافعي الى ان قضيت
 من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها العجب فويقا نهر غائبة عنها وتمنت لها ورغبت
 عن الفرات وهي حاضرة حولها تراب لها دعاء على الابل اي لا شربت الماء بل لها
 بدل الماء التراب انيق وجمال بان الضمير في لها والكرخ ولاية بغداد اي ان كنت
 في ولاية بغداد فاني عطشان الى وطني فهل حلت ايها البرق قطرة عن ماء بلدي
 وهي المعرة (قوله في الجهد والهلاك آه) يقال فلان بعنت فلانا اي يطلب ما يؤديه
 الى الهلاك كذا في الكشاف قال الهلاك مأخوذ في مفهوم العنت فلا يرد ما قيل ان
 الصواب اولا العنت معناه الفساد والمشقة اولهلاك والاثم على ما في القاموس
 ولا يجوز ارادة معنيين من لفظ واحد (قوله لقصد استمراره) اي للاشارة الى
 استمرار الفعل لان اللفظ مستعمل فيه (قوله فيما مضى) اذ الجزاء ماض ولو لا يقلب
 الماضي الى المضارع (قوله وقتنا فوقنا) لان المضارع يدل على الاستمرار التجددي
 لتجدد زمان الاستقبال (قوله لانه كان آه) وفيه تعكيس امر الالية لقصد الاشارة
 الى ما ارادوا توخيها لهم عليه واستهجانا له ولذا عبر عن الموافقة بالاطاعة ، انما قلنا
 ان اللفظ ليس مستعملا فيه بل هو من مستتبعات التراكيب بايراد صيغة المستقبل
 كالعريض في قوله تعالى (لئن اشركت ليجعلن عملك) بايراد صيغة الماضي لان
 المقصود من الآية نفي الاطاعة في الكثير لانني الاستمرار لاطاعة في الكثير
 (قوله بدايل قوله تعالى آه) متعلق بقوله كان في ارادتهم ووجه الاستدلال
 ان المراد من الكثير الحوادث التي تحتاج الى الرأي وهي كثيرة في نفسها وان كانت
 قليلة بالنسبة الى الحوادث التي لا تحتاج الى الرأي فالمعنى او يطعنكم في الحوادث
 التي تحتاج الى الرأي بان يعمل على رأيكم فيها وهذا هو استمرار عمله على

ما يستصوبونه (قوله بعد قوله اه) انما قال ذلك ليظهر ان مقتضى الظاهر الله
 مستهزئ عدل عنه الى المضارع لافادة الاستمرار التجددي والله مستهزئ
 وان كان دالة على الدوام بمعونة المقام الا ان الاستمرار التجددي ابلغ (قوله ليكون
 المعنى اه) هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤيد اليه وكذا ما في المفتاح لما عرفت من ان
 المعنى ان انتفاء عنكم بسبب انتفاء اطاعتكم في كثير من الامر وذلك لان الاطاعة
 في كثير من الامر تستلزم استمرار الاطاعة فان اعتبر النفي المستفاد من كلمة لو مقدما
 على الاستمرار كان مأل المعنى انتفاء استمرار الاطاعة وان اعتبر الاستمرار مقدما على
 النفي كان مأله استمرار انتفاء الاطاعة ووجه آخر وهو انه ان كان في كثير متعلقا
 بطبيعتكم كان مأله الى انتفاء استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بالنفي المستفاد من كلمة
 لو كان مأله الى استمرار امتناع طاعتكم * قال قدس سره وظاهر * لان استفادة المعاني
 من الالفاظ على وفق ترتيبها * قال قدس سره واما موافقته الخ * لا يخفى ان موافقته
 ايهم اما بالوحى او بالاجتهاد وهو ايضا وحى عند من يجوز له الانبياء عليهم السلام
 لامتناع تقررهم على الخطاء وعلى كل تقدير لا موافقة لرايهم فالنبي عليه الصلاة
 والسلام مستمر على امتناع اطاعتهم وانه لو اطاعهم في شئ لوقعوا في العنت والامر
بالمشاورة لمجرد تطيب قلوبهم (قوله ولثاني ايضا وجه) بناء على ان البليغ يصور
 المعاني الاصلية او لافي الذهن ثم يعتبر فيها الخصوصيات والزوايا فالنفي والاثبات مقدم
 في الاعتبار على استمرار وعدمه (قوله الخطاب الخ) ففي التخصيص تسلية للرسول
 عليه السلام وفي التعميم تفضيخ لهم بظهور شناعة حالهم على كل احد (قوله اروها
 الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة اوجه الاول ان يكونوا قد
 وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدخلوها والثاني ان يكونوا قد
 وقفوا عليها وهي تحتهم يعني انهم وقفوا فوق النار على الصراط وعلى هذين
 الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث انهم عرفوها من وقفته على كلام فلان
 علمته معناه (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى اي لو ترى الكفار في وقت
 وقوفهم ولا يجوز ان يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذوا الرؤية عن الاستعمال الشائع
 اعنى الظرفية والادراك البصري من غير ضرورة (قوله لرأيت امرا فظيحا) بقصر
 العبارة عن تصويره قدر الماضي على طبق الكشف رعاية لمقتضى الظاهر في لو موافقة
 لقوله تعالى (لو يطيعكم في كثير من الامر اعنتم) (قوله فهذه الحالة) اي رؤية الكفار
 في تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل لو وقال السيد في شرح المفتاح وهذه الامور انما تنفع
 في الآخرة وفسرها في الحاشية بقوله يعني ان وقوفهم على النار وكونهم ناكسي رؤسهم

وكونهم موقوفين عند ربهم امور مستقبله توجد يوم القيمة لكنها لتحقيق وقوعها
نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها لو واذا المختصان بالماضي كانه قيل
هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وحيث كان المناسب ان يقول
ولورأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبها على نكتة اخرى وهى ان اللفظ
المستقبل الصادر من لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم بتحقيق معناه انتهى
ويرد عليه ان كون هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضى التعبير عنها بصيغة الماضي
وادخال اذ عليها لاستعمال لوفاته انما يتربب على تنزيل الرؤية المستقبلية بمنزلة
الماضي وانا لانسلم ان المناسب تكون تلك الامور متحققة ان يقال لورأيت (قوله
قد انقضى هذا الامر) اى رؤيتهم فى تلك الاوقات (قوله هكذا ينبغي الخ) يعنى
ينبغي ان يفهم ان ما هو منزل بمنزلة الماضي هو اصل الرؤية لتحقيق وقوعه والذي
فرض وقوعه ادخل عليه لو هو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كابدل عليه قوله لكنك
ما رأته وفى شرح المفتاح وانت لو رأيتها لرأيت العجيب فاندفع ما يقال ان خبر
الصادق يدل على تحققه واما فرض الصادق فلا لان المفروض انما هو النسبة الى
المخاطب واما اصل الرؤية فقد كور لاعلى وجه الفرض فدخول لويجعل اصل
الرؤية المستقبلية بمنزلة الماضي وكذا اندفع ايضا ما يقال ان تنزيل المضارع بمنزلة
الماضى فى التحقيق ينافى دخول لوالدالة على الامتناع لان الامتناع باعتبار الاسناد
الى المخاطب والتحقيق لاصل الفعل فذكر لويبدل على ان الرؤية بمثابة من
القطاعة يمنع معها رؤية المخاطب (قوله فى احد قولى البصريين) وهو لزوم
وقوع الماضي بعد رب دون القول الآخر لهم وهو جواز وقوع الحال والاستقبال
بعدها يدل على ذلك تفرعه على ما تقدم بقوله فقوله (ربما يود الذين الخ)
(قوله والفعل المتعلق به رب محذوف) لانه حينئذ لا يجوز تعلقه بيود ولا بدله
فعل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من كونه حرف جر واما على مذهب
الاخفش واختاره الشيخ الرضى من كونه مبتدأ لا خبر له والمعنى قليل او كثير وداد
الذين كفروا فلا حاجة اليه (قوله من التعسف) لان المعنى على تقليل ودادهم لاعلى
تقليل شئ يودونه الا ان يراد رب شئ يودونه من حيث انهم يودونه (قوله وبتر
النظم) اى قطع قوله تعالى (لو كانوا مسلمين) عما قبله (قوله ورب ههنا لتقليل
النسبة) فى الحديث لا يزال الرب برحمه ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين
فليدخل الجنة فيتمون الاسلام (قوله لتقليل النسبة) اى لتقليل بالنسبة الى اصل
زمان ذهاب عقابهم من الشهادة (قوله مستعارة للتكثير) اى مستعارة بالنسبة الى

اصل الوضع وان شاع استعماله في التكثير حتى الحق بالحقيقة (قوله نقلت من التقليل الخ) فان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق (قوله على ان لو الخ) متعلق بمحذوف اي محذوف بناء على ان لو التثنية والجملة في موضع الحال اي قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والجواب محذوف اي لو كانوا مسلمين لجوا من العذاب (قوله بعد فعل يفهم منه الخ) في المعنى واكثر وقوع لو المصدرية بعدود او يود وقد تقع بدونهما (قوله لاستحضار الصورة) واعلم ان استحضار الصورة غير حكاية الحال فانه احضار للصورة من غير قصد الى الحكاية والنقل فلا ينافي هذا لما في الرضى في بحث اذواذا من انه لم يثبت حكاية الحال المستقبلية كاثبت حكاية الحال الماضية (قوله ولا نكذب) قرئ بالرفع اي ونحن لانكذب وبالنصب اي وان لانكذب (قوله متقاولين تلك المقالات) اي يقول (الذين استضعفوا الذين استكبروا) لولا انتم لكننا مؤمنين الآية) (قوله كقوله تعالى ولوانهم آمنوا الآية) في تفسير القاضي لثوبة من عند الله خير جواب لو واصله لا يثبوا ثبوت من عند الله خير الهم بمأشروا به انفسهم فحذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخيرتها وجذب المفضل عليه اجلالا للمفضل من ان ينسب اليه انتهى دفع قوله واصله الخ اشكالين لفظي وهو ان جواب لو انما يكون فعلية ماضوية ومعنوية وان خيرية المثوبة ثابتة لاتعلق لها بما عندهم وعدمه ولا جل هذين الاشكالين قال بعض النحاة ان اللام جواب قسم محذوف والتقدير ولوانهم آمنوا واتقوا لكان خير الهم والله لثوبة من عند الله خير الهم والمصنف وصاحب الكشف اختارا انه الجزاء لتضمنه البلاغة مع قلة الحذف والماضوية في جواب لو اعم من ان تكون حقيقة او تأويلا ومعنى قوله وركب الباقي جملة اسمية ان النصب لما كان دالا على الفعل والفعل على الحدوث عدل عنه الى الرفع وركبت الجملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة فان الفعل لدلالته على الزمان يفيد حدوث مدلوله اعني الحدث وحدث النسبة ايضا لتلازمهما فاذا عدل الى الاسم نقصا الخبر حدوث ليتوصل به بمعونة المقام الى الثبات والدوام كان مدلول الجملة الاسمية ثبات المثوبة وثبات نسبة الخيرية اليها الا انه لما كان المقصود ههنا ثبات المثوبة ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم المثوبة الدائمة وترغيبا لمن هداهم في الايمان اكتفى به ولم يتعرض لثبات نسبة الخيرية اليها فاندفع ما قيل انه لا يدل على ثبات المثوبة بل على ثبات الخيرية لها (قوله واماتكبره) اي اراد المسند نكرة وهذا في مقام يصح للتكلم اراده معرفة ونكرة ولا يكون ذلك الا بالتعريف باللام

او الاضافة وهما يجبان للجنس والعهد والتعريف الجنسي قد يفيد الحصر والتشكيك
 يكون لافادة عدم الحصر المستفاد من التعريف الجنسي وعدم العهد المفاد بالتعريف
 العهدي والمراد ارادة عدمهما فقط فان الاطلاق قد يكون دليل التقييد فلا يرد
 ان في قولنا هو البطل المعاني ووالدك العبد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف
 المسند فان المراد في المثالين شيء زائد على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار
 ولان تلك الارادة متحققة اذا اورد المسند ضمرا او اسما اشاراة او علما او موصولا مع
 عدم التشكيك على ان الاطراد والانعكاس غير لازم وانما يقل مع عدم ارادتهما لان عدم
 الارادة ليس مقتضيا لشيء فان غير البليغ يورد التشكيك لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشيء
 منهما (قوله ويدخل فيه) اي في قوله واما تشكيكه فلا رادة الخ حكاية المنكر من حيث
 انه منكر لان الحكاية نقل كلام الغير مع استبقاء صورته ولا شك ان استبقاء البليغ
 الصورة السابقة اعني التشكيك مع علمه بجهة التعريف انما هو لاستبقاء المعنى الذي
 قصده المتكلم من التشكيك من ارادة عدم الحصر والعهد او التثنية او التحقير او غير
 ذلك وفيه تعريض لصاحب الافتتاح حيث جعل قصد حكاية المنكر مقتضيا برأسه
 بان مقتضى حكاية كل شيء هو مقتضى ذلك الشيء وليس الحكاية امر يقصده
 البليغ بذاته انما يقصده لاستبقاء ذلك المقتضى فالمراد بقوله فلا رادة عدم الحصر
 والعهد او التثنية الخ انهم من ان يكون انتهاء او حكاية ولو كان الحكاية مقتضية
 برأسها لوجب ذكرها في سائر الاحوال فاندفع اعتراض السيد بان كل واحد
 من القاصدين مستقل باقتضاء التشكيك فلا وجه لادخال احدهما في الآخر * قال
 قدس سره منهم من ذهب الخ * هذه العبارة الى قوله مذهب سيبويه زائدة لقاعدة
 فيها كما لا يخفى * قال قدس سره وبالجملة ليست المسئلة الخ * لا يخفى ان ما نقله
 عن الرضى من الحكم بالاولوية يدل على جواز كون كم مبتدأ وما بعده خبره فلعل
 الجواز متفق عليه انما الخلاف في الوقوع * قال قدس سره وانت تعلم الخ *
 في شرحه للفتاح ان لا يسكاكى راحة الله تعالى ان يحمل قوله تعالى (ان اول بيت
 وضع للناس للذي ببكة) وقولك مررت برجل افضل منه ابوء على القلب (قوله
 لاستلزام الحكم الخ) يتجه عليه انه يستلزم ان يكون الاصل في المحكوبة التعريف
 لان الحكم على الشيء يستلزم العلم بالطرفين ومنشأ غلطه عدم الفرق بين التعريف
 والعلم (قوله ان العلم يحكم من احكام شيء) اي من حيث انه حكم له وحال من احواله
 (قوله وهذا وهم الخ) خلاصته انه ان اراد الشيوخ من حيث المفهوم فلا نسلم
 وجوده في الاسم الذي يخصه الوصف وان اراد الشيوخ من حيث الوجود

فلانسلم انتفاءه في الفعل وما قيل في دفعه من ان الفعل يدل على الطبيعة بلا شرط شيء فلا يلاحظ معها الوحدة فلا شيوع فيها لانه فرح ملاحظة الوحدة الشائعة بخلاف النكرة فانها تدل على الوحدة الشائعة فيناسب الاول التقييد لكونها مطلقة عن الوحدة والكثرة بل عن جميع القيود ويناسب الثاني التخصيص الدال على نقص الشيوع المفهوم من دلالة على الوحدة المهمة فلا يدفع اعتراض الشارح رحمه الله لان الشيوع ليس لازما للوحدة التي في النكرة في الذهن بل في الخارج وكذلك مفهوم الفعل * قال قدس سره لان الفعل يسند اولا الخ * لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل والنسبة الى المعمولات خارجة عنه * قال قدس سره ثم يسند ثانيا * لان المسند هو المقيد والالكان التخصيص بالاضافة او الوصف بيان تغيير * قال قدس سره وهذا القدر الخ * ولا يلزم وجود الشمول في جميع افراد الاسم (قوله بحسب الذات) اي الذات التي يصدقان عليها واحدة في الوجود الخارجي اي الاصيلي مع تغييرهما بحسب المفهوم في الوجود الذهني اي الظلي كما تقرر في محله (قوله حال كون آه) يشير الى ان الجار والمجرور وقع حالا عن عمرو المنطلق لكونه مفعولا به بمعنى انما الله المفهومة من لفظ نحو ولا حاجة الى ما قيل انه حال عن المعطوف على المضاف اليه خبر المبتدأ اعني نحو والحال عن المبتدأ او عن المعطوف على خبر المبتدأ واقع في عبارات المصنفين نص عليه الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في سورة آل عمران على ان شهادته لاتوافق دعواه (قوله تمهيداه) اي ليس التقييد احترازا * قال قدس سره منافي لذلك الاطلاق * عدم المناقاة بين عبارتي الايضاح ظاهر لانه قال بعد قوله فلا فائدة السامع اما حكما على امرآه تفسير هذا انه قد يكون لشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه باحدهما دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره بانه متصف بالآخرى فتعمد الى اللفظ الدال على الاولى وتجعله مبتدأ وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يحمله من انصافه بالثانية كما اذا كان السامع اخ يسمى زيدا الى آخر ما نقله السيد فاذا كان هذا تفسيرا لما قبله كان ذلك الاطلاق مفسرا بهذا التقييد فلا منافاه ولذا اقتصر الشارح رحمه الله على اباء عبارة التخصيص بما يشعر به عبارة الايضاح وانما قال ياتي عنه لانه يمكن ان يقال ان الايضاح كالشرح لهذا الكتاب فيكون اطلاقه ايضا محمولا على ذلك التفسير * قال قدس سره وحكمه بانه يمنع الحكم الخ * مراد المصنف رحمه الله من قوله على من لا يعرفه المخاطب اصلا من لا يعرفه المخاطب بالوصف الذي جعله عنوانا

اصلا لا بخصوصه ولا بوجه ما ولا شك ان عدم معرفة المخاطب للمحكوم عليه
بالعنوان الذي جعل مرآة لاحضاره يوجب امتناع الحكم عليه فلما ظهر اندفاع
هذا البحث لم يتعرض الشارح رحمه الله * قال قدس سره في المعنى * لا في اللفظ
فانه تجري عليه احكام المعوفة كما مر * قال قدس سره في المؤدى * لا في مدلول
اللفظ فان مدلوله الجنس المعهود باعتبار مطابقتها لفرد لا بعينه بخلاف النكرة فان
مدلولها فرد لا بعينه * قال قدس سره فلا منافاة بين ان يكون اه * لان معرفته
باعتبار مفهوم الجنس المضاف وعدم معرفته باعتبار مطابقتها لفرد ما في الخارج
* قال قدس سره لان المسند حينئذ في الحقيقة اه * يعني ان المسند على تقدير عدم
معرفته بان له اخافى الخارج مفهوم اخوك اعني ذاتا موصوفة باخوة المخاطب دون
الذات الموصوفة به في الخارج وذلك المفهوم معلوم له بقاعدة اللغة فيكون معنى
التعريف الاضافي متحققا فيه وهو الاشارة الى امر معهود عند المخاطب وان لم يعرف
ان هناك ذاتا موصوفة بذلك المفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر
من اللفظ كون المسند تلك الذات الموصوفة في الخارج بناء على ان الشائع استعماله
فيما اذا عرف المخاطب ان له اخافى الخارج * قال قدس سره واما قولك اخوك زيداه *
يحوز ان يكون استينافا وان يكون معطوفا على مقدر مفهوم من السابق اى هذا
يعنى ان جواز ارادة المعين انما هو في زيد اخوك واما اخوك زيد فلا يراد به المعنى
الاول اذ لا فائدة في حمل المعين على المبهم لا كون المعين وصفاله ولا كونه متعديا به بل
تعيين ارادة المعنى الثاني فلا بد فيه من معرفة المخاطب ان له اخافى الخارج فيكون
الاضافة اشارة الى تلك الذات الموصوفة بالاخوة في الخارج المعلومة للمخاطب بمطابقة
المفهوم الجنسى له ويكون فائدة الحمل اتحاد زيد بتلك الذات وحاصل توجيهه
قدس سره انه ليس معنى (قوله سواء عرف ان له اخا ولم يعرف) عرف هذا المفهوم
اولم يعرف هذا المفهوم حتى يتأق الاطلاق المذكور سابقا بل معناه عرف ان له
اخافى الخارج اولم يعرف ان له اخافيه وهذا لا يتأق معرفته المفهوم الجنسى فاندفع
البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعى فاندفع الثاني هذا غاية تنقيح
كلامه ولا يخفى ما فيه من التكلف لان المتبادر من (قوله سواء عرف ان له اخا ولم
يعرف) التسوية بين معرفة مفهوم ان له اخا وعدم معرفته ومن الامتناع الامتناع
الذاتى على ان ذلك لا يدفع المناقاة بين ما ذكره المص رحمه الله بقوله باخر مثله وبين
المذكور في كتب النحو كما لا يخفى فالحق ما ذكره الشارح رحمه الله في دفع المناقاة
ما ذكرناه في دفع البحث الثاني * قال قدس سره نعم قد يقصده به الجنس الخ * يعنى

ان الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد اذا قصد المهد الذهني بانه يصح في الاول دون الثاني واما اذا قصد به الجنس او الاستغراق مبالغة بادعاء انه الجنس كله او كل الافراد فلا فرق بينهما كما لا فرق بينهما في المعرف باللام * قال قدس سره وجوابه ان من في السؤال الخ * لا يخفى ان تقرير السؤال على مذهب سيدييه لا يناسب قوله اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب فانه ينادي بان الغرض الحكم على النائب بمعين كانه يسأل هل النائب زيد او عمرو والجواب حينئذ النائب زيد وانما يناسب التقرير المذكور كون السامع طالبا للحكم على معين بالنائب وحينئذ الجواب زيد النائب فالنظر غير مندفع والتحقيق ان السامع بعد علمه بان انسانا من اهل بلدك تاب سؤاله عن هو سؤال عن تعيين ذلك النائب سواء كان من مبتدأ او خبرا واذا اختلفوا في جواز الامرين واو كان المعنى مختلفا لما صح ذلك ويؤيد ذلك انه لا فرق بينهما في الترجمة الفارسية بان يقال كيست آن نائب وآن نائب كيست وانه يجوز ان يقال في جوابه زيد النائب والنائب زيد لافادة كل منهما تعيين النائب قال الله تعالى (فمن ربكما يا موسى) (قال ربنا الذي اعطى شي خلقه) وقال الله تعالى (من يحيى العظام وهى ربهم قل يحييها الذي انشاها اول مرة) وقال الله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) فانها من قبيل النائب زيد وقال تعالى (من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم) وقال تعالى (من يكلؤكم بالليل والنهار قل الله يكلؤكم) وقال تعالى (من يدؤ الخلق ثم يعيده قل الله يدؤ الخلق ثم يعيده) فانها من قبيل زيد النائب وقال تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (قل من يرزقكم من السموات والارض قل الله) محتملا للتقديرين وانما اختار صاحب الكشف زيد النائب لموافقة لقوله تعالى (اولئك هم المفلحون) ولانه اكثر وقوما في القرآن ولان الاصل ان تجعل الذات مبتدأ الوصف خبرا لانه لا يجوز في جوابه النائب زيد وكلام صاحب المفتاح يشير الى اختيار النائب زيد لان المناسب لطلب التعيين ان يحصل ما يفيد خبرا وبما ذكرنا ظهر ان ما شرحه للمفتاح من ان الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا اثنى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذى اثنى على او من المنطلق طالبا لتعيينه فالذى يصلح للجواب عنه هو زيد الذى اثنى عليك وزيد المنطلق ام الذى اثنى عليك زيد والمنطلق زيد وكلام المصنف رحمه الله يعيل الى الثاني وقد صرح جاز الله وعبد القاهر بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فاجابه زيد النائب محل لفظ الا ان يقال

حكم ويجوز الخ نسخة

ان معنى يصلح يختار لان الصالح عند البلغاء هو المختار * قال قدس سره منقوض
بقولهم آه لان معنى من قام ازيد قام ام عمرو فينبغي ان يحجب بزيد قام * قال قدس
سره لا المطابقة المعنوية * لان معنى من قام اقام زيدا قام قام عمرو لان الاستفهام
بالفعل اولى فيكون السؤال عن فاعل قام فيكون قام زيد مطابقا له * قال قدس سره
اعترك على معنى قول الخويين الخ * وهو ان تقديم الخبر على المبتدأ يوهم قلب المعنى
المقصود بناء على ما قالوا انما يقدم ويحكم على ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم
عليه وعبروا عن هذا المعنى بدفع الالتباس * قال قدس سره على ان اقد حققناه *
وهو ما مر في بحث حذف المسند من ان من قام بجملة فعلية حقيقة الا ان من قدم
على الفعل لتضمنه الاستفهام فصارت اسمية (قوله بل مبالغافيد) لان المقصود
قصر الكامل من الجنس فيه وقد جعل مطلق الجنس مقصورا مبالغة في ذلك
القصر كما يدل عليه بيانه بقوله اى الكامل في الشجاعة فيرزال كلام الخ فا قيل
لا مبالغة في القصر بل في النسبة بواسطة القصر ليس بشئ * (قوله لا تفاوت بينهما
الخ) في شرحه للفتاح وميل صاحب الكشاف التفرقة حيث قال في الفائق
ان قولك الله هو الدهر معناه انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر
هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره (قوله وذلك الخ) اى افاة المعرفة
بلام الجنس القصر مطلقا الا انه صور الاستغراق في المسند اليه والجنس
في المسند لان الاصل ان يعتبر في جانب الموضوع الافراد وفي المحمول المفهوم (قوله
على طريقة انت الرجل آه) يعنى انهما على طريقة واحدة في الحمل على
الاستغراق و افاة القصر وان كان الاستغراق في الاول بمعنى الكل الافرادى
وفي الثانى بمعنى الكل المجموعى في الرضى من الجوامد الواقعة صفة قياسا
لفظ كل تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها نحو انت الرجل كل الرجل
والوصف بهذا اللفظ كائنا كيد اللفظى فلا يقسمال انت زيد كل الرجل اذ ليس في زيد
معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ومعنى كل الرجل انه اجمع فيه من خصال
الخير ما تفرق في جميع الرجال وما ذكرنا تين فساد ما قيل ان كل الرجل معناه كل رجل
فانه قد يحى كل المضاف الى المعرفة لاحاطة الافراد كما في قوله تعالى (كل الطعام
كان حلالبنى اسرائيل) وقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه
اذ لا معنى لتوصيف الرجل بكل رجل سواء اريد منه الجنس او كل فرد على انه يأتى
عنه قوله في شرحه للفتاح على طريقة هم القوم كل القوم يام خالد (قوله الاحيث
يصدق زيد وعمرو) الظاهر الا فى زيد وعمرو اذ لا صدق لهما فى شئ * قال قدس

سره وان كان موضوعا للماهية بقيد وحدة مطلقه الخ * لا يخفى ان مفهوم فرد ماهو
 الماهية مع واحد من الخصوصيات على سبيل البدل وهي حصة من الجنس واتحادها
 بشئ لا يقتضى اتحاد الماهية مطلقا به بخلاف المعروف بلام الجنس فان مفهومه الماهية
 بلا شرط فاذا اتحدت مع شئ يجب ان لا توجد في غيره والا لم يكن الماهية متحدة به
 بل حصة فليس قول المجيب انه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان زياده من باب
 اشتباه العارض بالمعروض كيف وانه قال في الجواب ان المجول ههنا مفهوم فرد ما
 فخلاصة جوابه ان المعروف بلام الجنس يدل على الماهية بلا شرط واتحاده بشئ
 يستلزم انحصاره فيه والمنكر يدل على حصة منها واتحادها لا يقتضى الحصر وبما
 ذكرنا ندفع الوجه الاول من النظر وكذا الثاني لان صدق فرد من افراد الانسان
 على زيد في الخبر المنكر يستلزم صدق حصة منه لصدق ماهية وكذا الثالث لان
 المجيب قال باقتضاء صدق الماهية بلا شرط الانحصار لا الصدق مطلقا وكذا
 الحمل لانه لم يقل بان الاتحاد في الوجود الخارجى يستلزم اتحاد المفهومين او تساويهما
 بل قال بان اتحاد الطبيعة من حيث هي بشئ يستلزم حصرها فيه واين هذا
 من ذلك ولعل وجه النظر الذى اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى ان ما ذكره المجيب
 لا يطرد في المصادر لانها بالاتفاق موضوعات لماهية من حيث هي للافراد على
 ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للفتاح في بحث تعريف الجنس فيلزم
 ان لا يكون فرق بين المعروف والمنكر منها في افادة الحصر والجواب ان افادة تعريف
 الجنس للمحصر دليلها الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة معنوية بينهما كسائر النكات
 العربية وبهذا الجواب يسقط وجه نظر السيد ايضا * قال قدس سره فانها تعد
 في هذه الصناعة فضولا * كون معنى الحمل اتحاد المتغايرين ذهنا في الخارج ليس له
 اختصاص بصناعة دون اخرى فاه متفق عليه ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى
 لظهور امتناع حمل الخ بلفظ الظهور * قال قدس سره والا ينبغي ان يحمل الخ *
 لا ادري ما وجه هذا الانباء ولزوم ضياع التعريف الجنسى ممنوع لانه يفيد الاشارة
 الى الحضور الذهني كما مر غير مرة ولو ضاع ههنا اضاع في كل معرف بلام الجنس
 لافادة النكرة ما افاده وقد ظاهرا لا يجدى نفعا على ان ما ذكره لا يجرى فيما اذا كان
 المعروف المذكور مبتدأ فان معنى الاتحاد مفهوم الجنس انما يوجد في الاستعمال في الخبر
 المعروف ولذا قال الشيخ ان الخبر المعروف باللام معنى غير ما ذكره * قال قدس سره وينبغي
 ان لا يسمى قصرا الخ * لا يخفى انه حينئذ لا يكون ما ذكره توجيهها لكلام القوم فانهم
 صرحوا بافادة القصر * قال قدس سره احتمل ان يكون المبتدأ الخ * لا تنافي بين

الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا لكلا القصرين وقوله فيماذا تميز احدهما عن الآخر
 ان اراد عدم التميز من حيث المفهوم او من حيث الدلالة فظاهر البطلان لان المفهومين
 متميزان والدال عليهما التعريفان وان اراد عدم تميز احدهما عن الآخر اذا كان
 مراد المتكلم احدهما واورد المبتدأ والخبر كليهما معرفا باللام فقول انه مفوض الى
 القرائن كسائر الجملات فلا وجه لهذا الاستفسار * قال قدس سره هناك قصر
 المبتدأ على الخبر اظهر الخ * لا يخفى انه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الخبر
 كقولنا الناس العلماء واما اذا كان الخبر اعم كفي قولنا العلماء الناس فلا اذا لا وجه لقصر
 الخاص على العام فلا وجه لجعله مقابلا لقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه اذا
 كان احدهما اعم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه يفوض الى القرائن
 وان لم توجد قرينة فلا يظهر قصر المبتدأ على الخبر * قال قدس سره لان المعنى ان
 كل توكل على الله * لا يخفى على المنصف ان من يقول التوكل على الله لا يقصد
 العموم في افراد التوكل والاحاطة بل يقصد ان حقيقة التوكل ومفهومه على الله
 تعالى مع قطع النظر عن وجوده في كل الافراد او بعض منها * قال قدس سره
 بدلالة اللام على الاختصاص الخ * في المعنى للام الجساسة احد وعشرون معنى
 احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملئ لله
 ونحو ويل للطففين واهم في الدنيا خزي ومم * والكافرين النارى عذابها والثاني
 الاختصاص نحو الجنة للذين وهذا الحصر للمعبد والمرج للدابة الخ فلم يجعل
 اللام في الحمد لله للاختصاص بمعنى القصر بل للاستحقاق وهو الاظهر حيث يفيد
 قصر استحقاق الحمد على الله تعالى وانه لا استحقاق لغيره * قال قدس سره ونحن
 بما قررنا ملك الخ * قد عرفت حال مقررره ومقررره الشارح رحمه الله تعالى (قوله
 ليس معناه الخ) الفرق بين المعنيين ان المقصود في الاول كمال المحبوبة بتزويل
 محبوبة كل ماسواه منزلة العدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزويل كل محبة
 متعلقة بماسواه منزلة العدم ولا شك انه ليس المقصود بهذا الكلام بيان
 كمال المحبوبة او كمال المحبة انما المقصود قصر محبة عليه وانه ليس لغيره
 نصيب منها ودقة هذا المعنى ليس لان ههنا قصر الجنس المخصوص كآلوهمة
 السيد بل لان المتعارف في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه
 لانه لا يوجد جزء منه في غيره وانه ذكر المحبة مطلقا واراد محبة نفسه خوفا
 من الرقيب (قوله مثل زيد المنطلق) في ارادة العهد الا انه في انت الحبيب نوعي ولذا
 كان اللام للجنس وفي زيد المنطلق شخصي (وقوله وبهذا سقط الخ) لكون كل واحد

من القصرين مخالفاً لغرض من الكلام (قوله ان يثبت له العبودية الخ) فيه اشارة الى طريق استفادة هذا المعنى وهو ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام فيكون اشارة الى حضور الخبر المثبت للمبتدأ في الذهن (قوله لان القصر وعدمه الخ) فيه تنبيه على انه لا يقال فيما لا يعقل فيه العموم عدم القصر ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملئكة (قوله فيما يعقل فيه العموم الخ) بان يكون العقل عند تصور مفهومه مما يجوز فيه صدقه على متعدد لان القصر عبارة عن تخصيص امر بامر والتخصيص فرع العموم في نفسه ولولا ذلك لما اعتقد المخاطب الشركة او القلب او التردد وليس مراده انه لابد ان يعتقد المخاطب العموم والشركة حتى يرد ما اورده السيد من انه لا يوجد في قصر القلب والتعيين (قوله وقيل الاسم الخ) قاله الامام الرازي والجملة عطف على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعلوم باحدى طرق التعريف سواء كان اسما او صفة يصح ان يكون محكوما عليه بامر آخر مثله اسما كان او صفة فكانه قال هذا اى صحة كون الاسم او الصفة المعروف محكوما عليه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء والمراد بالصفة ههنا مادل على ذات متعينة باعتبار معنى قائم به ففسا به الاسم بمعنى مادل على الذات فقط او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة (قوله على امر تسمى) وهو المعنى القائم بالذات (قوله اكونه منطوقا به) اولا لانه قد يجب تأخير (قوله ومثاله المعنى) اى فى الجملة الخبرية كاسمى (قوله ورد بان المعنى الخ) يعنى ان تعين الاسم للابتداء والصفة للخبر انما يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة على الامر النسبي متعينة وهو ممنوع لان المعنى الشخص الذى له هذه الصفة صاحب هذا الاسم فاقبل ان النزاع على تقدير هذا المعنى لفظى وهم (قوله وجوابه الخ) يعنى ان الاحتياج الى التاويل المذكور ناش عن خصوص المثال المذكور لا عن كون الخبر جامدا لان المقصود الحكم على الذات المعينة المعلومة بالصفة ولا يمكن ذلك الا بملاحظته باعتبار مفهوم مجهول اتصاف الذات به كيلا يلزم حل الشئ على نفسه (قوله لان الجزئى الحقيقى اه) لكونه متأصلا فى الوجود الذى هو ظرف الحمل والحكم بالاتحاد انما يصح من جانب ما هو موجود بالتبع بما هو موجود بالاصالة وان كان الاتحاد من الجانبين (قوله لان الخبر اه) هذا الوجه لابن الانبارى والثانى للسكاكى رحمه الله والثبوت عندنا من الوجود والمعنى ان مفاد الكلام الانجائى المركب من المبتدأ والخبر تقرر الخبر وحصوله للمبتدأ سواء كان الطرفان

من الموجودات او من المعدومات الممكنة او الاول موجودا والثاني معدوما بخلاف
المنفي فانه لا يتصف عندهم بشئ وانما خص البيان بالحكم الايجابي لان السلب
فرع الايجاب فاذا لم يصح كونه خبرا في الايجاب لم يصح في السلب ايضا وتقرير
الاستدلال ان الخبر ثابت للمبتدأ اي مدلوله لدلوله ولاشئ في نفس الامر من الانشاء
ثابت لغيره فلا يكون الخبر انشاء اما الصغرى فظاهرة لان مدلول الكلام المركب
من المبتدأ والخبر ذلك واما الكبرى فلان الانشاء اي مدلوله ليس ثابتا اي مقرر
في نفسه اي مع قطع النظر عن المتكلم لانه معان عارضة للمتكلم وكل ما لا يكون له تقرير
في نفسه لا يكون متقرا لغيره فان المنفي الصرف لا يمكن ان تصاف بشئ به فان قلت
له تقرير في نفس المتكلم فيمكن الاخبار به قلت الكلام في ان المعنى الانشائي في نفسه
لا يمكن الاخبار به لانه بعد ثبوته في نفس المتكلم وحصوله لا يمكن الاخبار به فلا يقال
زيد طالب للضرب وبما حررتنا ظهر اندفاع ما قيل ان اريد بالثبوت في قوله الخبر
يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ قيامه به ينتقض بالامور الاعتبارية وان اريد به ان يكون
محمولا عليه مواطاة ينتقض بالحمل الواقعة اخبارا لانه اريد به الحصول والاتصاف
سواء كان حقيقيا ٨ او اعتباريا وما قيل لان اسم ان الانشاء لا ثبوت له في نفسه فان الطلب
الذي هو مدلول اضرب ثابت قائم بنفس المتكلم وغير الثابت انما هو متعلقه لان المراد
بالثبوت في نفسه تفرقة مع قطع النظر عن المتكلم وكذا ما قيل لان اسم ان ما لا ثبوت له
في نفسه لا يكون ثابتا لغيره لما تقرر ان ثبوت شئ لشيء انما هو فرع ثبوت المثبت له لا ثبوت
المثبت نحو زيدا على لان ذلك انما هو في الثبوت بمعنى الوجود لا في الثبوت بمعنى التقرر
ضرورة ان المنفي لا يثبت لشيء وكذا ما قيل انه ينتقض الثبوت بالاخبار الايجابية
الجارية على المستحالات فانها غير ثابتة في انفسها مع ثبوتها لغير لانها في صورة
الايجاب وليست ثابتة حقيقة ضرورة ان المنفي الصرف لا يتصف بشئ نعم يرد عليه
ما ذكره الشارح رحمه الله من ان ثبوته وحصوله للمبتدأ انما هو في الخبر الذي هو
جزء القضية دون مطلق الخبر فان اللازم فيه ان يكون مسندا او اسنادا من الثبوت
فانه متحقق في قولك اضرب زيدا من غير حصول طلب الضرب للحطاطب واتصافه
به فكذا في زيد اضربه ولا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يفيد التحقيق لتكرر
ايقاع الضرب على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي رحمه الله ان قولك زيد
عرفت او عرفته بالرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا * قال قدس سره على معنى
انه يجب ان لا يرد به وقوع النسبة حتى يرد ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى
من ان هذا الوجوب مختص بالقضية الموجبة بل اريد به النسبة الحكمية اي يجب ان

٨ او انزاعيا نسخة

يكون الخبر مرتبطا بالمبتدأ بان يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة بان يكون الحكم بالسلب او موضوعة بان يكون الحكم بالايجاب او مشكوكا فيها بان لا يحكم بشئ منهم فيشمل جميع صور الاخبار هذا وقد عرفت فيما حررناه انه يمكن ان يراد به الوقوع الايجابي كما هو المتبادر بناء على ان مفاد الكلام الايجابي المركب من المبتدأ والخبر ذلك * قال قدس سره مما لا ينبغي ان ينسازع فيه * قد عرفت مما حررناه انه يمكن النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاسناد واما كونه على وجه الثبوت والانصاف فكلما سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالنسبة الحكمية فانه بكل المعنيين انما يجب في القضية الموجبة * قال قدس سره لينسب اليه انه ان اراد ان يكون مدلوله الصريح حالا من احواله فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف السيد به في تعريف الدلالة وان اراد اعم من مدلوله الصريح والضمي فلا شك ان قولنا زيد اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه على ان مختار الشارح رحمه الله تعالى كما سيجي في تعريف الدلالة ان فهم المعنى وان كان صفة للمعنى الا ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ ففي زيد اضربه وان كان طلب الضرب صفة للكلام لكن طلب ضرب زيد صفة لزيد وحال من احواله * قال قدس سره وبهذا فرقا * قد عرفت ان لا فرق بينهما الاعتبار ولالة الثاني على التحقيق دون الاول واولا ان الثاني يقتضي اسناد حال من احواله فالحال اعم من ان يكون صريحا او ضمنا * قال قدس سره ولذلك صرحوا به * هذا التصريح انما هو في الجملة الخبرية الواقعة خبرا والشارح رحمه الله معترف بانه لا بد من الثبوت فيها انما النزاع فيما اذا كانت الجملة الانشائية خبرا * قال قدس سره فيستفاد من لفظ اضربه ام * يعني ان في زيد اضربه مبالغة ليست في اضرب زيدا لانه يفيد طلب الضرب مع الاستحقاق له صرح به في شرح المفتاح وحواشيه وفيه ان استحقاقه قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه طلب ضربه وحينئذ ظهر ركازة تقدير مستحق لان يقال فيه اضربه لان مقصود القائل من قوله زيد اضربه تحقيق طلب ضرب زيد لا افادة كونه مستحقا للقول المذكور * قال قدس سره بعض الحاجة * اراد به اشبح الرضى * قال قدس سره و اشار به الى ما نقله الشارح رحمه الله تعالى * من ان وقوع الانشاء خبرا كثير في كلامهم والتقدير تعسف * قال قدس سره وقد عرفت * ما فيه من انه ليس تعسفا محضا ولا بد من التقدير ليكون الخبر حالا من احوال المبتدأ * قال قدس سره ان انتفاء مانع

مخصوص * وهو كونه معرقاً او مخصصاً للمبتدأ * قال قدس سره فقد اوجب التأويل * يعنى انه اوجب التأويل فيهما لما منع غير ما ذكره في الصفة والصفة فليكن في الخبر ايضاً مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالاً من احوال المبتدأ (قوله وليس بثابت للمبتدأ) هذا الكلام يدل على انه حل الثبوت في قوله يجب ان يكون ثابتاً على الثبوت الذى يلزم الايقاع اعنى الوقوع اذ الثبوت الذى يعتبر بين المبتدأ والخبر اعنى النسبة الحكمية حاصل في ابن زيد واتى لك هذا ومتى القتال وان لم تكن موقعة (قوله بل انتم لامر حبابكم) في الكشف ويقال لمن يدعى له مرحباً اى اتيت مرحباً من البلاد لاضيقا ورحبت ببلادك رحباً ثم ادخل عليه لافى الدماء السوء انتهى فالجمله الدماوية خبر لا تتم (قوله وزيد كانه الاسد) اذا اريد انشاء التشبيه او الشك فانه يكون الخبر جملة انشائية بخلاف ما اذا قصد التشبيه فانه حينئذ خبرية (قوله ونعم الرجل زيد) فانه جملة لانشاء المدح العام وقع خبر الزيد (قوله ولا ينبغي ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف) بشر لفظ الجميع بان القائل بعدم صحة وقوع الانشاء خبراً بقدر القول في نحو ابن زيد على ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال بل ياباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيمن يجعل المخصوص مبتدأ وفي الدماء كقوله تعالى (بل انتم لامر حبابكم) وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف الحال وقال السيد في شرحه واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس بما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى وفصله في الحاشية بقوله فالعنى ازيد حصل في الدارام في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشاء خبراً للمبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدارام في السوق الا ترى انه اذا قيل باسم الفاعل كان الاستفهام داخل في المبتدأ حقيقة ولو لا هذا لما اوجب تقديم الكلمة المنضمة للاستفهام على المبتدأ اعنى زيدا كما في قوله زيد ابن هو وفيه بحث اما اولاً فلان هذه الكلمات موضوعة لطلب التصور اى المتصور ومعناه على ما حققه السيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين المسند واذا كان كذلك كان الاستفهام استفهاماً عن تعيين المسند فالقدير زيدا حصل في السوق ام في الدار لا عن نسبة الحصول الى زيد واما ثانياً فلان لا نسلم انه لو لا هذا لما اوجب تقديم الكلمة المنضمة للاستفهام على المبتدأ لانه ليس المراد بالغير في قولهم كل مغير للكلام يجب تصديره ما يغير النسبة بل ما يحدث في الكلام معنى زائداً على اصله كما في ضمير الشأن ولا ملام ابتداء فان الاول يحدث كونه مفسراً والثاني التاكيد وليس بغيرين

لنسبة (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لان يسند الى المبتدأ ولا يكتفى الحكم به قوة فان الحكم الاول الحكم على المبتدأ والمستفاد من الضمير الحكم على غيره فاقبل ان تخصيص الضمير بالمسند الى المبتدأ تخصيص بلاقرينة والظاهر العموم وان الظاهر دخوله في التقوى لانه قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ونظير قولنا انا عرفت في اعتبار التقوى زيد عرفت او عرفته الرفع يفيد تحقيق انك عرفته والنصب يفيد انك خصصت زيدا بالعرفان فقوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفته يدل على انه يفيد التقوى ليس بشئ لان القرينة كنار على علم وكونه نظيرا لانا عرفت في افادة التحقيق لا يدل على انه مثله في افادة التقوى المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس داخلا في التفسير الذي ذكره السكاكي رحمه الله تعالى للسند السببي كما مر في ضابطة الافراد لالا الى انه داخل في التقوى على ما وهم فاورد عليه اشكالان احدهما انه انما يصح ادخاله في التقوى اذا كان كونه جملة ناشأ من قصد التقوى وليس كذلك لانه لو لم يقصد التقوى وجب كونه جملة لاسناد الفعل فيه الى غير المبتدأ وثانيهما انه اذا كان زيد ضربته داخلا في التقوى كان زيدا بوجه مطلق ايضا داخلا فيه مع انه سببي على تفسيره فلا يصح المقابلة بينهما على انه يمكن ان يقال ان كلمة او في قوله اول كونه سببيا لمنع الخلو وانما قال ينبغي ليكون ضابطة الافراد والجملة مطردة منعكسة (قوله كما سبقت الاشارة اليه) حيث فسر المسند السببي في ضابطة الافراد بجملة عاقت على المبتدأ بعائد الخ وصرح بدخول زيد ضربته فيه (قوله معرى عن العوامل) في الحال او في الاصل فيدخل فيه مادخله النواسخ نحو ان زيدا قام وما زيد قام (قوله فهذا) اي القول بزيد كالتوطئة للاسناد اليه (قوله فاذا قلت قام) اي ما يتحمل ضمير زيد دخل الاسناد دخول المأنوس لان ابراد قام متحملا لضميره حقق ان ذكره كان توطئة وتقدمة اذ لو كان المقصود مجرد الاعلام بقيام زيد كفي قام زيد بخلاف ما اذا لم يكن الخبر متحملا للضمير نحو زيد انسان فانه دل على ان ذكر زيد اولا كان للحكم عليه اذ لا طريق له سواء وا بطل كون ذكره توطئة ومقدمة فاندفع اعتراض السيد واما ما قيل في جوابه ان تعرية المبتدأ عن العوامل ليس الا في الخبر الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى يكون تقديمه عليه تعرية له عن العوامل بخلاف زيد قام فان تقديم زيد تعرية عن العوامل ففيه بحث لان التعرية حينئذ انما تعلم بعد ذكر الخبر بانه يصلح عمله فيما تقدم فتقديمه يكون تعرية اولا يصلح فلا يكون تعرية وهذا مناف

لقوله فاذا قلت زيد فقد اشعرت الخ لانه يدل على ان ذكر المبتدأ فقط مقدمة و لقوله ليس الاعلام بالشيء بغنة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه و التقديم (قوله هبانه لم يتعرض الخ) ذكر الشارح رح في شرحه المفتاح نقضا على ضابطه كونه جملة اربع صور احدها ضمير الشأن والثانية صور التخصيص والثالثة جملة اسمية وقعت خبرا وليس فيها فعل او مشتق نحو زيد اخوه عمرو او غلامك فانه ليس مفيدا للتقوى ولا سييا عند السكاكي رح لما عرفت من تفسيره و الرابعة زيد ضربته و المصنف رح لما يفسر السببي امكن ادخال الثالثة و الرابعة في السببي بان يفسره بالتفسير الذي ذكره الشارح رح فيما سبق و الصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا متعبنا كانه مذكور في الصورة الثانية فاورد النقض بها ههنا واجاب عنه وهذا الجواب لا يتم من قبل السكاكي رحمه الله تعالى لانه قال و اما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اراد تقوى الحكم اذا لا يراد التقوى في صورة التخصيص (قوله هو داخل في التقوى) لان معنى قوله فالتقوى فلا شمله على التقوى واللام للسببية لا لغرض بدليل ان المثل كونه جملة لا ابراده جملة و الاشتمال على التقوى بالمعنى المصطلح اعني تقوية الحكم بنفس التركيب لا بتكرار المسند و لا بالمؤكدات حاصل في جميع صور التخصيص ضرورة تكرار الاسناد فيها و ما قاله المصنف رحمه الله تعالى سابقا من ان رجل جاءني للتخصيص فقط معناه انه يستعمل للتخصيص ولا يستعمل للتقوى لانه لا يشتمل عليه ولا يفيد (قوله واعتبارهما) اي التقديم والتأخير بين زيد وعرف بان يكون الاصل عرف زيد على ان زيد بدل عن الضمير المستتر فيكون فاعلا معنى كما مر في تقديم المسند اليه (قوله كيف لا) اي كيف لا يكون صور التخصيص داخلة في التقوى وقد ذكر ان كل تخصيص تأكيدي على تأكيد لانه لاشتماله على الحكم على المقصور عليه كان تأكيدي الامم الحكم المسلم عند السامع و لاشتماله على نفيه عما عدا المقصور عليه المستلزم اثبوت المقصور عليه كان تأكيدي الحكم الشبوتي المستفاد من الكلام صريحا و اذا كان كل تخصيص تأكيديا على تأكيد فاذا استفيد ذلك من نفس التركيب كما في صورة التخصيص كان تقويا مصطلحا فتدبر فانه مما خفي على الناظرين (قوله وبهذا ظهر فساد الخ) لان اللازم من قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التأكيد والبيان ان لا يكون مرادا لان لا يكون مفادا على ان عدم الحاجة بالنظر الى السامع لا يستلزم عدم الحاجة مطلقا لجواز تحققها باعتبار آخر ككون الحكم نصب العين وترتب الاحكام على ثبوته والتعريض بغياوة من انكره (قوله مع نصريحه بان المسند الخ) اي لم يذهب الى ما قاله بعض من ان انا

٧ والآلة نسخة

تأكيد مقدم والمسند مفرد (قوله واسميتها الخ) أي المقتضى لإيراد الجملة مطلقا
 أما التقوى أو كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية إفادة الشبوت ولكونها
 فعلية إفادة التجدد ولكونها شرطية إفادة التقييد بالشرط (قوله لأن أصل الخ)
 لكونه حدثا فلا بد له من الفاعل والمفعول والزمان والمكان ٧ والعلة (قوله ثبت تعلقها
 بالفعل قطعا) وإن كان لخصوصية المقام من وقوعه صلة أو جزاء بخلاف تعلقها
 باسم الفاعل فإنه لم يثبت في موضع أصلا (قوله والذي جاءني فله درهم) أي
 حصل له درهم لأن الجزاء لا يكون إلا جملة تبع في ذلك ظاهر عبارة الكشف حيث قال
 في تفسير قوله تعالى فيه ظلمات فإن قلت بما ارتفع ظلمات قلت بالطرف على الاتفاق
 لاعتماده على الموصوف فإنه يفهم من ظاهره أن تعيين جهة الرفع أغنى الفاعلية
 متفق عليه لكن مراده أن رفعه بالفاعلية حينئذ لا خلاف فيه لا أن جهة الرفع
 لا خلاف فيه إذا ما منع من كونه مبتدأ مقدم الخبر ولذا لم يوجد في بعض النسخ
 وخط عليه في بعض في الرضى قال أبو علي وادعى بعضهم أنه يجمع عليه أن الطرف
 إذا اعتمد على موصوف أو موصول أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنه
 يجوز أن يرفع الظاهر لتقويته بالاعتماد (قوله لأن الأصل في الخبر الخ) في الرضى
 لما منع أن يمنع ذلك لتضمن الجملة الحكم المطلوب من الخبر كالمفرد (قوله لأصالة المفرد
 الخ) فيه أن أصله في الأعراب لا يقتضى أصالته في الخبرية على أن أصله
 في الأعراب إنما يتم ذلك لو كان الأصل في الأعراب اللفظي (قوله ولم يحذف الخ)
 لأنه يؤكد نحو فؤادي عندك الدهر أجمع ويمطف عليه نحو عليك ورحمة الله
 السلام ويقع ذالحل نحو في الجنة خالدين فيها وقال السيرا في حذف مع الفعل
 فالخبر عنده هو الفعل المحذوف كذا في الرضى (قوله لكنه لو قصد الخ) أثبت
 القصد أولا بالنظر إلى تغيير الجملة إلى الفعل وتفاء ثانيا نظرا إلى عدم القول المذكور
 فلا منافاة بين إثبات القصد ونفيه على ما فهم (قوله لأن معنى أه) ليس هذا معناه
 اللغوي لأن التقدير المعتدى بالباء معناه التسوية يقال قدرت الشيء بالشيء إذا قست به
 كما في القاموس بل يؤل إليه كتفسيره بمأولة بالجملة فإنه إذا كان بعد تقدير الفعل
 مساويا بالجملة كان في التقدير جملة ومؤولة به وقيل التقدير بمعنى الفرض والباء زائدة
 أي مفروض جملة أو للابسة أي مفروض ملتبسا بالجملة ٨ تلبس الجزء بالكل (قوله
 لا معنى لعبارة المصنف رحمه الله تعالى) إذا جعل الجملة الظرفية في التقدير فعلا (قوله
 أن حلت على ظاهرها) بأن يراد بضمير هي الجملة الظرفية بخلاف ما إذا أريد
 منه الطرف فإنه يندفع هذا الفساد (قوله فكان ينبغي الخ) أي لدفع هذا

٨ تلبس الجزئي بالكل
نسخة

الفساد، واما الفساد الاول فغير مندفع اذ لا معنى لقولنا يجعل الظرف في التقدير فعلا (قوله على ما مر في ضمير الفصل) من ان الباء داخلة على المقصور وهو الاستعمال العربي الشائع (قوله ان عدم القول الخ) اعتبر الاتصاف او متابعة لصاحب المفتاح في قوله تعالى (ان حسابهم الا على ربي) ليظهر كونه من قصر الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى ان المقدر هو الفعل العام لا الاتصاف اذ لا قرينة عليه واعتبر القصر بالنسبة الى الاتصاف والحصول لانه المقصود من القصر على المتصف والحاصل ومعنى الاتصاف بنى خور الجنة الاتصاف بظرفية خور الجنة لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الاتصاف بكونها في خور الجنة مع ايهامه ان القصر على الاتصاف بالحصول لا على نفس الحصول ثم اعلم ان كلمة لاهنا انفي الجنس ولوقوع الفصل بينه وبين الاسم بالخبر وجب الرفع والتكرير فالقضية سالبة ومقصود الشارح رحمه الله تعالى من اعتبار السلب في جانب الموضوع والمحمول ان النفي متوجه الى الحكم فالنفي مقيد بالقصر وليس متوجها الى القيد حتى يكون لنفي القصر وهذا كما اعتبر فيما سيجي من قوله بناء على اختصاص عدم الربوب بالقرآن لان القضية معدولة حتى يرد عليه ان لا التبرئة موضوعة لنفي الخبر عن المبدأ لانني احدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كانت جزءا من الموضوع لا يصح الفصل بينهما بقوله فيها وانه قد صرح في بحث المساواة بان تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص لكونه محققا لوقوع النكرة مبتدأ ولا شك انه اذا كان قوله تعالى (لافيهما غول) معدولة كان تقديم الخبر فيه محققا فلا يكون مقيدا للاختصاص بخلاف ما اذا كان سالبة فان المصحح حينئذ وقوعه في سياق النفي و التقديم للاختصاص وبما حررنا ظهر اندفاع ما ذكره السيد لان القضية سالبة والمقصود قصر نفي الغول على الكول في خور الجنة فالغول مسلم الثبوت و النزاع في محله فالخطاب يعتقد محلبة خور الجنة والمتكلم بنفيه وكونه مستلزما للمعدولة لا ينافي ذلك فان السالبة والمعدولة متلازمان عند وجود الموضوع الا انه فرق بينهما في الاستعمال فيستعمل لافيهما غول اذا كان النزاع في محلبة الغول وفيها لا غول اذا كان النزاع في محلبة عدم القول كافي ما ناقلت وانا ما قلت فلا يبطل الفرق الذي بينه الشارح رحمه الله فيما مر (قوله ويهدا بظهر الخ) لان القصر اضافي لاحق بحتى يرد عليه ما ذكره (قوله ليس على معنى الخ) لان الخطاب في لكم لكفار مخصوصين ودينهم يتجاوز الى ما سواهم من الكفار وكذا دين النبي عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين

(قوله فليستظر الى ما في هذا الكلام الخ) وعندى انه لا خبط فيه ولا خروج اما
عدم الخبط فلانه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم المسند او ان يكون المراد
تخصيصه اى تخصيص المسند بالمسند اليه لا قصره عليه على ما قيل كقوله تعالى
(لكم دينكم ولى دين) وان المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما لو قيل
دينكم لكم لدلالته على حصول الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه
التقديم وذلك لان المتكلم اذا ذكر المبدأ عقيب الخبر علم مخاطب انه لم يرد عطف
شئ على الخبر لفصل المبدأ بينهما ولا يجوز ان يقال دينكم لكم ولا يجوز
ان يقال لكم دينكم ولا غيركم فلهذا يفيد القصر لانه لا يستقيم اذ ليس المعنى على ان
دينكم لا يتجاوز عنكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عنى الى غيرى فانه فاسد لوجود
التجاوز عنكم الى غيركم بل على اختصاصه به على معنى ان المختص بكم دينكم لاديني
والمختص بى ديني لادينكم كافي المثاليين الاخيرين اذا المعنى فى الاول ان المختص بزيد
القيام دون القعود وفى الثانى المختص بى التيمية دون القيسية لان غير زيد لا يكون
قائما وغيرى لا يكون تيميا فاعرفه فانه الصحيح لا ما قيل انتهى فان ادب قوله انه لا يستقيم
عدم استقامة قصر المسند اليه على المسند قصرا حقيقيا كما زعم صاحب القيل
حيث قال ان حصول دينكم لكم لا غيركم لا عدم استقامة القصر الاضافى فاندفع
الوجه الاول للخط و اراد بقوله بل على اختصاصه به المختص بالمسند
اليه مطلقا سواء كان اختصاص المسند من سائر المسندات بالمسند اليه فيكون القصر
المسند على المسند اليه اعدم تجاوز المسند اليه عنه الى سائر المسندات او اختصاص
المسند بالمسند اليه من بين سائر ما يستند اليها فيكون لقصر المسند اليه على المسند لعدم
تجاوز المسند عنه فالاول كافي لكم دينكم ولى دين اى الحصول لكم مختص بدينكم
لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوز الى دينكم وهذا معنى قوله
ان المختص بكم دينكم لاديني اى ليس حاصلا لكم ديني فنفى الاختصاص بنى
الحصول كما يفيد تقديم الخبر لا الحصول مع الاشتراك كما قاله السيد فانه لا يقوله عاقل فضلا
عن علامة فاندفع الوجه الثانى وانما يحمله على قصر المسند اليه على المسند قصرا
اضافيا كما ذهب اليه الشارح رحمه الله تعالى لعدم موافقه لسياق الآية اعنى
قوله تعالى (لا اعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون ما اعبد) فانه نفى فيه كون النبي
صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فالمناسب له كونهم مقصورين
على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه لا قصر دينهم عليهم وقصر
دينه عليه ولذا قال القاضى فى تفسيره لكم دينكم لا تتركونه ولى دين لا رفضه والثانى

اعني اختصاص المسند بالمسند اليه من بين سائر ما يسند اليها كما في المتأخرين
 اعني قائم زيد و تميمي انا فانه لقصر المسند اليه على المسند فيكون مآل المعنى ان المختص
 يزيد القيسام دون القعود والتميمية مختصة بى دون القيسية فخلاصة كلامه ان تقديم
 المسند على المسند اليه يكون تارة لقصر المسند على المسند اليه وتارة لقصر المسند اليه
 على المسند فاندفع الوجه الثالث للخط واما عدم الخروج عن القانون فلان الشارح
 رحمه الله قال في شرح الكشف في تفسير قوله تعالى (لها ما كسبت ولكم ما كسبتم)
 ان قول الكشف والمعنى ان احد الايتفه كسب غيره يشعربان في لها ما كسبت
 ولكم ما كسبتم قصر المسند على المسند اليه اي لها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم
 لا كسب غيركم وهذا كما قيل في لكم دينكم اي لاديني ولى دين اي لادينكم وقال فيه
 ايضا في تفسير قوله تعالى (لنا اعمالنا ولكم اعمالكم) اي لنا اعمالنا لا اعمالكم وبالعكس
 اولنا اعمالنا لا لكم وبالعكس انتهى وبما حررنا ظهر لك ان مراد العلامة
 من الاختصاص في قوله ان المختص بكم دينكم لاديني الاختصاص المستفاد من تقديم
 الخبر لا الاختصاص المتداول عليه باللام فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص
 بكم على دينكم على ما زعمه بعض الناظرين فقال جل العلامة اللام على الاختصاص
 فصار معنى لكم دينكم المختص بكم دينكم ومعنى ولى دين المختص بى ديني وجعل
 تقديم المسند لقصره على المسند اليه (قوله ولم يقل لافيه ريب) وجود المانع المعنوي
 من تقديم الخبر لا بنا في وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم
 الاسم على الخبر ولذا قال في الكشف واو قدم لافاده بكلمة لو الدلالة على فرض
 التقديم فتدبر فانه خفي على بعض الناظرين حتى قال قصد بلاريب فيه القراءة
 الغير المشهورة من رفع الريب يجعل لا بمعنى ليس ثم اعترض عليه بان صاحب الكشف
 بنى الامر على القراءة المشهورة (قوله والمعتبر الخ) اشارة الى دفع ما يثوهم من انه
 اذا كان القصر اضافيا فليكن بالنسبة الى كتب الدهر والشعودة وحاصل الدفع
 ان تخصيص هذا الكتاب من بين كتب الله تعالى يجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب
 فانها المعتبرة في مقابلة القرآن (قوله اجل من الدهر) اي الزمان فانه يتعلق بما فيه
 وهمته يتعلق بالدهر مع ما فيه وليس المعنى اجل من ان يسعه الدهر كما قيل فانه حينئذ
 يكون اجل مستعلا بدون احد الامور الثلاثة ويحتاج الى تضمين معنى التباعد مع
 فوت المبالغة في المدح (قوله فانه لو اخر الخ) بان يقال هم له لثوهم انه صفة له توها
 قويا لاستدعاء التكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الظرف لذلك ويكون
 لا منتهى لكبارها خبره او صفة بعد صفة والخبر مخذوف وكلاهما خلاف المقصود

اذالمقصود اثبات اللهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا اثبات الصفة المذكورة
 اللهم او اثبات امر آخر اللهم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسبوفاً لمذ
 هممه صلى الله عليه وسلم لا لمذحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح ان يكون التقديم
 ههنا المحصر اذ ليس المقصود قصر اللهم الموصوفة عليه وان كان مستقيماً بل اثباتها
 له كما يقتضيه السوق (قوله لجواز ان يكون قائم مبتدأ من القسم الاول منه) قال
 الشيخ ابن الحاجب في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفاً لتعين الخبرية بخلاف
 قائم رجل فانه لا يتعين الخبرية عند قولك قائم لجواز ان يقول القائل قائم في الدار
 فيكون مبتدأ انتهى ولعله لانه في معنى ذات موصوفة بالقيام فيكون النكرة مخصصة
 في المعنى اولاً ان التنوين للتمكن لالتذكير بان يكون المراد منه الذات المعينة ولا يخفى
 ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى اعتبار رجل بدلا حيث اعتبر احتمالاً للابتداء عند
 ذكره قبل ذكر رجل بخلاف في الدار ومن القسم الثاني منه عند الاخفش
 والكوفيين فانهم لا يشترطون وقوعه بعد النفي او الاستفهام (قوله ان التخصيص
 الخ) هذا انما يريد لو كان عليه متعلقاً بالحكم واما اذا كان متعلقاً بتقديم الحكم
 ويكون المراد بالحكم المحكوم به فلانه يكون التخصيص بتقديم المحكوم به المشعر
 بان ما بعده ما يصلح ان يكون محكوماً عليه فكانه حكم على شيء معلوم قبل ذكره
 اجالا لصحة الحكم عليه (قوله فلان الاهمية الخ) هذا اذا اريد بالاهمية كثرة
 العناية به واما اذا اريد بها كونها نصب العين عند المتكلم فهي نكتة برأسها
 كما لا يخفى (قوله يفتر الخ) في تاج البيهقي الافتراء دندان برهنة كردن وفي الاساس
 افترت عن ثغر كالبرد فمعنى يفتر عن كذا يظهره والخبط السير في الليل من غير هدى
 كما في القاموس وفي الاساس وبات يخبط الظلماء وما ادرى اى خابط الليل هو
 وخابط الليل وخابط عشوة للجاهل فالخبط بمعنى الجهل بمعنى لا يفهم من كلامه
 معناه حق الفهم فلذا تركه فلا يرد ما قبل ان يخلل البيان لا يوجب ترك المقصود
 ولا يقتضى التبديله بالبيان المحمود و اراد بالخبط عدم ظهور دلالة على مقصوده
 وبالاشكل الاشكالين المذكورين وبالاختلال ما اشار اليه بقوله بقرع اعراض
 صعب (قوله او ان يكون المراد الخ) اى اذا اريد بالجملة افادة التجرد جعل مسندها
 فعلا لانه الموضوع لا فادته وقدم البتة على المسند اليه الذي هو فاعله فكما
 ان افادة التجرد تقتضى ككون المسند المفرد فعلا على مامر كذلك تقتضى كونه
 مقدما على المسند اليه وكيف لا و كونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله كذا في شرح
 المفتاح الشريف وفيه ان التقديم لا مدخل له في افادة التجرد بل هو لازم لكونه

فعلا كما اعترف به فلا يصح جعله مقتضى افادة التجدد ولعله هذا وجه ترك المصنف
 رحمه الله وقال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح هذا تكرير لما سبق من ان قصد
 التخصيص باحد الازمنة وافادة التجدد يقتضى كون المسند المفرد فعلا فاضاف
 افادة التجدد تارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه ولا يخفى ان مآله الى ان
 اضافة التجدد الى التقديم بطريق التوسع لكونه مقتضى الفعلية التي تقتضى افادة
 التجدد وفيه تعسف (قوله وهل هذا الاتناقض) منشأ التناقض ان المقرر عند
 القوم ان في نحو انما عرفت اسنادين اسنادا في الجملة الصغرى وهو اسناد الفعل الى
 الفاعل واسنادا في الجملة الكبرى وهو اسناد الجملة الصغرى الى المبتدأ ففي بحث
 التقديم جعل الاسناد الى الضمير وهو الاسناد الى الفاعل متقدما على الاسناد بتوسط
 الضمير الى المبتدأ وهو اسناد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاسناد الى المبتدأ
 وهو اسناد الجملة اليه متقدما على الاسناد الى الضمير الذي هو الفاعل واما قوله
 صرفه ذلك الضمير آه فانما يدل على كون الاسناد الى الضمير مقتضيا للصرف وليس
 فيه دلالة على انه اسناد آخر فتدبر فاندفع ما قيل ان كلام السكاكي رحمه الله صريح
 في الاسانيد الثلاثة فالصواب ان يقال انه يستلزم القول بالاسانيد الثلاثة ويترك لزوم
 التناقض (قوله واما منع اسناد الفعل الخ) اشارة الى اندفاع ما يقال من ان الصالح
 لكونه خبرا عن المبتدأ هو الجملة المركبة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده ولا شك
 ان صرف المبتدأ هذه الجملة متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما هو لازم له اعني
 اسناد الفعل الى الجملة بتوسط عود الضمير كذا نقل عن الشارح رحمه الله (قوله
 ممنوع) الا ان يرى ان العرب اتفقوا يفهم من زيد عرف ثبوت العرفان لزيد مع عدم
 شعوره بالضمير المستتر فان ذلك امر اعتبره المحوون حفظا لقاعدتهم ان الفاعل
 لا يتقدم على الفعل (قوله ولا شك ان ضمير الفاعل الخ) فيه بحث لان كون ضمير
 الفاعل لا يتقدم ولا يكون الا بعد الفعل لا يفيد كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله
 قبل تحقق الفاعل فان المعنى المطابق للفعل غير مسقط بالمفهومية قبل ذكر الفاعل
 لان النسبة الى الفاعل المعين مأخوذة في مفهومه واذ لم يكن مستقلا بالمفهومية قبل
 ذكر الفاعل فتوقف صلاحيته للنسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل فتدبر (قوله
 وكلامه في بحث تقوى الخ) ولم يتعرض ههنا لاسناد الفعل الى الضمير لانه لا يدخله
 في افادة التقوى كما انه لم يتعرض للاسناد الى المبتدأ ابتداء في بحث التقديم اذ لا يدخله
 في الاحتراز بقوله في الدرجة الاولى (قوله فالدعى الخ) هذا من كلام الشيخ
 المحيى يدل عليه قوله هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وقوله

لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسناد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبعد
 كازعم والمعنى فالصحيح ان يدعى ههنا ويورد على السكاكي رحمه الله تعالى ان احد
 الامرين لازم (قوله ان كان عبارة الخ) بان يقال معناه صرف ذلك الضمير بسبب
 الاسناد اليه للسند الى المبتدأ ثانيا من غير ان يقال بالاسناد اليه بذلك الصرف وهو
 الظاهر من العبارة كما مر (قوله وان كان غيره) بان يكون معناه صرفه ذلك الضمير
 الى المبتدأ واسنده اليه (قوله كانت هذه الامثلة الخ) يعني ان السند في هذه الامثلة
 فعل ومقدم على ما يسند اليه مع انها ليست مفيدة للتجديد فاخرجها بقوله في الدرجة الاولى
 لان السند اليه فيها في الدرجة الاولى هو المبتدأ ولم يتقدم السند عليه بخلاف عرف زيد
 فان السند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والسند مقدم عليه واذا تحققت طريقة
 الخروج اندفع اعتراض السيد من منع الملازمة الاستفادة من قوله لما كان اول
 الاسناد الى قوله كانت خارجة بقوله في الدرجة الاولى بانه اذا كان الاسناد الاول
 في هذه الامثلة اسنادا للفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف
 يتصور خروج هذه الامثلة به ثم العجب انه قال بل يجب ان تكون داخلية فيه
 وارادة نقضا على ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه
 في الدرجة الاولى لان القاعدة انه اذا اريد افادة التجديد تقدم السند على ما يسند اليه
 في الدرجة الاولى وفي هذه الامثلة لم يقصد افادة التجديد فلذا لم يقدم السند فيها
 (قوله لكن بقي ههنا اعتراض صعب الخ) يمكن ان يدفع بان معنى كلامه
 ان في الدرجة الاولى احتراز عن دخول هذه الامثلة باعتبار الاسناد الى المبتدأ بناء
 على افادتها للثبوت بهذا الاسناد وعن خروجها باعتبار الاسناد الثالث لافادتها
 التجديد بهذا الاسناد اما الاول فلان السند فيها وان وجب تقديمه على ما يسند اليه
 في الجملة اعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه على ما يسند اليه في الدرجة الاولى اعني
 المبتدأ وانما لم يبين كونه في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه في بحث التقوى اهم لانه
 بصدد اثباته وبعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى خروجها ظاهر واما الثاني
 فلانها باعتبار هذا الاسناد مفيدة للتجديد ولا يقدم البتة على ما يسند اليه اذ لا يجوز
 تأخير المبتدأ فيها فلما قيد بقوله في الدرجة الاولى دخلت لوجوب التقديم على
 ما يسند اليه في الدرجة الاولى اعني الفاعل ولاجل ان الاحتراز اهم من الاحتراز عن
 خروجها ودخولها لم يقيد بشئ منهما واما بيان ان الجملة الواحدة كيف تقيده
 الثبوت والتجديد معا فسيحى بيانه في جواب الاعتراض الاول فالتعليل المذكور
 تعليل لدخول الامثلة المذكورة باعتبار الاسناد الثالث وتعليل خروجها باعتبار

الاسناد الاول متروك اظهره بعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى (قوله هذا خلاصة الخ) اي ما ذكر من الاشكالين والجوابين والاعتراض الصعب قال الشارح رحمه الله تعالى في الحاشية المراد ببعض مشايخنا ناصر الدين الترمذي (قوله وحيث لا تناقض) لان المذكور في بحث التقوى تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني والمذكور في بحث التقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني (قوله يتحقق ثلاثة اسانيد) لا يخفى ان في جملة الاسناد قسمين وجعل اسناد الفعل الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه الامثلة اسنادين اسنادا يقتضيه المبتدأ واسنادا يقتضيه الفاعل الا ان للاسناد الى الفاعل اعتبارين اعتبار انه الى الضمير واعتبار انه الى المرجع من حيث ان الضمير عبارة عنه فلا يكون تسليما للاسناد الثلاثة (قوله فلا بد من بيان جهة تقدمه الخ) جهة التقدم ظاهرة لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو مبهما والاسناد الى المبتدأ بواسطة الضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المبتدأ المتأخر من وقوعها خبرا ومنع صلاحية الجملة للخبرية قبل رجوعه الى المبتدأ بناء على انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من تأخر الضمير انما يصير تأخرا بعد رجوعه الى المبتدأ مدفوع بان الواجب الربط حال الخبرية لا قبلها قال اسناد الى الضمير نفسه مع قطع النظر عن المرجع متقدم على اسناد الجملة واسناد الجملة متقدم على الاسناد الحاصل الى المبتدأ بعد وقوعها خبرا واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في بيان جهة التقديم فسيجيء فعلى هذا لا خفاء في صحة كلام ذلك الفاضل الا انه ما اوضحه حق الايضاح والله الملمم للصواب (قوله ولم يره ولا طيف خيال) عطف على الضمير المنصوب في لم يره في القاء ومن الطيف الخيال الطائف في المنام او يحيطه في النوم طاف الخيال بطيف طيفا ومطافا ويطوف طوفا وانما قيل لطائف الخيال طيف لان اصله طيف كيت وميت (قوله تلافيا لما كان عند المناظرة الخ) اي من الشيخ الشارح على الفاضل مفعول له لقوله ثم بالغ او كتب وقوله وكتب تحته جملة معترضة ويؤيد انه لم يوجد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون مفعول له لكتب والتلافي التدارك والتشفي طلب الشفاء والضمير في عليه الفاضل (قوله لفظ المفتاح صريح) اي صرح بالاول في الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية وصرح بالثاني والثالث في الحالة المقتضية لذكر المسند (قوله لا يخفى بطلانه) اذ لامزية لقولنا زيد انطلق على قولنا انطلق زيد الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو بصدور الانطلاق في الزمان الماضي وليس ههنا حكمان احدهما بالثبوت والاخر بالتجدد ولهذا جزم صاحب المفتاح بامثال هذه

لا فائدة التجدد من غير تعرض للدوام والثبوت كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى
وفيه بحث لان زيد انطلق بجائتان الجملة الكبرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت
الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى المبتدأ
والمبتدأ انما يستدعي ثبوت شيء له سواء كان له افتزان بالزمان اولا والجملة
الصغرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه
اسناد الفعل الى الفاعل ولاتنا في بين الثبوت بمعنى الاتصاف مطلقا والتجدد
بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه الثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس ههنا حكمان
الخ ان اراد به انه ليس ههنا حكمان في الواقع فسلم ولا يضرنا وان اراد انه ليس ههنا
حكمان من حيث الاستفادة من اللفظ فممنوع وعدم تعرض السكاكي رحمه الله
لا فائدة الثبوت بناء على انه في بيان الحالة المقنضية لكون الجملة فعلية والدلالة على
الثبوت لكونها اسمية وبما ذكرنا ظهر عدم صحة التعليل الذي ذكره السيد
في شرح المفتاح من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند
وتجده معا اذ لاتنافي بينهما فيجوز ان يكون الثبوت باعتبار اسناد والتجدد باعتبار
اسناد آخر نعم لا يتصور اجتماعهما في الواقع لو حدة الحكم فيه (قوله ظاهر في ان
المراد الخ) فيه انه لا دلالة لكلامه على الحصر وانه ان اراد حصر المراد مطلقا
فممنوع كيف وعبارته في بحث التقوى تدل على كون الاسناد الى المبتدأ في الدرجة
الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اعني في بحث التقديم فسلم ولا يضرنا (قوله
ان حمل قوله الخ) هذا انما يرد لو اراد بالاسناد مصطلح النحلة واما اذا اراد به
النسبة المعنوية فلان النسبة المنوية انما هي مجرد الفعل اعني الحدث لا مع الفاعل
والمراد بالتضائف المعنى المصطلح فان بين المبتدأ والخبر تضائفا مشهوريا (قوله انه
ان اراد بالاسناد الخ) نختار الشق الاول ونقول انها وان كانت واحدة بحسب الواقع
لكنها ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانها تفهم اولاً من اسناد الخبر الى المبتدأ وثانياً
من اسناد الفعل الى الضمير وثالثاً من عود الضمير الى المبتدأ (قوله انه ان اراد الخ)
نختار الشق الثاني والاقتصار على الثلاثة لانه اراد بالاسناد النسبة المعنوية ولان نسبة
معنوية له مجموع الى المبتدأ وانما اصطلاح النحلة على كون المجموع خبر الانهم يبحثون
عن احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء والاعراب المحلى والبناء انما هو للمجموع
(قوله لان هذا الاسناد مما يقتضيه الخ) يعني ان المقنضي للاسناد وهو المبتدأ
متحقق والمانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه
بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون انتفاؤه

موجبا لعدم تحققه ولا شك في تحقق الجملة اعني الفعل مع اسناده الى الضمير العائد الى المبتدأ فيتحقق اسناد الجملة الى المبتدأ بخلاف الاعتبار الثاني اعني اسناد الفعل الى المرجع فانه انما يتحقق بعد اعتبار التضمن والعود ونفس التضمن والعود وان كان مقدما على اسناد الجملة لكن اعتبارهما متأخر عنه لان التضمن وعدمه وصف لذات الخبر اعني الجملة والوصف متأخر بالذات عن الموصوف فيكون اعتباره من حيث انه وصف له متأخرا عن ذاته واذا كان هذا الاعتبار متأخرا عن ذاته كان متأخرا عن اسناد الجملة ايضا لما مر انه بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر فهو مع ذات الجملة المتقدمة على هذا الاعتبار فهذا الاعتبار متأخر عن اسناد الجملة وهو المطلوب وفي كلامه اشارة الى السؤال والجواب الذين ذكرهما في شرح المفتاح بقوله فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما يقارنه في الوجود وبغيره بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدأ بواسطة الضمير فاعني قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير بلفظ ثم قلت معناه تأخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتدأ سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان تكرر الاسناد الموجب للتقوى موقوف على اعتبار التضمن والعود مع ان نحوز به عرفا مشتملا على تكرر الاسناد والموقوف على الملاحظة استفادته الا ان يراد اعتبار المتكلم فان المزايا والخصوصيات انما تراعى في الكلام على حسب اعتبار المتكلم * قال قدس سره ليحصل بمجموع صالح للخبيرية * قيل ان اريد ان هذا المجموع بخصوصه صالح لهذا المبتدأ نفسه فلانسلم ان اعتبار كون الضمير عائدا الى هذا المبتدأ متأخر عن اسناد هذا المجموع بخصوصه الى هذا المبتدأ لان هذا المجموع لا يصلح لكونه خبرا لهذا المبتدأ الا بعد اعتبار كون الضمير عائدا الى المبتدأ وهو ظاهر وان اريد ان ذلك صالح للخبيرية مطلقا فهو مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباريه والجواب باختيار الشق الاول وصلاحيته للخبيرية لهذا المبتدأ انما يتوقف على كونه متضمنا للضمير السائد لا على اعتبار التضمن والعود كما مر وقال السيد في شرحه للمفتاح ان اسناد الجملة مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباره لان المقضي لهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه

ذلك الضمير الى المبتدأ تانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى ان القول بكفاية مطلق الصلاحية في حصول اسناد الجملة الى ما قبله محال تأمل واعلم انه ظهر لك مما تقدم ان لعبارة المفتاح توجيهات اربعة احدها ما ذكره الشيخ الشارح ومبناه حل الاسناد على النسبة المعنوية والقول بتعدد الاسانيد الثلاثة بالاعتبار وثانيها ما ذكره بعض الفضلاء ومبناه حل الاسناد على المصطلح والقول بالاسانيد المتغايرين بالذات وان لاسناد الفعل الى الضمير اعتبارين والاعتبار الاول متقدم على اسناد الجملة المتقدم على اعتبار الثاني وثالثها ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى وهو بعينه ما ذكره بعض الفضلاء والفرق بينهما ان الشارح رحمه الله تعالى اعتبر تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الجملة باعتبار الملاحظة وبعض الفضلاء باعتبار الذات على ما حررتاه ورابعها ما اختاره السيد من تقدم اسناد الجملة على الاسناد الى الضمير باعتباريه ومبناه اعتبار مطلق الصلاحية للتجربة في اسناد الجملة فكن الفيصل واختراهما شئت هذا نهاية الكلام في هذا المقام والله الموفق لنيل المرام (قوله وهذا معنى الاحتراز الخ) يعني الاحتراز عن الخروج لاحسن الدخول كما زعمه الشيخ الشارح (قوله وانما قال كثير الخ) يعني لو ترك لفظ كثير بان يقول ما ذكر في هذا الباب الخ لتوهم جريان ما ذكر في غير البابين وليس كذلك اذ البعض يختص بهما فلذا قال كثير فتدبر فانه فضل عنه بعض الناظرين وقال لو قال جميع ما ذكر الخ لطال الكلام بلا فائدة (قوله متعلقات الفعل) بفتح اللام نظر الى ان الحديث يتعلق بها كما في الكافية المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق وبكسر اللام نظرا الى ان الفعل عامل فيها كما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا (قوله اشارة اجالية) لان لفظ الغير يشمل المتعلقات وغيرها فالاشارة الى خصوص المتعلقات اجالية وان كانت الى مطلق الغير تفصيلية (قوله من ذكره مع) لفظا وتقديرا بدل عليه قوله لان المقدور كالمذكور (قوله لا ذكر الفعل الخ) وفي بعض النسخ بكلمة او مضافا في المختصر وفي بعضها مع زيادة من والاول اوجه بدليل يعرف بالتأمل (قوله يعرف بالتأمل) لان كلمة مع تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان صرح به الشارح رحمه الله في بحث الكناية والفعل اصل في الذكر والفاعل والمفعول تابعان له فيذكر ان بعد ذكره كان مدلول كل منهما اصل ومدلول الفعل تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل واما كلمة او فبالنظر الى انه قد يحى

مع مجرد المصاحبة صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسند
 قال قدس سره وذلك الخ * يرد على الوجه الاول ان اللائق حينئذ ان يقول
 المفعول مع الفعل كالفاعل مع الفعل وعلى الثاني ان كلامهم ما كما انه قيد للفعل في اللفظ
 فيكون تابعه كذا في كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا ترجيح وعلى الثالث انه يصح
 ان يقال فاذا لم يذكر الفعل مع كل منهما بان يكون النسب متوجها الى القيد
 (قوله اي تلبس الفعل بكل منهما) والمعنى ان الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل
 اي واحد كان منهما تلبس الفعل مع ذلك الواحد اي واحد كان لان الضمير المفرد
 اذا كان راجعا الى المتعدد باعتبار كل واحد يكون المراد منه اي واحد لا كل واحد
 على سبيل الشمول فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وان خفي على الاذكياء قالوا انه
 يفيد ان الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما واذا لا يصح
 وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبته (قوله اي من غير
 اعتبار الخ) كذا في الايضاح يعني ان ذكر المفعول قد يكون لقصد عموم الفعل
 نحو فلان يؤذى كل احد وقد يكون لخصوصه نحو فلان يؤذى اياه وقد يكون
 لجرد تعلقه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل وخصوصه وان كان لازما نحو
 ضربت احدا فاذا لم يكن شيئا منها مقصودا ينزل الفعل منزلة اللازم فاندفع
 ما قيل ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في النزول فان مناطه
 عدم اعتبار تعلقه بالمفعول (قوله كان الغرض بيان جنس الخ) لما تقدم منقولا
 عن الشيخ من ان محط انفاضة هو القيد الاخير كيلا يلغى ذكره (قوله ويكون
 كلاما مع من اثبت الخ) كذا في دلائل الاجاز وذلك لان نحو هو يعطى اما
 للتخصيص او للتقوى فلا بد ان يكون الخطاب معتقدا لثبوت الفعل للغير اما
 بالشركة او بالقلب او بالتردد باعتبار القيد مع تسام اصل الفعل او منكرا
 او مترددا في ثبوت الفعل باعتبار القيد له وعلى التقادير يكون مثبتا للفعل
 المتعلق بغير ذلك القيد له لكون اصل الفعل مسلما لثبوت فاندفع ما قاله
 السيد من انه لو قيل يكون كلاما مع من اثبت له اعطاء ولا يدري المعطى لكان اولي
 (قوله لا مع من نفي الخ) اما باعتقاده ثبوته لغيره على احد الانحاء الثلاثة
 فيكون للتخصيص او لا فيكون للتقوى (قوله ذكر السكاكي) في نسبته الى السكاكي
 رحمه الله اشعار بتفرده به على ما يشهر به عبارة الايضاح (قوله خطايا) بفتح الخاء
 كما نقل عن بعض التلامذة للشارح رحمه الله بمن يوثق به منسوب الى الخطابة
 بالفتح مصدر خطب اي انشأ الخطبة سمي الظني خطيبا لان الخطب معادن

الظنون (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم الخ) في تذكرة الموضوعات انه موضوع
وان كان في المصاحح (قوله ذهابا بالخ) حال من الفاعل المحذوف المصدر او مفعوله
اي تنزيل المتكلم ذاهبا اول الذهاب وكذا قوله ايها اما حال او مفعوله بان يكون
تعليل للفعل المعمل (قوله واليه) اي الى اجل المذكر اشار بقوله الخ لانه جعل
القول المذكور مقول السكاكي رحمه الله تعالى مع انه ليس مقوله الا قوله بالطريق
المذكور فقيه اشارة الى انه جعل بالطريق المذكور مفسرا بهذا القول (قوله
اي كون الغرض الخ) جعل المشار اليه كون الغرض دون نفس الثبوت والانتفاء
اشارة الى ان مدلول التنزيل كونه غرضا كما يدل عليه قول المصنف رحمه الله
تعالى فان غرض ان كان اثباته او نفيه مطلقا نزل منزلة اللازم (قوله معرف بلام
الحقيقة) لا منكر لدلالته على الفردية وهي غير مقصودة (قوله لا يلزم من عدم كون
الشيء الخ) اي لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا وداخلا فيما هو غرض من الكلام
ومقصود منه ان لا يكون مفادا من الكلام ومقصودا لجواز ان يكون مقصودا
بما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلا فيه فيكون من مستتبعات التراكيب
يقصد بطريق الاشارة من مقصود الكلام فالمقصود من الكلام الاثبات والنفي
مطلقا ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم ايها المبالغة قاله اذا ذكر المفعول
العام يحصل تعميم افراد الفعل لكن لا يحتمل للتخصيص لا يحصل المبالغة بخلاف
ما اذا نزل منزلة اللازم فان عمومه لا افراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص وهذا كما
قالت الحنفية من ان لا آكل لا يحتمل للتخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا آكل
اكلا وبما حررنا اندفع الركاكة التي ذكرها السيد في الجواب كما لا يخفى واما ما ذكره
بقوله والظاهر الخ فيرد عليه ان اللازم مما ذكره ان يكون منشأ الفصد مجرد الاثبات
والنفي مغايرا لمنشأ الفصد للعموم والاختلاف من حيث التعدد باعتبار المنشأ
لا يدفع اجتماع المتنافيين انما الدافع له وجود الاختلاف بالاعتبار في انفسهما ذكره
السيد في شرح المواقف في بحث لا يجوز تعليل الواحد بالشخص بعين مستقلتين
(قوله هو لا غير الخ) هو مبتدأ ويوجد خبره والجملة خبران (قوله لان ما ذكره
من الحصرين الخ) نقر عنه اعلم ان المردود عقلا ونسلا هو اجتماع الحصرين
في مثل فلان يعطى على رعم العلامة اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح
عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثاني بناء على التقديم فلا يصح شرحا
لكلام المفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اراد بقوله في مثل فلان يعطى ما يكون
المسند اليه المقدم على المسند القبلي مظهرا معرفا بقوله فقد حققناه ما ذكره

بقوله نعم اذا جعل على التعميم الخ وقوله ايضا اشارة الى صحة الحصر المذكور عند
 الشيخين بناء على قولهما بافادة البناء على المظهر للتخصيص وعدم صحته شرحا
 لكلام المفتاح بناء على ما مر من ان تقديم المسند اليه اذا كان مظهرا معرفا يكون
 عند السكاكي رحمه الله تعالى للتقوى دون التخصيص (قوله وهو ان يجعل الخ)
 قيل ههنا اشكال وهو انه اذا جعل كناية عن المتعلق بمفعول مخصوص خرج
 عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى
 تعريضا لاستقام ولا يخفى انه فرق بين ان يكون غرضا من الكلام وبين ان يكون
 مقصودا بطريق الكناية (قوله نصب) اي ليس مجزوما بان يكون جزءا لشرط
 محذوف اذا حذف لا يصار اليه الا عند الضرورة ولانه ليس المعنى على التعليق
 (قوله ثم جعلهما الخ) عطف على نزل وبادعاء متعلق به ودلالة تعليل له (قوله
 بل لا يصراه) اذ لو ابصر غير محاسنه لتحقيق رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية محاسنه
 بناء على ان استلزام الرؤية المطلقة لرؤية محاسنه استلزام العام للخاص اعني من حيث
 الصدق فلا يرد ما قيل (٦) لم لا يكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية محاسنه
 ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية غير آثاره لعدم المناقاة بين الازمين (قوله وانما
 قلنا الخ) لما كان قوله والا عطف على الشرطية التي وقعت جزءا لقوله فاذا
 لم يذكر المفعول به فقوله والانتقيد بانتفاء ما ذكر في الشرطية المعطوف عليه
 اي وان لم يكن الغرض اثباته لقاعله او نفيه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه
 بمفعول او يعتبر في الفعل عوم او خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير
 الاطلاق من المصنف رحمه الله تعالى وحينئذ لا يترتب عليه قوله وجب التقدير
 لان وجوب التقدير ليس الا قصد التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح رحمه الله
 تعالى في هذا الشرط محذوفا ليصح الترتيب وهو قوله بل قصد تعلقه بمفعول غير
 المذكور (قوله كما اذا قلنا الخ) فشرع على ترتيب الالف فان الاول مثال لخصوص
 الفعل من غير اعتبار تعلقه بالمفعول والثاني لعمومه كذلك (قوله فالفرق الخ)
 رد لما قيل ان التعميم في افراد الفعل يستلزم التعميم في المفعول فلامعنى ليجوز ارادة
 تعميم الفعل من غير اعتبار عوم المفعول (قوله وهما وان فرض تلازمهما الخ)
 فيه اشارة الى منع التلازم لا مكان تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وخبر المبتدأ
 اما الجملة الشرطية والواو زائدة لتأكيد اللصوق واما قوله فلا تلازم بينهما في الاعتبار
 والقصد والفاء زائدة في خبر المبتدأ وقوله وان فرض الخ حال لا يطلب الجزاء
 اي وهما مفروضا تلازمهما لا تلازم بينهما في القصد (قوله ونحوهما) اشارة الى

(٦) ان الرؤية المطلقة
 مستلزمة الى آخره نسخة

ان ذكر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف المفعول فيهما لا للتخصيص بان يكون الكاف للتبيين للتمثيل (قوله اذا وقع شرطاً) سواء كانت كلمة الشرط اسماء نحو (ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم) او حرفاً نحو (ان يشأ يذهبكم) (ولو شاء الله لهدىكم) (قوله اي تعلق فعل المشية الخ) لم يفسره بمطلق الفعل مع كون الحكم شاملاً لغير فعل المشية والارادة رعاية لسوق الكلام فان المصنف رحمه الله بين حذف المفعول و غرابة التعلق في فعل المشية واما عموم الحكم فقد استفيد من كاف التمثيل (قوله فلم يحذف) مفعول المشية اعني بكاء التفكير بناء على ان التفكير مذكور في اللفظ والفعالان متوجهان اليه والتقدير في احدهما الرفع التنازع حفظاً لقاعدتهم من عدم جواز توارد العاملين على معمول واحد كتوارد العلتين الحقيقتين وكذا من قال بالتشريك لا يقدر قاندهم ما قيل انه ان اراد بالمفعول مفعول شئت فتعلق الفعل به ليس بغريب لانه مطلق البكاء وان اراد مفعول ابكى فهو متروك فكيف يصح قوله انه ترك حذف المفعول لغرابة تعلق الفعل به واما ما قيل من انه مبني على اعمال الفعل الاول فيكون بكاء التفكير مذكوراً لغرابة تعلق المشية به ففيه انه حينئذ يكون ذكر المفعول لعدم قرينة تدل عليه اذ الجزء حينئذ يكيت من غير تقييده بالتفكير (قوله ومانشأ من سوء التأمل الخ) لانه لم يتدبر عبارة المتن فان قول المصنف رحمه الله لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا يساعده ولا عبارة الايضاح التي نقلها الشارح رحمه الله تعالى من قوله لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا الى قوله كذا في دلائل العجز ولا كلام الشيخ في دلائل العجز ولم يرد ان ابكى وبكيت تفكرا من باب التنازع لا من باب الحذف (قوله لا يقال الخ) في الجواب عن جانب صاحب الضرام (قوله لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف الخ) هذا مسلم لكن ادعاء ان الاسف والكمد بكاء حقيقى كما هو شان الاستعارة انما يحسن ترتيبه على عدم بقاء مادة الدمع (قوله والقدرة الخ) فيه ان الفاء لا يقتضي الا ترتيب مدخوله على ما قبله وسببته (٦) له لانوقفه عليه بحيث لا يوجد بدونه لجواز تعدد الاسباب لشيء واحد الا ان يقال المستحسن عند الباعث الاختصاص ليكمل الترتيب والتفرع ولعله لهذا امر بالتأمل (قوله مجاز الخ) لان الله تعالى لا يأمر بالفحشاء وقيل امرنا بالطاعة ففهموا وحينئذ لا يكون مانع فيه (قوله عطف على قوله الخ) نص عليه لبعده العهد والا فلا احتمال سوى هذا العطف (قوله متعلق بقوله توهم الخ) لا خفاً في ان اولية التوهم تستلزم اولية الدفع وبالعكس فيجوز تعلقه بكل منهما الا ان الشارح رحمه الله تعالى اختار تعلقه بالتوهم مع الاشارة الى جواز

٦ ومسببته الخ نسخة

تعلقه بالدفع بقوله ويصور في نفسه من اول الامر الخ لقرب المرجع ولكونه اصلا في الاولوية ولقول المصنف رحمه الله تعالى لربما توهم قبل ذكر الخ ولموافقة الايضاح (قوله لئلا يلتبس المميز الخ) لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها وجب نصبه حلا على الاستفهامية خلافا لفرأ فانه يحجره بتقدير من وخلافا لـيونس فانه يجوز الاضافة مع الفصل كذا في الرضى وتخصيص كم الخبرية مع ان الاستفهامية ايضا كذلك نحو (سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بيّنة) لانها فيما نحن فيه خبرية (قوله لكان المناسب) اى مقتضى الظاهر ذلك ووضع الظاهر موضع الضمير وان كان يحصل به الغرض المذكور لكن لا يجب الاطراد والانعكاس في المقنضيات وقدم مرارا (قوله عكس ذوالرمة) حيث ذكر مفعول الفعل الاول وحذف مفعول الثانى (قوله تم الناس كافة) وذلك لان المراد بالدعوة شرع الاحكام وبيان الحلال والحرام بالامر والنهى ومناط هذه الدعوة العهد الذى جرى بينه تعالى وبين العباد الذى اشير اليه بقوله تعالى (واذا خذ ربك من بنى آدم) الآية فهمى تم الموجودين والمعدومين والعلاء وغيرهم وما قالوا من ان مناط التكليف العقل فالمراد به تمييز التكليف فانضح ان الآية تفيد الاستغراق الحقيقى التحقيقى (قوله ان القصد في هذا المقام الى المفعول) اى القصد الى تعلق الايلام بكل احد للبالغة في كونه موزيا للخلق دون صدور كل فرد من افراد الايلام الى شمول الدعوة لكل احد لا عموم افراد الدعوة وان فرض التلازم بينهما قال قدس سره بان لا يكون هناك قرينة الخ + هذا كلام ذكره المفاضل الكاشى في شرحه المفتاح وفيه ان المصنف رحمه الله قال سابقا ثم الحذف بعد قابلية المقام اعنى وجود القرينة وقال الشارح رحمه الله في بحث حذف المسند اليه ان الحذف يقتدر الى قابلية المقام وأشار اليه ههنا بقوله انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وفي الرضى في بحث الفاعل لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة دالة عليه سواء كان الحذف جائزا او واجبا فلا يصح ان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره في شرح المفتاح من انه اجيب بانه يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذرا عن الترجيح بلامر جمع فيصح اسناد اقتضاء الحذف قصد التعميم والاختصار لانه كما لا يجوز ان يكون الحذف قرينة على المحذوف كذلك لا يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا اذا الحذف مشروط بوجود القرينة الدالة على المحذوف (قوله اى اذنى) دلالة فان النسبة الى الاذن مأخوذة في الاضغاء فالقرينة قائمة

مع ذكر الفعل (قوله يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر الخ) إشارة
الى ما مر في بحث حذف المسند اليه من تخيل العدول الى اقوى الدليلين يعنى
ان الاعتماد عند الحذف على العقل وعند الذكر على اللفظ من حيث الظاهر
وفي الحقيقة يحتاج اليهما في كليهما (قوله لانه مزيد اختصاص) بناء على التسليم
المذكور والافلا دلالة للحذف على العموم فضلا عن الاختصاص (قوله ما قصد
فيه التعميم الخ) قد عرفت فيما سبق بيان ان الاستغراق فيه حقيقى واندفاع البحث
الذى اورد عليه (قوله على ان الدماء) بمعنى التسمية في تاج البيهقي الدعاء والدعاء
كالشكاية والدعوى خواندن وقد جاء دعوته زيدا اى سميته والتسمية نام كردن
وبعدى الى المفعول الثانى بنفسه وبالباء (قوله فله الاسماء الحسنى) ومن جعلتها
هذان الاسمان (قوله اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء) ومعلوم انه لا يتعلق باللفظ
بل بالمسمى فاندفع ما قيل انه يجوز ان يكون كلمة اول التخيير في العبارة (قوله باعتبار
الصفات) بتزويل تعدد الصفات منزلة تعدد الذات (قوله لانها لاحد الشيئين)
المتغيرين اى فى الاصل ولا يتصور الاحدية الا فى المتغيرين بالذات (قوله ولان
التخيير) اى على تقدير كونها للتخيير (قوله لان اياها يكون لواحد من اثنين) كافي الاية
فان الاصل ايهما تدعونه حذف الضمير المضاف اليه وعوض منه التنوين وزيد
مالئاً كيداً لايها قولهم ولما ورد (اى موسى عليه السلام) ماء مدين من ماءهم الذين
يستقون منه وكان بئراً فيماروى ووروده بجيئه والوصول اليه (وجد عليه)
وجد فوق شفيره ومستقاه (امة) جاعة كثيرة العدد (من الناس) من اناس
مختلفين ومن دولتهم فى مكان اسفل من مكانهم والذود الطرد والدفع
وانما كانتا تذودان لان على الماء من هو اقوى منهما فلا تتمكنان على السقى كذا
فى الكشف (قوله لتوهم ان الترجم الخ) بناء على ان محط الفائدة فى الكلام
البليغ هو القيد الاخير وانما قيل توهم لفساده لان الدلالة عليه وهية وذلك لان
موسى عليه السلام لم يدفع عنهما بالترجم الا مشقة الذود * قال قدس سره
ان المفعول * اى المفعول الذى نزل الفعلان بالنسبة اليه منزلة اللازم هو الابل
والغنم مثلاً اى النودين من المواشى بدون الاضافة يدل عليه قولهما واما ان المسقى
والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود وكل منهما مقابل للآخر فى نفسه اى ليس
احدهما صادقا على الآخر حتى لا توهم بذكر المفعول خلاف المقصود
وهو ان الترجم عليهما من جهة ان مسبقهم ابل ومذودهما غنم ولذا قدر السكاكى
رحمه الله مفعول يسقون مواشيهم ومفعول تذودان غنمهما إشارة الى ان منشأ الترجم

الاضافة دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع قوله فلو قدر في الآية
 المفعول الخ كافيتان في المقصود كما لا يخفى واذا اكتفى عليهما في شرح المفتاح
 وزاد قوله وجعل ما يضاف اليه الخ لدفع شبهة ان قوما اذا لوقيل او قدر
 يسقون ابلهم وتذودان غنمهم ما يدل على اعتبارهما المفعول مضافا يعني جعل ما يضاف
 اليه خارجا عن المفعول من حيث انه مفعول غير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق
 الابل والغنم وقوله بل هو باق على حاله عطاف على قوله وجعل للانتقال من جملة
 الى جملة اخرى اهم منها لان فيهما اثبات خروج ما يضاف اليه كما هو شأن بل العاطفة
 للجملة ومع ظرف لباقي يعني في عبارة الشيخين ما يضاف اليه باق على حاله من غير تغيير
 وتبديل فيه مع تعدد تقدير المفعول فلو كان معتبرا في المفعول لوقع التغيير فيه بناء
 على ان محط القائمة هو القيد الاخير كما وقع في عبارة السكاكي رحمه الله تعالى حيث
 قال حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهما والدليل على
 ان ما يضاف اليه احدهما باق على حاله وقوع المفعولين او لا مضافين في يسقون
 ابلهم وتذودان غنمهما ومن غير اضافة في من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
 ابل * قال قدس سره لكان الترجيح باقيا على حاله * لان الترجيح عليهما انما كان لعدم
 قدرتهما على السقي * قال قدس سره وكل واحد منهما يقابل الآخر * من حيث انه
 مضاف لا في نفسه كما صرح به في شرح المفتاح ويدل عليه قوله حتى لو كانتا
 تذودان غير غنمهما الخ * قال قدس سره فلو لم يقدر الخ * فيه بحث لان عدم
 التقدير ان قصده التعميم اي يسقون مواشيهما او غير مواشيهما وتذودان غنمهما
 او غير غنمهما يلزم الفساد اما اذا قصده مجرد السقي والتذود من غير ملاحظة
 التعلق بالمفعول كما في قوله تعالى (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون)
 فكلما لان كون طبيعة السقي والتذود منشا الترجيح لا يقتضي ان يكون عند تعلقه
 بمفعول مخصوص كذلك حتى يلزم ان يكون سقي غير مواشيهما وذود غير غنمهما
 محلا للترجح ايضا فتدبر فان منشا ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى عدم الفرق
 بين الاطلاق والعموم (قوله ولان الغرض الخ) فحينئذ يكون الحذف لتزايده منزلة
 اللازم في حق المنذر (قوله وتقديم مفعوله الخ) لتقديم ثلث صور تقديم الفاعل
 على الفعل وقد سبق ذكره في باب السند اليه وتقديم متعلقاته عليه وتقديم بعضها
 على بعض وينبغي في هذا الباب (قوله لرد الخطأ في الاشتراك) واما الخطأ في التردد
 بان تساويا عنده فهو اما داخل في الخطأ في التعيين بان يراد منه اهم من ان يعتقد

العكس او تساويا عنده او في الخطأ في الاشتراك بان يراد منه اعم من اعتقاد الاشتراك
او تبويزه كما سيجي (قوله فكان على المصنف ان يذكره) لوجله الخطأ في التعيين
على اعم من ان يعتقد العكس او الشراكة او يتردد ويكون قوله كقولك مثالا لاحد
اقسامه ثم الكلام من غير مؤنة المقابلة (قوله ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة)
اي جنس القصر ملتبسا بانواعه الثلاثة فيدخل الحقيقي ايضا (قوله فان اعتبار رد
الخطأ الخ) لان الخطأ في الحكم انما يتصور اذا كان السامع طالبا قبل لقاء الكلام
وفي الانشاء انما يفهم من نفسه وما قيل من ان الخطأ انما يكون في الحكم ولا حكم
في الانشاء لانه من قبل التصورات فليس بشيء لان ذلك اصطلاح المنطقيين
واما عند علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها ولذا قسموا الجملة
الى الخبرية والانشائية (قوله لا يخلو من تكلف) بان يأول يزيد يستحق ان يقال
فيه اكرم او يطلب له الاكرام والاستحقاق او الطلب مما يتعلق به علم السامع قبل
التكلم بالانشاء (قوله فهو ابغاه) هناك صور اربع زيدا عرفت وزيدا عرفته
وزيدا عرفت وزيدا عرفته والثالث ابلغ من الاولين والرابع ابلغ من الثالث (قوله
من التكرير) اي نكرير عرفت لبقائه بقاء اثره لانه مقدر في الكلام حتى يردانه يلزم
اجتماع المفسر والمفسر على انك قد عرفت في قوله تعالى (او انتم تملكون) ان السكاكي
رح يجوز اجتماعهما على ان الثاني تأكيد للاول ثم بعد حذف الاول صار الثاني
مفسرا (قوله ليس القصر) سيجي تحقيقه في باب القصر قال قدس سره لا يلتبس
عليك لا يخفى عليك ان هذه مناسبة ذكرت لوضع التقديم في مثل زيدا عرفته
لافادة المبالغة في الاختصاص لا اثبات بالدليل العقلي لا فادته لها وقد ذكر الشارح
رح هذه الشبهة فيما سيجي ودفعها بهذا الطريق على ان في ان زيدا لقائم اجتماع
تأكيدين وليس الثاني مبنيا على الاول ومتفرعا عليه بان لا يذكر ما يفيد الثاني الاتباعا
لما يفيد الاول ولا يذكر بالاستقلال كما في ما والا ولا العاطفة ولكن واما انما والتقديم
ففي معنى مكررا لا قال قدس سره في نحو زيدا رهيبه * اي اذا علمت ان ما ذكره
الشارح رح غير تام ففي نحو زيدا رهيبه افادة المبالغة في الاختصاص اما باعتبار رجل
المفسر على القصر بمعونة المقام او باعتبار افادته المبالغة في الجزء الثبوتي وهذان
الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشاف وهو طريق آخر لبيان افادته المبالغة
لا يحتاج فيه الى اعتبار كون الحصر تأكيد كيداعلى تأكيد * قال قدس سره فان قيل لا يكون
ام * هذا الاعتراض لا ورود له بعد بيان وجه المغايرة الصحيحة للعطف باعتبار
الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الاول دون الثاني لان المغايرة العارضة لا تنافي

الاتحاد في المفهوم انما الوارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار
التفسير فان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر ولذا اكنفى الشارح رحمه الله تعالى
على هذا الاعتراض والجواب في شرح المفتاح في باب الایجاز والاطناب نعم يرد
الاعتراض الذي ذكره السيد اذا اريد بالرهبة الثانية غير الاولى فيتغيران
ذاتا وحينئذ يحسب بما اجاب به من ان الاتحاد النوعي بينهما كاف في التفسير
والتعقيب بينهما اما زمانى فالمقصود منه استمرار الرهبة واما رتبى فالمقصود منه
الترقى من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان ينقح هذا المقام * قال قدس سره
الفائدة التكرير * هذه الفائدة انما تحصل اذا اريد بالرهبة الثانية غير الرهبة الاولى
ذاتا كما يدل عليه قوله خصوه برهبة عقيبها رهبة اما اذا اريد بالثانية عين الرهبة
الاولى ويعتبر الفرق باعتبار عروض التخصيص للاولى دون الثانية فلا * قال
قدس سره كما في المثال المذكور * هذا اذا اريد بذلك المثال الترخيب في الطاعات
واما اذا قصد به بيان طريق السلوك فهو لترقى في افرادها * قال قدس سره
وقيل الفاء الخ * لا وجه لقرينة فانه قول صاحب الكشف وعليه الثقة كما صرح
به الشارح رحمه الله في شرح المفتاح لا طراده في جميع الموارد نحو (وربك فكبر
و يسابك فظهر والرجز فاهجر بل الله فاعبد فبذلك فليفرحوا) بخلاف العطف
* قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ * وهو الشيخ الرضى وذلك التقدير
ليكون ضابطة تقدم معمول ما بعد الفاء الجزائية مطردة وهو وقوعه بعد اما
(قوله فهو على تقدير فايى فاعبدوا فاعبدون) وفي المفتاح انه على تقدير فايى
اعبدوا فاعبدون فادخلت الفاء الجزائية الى المفسر ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب
ههنا لكونه جوابا لشرط محذوف اعنى ان لم تخلصوا ليصح ترتيبه على قوله ان
ارضى واسعة ولذا اتفقا عليه بخلاف قوله تعالى وايى فارهبون فان الفاء المذكور
عند السكاكى رحمه الله تعالى للعطف على المفسر المحذوف والعامل في ايى محذوف
ولا دلالة فيه على كونه جوابا لشرط محذوف بل الظاهر عدمه لكونه عطفا
على قوله اذكروا واما صاحب الكشف فلم يصرح بشئ من تقدير الفاء في المفسر
وعدمه في قوله تعالى وايى فارهبون وصرح به في قوله تعالى فايى فاعبدون
فعنده يحتمل ان يكون الفاء المذكورة عاطفة ويحتمل ان تكون جزائية وبهذا
ظهر ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في بحث الایجاز والاطناب
من انه ذكر صاحب الكشف في ايى فارهبون انها للعطف على المحذوف اي ايى
ارهبوا فارهبون فهو ظاهر اللهم الا ان يكون ذلك في الكشف البسيط (قوله لان

المعنى الخ) وذلك لان وصف الارض بالسعة وترتب طلب الاخلاص في العبادة عليه يوجب انصباها هذا المعنى الى الذهن (قوله مع افادة الاختصاص) فاختصر من فاخلصوا العبادة لي فاعبدون (قوله تكرير لها) ليكون المفسر على طبق المفسر (قوله او عاطفة) ومعناها استمرار العبادة او الترقى من مرتبة الى مرتبة اقوى (قوله ويظهر لك الخ) لانه يظهر منه ان الغرض من تقديم الملزوم القصدي واقامته مقام الملزوم الذكري تحقيق الحكم وتثبيته وانه واقع البتة من غير تردد وانكار فيكون التقديم لتأكيد الحكم فلا يكون للتخصيص لامتناع الجمع بينهما في القصد لاقتضاء الاول اعتناء المتكلم بنفس الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما قدم دون الحكم فانه مسلم الثبوت نعم يمكن الجمع بينهما بان يكون احدهما مقصودا والثاني تبعاله في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث التقوى فسقط اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انما يظهر منه ان التقديم فوائد غير التخصيص وذلك لا ينافي افادته التخصيص والتوجيه الذي ذكره بقوله ولعل الخ بعيد عن عبارة الشارح رحمه الله واماترك الواو في قوله لظهور الخ فلان التعليل المستفاد من التحقيق لمى وما ذكره بقوله لظهور الخ الى فقد آلت عدم كون مثل هذا التقديم للتخصيص بالدليل الملى والانى واما ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح من صاحب الكشف جمع بينهما في قوله تعالى (الله نزل احسن الحديث) حيث قال في ايقاع اسم الله مبتدا وبناء نزل عليه تأكيد لاسناد تنزيل احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا منه فليس بشئ لانه جعل تقديم المسند اليه على المسند الفعل للتقوى فقط وعدم جواز صدوره من غيره تعالى انما حصل من بناء المسند على لفظ الله الجامع لجميع جهات الكمال فكانه تعليق بالمشتق كيف والمستفاد من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز. (قوله لانه لم يكن الخ) يعنى يجب في الحصر سواء كان حقيقيا او غيره ان يكون اصل الحكم مسلم الثبوت عند السامع والمقصود من الكلام افادة الحصر وفما نحن فيه ليس السامع عارفا باصل الحكم نعم انه لا يجب في الحقيقي اعتقاد المخاطب القلب او الشركة او التردد وبعض الناظرين لم يفرق بين كون الحكم مسلم الثبوت وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعتراض ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى لا ينفي كونه المحصر الحقيقي اذا البناء على حال السامع انما هو في الاضافي (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) لزوم التخصيص للتقديم في اكثر المواد لا يقتضى تحققه في تقديم بعض العمولات على بعض حتى يحتاج

الى ما قبل ان المراد من التقديم تقديم المفعول على الفعل لا مطلق التقديم لان تقديم بعض معمولاته على بعض ليس للتخصيص على ما يظهر (قوله يعنى ان التخصيص الخ) يعنى ان الغالبية ليست بالنسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافى لزوم بل بالنسبة الى المواد كما في عبارة الكافية وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً (قوله قال الله تعالى الخ) استشهد بامثلة كثيرة من القرآن كلها بما فيه التقديم لرعاية الفاصلة او لمجرد الاهتمام ولو ترك بعضها واورد فيه التقديم لاغراض اخر لكان احسن (قوله وقال خذوه الخ) اى يقول الله تعالى (لخزنة جهنم خذوه فقلوه) اجمعوا يديه الى عنقه في الغل (ثم الجحيم صلوه) ادخلوه النار كذا في الكواشى وفي تفسير القاضى ثم لانسالوه الا الجحيم وهى النار العظمى لانه كان يتعظم على الناس (ثم في سلسلة ذرعه سبعون ذراعاً) اى طويلة فاسلكوه فادخلوه فيها بان ثلثوها على جسده وهو فيما بينها مرهق لا يقدر على حركة وتقديم السلسلة كتقديم الجحيم كالدلالة على التخصيص والاهتمام بذكر انواع ما يعذب به وثمرتفاوت ما بينها في الشدة ويجوز ان يكون على حقيقته بان يكون الغل بعد الاخذ متصلاً والادخال في الجحيم والسلك متراخياً وفاقاً فاسلكوه من ائدة لنا كيد الحكم لا متناع اجتماع حر في العطف (قوله بما لا يحسن وفيه الخ) فيه اشارة الى جواز اعتبار التخصيص في بعض الامثلة كما مر لكنه غير حسن وفيه تأمل (قوله حتى ذكر الخ) ليت شعري ما وجه عدم القول بالتخصيص فيه فان التنزيه عن الشرك واجب على كل مسلم في كل حال وهو مضمون كلمة التوحيد وسورة (قل يا ايها الكافرون) والقصر الحقيقى لا يجب فيه رد اعتقاد المخاطب (قوله ما ذكره الشيخ الخ) قال في الايضاح قوله الله احد على طريقة (اياك نعبد) تقديم للاهم وما ينقل انه للحصر لا دليل عليه والتمسك فيه بمثل بل الله فاعبد ضعيف لانه قد جاء فاعبد الله وكتب في حاشيته على قوله لا دليل عليه لان المعبودية من صفاته الخاصة فالحصر مستفاد من الحال لا من التقديم وحينئذ يسقط اعتراض الشارح رحمه الله تعالى لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان على ان معناه نخصك بالعبادة لا على انه مستفاد من التقديم ولك ان تحمل كلام ابن الاثير على هذا المعنى (قوله اى بعده) تعيين لمعنى وراء فانه من الاضداد بمعنى الخلف والقدم واصله الستر والبعدية بحسب الرتبة (قوله اهتماماً بالقدم) اى نوع اهتمام على ما ذكر في المفتاح بشأن المقدم في ان يتعلق به الحكم مدحاً كان او ذماً او كراهة او استلذاً او غير ذلك على حسب ما يقتضى تخصيصه بالمقدم كذا في شرحه للمفتاح (قوله قال الشيخ الخ) تأييد لافادة التقديم للاهتمام بوجوده من الوجوه

بان الاهتمام يجري مجرى الاصل ولا بد من بيان وجه الاهتمام وانما كان جاريا مجرى
 الاصل لان الاصل قاعدة كلية يستخرج منها احكام الجزئيات والاهتمام ليس كذلك
 لكنه مشارك له في الاشتغال على الجزئيات (قوله وفيه نظر) اى فى قوله الاخير نظر
 لاننا لانسلم ان القول بان التقديم لرعاية الفاصلة او القافية خطأ على ما ذكرنا فيما سبق
 من الامثلة والآيات كذا نقل عنه ولا يخفى ان معنى قوله وغير مقيد فى آخر ان لا
 يكون مفيدا لقاعدة اصلا فى كلام آخر بان يقال ان التقديم لمجرد التوسعة فى رعاية
 القوافى والاسجاع لا يتعلق بخصوصه فى كلام قائدة وقرى بين ان يقال التقديم
 للتوسعة وان يقال انه لرعاية القافية فتدبر (قوله فانه قدم فيه الفعل الخ) كلامه يدل
 على انه ايراد على قوله وبفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما ويرد عليه ان كون
 كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته مسلم لكن اذا ثبت ان الاختصاص مع
 الاهتمام واجب الرعاية فى اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه ان يورد على قوله
 ولهذا بقدر المحذوف مؤخر كما قررره فى شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب
 تقدير الفعل مؤخر فابال قوله تعالى (اقرأ باسم ربك) قدم الفعل فيه والحال ان كلام
 الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته (قوله لانها اول سورة نزلت) الى قوله تعالى
 ما لم يعلم على ما صرح به فى اول سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الاصح * قال
 قدس سره يعنى من الامر باختصاص القراءة الخ) الصواب من باسم ربك لان الكلام
 فى تقديمه وتأخير من الفعل قال فى الكشاف فان قلت لم قدرت المحذوف متأخرا
 قلت لان الهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به ثم قال فان قلت فتد قال الله تعالى
 (اقرأ باسم ربك) فقدم الفعل قلت هناك تقديم الفعل اوقع لانها اول سورة
 نزلت فكان الامر بالقراءة اهم انتهى ولا ضمير فى ان تكون القراءة بمعونة المقام اهم من
 ذكر اسم الله الذى هو اهم فى نفسه * قال قدس سره وكما يمكن قطع النظر الخ * قطع
 النظر عن التعلق الاول موجه لان النسبة الى المفعول به بلا واسطة مأخوذة فى
 مفهوم الفعل المتعدى بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست داخلية
 فى مفهومه فلامعنى لقطع النظر عن تعلقه اللهم الا ان يراد به عدم ذكره * قال
 قدس سره بل هو فيها ظاهر مكشوف الخ * هذا ممنوع على توجيه الشارح
 رحمه الله تعالى لا بدله من بيان * قال قدس سره فقوله افعل القراءة الخ * التعبير
 عن عدم ذكر المتعلق بحرف الجر بنفس ايجاد الفعل بعيد غاية البعد * قال قدس
 سره يدل على ذلك الخ * هذه الدلالة انما تنك الباء فيه زائدة كما فى اقرأ
 باسم ربك فهو استدلال بالشئ على نفسه * قال قدس سره استقام الكلام الخ *

لاستقامة له لان ما ذكره مع اشتغاله على صرف العبارة عن ظاهرها في مواضع يستلزم استدراك قوله ان يحمل اقرأ الى قوله غير معدى اذ يكفي ان يقال فالوجه عندى ان اقرأ الاول غير معدى الى مقروبة فان باسم ربك مفعول اقرأ الثانى * قال قدس سره من غير ابتداء الخ * كونه نادرا غير مسلم فانه سوى بين التوجيهين في الكواشى وقال الباء دخلت لتدل على الملازمة والتكرير كما خذت الخطام واخذت بالخطام او دخلت لتدل على البداية باسمه تعالى ومحملها حال اى اقرأ متابعا باسم ربك وفي الرضى في بحث المتعدى وغير المتعدى وان كان تعديته بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في يقرأ بالسور وهو كذا في معنى اللبيب في بحث زيادة الباء (قوله والاحسن الخ) لا يخفى ان هذا التوجيه سواء قيل بالتنزيل او بحذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون القرو وذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب الاشعرية او بتأخير البيان الى وقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للقراءة في الحال بدليل جوابه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله ما انا بقارى ثلاث مرات فالوجه ما قاله صاحب المفتاح (قوله والباء للاستعانة الخ) ويتعلق باقرأ الثانى اذ لو تعلّق باقرأ الاول كان الاراد باقيا على حاله ويحتاج الى جواب الكشف واعترض عليه السيد في شرحه للمفتاح بان التخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس كذلك لانه اول ما نزلت وايضا المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر والجواب ما افاده الشارح رحمه الله بقوله ان المشركين كانوا يدؤن الخ يعنى ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لالرد اعتقاد المخاطب ثم قال معترضا على قول الشارح رحمه الله ولا يبعد الخ ان القول يجعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك متعلقا باقرأ الثانى بتضعيف فيه الفساد وقد صرفت اندفاعه (قوله ولا مقتضى للعدول الخ) ان كان اللام صلة لمقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها له بالمضاف وان لم يكن صلة له فالفتحة فيه سائبة والجار متعلق بفعل محذوف يدل عليه لفظ المقتضى اشار الى الوجهين في معنى اللبيب (قوله فتراد المصنف الخ) لما تقرر ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص واما الاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى او بالناسب فليس داخلا عند المصنف رحمه الله في الاهمية كما سيجى في الاعتراض الثانى على ما اورده السكاكى رحمه الله (قوله فسبب تقديمه الخ) ولولم يكن التوهم لكان المناسب تقديم الوصف الثالث لان كتمان الايمان يقتضى تحققه فهو اشرف من كونه من آل

فرعون (قوله احدهما ان يكون الخ) اى احدهما تقديم يكون اصلا في الكلام
الذى فيه التقديم (قوله كتقديم المبتدأ المعروف) وما في حكمه من الذاكرة المخصصة
واحتز به عن المبتدأ المنكر فان الاصل فيه تقديم الخبر نحو في الدار رجل وكذا
في ذى الحال المنكر فان الاصل فيه تقديم الحال كذا افاده الشارح رحمه الله
في شرح المفتاح وفيه ان التقديم ههنا لغرض التنكير والجواب ان التقديم في الكلام
الذى قدم فيه اصل وان لم يكن في مطلق المبتدأ وذى الحال اصلا (قوله واثنيهما
ان يكون الخ) اى ثاني قسمي التقديم تقديم يكون العناية به اما لكونه الخ (قوله وتقديم
المفعول الثاني الخ) اى تقديم المفعول بواسطة على المفعول به بلا واسطة بان كان
جعلوا متديا الى مفعول واحد ويكون لله ظرفا لغواله لا خبرا عن شركاء اى اثبتوا
لله شركاء والجن بدل او عطف بيان او مفعول اعنى المقدر فالثانوية والاولية
بحسب المرتبة كذا في شرحه المفتاح واختاره السيد ايضا وهو مبنى على انه
لو كان جعلوا متديا الى مفعولين يكون تقديم لله على شركاء من القسم الاول اعنى
ما اصله التقديم من قبيل في الدار رجل وفيه بحث لانه بعد الفصح عن الابتدائية
والخبرية لم يبق تقديم الخبر على المبتدأ بل تقديم المفعول الثاني على الاول فلا يكون في هذا
الكلام ما اصله التقديم فالاولى ان يحمل كلامه ههنا على الظاهر بل على المعنى
الاعم (قوله على انهما مفعولا جعلوا) احتراز عما ذهب اليه صاحب الكشف من ان
شركاء والجن مفعولا جعلوا والله متعلق بشركاء قدم عليه للاهتمام فانه حينئذ
يكون من تقديم المفعول على الـامل (قوله بتقديم الحال) بناء على ان الاصل
في متعلق الجار والمجرور ان يكون نكرة (قوله على الوصف) مع ان حق التابع
ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالحال والوصف للملاء هو الموصول بصلته وتماؤه
بتمام ما يدخل في الصلة من الجمل الثلاث المتعاطفة التي ثالثها (وارفناهم في الحياة
الدنيا) اى نعمناهم بكثرة الاموال والاولاد وما هو من ملاذ الدنيا (قوله من صلة
الدنيا) اى من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع ههنا وقد يقال ان المراد ان المجرور
بعض الصلة التي هي الجار والمجرور كذا في شرحه المفتاح (قوله وليست اسما) لكونه
صفة للحياة بخلاف ما اذا قيل حياة الدنيا بالاصافة فانها حينئذ اسم لهذا العالم
المحسوس (قوله والدنوي تعدي بمن) فيكون من قومه متعلقا باصل الفعل لا بالـعنى
التفضيلي فلا يردانه لا يجوز استعمال افعال التفضيل باللام وبمن معا فكيف يتوهم
كونه صلة الدنيا (قوله احق بالتقديم) لكونه اكبر سنا واعظم قدرا (قوله الا
باعتبار تعلقه بالآخر) اى بخبره كذا فيما نحن فيه بخلاف ما اذا كان باعتبار

تعلقه لا بخصوصه فانه يصح التعليل كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
 (وجعلوا لله شركاء الجن) على ان شركاء الجن مفعولا جعلوا من ان فائدة التقديم
 استعظام ان يتخذ الله شريكا لنا من كان ملكا او جنيا او انسيا او غير ذلك وبهذا
 يسقط ما قيل في الجواب ان تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي ملاحظة
 احد المتعلقين اصلا ومهما لان ذلك انما يتصور اذا لم يكن خصوصية كل واحد
 منهما ملحوظة في التعلق (قوله والجواب الخ) منشأ الاعتراض انه جل المصنف
 رحمه الله تعالى قول السكاكي رحمه الله تعالى لكونه في نفسه اى مع قطع النظر عن
 العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومبنى الجواب حله
 على كونه نصب العين في حد ذاته وان لم يكن في ذلك الكلام (قوله اوجب لما تقدم
 الخ) وكون ما تقدم نصب العين لاجل الاحتراز المذكور لا يقتضى عدم حصوله
 بوجه آخر فلا يرد ما قيل ان الاحتراز المذكور كما يحصل بالتقديم يحصل بالتأخير
 فلا يكون ما تقدم نصب العين للاحتراز المذكور (قوله دنت من قوم نوح) فيه
 بحث اما اول فلان ضمير من قومه راجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم المذكور في اول القصة
 والمراد منه هود عليه السلام على ما في الكشاف واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون
 المراد دنت اهلها على الاسناد المجازى او حذف المضاف في دنت والدنو من حيث
 الزمان او ان يكون المراد دنت حيواته من قوم نوح على التجوزا وحذف المضاف
 من قومه والدنو من حيث المشابهة كما قاله الشارح رحمه الله تعالى وكلاهما كثير
 شائع في الكلام المجيد لا بعد فيه فالصواب ان يقال انه لا معنى لقولنا دنت من قومه
 اى من قوم هود عليه السلام لان دعوته بقوله (ان عبدوا الله مالكم من اله غيره
 افلا تتقون) انما كانت لقومه فلا بد ان يكون الجواب من الملاء الذين من قومه
 لا من الملاء الذين دنوا من قومه اللهم الا ان يقال ان ضمير قومه ليس راجعا الى هود
 بل الى نوح المذكور فيما قبل هذه القصة وهو بعيد غاية البعد (قوله تخصيص
 الشئ بالشئ اما ان يكون الخ) اى جعل الشئ خاصا بشئ ومنحصرا فيه يكون
 بحسب الحقيقة وفي حد ذاته من غير ملاحظة شئ دون شئ سواء كان الاختصاص
 ايضا كذلك او لم يكن كذلك فيم القصر الحقيقي التحقيقي والادعائى (قوله بهذا
 المعنى) اى بكونه في نفسه او بالقياس الى شئ معين (قوله لا ينافي الخ) كما ان كون
 ابوة آدم في نفسه لا بالقياس الى معين من اولاده لا ينافي كون الابوة من الاضافات
 قال قدس سره فهو معنى مجازى الخ * فيه ان كون التخصيص في غير الحقيقي
 ناقضا لا يقتضى ان يكون معنى مجازيا والالزم ان يكون المشكك في افراده بالزيادة

والتقصان حقيقة في الكامل مجازا في الناقص وتبادر بعض الافراد من اللفظ بواسطة كماله لا يقتضى ان يكون حقيقيا والناقص مجازيا كما ان تبادر الوجود الخارجى من لفظ الوجود لا يقتضى كونه حقيقيا والوجود الذهني مجازيا صرح به السيد في تصانيفه ولو سلم فاللزام ان يكون القصر الغير الحقيقى معنى مجازيا للتخصيص بحسب اللغة دون الاصطلاح فان المعنى الاصطلاحى اعنى تخصيص شئ بشئ بطريق معهود سواء كان بالنسبة الى كل فاعده او بعضه لهما ويقسم اليهما وكون التسمية بالنظر الى المعنى اللغوى والتقسيم للمعنى الاصطلاحى ركيك جدا على ان اطلاق الاضافى على غير الحقيقى واقع في عباراتهم دون المجازى (قوله لقلة جدواه) لان جدوى التقسيم تحصيل الاقسام لتبيين احكامها وليس في هذا الفن للقصر الحقيقى احكام سوى انه لا يكون لرد اعتقاد المخاطب وانه يكون تحقيقا وادعائيا بخلاف القصر الغير الحقيقى فان المذكور كلها احكامه فليس جدوى الحقيقى الا هذا او دفع توهم انحصار القصر في غير الحقيقى وذلك قليل الجدوى فيكون التصريح بالتقسيم ايضا قليل الجدوى فالضمير في جدواه اما للتصريح بالتقسيم او للقصر الحقيقى والمآل واحد (قوله دون ثان الخ) ويسمى قصر افراد قادر ج قصر التعيين في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر التعيين ازالة الشبهة الاحتمالية وفي قصر الافراد ازالة الشبهة الاجتماعية كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله مكان آخر) ويسمى قصر قلب (قوله وهذا التفسير شامل للحقيقى وغيره) ولا ينافى هذا الشمول قوله عند السامع لان معناه افادة السامع ذلك لارد اعتقاده (قوله لا غير) اى لا غير زيد او لا غير شاعر (قوله على الوصف المسلم) اى في اعتقاد المتكلم ثبوته في نفسه والمراد بالوصف ما يقوم بالغير (قوله الى ثبوته لادعى له) اى للشئ الذى ادعى المتكلم ثبوته له وحاصله ان النفي لا يتوجه الى نفس الوصف اذ لا معنى له فاما ان يتوجه الى ثبوته في نفسه او الى ثبوته لغيره والاول منتف لان المفروض انه مسلم الثبوت في نفسه فتعين الثانى (قوله ان عاما) اى ان كان ثبوته لادعى له عاما توجه النفي اليه عاما وان كان خاصا فخاص (قوله فيتناولاه) عطفت على توجه لذلك اشارة الى المدعى له وفي بعض النسخ كذلك اى ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولا بد حينئذ من تقديره * قال قدس سره انما تصور الخ * اذ القصر في الحقيقة صفة للنسبة والمراد من النسبة اعم من النسبة الاسنادية اعنى ثبوت شئ لشيء والتعلقية اعنى تعلق شئ بشئ على نحو من النحاء التعلق في ما ضرب زيد الاعمر اقصر او وقع ضرب زيد اعنى المضروبة

على عمرو وما قيل انه من قصر الفاعل على المفعول فمن التجوز والمراد قصر
نسبة ضاربية زيد من حيث الوقوع على عمرو فيكون من قصر الصفة على
الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه في المعنى لافي اللفظ فلا يرد انه صرح
صاحب المفتاح بان قولنا ليس شاعر غير المذكور والا المذكور من قصر الصفة
على الموصوف مع المقصور منسوب اليه (قوله والمراد المعنوية) اي الدال
عليها ليكون من احوال اللفظ العربي الذي هو موضوع علم المعاني (قوله التي هي
معنى قائم بالغير) الظاهر ان يقول ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكنه اورد لفظ المعنى
اشارة الى ان قولهم الصفة المعنوية معناه الصفة التي هي المعنى بالنسبة لفظية
كافي الكرسي وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس المعنى ههنا مقابل اللفظ
فان الالفاظ ايضا صفات معنوية (قوله الذي هو تابع الخ) تبع الشيخ الرضي في ذلك
فانه تعريف الشيخ بتابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا بان قيد مطلقا
مستدرك لانه لاخراج الحال وهي غير داخل في تابع وبانه يصدق على البدل
والمعطوف بالحرف وعطف البيان والتأكيد في مثل قولك اعجبني زيد وعله
واعجبني زيد وعله وجاز زيد صديقك وجاء القوم كلهم فان كل واحد منهما دال
على معنى في متبوعه ثم قال ونقول في هذه تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول
فيدخل فيها التابع في نحو هذه الرجل والمرزب رجل اي رجل ورجل تميمي ورجل
حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد وعله انتهى
وتحقيقه ان المراد بالذات ما يقوم بنفسه وبالمعنى ما يقوم بغيره كما هو الشائع
في اطلاقهم ولا يرد الحركة الشديدة والسريعة والبطيئة فانها ذات بالنسبة
الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بالغير بالنسبة الى موصوفها وبالذالة مطلق الدلالة
سواء كانت بالوضع الافرادي او بالوضع التركيبي فيدخل فيه ما يكون مشتقا
نحو رجل ضارب وما يكون جامدا نحو هذا الرجل ورجل اي رجل وغيرهما
في ابضاح المفصل ان الرجل في قولنا جاءني هذا الرجل لم يجز الا بعد ما تقدم لفظ
يدل على الذات ثم يخيل ابهام في الحقيقة التي تتميز بها الذات فلم يأت الرجل ههنا
الاثنين المعنى الذي تتميز به الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار
معنى هو المقصود والذي يظهر لك انهم يقولون مررت بثلاثة رجال وهو عندهم
اسم غير صفة بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلاثة وثلاثة صفة بلا خلاف فانظر
الى اللفظ الواحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء غير صفة لما قصد به الذات وجاء
صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى انتهى ويخرج البدل في اعجبني

زيد علمه لانه وان دل على ذات ومعنى لكن لا يدل على معنى فيها وان كان كان في الواقع
 فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعطف البيان في الامثلة السابقة وخرج التأكيد
 بلفظ كل بقوله غير الشمول ولا يرد انه يخرج عنه نحو قولنا جاء القوم الشامل لزيد
 لان الشمول لزيد شمول مقيد غير الشمول الذي في القوم فانه مطلق فافهم فانه قد
 تحير في حله الناظرون واما التزييف الذي ذكره الشارح الرضى رحمه الله فدفعه
 الشيخ في امالي الكافية بما حاصله ان مطلقا لدفع توهم دخول الحال اما بالغفلة عن قيد
 التابع او حله على المعنى اللغوي فهو قبيح احتياطي لا احترازي وان المراد
 بالدلالة على معنى في متبوعه الدلالة بالهيئة التركيبية والدلالة في الامثلة السابقة
 بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور البدل والمعطوف بالحرف وعطف
 البيان وان التأكيد بكلمهم انما يدل بالذات على شمول الحكم لانه لدفع توهم النجوز
 فيلزم منه شمول المتبوع والمراد بقولنا تابع يدل تابع ذكر ليدل وبهذا ايضا يدفع
 النقض بالامثلة السابقة * قال قدس سره احترازه عن حسنه الخ * قد عرفت
 انه دال على ذات بهيئته التركيبية لانه لا يذكر الابعاد المتبوع وانه خارج بقوله
 فيها * قال قدس سره لقائل ان يقول الخ * قد عرفت صدق التفسير المذكور
 عليه بلا مرية * قال قدس سره يتأويل معروف * في الباب واسم الجنس
 الجارى على المبهم وصفه على الاعرف لان ما تقدم دال على الذات فتعين دلالة
 على المعنى وهو تعيين حقيقة الذات ولذا لا يوصف الابهى وقوله على الاعرف
 احتراز عما ذهب اليه البعض من انه بدل او عطف بان (قوله لتصادقهما الخ)
 فان لفظ العلم يصدق عليه انه يدل على ذات ومعنى في متبوعه كما عرفت ويصدق عليه
 انه قائم بالغير باعتبار نفسه لقيامه بالمتكلم وباعتبار مدلوله لقيامه بالعالم (قوله
 على ذات) اى مبهمة من غير اعتبار تعيينها بوجه فخرج اسماء الاشارة والمكان
 والزمان والآلة (قوله هو المقصود) اى يكون الاصلى ذلك المعنى
 من حيث اتسابه الى شئ فالذات انما يقصد لاجل اعتبار نسبة المعنى اليه فخرج
 اسماء الاجناس فان لفظ رجل مثلا وان دل على ذات باعتبار معنى الرجولية لكن
 ليس ذلك المعنى هو المقصود بالذات بل كلاهما مقصودان معا * قال قدس سره
 واما النسبة بين معني المعنوية الخ * اى بين نفس المعنى الاول ومدلول المعنى
 الثانى كإيدل عليه يانه وانما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال ان بينهما عموما من وجه
 اما افتراقهما فظاهر واما اجتماعهما في نحو لفظ العارض فانه يصدق عليه انه
 يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود اعنى العروض ويصدق انه قائم بالغير

لان العارض لا يكون قائما بنفسه لكن فيه خفا لان معنى عارض اعني ذات ماله
 العروض ليس معنى قائما بالغير نعم انه يقتضي التصافد بالعرض كونه قائما بالغير فتدبر
 قال قدس سره الى زيادة تكلف اي تكلف زائد وهو تأويل الفعل الواقع في صورة
 القصر المشتق نحو ما ضرب زيد الاعمر وانما قال ذلك لان في اعتبار المعنى الاول
 ايضا تكلفا وهو اعطاء الدال حكم المدلول لان القصر من احوال المسند والمسند
 اليه (قوله اذا اريد الخ) فان كان هذه الارادة للبالغة وعدم الاعتداد بغيرها كان
 القصر حقيقيا ادعائيا وان كانت بحسب الحقيقة كان حقيقيا تحقيقيا كاذبا (قوله
 وهو لا يكاد يوجد) اي القصر الحقيقي الحقيقي لا يوجد في نفس الامر (قوله
 لتعذر الاحاطة الخ) كناية عن كثرتها واذا كان للشيء صفات كثيرة لا يمكن قصره
 على صفة واحدة في نفس الامر وامامنا ذكره المشرح رحمه الله تعالى ففيه بحث
 اما اول فلان قوله اذا ما من منصور الخ اعادة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من غير
 فائدة اذ يكفي ان يقال فكيف يصح منه قصره الخ وامامنا فلان المتعذر انما هو
 الاحاطة تفصيلا لا اجالا وعدم كفايته في صحة القصر محل بحث كما قالوا
 في التعريف بالخارج انه يكفي في اختصاصه بالمعرف علم مساواه اجالا (قوله الا
 ان يراد الصفات الوجودية) فيجوز ان يلزم ارتفاع النقيضين لانه يصح القصر
 الحقيقي حيث لا يراد ما قيل انه بعد ارادة الوجودية لا يصح القصر في نحو ما زيد
 الا كاتب لانه يلزم خلوه عن الالوان والا كوان (قوله نحو ما في الدار الازيد) اذ المقدر
 احد لشيء حتى يكون القصر غير حقيقي لان المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى
 كما سيجي وما قيل فليقدر في نحو ما هذا الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيقي
 من قصر الموصوف على الصفة موجودا فهو لان مفاده قصر الملون على اسود فهو
 من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من قصر الموصوف على الصفة لكان
 مناحدا في الدار الازيد منه ايضا (قوله لعدم الاعتداد بغير المذكور) وذلك اما لزم
 غير المذكور او لدخ المذكر * قال قدس سره ورجوعه الى الحقيقي مطلقا الخ
 فيه ان كلمة قد المفيدة لتقليل قصد البالغة تأني عن رجوعه الى الحقيقي مطلقا لانه يشعر
 بان القصر الحقيقي مطلقا استعماله لا على سبيل البالغة كثير فيكون قصر الموصوف
 على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو ينافي قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله اذا اريد
 انه لا يتصف بغيرها لا يخلو عن الاشارة الى مجيئه على سبيل البالغة والتنبيه على هذا
 قال الشارح رحمه الله ويمكن ان يعبر بهذا في قصر الخ وفي لفظه اشارة الى عدم
 مجيئه في كلام من يعتد به (قوله والفرق الخ) اي الفرق بينهما في موارد الاستعمال

دقيق فليتأمل في مفهوميهما حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر في الموارد وقديين السيد
مفهوميهما بما لا مزيد عليه وبذلك يرتفع الاشتباه بينهما في الموارد فن قال فسر
السيد دعوى الشارح رحمه الله تعالى دقة الفرق بدقة الفرق بين مفهومى الادعائى
والاضافى وهذا غير خفى فقد خفى عليه مقصود السيد (قوله متجاوزا) اى ذلك
الامر او المخصص وفيه إشارة الى ان نصب دون على الحالية وقيل ان نصبه على
الظرفية وان لم يبق ظرفا كما هو شأن الظروف اللازم الظرفية وفيه ان كونه لازم
الظرفية ممنوع فى الرضى ان دون بمعنى قدام نادرة التصرف وبمعنى اسفل متصرفه
يقال انت دون زيد وهذا شئ دون اى خسيس وبمعنى غير لا يتصرف نحو ان نخذ
من دونه آلهة (قوله ادنى مكان) اى اقرب مكان لكن الظ مع انحطاط يسيران
دون نقيض فوق على ما فى الصحاح فهو ظرف مكان مثل عندا لانه ينبى عن دونه
اكثر وانحطاط قليل ونبه باختيار ادنى على ان بين دون وادنى اشتقاقا كبيرا
لتناسبهما فى المعنى مع الاختلاف فى ترتيب الحروف (قوله فى الاحوال والترتب الخ
تشبيهها بالمراتب الحسية وشاع استعماله فى ذلك اكثر من استعماله فى الاصل فلذا
انسع فى ذلك واستعمل فى كل تجاوز حد والا يلزم المجاز على المجاز (قوله فى كل
تجاوز الخ) وان لم يكن تفاوت وانحطاط وهو بهذا المعنى قريب من غير كما الرضى
فى بحث المفعول فيه (قوله وكذا الكلام الخ) من انه ان ارد مكان صفة واحدة
اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب اكثر من صفتين او امرين
وان ارد اعم دخل القصر الحقيقى لانه يصدق عليه تخصيص صفة مكان سائر
الصفات ومكان امر دون سائر الامور (قوله فان قلت تخصيص الخ) ان قرر
السؤال كما قرره السيد انجبه الجواب الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى والبحث
الذى ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضى ان لا يوجد القصر الحقيقى والسائل
بنى سؤاله بدخوله فى غير الحقيقى على وجوده كما تقرر سابقا من ان القصر نوعان ولذا
قال السيد الاولى ان يورد هذا السؤال ابتداء شبهة على القصر الحقيقى ويمكن
تقريره بحيث لا يتجه جواب الشارح رحمه الله تعالى ولا بحث المحشى بان يقال نختار
ان المراد باخرى اعم من الواحد والاثين والجمع ولا يدخل فيه القصر الحقيقى لانه
تخصيص امر بصفة اى اثبات صفة له ونفى سائر الصفات لا تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات فان هذا القيد يفتضى اعتقاد المخاطب ان صفاته بجميع الصفات لان قولنا
دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى اعتقدها المخاطب والا لا غاى ذكره لان نفي
صفة اخرى مطلقا قد فهم من لفظ التخصيص فيكون معنى دون سائر الصفات

(٩) تخصيص امر بصفة
مكان سائر الصفات او صفة
بامر مكان سائر الامور
نسخة

دون سائر الصفات التي اعتقدها المخاطب وهذا مما لا يقع وعلى هذا قوله لان القصر يقتضي الخ تعليل لاقتضائه الانصاف بجميع الصفات دون البعض لا لاقتضائه اعتقاد المخاطب فانه معلل بان معنى دون اخرى ذلك ولظهوره لم يتعرض له كما قرره الشارح رحمه الله بقوله متجاوزا عن صفة اخرى وبما ذكرنا ظهرا ان ما ذكره سابقا من ان هذا التفسير شامل للحقيقي وغيره محل بحث فتذكر واما ما قيل من ان معنى دون اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك كما قرره في النظر الذي سيأتي فليس ثشي لان ما قرره فيما سيجي انما هو في القصر الغير الحقيقي (قوله ويمكن ان يجاب الخ) يعني ان هذا ليس تفسيراً للقصر الغير الحقيقي ليعتبر عن القصر الحقيقي اذ قد علم ذلك من قوله وهو نوعان انما المقصود تفريع بيان الاقسام الثلاثة عليه فلا بأس بكونه اعم منه قبل هذا الجواب لا يتم من جانب المصنف رحمه الله لانه لو كان معتقدا العموم التعريف لما قال قد اهل السكاكي رحمه الله القصر الحقيقي (قوله متجاوزا عن القعود) الذي تساوى بالقيام عند المخاطب من غير ترجيح (قوله مراد المصنف آه) اي مراد المصنف رحمه الله من قوله مكان آخر مفهوم احدي الصفتين من حيث الصدق في ضمن واحد معين كافي صورة قصر القلب او في واحد مبهم كافي قصر التعيين فلا يراد ما قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدي الصفتين من حيث هو لانه لا يعتد بالمخاطب ولا المتكلم بنفسه ولا ما يصدق عليه لان ما يصدق احدي الصفتين الشاعرية والمجعية مثلا وليس شي منهما صادقا على الاخرى فلا يصح قوله في الجواب فهي صادقة على الصفة المذكورة (قوله ما زيد الا قائم) على فرض كونه لقصر الافراد بناء على عدم اشتراط عدم التنافي فيه او فرض عدم التنافي بين القيام والقعود والتشيل المذكور في كلام الخ لخاله نقله الشارح رحمه الله تعالى غره والامر هين (قوله قلت بعد ارتكابه الخ) حاصله انه لما كان في قصر التعيين تساوى الصفتين بحيث يجوز كل واحدة منهما بدل الاخرى ففيه تخصيص امر بصفة دون اخرى نظرا الى تساويهما عند المخاطب وتخصيص امر بصفة مكان اخرى نظرا الى تجويز المخاطب كل واحد منهما بدل الاخر فادخله في احدهما دون الآخر تحكما (قوله انه يفنقر الى هذه التكلفات) بخلاف كلام صاحب المفتاح فانه حل مكان اخرى على مكان اخرى ثابتة عند المخاطب كما هو المتبادر فلا يكون قصر التعيين داخل فيه (قوله عدم تنافي الوصفين) اي لا يكون مفهم احدهما عين في الاخر كالمجعية والشاعرية ولا ملزوما له لزوما يينا يحصل في الذهن بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان امتناع اجتماع النفي والاثبات بدیهي

اجلي البداهيات كما تقرر في محله فلا يتحقق قصر الافراد لا بتناؤه على اعتقاد الشركة
ومن هذاتين تخصيص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة اذ لا يتصور
التنافي في الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد ان صحة اعتقاد المخاطب
للاجتماع لا يتوقف على عدم انتفاء في لجواز ان يعتقد خلاف الواقع والاعتقاد
المطابق للواقع ليس بلازم في القصر (قوله ليكون اثباتها الخ) اي ليكون اثبات
المتكلم احدي الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنافي فيكون القصر
قصر قلب يقين بخلاف ما اذا لم يكن احدهما نفيا للآخر فان المخاطب يجوز
اجتماعهما في بادي الرأي فيحتمل ان يكون قصرا افراد ويحتاج في كونه قصر
قلب الى امر خارج يعرف به ان المخاطب يعتقد العكس فاندفع نظر الشارح
رحمه الله تعالى اما الاول فلان اثباتها بطريق القصر انما يدل على انتفاء الغير
مطلقا لا على غير معين وفي صورة النصريح انما يفهم ثبوت احدهما وانتفاء الغير
المعين ولا يفهم منه انه قلب لا اعتقاد المخاطب الا اذا كان احدهما نفيا للآخر كافي
زيد قائم لا قاعد حتى لو قيل زيد قائم لا شاعر يجوز ان يكون لنفي الاجتماع واما
الثاني فلان قولنا ما زيد الاشاعر انما يكون قصر قلب اذا علم ان المخاطب يعتقده
كاتب لا شاعر من خارج وفي نفسه يحتمل الافراد والقلب فتدبر فانه من المواهب
(قوله بل يا باه لفظ الايضاح) يعني قوله ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
فان الظاهر المنساق الى الفهم ان يترتب عليه فيتحقق قصر القلب ولو فهم كونه
شرط الحسن بان يترتب على التعليل المذكور فيحسن قصر القلب للاشعار
المذكور فلا دليل على كونه شرط الحسن (قوله اعني ثبوت ما انتفاء المتكلم الخ)
وهو نفس التنافي في الاعتقاد فيكون الاشتراط المذكور ضايعا بخلاف اعتقاد
الشركة فانه ليس نفس عدم التنافي في الاعتقاد بل يترتب عليه فلا يكون اشتراط
عدم التنافي في الاعتقاد في قصر الافراد ضايعا بل تصرح بما علم ضمنا (قوله
واما عدم الخ) متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط (قوله
فكل مادة تصلح مثالا الخ) يعني ان العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية
لا بحسب الصدق والتحقق بالفعل (قوله من غير عكس الخ) اي بما يصلح للتعين
ما لا يصلح له للافراد وهو القلب واما يصلح له ما لا يصلح للقلب اعني الافراد فالخاص
ان عموم التعيين بحسب التحقق انما هو بالنسبة الى كل واحد منهما على التعيين
لا بالنسبة الى كلا القصرين معا ولا بالنسبة الى احدهما لا على التعيين (قوله وما
اشبه ذلك) كتعريف المسند اليه (قوله فكانهم جعلوا) يعني ان الاقتصار على

ذكر الاربعة امالان القصر الاصطلاحي ما يكون بهذه الطرق الاربعة وان كان
 بالمعنى اللغوي شاملا ما يكون بضمير الفصل وتعريف المسند وبخو لفظ الخصوص
 (قوله ويمكن ان يجعل الخ) يعني ان القصر بضمير الفصل وتعريف المسند ايضا
 داخل في القصر الاصطلاحي بان يكون عبارة عن التخصيص باحد الطرق السنته
 ولم يذكرهما ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى
 الوجهين التخصيص الحاصل بصريح اللفظ ليس داخل في القصر الاصطلاحي
 (قوله بل شاعر) بالرفع في الرضى واذ عطف عليه اى على خبر ماسواء كان
 منصوبا او مجرورا بالباء بموجب وذلك اذا عطف عليه بل ولكن قال رفع واجب
 ولتزال ملة العمل وهى النقي وقد ذكرنا وجه الرفع في باب الاستثناء فلانعيده
 وقال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى ما زيد بقاؤه لكن هو قاعد انتهى ووجه
 الرفع الحمل على الحمل وان كان ما مغير المعنى الجملة ولا يبقى الحمل مع العامل المغير لكن
 اعتبر ههنا للضرورة اذ لا وجه لصحته سواء ولو كان ما ضعيف العمل فتدبر فانه
 قد خبط فيه بعض الناظرين (قوله وفيه اشعار الخ) حيث اقتصر عليهما في محل
 بيان طريق العطف ثم بل ليس القصر على مذهب الجمهور لان التبوع عندهم
 في حكم المسكوت عنه انما هو عند من يقول انه لنفى الحكم عن المتبوع واثباته للتابع
 وقدم في بحث العطف (قوله وقد اشترنا الخ) قد صرح في بحث العطف بانه
 يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لم اعتقد ان زيدا جاءك دون عمر وكذا في الايضاح
 والمفتاح واورد هناك ان مذهب النحاة انه يقال لمن اعتقد ان الجحى منتف عنهما
 جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمر وفكلام المفتاح انه لقصر القلب وكلام
 النحاة انه لقصر الافراد (قوله معتقد العكس) مثلا كافي قصر القلب او مجوز له
 كافي قصر التعيين ثم اعلم ان الكلام الذي يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن
 للاثبات القصدى والنفي التبعي والغرض منه رد اعتقاد المخاطب الشرية او العكس
 او التردد وليس المقصود منه افادة حكمين فاقيل ان ههنا بحثا شريفا وهو ان
 في قصر الافراد احذ الحكمين معلوم للمخاطب فلا طائفة في القاطنة اذ ليس الغرض
 ههنا افادة لازم الحكم والاخر ينكره المخاطب وقد اتى اليه من غير تأكيده
 وفي قصر القلب القاء كلا الحكمين الى المنكر من غير تأكيدهم على ان كون القصر
 تأكيده اعلى تأكيده بقطع هذا الوهم (قوله لبطلان عمل ما يقدم الخبر) اى على
 تقدير ان يكون ما بمعنى ايسر واما اذا كان التركيب من القسم الثانى من المبتدأ فرفع
 احدا الاسمين لكونه مبتدأ والثانى لونه فاعلا ساداسد الخبر وماتوهم انه حينئذ

لا يصح عملها في المعطوف لعدم بقاء اعتماد الصفة على حرف النفي فليس بشئ
 لان عملها في المعطوف ليس بتقدير الصفة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عاملة
 في المعطوف عليه اصاله وفي المعطوف تبعاً (قوله وقد اجمع النحاة الخ) اي اكثرهم
 فان البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم كما في الرضى (قوله اما لان اصله العمل
 الخ) يعني ان اصل ما للعمل وحين العمل يتمتع التقديم لضعفها في العمل فكذا حالها
 عند عدم العمل وهذا عند الجازيين واما المقصد موافقتها للغة العاملة وهذا عند
 الكوفيين فان عددهم ما غير عاملة الا انه لا يجوز تقديم الخبر عليها لتصير هذه اللغة
 موافقة للغة العاملة اعني الجازية (قوله ومنها النفي الخ) في شرح المفتاح الشريفي
 اي النفي بادواته كليس وما وان وغيرها من كلمات النفي والاستثناء بالا او احدي
 اخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الازيد فلم يعد من طرق القصر
 فتأمل وكتب في حواشيه لعل السر في ذلك هو ان المستثنى اذا كان جزئياً للمستثنى
 منه كما في المفرغ من المنفى نحو ما جاءني الازيد وكافي الذي يؤل اليه المفرغ المذكور
 اذا صرح فيه بالمقدر كافي نحو ما جاءني احد الازيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب
 للشركة او العكس او ترده في ذلك الجزئي وما يقابله من الجزئيات الاخرى واما اذا كان
 المستثنى جزءاً من المستثنى منه كافي قولك جاءني القوم الازيد او ما جاءني القوم الازيد
 وقوله قرأت اليوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم
 وخلصته ان النفي والاستثناء في المفرغ وما في حكمه طريق القصر كما يدل عليه
 بيان السكاكي رحمه الله تعالى لافادته القصر لان المستثنى فيه جزئي للمستثنى منه
 والجزئيات تكون متخالفة في الاحكام فيتصور فيه الاعتبارات الثلاثة من الشركة
 والعكس والتردد بخلاف ما اذا كان المستثنى جزءاً من المستثنى منه كافي الصور الثلث
 التي ذكرها فان الاجزاء قلما تخالفت في الاحكام فلا يتصور الاعتبارات الثلاثة فيه
 والتحقيق ان القصر مختص بالنفي والاستثناء المفرغ وما في حكمه مما يكون المستثنى
 جزئياً للمستثنى منه لانه حينئذ يكون المقصود به الاثبات الذي يستفاد من المستثنى وانما
 ذكر النفي تأكيداً كذا لاثباته فيكون حكماً واحداً متضمناً للاثبات القصدي والنفي
 التبعي بخلاف ما سواهما فان الحكم في المستثنى منه مقصود اصاله وكذا الحكم
 على خلافه في المستثنى سواء قلنا انه ثابت بالعادة كما هو مذهب الشافعي او بالاشارة
 كما هو مذهب الحنفية فكل الحكمين من الاثبات والنفي مقصودان بالافادة ثابتان
 بنفس اللفظ فان الثابت بالاشارة ايضاً ثابت بالنظم فاذا كان الحكمان مقصودين
 من الكلام لا يكون مقيداً للقصر لانه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ يتضمن

الاثبات القصدي والنفي اتبعي قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح في بحث الاستثناء ان مثل ما جاءني الازيد وما زيد الاقام مسوق لاثبات مجيء زيد وقيامه بابلغ وجهه واوكده حتى قالوا انه تأكيد على تأكيد واما ما قبل ان الاستثناء من الايجاب لتصحيح الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءني الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاءني الرجال الا الجهال ليس قصرا بخلاف الاستثناء من النفي نحو ما جاءني الازيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والالقبيل جاءني زيد ففيه انه مخالف لما تقرر من اهل العربية ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس وان ما ذكره لا يجري في نحو ما جاءني القوم الازيد فان الاستثناء فيه ايضا لتصحيح الحكم المنفي (قوله وفي هذا الكلام الخ) اي في ايراد لفظ التضمن ونسبته الى معنى ما ولذلك قال ههنا وفي هذا الكلام وفيما سيأتي وأشار بلفظ التضمن اذ لو قيل لكونه بمعنى ما او تضمنه ما لم يحصل الاشارة المذكورة ففيما قاله السيد يعني ان في ذكر التضمن اشارة الى ذلك تقصير فلا تكن من القاصرين (قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا) وان قدر الخبر والعائد اي ان الذي حرمه الله تعالى الميتة ثابت على ان يكون الميتة بدلا من الضمير المنصوب او مفعول اعني لان المقصود بيان حرمة الميتة لا حصوله وثبوته (قوله ان نحو المنطلق زيد الخ) سواء كان اللام موصولا او حرف تعريف وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد لان الميتة معروفة بلام الجنس فيفيد قصر الميتة على الحرم ايضا كما في زيد المنطلق (قوله الاعلى تأويل انما حرم الله شيئا هو الميتة) فيه ان هذا التأويل يقتضي ان لا يكون الجزء الاول الذي هو مناط الحكم مذكورا في الجملة التي دخل عليها انما لان الميتة حينئذ خبر مبتدأ محذوف وهو خلاف الاستعمال (قوله اما في قصر الموصوف الخ) يعلم من ان التفصيل الذي ذكره ان المراد بما الحكم بمعنى المحكوم به او النسبة الحكمية اي للدلالة على ثبوت المحكوم به او ثبوت النسبة ووقوعها ولا يخفى انه لا يجري فيما اذا كان الجزء الاخير في جملة انما غير المسند والمسند اليه نحو انما زيد قائم في الدار وانما يقوم زيد في الدار لانها ليست لاثبات الحكم المذكور بعدها ونفي الحكم الذي سواء بل لاثبات قيد الحكم المذكور ونفي قيد سواء فلا بد من تعميم الاثبات والنفي اي اثبات الحكم ونفيه بنفسه او باعتبار قيده ومع ذلك يرد عليه ان قولهم على هذا المعنى انما يدل على ان انما يفيد القصر لا على تضمنه معنى ما والا فلا بد من ضم عدم القول بالفصل اي لا قائل بانها تفيد القصر وليست بمعنى ما والا بخلاف التوجيه الذي نقله بقوله وقد يقال فانه دال

على تضمينه ما والا ويجرى في جميع صورها بلامؤنة ويكون نسبة الذ كر الى ما بعده
 بلا يجوز الا انه يحتاج الى حل ما يذ كر بعده على الجزء الاخير كما يحتاج توجيه الشارح
 رحمه الله تعالى الى حل نفي ما سواه على المخصوص (قوله لصفة الانفصال الخ)
 في شرح المفتاح الشريف فان قلت اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المضمير بطريق
 انما فهل يجب انفصاله او لا قلت ان ذ كر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب انفصاله
 وتأخير دفعه للالتباس وان لم يذ كر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب
 بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل لفظيا
 فقوله لصفة انفصال الضمير معه اراد به ما مع الوجوب وغيره (قوله ووجود التعذر
 محصورة) وهى التقديم على العامل وحذفه وكونه معنويا او حرفا والضمير مرفوع
 والفصل بينهما افرض وكون المسند الى الضمير صفة جارية على غير من هـ
 (قوله وفي الاساس الخ) فعلى هذا الذمار اعلم من العهد (قوله اذا حى الخ)
 الجارية نكاه داشت ومن جاء بيان لما والحى كالى ويمد ما حى من شيء وحريم الرجل
 ما يحميه ويقا تل عنه كذا فى القاموس (قوله فصل الضمير واخره) بناء
 على ان المقصور عليه فى انما هو الجزء الاخير من الجملة التى بعدها (قوله ولا يجوز
 ان يقال الخ) اى لا يجوز ان يقال ان انفصال الضمير لضرورة الشعر لا لارادة
 الحصر (قوله دليل على ان الغرض الخ) لما عرفت ان المسند اليه والمسند اذا كانا
 معرفين فالبعض كان مخاطب بزعمك كالمطالب لان يحكم عليه بالآخر يجب ان يقدم
 اللفظ الدان عليه ويجعل مبتدأ والآخر خبرا فى انما لانه يكون المطلوب الحكم
 على المتكلم بالذود وفى قوله المدافع ان يكون المطلوب الحكم على المدافع بانه المتكلم
 ولا يخفى عدم حسنه (قوله ولو سلم) هذا الوجه نظرا الى المعنى وظاهر لفظ يقوم
 لان الباء علامة الغيبة وما ذكره او لا نظرا الى انفصال الضمير وكونه فاعلا مجازا
 كما هو الحكم فى الاستثناء المفرغ (قوله باعمال الصفة الواقعة الخ) اذ الاعتماد
 على شيء سوى النفي وما قيل انه كيف عمل الصفة ولم تعتمد على النفي حين العمل
 فى ابوابك لان تقاض النفي بمعنى الاقنوه لان عمل الصفة لاجل المشابهة بالفعل لا للنفي
 ولذا عمل فى ما قام الابوابك (قوله فلا يلزم اطرادها) فان المناسبة مرجحة للوضع
 وليست صحيحة له وكذا لا يلزم انعكاسها ان فرض انتفاء تلك المناسبة فى بعض
 الصور (قوله اى تقديم ما حقه التأخير) سواء بقى بعد التقديم على حاله نحو زيد
 ضربت او لا كما فى انا كفيت مهمك كذا فى شرحه للمفتاح وهذا عند السكاكى
 والمصنف رحمه الله واما عند الشيخين فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد

القصر نحو الله يسط الرزق وقد سبق تفصيله (قوله انا كفيت مهمك الخ) اذا قدر
 ان اصله كفيت انا مهمك واما اذا لم يقدر فهو يفيد التقوى وكذا في ما اتايتني اذا قدر
 ان اصله ما تيتني انا في شرح المفتاح الشريف في بحث تقديم المسند اليه فان قلت شرط
 التخصيص عند السكاكي رحمه الله ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا
 وذلك لا يتصور في ما انت علينا عزيز قلنا الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما جاز
 ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تأكيذا المستتر ثم يقدم وتدخل الباء على عزيز بعد
 تقديم انت وجعله مبتدأ فاقبل ان ههنا اشكالا وهو انه كيف يحكم بان حق المسند
 اليه في انا كفيت مهمك التأخير دون انا تيتني كلام منشأ قلة التدبر فان السكاكي رحمه
 الله لا يقول بالقصر في انا كفيت مهمك مطلقا بل اذا قدر ان اصله كفيت انا مهمك
 (قوله حكما مشوبا بصواب وخطأ) اي حكم واحد صواب من وجه وخطأ من وجه
 فان في قصر الافراد حكما واحدا صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر القلب
 العكس صواب باعتبار اطلاق لازم له خطأ باعتبار تعينه وفي قصر التعيين صواب
 باعتبار اطلاق لازم له وخطأ باعتبار تجويز كل منهما على التساوي وليس المراد
 ان هناك حكيمين احدهما صواب والاخر خطأ حتى يرد ما اوردده السيد من ان
 التجويز ان كان معنى الشك والتردد فهو ليس بحكم فكيف يوصف بالخطأ فان
 ذلك انما يلزم لو اراد الشارح رحمه الله ان التجويز خطأ بل اراد ان الحكم الذي
 اعتقده المخاطب باعتبار اطلاق صواب وذلك الحكم باعتبار التردد والتجويز
 خطأ فدبر وعبارة شرحه للمفتاح صريح فيما ذكرنا (قوله بالقوى) في انقاموس
 قوى الكلام معناه ومذهبه في شرحه للمفتاح دلالة التقديم على التخصيص
 بوساطة مدلول الكلام ومفهومة الخطابي وحكم الذوق اي القوة المدركة
 لخواص التراكيب والطائف اعتبارات البلغاء بافادته التخصيص من غير وضع لذلك
 وجزم عقل بذلك حتى ان لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والتسابق الى
 المعاني العقلية ربما ناقش في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله اجد
 للاهتمام وما يقال انه للمحصر لا دليل عليه * قال قدس سره هذه الثلاثة الخ * دفع
 لما توهم من انه اذا كان دلالتها بالوضع لم يكن البحث عنهما من وظيفة هذا العلم
 لانه باحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني الوضعية (قوله لمعان تفيد
 القصر) اي يجزم العقل عند ملاحظة معانيها بذلك (قوله بعض النحاة)
 اي الشيخ الرضي (قوله لا التي لني الجنس) فعني زيد شاعر لا غير لا غير زيد
 شاعر افعود الى النفي والاستثناء كذا في شرحه للمفتاح فاني كلام بعض الناظرين

من ان نحول غير طريق آخر للقصر على هذا القول وهم (قوله على المثبت فقط)
 فلا يترك الا في مثل ما زيدا ضربت وما تناقلت قاته في التحقيق لقصر الفعل على
 غير المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فالمثبت المقصور عليه غير مذكور كذا
 في شرحه للفتاح (قوله دون النفي) وان كان النص على النفي متحققا في الاول
 (قوله لان الحكم مختص بلا دون بل) اي الحكم بعدم الجامعة للثاني مختص بلا بالنقل
 من الائمة لا يتجاوز ذلك الحكم الى بل فانه ثبت انه يجرى بعد النفي للاثبات او النفي
 لاختلافهم في معنى ما جاء في زيد بل عمرو ونجى بعد الاثبات للاثبات في نحو جاءني
 زيد بل عمرو ولم يثبت انه لا يكون للثاني بعد الاثبات فيجوز ان يكون في مثل قولنا ما زيد
 الا قائم بل قاعد للثاني فلم يثبت الحكم بعدم الجامعة فاندفع ما قيل ان عدم جامعة بل
 للثاني ظاهر لامتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لانه مبني على ان يكون للاثبات (قوله
 لان تنفي بها او لا) بقريته قوله لان تعيد بها النفي فلا يرد ما قيل ان وضعها لان تنفي
 بها ما اوجبه للتبوع لا يقتضي الا ان يكون بعد الانجاب للتبوع ولا يقتضي ان
 لا يتكرر النفي ففي ما جاءني الا زيد لا عمرو يتحقق نفي ما ائنه للتبوع الا انه تكرير
 بقوله لا عمرو (قوله ما اوجبه للتبوع) من كونه محكوما عليه او محكوما به او متعلقا
 من متعلقات الحكم فيشمل قصر الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة
 بلامرية فاقيل ان في اجرائه في قصر الموصوف على الصفة تكلفا وهم (قوله وكأنه
 يجوز الخ) مبني التحويز المذكور ارجاع ضمير غيرها الى جنس لا العطفة (قوله
 وكان الاحسن الخ) الا ان اترك المصنف رحمه الله تعالى لان المتبادر من غير لا كلمات
 النفي لكون كلمة لا كلمة النفي (قوله فهو مرتفع الخ) مبني الارتفاع ارجاع الضمير
 الى العاطفة المعنية لا الى الجنس كما في قولك دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره
 اي غير نفسه لا غير جنس الرجل الكريم (قوله واحد بهذا الخ) في شرحه
 للكشاف لفظ احد قد يكون بمعنى الواحد من العدد وقد يكون اسم المثنى يصح ان
 يخاطب مذكر اكان او مؤنثا واحدا او اكثر وهو لا يقع في الاثبات الامع كل وقد
 سبق ذلك في بحث ما انا رأيت احدا (قوله لا من جهة ان النفي الخ) فلا يرد
 انه لا يصلح نظيرا لما سبق لان النفي بلا ليس منفيها قبلها بخلاف ما سبق (قوله
 في نفسه) قيد بذلك لانه لا بد من اختصاص الوصف بحسب المقام ليصح
 القصر (قوله لعدم الفائدة الخ) يعني ان الوصف اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه
 يتنبه المخاطب للاختصاص بادنى تنبيه على ذلك فيكفي كلمة انما فلا فائدة
 في جمع لامعه والقصد الى زياده التخصيص انما يناسب الحكم الذي يحتمل

عدم الاختصاص فيبصر المخاطب على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الذين الخ)
 نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لشدة حرصه على ايمان الكفار منزلة من يعتقد
 الاستجابة ممن لا يسمع (قوله ويعقل فيه) اشارة الى ان المراد بالسمع في الآية
 ما يكون مقرونا بالعقل (قوله اضعف من انما) لان دلالة التقديم خفية لكونه بالقوى
 لا يفهمها الا صاحب الذوق لكن بعد التحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك ينسب
 الحصر الى التقديم اذا اجتمع مع انما نحو انما عيسى انا وهكذا حال كل دلالة عقلية
 خفية مع دلالة وضعية فلا تدافع بين قول الشارح رحمه الله تعالى نعم ان التقديم
 اقوى وبين قوله دلالة التقديم اضعف على ما في شرح المفتاح (قوله لان الكلام
 الى آخره) وما يجاب به من ان الشيخ عم بعد ما خصص الكلام اولا بلا عاطفة
 ولذا وضع المظهر موضع المضمحل حيث قال ثم ان النفي ولم يقل انه فليس بشئ لان
 مجيء النفي ليس مختصا بما سوى النفي والاستثناء قال الله تعالى (ما انت بسمع من في القبور
 ان انت الا نذير) فافائدة قوله فيما يجيء فيه النفي حينئذ (قوله وفيه اشكال) قيل الاشكال
 فيه لانه يجوز ان يكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء فيكون النفي
 والاستثناء غالبا في المنكر واما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كما انه ربما يستعمل
 انما في مجهول منزل منزلة المعلوم ومال تنزيل المجهول منزلة المعلوم في تنزيل المجهول
 الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كما ان مال تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي
 والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى لادافعة هذين
 التزييلين ودفعتهما انتهى وفيه ان اعتبار التزييل في اكثر موارد انما بعيد غاية البعد مع
 ان هذا مما لم يصرح به احد من ائمة الفن فالاجتزاء عليه قبيح على اننا لانسلم ان مال تنزيل
 المجهول منزلة المعلوم بمنزلة تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كيف
 ويلزم ان يكون شئ واحد معلوما ادعائيا ومجهولا ادعائيا (قوله اى مقصور على
 الرسالة الخ) قال في شرح الكشاف صرح به صاحب المفتاح بانه قصر افراد
 اخراجا للكلام لاعلى مقتضى الظاهر تنزيلا لاستعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم
 اياه وانكارهم حتى كانوا انهم اعتقدوا فيه وصتين الرسالة والتبري عن الهلاك
 فقصر على الرسالة نفي التبري عنه وفيه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعنى
 (قد خلت من قبل الرسل) حتى كانه لم يجعله وصف قابل ابتداء كلام لبيان انه ليس
 متبريا عن الهلاك كسائر الرسل ادعى اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر
 قلب لانهم لما انقلبوا على اعقابهم فكأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل
 في انه يخلو كما خلوا ويحب التمسك بدينه بعده كما يحب التمسك بدينهم بعدهم فرد

عليهم بانه ليس الارسل كسائر الرسل يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه
 كما يجب التمسك بدينهم وهذا صريح كلام المصنف ربح انتهى وفيه بحث اما ولا
 فلان قوله تعالى (قد خلته من قبله الرسل) ليس نصا في كونه وصفا حتى يكون
 في توجيه المفتاح بعد من جهة عدم اعتبار الوصف لجواز كونه بجلة مستأنفة
 معللة كما ذكره بل الاظهر في الجمل الاستفلال واما ثانيا فلان الظاهر عدم اعتبار
 الوصف لما سيجي ان المقصور عليه يجب ان يلي حرف الاستثناء واذا اعتبر الوصف
 يكون المقصور عليه هو الوصف واما ثالثا فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون
 بعيدا اذا كان الوصف للتقييد فانه حينئذ يكون محط الفائدة هو القيد واما اذا كان
 للتعليل فلا استبعاد ولذا لم يعتبر والوصف في القصر في قوله تعالى (ان انتم الابرار
 مثلنا) ومن هذا ظهر عدم صحة قوله اذ على اعتبار الوصف لا يكون الا قصر
 قلب فانه على اعتبار الوصف للتعليل يكون قصر اقراء واما رابعا فلان انقلابهم
 كان للرعب لاستعظامهم هلاكه على ما في الكشف انهم لما اجتمعوا على الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم سألهم عن سبب الانقلاب فقالوا رعبت قلوبنا يا رسول الله
 لما سمعنا الخبر سوء فلا يكون الانقلاب سببا لا اعتقادهم انه رسول الله لا كسائر
 الرسل في اخلوا والتمسك بدينه كيف وانه ارتداد ولم يرتد احد من الصحابة رضي الله
 عنهم في وقعة احد على ما في الكشف وان اراد الله بسبب الانقلاب نزول
 من اعتقد ذلك كما يدل عليه لفظ كان ففسيه ان الانقلاب المذكور ليس من امارات
 ذلك الاعتقاد وان تنزيل الصحابة رضي الله عنهم منزلة من له ذلك الاعتقاد اجراء
 على الصحابة رضي الله عنهم والحق ان عبارة الكشف لا تعرض فيها للقصر
 اصلا وانما هي مجرد بيان معنى الآية وان اتفق شراحه على انها مشعرة بقصر
 القلب باعتبار الوصف بل قال الشارح رحمه الله تعالى انه صريح كلامه **وقال**
قرس سره فالمنشأ في تنزيل الخطاب **وقيل** هذا الفرق وهم لان المنشأ في التنزيل
 مطلقا بخالفة علم المتكلم لما عليه الخطاب الا انه في السابق يطابق الواقع
 وههنا غير مطابق وفيه ان مخالفة علم المتكلم لما عليه الخطاب منشأ القصر مطلقا
 سواء كان مبني على الحقيقة او على التنزيل واما منشأ التنزيل فقد يكون حال
 الخطاب فقط وقد يكون مع حال المتكلم ثم العجب انه قال ذلك القائل بعد هذا
 الكلام وهناك بحث شريف وهو ان ما جعلوه تنزيلا يحتمل مقتضى الظاهر ويكون
 الكلام من قبيل الكناية فيكون (ان انتم الابرار مثلنا) كناية عن ان انتم الابرار
 رسل لاستلزام البشرية نفى الرألة فذكر البشرية واريد نفى الرسالة في الكلام

قصر قلب من غير تنزيل وفيه ان القصر لابد ان يشتمل على حكمين وليس هناك الاحكام واحداثيات الرسالة عند المخاطب ونفيها عند المتكلم فلا يكون في قوله ان انتم الا غير رسل قصر اذ لا معنى يصح حقيقيا وليس هناك وصف يكون القصر صحيحا بالنسبة اليه (قوله مع اصرار المخاطبين) فاصرار الرسل عليهم السلام على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكري البشرية وخاطبوهم بمخاطبوهم (قوله من باب المجازاة الخصم) اي الجري معه في الطريق ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك فتأشبهه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى منزلة ازلقته واللام في ليعثر متعلق بالمجازاة وحيث يراد ظرف ليعثر (قوله ولكن ذلك لا يمنع الخ) كإبدل عليه ما بعده من قوله تعالى (ولكن الله يمن على من يشاء من عباده) (قوله وهذا يصلح) اي كونه من باب المجازاة يصلح جوابا لاصل الحكم اذ ليس المقصود منه افاده نفس الحكم ولا لازمه (قوله بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم الخ) فانه اقوى في المجازاة ولم يقصد بذلك تسليم القصر بقريته قوله تعالى (ولكن الله يمن على من يشاء من عباده) فاندفع ما قيل انه يلزم ان يكون النفي والاستثناء لغوا اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية وامام قيل الوجه ان يقال ان الكفار اعتقدوا ان الرسول يكون ملكا لا بشرا فتردوا هم في دعوى الرسالة منزلة من يدعي الملكية وينكر البشرية (فقالوا ان انتم الابشر مثلنا) فقول الرسل (ان نحن الابشر مثلكم) ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجازاة والزامهم بقوله (ولكن الله يمكن على من يشاء من عباده) او يقال ان القصر باعتبار الوصف اعني مثلنا فقول الكفار (ان انتم الابشر مثلنا) معناه انكم لا تتجاوزون البشرية الى امتياز يستحقون به النبوة فاجاب الرسل بتسليم القصر المذكور ومنعوا ان يكون النبوة بالاستحقاق والامتياز بل هي منة من الله تعالى ويؤيدها التوجيه قوله تعالى (فأتوا بسطان مبين) فانه يدل على انهم لا ينكرون رسالة البشر فيرد على التوجيه الاول ان المقابلة الواقعة بين الرسل والكفار في سورة يس من قوله تعالى (فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الابشر مثلنا وما نزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون) الى قوله (وما علينا الا البلاغ المبين) يدل على ان الرسل كانوا يدعون الرسالة والكفار ينفونها باثبات البشرية وعلى التوجيه الثاني ان دعوى الكفار المماثلة انما هو في البشرية ولو ازمها لافي جميع الصفات فالقصر على المالية قصر على البشرية فالقصور عليه البشرية والدعوى الرسالة وذكر الوصف لتعليل البشرية كانه

قيل ان اتم البشر لانكم تماثلوننا في صفات البشر واما قولهم (فأتونا بسلطان
 مبين) فعلى تقدير التسليم اي ان سلطنا انكم رسل فأتونا بما نقترح منكم فان ما اتيتم
 به ليس بمبين لدعواكم (قوله اوفق) لانه على هذا التقدير لا دخل لقوله لا لتسليم
 انتفاء الرسالة في جواب الشبهة اذ يكفي ان يقال انه من باب المجازاة والتقرير السابق
 موافق له باعتبار هذا القول ايضا فهو اوفق لموافقة له بتمام العبارة دون التقرير
 الثاني فانه موافق له باعتبار بعضها * قال قدس سره كان معناه الخ * اقول لم لا يجوز
 ان يكون معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عند السامعين لانه
 لا يروج ذلك منكم عندهم قبل الاثبات وليس من شأن العاقل ان يقول كلاما لا يروج
 عند السامع بل غاية امركم ان تكونوا مترددين بين كونكم صادقين في نفس الامر
 وكاذبين لانه الراجح عند السامع كما هو ظاهر حال المدعى فان الراجح منه قبل الاثبات
 ترده بين صدقه وكذبه في نفس الامر لا جزمه بالصدق وحينئذ لا غبار على صحة
 التشبيه ويكون الظرف اعني عندنا متعلقا باسم كما هو الظاهر نعم قوله لا يتجاوزونه
 الى حق كما يدعونه ينبو عنه بعض النبوة فانه صريح في قصر القلب الا ان يراد الى
 احتمال حق ويرد هذا على التوجيهين المذكورين اللذين ذكرهما السيد ايضا * قال
 قدس سره اذ لا طائل تحته * اذ نفس الدعوى لا تختلف بالنسبة الى شخص دون
 شخص انما يختلف صدقها وكذبها وصحتها وفسادها * قال قدس سره ما ذكره
 بعضهم الخ * حاصله ان القصر كما يكون بالنظر الى حال المخاطب من الشبهة والتردد
 والقلب في نفس الامر كذلك يكون بالنظر الى حاله في اعتقاد المتكلم بان يعتقد المتكلم
 ان المخاطب معتقد للشبهة او التردد او القلب وان لم يكن حاله في نفس الامر ذلك
 بل اقول القصر من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده حال المخاطب الا انه قد يكون
 اعتقاده حال المخاطب مطابقا للواقع وقد لا يكون اذ المالك لم لا يورد الكلام الا على
 حسب اعتقاده * قال قدس سره بحسب المعنى * انما قال ذلك لان المصدر
 لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان مضافا اليه * قال قدس سره مخالفا لظاهر عبارته *
 لاحتياجه الى تعلق الظرف اعني عندنا بما بعده بحسب المعنى بخلاف التوجيه
 الاول فانه لا مخالفة فيه وصيغة التفضيل باعتبار فرض القرب فيما ذكره الشارح
 رحمه الله لكونه فاسدا عند السيد كما مر (قوله ان ترققه) اما بالقافين من الرقة ضد
 الغلظة في الصحاح الرقيق ضد الغليظ والخين يقال رقيق الشيء ارقه ورققه والتعدي
 بعلى بتضمين معنى الاشفاق كما اشار اليه الشارح رحمه الله وحينئذ يقرأ رقيقا ايضا

بالقافين والمراد رقيق القلب واما بالقاف من الرفق بمعنى اللطف وحسن
الصنع يقال رفق به وعليه وبناء الافعال هو التفعيل للجعل والتصيير فيقرأ رقيقا
بالقاف والقاف (قوله والاولى) بناء على ما ذكرنا من ان انما يحكى خبر من شأنه
ان لا يجمله المخاطب ولا يشكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يضر عليه ان
يكون هذا المثال من تنزيل العالم بالاخوة منزلة الجهل بها وانما قال والاولى لانه
يحوز ان يكون على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود ترفيق المخاطب لا افادة
الحكم فكونه معلوما له لا يضره القصر للبالغة في الترفيق لانه يفيد تأكيدا على
تأكيد (قوله وتعريف الخبر) اى تعريف الخبر المفيد لقصر الافساد عليهم وتوسيط
ضمير الفصل المؤكد لذلك لرد تعريضهم للمؤمنين بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم
على الاصلاح قصدوا به التعريض بان من يخالفنا شأنه الافساد وهم المؤمنون فرد عليهم
بقصر الافساد عليهم ولا يخفى ان التعريف والتوسيط المذكورين يفيدان رد المضمون
الصريح لقولهم ايضا لان قصر جنس المفسدين عليهم لشدة فسادهم وعدم الاعتداد
بفساد غيرهم نافي انتظامهم في جملة المسلمين من غير حاجة الى ان تعريف الخبر لحصر
المسند اليه على المسند اوله هو التوحيد كافي اوائلهم المفلحون والفصل لتوكيده
(قوله ومزية انما على العطف) دون التقديم والنفي والاستثناء اما على التقديم فظاهر
واما على النفي والاستثناء فلان حكم النفي موقوف على الاستثناء ولا يتم بدونه فيعقل
حكمان معا وان كان في اللفظ المنفى مقبما على الاستثناء (قوله اذ لا يذهب الخ)
ولان القصر حكم اجالى يتضمن الحكمين فالخصر من انما يستفاد من حاق العبارة وفي
العطف لازم مفهومها (قوله واحسن مواقعها التعريض) لان افادة الحكم لا يتم
لكونه معلوما او من شأنه العلم بخلاف الطرق الاخر فان الحكم فيها لم يكن المخاطب
جاهلا به مصرا على انكاره (قوله تعريض بان الكفار الخ) ففيه تعريض بذم
الكفار بانهم كالبهايم يترتب عليه تعريض النبي عليه السلام بانه لتكمال حرصه على
ايمان قومه يتوقع التذكير من البهايم (قوله اذا استقرت) اى مواقع انما وجدت
انما اقوى اوقات وجودها واشدها تعلقا بالقلب من اوقات رؤيتها وقت لا يراد
بالكلام معناه فالجملة اعنى اقوى وخبره اذا كان الخ مفعول ثان لوجدت (قوله
لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه) اى لا يكون المقصود بالذات معناه بل ليتوسل به
الى ما يلزمه بنوع لزوم (قوله سوى المفعول معه) فانه لا يبنى بعد الا فلا يقال لا تمس
الا وزيدا واعل ذلك لان ما بعد الا كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيًا

وآبائنا قلامودن من حيث المعنى بنوع من الاتصال وكذا الواو فاستهجن عمل
 الفعل مع حرفين موزنين بانفصال ولذا لا يقع من التوابع بعد الاعطف النسق
 فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها في نحو
 ما جاءني زيد الا و غلامه زاكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو
 مقدر كذا في الرضى وبهذا ظهر الفرق بينه وبين لامش الامع زيد كما لا يخفى
 * قال قدس سره لابد ان يعتبر مع ذلك الخ * لا يخفى ان الفعل المسند الى الفاعل
 صفة للمفعول به باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار الاسناد صفة للفاعل وكذا
 في سائر المتعلقات فلا حاجة الى ارتكاب التحمل الذي ارتكبه السيد ويؤيد ما ذكرنا
 ما صر في كلامه في بيان انحصار القصر في القسمين حيث اعتبر مطلق النسبة ولم يقيد بكونه
 على وجه القيام * قال قدس سره حتى يرجع صفة له * لابد من صرفه عن الظاهر
 اذا ضرب المسند الى زيد صفة له ولا يصير صفة لغيره وان اعتبر تعلقه به بان يقال
 حتى يرجع مبدأ صفة له وسيجيئ تفصيله في تعريف الدلالة * قال قدس سره ثم
 اشتاء الشيء الخ * هذا مبنى على اختلاف فهم في الارادة من انه عبارة عن الميل
 او صفة ترجح احد طرفي المقدور (قوله واعلم ان تقدمهما الخ) ذهب السكاكي
 والمصنف رحمه الله تعالى الى جواز تقدمهما بحالهما بان يكون المقصود في النسبة
 مقدما وان يكون ما قبل الا عاملا فيما بعد المستثنى وذهب اكثر النحاة ومنهم الشيخ
 ابن الحاجب الى عدم جوازه بناء على انه لا يجوز اعمال ما قبل الا فيما بعد المستثنى
 والحق ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى لانه واقع والتقدير تكلف (قوله وهذا)
 اي لزوم القصر في الفاعل والمفعول (قوله مطلقا) سواء ذهب المستثنى على سبيل
 البدلية او لا (قوله فتقدمهما) اي اذا ثبت ان جعل الاستثناء متعددا يقيد خلاف
 المقصود ٨ فتقدمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان يجعل الاستثناء متعددا كيلا
 يلزم خلاف المقصود ويجعل المقصود في النية مقدما لئلا يلزم قصر الصفة قبل
 تمامها ويجعل ما قبل الا عاملا فيما بعد المستثنى اذ لو لم يجعل عاملا لقدر لما بعد المستثنى
 عامل آخر فيصير ان كلامين مستقلين لا تقدم لشيء من الفاعل والمفعول على الآخر
 لكن عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى باطن عند اكثر النحاة فلا يصح تقدمهما بحالهما
 ايضا (قوله قالوا) اي اكثر النحاة جملة مستأنفة لتوجيه ما يترأى فيه عمل ما قبل الا
 فيما بعد المستثنى (قوله اي قامت النواحي) اي عليك (قوله واعتبار الضمير الخ) اشارة
 الى دفع ما يقال من انه يجوز ان يكون الفاعل مضمرا قبل الذكر كما قيل في ضربني
 واكرمت زيدا وكذا تعسف ان يقال ان الفاعل ضمير عائدا الى مصدر الفعل (قوله

٧ عنوان هذا القول وكذا
 عنوان القول السابق
 انما يوجدان في النسخ
 المكتوبة في اطراف السيد
 الشريف

٨ هذه الاقوال من نسخة
 الشارح الطويلة

يصح هذا) أي جعله معمولاً محذوف (قوله ما رفع ضرب الامن زيد) بتزويل
 الفعل منزلة اللازم (قوله في غير هذا المقام) أي في غير ما يقصد فيه القصصان (قوله
 أي السبب في افادة النفي والاستثناء إلى آخره) أي المفرغ إنما تعرضوا في بيان افادته
 القصص لان افادة التقديم لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذا
 النفي والاستثناء اذ كان المستثنى منه مذكورين وافادة انما لكونه بمعنى ما والافاق
 الخفاء الا في الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه (قوله ففرغ الفعل الخ) فالمستثنى
 المفرغ بمعنى المفرغ عامله على التجوز او المفرغ له على الحذف والايصال (قوله
 لان الاللاخراج الخ) فالقربة على المقدر كلمة الا وكذا على عومه (قوله ولثلا
 يلزم الخ) يعني لا قربة على تقدير خاص دون خاص فلو لم يقدر العام يلزم التخصيص
 بلا مخصص (قوله ولذلك) أي لاستلزام العموم المستثنى منه (قوله بالرفع) واما
 على تقدير قراءة النصب فتأنيث الضمير لكونه للعقوبة او الاخذة المدلول عليها
 بما قبل الآية (قوله برفع مسا كنهم) واما على قراءة النصب فتزوي مستند الى المحاطب
 (قوله للنظر الى ظاهر اللفظ الخ) فان ظاهر النظم ان الفعل مستند الى ما بعد الا وهو
 مؤنث واما في الحقيقة فالمعمول مجموع المستثنى منه والمستثنى والمستحق للاعراب هو
 المجموع الا انه اجري على الجزء الاول منه لتقدمه في الذكرك ثم صار الجزء الثاني
 فضلة فنصب واذا حذف الجزء الاول اقيم الجزء الثاني مقامه واجري اعرابه عليه
 كذا في الرضى قال في شرح المفتاح أي بالنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صحة
 ومسا كنهم والضلوع حيث بعد فاعلا والفعل اليه مستند او الاعداد التحقيق للفعل للعام
 المقدر الذي يعم الكل ويصدق في جميع الصور وهو شئ من الاشياء وتخصيص الجسم
 او الحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب المقام وخصوص المستثنى انتهى وبما نقلنا
 اندفع ما قيل لانسلم ان التأنيث فيما ذكر بالنظر الى ظاهر اللفظ لجواز ان يقدر
 المستثنى منه في الكل مؤنثاً كالعقوبة والمواضع والاعضاء لان تقدير المؤنث انما هو
 بملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة إلى كلمة الا المقتضى للمخرج عنه فليس المقدر
 الا معنى شئ من الاشياء وهو مذكور هذا ويرد على تفسيره اللفظ بلفظ المستثنى انه يلزم
 استدراك قيد الظاهر اذ ليس للفظ المستثنى حقيقة بخلاف ما اذا فسر بالنظم فان له
 حقيقة وهو الاسناد الى المستثنى منه (قوله وفيه اشكال الخ) يمكن الجواب بانه عبر عن
 تأنيث الفعل بتأنيث الضمير لان تأنيث الفعل انما يكون بتأنيث الفاعل (قوله والافكيك
 يسند الخ) فيه انه انما يمكن اسناده بلا توسط الا واما بتوسطه فلان انتقض النفي
 بالا (قوله فيمن قرأ بالياء) واما من قرأ بالياء فالفعل ضمير مستتر فيه راجع الى

الرسول (قوله ولم يجوز النصب) مع ان مقتضى القاعدة جواز النصب لكون
المستثنى منه مذكورا يعنى انما يجوز النصب لان المستثنى منه فيه في حكم غير المذكور
لعدم جواز اظهاره وانصراف العامل نظرا الى الظاهر حيث اعرب باعراب
المستثنى منه فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ظاهر اللفظ ان ظاهر اللفظ
يدل على سقوط المستثنى منه وان كان في التحقيق ثابتا (قوله في جنسه)
اي في كونه جنسه لان المستثنى منه من جنس المستثنى لامر مشترك له في جنسه
(قوله بل المراد الخ) وهو ان يكون مع ذلك مما ينساق اليه الفهم بملاحظة المستثنى
(قوله واعلم انه قد يقع الخ) يعنى ان الاصل ان يقع بعد الاسم وقد يقع بعدها
الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء مفرغا وذلك لانه حينئذ يكون الاملاءة عن
العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول فتتكرر شدتها فيسهل
دفعها عن اقتضاءها الاسم والاكثر ان يليها الفعل المضارع لمشايتها الاسم
كما تدل عليه الامثلة (قوله ما يقع الخ) وذلك اذا كان ما قبله ماضيا متفيا
(قوله مجردا عن قد الخ) اي لفظا او تقديرا مع انه لا بد للماضى المثبت من قد وانما
قال كثيرا لانه يحى مع قد والواو نحو ما اتته الا وقد اتاني ويحى مع الواو فقط
نحو ما اتته الا واتاني كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالية ولا يجوز الاقتصار على
قد لانه ان نظرا الى مشابهته الجزاء فهو لا يجرد عن اللفظ اذا كان مع قد وان نظر
الى حالته فليس فيه الواو الذي هو الرابط المطرد في هذا الحال لكونه غير مقترن
مضمونه بمضمون عامله وكونه منفصلا عن عامله بالافاستظهر ربطه بالواو الذي هو
اصل في الربط (قوله وذلك) اي وقوع الماضى بدون قد والواو حالا (قوله فاشبه
الشرط والجزاء) لان هذا المعنى اي لزوم تعقيب مضمون ما بعد الاناقبلها معنى
الشرط والجزاء في الاغلب وانما قلنا في الاغلب لانه قد لا يكون تعقيب هناك نحو ان
كان هناك نار كان هناك احتراق واذا كان مشابها للشرط والجزاء بعامل معاملة
الشرط من التجرد عن قد والواو لعدم قصد المقارنة مع العامل بل التعقيب فلا
حاجة الى ما يقرب الماضى الى الحال ولا الى ما يربط لان الجزاء مرتبط بالشرط
بنفسه (قوله وهذا الحال) اي الحال الذي قصده لزوم تعقيب ما بعد الاناقبلها
نما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله لان التعقيب يتا في المقارنة فوقه حالا على تأويل
العزم ليحصل المقارنة (قوله والتقدير الخ) وبهذا التقدير يندفع اشكال مشهور
من ان ظاهر الحديث يدل على انه لا يأس للشيطان من الاغواء قط اي ايدا الا
في زمان الاتيان من النساء والمقصود انه لا يأس له في تلك الحالة اصلا لان منشأ ذلك

الاشكال قصر اليأس على الزمان ونفى ان يكون يأس في غيره فيكون المقصود
بالاثبات ونفي النفي اليأس واما اذا كان الاستثناء من اعم الاحوال ونفي اليأس مقبداً غير
جهة النساء كان المعنى انه ما ليس من جهة غير جهة النساء كاشاعلى حال من الاحوال
الاحال عزمه على الاتيان فيفيد ان يأسه من كل جهة سوى جهة النساء متحقق
حال عزمه على الاتيان واما انه هل يتحقق له اليأس في حال الاتيان ففوض الى
المقام وفيما نحن فيه الظاهر عدم اليأس لان اتيانه من هذه الجهة لازالة اليأس
ولما قيل للنساء حبائل الشيطان * قال قدس سره وقيل قلته صاحب كشف
الكشاف * وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى من جعله حالاً مقدرة مطرد في جميع
الامثلة بخلاف ما ذكره صاحب الكشف فانه لا يجري في قولنا ما اتيت الا اتاني
اذ لا يصح ان يقال ما اتيت حيناً الاموصوفاً بانه اتاني فيه * قال قدس سره صفة
لظرف محذوف * وفي الكشف اول مصدر محذوف اي ما ليس يأساً الاموصوفاً بانه
اتاهم فيه من قبل النساء تركه السيد لان معنى اتيانه فيه اتيانه في زمان ذلك اليأس
فيعود الى تقدير الظرف (قوله وفي انما يؤخر المقصور عليه) اي يكون المقصور
عليه في انما هو الجزء الاخير والمراد بالجزء الاخير ما يكون فيه جزءاً بالذات عمدة
او فضلة لا ما ذكر في آخره فقط فان الموصول المشتمل على قيود متعددة جزء
واحد وكذا الموصوف مع صفة فالمقصود عليه في قولك انما جاءني من اكرمه
يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع صلاته وفي قولك انما جاءني رجل
عالم هو الموصوف مع صفة وانما يؤخر المقصور عليه دون المقصور لان المقصور
مقدم طبعاً فتقدم وضعاً كذا في شرح المفتاح الشرافي (قوله وهذا ليس كذلك)
لان لذة مفعول له فلا يصح ان يقال مائدة الاذ كرناها فان رفع ما قبل ان الحكم بان
انما في هذا التركيب ليس للقصر وفي انما جاءني زيد لا عمرو للقصر تحكم (قوله الانشاء
الخ) اعاد المظهر لان المراد منه لفظ الانشاء وليس في بعض النسخ في ضمير قد يقال
استخدام اي لفظ الانشاء يطلق على هذين المعنيين وليس له اطلاق ثالث
(قوله كالاخبار) فانه يطلق على الكلام المجري وعلى القائل نص عليه في
التلويح (قوله واراد بها معانيها المصدرية) اعني طلب الشيء على سبيل المحبة
وطلب حصول الشيء في الذهن وطلب الاقبال وطلب الفعل وطلب الترك
لانها في الاصل مصادر على ما في تاج البيهقي التمني آرزو خواستن والاستفهام
مفهوم كردن خواستن والنداء خواندن والامر فرمودن والنهي بازردن
ثم اطلقت على ما يفيد تلك المعاني ولا اطلاق لها على الهيشا المخصوصة

في كلامهم وان ذهب السيد الى اطلاق التثني على الهيئة المخصوصة وقسمة الالقاء بالمعنى المصدرى الى الطلب بالمعنى المصدرى وغيره صحيحة لان الالقاء عين الطلب في الخارج وان كان مغاير له في المفهوم مثلاً القاء اضرب عين طلب الضرب من المخاطب اذ لا فعل من المتكلم سوى تلفظ اضرب وكذا انقسام الطلب الى الاقسام الخمسة لان كل واحد منها طلب مخصوص وليس المراد بمعانيها المصدرية القاء الكلام المشتمل على التثني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام الى غير ذلك على ما فهم فانها ليست معاني لتلك الالفاظ اصلاً وينافيه ما سيأتي في كلام الثمارح رحمه الله تعالى من تفسير كل واحد منها بالطلب المخصوص وجعله موضوعاً للبت والهمزة والاستفهام وغير ذلك (قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا) فان اللام فيه صلة الوضع بدليل ذكر المعاني المجازية بعد بيان الموضوع له حيث قال وقد يمتنى بهل وبلو وقد يستعمل لعل للتثني وكذا في الاستفهام (قوله لظهور ان لبت موضوع لافادة التثني) اي لاجل افادته فيكون التثني معنى حقيقياً له لان اللفظ انما وضع لافادة المعنى الحقيقي قوله لا لكلام الى اخره (اي ليس موضوعاً لافادته فلا يكون معناه الموضوع له فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج لانه لا يمكن جعل التثني من اقسامه وكذا الاستفهام والامر والنهي والقول بالاستخدام بان يراد بقوله منها التثني الكلام المخصوص وتخصير له في قوله واللفظ الموضوع له التثني بالمعنى المصدرى وكذا في جميع العبارات التي ستأتي في الاستفهام والامر والنهي والنداء تكلف برده عليه انه يلزم استدراك قسمة الانشاء الى الطلب وغيره وقسمة الطلب الى التثني والاستفهام وغيرهما من الانواع الخمسة اذ لم يبين من احوالها بمعنى الكلام المخصوص شيئاً بل احوالها باعتبار معانيها المصدرية من الالفاظ الموضوعات لها وبيان المستعمل فيها مجازاً الى غير ذلك وانه لا حاجة الى لفظ صيغته في قوله ومنها الامر والاظهر ان صيغته اذ يكتفى حينئذ ان يقال والاظهر انه الخ وكذا في قوله ومنها النداء وقد يستعمل صيغته في غير معناه (قوله ولا يتوهم الخ) فيه دفع لما قيل من ان قسمة الكلام التام الى الخبر والانشاء في اول الفن يقتضي ان يراد بالانشاء الكلام الانشاء كالخبر (قوله كافعال المقاربة) اي كالقاء افعال المقاربة وبما حررنا لك من تحقيق توجيه الشارح رحمه الله اندفع اعتراض السيد والشكوك التي تحير فيها الناظرون فان منشأ كلها حل قوله معانيها المصدرية على الالقاءات يظهر لك بالتدبر الصادق فلا تفصله مخافة الملل * قال قدس سره الا ان يجعل اللام للغاية الخ *

فيه ان وضع ليت بمعناه ليس غاية القاء الكلام المخصوص * قال قدس سره واما اذا جعل الخ * هذا الكلام حق ولكنه لا يدفع الاشكال عن المتن لان المتن بمعنى الهيئة النفسانية المخصوصة ليس قسما من الانشاء اذ لا اطلاق له الا على نفس الكلام الانشائي او القاءه كامر (قوله غير حاصل) اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب شيئا حاصل وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل والضمير راجعا الى المطلوب (قوله والغرض الخ) يعني ان هذه المقدمة تمهيدية لان المعاني المتوادة منه * قال قدس سره قيل ينتقض الخ * وما قيل انه لا انتفاض وان لم يعتبر الحثية اما بجموع علمي فلان الطلب نفس علم لا الجموع واما بمجرد علم فلان المطلوب به حصول امر مطلقا لا في ذهن الطالب فوهم منشأ حل الطلب على صيغته والمراد ههنا معنى المصدرى كما عرفت * قال قدس سره ان كان المطلوب الخ * يعني ان قيد الحثية مراد بناء على ما تقرر من اعتبار الحثيات في تعريفات الامور التي تختلف باعتبار وان لم تذكر فالعنى ان كان المطلوب به اي الغرض منه لا مدلوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر في الخارج وهو تفهيم المخاطب للتكلم نص عليه السيد في حواشي شرح الرسالة التسمية حصول امر في ذهن الطالب من حيث هو حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجود ظلي مثالي له لا يترتب عليه الآثار والاحكام فهو الاستفهام مثلا ازيد قائم طلب حصول نسبة القيام الى زيد في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجود ظلي ليصير معلوما وان كان ذلك مستلزما لانصاف الذهن بالعلم بتلك النسبة ووجوده فيه بوجود اصلي كسائر الكيفيات النفسانية بخلاف علمي فان الغرض منه حصول العلم واتصاف النفس به ووجوده فيه وجودا انشائيا وان كان مستلزما لحصول ما يتعلق به وجودا ظليا وهذا الفرق دقيق مبناه على ان وجود الشيء في الذهن على نحوين اصلي يترتب عليه الآثار كما في الاتصاف بالشجاعة وهو المطلوب في علمي ووجود ظلي لا يترتب عليه الآثار كما في تصور الشجاعة وهو المطلوب في الاستفهام وبما حررنا لك ظهرا ان مثل اعلم ولا علم داخل في الامر لان المطلوب به العلم بما يتعلق به فالطلب به وجودا امر في الخارج وان الحاجة الى الحثية انما هو في تعريف الاستفهام فان وجود الشيء في الذهن على نحوين دون وجوده في الخارج فتدبر فانه من المهمات ٤ * قال قدس سره وقد يجاب بان المطلوب الخ * فيه اذا انسلم ان مطلوب القائل بعلمي وجود التعليم من المخاطب بل مطلوبه حصول العلم في ذاته الا انه يجعل التعليم وسيلة اليه * قال

٤ من المهمات نسخة

قدس سره من حيث انه انتفاءؤه وعدمه * لانه مدلول حرفي يدل عليه كلفه
لا الناهية فيكون اللفظ للملاحظة غيره بخلاف ترك فان الانتفاء فيه مدلول الفعل
فيكون ملحوظا في نفسه * قال قدس سره وقد حقق ذلك الخ * وهو ان اللزوم
قديلا حظ من حيث انه نسبة بين اللازم والملزوم والله تعالى اعلم حالهما فينبذ لا يكون
للزوم لزوم آخر وقديلا حظ من حيث انه مفهوم في نفسه فيعرض له لزوم آخر وقس
على ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الاعتبارية التي يلزمها التكرار (قوله انتفاء
فعل الخ) اي المطلوب حصول انتفاء فعل عن الفاعل بان يتصف الفاعل بعدم
ذلك الفعل ووجود ضد من اضداده وكذا المراد بحصول ثبوته ان يتصف الفاعل
بثبوت ذلك الفعل وتحقيقه منه وانما زاد لفظ الحصول ليعلم ان السكاكي رحمه الله ولم يقل
ان كان المطلوب انتفاء الفعل او ثبوته اشارة الى ان المطلوب في الامر والنهي انصاف
الفاعل به فلا يرد انه لا معنى لحصول الانتفاء وحصول الثبوت (قوله فهو الامر)
سواء كان بطريق الاستعلاء او لتضرع ارباب المساوي وهذا وجه ضبط الانواع
الخمس وان كان غير مختار عند المصنف رحمه الله لشرطه في الامر والنهي
استعلاء (قوله وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة) اي ان كان مبنى
الطلب هي المحبة واطهارها من غير قصد الى وجوده ولذا يطلب المحال فلا يرد
الاوامر الدالة على المعاني المحبوبة (قوله اما كان المتخني) اي اما كانه الذاتي بل يجوز
ان يكون متمنا كما في ليت الشباب يعود فان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى
النامية كما مر في بحث الجواز العقلي واعادة الزمان محل لاستلزامه ان يكون الزمان
زمانا فاقبل ان اراد الامكان الذاتي ففي دلالة قوله ليت الشباب يعود على عدم
استمراره بحث اذ لا امتناع في عود الشباب ليس بشيء (قوله والانصار ترجيا)
اي انقلب التمني بالترجي لان الطمع ارتقاب المحبوب على ما سيجي فاقبل فيه بحث لانه
لا مطلب في الترجي وهم (قوله فكما يفرض الخ) بيان له لافقة الجواز * قال قدس سره
وقبل انها حكاية * للتمني المستفاد من ودة وافان واداة الامر المستحيل كادهان
الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم تمن فلو في لوتدهن للتمني على سبيل الحكاية كانه
قيل ودوا ادهالك فائين لوتدهن وقوله فيد دهنون على تقدير المبتدأ اي فهم يدهنون
حينئذ ولذا لم ينصب كذا في الكشف * قال قدس سره احتجج الى تنزيهما الخ *
ولا يجوز ان يراد مركبة كل منهما مع لا وما لان المعنى على التوزيع لا الحكم على كل
واحد منهما (قوله حال كونهما الخ) فالأخوذ بالكلمات الاربع والمأخوذ منه هل ولو حال
التركيب مع لا ولا فلا يتعدا الأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم والعجب انه قال انه

حال مقدرة ولا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير (قوله ليس افادة التثني)
 لانها كما يفيد ان التثني قبل التركيب بل ليصير التثني بالوضع التركيبي معنى حقيقيا
 بالوضع الثاني فيقول منه التقديم والتخصيص فان المجاز عن المجاز لا يجوز قوله
 في الماضي التقديم (اي تقديم المخاطب لان المتكلم انما يجبه لا جل شفقتة عليه
 فلا يرد ان محبة المتكلم لا تقتضي ندامة المخاطب فكيف يتولد من طلب المحبة التقديم
 وكذا في التخصيص قوله وهذا) اي قوله لتضمينهما (قوله حاصل معناه)
 فان الزام معنى التثني هو معنى التضمين قال قدس سره وعلى هذا يظهر الفرق
 الخ فان معنى التثني في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستبعات التراكيب فتدبر
 (قوله ومن هذا) اي من دخول الاشفاق في الترجي لظهور ان العاقل لا يطلب
 ما يكرهه (قوله فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة الخ) اي صورة وقوع نسبة
 يدل عليه قواهم اي ادراك وقوع النسبة لانه به يحذف لفظ الصورة على اتحاد
 العلم بالمعلوم فمع قطع النظر عن القيام بالذهن معلوم وباعتبار القيام به علم (قوله
 بان بينهما نسبة اما بالاجاب او السلب) اي بالوقوع واللاوقوع فان الاجاب والسلب
 يطلق عليهما نص عليه في شرح الشرح العضدي (قوله وهذا ظاهر الخ)
 اي استدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر في تقديم المنصوب
 لان تقديم ما حقه التأخير يفيد التخصيص الا اذا بنا المقام عنه فيثبت يحمل على انه
 لغير التخصيص كما مر واما تقديم المرفوع المظهر فلا يحى للتخصيص اصلا عند
 السكاكي رحمه الله تعالى فلا يستدعي تقديمه حصول التصديق بنفس الفعل واما
 عند الشيخ عبد القاسم فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى والتعيين مفوض
 الى المقام فلا يجمع هل زيد عرفت اصلا (قوله فتل هذا) اي الفعل الداخلة عليه
 الهمزة محتمل لطلب التصديق ومحتمل لطلب النصو وتعيين احد المعنيين بحسب
 القرائن اللفظية كاقتران ام الداخلة على عديله فقولات اضربت زيدا ام لا لطلب
 التصديق وقولات اضربت زيدا ام اكرمه لطلب التصور او المعنوية كافي افرغت
 من الكتاب الذي كنت تكتبه (قوله لا يخلو عن تعسف) لانه اذ كان المسؤول هو
 التصديق لم يكن شيء من الجزئين مسؤولا عنه بخصوصه حتى يليها لان يقال
 ان المسؤول عنه هي النسبة وهي مدلول جزء الفعل فلا بد ان يلي الفعل الهمزة (قوله
 وما يؤيد ذلك) اي كون المسؤول عنه يلي الهمزة قال قدس سره اطلاق الشك
 الخ تأييد لما ذكره سابقا من ان المطلوب في الحقيقة في صورة طلب التصور هو
 التصديق (قوله لمحو هل قام زيد وهل عرو قاعد) اورده المثلان دفعا لتوهم اختصاص

هل بالاقضية لكونها في الاصل بمعنى قد (قوله فيبينهما) اي بين هل وام قوله اي هل ضربت زيدا ضربت) فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بمحصل نفس الفعل (قوله لكنه يفتح) لفتح احتمال عدم التقديم لالكونه خلاف الغالب (قوله سوى ان الغالب الخ) اذ كون التقديم لغير التخصيص ايس بفتح فلم يكن فحده الا لاجل كونه على خلاف الغالب فيلزم ان يكون كل تقديم لغير التخصيص قبضا فذكر قوله وجه الحبيب التني على سبيل التمثيل (قوله من ان اعتبار التقديم الى آخره يعني ان هل والهمزة انما يدخلان على الجملة الخبرية فلا بد من صحتها قبل دخول هل ورجل عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والتأخير لعدم صحة الابتدائية سواها واذا اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مفيدا لمحصل التصديق بنفس الفعل فلا يصح دخول هل عليه بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور فلان في التصديق الحاصل بنفس الفعل بسبب التقديم هذا اعتبار اهل المعاني اباحت عن الخواص والمزايا وما في الرضى من انه يصح ارجل في الدار وهل رجل في الدار لوقوع النكرة في حين الاستفهام فكلام ظاهرى واعتبار النحاة الباحثين عن صحة الانطواء لا يلزم تطابق الاصطلاحين عند اختلاف الاغراض (قوله وهى تنخص المصارع بالاستقبال) وليس من الحروف المغيرة لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهى لا تعبر فلا بد ما قيل انه لو كان مخصصا بحسب الرضع لكان مخصصا لطلب الاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا) (قوله وهو اخوك) قبل المراد بالاخوة الصداقة والاخوة الحقيقية والالكان الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يحز دخول الواو عليها كما تقرر في النحوات وهى وان الحاصل المؤكدة ما يكون مؤكدة لمضمون جملة وهى ما لا يكون الاسما غير حدث نص عليه في الرضى (قوله بمعنى انه لا ينبغي) يعنى ارادته انكار توبيخ لا انكار تكذيب وسيجى ان الانكار يكون لمعنيين (قوله لعدم المقارنة الخ) هذا مبني على عدم الفرق بين الحال الذى هو قيد للعامل وبين الحال الذى هو الزمان المخصوص (قوله فهم منه الخ) لعل منشأ فهمه انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التى وقعت الحال فيها مع ان مرادهم الجملة التى ومعت حالا (قوله وهو ينادى الخ) لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال (قوله لكون هل الخ) يعنى ان الباء داخلة على المقصور كما انها في قوله وتخصيصها المضارع بالاستقبال داخلة على المقصور عليه فقد جمع العبارتان استعمالى التخصيص (قوله مزيدا اختصاصا) اي ارتباط اذا الاختصاص لا يقبل الزيادة

والنقصان وإنما قال مزيد لأن للاستفهام مطلقا اختصاصا بالفعل (قوله) إماما اقتضاء
 الثاني الخ) قيل فيه بحث لأن كونها مخصصة للمضارع بالاستقبال
 لا يقتضي مزيد الاختصاص وإنما يقتضيه لو كان المخصص مختصا بالمضارع
 والجواب أن المراد بمزيد الاختصاص زيادة الارتباط ولا شك أنها
 لما كانت مخصصة للمضارع بالاستقبال كان لها مزيد ارتباط بالفعل من الاسم
 حيث تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم * قال قدس سره يطلب
 من علوم آخر * المراد بالعلوم الآخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم
 النقلية بل من العلوم العقلية كالكلام والافسام الحكيمة من الإلهية والطبيعية
 وليس يلزم أن يكون ذلك مطلبا أو مسئلة من كل منها بل يكفي أن يكون مسئلة
 من أحدها أو يكون ما يقتدر إليه في تحقيقه مبينا فيها كلها أو بعضها مجتمعا أو متفرقا
 كذا في شرح المفتاح للشارح رحمه الله تعالى * قال قدس سره توجه النفي
 إلى الوصف * أي إلى أوصاف زيد * قال قدس سره بعد علمك * متعلق بقوله متى
 قلت وحين لا نزاع متعلق بقوله تناولهما النفي أي تناول النفي المنجم والشاعر
 لا أوصاف الآخر حين لا نزاع بين المخاطب والمتكلم فيها وإنما النزاع في كونه شاعرا
 أو منجم * قال قدس سره توجه أي النفي إلى ثبوت الوصف للمدعى له * أي للنفي
 ادعى ثبوت الوصف له بن عام أي أن كان المدعى عاملا أو كان خاصا توجه النفي إليه
 في الحالتين كذلك أي كما ادعى للمدعى له يعني يتناول النفي ثبوت الوصف للمدعى له
 كما ادعى أي أن ادعى عام تناوله على عومه وإن ادعى خاصا تناوله على خصوصه
 * قال قدس سره ولا استدعائه * عطف على قوله ولكون هل * قال قدس سره
 ولما يحتمل ذلك * أي المضارع دون الماضي وأنت تعلم في موقع الحال أو اعتراض بين
 قوله ولكون هل وما عطف عليه وبين قوله استلزام وذلك إشارة إلى ما يفهم
 من قوله ولكون هل ولا استدعائه أي لكون هل متصفا بالصفتين المذكورتين
 استلزم ذلك الانصاف مزيد اختصاصا لهل دون الهمزة بالشئ الذي زمانته
 أظهر (قوله فظاهر) فيه تعريض للسكاكي رحمه الله تعالى بأنه تعرض لبيان ماهو
 ظاهر بما لا حاجة إليه وقصر في بيان ماهو أخفى أعني اقتضاء الثاني لذلك (قوله)
 إنما توجهان إلى الصفات أي الأمور الفاعلة بالغير وإنما لم يفسرها لاشتغالها
 بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال والمراد الصفة المعنوية أي المعنى
 القائم بالغير (قوله التي هي مدلولات الأفعال) لأن مدلولاتها الأحداث الفاعلة
 بالفاعل لأن النسبة إلى الفاعل بطريق القيام جزء مفهوم الفعل (قوله من حيث

هي متعلق بالصفات) أي من حيث هي صفات والمعنى أن النفي والاثبات انما يتوجهان الى
الامور القائمة بالغير من حيث انها قائمة بالغير أي قيامها وظهور هذا الحكم لم يتعرض
ليبانه وإذا كان تلك الامور القائمة بالغير مدلولات الافعال كان للنفي والاثبات مزيد
اختصاص بالافعال بخلاف مدلولات الاسماء فانها يتوجهان الى قيامها الذي هو خارج
عنها وانما قيد بالحقيقة لان الامور القائمة بالغير اذا لم تعتبر من حيث القيام بالغير بل من حيث
ذواتها لا يتوجه النفي والاثبات اليها (قوله لا الى الذوات) أي الامور القائمة
بنفسها أي ما لا تكون قائمة بالغير التي هي مدلولات الاسماء فان مدلولاتها سواء
كانت مشتقة او غير مشتقة لا يعتبر فيها قيامها بالغير وان كان يعرض لها وانما قيد
بالحقيقة لان مفهوما واحدا قد يكون ذاتا بالنسبة الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات
كالحركة فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان
في هذا الحكم خفاً بناء على انه انما يدل على علة توجه النفي والاثبات الى مدلولاتها
من حيث قيامها بالغير ولم لا يتوجهان اليها من حيث انها ذوات بينه بقوله لان
الذوات ذوات أي مانفرضه ذاتا موصوفة بالذاتية دائماً فائبات الذاتية لها
لا فائدة فيه ونفيها عنها خلاف الواقع فكلام الشارح رحمه الله تعالى لا غبار عليه
الا انه عرض في كلام السكاكي رحمه الله تعالى بان اقتضاء الثاني لمزيد الارتباط
ظاهر لا حاجة في بيانه الى الاستدلال الذي ذكره وبطل الاستدلال لاقتضاء الثاني
ذلك قاصر حيث اكتفى بقوله وقد نهت فيما قبل على ان النفي والاثبات
لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات لا بد فيه من ضم ان الصفات
مدلولات الافعال والذوات مدلولات الاسماء وضم ما جعله دليلاً على عدم احتمال
الذوات الاستقبال وما حررنا ظهوراً ان الشارح رحمه الله تعالى لم يعدل
عن الطريقة المسلوكة في ايضاح المواضع المتشابهة الا انه ما اوضح كل الايضاح
* قال قدس سره فانها لا تنفي الخ * يرد عليه ما سيورده على التوجيه الثاني
من ان اللازم منه ان لا يمكن نفيها بمعنى جعلها متفية واثباتها بمعنى جعلها ثابتة
لا بمعنى الحكم بثبوتها فانه صادق والحكم بانتفائها فانه ممكن وان كان كاذباً
* قال قدس سره في الاعراض * وكذا في المستحيلات والجواهر * قال قدس سره
فلذا اختار بعضهم * وهو الفاضل الكاشي حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المصنف
رحمه الله تعالى على مذهب المعتزلة من انهم يقولون ان المنفي هو الممتنع وذوات
الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن الحكم بنفيها ويمكن ان يحمل على
ما يقول الحكماء من ان الماهيات غير مجعولة ولا يمكن نفي الماهيات من حيث انها

ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال الماهية ليست بماهية بل لا يمكن الاسلب الوجود والصفات الاخر عن الماهيات فيقال الماهيات ليست بموجودة او متحركة وحينئذ لا يمكن ان يراد بقوله لما زيد ان زيد ليس بزيد بل يراد ان زيد ليس بموجود او كاتب او منجم او غير ذلك من الصفات الى آخر كلامه ولا يخفى انه لا يرد عليه ماورده السيد لانه قال لا يمكن الحكم بنفيها ولا يمكن الحكم بنفيها عن نفسها فلا يراد بما زيد ان زيد ليس بزيد لكونه خلاف الواقع بل يراد به ان زيد ليس بموجود او متحرك او نحو ذلك ولا تعرض في كلامه ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى ههنا للحكم بالثبات الذوات اذ لا حاجة في تحقيق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم بالثبات ايضا غير ممكن لان الحكم بالاثبات والنفي يقتضي امرين ولا تغاير بين الذات ونفسه نعم يرد على بياته انه لا يجري في قصر المتمتع نحو ما شريك الباري الامتنع الا ان يقال لا يمكن تصور المستحيلات الا باعتبار التشبيه والمثال فيؤول الى قصر الممكنات قدبر * قال قدس سره ولا بعد ان يقال الخ * هذا الوجه مع اشتماله على التكاليف التي ارتكبتها السيد بعد لان المراد بالصفة في تقسيم القصر الى قصر الموصوف على الصفة وبالعكس الصفة المعنوية كما مر فلا بد ان يراد بذلك المعنى في تحقيق القصر ايضا لئتم التقريب * قال قدس سره بطلق على المستقل بالمفهومية * هذا المعنى هو من مروج ما يقوم بنفسه حيث اريد القيام في الوجود الذهني * قال قدس سره الذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه * هذا المعنى يصدق على ما لا يستقل بالمفهومية لانها يصح ان يعلم ويخبر عنها اذا لوحظت بالذات كما بينه قدس سره الا ان يراد من حيث انه يصح ان يعلم ويخبر عنها * قال قدس سره وحينئذ بطلق الخ * لا يخفى انه لا بد في اثبات ذلك من شاهد ومجرد كون الصفة في مقابلة الذات لا يقتضي ان بطلق الصفة بهذا المعنى لجواز ان لا يستعمل الصفة في مقابلة الذات بهذا المعنى بل النسبة الا ان يقال انه نقل في شرح حكمة العين في بحث الحال عن افضل المحققين انهم يعني القائلين بالحال يعنون بالذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه بالاستقلال وبالصفة ما لا يعلم الا بتبعه الغير * قال قدس سره لان الافعال تتضمن الخ * اي دون الاسماء فلا يرد ان الجمل الاسمية ايضا تتضمن نسبا حكمية على ان النسب فيها مدلولات الروابط (قوله على طلب الشكر الخ) اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد به دون حقيقة الاستفهام لامتناعها على علام الغيوب (قوله لان ابراز ما يحدد) اي ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال في معرض الامر الثابت اي غير المقيد بالزمان ادل على كمال العناية حيث

يدل على طلب حصوله غير مقيد بزمان من الازمنة فتدبر فانه قد خفي على بعض
 الناظرين وهذا الكلام لطلب اصل الشكر كإيدل عليه قوله لطلب الشكر لا لطلب
 استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار التجددي المستفاد من هل انتم تشكرون
 امس بالمقام من الاستمرار الثبوتى المستفاد من فهل انتم شاكرون (قوله وقد اخذ
 الخ) توضيحه ما فى الشفاء ان مطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل
 الشئ موجود على الاطلاق اوليس بموجود على الاطلاق والآخر مركب وهو
 مطلب هل الشئ موجود كذا وليس بموجود كذا فيكون الموجود رابطة لا محمولا
 مثل هل الانسان موجود حيوانا وبهذا اندفع ما قيل ان هذا الكلام ظاهرى
 خال عن التحصيل اذ المعتبر فى كل قضية سوى الوجود الرابطة امر ان فلا يستحق
 ما محموله الوجود ان يكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير الوجود * قال قدس
 سره قد يطلب الخ * فيه اشارة الى ان بيان الشارح رحمه الله لما الشارحة للاسم قاصر
 حيث اكتفى بالقسم الاول فقط ولعل اكتمافه ههنا وقد ذكر فى التلويح كلاكسيه
 لانه الذى يحتاج اليه فى شرح قول المصنف رحمه الله ويقع هل البسيطة بينهما
 فى الترتيب (قوله فيجيب بابراد لفظ اشهر) اى احق الجواب ذلك اذ مفهوم الاسم
 امر مجمل فاذا اجيب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من دواخل المسؤل عنه فاذا
 لم يوجد مقرد اشهر عدل الى التركيب ولا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا والمراد
 بالاسم ههنا ما يقابل المسمى اذ شرحه الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف
 (قوله اى حقيقته الخ) اى ليس المراد بالماهية ما يقع فى جواب ما هو فانه شامل لما
 يكون شرح الاسم بل الماهية الموجودة ووصف الحقيقة بالتي هو بها و اشارة الى
 ان المراد بالحقيقة الماهية الثابتة فى نفس الامر لا المتحققة فى الخارج على ما صرح به
 فى التلويح من ان تعريفات الماهيات الثابتة فى نفس الامر تعريفات حقيقية (قوله
 فيجيب بابراد ذاتياته) اى احق الجواب ذلك وربما قيمت الرسوم مقامها توسعا
 واضطرارا كذا فى شرح الاشارات وحكمة الاشراق (قوله بين ما الذى لشرح الاسم)
 اى يطلب به معنى الاسم على ما فى الشفاء وليس ما الشارحة مختصا بطلب الحد الثام
 الاسمى على ما فهم وان كان الشايع ذلك (قوله لان من لا يعرف الخ) فى الشفاء واما
 ان طلب احدهل حركة او زمان او خلاء او اله موجود فيجب ان يكون فهم اولاً
 ما يدل عليه هذه الاسامى انتهى ويفهم منه انه لا بد من معرفة مفهوم
 الاسم اجمالاً قبل طلب الوجود * قال قدس سره ولم تعرف خصوصية ذلك
 المفهوم * اى لم تعرف خصوصية توجب تميز ذلك المفهوم عندك من بين المفهومات

في الجملة بل احتمل عندك كل مفهوم ان يكون مدلول ذلك الاسم فلا يكون ذلك
المفهوم متصورا لك الا باعتبار انه معنى ذلك الاسم فلا يمكنك السؤال عن وجوده
اذ لو قلت هل معنى لفظ الحركة موجود كان سؤالا عن وجود معنى هذا اللفظ
الواقع بعد هل امنى لفظ معنى لفظ الحركة لان السؤال عن وجوده مفهوم ما يدخل
عليه هل كقولنا هل الحركة موجودة اي مفهومها منطبق على وجوده قالوا يجب
حيث تقدم تصور معنى هذا اللفظ اجمالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها
معنى وهذا معنى قول الشارح رحمه الله فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اي
مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منه طلب وجوده وبما حررنا لك سقط
الاعتراض المشهور من انه اذا عرف ان له معنى فقد تصوره باعتبار انه معنى اللفظ
وان كان مبهم فلا يكفي هذا التصور في طلب وجوده واما السؤال عن خصوصيته
فانه متجه لانك تصورت الاسم بخصوصه وعلت ان له معنى فنقول ما الحركة
* قال قدس سره وبعد ان عرفت خصوصيته اجمالا في ضمن ذلك اللفظ امكنك
السؤال عن وجوده بان تجعل ذلك اللفظ مدخول هل * قال قدس سره لكن
الانسب الخ * ليكون الاشتمال بطلب هل بعد الفراغ عن مطلب ما للشارحة
ولانه قد يكون شرح المفهوم تفصيلا مدخل في التصديق بوجوده * قال قدس
سره اي ماهيته الموجودة * اي في الاعيان هذا على ما ذهب اليه القوم واما عند
الشارح رحمه الله تعالى فالمراد الموجودة في نفس الامر * قال قدس سره بقدر
الامكان * اي بقدر ما يمكن تصوره بالذاتيات كلها او بعضها او العرضيات (قوله
والمعدوم اي في نفس الامر) لا هوية له اذ لا يشير اليه العقل الا بعد اعتباره وفرضه
هذا على طريقة الشارح رحمه الله تعالى واما عند القوم فعناء لا وجود له فان
الهوية يطلق بمعنى الوجود (قوله والفرق الخ) هذه عبارة الشفاء وما ذكره
وجه اني لمغايرة الحد للمحدود وقوله بالجملة وبالتفصيل اشارة الى الوجه المسمى
كما لا يخفى (قوله حتى ان ما يوضع الخ) مثل تعريف المثلث المتساوي الاضلاع بما
احاط به ثلثة خطوط متساوية حداثي وبعد علمك بوجوده بالشكل الاول من التحرير
يصير حدا حقيقيا (قوله فانه يحجب عنه زيد) فان العلم بقيد احضار ما وضع له
بعينه وهو عارض له بمعنى انه خارج عن ماهيته او شبهه بالعارض القائم (قوله
عن الجنس) اي الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد او مختلفة الافراد اجمالا
او تفصيلا فيشمل جميع اقسام المقول في جواب ما هو نحو ما زيد وعمر و فيجاب
بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان وما الانسان فيجاب بحيوان ناطق

فيطلب بما عند السكاكي رجه الله شرح الاسم وشرح المساهية الموجودة الا
انه مختص عنده بالامر الكلي وعند صاحب القيل شرح الاسم كليا كان اوجزيا
قوله اي اي اجناس الخ لايتوهمن من تفسيره مطلب ما بمطلب اي اتحادهما
فان اي لطلب المميز وما لطلب الماهية الا انه لما كان طلب ماهية الشيء مستلزما
لطلب تمييز تلك الماهية وتعيينها بما عداها من حيث اشتغالها على الخصوصية اقيم
مطلب اي مقام مطلب ما ولذا يتحد جوابهما فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه
مشتغل على بيان الجنس اجمالا جواب ما ومن حيث اشتغاله على الخصوصية المميزة
عن الاجناس الاخر جواب اي كذا يستفاد من شرحه للفتاح (قوله فقد سبق
المفردون) اي لانفسهم بطاعة الله تعالى او بما سوى الله تعالى (قوله وما المفردون)
او ما وصفهم الذي يعرف به انهم مفردون * قال قدس سره قلت بينهما الى
آخره * حاصله ان المطلوب في من في الدار تعيين المسند اليه قصدا وتبعه حصول
التصديق بخلاف ادبس في الاناء ام خل فان المقصود منه هو التصديق (قوله واما
ما ذكره السكاكي الخ) يعني ان السكاكي رجه الله تعالى ادعى ان قوله تعالى فن
ربكما للسؤال عن الجنس حيث قال ومنه قوله تعالى ولا نسلم انه للسؤال
عن الجنس لم لا يجوز ان يكون السؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب الا انه
اورد المنع لقوته بصورة دعوى فساد الحمل على الجنس مانع في قوة المنع فلا يرد
انه يجوز ان يكون الجواب من الاسلوب الحكيم واسارة الى ان السؤال عن الجنس
لا يلبق بجنابه بل اللائق السؤال عن اوصافه الكاملة على ان ادعاء فساد
باعتبار اجراء الجواب على مقتضى الظاهر فانه الاصل (قوله بقوله ربنا الذي
الى آخره) اي اعطى كل نوع من الانواع صورته وشكاه الذي يطابق
كماله الممكن ويجوز ان يجعل خلقه مفعولا اول لا يعطى يعني اعطى خلقه كل
شيء محتاجون اليه ويرتفقون به قدم المفعول الثاني لاني المقصود ثم هدى ثم
عرفه كيف يرتفق بما اعطى وكيف يتوصل به الى بقائه وكاله كذا في شرحه
والفتاح (قوله احد المتشاركين في امرهمهما) اعتبار بالقل والمراد احد المتشاركين
او المتشاركات في امرهم مضمون ما اضيف اليه اي ووصفه بانه هم المتشاركين لزيادة
الايضاح والبيان والافلامر الذي يشارك فيه اشبهان لا يكون لايهمهما كذا
في شرحه للفتاح وتبعه السيد وفيه بحث لان المتشاركين في دار او مال لا يسأل باي
عابيزهما ما لم يجعل تحت مائهمهما ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المثال (قوله
الى مشار اليه) اي شيء يمكن التعبير عنه باسم الاشارة (قوله سل بني اسرائيل الخ)

اي سل هذا السؤال فيكون في موقع المصدر او جواب هذا السؤال فيكون في موقع
لمفعول او قائل هذا السؤال فيكون حالا (قوله انشرين ام ثلثين) اشارة الى ان
تميز الاستفهامية يكون منصوبا مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد فان ميم ثلثة
الى عشرة مجرور بمجرور وعشرين الى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور
مفرد (قوله واقول سل بني اسرائيل الخ) لعل مراده عدم الوجدان قطعا فانه
يحتمل كم في الآية ان تكون خبرية على ما في الكشاف او عدم الوجدان في صورة
عدم الفصل بفعل متعدد (قوله ان يكون المأتي) بفتح التاء على صيغة المكان موضع
الخرث وهو القبل دون الدبر وفيه رد على اليهود فانهم كانوا يحرمون اتيان
المرأة وظهرها الى السماء كذا في تفسير القاضي في سورة الاحزاب (قوله لعراقتها)
في الاستفهام لانها موضوعة له وسائر الكلمات موضوعة لانها تضمنت معنى
الهمزة في الاستعمال (قوله ولهذا يجوز الخ) اي لعراقة الهمزة في الاستفهام دون
غيرها يجوز وقوع سائر الكلمات الاستفهامية بعدم التي اصلها ان تكون متضمنة
للاستفهام مع انها حينئذ بمعنى بل فقط وبهذا يدفع المخالفة بين هذا القول وقوله
وبهذا ينحل الخ فان هذا القول يقتضي ان يكون جواز وقوع سائر الكلمات بعد
ام لعدم عراقتها وقوله وبهذا ينحل الخ يقتضي ان يكون جواز وقوعها بعدم
خلوه عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهامين وحينئذ يجوز وقوع الهمزة
بعدم ايضا اذ عراقتها في الاستفهام لا ينافي كون ام بمعنى بل وقيل في توجيهه
ان عراقتها في الاستفهام يقتضي كمالها في التصدر فلا يجوز دخول ام التي بمعنى
بل عليها كسائر حروف العطف من الواو والفاء وثم وفيه انه لا وجه حينئذ لتخصيص
ام بالذكر وقيل ان كون عدم عراقة سائر الكلمات في الاستفهام علة لجواز
وقوعها بعدم لا ينافي ان يكون العلة تجريد ام عن الاستفهام وتقديم بهذا على
ينحل ليس المحصر بل مجرد الاهتمام ولا يخفى ركا كته (قوله رثمان انف) بكسر
الراء وسكون الهمزة مصدر رثمت الناقة ولدها كسمع عطف عليه يروي مرفوعا
على انه بدل من ماو مجرورا على انه بدل من ضمير به والضمير في به على التقديرين راجع
الى ما على ان يكون الباء زائدة والضمير مفعول تعطى او راجع الى الولد وتعطى بمعنى
يجود او منزل منزلة اللازم ومنصوبا على انه مفعول تعطى وكلمة ما مصدرية (قوله
وبهذا ينحل) اي يكون ام بمعنى بل بدون الاستفهام (قوله اذ لا يستفهم عن الاستفهام)
ودعوى التاكيد بعيد جدا اذ الانشاء لا يؤكد (قوله اكدبتم ام لم تكذبوا الخ) في المعنى
حذف المعطوف بدون عاطفه لم يسمع وايضا فيه حذف الشرط من غير دليل عليه

وحذف الفاء الجزائية (قوله كثير اما تستعمل في غير الاستفهام) ظاهر كلامه يدل على انها مجازات في تلك المعاني كما يشير اليه قول الشارح رحمه الله تعالى وتحقيق كيفية هذا المجاز الخ لكن التحقيق انه قد يراد منها تلك المعاني بطريق المجاز وقد يراد بطريق الكناية وقد يراد بطريق انها مستتبعات الكلام وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضي لقوله تعالى (كيف تكفرون بالله) (قوله نحو مالي لا اري الهدد) عدم الرؤية قد يكون لحال في جانب الرائي وقد يكون لحال في جانب المرئي فقوله مالي لا اري الهدد ان كان استفهاما عن حال في جانب الرائي يوجب عدم الرؤية فلا استفهام لا يمكن بحلة على حقيقته اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان استفهاما عن حال في جانب المرئي يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجوز ان يكون الاستفهام على حقيقة فان قصد منه التعجب ويكون ارادة المعنى الحقيقي لمجرد التصوير والانتقال كان كناية وان قصد منه المعنى الحقيقي مع التعجب كان التعجب من مستتبعات الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وبين كلام الشارح رحمه الله في المختصر من ان قول صاحب الكشف نظر سليمان عليه السلام الى مكان الهدد فلم يبصره فقال مالي لا اري الهدد على معنى انه لا يراه وهو حاضر لسأله يستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كانه يسأل عن صحة ملاحه لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته وبين ما قاله السيد في شرح المفتاح يظهر مما ذكره صاحب الكشف انه حل مالي على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى اى امر تبلى وتلبس في حال عدم رؤيتي الهدد هناك سترام مانع آخر لان مراد الشارح رحمه الله تعالى عدم الدلالة قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام واما ما في قوله تعالى (ام كان من الغائبين) فهي منقطعة كما تدل عليه عبارة الكشف لان المتصلة شرطها وقوع التهمة قبلها فاقام وقع في شرحه للمفتاح قد يقال لامانع من حله على حقيقة الاستفهام بمعنى اى امر وقع لي وتلبس بي في حال عدم رؤيتي الهدد امانع وحائل ام هو غائب ليس على ما ينبغي * قال قدس سره ما يتضح به وجه المجاز * وبين قدس سره استلزام الاستفهام للمعنى المرادو ذلك لا يكفي في تعيين نوع المجاز فانه متحقق في جميع انواعه * قال قدس سره الاستفهام عن عدد دعائه الخ * الاستفهام عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب للسبب وكذا استلزام الجهل للاستكثار واما استلزام الاستكثار للاستبطاء فهو استلزام السبب للسبب

فلا يدخل كم دعوتك في استعمال السبب في السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى
نصر الله فان الاستبعاد سبب الاستبطاء وفي مالى لا ارى الهدى فان الجهل بالسبب
مع وقوع السبب سبب التعجب قال قدس سره الاستفهام عن الشيء يستلزم الخ
هذا من استعمال السبب في السبب وكذا في الوعيد والتقرير كما لا يخفى (قوله الام)
لم يتعرض السيد لبيان العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن وقوع امر مرغوب
يستلزم طلب وقوعه على ابلغ وجه كانه وقع ذلك الامر والمتكلم يطلب فهمه (قوله
وهو الذى قصده المصنف) حيث قال بايلاء المقرر به بحرف الجر (قوله بان كسر
الاصنام قد كان) اى منك يرل عليه لفظ الاقرار وفيه اشارة الى ان ذكر الفاعل
في صورة انكار الفعل نحو اضربت ام لم تضرب انما هو ٧ لتعيين الفاعل لان الانكار
متوجه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما وهم فاعترض بانه لو كان التقرير ٨
بالفعل لكان الجواب وقع الكسر او لم يقع (قوله بل على الاقرار بانه منه كان) كانه
قبل أنت فعلت ام غيرك ولذا اجاب بقوله بل فعله كبيرهم (قوله يعنى اذا كان التقرير
بالهمزة) اذا التقرير لا يختص بالهمزة لكن اعتبار الايلاء بما يقرر به مختص بها كما
في حقيقة الاستفهام لانها تجرى بالتقرير بالفعل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الايلاء
(قوله للتقرير بنفس الحكم) لانه لطلب التصديق فيدخل الجملة ولا اثر للايلاء باحد
الجزئين فيه (قوله للتقرير بما يقال به) اى بمدلولاتها من الزمان والمكان والحال
فلا يتصور هنا ايلاء (قوله كذلك) حال من الانكار اى حال كون الانكار مثل
التقرير في حديث لا يلاء (قوله لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل) وهوانه يكون
لانكار الفعل والفاعل والمفعول وغيرها بل لانكار التصديق فقط كهل او لانكار
مدلولاتها كالاسماء الاستفهامية كما مر في التقرير (قوله ماذا يضرك او فعلت كذا)
فان معناه انكار كون شيء ماضيا لك ويلزم منه انكار الضر وكذا من ذافعل
كذا انكار كون شخص مفاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكم تدعوني انكار مرات
الدعوة ويلزم منه انكار الدعوة وكيف تؤذى اباك انكار حال يقع عليه الايذاء ويلزم
منه انكار الايذاء ٦ ومن اين انكار لمكان الدراية ويلزم منه نفى الدراية (قوله فانه
ذكر ما يكون منعا الخ) فان مضاجعة السلاح مانع لوقوع الفعل لالفاعلية المخاطب
بان يكون القتل متحققا لكن لست فاعله فاقيل انه يجوز ان يكون مضاجعة السلاح
مانعا لتصور الفعل منه وان كان في نفسه قادرا عليه وهم ناش عن قلة التدبر (قوله
فان المنكر الخ) يعنى ان الظاهر ان المقصود فيه التخصيص ردا لقولهم (لولا نزل
هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم) وانكار ان يكونوا هم المدبرين لامر

٧ لتعيين الفاعل نسخة
٨ بالفاعل نسخة

٦ والبيت انكار لمكان
الدراية نسخة

النسوة والمتولين لقسمة رحمة ربك ولذا عقبه بقوله (نحن قسمنا بينهم معيشتهم)
وفيه رد على المفتاح حيث جعله لتقوية حكم الإنكار (قوله وأما قوله تعالى اتخذ
اصناما الخ) يعنى فرق بين هذه الآية والآية السابقة فان المنكر فى الاولى تعلق
اتخاذ الولي بغيره لاتخاذ الولي وفى الثانية لاتخاذ المتعلق بالآلهة وذكر الاصنام
لكمال توبيخهم وللبالغة فى توبيخهم والدلالة على كمال جهلهم فلا يصح هنا
تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما تتخذ آلهة فانه يفيد ثبوت اتخاذ الآلهة
وانكار تعلقه بالاصنام وما قيل انه حينئذ يجب تقديم الآلهة لان المنكر لاتخاذ الآلهة
لا لاتخاذ مطلقا فليس بشئ اذ ليس المقصود ثبوت لاتخاذ المطلق والانكار تعلقه
بالآلهة وان كان لاتخاذ المطلق فى نفسه متحققا فتدبر فان الفارق بين النكاح هو الذوق
السليم (قوله فيقدر المفسر بعده) ووجهه ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا
مطلق الاتباع وانما انكروا ان يتبعوا بشرا مثلهم فى الجنسية وطلبوا ان يكون من
جنس آخر وهم الملائكة وقالوا منسلا لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى وقالوا
واحدا انكار الان يتبع الامة رجلا واحدا وارادوا واحدا من امثالهم ليس باشر فهم
وافضاهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب ليكون ما يلى الهمزة هو المفعول فيعود
الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه (قوله اذا قدم المرفوع) اى المضمر نحو
انت ضربت واما المظهر المرفوع نحو ازيد ضرب فلا يحتمل الا على تقوى حكم الانكار
والمنكر نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل هذا على الضابط الذى قرره السكاكى
رحمه الله فى تقديم المسند اليه (قوله لجر التقوى) فيكون ما يلى الهمزة مجموع الجملة
كهل لانكار التصديق (قوله تقوية حكم الانكار) فيه اشارة الى ان حرف الانكار
اذا دخل على كلام يفيد التقوى كان لتأكيد الانكار لا لانكار التأكيد كانه اذا دخل
على ما يفيد الاختصاص نحو اغير الله اتخذ وليا كان لاختصاص النفي لا لنى الاختصاص
كذا فى شرحه للمفتاح (قوله ٣) ولو كانوا لا يعقلون) اى ولو ضم الى ضمهم عدم
تعقلهم (قوله من قبيل التخصيص) فالتقديم للتخصيص وما يلىه هو الفاعل (قوله
الى تذكر هذا التفصيل) حيث قال اياك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذى سبق
فى نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضربت من احتمال الابتداء واحتمال التقديم
وتفاوت المعنى فى التوجيهين (قوله فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم الخ)
اى الله اذن فى التحريم والتحليل حيث جعلتم مما رزقكم الله حلالا وحراما وقلتم ما فى
بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على ازواجنا ما على الله تفترقون فى نسبة ذلك

(٣) عنوان هذا القول
لم يوجد فى اكثر النسخ

اليه (قوله على التقديم للخصيص) فيه اشارة الى انه يجوز التقديم لانكار الفاعل
 ليتوسل الى نفى اصل الفعل بالمبالغة كما سيجي (قوله ان الاذن ينكر من الله دون
 غيره) اذ معلوم ان المعنى على انكار ان يكون من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون
 هذا الاذن قد كان من غير الله و اضافوه الى الله (قوله وهذا خلاف ما ذهب الخ)
 اعتذر عن ذلك بانه اراد ان في الآية ما نعا آخروى ما تقدم (قوله على مذهب القوم
 فهو بالحقيقة) اعتراض على ما في الكشف من ان هذه الآية من قبيل اغير الله اتخذوليا
 في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمة لا الى الفعل كذا في شرحه للفناح (قوله اى
 الله كاف) يعنى انكار النفي لا يكون مقصودا بالذات بل وسيلة الى الاثبات على ابلغ
 وجه ومنه يعلم ان انكار الاثبات وان كان نفييا فهو ليس لتقرير النفي لانه ليس
 بمقصود نحو افعصيت فان المقصود منه انه لم كان العصيان وما كان ينبغي لاجل
 المخاطب على الاقرار بالنفي او تنبئ النفي (قوله اى لجل المخاطب الخ) ويجوز
 ان يكون للتقرير بمعنى التحقيق (قوله وعليه قوله تعالى الخ) فانه لانكار الاثبات
 والجل على الاقرار بالنفي وتنبئ النفي (قوله وعليه قوله تعالى الخ) اى لو كان
 تحريم لكان متعلقا بما بالذكرين من جنس الضأن والعز او الاثنين منهما او ما اشتملت
 عليه ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منهما كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا
 يحرمون تارة ذكور الانعام وتارة اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا
 واناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم
 * قال قدس سره انكار الشئ الخ * على الاول استلزام السبب للسبب وعلى الثانى
 استلزام السبب للسبب ومبنى الاول اعتبار الاستلزام من جانب الانكار ومبنى الثانى
 اعتباره من جانب الاستفهام * قال قدس سره وقس على هذا الخ * لو اسقط
 قوله و ادعاء انه مما لا ينبغي اوزاد عليه او انه لم يقع او لا يقع كان اظهر واخصر
 ولا يحتاج الى القياس المذكور * قال قدس سره وبالجملة الخ * اى لا حاجة الى
 توسط ادعاء اعتقاد المخاطب (قوله اعصيت ربك) اى لم كان العصيان وما كان
 ينبغي ان يقع (قوله وذلك في المستقبل) اى في صيغة المستقبل سواء كان يعنى
 الحال او الاستقبال فلا يرد انه لا وجه للخصيص لان لا توابع على الحال محالا (قوله
 في الماضى) اى في صيغة الماضى (قوله نحو قوله تعالى افاصفيكم الخ) اى
 اخضعكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه
 دو نهم وهى البنات لم يكن ذلك (قوله وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان)
 لم يقل منه لانه ليس لتكذيب مادخل عليه هل بل لتكذيب الحكم الذى يدعيه

الكفار ويقولون ان اصحاب محمد فقراء فان كان الخشر حقا كما قالوا يكونون في
 الآخرة ايضا فقراء فرد الله تكذباتهم (قوله وهل يذخر الضرغام الخ) يذخر
 كيمع واذخر بتشديد الذال افتعل في القاموس ذخره كمنعه ذخرا بالضم واذخره اختاره
 (قوله والافكل مصلحة فيه) اي ليس المزاد مجرد نفى الوبال في الايمان بل معه
 الذم والتوبيخ اذ لو كان مجرد نفى الوبال مع ان في الايمان كل مصلحة لما حسن
 الاخبار بمجرد نفى الوبال بل المناسب التعر من بالمصالح ايضا (قوله بلفظ الاستفهام
 الخ) والجملة استينافية لتحويل العذاب بانه كان من التردد العاقب الذي لا يكتفه عتوه
 (قوله نحو اني لهم الذكري) اي من اين لهم الذكري او كيف يذكرون ويتعظون
 بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يوفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم
 ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات فيل وقع على
 قريش دخان من السماء حين اخذوا بالسنة بدعائه عليه الصلاة والسلام وكان
 الرجل يكلم الرجل فلا يراه فنادوه بالله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم
 ثم لم يفوا كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولا ينحصر المتولدات فيما ذكر الخ)
 ذكر في الاتقان اثنين وثلاثين معنى متولدة من الاستفهام وان كان بعضها راجعا
 الى ما ذكر قال قدس سره فورد عليه الخ اجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى
 في النلوج بان المراد غير كف عن المشتق منه وفيه ان هذا التفسير لا دليل عليه
 وانه حينئذ لا حاجة الى قوله غير كف اذ يكفي ان يقال المراد طلب فعل هو المشتق
 منه وانه يخرج الكف عن الكف واجيب عنه بان الكف لم يوضع للكف عن
 الكف بل للكف مطلقا والكف عن الكف مستفاد من المجموع لا من صبغة الامر
 قال قدس سره فان الكف له اعتباران * حاصله منع كون النهي لطلب الفعل
 لانه لطلب معنى حر في ملحوظ بتبعية الغير وهو الكف الجزئي المدلول بالانهاية
 ولا يقال له الفعل وان اتحد ذاته بالفعل الا يرى ان الابتداء فعل ولا يقاب وضع من لا فعل
 قال قدس سره اذ لا يتصور * اي لا يتصور من فرعون اعتقاد استعلاء الماء مع
 ادعائه الالهوية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا
 تأمرون واجيب بان المراد ماذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبانه اختضع لنفسه
 بعد رؤية معجزة موسى عليه الصلاة والسلام ولا يخفى ان كلا الوجهين خلاف الظاهر
 قال قدس سره لا يتناول التذنب * حيث ادخل التذنب فيما سواه وقال الطلب
 على جهة الاستعلاء يورث الاحتجاب وانه يستلزم الوجوب بشرط العلو والالم يفد
 غير الطلب * قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب المتصور الخ * اشارة الى ما سبق

من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك
وقوله على سبيل الاستعلاء اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث
الايجاب وقوله يورث ايجاب الايمان به اي بالتصور وقوله على المطلوب منتهى
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اي ان كان الايجاب من الشارع
فيجب شرعا او من العقل فعلا او من العرف فعرفا وقوله والاى وان لم يكن الاستعلاء
نمى هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل وقوله فاذا صادفت هذه اى صيغ
الامر اصل الاستعمال بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء بمن هو اعلى رتبة
افادت الوجوب والاى وان لم تصادف اصل الاستعمال بالشرط المذكور بان لا يكون
مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من العالى لم تقدر غير مجرد الطلب من غير ايجاب
ووجوب كذا في شرح المفتاح الشريفى * قال قدس سره حل التوقف الخ *
فيه انه ليس معنى قول الشارح رحمه الله تعالى وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
المشترك وبين الاشتراك اللفظى انه بعد قوله بالاشتراك توقف في انه مشترك معنوى
او لفظى ان لم يقل به احد بل معناه انه توقف في انها موضوعة للقدر المشترك او مشترك
لفظى بان يكون حقيقة فيهما او حقيقة في الوجوب فقط او في الندب فقط فان التوقف
في الاشتراك اللفظى يشمل الاحتمالات الثلاثة فيكون حينئذ مراده موافقا للمذهب
الاخير الذى ذكر في المحصول واما ما وقع في الشرح المعتمد يعنى العضدى فقد اعترض
الشارح رحمه الله عليه في شرح الشرح حيث قال جعل الشارح الضمير في فهمها
للاجوب والندب على ما هو الظاهر ولعدم اشعاره بالتوقف في نفي الاشتراك لفظا
او معنى بل لا شعاره بعدمه ذكر في بعض الشروح ان الضمير للاشتراك والانفراد معنى
لا يدري مفهومه اصلا وهو الموافق لكلام الامدى انتهى وما له ان الشارح رحمه الله
تعالى وان راعى الظاهر في ارجاع الضمير لكنه قاصر في بيان مذهب الاشعرى
والقاضى لعدم اشعاره بالتوقف في نفي الاشتراك اللفظى والمعنوى بل لا شعاره بعدم
التوقف والجزم بعدم الاشتراك لان المتبادر من التوقف في الوجوب والندب
انه لا يدري انه حقيقة في الوجوب او في الندب او فيهما ولاجل قصوره في بيان
المذهب ذكر في بعض الشروح ان الضمير راجع الى الاشتراك والانفراد
فيكون عبارة المتن وافيا ببيان المذهب وايده بانه موافق لما في احكام الامدى
(قوله ويختص بما ليس الخ) الباء داخل على المقصور فلا يرد استعمال المقترنة
باللام للمخاطب نحو قوله تعالى (فلنفرحوا) (قوله ما يصح ان يطلب الخ)

لم يقل ما يطلب به ليشتمل الصيغ الغير المستعملة في الطلب (قوله بحذف حرف المضارعة)
 اخرج بهذا القيد نحو فلتفرحوا فانه داخل في الاول (قوله سماهما التحويون)
 التحويون ههنا في مقابلة الاصولين كما وقع في شرح المفتاح واما بحسب عرف النحلة
 فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وفي عرف الاصولين في الطالب
 على سبيل الاستعلاء فلا يردان النحلة لا يسمون المقرون باللام امرا فانه ليس عندهم
 الا ما حذف عنه حرف المضارعة كما في الرضى وان تسمية غير صيغة الامر الحاضر
 امر الاختصاص بالنحلة بل يعم جميع ائمة اللغة كما سيحكي في عبارة المفتاح ان ائمة اللغة
 يسمون قولهم صيغة الامر (قوله حال كون الطالب الخ) جعل استعلاء حالا
 من فاعل الطلب المحذوف بالتأويل باسم الفاعل والظاهر انه يتميز عن الطلب
 يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء (قوله بانا سلمنا الخ) في التسليم اشارة الى ما ذكره
 في شرح المفتاح من ان الاصل والشائع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى مادو
 المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات
 وافعال المقاربة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى العرفي التحوي
 والاضافة بيانية (قوله وان لم يصلح دليلا عليه) لجواز ان يكون تسميتهم امرا
 لكثرة الاستعمال في الامر (قوله كالاباحة) لاشتراك الاباحة والايجاب في مطلق
 الجواز (قوله نحو جالس الحسن او ابن سيرين) فان الخطاب قد يوجه الى الجوز
 بمجالستهما لما كان بينهما من سوء الامتزاج فابح له المجالسة بهما (قوله والتهديد)
 فان ايحاب الشيء يستلزم التخويف على مخالفة (قوله وهو اعم الخ) لانه قد يكون
 من عند نفسه (قوله هو) اي الانذار تخويف مع دعوة الى الحق فعلى هذا ايضا اعم
 لان الدعوة لا تستلزم التهديد (قوله والتعجيز الخ) فان ايحاب شيء لا قدرة
 للمخاطب عليه يستلزم التعجيز عنه (قوله والتسخير) اي جعله مسخرا منقادا لما امر
 به فان ايحاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل عقبيه من غير توقف
 يستلزم تسخيره لذلك (قوله والاهانة) فان طلب شيء من غير قصد حصوله لعدم
 القدرة عليه مع كونه من الاحوال الحسية يستلزم الاهانة (قوله والتسوية) فان
 الواجب التحير يستلزم التسوية (قوله والتمني) فان طلب وجود شيء لا امكان له يستلزم
 التمني (قوله حقه الفور) اي وجوب الفعل عقيب ورود الامر وجواز الترخي
 مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين (قوله كافي الاستفهام اه) فانه
 لا خفا في انهما على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما الطالب مع اشتراط
 امكان المطلوب والامر كذلك فيشار كهما في الفور (قوله حتى المسأ) اي اضطلع

زمانا طويلا قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال ثم ثم قال اضطلع وفعل العبد
 كليهما على التعاقب يكون ممثلا على الفور بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام
 بالاضطلاع زمانا طويلا فانه يفهم منه انه غير الامر الاول (قوله مع تراخي
 احدهما) اي القيام والاضطلاع اليهما كان واردة ان قيام فقط وهم (قوله وهو)
 اي لفظ النهي واما صيغة فالاختلاف فيها كالاختلاف في صيغة الامر (قوله
 ان النهي الخ) اي النهي المطلق عن القرينة يقتضي الفور فيجب الانتهاء في الحال
 وانتكار اي دوام تركه وعليه المحققون لتبادرهما منه الى الفهم والفرق توقف
 انتفاء حقيقة الفعل على التكرار وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه (قوله وقال
 السكاكي) اي ليس للامر المطلق والنهي المطلق دلالة على شيء من التكرار
 وعدمه بل كل منهما مذكور الى القرينة فان كان المقصود منهما قطع الفعل الواقع
 في الحال كانا للمرة وان كان اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام في جميع
 الازمنة التي يقدر المكلف عليه (قوله اختلفوا الخ) اختلفوا في متعلق النهي فقال
 الاشاعرة هو فعل ايضا وهو كف النفس عن الفعل وقال ابو هاشم وكثير هو عدم
 الفعل واستدل الاولون بان عدم الفعل في محض وهو غير مقدور للمكلف وبانه
 مستمر من الازل فلا يكون اثر القدرة الحادثة وقد يقال دوامه واستمراره مقدور
 لانه قادر على ان يفعل ذلك الفعل فيقول استمرار عدمه فمن هذه الجهة يكون
 مقدورا وصحح اثر القدرة الحادثة وقال ابو هاشم ان الناس يمدحون من دعى الى
 الزنا وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضد والجواب انا لانسلّم انهم يمدحونه على
 عدم الفعل بل يمدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنا بالاستغفال بغيره (قوله
 وهو نفس ان لا يفعله) فسر بذلك لان الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل
 وكف النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم الفعل المقدور قصدا
 على ما في المواضع في بحث الكيفيات النفسانية وشيء منها ليس بمراد ههنا
 (قوله وقد تستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات) وهذا المعنى مجازي لانهما
 موضوعان لطلب الفعل او الكف عن الفعل ونفس الفعل والكف عنه غير الثبات
 والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقيا للنهي بناء على ان الحق انه يقتضي
 التكرار على ما فهم لان معناه كما تقدم ان صيغة النهي المستعمل في معناه الحقيقي اعني
 طلب الكف عن الفعل يقتضي استمراره في جميع الاوقات وههنا الصيغة المستعمل
 في نفس الثبات والدوام (قوله مجزوما بان المضمرة مع الشرط) اليه ذهب الجمهور
 وقال الخليل ان هذه الاربعة تتضمنها معنى الشرط عملت في الجزاء قال الرضي وهذا

ليس بعيد لان الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط اذا علمت في الشرط والجزاء فلم لا يعمل
 الفعل المتضمن له (قوله ان ارزقه الخ) ميل الى المعنى للاختصار والا فالمقدر ان
 يكن لي مال انفقته كما في نظائره (قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل) للطلب
 عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من التصديق بفائدة مترتبة على
 ذلك الشئ ليتعلق به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على الطلب وليس معناه انه علة
 غائية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا لذاته حتى يكون ٦ له غاية
 في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضروري في الشئ الذي هو فعل اختياري
 توقفه على تصور العلم بوجه ما والتصديق بفائدة مترتبة عليه فاعتبر التصديق بفائدة
 مترتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم وبما حررنا لك
 من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب وانما صار حاملا على الطلب
 لتعلقه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فاندفع الاعتراض الذي اوردده السيد
 بقوله هذا الوجه يقتضى الخ فان قيل ما ذكرت يدل على انه لا بد للطلب من غاية
 مترتبة على المطلوب حاملة على طلبه وذلك انما يتصور فيما يطلب لغيره والشئ
 قد يطلب لذاته فلا يكون له غاية فلا يصح قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل
 للطلب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق غاية العلوم الغير
 الآلية حصولها انفسها ان الشئ قد يكون غاية لنفسه بان يكون بحسب وجوده الذهني
 علة لو جود ذي الغاية في الخارج فاللازم منه ان يكون وجوده الذهني علة لو جوده
 الخارجى ولا محذور فيه (قوله فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب)
 بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب (قوله
 لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية) اي العلة الغائية باعتبار وجودها
 الخارجى معلولة للعلة الفاعلية بنفسها اذا كان الشئ غاية لنفسه وبواسطة معلولها اذا
 كانت الغائية غير المعلول وقس على ذلك (قوله وان كانت بما هيها علة لعلة العلة
 الفاعلية) اي بنفسها او بواسطة معلولها ولاجل هذا التعميم لم يقل معلولة لمعلول العلة
 الفاعلية وعلة لمعلولها فاندفع الاعتراض الذي اوردده السيد بقوله المناسب الخ * قال
 قدس سره والطلب لا يكون الا لغرض * اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارجى
 او امر آخر يرتب عليه فيصح الحصر بلا مؤنة * قال قدس سره فقد تضمنت الخ *
 اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لسبب ما فاذا ذكر السبب اي ما يصلح ان يكون
 مسببا لها علم ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له وانما خص ان بالذكر لانها الاصل

٦ له علة غائية في نفسه
 نسخة

في الشرط * قال قدس سره وهذا * اي الطلب متلبس بمخالفة الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم اذ قد يكون الغرض منه غير مدلوله كالتحسر والتوله وغير ذلك كما مر في اول احوال الاستناد الخبري * قال قدس سره بخلاف الخ * اعاد الكلام السابق للتعليل والتأكيد لتحقيق المخالفة بينهما فيما ذكر * قال قدس سره فكان الشارح رحمه الله الخ * هذا من قبيل ان بعض الظن اثم اما اولاً فلان قوله بخلاف الخ * صريح في انه متعلق بما قبله بيان للفرق بين الطلب والخبر في انه لا بد للطلب من غرض فكيف يظن بالشارح رحمه الله انه جعله اشارة الى وجه آخر واما ثانياً فلان الوجه الاول منقول من شرح العلامة والوجه الثاني من الرضى واما ثالثاً فلان الوجه الثاني مبني على ان المقصود من القاء الخبر افادة مضمونه ومن القاء الطلب كون المطلوب مقصودا وليس فيه تعرض الغرض من الطلب والخبر اصلاً والوجه الاول مبني على كون الغرض من الطلب امر اسوى الطلب مرتباً عليه وعدم لزوم ذلك في الخبر من غير تعرض لبيان مفادهما * قال قدس سره والمراد منه الوجه الثاني * حمله على الوجه الثاني بعيد لا بد فيه من صرف العبارة عن ظاهرها كما اعترف به قدس سره * قال قدس سره لان اكثر الاشياء الخ * هذا دعوى بلاينة فان اكثر الاوامر والنواهي التي وقعت في كلام الشارح مطلوبة لذواتها بل الاصل ان يكون المطلوب مطلوباً لذاته الا اذا صرف عنه صارف قالى اوحالى (قوله يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله) اي عند المتكلم توقف عليه في الواقع ام لا نحو ان شمتنى اكرمك * قال قدس سره الاظهر الخ * لا ظهور فضلاً عن الاظهرية لان كون الشيء مطلوباً لغيره يقتضى ان يكون ذلك الغير موقوفاً على حصوله لان يكون ذلك الغير علّة غائية له فان الاسباب والآلات كلها مطلوبة لغيرها وليس ذلك الغير علّة غائية لها (قوله وتوقف غيره على حصوله) هو معنى الشرط اي بحسب الوضع وان شاع استعماله اي الشرط اللغوي في السبب وفي الشرط الذي هو شبيه بالسبب اعني الشرط الذي لم يبق للسبب امر يتوقف عليه سواء في الشرح العضدي الشرط ما لا يوجد الشيء بدونه ولا يلزم ان يوجد عنده وهو عقلي وشرعي ولغوي اما العقلي فكالحياة للعلم فان العقل يحكم بان العلم لا يوجد بدون الحياة واما الشرعي فككالطهارة للصلوة فان الشرع هو الحاكم بذلك واما اللغوي فمثل قولنا ان دخلت الدار من قولنا فانت طالق ان دخلت الدار فان اهل اللغة وضعوا هذا التركيب ليبدل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والاخر المعلق به هو الجزاء هذا وان الشرط

اللفوى صار استعماله في السببية غالبا يقال ان دخلت الدار فانت طالق والمراد ان
الدخول سبب للطلاق يستلزم وجوده ولا مجرد كونه عدمه مستلزم لعدمه
من غير سببته ويستعمل في شرط شبه بالسبب من حيث انه يستتبع الوجود وهو
الشرط الذي لم يبق للسبب امر يتوقف عليه سواء فاذا وجد ذلك الشرط وجد
الاسباب والشروط حكما كلها فيوجد المشروط فاذا قيل ان طلعت الشمس فالبيت
مضى فهم منه انه لا يتوقف اضاءته الاعلى علوها انتهى وهكذا في كتب الاصول
المعتبرة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وقسموه الى الاقسام الثلاثة ويعلم مما ذكرنا
ان الشرط اللفوى موضوع لما يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقا غلب استعماله
في السبب والشرط الشبهي به فقد ظهر صحة قول الشارح رحمه الله تعالى ان
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة الخ على ما هو اصل وضعه وان شاع استعماله
فيما يتعقبه الجزاء قطعا فاندفع اعتراض السيد بقوله المذكور في الكتب الخ لان
وضعه لما يتوقف عليه الشيء في الجملة لا ينافي استعماله غالبا في السبب وما يشبهه
ثم ما ذكره السيد في معنى الآية المذكور في شرح المفتاح للشارح رحمه الله تعالى تركه
ههنا لعدم اطراحه في نحو قوله تعالى فهبلى من لدنك وليا يرثني على قراءة الجزم
فان المفهوم منه ان الارث موقوف على الهبة لا دعاء انه سبب تام او شرط اخبره
وذهب القراء في لاية الى ان الجزم باضمار اللام اجازة والتقدير قل للذين آمنوا
قولي ليقيموا الصلوة بعبارة تليق وهي اقيموا ورد السكاكي رحمه الله تعالى بان
اضمار الاجازم في الافعال نظير اضمار الجار في الاسماء في الشذوذ وفي الكشف والما حسن
ذلك ههنا ولم يحسن في قوله * محمد فقد نفست كل نفس * اذا ما خفت من امر
تبالا * لدلالة قل عليه فكانه عوض عنه * قال قدس سره وكذلك ان توضح
الى آخره * لا ينبغي انه تكلف والحق انه لمجرد التوقف (قوله لانه يعرف عدم النزول)
مثلا اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان مترددا في النزول في الاستقبال كان
الاستفهام على حقيقته (قوله فيتولد منه بقريئة الخ) فيكون اللفظ الموضوع
لطلب الفهم مستعملا لطلب الحصون وكونه مرغوبا اليه (قوله اي لا ينبغي
الخ) اي لانكار المستقبل اي لا ينبغي لك ان لا يحدث منك النزول والتوبيخ ههنا
باعتبار ترك الاولى في اعتقاد المتكلم لا باعتبار ترك الواجب والتعبير عليه فانه
ينافي الغرض (قوله ويجوز تقدير الشرط الخ) لما ذكر تقدير الشرط بعد الاشياء
الاربعة اشار الى تعميم الحكم وانه جائز في غيرها ايضا تكثيرا للفائدة وتأنيضا
بتقديره (قوله في غيرها) اي في غير هذه المواضع التي يحزم فيها المضارع فلا يرد

ان قوله ام اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق (قوله فالتاء هو الولي)
 تعريف المسند و ضمير الفصل لقصر الافراد لان الآية في حق المشركين فلذا قال
 يجب ان يتولى وحده وليس لقصر القلب على ما وهم (قوله انكار لكل ولي الخ)
 بناء على ان ام منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام للانكار فيكون النكرة في سياق
 النفي معنى فيفيد العموم (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) يعني ان الظاهر ان الفاء
 للسببية فيفيد ترتيب السبب على المسبب بحسب الوجود او ترتيب المسبب على السبب
 بحسب العلم (قوله لكونه نائما الخ) فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة
 البعد في اقتضاء اعلاء الصوت (قوله فقبل انه حقيقة في القريب والبعيد) وهو
 قول ابن حاجب والثاني قول الزمخشري (قوله واستبعاده) يعني انه يتصور
 في نفسه مكان بعيد عن تلك الخضرة (قوله تبعده) مفعول له لاستعماله المقدر
 اى استعماله للقريب لانحطاط شأنه تبعده عن مجلس الحضرة والاول علة
 حاملة والثاني غايه مترتبة (قوله واما المحرص الخ) اى الرغبة والرضاء ولا يجوز
 ان يراد معناه الحقيقي لاستعماله على الله تعالى (قوله وانما الغرض اغراؤه الخ)
 فاللفظ الموضوع لطلب اقبال مخاطب على المتكلم مستعمل في طلب اقباله على
 الامر الذي يناديه له (قوله على زيادة النظم الخ) النظم الشكاية من الظلم والشكوى
 من شكوت فلان شكوة وشكوى وشكاية اذا اخرجت عنه بسوء فهو مشكى ومشكو
 (قوله بمجردا عن طلب الخ) لان المتكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب يحى
 في المتكلم اما وحده او مع غيره (قوله ونقل الخ) كباب التعجب نقل عن باب الامر
 مثل اسمع بهم وابصرو عن الخبر او الاستفهام مثل ما احسن زيدا وكباب التسوية
 لا بالى ائت ام قعدت نقل عن معنى الاستفهام (قوله لم يبق فيه معنى النداء اصلا)
 اى لا حقيقة كفاي يازيد ولا مجازا كفاي التعجب منه والمندوب فانهما منادى دخلهما
 معنى التعجب والتفجيع فعنى يا لاء احضر حتى تتعجب منك ومعنى يا محمد الخ تعالى
 فانا مشتاق اليك كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله فاي مضموم الخ)
 لان كل ما نقل من باب الى باب آخر فاعراه على حسب ما كان عليه كذا في العباب
 (قوله وقد يقوم مقام اى اسم منصوب الخ) اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى
 الاولى ان يقال نصب الجميع على انه منقول من النداء اجراء لباب الاختصاص بحرى
 واحدا لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو بناتنا وفي نحو العرب لانه ليس
 بمنادى حقيقة و لانه لا يظهر حرف النداء الذي لا يجتمع اللام (قوله قال ابن
 الحاجب) وتبعه صاحب الباب (قوله لا تدعى لاب) اخره عنه ولا هو بالابناء

بشرينا * اى نعدل بالنسب عن نهمل لاجل اب آخر ولا هو يبعنا بغيرنا من البناء
 (قوله وكان فعله لذلك) بتشديد النون او بتخفيفها عطفاً على كان السابق (قوله
 لا يخلو عن خول الخ) اى اشعار بان فيهم خولا وجهلا من مخاطب بشائهم
 (قوله امن بصيغة المعلوم) او المجهول فانه يتعدى ولا يتعدى (قوله او شفاعة)
 لم يذكر في الكتب المشهورة من الاصول الشفاعة من معاني الامر ولعلها
 داخله في الدعاء فان الطلب على سبيل التضرع ان كان غيره فهو شفاعة
 فالمراد بالدعاء ههنا ما يكون لنفسه بترينة مقابلة الشفاعة (قوله لاستعمالها في غير
 ما وضع له) يعنى ان لفظ الخبر مستعمل في معنى الطلب لانهم قالوا ان مثل رجه الله
 ان شاء وان مثل لا وايد الله من عطف الانشاء على الاخبار الذى هو مضمون
 قولك لا اى ليس الامر كذلك وجوز مع كل الانقطاع لما فيه من دفع ايهام
 خلاف المقصود و هو ان يصير الدعاء له عليه وقال بعضهم انه بعد خبر وانما
 التصرف في ان جعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل واخبر عنه واقعا وهذا
 انسب بقولهم انه استعمل في موقع الطلب دون ان يقولوا في معنى الطلب كذا
 في شرحه للفتاح والحق ان جعل قولهم على العموم البقي فان تنصيبهم على كون
 مثل رجه الله انشاء لا يدل على ان استعمال الخبر في موقع الطلب في جميع الصور
 كذلك واليه مال السيد في حواشي شرحه للفتاح (قوله ان تجعل كناية في بعضها)
 وهو في الصورتين الاخيرتين المتين وقع الفعل المستقبل موقع الطلب لا في جميع الصور
 كذلك يمكن ان يقال ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة فذكر
 الملزوم واريد التلزم بخلاف الصورتين الاوليين اللتين وقع الفعل الماضي موقع
 الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح
 جعلها كناية بل يعين كونها مجازا بعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتقال
 وللمحرص على حصوله (قوله في كثير مما ذكر) لا في جميعه فان مسندا الخبر قد يكون
 بجهة بخلاف مسندا الانشاء فانه لا يكون الامفردا كذا قيل ويرد عليه ازيد قام وقيل
 لان التاكيد في الانشاء ليس للشك او الانكار من مخاطب ولا يترك التاكيد لخلوه
 من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قريب منه وفيه ان هذا اختلاف
 في الغرض لا في الاحوال ولذا ادرجهما الشارح رجه الله في كثير فقال فان الاسناد
 الانشائي ايضا قد يكون اماما وكذا او مجردا عن التاكيد (قوله فان الاسناد الانشائي
 الخ) ولا يجرى فيه الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر في التاكيد وتركه من جعل
 المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس (قوله الى غير ذلك)

أشار بذلك إلى أن جميع أحوال المسند إليه في الخبر جار ههنا (قوله وكذا المستند المخرج) ترك الحذف تنبيها على أنه لا يجري فيه (قوله فينبهما تقابل العدم والملكة) أي إذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف بعضها على بعض لأن ترك العطف مطلقا يكون بينهما تقابل العدم والملكة لأنه اعتبر في العدمي أعني الفصل تقدم الجملة كإيدل عليه قول المصنف رحمه الله إذا أتت جملة بعد جملة فترك العطف في الجملة المبتدأ بها لا يسمى فصلا فاعتبار تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية المحل في العدم والملكة في استلزام كل منهما تحقق الواسطة فهما بمنزلة العدم والملكة في الحقيقة كما قال في المختصر وأطلق عليهما العدم والملكة ههنا توسعا وما قيل أنهما من العدم والملكة لأنه اعتبر في الفصل أن يكون من شأنه العطف إذا لاقى الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها إذ ليس من شأن الحال العطف على ما هي قبله لأنه قيد له فمع عدم مساعدة عبارة الشارح رحمه الله لأنه لم يذكرك قيد من شأنه العطف ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة على مجرد التعريف المذكور يرد عليه أنه إن اعتبر أن يكون من شأنه العطف في ذلك المحل بأن يراد العدم والملكة المشهور بأن يلزم أن لا يطلق الفصل في صور كالالاتصال والانقطاع لعدم الصلاحية للعطف في ذلك المحل وإن اعتبر أن يكون من شأنه العطف في نفسها ولو في محل آخر بأن يراد العدم والملكة الحقيقيان فالجملة الحالية أيضا قابلة للعطف في نفسها ثم إن الجملة الحالية لكونها قيدا لما قبلها لم تقدمها جملة حتى يتحقق فيه الفصل والوصل (قوله ما تضمن الأسناد الأصلي) قد عرف الشارح رحمه الله تعالى الأسناد في الباب الأول بضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه وهذا شامل لأسناد المصدر والمشتقات فلذا قيده بالأصلي تبعا للعرضي لاخر أجده أن أسناد الفعل إلى الفاعل أصلي أي بحسب الوضع وكذا الأسناد الذي يتضمنه الجملة المركبة من المبتدأ والخبر لأن هيتهما موضوعا لذلك بخلاف المصدر فإنه موضوع للحادث فقط عرضيه الأسناد إلى الفاعل في الاستعمال وكذا المشتقات فإن النسبة إلى الذات المبهمة مأخوذة في مفهومها والنسبة إلى الفاعل التام عرضت لها في الاستعمال وتفصيله في الرضى في بحث المصدر وأما إذا فسر الأسناد بضم كلمة إلى أخرى بحيث يصح السكوت عليه فلا حاجة إلى قيد الأصلي (قوله والصفات المسندة إلى فاعلها) إذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام أو صلة الإلف واللام فإنها حينئذ في تأويل الفعل والأسناد فيها أصلي (قوله أما أن يكون لها محل من الأعراب) أي على تقدير

اعتبار العطف عليها سواء كان قبله في كازيد يعطى ويمنع او لا كما في قوله تعالى
 (قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) فانه لو لم يعتبر العطف كان للمجموع محل من الاعراب
 لا للاولى لكونها جزء المقول (قوله اى حكم الاعراب) اى حكم هو مدلول الاعراب
 دلالة المقتضى على المقتضى (قوله بخلاف الواو) فان معناه مطلق الجمع وهو
 لا يكتفى في كون العطف بهامقولا لتحقيقه في الجمل التي لا يحسن العطف بينها * قال
 قدس سره هناك احتمالان * والاوجه ان المراد بنحوه الحرف العاطف الذي يستعمل
 بمعنى الواو مجازا من الفاء ونم واو ويؤيده قوله على معنى عاطف حيث لم يقل على
 عاطف (قوله وانما قال الخ) الظاهر انه اراد اننا معكم انما نحن مستهزؤن لان مقول
 القول بمجموع الجملتين فهو في محل النصب لاننا معكم فقط ٩ (قوله بين الضب والنون) فان
 اجتماعهما ممنوع لان النون وهو السمك بخرى لا يعيش الا في الماء والضب لا يشرب
 الماء ولو عطش روى بالريح (قوله لانه بيان الخ) في شرحه للفتاح الفرق بين
 الجمل الثلاث ان في الجملة البدلية استيناف القصد ومزيد الاعتناء بالشان وفي الجملة
 البيانية مجرد ازالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز او السهو والغفلة
 فنقول انما نحن مستهزؤن ان اعتبر انه باعتبار لازمه يقرر الثبات على اليهودية يكون
 مؤكدا وان اعتبر اشتماله على امر زائد على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام
 وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشانه ازيد يكون بدلا لكونها وافية بتمام المراد
 دون الاولى وان اعتبر مجرد ازالة الخفاء عن المعية بان المراد منها المعية قلبا لا ظاهر
 يكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مقدر ا يكون استينافا وما قيل انه اراد بالبيان
 الايضاح فيم التوكيد والبدل والاستيناف فيأبى عنه ما في شرح المفتاح
 حيث قال انه بيان وتقرير فعطف التقرير على البيان * قال قدس سره
 تأكيده * اى بمنزلة التأكيد المعنوي لتغايرهما في المدلول الصريح وفائدته دفع
 توهم التجوز بان ما قالوه من اننا معكم بما يرمون به جزافا والما خالطوا المؤمنين
 ووافقوهم على ما قيل ان لا ريب فيه تأكيده ذلك الكتاب * قال قدس سره لان
 المستهزى الخ * لما كان معنى قوله اننا معكم الثبات على اليهودية وليس انما نحن
 مستهزؤن بظاهرة تأكيده اعتباره لازما يؤكد وهو انه رد ونفى للاسلام
 فيكون مقرر الثبات على اليهودية * قال قدس سره او بدل الخ * قد تقرر ان الجملة
 الاولى اذا كان كغير الوافية والثانية وافية بذلك ولم يكن مضمون الثانية جزءا
 من مضمون الاولى نزل الثانية منزلة بدل الاشتمال من الاولى وههنا كذلك لان الجملة
 الثانية تفيد ما تفيد الاولى وهو الثبات على اليهودية على ما بينه بقوله لان المستهزى

٩ عنوان هذا القول
 لم يوجد في المطول بل
 في المختصر

الخ وتقيد امرا اذا على ذلك وهو تعظيم الكفر المفيد لدفع شبهة المخالطة مع
 المؤمنين وتصلبهم في الكفر فيكون بدل الاشتغال منه وبما حررناك ظهر وجه
 تخصيص التعليلين بالاعتبارين * قال قدس سره وكان معناه الخ * اعتبر
 لازم الاولى على عكس ما في الكشف وهو اولى لانه انما يؤكد المذكور لالوازمه
 وان جاز ان يعد تأكيد اللازم تأكيده * قال قدس سره وقع قوله وانما نحن
 مستهزون مقرر * لان الاستخفاف بهم وبيداهم تأكيد لابهامهم اصحاب محمد
 عليه السلام الايمان * قال قدس سره ولا يخفى عليك الفرق * فان صاحب
 الكشف اعتبر لازم الثانية مؤكدا لدلول الاولى وصاحب المفتاح اعتبر مدلول
 الثانية مؤكدا للزم الاولى كما مر * قال قدس سره ما اوجبه للتبوع * اي اثبت
 فيشترط ان يتقدمها اثبات * قال قدس سره واما نحو قول الخ * فصله عما تقدم
 مع دخوله فيما في حكمها لعدم ظهور نفي ما اوجبه للتبوع فيه اذ لم يثبت لقولنا
 وجه حسن شي * الا بالتأويل فانه حينئذ يثبت له كونه مثبتا لزيد * قال قدس سره
 فلان شرطها * اي شرط حتى العاطفة ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها اما حقيقة
 كما في اكلت السمكة حتى رأسها او حكما كما في نمت البارحة حتى الصباح * قال قدس سره
 اما اضعف في الذهن بالنظر الى تعلق الفعل السابق كافي جاء الجاهل حتى المشاة
 او اقوى كذلك نحو مات الناس حتى الانبياء * قال قدس سره ولا يحققه في الجمل
 * في معنى اليبس وهذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرى القيس * سريت
 بهم حتى تكل مطيهم * فحين رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوف بحتى
 على سريت بهم وفي التهمة لم لا يجوز ان يكون مضمون احدى الجملةين بعضا
 من مضمون الاخرى كما تقول اكرمت زيدا بما قدر عليه حتى اتمت نفسي خادماله
 وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل
 البعض كقوله تعالى (امدكم بما تعملون امدكم بالامام وبين) والجواب انه لا يكون
 جزا اضعف او اقوى باعتبار تعلق الحكم السابق في الذهن فان اعتبر في حتى مجرد
 التدرج من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فهو متحقق في الجمل ايضا وان اريد
 بالنظر الى ما قبله فهو يختص بالمفردات وما في حكمه (قوله نحو قوله تعالى ثم انشأنا
 الخ) في الرضى وكذا نحو قوله تعالى (ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا
 النطفة علقة) نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال (فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
 المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال (ثم انشأناه
 خلقا آخر) اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي

فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة (قوله الاستبعاد الاشراك) بخالق
 السموات والارض كذا في الرضى وفيه اشارة الى ان قوله (ثم الذين كفروا بربهم
 يعدلون) عطف على خلق وان يعدلون مشتق من العدل بمعنى التسوية وربهم
 متعلق به فيؤول الى معنى الاشراك وحذف المفعول للتعميم والدلالة على ان اشراك
 اى شئ كان بخالق السموات والارض مستبعد منكر واورد عليه انه اذا كان
 معطوفا على خلق كان صلة واقعا موقع المحمود عليه فيؤول الى قولنا الحمد لله الذى
 كفروا بربهم يعدلون مع انه يحتاج الى القول بان ربهم من وضع المظهر موضع
 المضمير لئلا يكون العائد في الصلة متروكا والقول بان هذه الجملة لما كان مدخول
 ثم الاستبعادى الانكارى كان فى معنى النفي فكانه قيل الحمد لله الذى لا يعادله شئ
 مع ظهور الوجه الصحيح تعسف وهو ان يكون عطفا على جملة الحمد لله وربهم
 صلة كفروا و يعدلون من العدول فالمعنى انه تعالى هو الحقيق بالحمد على ما خلقه
 نعمة على العباد ثم الذين كفروا به يعدلون عنه فيكفرون نعمته وعندى ان الصلة
 جملة لا محل لها من الاعراب فعلى مقتضى قوله وعلى الثانى ان قصد ربطها
 على معنى عاطف الخ العطف عليها لا يقتضى الوجود معنى ثم بينها وبين ما عطف
 عليه اعنى شركتهما فى الحصول مع الاستبعاد ليلهما وهو متحقق ههنا ولا يقتضى
 ان يكون المعطوف ايضا صلة كما عطف عليه ذلك لان التعلق المذكور يجعل المجموع
 امرا واحدا ولذا جاز تجرد احدهما عن الضمير كتنفاه باحتفاء نص عليه فى الرضى
 فى بحث العطف بالحروف فى شرح قوله الذى بطير فيغضب زيد الباب (قوله كقوله
 ان من سادتم ساد ابوه الخ) فى المعنى ان كلمة ثم فيه للترتيب فى الاحبار لا لترتيب الحكم
 وقال ابن عصفور المراد ان الجراتاه لسود من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن
 الرومى * قالوا ابو الصقر من شيان قلت لهم * كلا لعمري ولكن منه شيان *
 كم من اب قد علا بابن ذرى حسب * كما علمت برسول الله عدنان * ولا يخفى ان
 المعنى الاول لا يناسب مقام المدح والنسبى ينافيه لفظ قبل والذرى بضم الذال
 المعجمة الاحالى الواحد ذروة بالكسروا الضم مفعول علا كذا فى التحفة (قوله هذا
 القدر مشترك الخ) اى الجمع فى الحصول ونفى احتمال الرجوع مشترك بين الاحرف
 الثلاثة فلا يكون مرجعا لاحتمال الواو عليهما والقول بان فيهما شيئا زائدا هو
 التعقيب والتراخي بخلاف الواو لا يمتدى لان مطلق الجمع الذى يفيد الواو حاصل
 فيهما مع شئ زائد نعم لو كان مدلوله الجمع المجرد اعنى بشرط لا شئ لا يمكن حصوله
 بهما فتدبر فانه مع ظهور الفرق بين الماهية المطلقة والمجردة قد حفى على بعض

الناظرين فاعترض بان هذه المقدمة لا تدخل لها في الجواب (قوله والجملة المشتركة
 الخ) جواب ثان وهو ظاهر * قال قدس سره انما يجري في بعض الصور الخ *
 اى فيما يكون مضمون الجملة الثانية مقابلا لمضمون الاولى واما اذا كان الاول لازما
 للثاني او مغايرا له من غير مقابلة فلا يتوهم فيه كون الثاني ابطالا للاول وهذا انما يرد
 لو كان المراد بالابطال اهدار الاول كما هو الظاهر واما اذا كان المراد منه الاعراض
 عنه وجعله في حكم المسكوت فهو جار في جميع الصور فلذا قال والاحسن * قال
 قدس سره ضرورة ان الامور الخ * يعنى ان مدلوله الخبر هو الصدق والكذب
 احتمال عقلي فيكون مدلول كل منهما واقعا في نفس الامر والامور الواقعة فيها
 مجتمعة * قال قدس سره وربما لا يكون الخ * بان يكون مقصوده مجرد افادة
 مضمون كل منهما من غير التفات الى اجتماعهما * قال قدس سره ومعرفة هذه
 الاحوال * اى التوسط والاتحاد والتباين وغايتها باعتبار تحققهما فيما بين الجملة
 متعصرة جدا لتوقفها على معرفة الجامع بين كل جملتين ومعرفة الجامع الخيالى
 متعصرة جدا لاختلافه باختلاف العرف والعادات والصناعات والاحوال
 والاشخاص (قوله وان لا يقصد الخ) وذلك بان لا يقصد الربط اصلا وتعيين
 الفصل حيثئذ ظاهر او يقصد الربط على معنى الواو وفيه التفصيل المبين بقوله فان
 كان الى آخره (قوله لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية الخ) يعنى ان ما ذكره بقوله
 لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف انما يتم اذا كان اذا ظرفية وهو ممنوع علم لا يجوز
 ان تكون شرطية معمولة للشرط بناء على القول بعدم اضافتها الى مدخولها
 كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب فلا تكون معمولة للجزاء متقدمة عليه وبعد تسليم
 انها معمولة للجزاء لا نسلم ان مثل هذا التقديم للتخصيص بل للتصدر كالاستفهام
 في اين ابوك مثلا والتخصيص لازم للتقديم غالبا لا في جميع الصور ولو سلم افادة تقديم
 الشرطية للتخصيص فلا نسلم ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص
 المعطوف والفاء في قوله فلا نسلم زائدة لا فائدة لزوم ما بعدها لما قبلها في الرضى قد يؤتى
 في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السبية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها
 التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزء للشرط فلا حاجة الى التكاف
 الذى ارتكبه بعض الناظرين (قوله اذا الشرطية هي بعينها ظرفية) فسقط المنع
 الاول وقولنا اذا خلوت قرأت القرآن سواء قلنا ان اذا معمولة للجزاء قدمت
 للتخصيص او لمجرد التصدير وانها معمولة للشرط تفيد التخصيص اهما التقديم
 اولفهوم الشرط فسقط المنع الثانى والثالث واما المنع الرابع فجوابه قوله ثم القيد

إذا كان الخ (قوله فهو على ضربين) أي يستعمل على ضربين وأما كون مجموع
 المعطوف عليه والمعطوف جزء فلم يوجد في استعمال على أنه حينئذ يكون العطف
 مقدما على الجزائية فلا يكون العطف على جزء الشرط (قوله ويكون الشرط
 إلى آخره) فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطا لغوياله لما عرفت من أنه
 إنما يستعمل في السبب أو ما هو شبيه به فلا يتحقق مفهوم الشرط بالقياس إلى المعطوف
 لانقضاء التعليق به فإنه يصح التعليق في إذا رجع الأمير استأذنت وفي استأذنت خرجت
 ولا يصح في إذا رجع الأمير خرجت لتوقفه على الاستئذان فاندفع ما اتفق عليه
 الناظرون من أنه إذا كان من الضرب الثاني يلزم اختصاص الاستهزاء
 بحال قولهم أنا معكم إنما نحن مستهزؤون وهو مخصوص بحال خلوهم
 إلى شياطينهم لدلالة قوله وإذا خلوا الخ فيلزم اختصاص الاستهزاء
 بحال خلوهم لأن الكلام في أن العطف على الجزء يقتضي الاختصاص
 بالشرط لا في استفادته بطريق العقل (قوله من هذا القبيل) كأنه قيل
 إذا خلوا إلى شياطينهم قالوا أنا معكم وإذا قالوا أنا معكم الله يستهزئ بهم
 ولا يلزم من ذلك إذا خلوا إلى شياطينهم الله يستهزئ بهم لتوقفه على القول
 المذكور (قوله لا على أخبارهم الخ) أي استهزاء الله بهم ليس لأنفس استهزائهم
 وليس للأخبار المذكور مدخل فيه بدليل أنه لو تحقق القول المذكور بدون الاستهزاء
 بأن يكون لدفع الشر لم يكن عليهم مؤاخضة فاندفع ما قيل أن الدليل المذكور
 إنما يدل على عدم ترتب الاستهزاء على مطلق القول لا على القول عن اعتقاد (قوله
 حكم زائد) يمكن إعطاؤه للثانية فلا يردان كل جملة تقع في كلام البلغاء له حكم زائد على
 أصل المراد (قوله أو كمال الاتصال) ويتعين فيه الفصل وإن كان فيه إيهام خلاف
 المقصود بناء على انتفاء صحيح العطف وهي المغايرة في دفع الإيهام بطريق آخر
 فيقال في لا تركت شربه مثلا لا قدر تركت شربه بخلاف الانقطاع فإن الصحيح متحقق
 فيه والتباين الذي بينهما المنافي لكون العطف مقبولا بالواو معقول دفع الإيهام
 (قوله أي يتعين الفصل) ولا يمكن إعطاء حكم الأولى للثانية بالعطف بل بطريق
 آخر كعادة الحكم (فإن موت كل نفس الخ) أشار بإدخال كل على نفس
 إلى أن دحوه على حنف باعتبار المضاف إليه لا باعتباره في نفسه وكان على الشاعر
 أن يقول فحنف كل أمرئ موافقا لقوله تعالى (ولكل أجل مسمى) وأما اعتبار
 التعدد في الموت باعتبار أسبابه فلا يفيد ما لم يعتبر العموم في أمرئ بمعونة المقام
 ففيه كثرة المؤنة من غير حاجة إليه (قوله وقيل الضمير للسفينة) والمعنى قال أميرهم

الذي قام بتدبيرهم للملاحين ارسوها ولا تجروها كيمتزاولها ونقوم بتدبير اخذ
رجالها والاستيلاء على ثقاتها واثباتهم من كثرة عددهم ووثاقه عددهم
فكل حثف امرئ يجرى بمقدار من الله تعالى وبعده امانوت كراما او نفوز بها
فواحد الدهر من كد واسفار اى الشخص الذي يكون واحدا في زمانه كاليته
من الكد والاسفار كذا في شرح الفاضل الكاشي (قوله والوجه ماذ كرنا)
لان مناسبة المصراع الثانى للاول ظاهرة فيه (قوله ولما كان الخ) بان لكمال
الانقطاع وعدم الوصل بينهما مع قطع النظر عن كونهما من كلام الشاعر
او من كلام الزائد كما سيظهر ذلك (قوله والامر في الجزم بالعكس) اى بصير العلة
اعنى المزاوله معلولا والمعلول اعنى الامر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه اعنى
الارساء فلذا فسر العكس بقوله اعنى بصير الارساء علة للمزاوله وانما لم يقل اعنى
بصير الامر بالارساء علة للمزاوله لان في صورة الجزم يكون المطلوب علة لا المطلوب
فيقدر في اسم تدخل الجنة ان تسلم وقدم ذلك وحاصل كلامه ان المقصود ههنا
تعليل طلب الارساء وبيان الغرض منه فلو جزم افاد سببته للمزاوله لانه في تقدير
الشرط فلا يرد ما قيل ان المزاوله علة غائية لطلب الارساء معلول له في الخارج فلا
منافاة بين كونه علة ومعلولا لان تلازمهما مسلم لكن المقصود افادة الغرضية لا افادة
السببية (قوله في محل التصيب) اى على تقدير اعتبار العطف فتكون داخله
في القسم الاول اعنى فان كان للاولى الخ وترك العطف فيه لعدم قصد التشريك
في حكم الاولى للاختلاف بينهما خبرا وانشاء وبما حررنا لدفع ما قيل ان الجملة الاولى
ليس لها محل من الاعراب وان اعتبر في الحكاية لان القول بمجموع ارسوا تزاولها
لا ارسو فقط * قال قدس سره وقيل امرتكم ان ترسو المزاوله فيه * انه لا معنى
لطلب الارساء الذي غايته مزاوله المتكلم من المخاطب فالصواب هو الاول ولذا
اقتصر الشارح رحمه الله عليه * قال قدس سره واما على الاول الخ * قد عرفت
اندفاعه * قال قدس سره فيكون استينافا * ولا تراجم بين كمال الانقطاع وشبه
كمال الاتصال فيجوز ان يكون الفصل لكل منهما وانما احتاروا كونه لا انقطاعا
اظهاره (قوله من غير نظر الخ) ولذا اورد في كمال الاتصال مثال بدل الاشتمال
اقول له ارحل لا تقمين عندنا مع ان ارحل مقول القول (قوله فهذا مثال لجرد
كمال الانقطاع) وذلك لانه لا يجوز ان يكون مثالا للانقطاع بين الجملتين اللتين لا محل
لهم لان الجملتين المذكورتين في المصراع لهما محل من الاعراب ولا يجوز ان يكون
جملة واحدة في محل وان لا يكون في كلام واحد ولان يكون مثالا للجملتين اللتين

لهم محل من الاعراب لان ترك العطف حيث لموافقة المحكي لالاختلاف ولانه يجوز
العطف مع الاختلاف اذا كان الاولى محل من الاعراب نص عليه الشارح رحمه الله
تعالى في شرحه للفتاح ومثله بقوله قل اكرمني واكرمتك ولانه حيث يكون داخلا
في القسم الاول والفصل فيه لعدم قصد التشريك فتعين ان يكون مثالا لمجرد
الانقطاع من غير نظر الى كون الاولى في محل الاعراب او لا (قوله ما وقع في كلام
الرائد) فالمصراع المذكور ليس مثالا تاما ولا بعضه وانما هو اشارة الى المثال
ولا ينبغي كونه تعسفا لان الظاهر ان المثال هو المصراع اما بنفسه او ببعضه (قوله
والجملتان فيه مما له محل من الاعراب) اي على تقدير العطف * قال قدس سره
فلان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يجزم ايضا يدل الخ * اعتراض على قوله
لان المثال انما هو هذا المصراع بانه مخالف لما قرره سابقا لانه يدل على ان المثال
قول الرائد والجواب منع تلك الدلالة بل يدل على انه مثال مع قطع النظر عن اعتبار
في الحكاية وعن كونه محكما * قال قدس سره واما ثانيا فلانه لا خفاء الخ *
والجواب ان الانقطاع يوجب الفصل بين الجملتين مطلقا وعدم ايجابه للفصل فيما له
محل من الاعراب لكونه في حكم المفرد * قال قدس سره لكن باعتبار دلالة الخ *
فيه ان المصراع ليس مثالا باعتبار دلالة على المحكي بل لانه بهذا الاعتبار في محل
الاعراب المحكي المدلول عليه بالمصراع ولا ينبغي كونه تعسفا بخلاف ما قاله الشارح
رحمه الله تعالى فان المصراع مثال له باعتبار بعضه وهو الشائع في كلامهم * قال
قدس سره واما قوله تعالى انا معكم الخ * هذا البيان حق لكن لا تعلق له بكلام
الشارح رحمه الله اذ محصوله ان ارسواله محل من الاعراب كما ان قوله تعالى انا معكم
انما نحن مستهزون) له محل من الاعراب لكون كل منهما مقول انقول * قال قد
سره كاتوبهم الشارح رحمه الله تعالى * افتراء على الشارح رحمه الله فانه ما قال
ان ترك العطف في الحكاية لكمال الانقطاع بل في الجملتين مع قطع النظر عن الحكاية
كما مر (قوله واما النعت فلم يميزه الخ) لا ينبغي ان حصل الاستدلال ان النعت
سواء كان مخصصا او موضحا او مؤكدا او غيرها لا بد ان يدل على بعض احوال
المتبوع لانه تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى اعني الدلالة على بعض احوال
المتبوع لا يتحقق في الجملة فلم ينزل الثانية منزلة النعت ولا مدخل في هذا الاستدلال
لعدم تميز النعت عن عطف البيان وانما تعرض له اشارة الى لرد على من زعم ان الجملة
الموضحة للآخرى نعت لها بتزليلها منزلة النعت الموضح وحاصل الرد ان النعت
لا يميز عن عطف البيان في المفردات الا بكونه دالا على حال المتبوع وعطف

البيان دال على نفسه ولذا قالوا ان الفاضل في جاني زيدا الفاضل نعت لزيد
واو قدم عليه يكون عطف بيان له والدلالة على حال المتبوع لا يتحقق له
في الجملة فلا يميز فيها النعت الموضح عن عطف البيان فالجملة الموضحة عطف
بيان لانعت كما وهم وانما قلنا ان هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اى من حيث هي
جملة لان الجملة من حيث هي جملة تدل على نسبة تامة بين الطرفين لا تعلق
لها في افادة معناها بشئ آخر فضلا عن ان تدل على حال من احواله الا ان ياول
النسبة التامة بالتقييدية فتقع صفة وجالا وخبرا بهذا الاعتبار فالجملة في نفسه من
حيث هي جملة موصوفة بعدم الدلالة المذكورة فلا يستحسن تنزيلها منزلة ما هو
موصوف بالدلالة وان كانا متشازكين في بعض الامور كالابضاح وبما حررنا لك
اندفع ما قيل ان تنزيل شئ منزلة آخر لا يقتضى الامانة بينهما ولا يقتضى رعاية
خصوص معنى معتبر في الآخر وما قيل ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان يقال زيد
قامت علمت فيفصل علمت لانه دل على انه معلوم فهو بمنزلة النعت فجوابه انهما جملة
واحدة في الحقيقة لان المعنى علمت زيدا قائما اخرا العامل فعلق عن معموله فصارا
جلتين صورة ولذا لم يعدوه من صور الفصل قال قدس سره والكانت الجملة
محكوما عليها اى وان كان المعنى المذكور متحققة فيما بين الجمل لكان الجملة التي
فرضت منعوتها محكوما ما عليها بالجملة التي فرضت نعتا لكن الجملة من حيث هي جملة
لا تصلح لكونها محكوما عليها لما ذكره في حواشى شرحه للفتاح من ان المحكوم
عليه حقيقة لا بد ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك
يظهر ذلك كله لمن راجع الى وجدانه وانصف من نفسه واذا كان الامر على هذا
لم يستحسن تنزيل الثانية منزلة الوصف انتهى يعنى ان المحكوم عليه حقيقة لا من
حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا نحو تسمع بالمعدي خير من ان
تراه لا بد ان يكون ملحوظا في نفسه لا بتبعه شئ آخر لان النفس مجبولة على انه
لا يحكم على شئ ما لم يلاحظه قصدا وبالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من
احوال المحكوم عليه فيكفيه الملاحظة التبعية فلذا يقع الجملة خبرا نحو زيد قام
فانه يكفي في ذلك ملاحظة القيام من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان
يكون ملحوظا بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست ملحوظة في نفسها اذ
المقصود من الجملة معرفة المسند اليه من حيث ثبوت حاله او انتفاءه فهي آلة
لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليها لا بعد ان يلاحظ المجموع من الطرفين والنسبة
مرة ثانية قصدا وبما حررنا لك ظهر ان الشكوك التي اوردتها بعض الناظرين غير واردة

عليه منشاها عدم التدبر في كلامه وانت خبير بالفرق بين الوجه الذي ذكرناه وبين
الوجه الذي ذكره السيد فان ما ذكرنا يدل على عدم كون الجملة دالة على حال شيء
آخر وما ذكره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر (قوله لدفع توهم
تجوز او غلط) سواء كان لسهو او للنسيان او لسبق اللسان وقدر في بحث
تأكيد المسند اليه ان التأكييد المعنوي قد يكون لدفع توهم الغلط نحو جاءني الرجلان
كلاهما فانه يدفع توهم الغلط بتلفظ التثنية مكان المفرد او الجمع دون تثنية اخرى
على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل واحد من التأكييد المعنوي واللفظي لدفع كلا
الامرين من الغلط والتجوز فليكن على سبيل التوزيع (قوله مع الاختلاف في المعنى)
المراد بالاختلاف والاتحاد ههنا الاتحاد والاختلاف في المعنى المقصود لافي المعنى
المدلول فانه لا بد منه (قوله وهذا على تقدير الخ) اي كونها مؤكدة بالنسبة الى
ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر (الم ذلك الكتاب) جملة واحدة
فان لا ريب فيه مؤكدة ايضا لكن لا بالنسبة الى ذلك الكتاب (قوله جملة مستقلة)
اسمية بان يكون التقدير الم هذا او هذا الم او فعلية بان يكون التقدير اقسام بالم
فيكون اطار محذوف او اذكر فيكون منصوبا وعلى التقدير الم اما اسم السورة
او القرآن او اسم من اسماء الله تعالى او مأول بالمؤلف من هذه الحروف (قوله او طائفة
من الحروف الخ) واقعة في اوائل السور على سبيل التعداد للتخدي من غير ان يكون
لها محل من الاعراب كما ذهب اليه صاحب الكشف (قوله كان ماعدا الخ) كان
الظاهر ان يقول كان ماعدا من الكتب بالنسبة اليه ليس بكتاب كما قال كان ماسوا
بالنسبة اليه ليس برجل او يقول وماعدا بالنسبة اليه ناقص الا انه اورد كان رعاية
للتأديب في اطلاق نقصان على ماعدا من الكتب الالهية كذا قيل والوجه انه
اشارة الى ان المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض بنقصان
غيره كما مر من ان قولك زيد الشجاع قد يقصد به مجرد كمال شجاعته وقد يشوئ
بذلك الى التعريض بنقصان شجاعة غيره ممن يدعى مساواته في الشجاعة (قوله
نقيا لذلك التوهم) فتوهم الجراف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز في جاءني
زيد لاشتراكهما في البناء على المساهلة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير
المحذوف في لا ريب فيه راجعا الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب ظاهر كانه قيل
لا ريب فيدولابجازفة وان كان راجعا الى الكتاب كاهو الظاهر فبناء على انه اذا لم يكن
ريب في كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قول ذلك الكتاب بالمجازفة * قال قدس
سره ذكر صاحب الكشف الخ * في الرضى اختلفوا في التأكييدات المجتمعة فقال

ابن برهان ان كل واحد منها تأكيد لما قبله وقال غيره بل كل واحد منها تأكيد
للمؤكد الاول فاختلاف الشيخين في هدى للتقنين في انه تأكيد للاربيب فيه او ان ذلك
الكتاب مبني على ذلك الاختلاف والاتجاه المذكور بقوله فيتجه عليه ان الانسب
والخ ليس بشئ لان كل واحد من التأكيدين اذا كان متصدا بالمؤكد كان كل واحد
منهما متصدا بالآخر فيكون بينهما ايضا كال الاتصال كما كان بالقياس الى المؤكد
(قوله لما في تكدير هدى الخ) يعنى يفيد تعظيم الهداية وتعظيم الهادى يفهم بسبب
جمله عليه وجعله عين الهدى (قوله هذا داخل في الهداية) هذا انما يفيد لو كان
السند مساويا والجواب التام ان يقال التقديم للمحصر مبالغة اعتناء بشأن هذا
التفاوت بتزليل غيره منزلة العدم (قوله لكن ذكر الشيخ الخ) كان الشيخ نظر الى
ان المقصود من نفى الريب فيه اثبات كونه كتابا كاملا غاية الكمال فيتحد الجملة
في المعنى والظاهر ما قاله السكاكى رحمه الله تعالى فان المقصود منه نفى الريب فيه بالكلية
ويتوسل بذلك الى كونه بالغاية الكمال فيختلفان في المعنى المقصود مع تقرير
الثانية للاولى باعتبار لازم (قوله او كغير الوافية) لكونها بجملة او خفية الدلالة
(قوله اى بشأن المراد) فلا بد من اتمامه وايضا ولم يرجع الضمير الى تمام المراد لان
الاعتناء بشأن المراد يقتضى ان يبلغ في التمام (قوله او فظما الخ) فلفضا عنه
او لكونه محجبا او لطيفا لا يترك العقل ابتداء يكون اعتناء بشأنه فيبدل عنه ليقرر
في ذهن السامع (قوله لما بين البديل والمبدل منه من كمال الاتصال) بان لوحظ ان الجملة
الاولى المذكورة فترك العاطف لكمال الاتصال وان اعتبر انها غير مذكورة حكما
لكونها في حكم المنحى فالتردد لكون الجملة الثانية عارية عن المعطوف عليه وفي كلام
المفتاح اشارة الى الوجه الثاني ايضا * قال قدس سره ثم الجمل الخ * لا يخفى انه
لم يبين معنى لاسيما فانه يقتضى ان لا يتحقق كونه مقصودا بالنسبة في الجملة مطلقا
مع رجحان عدم تحققه في الجملة لا محل لها ووجهه ان كونه مقصودا بالنسبة
فرع كونه منسوب الى يد او نسوبا والجملة من حيث هي جملة ليست كذلك
الا اذا اوت بالمفرد فالجمل التي لا محل لها ارجح لعدم قبولها التأويل بخلاف
التي لها محل فانه لا يتصور فيها كونها مقصودة بالنسبة من حيث انها جمل
ويتصور فيها ذلك من حيث وقوعها موقع المفرد وتأويلها به واما ما قيل
في توجيهه من ان المراد ان الجمل لا يتحقق فيها مجموع الامرين لاسيما فيما لا محل
لها من الاعراب فانه لا يتحقق فيها شئ منهما فتعسف * قال قدس سره ولهذا
جاز الخ * لا يخفى انه يمكن اعتبار هذا المعنى في بدل الكل ايضا بان يكون

في الجملة الثانية من زيادة التفصيل او الايضاح او التقرير ما ليس في الاولى وان اتحدتا في المعنى وبهذا يتميز عن بدل البعض والاشتمال وتلك الزيادة توجب الاعتناء بشأنها راستيناف القصد بها فينزل الثانية منزلة بدل الكل ولذا قل الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وتبعه السيد ان الجملة الثانية في قوله تعالى (يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا) يشبه ان يكون بدل الكل من الكل الا ان اتحادهما في المعنى يقوى جانب التأكيد (قوله والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) اي بشأن التنبيه المذكور (قوله لكونه مطلوباً في نفسه) لان ايقاظهم عن سنة غفلتهم عنها مطلوب في نفسه غانه مبدأ كل خير (قوله او ذريعة الى غيره) اي التقوى المذكور قبله بقوله (واتقوا الذي امدكم بما تعملون) بان يعلموا بذلك التنبيه ان من قدر ان يتفضل بهذه انعمة فهو قادر على الثواب والعقاب فاتقوه ومن لم يفهم جعل الضميرين المجزورين راجعين الى نعم الله تعالى بتأويل المذكور وفسر النعم المطلوبة في نفسه بالاكل والشرب والذريعة بما يتوصل به اليهما وكلمة او للتعميم (قوله فان المراد الخ) بقرينة لوله وانما تكن في العروا الجهر مسلماً كما سيجي والافغناء الحقيقي طلب الرحلة ثم ان دلالة على اظهار الكراهة بتلك القرينة ظاهرة واماد لانه على كمال اظهار الكراهة لم يبينه الشارح رحمه الله تعالى ههنا لادعائه الظهور حيث قال في شرح المفتاح كون المقصود من ارجل كمال اظهار كراهة اقامته مما لا يثبت على من له ادق معرفة الكلام بمراد السيد في شرحه وذلك ان الرجل اذا كره اقامة من بصاحبه لمخالفة سره عابه رجمار من الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فاذا قال له رجل فقل كذا اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزم لكمال الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في لا تتم مع قطع النظر عن التأكيد دلالة على كمال اظهار الكراهة ايضاً لانها اقوى من دلالة الرمز والارسال الا ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة التزامية ودلالة لا تتم عليه مطابقة فيكون وفي بتأدية المراد من ارجل من وجهين هذا الوجه ووجه اشتماله على التأكيد دون ارجل وهذا ما اختاره في شرح المفتاح ليكون عبارته صريحة في ذلك حيث وقع فيه فصل لا تقيمن من ارجل لقصد البديل لان المقصود من كلامه هذا كمال اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن وقوة لا تقيمن عندنا وفي بتأدية هذا المقصود من ارجل لدلالة ذلك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد فانه صريح في ان لا تقيمن اوفي من وجهين الدلالة بالمطابقة وكونه مشتملاً على التأكيد ويمكن ان يقال ان دلالة ارجل على كمال

اظهار الكراهة لانه يدل على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فكن في السر
والجهر مسلما فيلزم منه اظهار الكراهة مع التنبيه كانه قيل ارحل لمخالفة سر
علتك فيكون دلالة على اظهار الكراهة اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا
الوجه لا يكون لاتقين بدون اعتبار التأكيد دالا على كمال الاظهار بل بواسطة
التأكيد ويكون لاتقين اوفى من ارحل من وجه واحد وهو انه دال على كمال
الاظهار بالمطابقة وارجل بالالتزام وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في
الجواب من ان لا تقم يدل على مجرد اظهار الكراهة ولا تقين على كمال اظهار الكراهة
وعبارة المتن تحتمل التوجيهين بان يكون قوله مع التأكيد متعلقا بالدلالة فيفيد
مقارنة الدلالة مع التأكيد في كون لاتقين اوفى وان يكون حالا من ضمير دلالة فيفيد
ان دلالة عليه بالمطابقة حال كونه مع التأكيد دون حال خلوه عنه والى التوجيه
الثاني اشار في الجواب كوالى الاول في قوله وقريب من هذا ما يقال الخ فان قوله مع
انه ليس فيه شيء من التأكيد يدل على ان في لاتقين دلالة بالمطابقة مع شيء من التأكيد
فما توهم ان ما ذكره في الجواب يخالف لما في المتن من شأن قلة التدبر قدبر * قال قدس
سره اذ ليس المقصود كمال الاظهار فقط الخ * هذا مجرد دعوى لا دليل عليه
لم لا يجوز ان يكون المقصود اظهار الكراهة بحيث لا يتق فيه شبهة وان كانت
الكراهة غير كاملة بان يكون الخطاب (٧) بما يكفه الكراهة القليلة من المتكلم
اذا علمها يقينا * قال قدس سره لان الاعتناء بشأن الخ * اولان المقصود
الفرق بين الجملتين بكون الثانية اوفى ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة
شديدة او ضعيفة * قال قدس سره يدل في الجملة * لان الاعتناء باظهار شيء
يكون فيما يعتنى بشأنه في الاغلب * قال قدس سره يدل على كراهة شديدة باعتبار
اشتماله على التأكيد * وفيه اشارة الى اختيار التوجيه الثاني * قال قدس سره
كمال اظهارها * لكون الدلالة واضحة واظهار كمالها لدلالة على الكراهة الشديدة
* قال قدس سره فيقول الخ * على صيغة الغيبة معطوف على لا يفرق للاشارة
الى ان مذهبه عدم الفرق بين الطلب المخصوص اعنى طلب الفعل من الغير وبين
ارادته منه لاعداد الفرق بين مطلق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم
الفرق بين الارادة والطلب باقسامة الخمسة * قال قدس سره فيكون مدلول
الامر الخ * لان النهي مقابل الامر فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهي
ضدها قافهم فانه قد خفي على بعض النظارين فاعترض بما يعجزه الاسماع * قال
قدس سره واذا اكد الخ * فيه ايضا اشارة الى التوجيه الثاني * قال قدس سره

٧ بما يكفه الخ نفسه

وذلك الخ * وخلاصته ان الشارح رحمه الله تعالى قال انه حقيقة عرفية
وذلك القائل بانه مقصود منه قصدا صريحا سواء كان حقيقة او مجازا مشهورا
فهذا لكونه اعم مما قاله الشارح رحمه الله تعالى قريب منه * قال قدس سره اذا فهم
منه معنى الخ * اى من غير قرينة كافية لاتقين لا يخلو عن ان يكون حقيقة عرفية
او مجازا مشهورا فاندفع ما قبل يجوز ان يكون فهم المعنى الغير الموضوع له قصدا
وصريحا بواسطة وضوح القرينة الدالة * قال قدس سره قد حققنا الكلام
الخ * يعنى ان قوله ارحل لاتقين حكاية عما يقوله الشاعر في زمان الاستقبال فهو
مثال باعتبار المحكى ولا محل له من الاعراب وعند الشارح رحمه الله تعالى هو مثال
لمجرد بدل الاشتمال من غير اعتبار الحكاية والمحكى وقد عرفت تحقيقه * قال قدس
سره لا يخفى ان الاولى ايراد مثال الخ * لا ايراد مثالين لشيء واحد اعنى ما هو كغير
الوافية (قوله بالتفهم على مفهوم لا تقم) ومعلوم ان كمال الاظهار مفهوم منهما
لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة الرمز والارسال فكما ان اظهار الكراهة
مفهوم مطابق عرفي لا تقم بدون التمسك بدو جزء من مفهوم ارحل لدلالته عليه
مع طلب الرحلة ولا تقين فيه التمسك الذى ليس في ارحل فيكون لاتقين بدل
الاشتمال لا ارحل لا بدل البعض ولا حاجة في هذا البيان الى اعتبار ان النهى موضوع
للكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهار الكراهة مدلول مطابق لعوى لا تقم
كما اختاره السيد في شرحه للمفسح فانه حينئذ مدلوله طلب الكف عن الاقامة
لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار ان النهى مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله
الارادة فتدبر فانه تامل فيه اذ ام الناظرين وعرضت لهم الشكوك فيه (قوله
ولا يجوز ان يقال الخ) لا يخفى انه لم يذهب احد من التحويين الى كون الفعل
عطف بيان للفعل وانما منشأ هذا الجواز انهم قالوا يكون الفعل بدلا عن الفعل بدل
الكل باتفاق ومثلوا لقوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب)
* وبقوله متى تأتينا تلم بنا في ديارنا * وقال الرضى لا ادري فرقا بين عطف البيان
وبدل الكل فحصل من هاتين القولين سؤال جواز كون قال عطف بيان لوسوس
فدفعه الشارح رحمه الله تعالى بانه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن
بيانا لمطلق الوسوسة اذا لا بهام في مفهوم الوسوسة فانه القول الخفى بقصد الاضلال
ولا في مفهوم القول ايضا حيث لا يخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد
منهما فردا صادرا من الشيطان ففيه ابهام يزيله قول مخصوص صادر منه فاقيل
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالفعل بيانا للوسوسة المقيدة بكونها الى آدم عليه

السلام من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا يكون الجملة عطف بيان للجملة
بشيء اذ لا منشأ لهذا الاحتمال ولا معنى لاعتبار الفعل بدون الفاعل واعتباره مع
المفعول * قال قدس سره لانه اهم منه * فيه ان كون الثاني اهم من الاول لا يضر
في كونه عطف بيان اذ اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثاني اخص
من الاول (قوله لانه اوفى على جنس العذاب) في التاج الابقاع بر بالاشدن وانما كان
اوفى لان الذبح في نفسه عذاب وذبح الابناء اشد منه ثم عند استحياء الالهات اشق
منه قيل بقي الكلام في اختصاص آية البقرة بترك العطف وآية سورة ابراهيم بالعطف
وعندي ان الفصصة واحدة عبر عنها بتعبرين فتقتضى البلاغ ان يكون لكل تعبير نكتة
واما طلب النكتة لتخصيص التعبير فانما يجبه اذ كان موضع التعبير متعددا
كما مر في قوله تعالى (وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى) في قصة رسل
انطاكية وفي قوله تعالى (وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى) في قصة
موسى عليه السلام ثم نقول لعل نكتة تخصيص آية البقرة بترك الواو ان قوله
تعالى (واذ نجيناكم من آل فرعون) عطف على نعمتي في قوله تعالى
(يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم) عطف الخاص على العام اظهارا
لشرافته وعظمته فاللائق ان يكون سوء العذاب نفس الذبح فيكون التخصيص منه
اعظم النعم واما اذا كان عبارة عن مطلقه والتخصيص منه نعمة كسائر النعم بخلاف
ما وقع في سورة ابراهيم فان القائل به موسى عليه السلام كما قال الله تعالى (واذ قال
موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ نجياكم من آل فرعون) الآية والخلاص
منه ومن الذبح نصب عينه فبعد ذكر مطلق سواء العذاب والنجاة منه عطف
عليه الذبح ليكون التخصيص بعد اتعيم دالا على عظمة نعمة التخصيص عنده
(قوله فانه بين الخ) يعني ان جملة الى الله مرجعكم مبتدأ وخبر مبين للعذاب باعتبار
مدلوله التزامي ولو قدر العائد فيه يجوز ان يكون صفة ليوم لكن الاول ابلغ
(قوله مما يؤدي الخ) بيان للغير والمراد بتأديته الى فساد تأدية العطف عليه
وجعله حالا من عطفها فاسد لانه يفيد تقييد الابهام حال كون العطف مؤديا
الى فساد المعنى (قوله انه يشتمل على مانع من العطف الخ) مع وجود المصحح وهو
التغاير بخلاف كمال الاتصال فان المصحح فيه منتف من قال ان المانع في كمال الاتصال
ايضا موجود فلا بد من اعتبار قيد مع التغاير في المعنى حتى يكون صورة الابهام شبيهة
لكمال الانقطاع فقط فقد وهم (قوله ابغى بهابدا الخ) الباء للمقابلة فاقيل ان بها
معنى عنها حال عن بدلا والمعنى اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه واراها بصيغة

الجهول شاع بمعنى الظن وانما جعل ضلالها مظهرنا مع ان المناسب دعوى البقين
 رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب عن نسبة الضلال اليها يقينا (قوله فيكون
 هذا ايضا الخ) وما قيل ان هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز ان يكون اراها
 خبرا بعد خبرا وحالا اوبدلا من ابغى فدفوع بان الاصل في الجمل الاستقلال
 وانما يصار الى كونه في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان الشيخ عبد القاهر نص
 بان ترك العطف بين الجمل الواقعة اخبارا لا يجوز * قال قدس سره وهو ان يكون قبل
 الجملة الخ * ظاهره يدل على انه اذا كان قبل الجملة كلامان احدهما مشتمل على المانع
 والثاني لا مانع فيه يقطع الجملة عنه لكن نص في شرح المفتاح بان القطع انما يجب اذا كان
 الكلام المشتمل على المانع متأخرا عما لا مانع فيه فلا يجوز العطف واما اذا كان بالعكس
 فيجوز العطف لانه لا يتوهم العطف على البعيد المشتمل على المانع مع وجود القريب
 الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله قبل الجملة قبلية بلا فصل كما هو المتبادر وان يقال
 قوله وكلام لا مانع فيه بتقدير وقوله كلام لا مانع فيه اي قبل ذلك الكلام كلام لا مانع
 فيه * قال قدس سره وكأنه المراد من العطف على الجملة الشرطية * اي الجملة التي
 اعتبر الشرط جزأ منها لا الجملة التي حكم فيها بين الشرط والجزاء حتى يرد ما ذكرت
 * قال قدس سره وهذا القدر كاف في المنع * لانا نقول ٨ انه لم يعطف الله يستهزى
 بهم على قالوا سواء اعتبر التقييد بالشرط مقدما على العطف او متأخرا لان المتبادر منه
 اشتراكهما في القيد وفيه ان هذا انما يتم اذا كان المعطوف عليه حال التقييد بالشرط وعدمه
 جملة واحدة وليس كذلك فان الماطوف عليه حال التقييد بمجموع الشرط والجزاء وحال
 عدم التقييد جزؤه اعني قالوا فقط فالقطع عن العطف على المجموع لدفع الاتهام الحاصل
 من العطف على جزئه اعني قالوا فيكون القطع للاحتياط ولعله لاجل هذا اورد
 الاعتراض المذكور في شرحه للمفتاح ولم يجب عنه * قال قدس سره فان قلت فاذ اتقول ان
 الظاهر ترك الفاتحين لان ايراد الاولى في الاسئلة للاشعار بان مورد السؤال ما تقدم وليس
 مورد هذا السؤال ما تقدم فانه استتسار محض لوجه العطف في الآية وايراد الثانية
 للاشعار بان منشأ ما تقدم وقد ذكره بقوله حيث زعمت ان المتبادر هو الاشتراك * قال
 قدس سره قلت قد يخالف الظاهر الخ * خلاصته ان المانع اعني التبادر المذكور في الآية
 قد زال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف فيه بخلاف ما نحن فيه فانه خلفا
 القرينة تبادر الاشتراك فلا يجوز العطف وفيه ان الاستمرار التجددي المستفاد من يستهزى
 قرينة واضحة على عدم التقييد بالشرط (قوله وتفصل الثانية الخ) اي اذا تزلت الاولى منزلة

٨ لانا نقول آه نعضة

السؤال كانت الاولى سؤالاً منزلاً ففصلت الثانية عنها كما فصل الجواب عن السؤال (قوله لما بينهما من الاتصال) أي الاتصال الشبيه بكمال الاتصال فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية ولا يوجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلاهما صوري السؤال والجواب والاستيناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال الاتصال وفيه ان كمال الاتصال منحصراً في الاقسام المذكورة وليس صورة السؤال والجواب داخلية في شيء منها وما قيل انهم لم يعدوها في تفصيل الاتصال لان السؤال والجواب لا يحتاج الفصل بينهما الى اعتبار لا نهما يكونان كلامي متكيمين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فنع كونه غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم السلام معطوفاً على السلام عليكم لا ينفع في شرح كلام المصنف رحمه الله لانه صريح في ان الفصل بينهما الاتصال وقيل انها داخلية في قوله بآنا لان الجواب بيان مبهم السؤال وليس بشيء لانه لا يدفع الابهام الذي في السؤال ادلا بابهام فيه انما يدفع الابهام الذي في مورد السؤال (قوله بفجواه) أي عمته بالتقييد لزيادة الايضاح والمورد على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأً للسؤال كما انه يورده وقرئ بصيغة اسم المكان وينزل ويطلب بالرفع أي فيئذ يترشح ويجوز نصبهما عطفاً على يكون ويقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها أي فيقطع هذا الثاني عن السابق لذلك أي لطلب وقوعه جواباً للسؤال المنزل منزلة الواقع اولاً لاجل ذلك السؤال المقدر أي ليدل على تقدير السؤال فانه لو عطف لم يكن دليل على السؤال المقدر (قوله وتنزيل السؤال بالفحوى) أي حال كون السؤال مدلولاً عليه بالفحوى * قال قدس سره منهم من ادعى الى آخره * والتفصيل ان السؤال والجواب ان نظر الى معنيتهما فبينهما شبه كمال الاتصال وان نظر الى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال انشاء والجواب خبراً وان نظر الى قائليهما فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقادير فالفصل متعين واما ما قيل انه قد ورد الواء في قوله تعالى (وما كان استغفار ابراهيم لبيه الا عن موعدة) الآية والحال انه جواب لسؤال نشأ مما قبله وهو قوله تعالى (ما كان لاني والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين) الآية فليس بشيء منشأ الغفلة عن شأن نزوله فانه نزل في منع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عن استغفار ابيه واهله واهله والمؤمنين عن استغفار آبائهم

محتاجين في ذلك بان ابراهيم عليه الصلاة والسلام استغفر لايه على ما في الكشف
 فالآية الاولى منع لهم عن استغفار الآباء والافريين والثانية جواب لتمسكهم
 باستغفار ابراهيم عليه الصلاة والسلام عطف احدهما على الاخرى للتناسب
 وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه من ان الواو
 للاستيناف فانه لم يعمد دخول الواو على الجملة المستأنفة البيانية اعني جواب
 السؤال انما تدخل على قلة على المستأنفة النحوية اعني الجملة الابتدائية وكذا ما قيل
 في الجواب ان المعبر في صورة الاستيناف التردد في حال السؤال عنه بان حاله كذا ام لا
 والغرض من السؤال في الآية الكريمة ونظائرها النقص فليس من صورة الاستيناف
 والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجل فيعتبر كمال الاتصال الموجب
 للفصل وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال
 والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من
 وجه آخر ليس بشيء لانه على تقدير ان يكون الذين يؤمنون الآية استينافا يكون
 جوابا لقوله ما بال المتقين هذا الكتاب هدى لهم مع انه ليس فيه تردد في حال
 السؤال عنه بان حاله كذا ام كذا * قال قدس سره والاختلاف * خبر او انشاء
 من عطف الخاص على العام لبيان جهة كمال الانقطاع وذلك الاختلاف في الاغلب
 فانهما قد يكونان انشائيين كما اذا قيل اضرب ويد المن قال من اضرب * قال
 قدس سره وادراكه ان الكلام الخ * حيث اورد الجواب قبل ان يسأل * قال
 قدس سره وعدم تنبيه الخ * حيث لم يورد السؤال بعد اللقاء المتكلم الجملة التي
 هي منشأ السؤال (قوله لان كون الجملة الاولى الخ) فيه خفاء لان مجرد كونها
 منشأ السؤال لا يوجب شبهة الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالمتصل
 بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا انما يتم اذا كان جهتا الاتصال واحدة والافهموز
 ان يكون كالمنقطعة عنه بناء على تبين جهتي الاتصال فلا بد من تنزيلها منزلة السؤال
 ليكون كالمتصلة والسكاكي رحمه الله تعالى انما لم يعتبر التزيل لانه جعل الحالة المقتضية
 للقطع نوعين احدهما عدم قصد اشتراك الثاني في حكم الاول والثاني ان يكون
 الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فيقطع الثاني عنه ليكون دليلا على تقدير السؤال
 وجعله كالحقق ولو اورد الواو ام يكن شيء دليلا على تقدير السؤال واعتباره ولم يعتبر
 فيه كون الثاني كالمتصل بالاول حتى يحتاج الى اعتبار التزيل ومن هذا ظهر ان
 ما نقله من الكشف ليس مؤيدا لما دعاه من كفاية كونها منشأ السؤال في كونها
 كالمتصلة لانه لا يدل الاعلى تقدير السؤال ولا دلالة على جعله بهذا الاعتبار

كالمتصلة (قوله وانه مبنى على تقدير سؤال) كانه قبل ما بان المنقذين خصوصاً بالهداية وهو محل استشهاد الشارح رحمه الله تعالى وقد عرفت انه لا استشهاد على انه يجوز ان يكون اقتضاره على تقدير السؤال لكفايته في كونه كالجاري عليه من غير حاجة الى التنزيل (قوله عن سبب الحكم مطلقاً) بان يكون التصديق بوجود السبب حاصلاً والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما في البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب الا انه جاهل عن حقيقة فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسأل بما والتصديق الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصوداً للسائل وقد سبق في بحث الاستفهام تحقيقه في كلام السيد قدس سره (قوله لان العادة جارية الخ) لا يخفى ان خبراً ان كان قوله ان يسأل عنه يجب اسقاطه وان كان قوله انه اذا قيل الخ لابد من اسقاط ان من ان يسأل ليكون جزاء لقوله اذا قيل والجملة الشرطية تفسيراً لضمير الشأن وغاية التوجيه ان يقال ان يسأل مبتدأ واذا قيل خبره والجملة خبران والضمير للشأن (قوله عن سبب علته) فالسائل بهذا الكلام جاهل بنفس السبب لانه يعلم الاسباب بخصوصها ويتردد في تعيين احدها ليكون السؤال عن السبب الخاص ولما يحتاج بسبب خاص يحصل مطلوبه اعني تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سبباً الا ان هذا التصديق لما لم يعلم بتصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال الا لتصور ماهية السبب فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين (قوله وعدم التأكيد الخ) لان السائل طلب التصور والتأكيد انما يجئ لطلب الحكم فلا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا جرى على خلافه فيجوز ان يكون ترك التأكيد لتنزيل المتردد منزلة الخالي (قوله كانه قبل الخ) وليس السؤال المقدر ما سبب عدم تبرئك لنفسك على ما سبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله (ولقد همت به وهم بها) في الكشف وما ابرئ نفسي عن الزلل وما شهد لها بالبراءة الكلية ولازكيتها ولا يخلو اما ان يريد في هذه الحادثة لما ذكرنا من الهم الذي هو ميل النفس عن طريق الشهوة البشرية لاجل طريق القصد والعزم واما ان يريد على عموم الاحوال انتهى فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الامر بالسوء حيث لا براءة لهذه النفس الشريفة المزكاة فاجيب نعم ان جنس النفس امرأة بالسوء مجبولة عليه والتأكيدان في الجواب لان للسائل تردداً قريب الانتكار اولاً وان احدهما لدفع التردد والثاني للاعتناء بالحكم لانه يستبعد الاوهام كون جنس النفس امانة بالسوء حتى نفوس الانبياء عليهم

السلام (قوله فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص) والمخاطب به من يعلم اسبابا
شئى لطلب العباداة من الاستحقاق وشكر النعمة والخليل من العذاب والتعظيم
فيطلب تعيين واحد منها وهو الاستحقاق ويقول هل العباداة حق له (قوله بيان
ظاهر لمطلق السبب الخ) والمخاطب به من هو حال عن طلب السبب والمتكلم به يلق
اليه الحكم المعلن ابتداء (قوله ووصل ظاهر) اى ربط للسبب مع المسبب بحيث
لا خفاء فيه (قوله بحرف موضوع للوصل) فان قلت الفاء تدل على التعقيب
فكيف تدخل على السبب الذى هو مقدم على المسبب قلت باعتبار انه متأخر عنه
فى الذكر عند بيان السببية (قوله وصل خفى) لانه جواب للسؤال المقدر والمخاطب
به من يصدق ان لطلب العباداة سببا ويطلب شرح ماهيته ويحصل ذلك بذكر
السبب المعين والتصديق الحاصل فى ضمنه ليس مقصودا له (قوله وهذا يبلغ الوصلين)
اى الوصل التقديرى ابلغ من الوصل الظاهرى لكون الاعتماد فى الاول على العقل
وفى الثانى على اللفظ ولان العلم بالسبب بعد السؤال اوقع فى القلب من العلم به من غير
السؤال (قوله فبما توافقت هذه الثلاثة الخ) كما عرفت سابقا بانه (قوله نحو
قالوا اسلاما قال سلام) النكات المذكورة انما تراعى فى الحكاية لا المحكى لانها
الكلام البليغ غاية البلاغة فمن قال يحتمل ان يكون تقاويلهم بلغة يعتبر فيها مثل
ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا قبل يتكلمون باللغة
العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلام فقد بعد عن المقصود
قوله زعم) اكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على
ما فى القاموس ويدل عليه قول الشاعر صدقوا (قوله اى اوقع عنه الاستيناف
الخ) بيان لحاصل المعنى فالفعل اما مسند الى مصدره ويؤيده شيوع هذا التقدير
فيه واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديمهما على الاستيناف (قوله نحو احسنت
انت) يعنى انه على صيغة الخطاب بقرينة صديقك دون صيغة المتكلم فانه لا معنى
لتعليل احسان المتكلم الى زيد بصداقته للمخاطب الا بعد اعتبار امر خارج عن مفيد
الكلام كصداقة المخاطب للمتكلم او قرابته له والمقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب
بانه وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستحلاب اللاحق
لا افادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام انى اعلم احسانك الى زيد ويكون
السؤال المقدر سؤالا عن سبب علمه والجواب عنه بانى اعلم ذلك بانه حقيق بالاحسان
او بانه صديق لك فانه مع بعده عن الفهم يرد عليه ان العلم بكونه حقيقا بالاحسان

لا يستلزم العلم باحسان المخاطب اليه ثم ان كون صبح المخاطب احسانا انما يتحقق اذا كان زيد اهلا للاحسان لان الفعل الحسن في غير موقعه اما تصانحه السؤال عن سبب كون زيد محسنا اليه اى اهليته للاحسان فان المخاطب بعد تصديقه للتكلم في قوله احسنت الى زيد يصديق بان كونه محسنا اليه له بسبب ما فهو اما جاهل عن نفس السبب طالب لتصوره فيكون السؤال المقدر لماذا احسن اليه على صيغة الماضي المجهول اى لاي سبب صار محسنا اليه اى اهلا للاحسان واما عالم باسباب كونه محسنا اليه من كونه في نفسه حقيقة للاحسان وكونه صديقا للمخاطب وقرىباله الى غير ذلك وطالب لتعيين السبب فيكون السؤال المقدر هل هو حقيق للاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب استحقاقه او صديقك القديم اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعرض وعلى التقدير الثانى يكون التصديق بالسبب الخاص مقصودا بالذات وتصوره حاصل بالعرض بقى الاعتراض بانه على التقدير الثانى يستحسن التأكيده لكون السائل مترددا في تعيين السبب والجواب ان الكلام في نفس الاستيناف وكونه على طريقين وان الطريق الثانى ابلغ من الاول واما استحسان التأكيده على التقدير الثانى وعدمه على التقدير الاول فخرج عما نحن فيه اذا الوصف قائم مقام التأكيده كما قاله السيد قدس سره وبما حررنا لك ظهر اندفاع اعتراض السيد بان المخاطب اعلم بسبب فعله الاختيارى فلامعنى لسؤاله عن الغير بسبب احسانه لان السؤال المقدر سؤال عن سبب كون زيد محسنا اليه لاعن كون المخاطب محسنا وظهر ان تقدير لما ذا احسن اليه صحيح على كل واحد من التقديرين (قوله فالأظهر الخ) اى الظاهر ظهورا تاما او اظهر من كونى اشارة الى نفس الذات فانه ظاهر لاستعمال اسم الاشارة موضع الضمير قال قدس سره وهذا وجه مرجوح بالنسبة الى استيناف الذين يؤمنون وذلك لان اجرائه على المتقين مشعر بان الحكم يكون الكتاب هدى مختصا بهم بواسطة تلك الصفات فلا يتجه السؤال عن السائل الاغفلته عن التأمل في تلك الصفات لفصل فيها ولا الجواب بالايجال على تنبيه المخاطب على غفلته عن احضار تلك الصفات ولذا اعيدت بالايجال والافاجواب اعادة للحكم الذى هو منشأ السؤال بتغيير الاسلوب وزيادة عليه بذكر ثمرته وهو الفلاح فى الآخرة بخلاف ما اذا كان الذين يؤمنون استينافا فان الحكم باختصاص كونه هدى للمتقين ليس فيه اشعار بعلة الاختصاص فانسؤال متجه غاية الاتجاه والجواب

مشتل على بيان علة الاختصاص تفصيلا واجالا (قوله فان قلت ان كان الخ)
 اراد على قوله وهذا ابلغ لاشتماله على بيان السبب فلو جب للمحكم وتقريره ان المراد
 بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه التعليل بان ترتب الحكم على الوصف
 مشعر بالعلية والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم المسؤول عن سببه اذ لو كان
 غيره لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم الغير المسؤول عنه لا يكون جوابا
 للسؤال عن سبب الحكم المسؤول عند فحينئذ يرد عليه ان السؤال ان كان عن
 سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه اى استيناف كان وان لم يكن سؤالا عنه
 فلا معنى لاشتماله على بيانه فلا فرق بين الاستينافين بهذا الاعتبار فلا يصح الحكم
 بكون الثاني ابلغ من الاول فاندفع ما قيل ان ما قاله الشارح رحمه الله من
 ان السؤال ان كان عن السبب الخ ضعيف منشأ عدم الفرق بين الحكم المنضمين
 للسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وظهر ان مجرد الفرق بينهما لا يدفع
 الاعتراض (قوله وجهه انه الخ) تقريره ان كون الثاني ابلغ بواسطة الاشتمال
 المذكور ليس في كل استيناف بل في استيناف يكون السؤال فيه عن سبب
 الحكم واذا اريد ان يجاب بان سببه استحقاقه له فالجواب حينئذ ان كان باعادة
 الصفة كان ابلغ منه ان كان باعادة الاسم لاشتمال الاول على بيان سبب الحكم
 الذي يتضمنه وهو سبب الحكم المسؤول عنه بخلاف الثاني (قوله ثم قرر سؤال
 عن سببه) حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب كما في قوله تعالى (قالوا سلاما قال
 سلام) لا تصور فيه ذلك وكذلك لو قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب
 بان سببه الاستحقاق كما في قوله سهر دائم وحزن طويل * قال قدس سره هذا
 كلام محتمل الخ * هذا انما يرد لو كان السؤال المقدر سؤالا عن سبب كون المخاطب
 محسنا الى زيد اما اذا كان سؤالا عن كون زيد محسنا اليه واهلاله فلا وقدم
 تفصيله * قال قدس سره فالصواب ان يقال الخ * اى لا يقال ان السؤال المقدر
 سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن غير السبب وهو استحقاق زيد ليعلم ان
 الاحسان في موقعه اولا واعلم ان ما ذكره المصنف رحمه الله من تقسيم الاستيناف
 بقوله منه ومنه مأخوذ من الكشف في تفسير قوله تعالى (او ائتكم على هدى من ربهم)
 وعبارته هكذا واعلم ان هذا النوع من الاستيناف يحث تارة باعادة اسم من استؤنف عنه
 الحديث كقوله احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وتارة باعادة صفة كقوله
 احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك منك فيكون الاستيناف باعادة الصفة احسن
 وابلغ لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه انتهى فجعل الشارح رحمه الله قوله هذا

النوع اشارة الى الاستيناف الذي يكون السؤال فيه عن السبب ويكون الجواب بيان الاستحقاق لانه المذكور سابقا في تفسير الآية المذكورة حيث قدر السؤال على تقدير كون الذين يؤمنون استينافا بالمتقين مخصوصين بذلك ومسر الجواب اعنى الذين يؤمنون الخ بقوله اى الذين هؤلاء عقائدهم احقاء بان يهديهم الله وكذلك على تقدير كون اولئك على هدى استينافا والسيد لما اشكل عليه كون المقدر فى المثالين المذكورين السؤال عن السبب جعل قوله هذا النوع اشارة الى كون الاستيناف باعادة من استؤنف عنه الحديث سواء كان سؤالا عن السبب كما فى الآية الكريمة او لا كما فى المثالين ولا يخفى انه خروج عن الظاهر المتبادر * قال قدس سره وبذلك يظهر الخ * قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق فلانعيده (قوله وليس يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف) وان كان باعادة ما استؤنف عنه الحديث اسما او صفة كما اذا قيل قالوا سلاما على ابراهيم قال او انبى الخلق فان سلام فان كلا الاستينافين جواب لسؤال فما قال ابراهيم وليس احدهما يبلغ من الآخر وكذا لا تفاوت بينهما لو قيل قلت عليل لي سر دائم او لعاشق سر دائم فانهما وان كانا جوابين عن السؤال عن السبب لكن ليس الجواب بان سببهما الاستحقاق كما فى نحو احسنت بصيغة المتكلم الى زيد زيد يدفع اعدائى او كامل الشجاعة يدفع اعدائى فالتفاوت بينهما لانه فى الحقيقة جواب بالاستحقاق كانه قيل زيد حقيق بالاحسان لدفع اعدائى او لدفع اعدائى بالشجاعة الكاملة (قوله لهم الف الخ) فى تاج البقى الالاف والالفة والالاف بالكمردوستى كرفتن من حدمع والالاف الفت دادن والفت كرفتن والمؤالفة والالاف بكسى پيوستن (قوله فحذف هذا الاستيناف الخ) لتان تقول يجوز ان يكون الاستيناف مذكورا لان الزعم يدل على الكذب ولذا قيل كنية الكذب الزعم (قوله بل يحتمل التأكيديو البيان) اى بمنزلة احدهما كما مر فى لاريب فيه وهدى للمتقين لكن المؤكد هناك مذكور وههنا محذوف وذلك لان معنى لهم الف وليس لكم الف مقرر لمعنى كذبتم وموضح له (قوله فلدفع هذا الوهم الخ) قيل هذا الوهم بعد اراد الواو باق لانه يجوز ان يكون للعطف على المنى لا النفى والجواب ان العطف على المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم (قوله جى بالواو العاطفة الخ) فيه اشارة الى انها ليست زائدة او استينافية كما قيل اكونها فى الاصل للعطف فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة ولعله ارتكب ذلك هربا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار (قوله فوق فى خبط عظيم) اى لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا بد لاما العاطفة من تقدم اما فى المعطوف عليه ولا يجوز حذفها

في السعة حتى يقال انها مقدرة قبل قوله لدفع الاتهام وامامه عنى فلان (قوله والا فالوصل
دل على ان الوصل صورتين كمالا الانقطاع مع الاتهام والتوسط فالقول بعده بان
الوصل اما لدفع الاتهام واما للتوسط لغو قالوا يجب بيان مواضعهما واليه اشار بقوله
وقد علم مما مر ان الاتهام الخ (قوله لم يذكر الامثالا واحدا) اي اوردا آية واحدة في ذلك
(قوله اي لاتعبدوا الخ) ويؤيده قراءة عبدالله وابي لاتعبدوا ولا بد من ارادة القول
وقيل هو جواب قوله اذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل اجراءه بجرى القسم كانه قيل واذا قسمنا
عليهم لاتعبدون وقيل معناه ان لاتعبدوا فلما حذف ان رفع كقوله (الا بهذا الزا جرى
احضر الوغى) ويدل عليه قراءة عبدالله ان لاتعبدوا ويحتمل ان لاتعبدوا ان يكون
ان فيه مفسرة وان يكون ان مع الفعل بدلا من الميثاق كانه قيل اخذنا ميثاق بني اسرائيل
توحيدهم كذا في الكشف (قوله كانه سورع الى الامثال الى آخره) فان قيل ما ذكره
انما يصح لو كان الاخبار بلفظ الماضي قلنا وكذلك بالحال (قوله لانه معنى آمنوا) ولذا
اجيب بقوله يغفر لكم ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا كذا في الكشف ولان
المتعارف في اخذ الميثاق هو الامر (قوله وفيه نظر الى آخره) هذا النظر والعلو
اوردهما المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح واجاب عنهما صاحب الكشف بان قوله
يا ايها الذين آمنوا تناول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وامته كانه قرر في اصول الفقه
فاذا فسر بامنوا بشر دل على تجارته صلى الله تعالى عليه وسلم الى آخره وتجارتهم الصالحة
وقدم آمنوا لان التبشير بالنصرة والمغفرة متأخر عنهما وهما عن الايمان المنجى لهما فناسب
ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لالتقدم رتبة الفاعل ولو سلم فلان مانع من العطف
على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا بالسؤال وزيادة كيف وهو
داخل فيه كانهم قالوا دلنا يا ربنا فقل آمنوا يكن لكم كذا وبشرهم يا محمد بثبوتهم وفيه
من اقامة الظاهر مقام المضمرة وتوزيع الخطاب ما لا يخفى موقعه انتهى (قوله بدليل قوله
آمنوا بالله ورسوله) اذ لا معنى اشكافه عليه الصلاة والسلام بالايمان برسوله وفيه رد
للجواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة
المظهر مقام المضمرة كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح التعبير بالضمير في حق الامة
الا ان بقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا وصاحب الكشف لا يقول به ولانه لا يحتاج
الى تأويل تؤمنون بآمنوا لكون بشر معطوفا على قل (قوله الا عند التصريح
بالنداء) لعل صاحب الكشف لا يسلم الحصر المذكور بل يجوز تقدير النداء ايضا

فانه قال فان قلت علام عطف قوله وبشر المؤمنين قلت على تؤمنون لانه في معنى الامر
كانه قيل آمنوا وجاهدوا يؤيدكم الله وينصركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك
ويشهد له قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبي قال قدس سره والعجب
من الشارح رحمه الله تعالى الخ العجب من السيدانه قال لم ينسبه الى آخره والحال انه
مذكور في شرحه للكشاف حيث قال وحاصله انه عطف مجموع على مجموع بلا اعتبار
عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والاعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها
ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عليه التمثيل وحملها على عطف مجموع الجملة
على مجموعها صرف عن الظاهر بقراءة ما ذكره في عطفه من الناس من يقول آمنا بالله
الى آخره فان عبارته هناك ظاهرة في عطف الفصحة كما لا يخفى على الناظرين فيها فاعلم ان
مقصود الشارح رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لعبارة الكشاف
بحيث لا يحتاج الى الصرف عن الظاهر بان يقال مقصوده ليس المعتمد بالعطف الامر
اي الجملة المشتقة عليه من حيث هي امر اي جملة مشتقة عليه فان التعبير عن الفعل والضمير
المستتر فيه بالفعل شائع في عباراتهم بل المعتمد جملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من
حيث انها مبنية لتوابع المؤمنين مع قطع النظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا جاز
عطف جملة متعددة على جملة متعددة لتناسب الغرضين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة
اخرى لمناسبة حاصل مضمون احدهما لحاصل مضمون الاخرى مع قطع النظر عن
الاخبارية والانشائية فانهما يتعلقان بالافاظ والمعاني الاول دون الحاصل والخلاصة
وبما حررنا ظهرا انه لم يرد بالامر صيغته مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشرو فائقوا
عليهما مجردتين عن الفاعل كما فهمه السيد قال قدس سره لان العطف على المسند الخ
اي العطف على احدهما فقط يستلزم الاشتراك في الآخر فلا يرد ما قيل انهم جوزوا في زيد
قائم وعمر وقاعد ان يكون من عطف المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منهما
قال قدس سره ليوافق ما مثل به من الآية فيه ان الآية ليس نصا في عطف
المجموع على المجموع حتى يقدر في المثال المذكور وانه بعد التقدير مثل الآية لا يظهر
فيه في كونه من عطف الجملة على الجملة بالنسبة الى الآية معنى يجعل مثالا لها قال
قدس سره لا دقة الخ لا فرق بين عطف المجموع على المجموع وعطف الجملة
على الجملة على ما ذكرنا في الدقة حيث قطع النظر فيهما عن خصوصية الانشائية
والاخبارية انما الفرق بينهما في ان التناسب في الاول بين الغرضين وفي الثاني

بين الحاصلين ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص عن التكاليف التي اعتبرت
 في عطف الانشائية على الاخبارية انما اتفق الفرق على مفهمه السيد حيث قال مراد
 الشارح رحمه الله تعالى انه ليس المقصود عطف الامر مجردا عن الفاعل بل عطف
 الجملة * قال قدس سره وان اراد الخ * فهذا مراد الشارح رحمه الله تعالى ولا نسلم
 انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف الحاصل على الحاصل مع قطع
 النظر عن الانشائية والاخبارية * قال قدس سره لم يتنبه لعطف القصة على القصة *
 والحق انه لم يتنبه لعطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون
 الاخرى ايضا فان التنبيه لكل واحد منهما مخلص عن التكاليف * قال قدس سره
 والله در جوار الله الخ * هكذا كلام جرى من جانب الشارح رحمه الله تعالى على
 لسان السيد (قوله اي فأنذرهم وهو معطوف على قوله فان لم تفعلوا الخ) وعطف
 الانشائية على الاخبار وبالعكس يجوز بالفاء كما سبق (قوله فكأنه امر النبي عليه
 السلام الخ) فلا يرد انه ان لم يدخل قوله تعالى (وان كنتم في ريب مما نزلنا)
 الآية في حيز القول اختل نظم الآية وان دخل كان المعنى (قل ان كنتم في ريب مما
 نزلنا على عبدنا) وفساده ظاهر وحاصل الجواب انه مأثور بتأدية معنى هذا
 الكلام بعبارة تليق به بان يقول وان كنتم في ريب مما نزل الله تعالى على ولا يخفى انه
 خروج عن السوق فان المعطوف عليه في حيز القول باعتبار نفسه (قوله كما تقول الخ)
 فان الغلام ، امور بان يقول اما تستحي ان تضربني ومولاى منم عليك (قوله في نحو
 خاتمي ضيق وخفي ضيق) اي في مقام الاشتغال بذكر الخواصم فانه ينبو عن ذكر الخلف
 بخلاف ما اذا كان مشغولا ببيان احوال الامور التي تتعلق به فانه يصح العطف كان تقول
 كمي واسع ودارى واسع وخاتمي ضيق وخفي ضيق وغلماى آبق (قوله من القوى
 المدركة الخ) القوة تطلق على مبدأ الفعل والانفعال جوهر اكان او عرضا فيجوز
 ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون صفة قائمة بها فعلى الاول المدركة للكميات
 على ظاهره وعلى الثاني من قبيل نسبة الفعل الى الآلة كما يقال للسكين قاطع و اراد
 بالقوة المدركة ما يكمل به الادراك مدركة كانت او معيبة (قوله من غير ان يتأدى
 الخ) زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما تقابل الصور (قوله يتأدى اليها الخ) تأدى
 الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعصاب الى التي في مبادئها المتصلة
 بالروح المصوب في البطن المقدم والتأدية ههنا استعارة عن ادراك النفس بواسطة الروح
 المصوب في كل حس محبوس وبواسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك لجميع اى جميع

المحسوسات واتصال الاعصاب ليس لتهييد طرق يسير فيها الكيفيات فان الكيفيات لا تنتقل من موضوعاتها وادراك النفس ليس متأخر عن ملاقات الحواس للمحسوسات بزمان يقطع فيه تلك المسافات (قوله بواسطة القوة العاقلة) ان كانت النفس مغيرة للعقل فالعبارة على ظاهرها وان كانت عينه فالمعنى بواسطة انها قوة عاقلة (قوله لا يدرك بذاته الجزئي) اي المادي كما تقرر في محله (قوله اذ العقل الخ) يعني ان التماثل في تصور من تصورات الجملتين انما كان جامعاً بينهما لان العقل بتجريد المثليين يرفع التعدد عنهما فيكون راجعاً الى اتحاد الجملتين في التصور (قوله قلت الخ) اي العوارض الكلية ليست موجبة لتعددتها عند العقل لجواز صدقها على كل واحد منها عنده بناء على كليتها وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها قوله (وهو ان التماثل الخ) يعني ان الجامع بين المسندين في المثال المذكور متحقق فلو كان التماثل بين المسند اليهما جامعاً لم يتوقف صحته على امر آخر لتحقيق الجامع بينهما باعتبار الجزئين (قوله والجواب الخ) يعني ليس المراد بالتماثل معناه المشهور اعني الاتحاد في الماهية النوعية بل المماثلة في معنى له مزيد اختصاص اي ارتباط بهما بحيث يصير سبباً لاجتماعهما في المفكرة دون ماعداهما سواء كان ذاتياً او عرضياً فمعنى قوله فان العقل بتجريد المثليين الخ تجريد ههما عما سوى ما فيه المماثلة يجعل كل ما سواه داخلاً في الشخص واليه يشير قوله فيما سيحكي ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والشخصات او معناه كما ان العقل بتجريد المثليين عن الشخص يرفع التعدد عنهما كذلك فيما نحن فيه بعد قطع النظر عما فيه المماثلة يرفع التعدد عنهما وبهذا اندفع ايضا ما قيل ان التشابه والجناس ايضا يصير جامعاً عقلياً اذ يصح الانسان كذا والجمار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان ويصح زيد الكريم كذا وعمر الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم فلا وجه لاختصاص التماثل بالذكر (قوله وسيوضح ذلك الخ) اشار به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه التشبيه ما يشتركان فيه من ان زيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئاً منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له مزيد اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه (قوله وذكر الشارح العلامة الخ) عبارته سواء كان الضائفتين بين الامور المعقولة كالذي بين العلو والمعلول او بين الامور المحسوسة كالذي بين السفلى والعلو وهو تضائفت محسوس مكانى او ما يعم القيلتين كالذي يكون بين الاقل والاكثر لان الحكم المنفصل اعني العدد

هم المعقولات والمحسوسات انتهى ومراده ان العلية والمعلولية لا تعرضان للشيء
 الا في الذهن لكونهما من المعقولات الثانية فكان التضاييف بينهما تضاييفا في الامور
 المعقولة والعلو والسفل لا يعرضان الا للامور المحسوسة فكان التضاييف بينهما
 تضاييفا في الامور المحسوسة والاقلية والاكثرية من عوارض العدد وهو يع
 المحسوسات والمعقولات فكان تضاييفهما يع القيلتين وعلى هذا لا يرد اعتراض
 الشارح رحمه الله لان تلك المفهومات كلها وان كانت صوراً لمعقولة الا ان الاتصاف
 بعضها في الذهن فقط وبعضها في الخارج فقط وبعضها في الذهن والخارج معا
 (قوله ان الوهم يحتمل في ذلك) الامر وبصوره بصورة يصير سببا لاجتماعهما
 وليس في الواقع سبباً له سواء كان يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبه الجزئيات
 او لا ككلياتها والحاصل ان لا يكون الجامع امراً في الواقع بل باعتبار الوهم وجعله
 جامعاً (قوله يسبق الى الوهم) لعدم غاية الخلاف بينهما (قوله زيد في احدهما
 عارض) فالبياض هو الصفرة زيد فيه الاشراق والصفرة هو البياض زيد فيه
 الكدورة وكلا الامرين خارجان عن ماهية البياض والصفرة فيكونان متماثلين
 (قوله ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد) بسبب اشتراكهما في اشراق الدنيا
 وان كان اشراق الاثنين حسياً واشراق الثالث عقلياً بافاضته انواع المعدل
 والاحسان بنزيل ذلك المعقول منزلة المحسوسات كما في ظهوره (قوله وانما
 اشتركت في عارض) وهو اشراق الدنيا وهذا الاشتراك كاف في صحة العطف بين
 الفردات كما في قام زيد وعمر و بكر لكن حسنه يحصل بابراز الودم تلك الثلاثة
 في معرض الامثال ليفيد استوائها في الاشراق فان حكم الامثال واحد فاندفع ما قبل
 انه حق سابقا ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما والثلاثة
 مشتركة في الاشراق المطلق الشامل للحسي والمعنوي فيكون الجامع بينهما التماثل
 لاشبهه ثم الجمهور على ان ثلاثة خبر مقدم على المبتدأ والليق بالمعنى والاغلاق بالقلب
 انها مبتدأ محذوف الخبر اي لنا او في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها وشمس
 الضمير يدل او عطف بيان او خبر مبتدأ محذوف كذا في شرحه للفتاح (قوله وهو
 التقابل بين امرين الخ) ترك قيد عدم تعقل احدهما بالقياس الى الآخر اذ لا دخل
 له في كونه جامعاً * قال قدس سره ولعله انما تركه لانه اراد بالوجودى الخ *
 لا يخفى ان تلك الارادة خلاف التحقيق كما تقرر في محله وان قسمة الجامع الى الاقسام
 الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الخواص الباطنة فالائق اجراء الكلام
 على طريقتهن (قوله على ما فسر المحققون) اراد به على بن سينا فانه قال في دانش

نامة علائي دانش دو كونه است يكي در يافتن و دوم كرو بدون و ياورد داشتن و تفصيل
 هذا المطلب في شرح المقاصد وفي رسالة الشارح رحمه الله في تحقيق الايمان (قوله
 معتبر في مفهوميهما) اما في مفهوم الاول فظاهر واما في مفهوم الثاني فلا اعتبار قيد
 فقط فيه * قال قدس سره كانه اعتبر غاية الخلاف الخ * اعتباره غاية الخلاف
 لان المصنف رحمه الله جعل البياض والصفرة والخضرة والسواد من قبيل شبه
 المتماثلين واما اراد السكاكي رحمه الله الخلاوة والجووضة من امثلة التضاد فعلة مبني
 على ما قالوا في مباحث الطعوم من ان الفاعل اذا كان معتدلا في الكشف تحدث
 الخلاوة والبارد اذا كان فاعلا في الطيف تحدث الجووضة والحار اذا كان فاعلا
 في الكشف تحدث الحرارة فيبين الخلاوة والجووضة اختلاف في الفاعل والقابل
 معاوبين الخلاوة والحرارة اختلاف في الفاعل فقط فيكون بين الخلاوة والجووضة
 غاية الخلاف دون الخلاوة والحرارة (قوله ينزلهما منزلة التضاييف) يعني التضاد
 عنده كالتضاييف عند العقل لانه كما لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عند العقل
 لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عنده لانه يعتبر التضاد داخلا في التضاييف
 حتى يرد انه اذا كان احد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا
 عنده من غير حاجة الى تنزيله منزلة التضاييف وان التضاد داخل في التضاييف
 فلامعنى للتنزيل (قوله انه لا يحضره الخ) وذلك لانهما يحضران عنده حين
 ادراكه التضاد الجزئي المتعلق بهما اذا كانا من المحسوسات فيتوهم من ذلك انه
 لا انفكاك بينهما فاذا حضره احدهما حضره الآخر وقال السيد في شرحه
 المفتاح وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما
 بينا وفيه ان اشتراكهما في الضدية امر مطابق للواقع وهما بهذا الاعتبار من
 المتضاييفين والجامع بينهما عقلي (قوله يعني ان ذلك) اي كون التضاد وشبهه
 جامعا مبني على حكم الوهم حكما على خلاف الواقع تلازمهما في الحضور بناء على
 حضورهما عنده حين ادراك التضاد الجزئي بينهما (قوله تقارن في الخيال) اي
 يكون حصول احدهما في الخيال مع حصول الآخر فيه لالعلاقة عقلية او وهمية
 تقتضي ذلك بل مجرد الاتفاق بينهما لاسباب مؤدية الى ذلك وليس المراد اجتماعهما
 فيه مطلقا فان جميع الصور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه المفتاح والضابط
 في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي والثاني
 اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويتضمنه بحسب نفس الامر فهو العقلي
 او لافيه الوهمي انتهى لكن بقي وجه ضبط هذه الثلاثة في اقسامها فاقول الجملتان

اما ان تتحدوا في مفرد من مفرداتهما اولا وحينئذ اما ان يكون بين مفرديهما اتحاد
في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيا او عرضيا فهو التماثل او لا يكون وحينئذ اما
ان يكون بينهما تقابل اولا وعلى الثاني اما ان يكون بينهما تقارن اولا وحينئذ لا جامع
بينهما اصلا وعلى الاول اما هو تضاد او تضاييف او سلب ويجاب او عدم وملكة
والاخير ان لا يصلحان للجامعة لان السلب والعدم وان كانا مستلزمين للإيجاب
والملكة لكن الإيجاب والملكة لا يستلزمانهما فالجامع اما الاتحاد او التماثل او التضاييف
او التضاد او التقارن او شبه احدها لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه التضاييف
وشبه التقارن فبقي سبعة ثلاثة منها عقلي الاتحاد والتماثل والتضاييف وثلاثة منها
وهي شبه التماثل والتضاد وشبهه وواحد منها خيالي التقارن (قوله سابق على
العطف) فيكون محتمله (قوله لا انفكاك الخ) كصور القرطاس والمخبرة والقلم
والسكين والمسطر في خيال الكاتب دون القصاب (قوله وكم من صور لا تغيب
الخ) كصورة محبوب زيد لا يظهر في خيال عمرو ولا يزول عن خيال زيد (قوله لما
لم يقف على ذلك) اي على ان ليس المراد بالجامع ما ذكره المرتب على عدم الوقوف
هو الجواب لا يثنائه على ارادة المعنى المذكور وذكرا الاعتراض توطئة لذكر الجواب
فلا يرد ان مبني الاعتراض حل الجامع العقلي والوهمي والخيالي على ما يكون بين
الامور المعقولة والموهومة والمحسوسة لا كون معناه ما يكون مدركا بالعقل والوهم
وبالخيال فلا يصح ترتيبه على عدم الوقوف على ذلك (قوله وبجميع ما ذكرنا)
من ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وانه جعل بعضها على
الاطلاق عقليا وبعضها وهميا وانه جعل الجامع الخيالي تقارن الصور في الخيال
يظهر بالتأمل في كلام المفتاح اما الاول فلانه قال في الحالة مقتضية للانقطاع بان
لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المكرة جعلا من جهة العقل او الوهم او الخيال فانه
جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضياته لا مدركا له واما الثاني فلانه
قال الجامع العقلي ان يكون بينهما اتحاد في تصور او تماثل هناك او تضاييف والوهمي
ان يكون بينهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصه بواحد منها (قوله مشعر بان يكفي
الخ) لان الكلام في الجامع المصحح للعطف اذا لا يصحح العطف لا يتعلق غرضنا
ببانه (قوله قلت الى آخره) اي لان سلم ان الكلام في الجامع المصحح بل في مطلق
الجامع اذ كونه مصححا علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس والف
بازنجانة ومرارة الارنب محدثة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق

وخفي ضيق مع اتحاد المسند في كلا المثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة العطف
 وجود الجامع في كلا الجزئين * قال قدس سره فلا يكون صحيحا للعطف جامعا بينهما *
 هذا مناف لما تقدم من انه ان كان الغرض الاصل هو القيد او المسند اليه فهو جامع
 يلتفت اليه فانه يدل على انه يجوز ان يقال خاتمي وخفي ضيق اذا كان المقصود
 تعداد الامور المشتركة في الضيق وقد صرح بذلك سابقا ثم انه يقتضي ان لا يجوز
 خاتمي وخفي ضيق لعدم الجامع قبل ذكر المسند ويجوز خاتمي ضيق وخفي ضيق
 لاشترائيهما في المسند قبل العطف (قوله سهومنه) بواسطة ورود السؤال المذكور
 حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي رحمه الله تعالى في
 موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر او قيد من
 قيودهما فهو منقوض بخومامر ونحوهزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زبدتوبى
 فيه ولعله سهومنه فانه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي
 ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر (قوله غيره الى ما ترى الخ)
 ظني ان تبديله الجملتين بالشيتين تنعيم الحكم فان الجامع كما يجب بين الجمل يجب
 بين عطف المفردات والمركبات الغير التامة ولذا حكم السكاكي رحمه الله تعالى
 بامتناع العطف في نحو الشمس والنفاذنجانة ومرارة الارنب وسورة الاخلاص
 ودين الجوس كلها محدثة لعدم الجامع بين الخبر عنه وان اتحاد المسند وتعريفه
 للتصور للاشارة الى التصور المهود وهو الذي كانه جزء من الشيتين فاللام فيه
 بمنزلة الصفة التي في قول السكاكي رحمه الله تعالى في تصور مثل الخبر عنه او
 الخبر به او قيد من قيودهما الا ان القسم الاول من الجامع العقلي يكون مختصا بالجمل
 والمركبات والثاني والثالث بالمفردات وليس هذا التغير لدفع الشبهة المذكورة
 فانه اشار بقوله ظاهر كلامه الى انه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما
 ذكره في موضع آخر بان يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع المصحح للعطف
 لم ترد الشبهة واما ما قاله الشارح رحمه الله تعالى من ان التغير للاصلاح فقيه انه ان
 اراد بالشيتين ما بهما الجملتين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلا معنى لاتحادهما في العلم
 فان اتحاد العلم وتعدد تابع لاتحاد الماهوم وتعدد وكذا لا معنى لثماثلتهما في العلم وتضايفهما
 فيه اذ التماثل والتضايف من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الآن مقصود
 الشارح رحمه الله تعالى ولعل عند غير ما يظهره (قوله وكذا التقارن الخ) فيه انه
 مبني على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن بين

الصورتين يستلزم التقارن بين حصوليهما ولا يجاب بان التقارن في الحصوين ليس
 في الخيال لعدم كونهما من الصور لان المراد بالخيال الخزانة مطلقا يشمل التقارن
 في المعاني والصور وانما ينسب الى الخيال لان ابتداء التقارن فيه والتقارن في المعاني
 فرع التقارن في الصور كما حققه السيد قدس سره (قوله ليكون له وجه صحة) فيه
 انه ان اراد من حيث انهما مفهومان اي حاصلان في الذهن لا يصح الحكم بالتضاد
 لان المفهوم من حيث انه مفهوم وهو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وان اراد
 من حيث ذاتهما لا يصح الحكم بالتقارن في الخيال لانه انما هو بين الصور وان اراد
 مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث الوجود الذهني
 لكن يجري هذا بعينه فيما اذا اريد بتصوريهما العلم بمعنى الصورة الحاصلة فان
 التضاد بينهما بالنظر الى الوجود اليعيني والتقارن باعتبار الوجود الذهني (قوله اراد
 بالشيئين الجملتين) والتغيير للاختصاص والتفقت (قوله وبالتصور المفرد الواقع الخ)
 باطلاق التصور على المتصور وحل اللام على العهد (قوله لانه قد رد هذا الكلام
 على السكاكي رحمه الله تعالى) يعارضه انه ناقل لكلام السكاكي رحمه الله تعالى
 فكيف ينسب اليه ما ليس هو قائل به (قوله مما لا يدل عليه الخ) يدل عليه انه نسب
 اليه فان طريقة المصنف رحمه الله تعالى انه اذا نقل كلام السكاكي رحمه الله تعالى
 غره نسب اليه والا فكل ما في هذا الكتاب من السكاكي رحمه الله تعالى (قوله
 وبآباء قوله في التصور الخ) فيه ان الاء انما هو اذا اريد تعريف الجنس واما
 اذا اريد تعريف العهد كما يدل عليه قول القائل وبالتصور المفرد الواقع في الجملة
 فلا كما لا يخفى قال قدس سره اي اذا كان المقصود بمجرد الخ فقولاه من غير
 تعرض الخ بيان للتجرد وذكر التجرد واشتوت على سبيل التمثيل والمعنى من غير
 قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الاخبار ولا شك ان كون المقصود بمجرد الاخبار
 من غير قصد امر زائد لا ينافي دلالة على التجرد واشتوت او غيرهما فلا يرد ان قام
 زيد وقد عمريد لان على التجرد والمضى وزيد قائم وعمرو قاعد على الثبوت المقابل
 للتجدد اعني الحدوث في زمان معين من الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما
 لمجرد الاخبار وحينئذ لزمك ان تراعى تناسب الجملتين وان كان المقصود اعني مجرد
 الاخبار يحصل بعدم رعاية التناسب ايضا هذا ولا يخفى ان اللائق لهذا التوجيه
 ان يقال من غير تعرض للتجدد واشتوت بدون قوله في احدهما وفي الاخرى فالوجه
 ان يقال انه تقييده لتجريد الاخبار بان المراد منه ان لا يكون المقصود اختلافا
 في التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود فيهما التجدد والثبوت

اولم يكن شئ منهما مقصودا فيهما او مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف اما في صورتين الاخرين فظاهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في صورتين الاولين فلان وجوب اتفاقهما لتحصيل المقصود اعني التجدد والثبوت لا يتنافى ان يكون محسنا بالقياس الى العطف لتحقيق مجوزاته في صورة اختلافهما ايضا وهو عدم الاختلاف خبر او انشاء ووجود الجامع * قال قدس سره يمكن ان يدفع الخ * يمكن ان يقال ان كونه في غاية السقوط بناء على انه صرح بطلان مذهب الكوفيين بابلغ وجه وابطل حل كلام السكاكي رحمه الله عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال في بحث تقديم المسند اليه في شرح قول السكاكي رحمه الله تعالى فلا يكون لقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء وهو احتمال التقديم اللهم الا بذلك الوجه البعيد وهو كون زيد مرفوعا على انه بدل من ضمير الفاعل كما علمت لا كون الفاعل جائز التقديم على الفعل كما هو مذهب الكوفيين على ما قيل فانه فاسد لا معنى له اصلاته فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما ابطال حل كلامه عليه وحينئذ لا يكون ما ذكره السيد رافعا لغاية السقوط (قوله بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة) وان كانت مناسبة الاولى في افادة التجدد بخلاف الاسمية الصرفة فانه لا مناسبة لها بالاولى لا معنى ولا صورة ولذا لم يتعرض لها (قوله واختلاف الاعرابين) اي في المعطوف باختلاف الاعتبارين اي في المعطوف عليه (قوله وبهذا يحصل المناسبة) اي مناسبة الاسمية والفعلية لانها على تقدير النصب وان كانت عطفا على الاسمية لكن باعتبار فعليتها نظرا الى الخبر كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى * قال قدس سره مشتملة على جملة اسمية * وجملة فعلية اي على تأويل جملة اسمية بان يقال زيد قام في معنى زيد قائم بالنظر الى المستأ وتاويل جملة فعلية بان يقال انه في معنى قام زيد نظرا الى الخبر (قوله تذييب) في التاج التذييب دانيال كردن والذناية بالضم التابع كذا في القاموس (قوله يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية) كذا في شرح المفتاح العلامة اي حال فلا يرد المصدر المؤكد لمضمون الجملة نحوله على الف درهم اعترافا ولا الجملة المؤكدة للجملة نحو هو الحق لا شبهة فيه والظاهر ما في الرضى اسم غير حدث يقرر مضمون الجملة لا فادته انها لا تكون الامفردا غير مصدر لكن في التسهيل وقوع الجملة حالا مؤكدة نحو هو زيد لا شك فيه لكن الظاهر انها جملة مؤكدة وفي الرضى والمفصل والتسهيل والمسائل المتفرقة للشيخ ابن الحاجب لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ولعل مرادهم الخبر من حيث

انه خبر ثم مضمون الجملة اما تفاخر نحو انا خاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا
او تصاغر نحو انا عبد الله آكلأ كباكل العبد او تصغير نحو هو المسكين مرحوما
او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه
ناقة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال على مضمونه نحو آكلأ ومرحوما
ومصدقا تركه الشارح رحمه الله تعالى لان في الاستدلال نوع تأكيدي للدلول والجملة
الاسمية لا بد ان يكون جزأه معرفتين جامدين نص عليه في الرضى والتسهيل ولذا
وجب حذف عامله ثم انها في الاكثر من الصفات اللازمة لذى الحال وقد لا تكون
نحو زيد على الفرس راكبا كما ان الاكثر في غير المؤكدة عدم الثبوت وقد تكون ثابتة
نحو شهد الله قائما بالقسط ولذا قال في المفتاح والاصل في النوع الاول ان يكون
وصفا ثابتا وفي النوع الثاني ان يكون وصفا غير ثابت اى الكثير الراجع فيهما ذلك
وغير المؤكدة ما لا يكون كذلك بان يكون مقرر او يكون مقرر المضمون جملة فعلية
او لمضمون جملة اسمية لا يكون جزأها جامدين نحو الله شاهد قائما بالقسط هذا
واما مقاله السيد في شرح المفتاح من ان الحال المؤكدة ما يقرر مضمون اسم واقع
في الجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تأتي بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى (انا انزلناه قرآنا عربيا) فان عربيا يؤكده مضمون الضمير الراجع
الى القرآن الذى يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكده مضمون لفظة الله
اذ يفهم منها القيام بالقسط فما لم يجده في كلام القوم ولم يذهب اليه احد (قوله
ومضمون الجملة مطلقا على رأى) ذهب اليه ابن مالك حيث قال في التسهيل
ويؤكد بها ما نصبها من فعل او اسم يشبهه وتخالفا لهما لفظا اكثر من توافقهما قال
شارحه الحال ضربان مبنية وهى التى تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة
وهى التى تدل على معنى يفهم مما قبلها والحال المؤكدة ضربان مؤكدة لعاملها
ومؤكدة لجزء مضمون جملة والاول ضربان ضرب يوافقه معنى لالفاظا وضرب
يوافقه لفظا ومعنى وهو قليل فن الاول (وليتم مدبرين) (ولا تمشوا فى الارض مفسدين)
ومن الثانى قوله تعالى (وارسلناك للناس رسولا) و (سخر لكم الليل والنار
والشمس والقمر والنجوم مسخرات) انتهى والمراد الفعل من حيث انه منسوب
الى الفاعل (قوله كثير اما يقع الخ) قال ابن مالك ومن ورود الحال على معنى غير
المتعلقة قوله تعالى (وهو الذى انزل الكتاب مفصلا) و (خلق الانسان ضعيفا)
(ويوم ابعث حيا) وفي كلام العرب خلق الله الزرافة يداها اطول من رجليها
ومن امثلة سيبويه هذا خاتمك حديد او هذه جيتك خرا كذا نقل عن الشارح

رحمه الله تعالى (قوله لشدة ارتباطها الخ) لذكرها مؤكدة ولأنها تكون مفردا
 (قوله لا بالتبعية) فان الاعراب بالتبعية يدل على تعلق التابع بالتبوع ابتداء لا بالعمل
 (قوله على ان المعاني الطارئة) من الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله بسبب
 تركيبها بالعمل) حقيقة او حكما كما في العامل المعنوي (قوله كالخبر) اذا لم يكن
 معلوما للمخاطب ثبوته لدى الحال قبل السماع وكالوصف له عند العلم بثبوته
 لدى الحال للمخاطب قبل السماع (قوله فكثير باب كان) واقعا بعد الا وهو كثير
 نحو ما كان احد الاوانت خير منه وليس احد الاوانت خير منه اولا كما في قول
 الحماسي وقول علي كرم الله وجهه قد كنت وما اهدر بالحرب (قوله فانها قد
 تصدر بالواو الخ) اليه ذهب صاحب الكشف وابو البقاء وقالوا ان الفصل بين
 الموصوف والصفة بالواو جاز و قال الجمهور بعدم جوازه حتى قال الاخفش
 انه لا يجوز ما مررت برجل الاقام الابقدير الموصوف على انه بدل من الاول كما
 في المعنى في آخر الباب الثاني فاقاله الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح ان
 التفريغ بالصفة جاز بالاتفاق سهو (قوله لتأكيده لصوق الصفة الخ) يعني انها
 زائدة دخولها كخروجها ولذا جاء بدونها في قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية
 الا لاهل منذرون) وفائدتها تأكيده وصل الصفة بالموصوف كما سائر الحروف الزوائد
 وقد اثبت الواو الزائد الكوفيون كافي المعنى وفي الكشف في تفسير قوله تعالى
 (وما اهلكنا من قرية الا لاهل منذرون) فان قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد
 الا ولم تعزل عنها في قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا لاهلها كتاب معلوم)
 قلت الاصل عزل الواو لان الجملة صفة لقرية واذا زيدت فلنا كيد وصل الصفة
 بالموصوف (قوله كافي سبعة وثامنهم كلبهم) فان الجملة صفة لسبعة كافي قوله تعالى
 (ثلث اربعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم) والقول بانها واو الثمانية كاذب اليه ضعفاء
 النحاة والمفسرين او بانها عطاف على سبعة بتقدير المبتدأ اي هم سبعة والواو من
 المحكي فالمجموع مقولهم او من الحكاية تصديق لقولهم اي نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم
 كافي المعنى خروج عن السوق في الكشف هذه الواو هي التي آذنت بان الذين قالوا
 سرمة قالوه عن ثبات علم ولم يرجوا بالظن كما يرجع غيرهم قال ابن عباس رضي الله عنهما
 حين وقعت الواو انقطعت العدة اي لم يبق بعدها عدة ما دلتها اليها (قوله ونحو
 ذلك عسى ان تكرر هو شيئا وهو خير لكم) ونحو او كالذي مر على قرية وهي
 خاوية على عروشها (قوله حال من قرية آه) بضعفه انه يقتضي تقييد الاهلاك

بالحال وهو ليس بمقصود وان كان اهلاك واقعا في تلك الحال وصاحب الكشف
 راعى جزالة المعنى فجعلها صفة فانه من علماء البيان يرجع جانب المعنى على جانب اللفظ
 مع وقوعه صفة في آية اخرى كما سبق وايدل ابن مالك كونها صفة بوجوه خمسة
 احدها ان قياس الصفة على الحال لا يوضح لان بينهما فرقا لجواز تقديم الحال
 على صاحبها وتخالفيهما في الاعراب والتذكير والتعريف واغناء الواو عن الضمير
 الثاني انه مذهب لم يعرف لبصرى ولا كوفي فلا يلتفت اليه الثالث انه معطل
 بما لا يناسب لان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما
 وهو ضد ما يراد من التأكيذ الرابع ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا
 فكيف يقال اكدت لصوقها الخامس ان الواو لو صلحت لتأكيذ لصوق الصفة
 لكان اولي المواضع بهما وضعها لا يصلح للحال نحو ان رجلا رآه سديدا لسعيد فراه
 سديدا جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف قوله
 (ولها كتاب معلوم) لانها بعد منى كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري وكلها
 مندفعة اما الاول فلانهم قاسوا الحال على الصفة في ان الاصل فيها عدم الواو
 واما الثاني فلانها زائدة وقمائن بها الكوفيون فلا يكون قياسا في اللغة واما الثالث
 فلانها لتأكيذ للصوق والتصديق يناسب الجمع لتأكيذ مضمون الجملة واما الرابع
 فلان كونها بعد الواو كونها جملة يدل على انفصالها عما قبلها فلا يصح قوله
 ولولاها لتلاصقا واما الخامس فلو وقعها فيما لا احتمال للمحالية اعنى قوله تعالى
 (سبعة وثامنهم كلبهم) (قوله وحله على الوصف الخ) هذا من جملة كلام
 السكاكي رحمه الله اعتذار من جانب الكشف بانه سهو وسهو معفو انما هو آخذة
 على الخطأ وليس بسهو لانه مصر على ذلك وصرح بذلك في مواضع متعددة
 (قوله بخولف ذلك الاصل) اى في الجملة وهى ما اذا لم يكن مضارعا مثبتا (قوله
 لتثبت) اى الحال (قوله وكل من الضمير والواو الخ) اما الضمير فلكونه عبارة
 عن المرجع واما الواو فلكونه موضوعا لربط ما بعدها بما قبلها (قوله في الحال
 المفردة والخبر والعت) اى في الحال المسند الى متعلق ذي الحال نحو ضربت زيدا
 قائما ابوه وكذا الخبر والعت فلا يرد ان الضمير فيها لكونها صفة محتاجة
 الى الفاعل لا للربط واذا يرتبط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة
 من غير ضمير (قوله ومعنى اصابت الخ) يعنى ان المراد بالاصل الكثير الراجع
 في الاستعمال لا الاصل في الوضع (قوله والحال الخ) معطوف على قوله وكل واحد
 منها صالح للربط مقدمة ثابته لا ثبات مجئ الحال بالواو * قال قدس سره والحاصل

انه الخ * لما كان مفاد ظاهر عبارة الشارح رحمه الله انه اراد ان بين ان اى جملة
يجوز وقوعه حالا واى جملة لا يجوز يعنى تبيين ووضح جواز الحال بالواو وغيرها
وحينئذ يلزم ان يكون تقييد جملة بقوله خالية عن ضمير ما يجوز ان ينصب عنه
حال لغوا اذ كل جملة تصح ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت
خالية عن الضمير او مشتملة عليه صرّفها السيد عن ظاهرها بان المراد بيان موارد
ذلك الحكم الكلى بان كل جملة خالية عن ضمير صاحبها يصح ان تقع حالا حال تلبسه
بالواو الا المضارع المثبت الخالى عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حال تلبسه
بالواو واذا كان صحة وقوعها حالا مقيدة بحال كونها متلبسة بالواو فهم منه
ان الواو واجب فيه فعلم منه ان كل جملة خالية عن الضمير يصلح لهذا الوصف
الا المضارع المثبت (قوله او منكر مخصوصا بالنعت او بالاضافة او بوقوعه بعد
النفي او شبهه) اعنى النهى والاستفهام (قوله ولا نكرة محضة) اى لا يكون شئ
من المسوغات معها كتقديم الحال عليه او اشتراكها مع المعرفة فى الحال او كون الحال
جامدا غير صالح للوصفية نحو هذا خانم حديدا وعندى راقود خلا كذا فى شرح
التسهيل (قوله ليدخل فيه الجملة الخالية الخ) وادخاله مطلوب ليعلم حكمها بالاستثناء
عنه بطريق الاشارة انه يمتنع وقوعها حالا بالواو (قوله لا يصح ان تقع حالا)
فى المعنى وذلك بالاجماع لكن فى البسيط يجوز الفراء وقوع الامر ونحوه حالا (قوله
دون الانشائية) لانها ما طلبية او ايقاعية بالاستقراء والمقصود من الاولى مجرد
الطلب سواء وقع مضمونها اولا ومن الثانية الايقاع وهو مناف لقصد وقت
الوقوع وهذا التعليل جار عند من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير تأويل وهد
من لم يجوز كذا فى الرضى ومعنى قوله مجرد الطلب اى نفس الطلب لا حصوله
فى الخارج وان كان لازماله فلا يرد ان الطلب الذى هو مضمون الطلبية امر متيقن
حصوله فلم لا يجوز وقوعه حالا بذلك الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن
الحصول (قوله وزعموا الخ) انما قال زعموا اشارة الى ضعفه فانه صرح فى شرح
التسهيل المصرى بجواز وقوع الشرطية حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد فقبل
يلزم الواو وقيل لا يلزم وهو قول ابن جنى (قوله لتصدرها الى آخره) بشكل
نحو انت طالق ان دخلت الدار ومنقوض بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها
تقع حالا والسر ان الحرف انما يقتضى التصدر على الجملة التى دخلتها (قوله واما
الواو الداخلة الخ) يعنى ما ذكر من امتناع وقوع الشرطية حالا انما هو فيما عدا
هذه الصورة واما هذه الصورة فمختلف فيها (قوله بالزوم لذلك الكلام

(السابق) لذلك فاعل الزوم واللام فيه لتقوية العمل والمفعول محذوف أي لزوم ذلك الكلام السابق إياه في شرح الكافية للعارف الجامعي قبل لم يحى في القرآن من المصادر المعرفة باللام مأملا في الفاعل والمفعول ضريحا بل قد جاء مأملا بحرف الجر نحو (لا يحب الله الجهر بالسوء) وحيث أن دفع اعتراض السيد بان الصحيح بالاستلزام لذلك الكلام السابق وأما التوجيهات التي ذكرها الناظرون فلا يخفى ركاكتها (قوله إلى أنها للحال) والجملة مع حرف الشرط في موقع الحال بتأويل مفروضا المستفاد من الحرف في الكشف في تفسير قوله تعالى (ولو أعجبك حسنهن) أنه في موضع الحال من ضمير تبدل وتقديره مفروضا أعجابك حسنهن فتقديره في بعض المواضع ولو كان الحال كذا بيان لحاصل المعنى ويؤيد ما قلنا في الرضى أن الذي كالموضع من الجزاء مامل في الشرط نصبا على أنه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم النصب في متى على أنه ظرف والظرف والحال متقاربان فلا يراد أن كونه حالا يقتضي أن يكون الواقع بعد الواو أعني الفعل مع الحرف في موقع الحال ولا يستقيم فلذا قدر صاحب الكشف ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان كذا ولا يخفى حاله (قوله أنها للعطف الخ) في الرضى يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختبار فيقول زيد وإن كان غيا فنجعل لما تقدم من أن الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا (قوله ونعني بالجملة الخ) هذه عبارة الرضى والمراد بضمير المتكلم مع الغير جماعة التي أجوز عن الاعتراضية عند علماء المعاني فافهم يقولون ما توسط بين أجزاء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى وأجزاء الكلام ما يكون مذكورا فيه أهم من أن يكون عمدة أو فضلة والتعلق المعنوي بأن يكون مذكورا بطريق المثل أو الدعاء أو المدح أو الذم وأن يكون بياناً لغرابة أو دفعا لما يحتج منه في ذهن السامع إلى غير ذلك والاستئناف لفظا أن لا يكون معمولا لما قبله وكونه على طريق الالتفات أي الميل عن الأسلوب السابق احتراز عن الشرط الواقع بين أجزاء الجزاء فإنه ليس على طريق الالتفات من الأسلوب السابق بأن يكون فيه نوع تغيير بالنسبة إليه (قوله فانت طلاق والطلاق إليه) هكذا في الرضى وآخره * ثلثا ومن يحرق أعق واطم * فيكون الجملة واقعة بين أجزاء الكلام ووقع في المعنى بدل الية عزيمة والمعنى واحد وما قيل أن آخره * بهاء المرء ينجم من شبال الطوامث * فوهم لأنه حيث لا يكون الجملة بين أجزاء الكلام (قوله وهذا معنى الصفة) فان يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه هيئة وباعتبار قيامه به صفة (قوله فيمتنع الخ) تعليل نحوي لما وقع عليه الاستعمال ولا يتوهم أنه قياس في اللغة (قوله على التجرد) أي الحدوث في الزمان (قوله

على الحصول (اى حصوله فيما ثبت له) قوله لفظا (اى فى الحركات والسكنات)
 (قوله معنى) لكونه مشتركين الحال والاستقبال (قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوني
 الخ) فى التسهيل ان المضارع المثبت اذا كان مع قد يجب فيه الواو ولا يكتفى بالضيمير
 (قوله شاذ) اى واقع على خلاف القياس النحوى فلا ينافى الفصاحة ولا الوقوع
 فى كلام الله تعالى كما مر فى تعريف الفصاحة (قوله ضرورة) اى دعا اليه الضرورة
 وهو ايضا شاذ (قوله فتعين كون الواو للحال) واحتمال ان يكون لاتبعان بنون
 الخفيفة وكسرها لالتقاء الساكنين او بحذف النون الساكنة من الثقيلة او يكون
 نفا بمعى النهى معطوفا على فاستقيا لا يضر الاستشهاد لان بناء على الظاهر
 والوجوه المذكورة خلاف الظاهر (قوله اى شئ ثبت لنا) فى تفسير القاضى
 استفهام انكار واستبعاد لانقضاء الايمان مع قيام الداعى وهو الطمع فى الانحراط
 مع الصالحين والدخول فى مداخلهم ولا تؤمن حال من الضمير والعامل ما فى اللام
 من معنى الفعل اى اى شئ حصل لنا غير مؤمنين انتهى فهو انكار لحصول شئ
 فى هذه الحالة مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة اذ حصول شئ ما لازم فى هذه
 الحالة فاذا كان منكرا كان تلك الحالة منكورة واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى
 بقوله والمعنى الخ فلم يظهر لي وجه ابراده والفائدة فيه (قوله فى الجملة) اى فى الظاهر
 كافى الرضى وان لم يكن بينهما تناقض حقيقى وقيل معنى فى بعض المواد وهو
 اذا كان عامل الحال مقترنا بزمان التكلم فانه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال حينئذ
 لزم التناقض لان مقارنته بالعامل تقتضى كونه فى زمان الحال وتصديره بعلامة
 الاستقبال ينافيه فاشترط ان لا يصدر بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب
 وعلى هذا يدفع ايضا ما اورد عليه من ان اطلاق الحال على الجملة المخصوصة
 وضع نحوى وعدم تصديرها بعلامة الاستقبال فى وضع اللغة فلا يصح ان يقال
 ان عدم تصدير اهل اللغة لاجل توهم التناقض الذى يتوهم بعد هذا عن وضع
 المحاولة لفظ الحال (قوله وهو ما) فانه يستعمل لئنى الحال (قوله وجعل الواو
 مزيدة) لانه خلاف الاصل لا يرتكب الا عند الضرورة مع خلوه عن النكتة
 الشريفة التى ذكرها السيد (قوله وقد بلغنى الكبر) بلوغ الكبر حال منتقلة وان كان
 الكبر بعد الحصول غير منتقل فلا يرد ان الكلام فى الحال المنتقلة وبلوغ الكبر
 ليس كذلك (قوله ولا يمسسنى بشر) الحال المنتقلة يجب ان لا تكون من الصفات
 اللازمة وعدم المس كذلك وان لم ينفك عنها (قوله شرط فى الماضى المثبت)
 اذا لم يكن تابيا لا لا او متلويا ونحو (ماتايتهم من آية الا كانوا به يستهزؤن)

وكقوله * كن للخليل نصيرا جارا وعدلا * ولا تشخ عليه جادا * بخلا * كذا في التسهيل
 (قوله او مقدرة) قال ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم
 التقدير ولان وجود قدم الفعل المشار اليه لا يزيد معنى على ما يفهم به اذالم يوجد
 وحق المحذوف المقدر بثبوته ان يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلب قديلا على
 التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سباق الكلام على الحالية
 (قوله لوجب الخ) ٤ هكذا في النسخ التي رأيناها والظاهر لجاز لا انتفاء المقارنة
 وتحقق الدلالة على الحصول والعلة لوجوب الواو انتفاء مجموع المقارنة والحصول
 فلما ان يقال ان وجب بمعنى ثبت او يقال ان الوجوب بالنسبة الى انتفاء المقارنة
 وان كان بالنسبة الى الدلالة على الحصول جوازها (قوله للقطع بان المضارع)
 اى الذى هو الحال * قال قدس سره والصواب ان يقال ان الافعال الخ * هذا
 مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الافعال التى تقع شرطا او ظرفا لافعال اخر يفهم
 منها ما نسويتهمما وحاليتهمما واستقبا ليهما بالنظر الى زمان التكلم نحول وجئنا
 لا كرمك وان جئنا اكرمك واجاء زيدا كرمه وندم زيدا بالنعمة ولم ينفعه
 نعم يمكن ان يراد منها تلك المعاني بالقياس الى زمان المفيد لا الى زمان التكلم اذ قامت
 قرينة * قال قدس سره فقد صرح الحاجة الخ * حيث قالوا ينصب المضارع
 بتقدير ان بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى
 ادخلها فان الدخول مستقبل بالنظر الى السير سواء كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم
 او حالا او مستقبلا او لا يكون شئ من ذلك بان سار ولم يدخل لما منع ولا يخفى عليك ان ما نقله
 لا ينفعه اذ لا كلام فى كون فعل مستقبلا بالقياس الى فعل آخر فان الفعل اذا كان
 غاية او مسببا لفعل آخر كان مستقبلا بالنظر اليه انما الكلام فى دلالة الفعل الذى
 هو قيد على كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ما قبله * قال قدس سره
 ويفهم منه المقارنة الخ * ان اراد فهم المقارنة من قد فمنوع لانها تدل على القرب
 دون المقارنة وان اراد انه يفهم ذلك بمعنى ثبوت المقام لكونه حالا فلا حاجة الى اراد
 قد * قال قدس سره ظاهر هذا الكلام الخ * ما يشعر به كلامه هو الحق لانه
 ذكر فى الاصول ان الفعل المثبت لا عموم له والفعل المنفى له عموم والخاص
 من اقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس فى كلامهم التقييد بوقوع النفي فى مقابلة
 الاثبات واما كون المستفاد مما تقدم ان الاستغراق انما يستفاد من استمرار النفي
 فلا ينافى كونه مدلولاً عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه العقل كما فى النكرة
 المنفية * قال قدس سره كان النفي المورد عليه * بمنزلة الاثبات فى انه لا بد من تعقله

٤ عنوان هذا القول وكذا
 عنوان القول الآتى انما
 يوجدان فى بعض نسخة
 المطول

في نفسه حتى يمكن نفيه اذ لو تعقله من حيث انه بين الطرفين كان آلة للملاحظة فلا يمكن للعقل نفيه ولا اثباته كما يعقل الزوال والانفكاك في نفسه فيورد النفي عليه (قوله والاصل في الحوادث العدم) فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار على سبب الوجود (قوله ما فيه من ان المطلوب مقارنة الحال) بزمان العامل لا بزمان التكلم (قوله لكونها مستمرة) لكونها معدولة عن الفعلية اذ الاصل في الحال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا يرد ان الاسمية لا تميل على اكثر من ثبوت المسند للمسند اليه كما مر (قوله لعدم دلالتها الخ) لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول اعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستيناف فيسقط ما قيل ان الاولى ترك قوله لعدم دلالتها اذ قد علم ذلك سابقا (قوله حتى ذهب الخ) غاية لقوله دخولها اولى (قوله حتى تدخل الخ) بان تجعل قيما من قيوده تابعه له (قوله في الاثبات) تخصيص الاثبات بالذكر لانه الاصل والا فالحكم في النفي ايضا كذلك نحو لم يحى زيد وهو يتسم او هو متسم (قوله في ان لا يستأنف الخ) المراد بالاستيناف معناه اللغوي وهو ان لا يكون قيد الما قبله (قوله وجئت الخ) صطف تفسيرى لقوله اعدت ذكر زيد (قوله وجرى الخ) عطف على قوله كان بمنزلة امادة اسمية صريحاً فانه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع (قوله ان لا يحى الجملة الاسمية) سواء كان المبتدأ فيه ضمير ذى الحال او اسمه الصريح او اسم آخر غير ذى الحال كما علم من الامثلة السابقة (قوله والذي يلوح الخ) اعترض على المصنف رحمه الله كما ينه لسيده (قوله بمنزلة قولك جاء في زيد وهو متقلد الخ) الواو في كلا المثالين عاطفة ليكون كل واحد منهما ابتداء اثبات (قوله وذكر الخ) هذا الذكر في سورة الاعراف لا البقرة وهو حال من فاعل اهبطوا والخطاب لآدم وحواء وابليس (قوله او اريد ذلك) اى كون هو فارس في حكم انفرد (قوله بين ذلك) اى كون جاء في زيد وهو فارس خبيثا (قوله فكذا الخبر والنعت) يعنى ان الاصل في الخبر والنعت ان يكون مفردا ومع ذلك اذا وقع الظرف خبرا او نعتا فلا كثرانه مقدر بحملة (قوله دون الخبر والنعت) كما يدل عليه قول الشيخ خصوصا وما قيل ان خصوصا احتراز عما ادوقع صلة دون الخبر والنعت ليس بشئ لانه حينئذ يشعر بكون التقدير بالمفرد اصلا فيهما ايضا وهو خلاف الاكثر (قوله والحق) اى الحق في هذا المقام (قوله وهذا اذا لم يكن الخ) اى كون ترك الواو اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيها نظرا

متقدما على المبتدأ اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة بان يكون معرفة او نكرة متأخرة فانه لا التباس حينئذ للحال بالصفة عند ترك الواو واما اذا كان نكرة متقدمة سواء كانت موصوفة كافي المثال الاول او غير موصوفة كافي الثاني فانه يجب فيها الواو لرفع الالتباس بالصفة (قوله كافي قوله تعالى وما اهلكنا من قبيلة الا انك لا تعلم) يعلم من كلامه ان الجملة في قوله تعالى (وما اهلكنا من قبيلة الا انك لا تعلم) صفة وفي قوله تعالى (وما اهلكنا من قبيلة الا انك لا تعلم) حال والفارق وجود الواو وعدمها واما عند صاحب الكشف ففي كلتا الآيتين صفة والواو زائدة لتأكيد التصديق كما مر (قوله اما الايجاز والاطناب) في شرح المفتاح الشريف لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما صدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها انتهى اى من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتماله على المزايا معتد بها لانه بهذا الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف اولى مقتضى المقام (قوله من الامور النسبية التى يكون الخ) فائدة التوصيف الاشارة الى انهما ليسا من الامور النسبية التى تكرر النسبة فيها فليس كل كلامهما بالقياس الى المتعارف اولى ما هو مقتضى المقام وليس المتعارف وما هو مقتضى المقام مقيسا اليهما (قوله انما يكون) اى فى الخارج والذهن بالنسبة الى كلام آخر ازيد منه اما محقق او مقدرو كلمة من بعد ازيد وانقص واقل واكثر ليست تفضيلية بل هى صلة للفعل الذى يتضمنه صيغ التفضيل فهى بمعنى اصل الفعل * قال قدس سره و ذلك لان النسبة الخ * لا يحفى ان ما ذكره السيد بتحقيق لجواب الشارح رحمه الله فالاولى ذكره فى ذلك المقام والتحصيل عبارة عن التعيين وزوال الابهام * قال قدس سره اولى بذلك * لان الاساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم فى تأدية المعانى مشهورا بين الناس فهو امر عرفى معروف الوجه معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى الجهالة كذا فى شرحه للمفتاح (قوله من الاوساط) قيد بذلك لانه يعمد من البليغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بان يكون مخاطب من الاوساط (قوله يخرجها عن حكم التعيق) بان يكون مطابقا للغة والصرف والتحويم يتوقف عليه تأدية اصل المعنى (قوله من عبارة المتعارف) المطابق للسياق من المتعارف ولا فائدة فى زيادة العبارة قوله اى الى كون الخ المذكور سابقا كونه اقل من عبارة المتعارف الا انه يلزمه كون المتعارف اكثر منه فهو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله على ظاهره رعاية لما فى الايضاح والمفتاح حيث وقع

ففيهما ثم الاختصار لكونه نسبيا يرجع في بيان دعواه تارة الى ما سبق فانه لو فسر
 ما سبق بكونه اقل من عبارة المتعارف كان بيان دعوى الاختصار به اثباتا للشيء
 بنفسه والقرينة على ذلك (قوله واخرى الى كون المقام خليقا) باسط منه حيث
 لم يقل كونه اقل مما يليق بالمقام (قوله وليس المراد الخ) اذ لا معنى لان يقال مرجع
 كون الكلام موجزا ان يكون المقام خليقا باسط من المتعارف واظهاره لم يتعرض
 له (قوله بحسب معتضى الظاهر) اي ظاهر المقام قيد بذلك اذ لو كان اقل
 مما يقتضيه ظاهر المقام وباطنه لم يكن بليغا لعدم مطابقته لمقتضى الحال لا ظاهرا
 ولا باطنا * قال قدس سره على مناسبة خفية الخ * اعتبر المناسبة الحقيقية التي تقتضي
 ذكر المتبدا اذ لو لا ذلك لكان الكلام من متعارف الاوساط فلم يكن بليغا
 فلا يكون موجزا والمناسبة الحقيقية ان يكون المقصود تحريضهم على اخذ النعم
 لما رأى فيهم من الكسل وعلامة الامهال وكذا قوله هذانم فاعتنوه اذا كان
 المقصود زيادة الحث والتحريض * قال قدس سره فتأمل * فان الاول يوجد
 في قدس تحت والثاني يوجد في هذانم ويختصمان في نعم فاعتنوه وهذه الصورة الرابعة
 لم يتعرض له الشارح رحمه الله لظهوره بما ذكره (قوله ثلث منها مقبولة) اي في باب
 التعبير عن المقصود مع قطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا او من الاوساط
 فلا يردانه لو اريد المقبول مطلقا فلهذا هو الناقص غير مقبولين من الاوساط وان اريد
 من البليغ فليس المساوي والناقص الوافي مقبولين منه مطلقا بل اذا كان لداع
 (قوله تأدية الخ) زاد لفظ الاصل اشارة الى ان المتعبر في المساواة والايجاز
 والاطناب المعنى الاول اعنى المعنى الذى قصد المتكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير
 العبارات واعتبار الخصوصيات فقولنا جاءنى انسان وجاءنى حيوان ناطق
 كلاهما من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجال والتفصيل والقول
 بان احدهما ايجاز والآخر اطناب وهم (قوله ناقص عنه) اي عن مقدار اصل
 المراد اما باسقاط لفظ عنه او بالتعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل
 ايجاز القصر والحذف فقولنا حمداله وشكراله مساو لاصل المراد غير ناقص عنه
 لان تقدير الفعل انما هو لرعاية قاعدة نحوية وهو انه مفعول مطلق لا بدله من ناصب
 والعرب القمح يفهم اصل المراد وهو حمده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الاوساط
 ايضا فالقول بانه ايجاز عند المصنف رحمه الله تعالى ومساواة عند السكاكي
 رحمه الله تعالى فيخالفته مع السكاكي رحمه الله تعالى لا نسمع بدون سند قوى
 من القوم وهم (قوله غير وافي بذلك) لان اعتبار الناعم في الاول وفي ظلال العقل

في الثاني لادليل عليه (قوله فجعل مطلق العيش) اي من غير تقييد بالناعم والشاق
حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم بناء على ان العيش في ظلال النوك
لا يكون الانعاما وكذا العيش الشاق المطلق من غير تقييد بكونه في ظلال العقل
او غيره كناية عن عيش العقلاء بناء على ان العيش الشاق لا يكون الا للعقلاء فيكون
كلا القيدين مستفادا من الكلام بسبب ملاحظة ما اشهر في العرف فيكون وافيا
بما هو اصل المراد وهو ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال
العقل مع اشتماله على لطيفة وهو ان العيش في ظلال النوك لا يكون الانعاما
وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام
ولا يلتفت الى ما سبق اليه الاوهام (قوله ولا يكون لفظ الزائد متعينا) مدار التعين
وعدم التعين انه ان لم يتغير المعنى باسقاط ايهما كان فالزائد غير متعين وان تغير المعنى
باسقاط احدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون احدهما متقدما
والآخر متأخرا فلا يتوهم ان مينا متعين للزيادة لان التكرار حصل به (قوله وهذا
انما يصح الخ) لا يخفى ان هذا البيان لا يدل على كون الذي زائدا على اصل المراد
فان مراد الشاعر تفي الفضل عن الامور الثلاثة وانما يدل على عدم صحة ذكر الندى
وفساده لا على كونه مفسدا الا ان يقال ان مقصود الشاعر ان يهون الموت على الناس
وانه لما يحب ان يرغب فيه اذ به يظهر الفضل للصفات التي هي كالالانسان ولا شك
ان الندى لا يدخل لها في ذلك المقصود فذكرها زائد على اصل المراد بل مفسد له
اذ فسد لها على عدم الموت (قوله لا يفهم من اطلاق الى آخره) فان لفظ الندى لا يكاد
يستعمل في بديل النفس وان استعمل فعلى وجد الاضافة اما مطلقا فلا يفيد الا بديل
المان كذا في الابضاح ويمكن ان يريد بديل النفس مطلقا من غير تقييد بكونه للخوف
او الخياء او طلب رضاء المحبوب او الخلاص من المرض والفقر (قوله وهذا بعينه معنى
الشجاعة) اشارة الى ان الشجاعة ههنا ليس عبارة عن الملكة المخصوصة بل اثرها
اعنى الاقتحام في المعارك وعدم التحرز عن الامور الممهكة فانه الذي يفهمه اهل اللغة
والعرف ولذا قال سابقا هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك (قوله يفقر
الى التاكيد) لدفع التجوز بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر
به (قوله فمعناه الخ) اي ليس التقييد فيه للتاكيد بل للتأسيس (قوله لانها
الاصل الى آخره) فيه ان المقيس عليه على ما اختاره المصنف هو اصل المراد فالوجه
انه قدم لفظة مباحثه واثان تقول انها الاصل والمقيس عليه عند السكاكي رحمه الله
تعالى وهذا القدر كاف للتقديم (قوله شبهه بالليل) لا بالصبح (قوله فصار)

اى الهارب واصلا الى اقصى الارض (قوله من غير ان يتوقف عليه الخ) فان معنى
 المستثنى منه مفهوم من الكلام وكذا مفهوم الجزء من المصراع الاول (قوله
 اظنابا) اى ان كان الفائدة (قوله يكون تطويلا) ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد
 بالتطويل المعنى اللغوى اى الزائد للفائدة وان كان متعينا (قوله بان مثل هذا
 الشرط) وهو ما يكون بان الوصلية لا يحتاج الى الجزء لكونه حالا وقدمر تحقيقه
 (قوله لان المراد به الخ) زاد لفظ المراد اشارة الى ان مدلول قوله تعالى (فى القصص
 حيوة) ذلك فلفظه يسير ومعناه كثير ولوقيل لان الانسان اذا علم الخ كان المتبادر
 انه دليل على تضمن القصص للحيوة فاقيل ان هذا دليل على دعوى ان فى القصص
 حيوة ليس بشئ ولو كان هذا موجبا للايجاز لكان كل دعوى نظرية يجازا
 (قوله لكان تطويلا بالمعنى اللغوى) اذا الفعل متعين للزيادة (قوله اى من قوله
 لكم فى القصص الخ) الظاهر ان يقول اى من قوله القتل اننى للقتل بان يكون كلمة
 من صلة لفظة الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى مطابقة ما فى الايضاح فان من فيه
 ظرف مستقر وقع حالا من ضمير يناظره حيث قال ان عدة حروف ما يناظره منه وهو
 (فى القصص حيوة) عشرة و عدة حروف قدر أربعة عشر (قوله والنص على المطلوب)
 اى التصريح به فيكون ازجر من القتل بغير حق لكونه ادعى الى القصص كذا
 فى الايضاح (قوله الفن الثانى علم البيان) قدمر تحقيق التعريف اللامى وبيان
 المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الحمل بما لا مزيد عليه (قوله من علم البلاغة)
 اى من علمه مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر فى المقدمة (قوله ويحتاجا اليه الخ)
 لان الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرباء
 لانهما العلم قال الشارح رحمه الله تعالى فى آخر المقدمة انه لم يبق لنا مما يرجع اليه
 البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ فى النادية وتميز السالم عن التعقيد عن غيره لاحتراز
 عن التعقيد المعنوى فست الحاجة الى علم يحتزبه عن الخطأ وعلم يحتزبه عن التعقيد
 المعنوى ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك على المعانى والبيان وسموها علم البلاغة
 فاقيل انه يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا تتم بلاغة الكلام بدون اعمال
 علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم
 المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشئ لان المقصود
 احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولا شك ان الاحتراز عن التعقيد
 المعنوى لا يمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لا يخفى ان المراد من علم
 البيان فى قوله الفن الثانى علم البيان القواعد فاذا اريد بقوله علم يعرف به

الملكة او ادراك القواعد لابد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله بطرق
 مختلفة) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة
 فيمكن ايراده بعبارات مختلفة في الوضوح (قوله اراد بالعلم الخ) العلم حقيقة هو
 الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية
 وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك والشارح
 رحمه الله تعالى اختار حمله على المعنيين الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق
 وما قيل انهم لم يقصدوا تقدير المدحساف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم
 يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشئ لان ذلك الاطلاق
 في اسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح النحوي يطلق
 على القواعد المنصوصة وعلى ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها وكذا
 لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك
 الحاصل عن الدلائل او المسائل المعلومه عن الادلة او الملكة الحاصلة عن
 التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا
 لا علما فلا يرد علم الواجب وعلما جبريل على التقديرين الاولين ولا علم ارباب السليقة
 على التقدير الثالث (قوله اي ادراكها) على ان يكون المبادئ التصورية داخلية
 في العلم او الاعتقادها على تقدير عدم دخولها قال قدس سره ومع ذلك فقد
 ساعد القوم الخ دفع لما يترأى من انه اذا لم يكن مباحث المجاز المفرد تساعده
 فكيف حمله دلي ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك *
 قال قدس سره ينبغي ان يتأخر الخ قيل تأخير علم البيان من علم المعاني في الاستعمال
 واجب قطعاً لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تحصيل بعد
 التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره
 الاستعماني والافهوه عبارة عن ايراد المعنى الواحد مطلقا بعبارات مختلفة الدلالة
 الا ترى ان اكثر المجازات والكنايات انما هو في المعاني الاول * قال قدس سره
 فان هذه * اي رعاية المطابقة كالاصل في المقصودية لان المقصود افادة المعاني
 التي روعي فيها المطابقة وتلك اي رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والخفاء
 فرع لها لانها اعتبرت لاجلها * قال قدس سره عن افادة التراكيب لخواصها *
 اي للمعاني المشتملة على الخواص الا ان المعاني الاول لما كانت ساقطة عن نظرهم
 قصروا الافادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله ايراد المعنى الواحد الخ
 وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كاعتنائها بالنسبة الى من ينكر كون زيد

مضيا فاجلة مفيدة الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة او واضح
او خفية او اخفى نحو ان زيد المضياف او الكثير الرماد او المهزول الفصيل او الجبان
الكلب و بما ذكرنا اندفع ما قيل ان الشائع في اعتبار البلغاء المجازات والاستعارات
والكنائيات في المعاني الاصلية للتراكيب البليغة وذلك مما بحث عنه في البيان لان
هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ومرجع البلاغة منحصر في العليين بل نقول لا يظهر
جريان كثير من انواع التشبيه والكنائية والاستعارة كالتمثيلية في الخواص (قوله
واراد الخ) قال العلامة وانما وجب تفسير المعنى الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيها
الحال بحسب المقام لكون علم البيان اخص من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي
يقتضيه الحال وذلك اراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو فسر بما هو اعم من المعنى
الذي يقتضيه الحال لما بقي اخص لوجوده حيث يثبدون المعاني (قوله يقتدر بها
الخ) صفة للملكة واصول على سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة تصریح بما علم
ضمنا بقوله اراد بالعلم الملكة التي يقدر بها الخ (قوله على اراد الخ) اي على
معرفة اراد بدليل قوله فلو عرف من ايسر له هذه الملكة الخ وفيه اشارة الى ان
معرفة الاراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على تلك المعرفة
كافية بضم الصغرى السهلة الحصول الى القساعة التي كانت حاصلة عنده وبما
حررنا لك اندفع ما قيل ان الاول ان يقول يعرف بدل يقتدر ليوافق المتن وان القدرة
على الاراد المذكور ليست بلازمة لما مر ان كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقدر على
تأليف كلام بليغ (قوله كل معنى الخ) يعني ان اللام في المعنى للاستغراق العرفي
اذ لا عهد وامتساع الحقيق وهو ظاهر والجنس لزوم كون من له ملكة
الاقتدار على معرفة اراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله
ان يورده بالفاظ مترادفة) اي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع اجزائها
الفاظ مترادفة (قوله لا يكون ذلك الخ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع
الفاظها لا يكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينهما باعتبار
الالف بعض الفاظ وكثرة دورها يوجب التفاوت في تذكر الوضع وكذا
اشراك بعضها بوجوب الاحتياج فيه الى دفع مزاحمة الغير في تعيين المراد لافي
الفهم (قوله ومعنى اختلافها الخ) فيه اشارة الى ان ملكة اراد المعنى الواحد
في تراكيب متساوية في الوضوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت
في مراتب البلاغة (قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ) اي يخرج عن ان تكون
داخلة في علم البيان وجزأ منه والا فملكته بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه

ما صدق عليه بعموم المعنى (قوله اولى من تعريفه الخ) لان المعرفة المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من القول بذكر المسبب وارادة السبب (قوله يلزم من العلم به) اى من حضوره فى الذهن والالفات اليه حضور شي آخر والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم بشي آخر دليلا (قوله كدلالة الخطوط الخ) اشار بابرار المثاليين الى انحصار الدلالة الغير اللفظية فى الوضعية والعقلية وبه صرح السيد فى حواشى المطالع وقال المحقق الدوانى ان الطبيعة منها ايضا متحققة كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه التألم وحاجته على شدة الالم ودلالة حجرة الوجه على الخجالة والصفرة على الوجل وحركة النبض على المزاج المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره اراد ان يحققها للفظ قطعى فان تلفظ اخ لا يصدر عن الوجد وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منبئة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثار النفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل فى تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذاتين افرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة فى الاولى التأثير وفى الثانية الايجاب والتأثير اقوى من الايجاب وانما يقع ما قبل ان الدلالة الغير الوضعية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلا وجه لاجراء الطبيعة من العقلية (قوله اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع) الطبع والطبيعة والطباع بالكسر فى اللغة السجية التى جبل عليها الانسان كما فى القاموس وفى الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعورا ولا وعلى الحقيقة فاذا اريد به طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول فان صورته النوعية او نفسه تقتضى التلفظ به عند عروض المعنى واذا اريد به طبع اللفظ اى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثانى واذا اريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الموضع فالمراد به مبدأ الادراك اى النفس الناطقة والعقل وقد ذكر الوجود الثلاثة فى حواشى المطالع واقتصر الشارح رحمه الله على الوجه الاول لانه اظهر (قوله كدلالة اخ) بفتح الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على ما فى حاشية شرح الشمسية وبضم الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على ما فى حواشى المطالع واما اح بالحاء المهملة وفتح الهمزة او ضمها فلاذى المصدر * قال قدس سره لا بدلالة اللفظ * اى فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة يحامع العلم بدلالة

اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين حينئذ او اصلا ان قلنا بعدم مجامعة العليين بناء على ان العلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل فقوله في حواشي التسمية لتظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى آشكار شدن وعلى الثاني بمعنى پیدا شدن * قال قدس سره ان الفهم صفة السامع * بناء على ان المتبادر هو المصدر المبني للفاعل * قال قدس سره بان الدلالة الخ * يعني ان الدلالة رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي الوضع الا ان الاولى قائمة بمجموعها والثانية بالوضع * قال قدس سره اذ اقيست الخ * فان النسبة بين المنتسبين يحوز انتسابها الى كل واحد منهما * قال قدس سره واذ اقيست الى اللفظ كانت مبدأ وصفه * ليس في عبارة المحقق كانت مبدأ وصفه فانه قال اذ انسبت الى اللفظ قيل انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذ انسبت الى المعنى قيل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى متفهما عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة انتهى وانما اخذه السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن كتب ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع على قوله واذ انسبت الخ الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد من المنتسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى يكون مدلولاً وان اضيفت الى اللفظ يكون لفظ دالاً وكلاهما لازم للدلالة فامكن ان يعرف باليهما كان انتهى وهذا هو الحق اذ لو كانتا مغايرتين لتلك النسبة بالذات لا يمكن التعريف بشئ منهما لعدم صحة الحمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان مراد كان مبدأ وصف مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع * قال قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة * محمول عليه لكونهما في الحقيقة تلك النسبة فيقال الرابطة المختصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ * قال قدس سره بان المفهومية الخ * يعني لانسلم انه تعريف بلازمها بالقياس الى المعنى فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومية فانها صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني للفعل المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال * قال قدس سره فالجواب هو ما ذكره * هذا انما يتم لو كانت المفهومية عين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ اما اذا كانت غيره فلا * قال قدس سره وان كانت نسبة الخ * لا يخفى ان القائم باللفظ هو الدلالة المخصوصة اعني الدلالة المقيسة الى

اللفظ لا الدلالة مطلقا * قال قدس سره كما يدل عليه اشتقاق الدال الخ * كانه يشتق
 من الدلالة الدال بمعنى القيام كذلك منه يشتق المدلول بمعنى الوقوع وكما يسند
 الدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يسند الى المعنى بصيغة المجهول هكذا يستفاد
 من كلام ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لا نسلم ان الفهم
 المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق
 الاسناد فان الفهم من حيث الاسناد اى القيام صفة الفاهم ومن حيث التعلق اى
 الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب من حيث الاسناد صفة الضار ومن حيث
 الوقوع صفة المضروب * قال قدس سره فهو ظاهر البطلان * لان صفة
 الشيء لا تصير صفة الآخر باعتبار تقيدها بقيد والجواب ان تعلقه باللفظ غيره
 من الوصف الحقيقي الذي كان للسامع او للمعنى وجعله صفة اعتبارية للفظ لصيرورته
 بعد اعتبار التعلق وصفا بحال متعلقه وهو امر اعتبارى قال الشارح الجامى
 في شرح قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى
 بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
 الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا * قال قدس سره نعم يفهم من تعلقة
 الخ * يأتى عن هذا التأويل جعلهم الوصف بحال متعلق قسمين من حيث فانه
 ما يدل على معنى فى متبوعه لا ما يدل على معنى هو متلزم لما فى متبوعه (قوله صفة)
 فى كثير من النسخ صفة من الوصف والنسخة التى عليها خطه رحمه الله تعالى
 صيغة من الصوغ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) اى على تقدير كون التعريف على
 ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه ان الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم
 فلا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول
 الصورة فى العقل صفة العالم (قوله على تمام ما وضع له) ذكر لفظ التمام للاحتياط
 وحسن مقابلة الجزء والافيكفى على ما وضع له (قوله من جهة ان العقل الخ) اى
 من جهة هى منشأ لحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل اولا (قوله ونخص
 الاولى الخ) نقل عنه اى تقييد الاولى بالمطابقة اى بالتقييد الاضافى لا الوصفى انتهى
 ويعلم منه ان لفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص فانه حيثئذ معناه يختص
 الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله واريد به الكل واعتبر الخ)
 انما اعتبار ارادة الكل واعتبر دلالة على الجزء بالتضمن ليظهر نفي كونها مطابقة
 وثبوت كونها تضمنا فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالة على الجزء
 بالتضمن يصدق على دلالة على الجزء انها تضمن ومطابقة معا بجهتين (قوله

فالجواب الخ (هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر
 بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لا بد فيه من المبالغة
 في رعاية القيود و ذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف
 باعتبار الإضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرته وانسياق الذهن
 اليه فلعل ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في المختصر بالنظر
 الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحيثية
 معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف كما اورد
 عليه من انه حيث لا يحصل تعيين الدلالة المعتبرة عندهم في التعريف ويحتل
 التقسيم لانه ضم القيود المتخالفات واذالم تراعى تلك القيود على ما ينبغي يحتل وهم
 وكذا ما قيل ان اعتبار الحيثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة
 الوضعية في الثلاث لان دلالة اللفظ الموضوع للتضايين على احدهما بواسطة انه
 لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر
 فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس خارجا عن الموضوع له لان المتضايين يعقلان
 معا ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لازم للآخر على ان المقسم الدلالة
 الوضعية فلا بد من اثبات لفظ وضع للتضايين (قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة)
 بارادة اللفظ اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية انما هي تدرك
 الوضع وبعده تدرك الوضع بصير المعنى مفهوما تتوقف التدرك عليه فلا معنى لفهمه
 من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم وليس بشئ لان المراد من الفهم
 في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلا معنى لقوله
 فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد الثاني ما ذكره صاحب المحاكمات
 وهو ان الغرض من اللفظ تأدية ما في الضمير وذلك يتوقف على ارادة اللفظ
 فلم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الغرض تأدية المعاني التركيبية
 فيتوقف على ارادتها لا على ارادة معاني الالفاظ المفردة (قوله لان قانون الوضع
 الخ) فيه انه لو كان قانون الوضع ما ذكره لما ذهب الشافعية الى جواز استعمال
 المشترك في المعنيين ولما ذهب السكاكي رحمه الله الى ان مدلول المشترك ان لا يتجاوز
 المعنيين (قوله فاللفظ ابدأ لا يدل الاعلى معنى واحد الخ) هذا الكلام نص
 على ان مطلق الدلالة مشروط عند هذا المجيب بالارادة * قال قدس سره منقولاً
 من الشفاء * عبارته تدل على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة
 المداول فانه قال في بحث تعريف المفرد لبيان ان تعريفه بما لا يدل جزؤه على شئ

كأوقع في التعليم الأول وتعريفه بما لا يراد بجزئه جزء معناه في المآل واحد أن اللفظ
 بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل
 بأرادة اللفظ فكما أن اللفظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون
 ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون دلالة كذلك إذا اخلاء
 في إطلاقه عن معنى بقي غير دال وإذا كان كذلك فالتكلم باللفظ المفرد لا يريد
 أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا أيضا يريد بجزئه الدلالة على معنى آخر
 من شأنه أن يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالا
 على شيء حين هو جزؤه بالفعل اللهم إلا بالقوة حين يجدا لاضافة المشار اليها وهي
 مقارنة ارادة القائل دلالة انتهى فالظاهر أنه إشارة إلى ما سيجي من أن دلالة
 اللفظ لذاته باطلة فلا بد لها من مخصص والمخصص هو الواضع ومخصص وضعه
 لهذا دون ذلك ارادة الواضع فالمراد من اللفظ الواضع لأنه اللفظ أولا وفيه
 إشارة إلى أن الوضع يستفاد من ارادة الواضع دلالة اللفظ على المعنى باستعماله
 فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوفا منه وهذا حق وما ذكره صاحب شرح
 الاشارات فأورد عليه صاحب المحاكمات ما ذكره الشارح بهوله وفيه نظر الخ قال
 قدس سره وأطلق * أي العلامة الطوسي لكن آخر كلامه يدل على أن المراد الدلالة
 المطابقة كما لا يخفى على الناظر فيه * قال قدس سره لكن بعض المحققين * وهو
 صاحب المحاكمات * قال قدس سره فكان الناقل الخ * أنت خير بانه لو اعتبر الارادة
 في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوضعية في الثلاث لانه حين اطلاق اللفظ
 على الكل والمزوم يفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شيئا من الدلالات الثلاث
 لعدم الارادة فالحق أن من اطلق الدلالة اراد منه اعتبار الارادة اعم من أن يكون
 اصالة أو تبعا ومن قيدها بالمطابقة اراد منه اعتبارها اصالة فمآل القولين واحد
 والاختلاف في العبارة وما فهمه الناقل المحجب توهم * قال قدس سره ان حمل كلامه
 على التقييد * قد عرفت ان عبارة المحجب نص في الاحتمال الثاني فذكر هذا الاحتمال
 لتبكيته وبيان أنه لا يمكن أن يحجب بتغير العبارة السابقة * قال قدس سره لان تلك
 الدلالة آه * لا يخفى أن اللازم احدا الأمرين اما بطلان الاستلزام المذكور او انتقاض
 حدتي التضمن والالتزام فجعل احدهما لازما والآخر دليلا على اللزوم لا وجه له
 * قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة المطابقة * فيه انه يجوز أن يكون استلزامهما
 للمطابقة باعتبار أن الدال باحدهما صالح لهذه الدلالة ايضا في الجملة كما أشار إليه
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشمسية * قال قدس سره واعلم انه جرت

الخ * حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض
 باجتماع الداليتين غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله
 تعالى حرف ٧ الكلام فجعل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جوابا
 عن الانتقاض * قال قدس سره توقف على الارادة * فلانسلم قوله بل يدل
 عليه داليتين احديهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا الحال في اللازم واما قوله ولانسلم
 ايضا انه اذا اطلق فقام لتحقيق ارادة المعنى المطابق (قوله لاسيما في التضمن
 والالتزام) فان توقفهما على الارادة اظهر بطلانا لصيرورتهما عند تعلق الارادة
 بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما فهم الجزء واللازم بعد فهم
 الكل وفهم اللازم كما سيجي بيانه (قوله في ضمن الكل الخ) فان الكل يمنع
 حصوله في الذهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص
 لا يمكن حصوله في الذهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان الحصولان الضمانيان
 هما التضمن والالتزام (قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة) ان قلنا ان هذه
 الدلالة هي الدلالة التضمنية فبعضها صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بعينها
 مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة
 عند الارادة دلالة اخرى لان المعنى التضمني والالتزامي صار ملتفتا اليه مرة
 اخرى بعد تعلق الارادة فبعضها حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك
 ظهر ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ الخ فباطل الى
 آخره مندفع لانه ان اراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بعينه لم يتغير اصلا
 فباطل لصيرورته قصديا بعدما كان ضمنيا وان اراد انه باق على حاله من حيث الذات
 فسلم لكنه لا يتفق في كونه دلالة تضمنية والتزامية لا تنفاه كونه ضمنيا على ان لا نسلم
 بقاء اصل الفهم ايضا لانه حصل بعد تعلق الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضمنيا
 وكذا يرد على قوله والقربة في مثل هذا الجواز لاتعلق لها بالفهم انه ان اراد انه لاتعلق
 لها بالفهم قصدا فنوع لان صفة القصد انما تحصل لها بالقربة وان اراد انه
 لاتعلق لها باصل الفهم فسلم ولا يتفق لان الفهم القصدي هي المطابقة وبما ذكرنا ظهر
 ان القربة في الجواز لفهم المعنى المجازي اعني فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد
 فهي جزء المقتضى ولولا القربة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع
 المزاحمة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق المقتضى وهو العلم بالوضع
 والقربة لدفع المانع وهو ليس جزءا من المقتضى وسيجي هذا الفرق في بحث الجواز
 مفصلا في كلام السيد * قال قدس سره وما ذكره الخ * بيان لبطلان اللازم

٧ والشارح صرف الخ
 نسخة

في نفسه بعد ابطال الملازمة الاستفادة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء او اللازم
 صارت الدلالة عليهما مطابقة لاتضمننا او التزاما يعني ان صيرورة الدلالة على
 الجزء او اللازم مطابقة لاتضمننا او التزاما باطلة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها
 للشرط لتوقفها على المقدمتين المنوعتين تحقق المطابقة على المقدمة الاولى
 وانتفاء التضمن والالتزام على المقدمة الثانية * قال قدس سره موضوع بازاء
 المعنى المجازي * وضعنا نوعيا فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة الصحيحة له
 بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع
 * قال قدس سره فلان الوضع المعبر * اي في تعريف الحقيقة والمجاز تعيين اللفظ
 بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له
 مجاز لا يميزه بازاءه مطلقا سواء كان بنفسه او بالقرينة * قال قدس سره بل بقرينة
 شخصية * اي في المجاز الشخصي كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام او نوعية
 اي في المجاز النوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل
 والجواب منع بناءه على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة على الوضع النوعي
 فلان من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ على ما وضع له بل
 بدلالته على تمام المعنى اي ما عني باللفظ وقصده صرح به الشارح رحمه الله تعالى
 في شرح التشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء او اللازم مع قرينة مانعة
 عن ارادة المسمى لم يكن تضمنا او التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى
 اي ما عني باللفظ وقصده لكن ابتداء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي
 موضح به في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح رحمه الله تعالى فالجواب
 ان القرينة الشخصية او النوعية انما هي شرط الاستعمال وليست بمعتبرة في الوضع
 فان الوضع النوعي على ما فسر السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة
 واما منع بناء نفى كونها تضمنا او التزاما على المقدمة الثانية فلانه مبني عنده على
 عدم كون فهم الجزء او اللازم في ضمن فهم الكل او الملزوم لا على انه اذا دل اللفظ
 عليه مطابقة لا يدل عليه تضمنا او التزاما فتدبر فانه قد خفي كلام الشارح رحمه الله
 والسيد قدس سره في هذا المقام فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله
 وقد صرحوا الخ) الواو للحال وهو بيان لبطلان اللازم (قوله سلنا جميع ذلك) اي
 سلنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة وان التضمن والالتزام ليس فهم الجزء
 واللازم في ضمن الكل والملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لا نصير
 الدلالة عليهما مطابقة وامتناع اجتماع الدلالات مع مخالفته لما صرحوا به من

الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتقاض فاندفع ما قبل ان من جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع الدلالات فاذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع مع ما ذكره القوم من استلزام التضمن والالتزام للطابقة فان المسلم ما هو الممنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) اي نظرا الى نفس الاطلاق وتعريفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى استلزامها للطابقة فاندفع اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده باعتبار الصلاحية كما مر * قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ * فيه ان عبارته صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى والانتقال منه اليه سواء كان بسبب الزوم الذهني او بغيره من القرائن كما في الاستعارة التهكمية والتعليقية واليه ذهب الفاضل المسترشد ومثله باطلاق المطلق من الارض واردة البراز ثم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بان يحمل الزوم الذهني على الزوم البين وغيره على الزوم في الجملة بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رحمه الله والظاهر وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من الزوم في الذهن في الجملة لينقل من مسمى اللفظ اليه ولانه موافق للشهور من ان الزوم البين شرط في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند اهل العربية والاصول (قوله مثل هذا الزوم) اي هذا الزوم وما يؤدي مؤداه (قوله خرج كثير من معاني المجازات) وهي ما عدا الجزء واللازم اللين بالمعنى الاخص * قال قدس سره اعلم ان من فسر الخ * اي التحقيق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فمن اخذ في تفسيرها متى اطلق الدالة على الكلية اشترط الزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك في العقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدالة على الجزئية لم يشترط ذلك الزوم بل الزوم في الجملة * قال قدس سره بل الدال عليها عنده المجموع * والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع * قال قدس سره ومن قرائنها الخالية او المقالية * التي بلغ بسببها المعاني الالتزامية بمرتبة امتناع الانفكاك عن المسمى * قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية * لانهم يبحثون عن المجازات والكنيات التي فيها الانتقال بابعد وجه * قال قدس سره والاول انسب لقواعد المعقول * فان قواعد كلية وانما قال انسب لان مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف الاستفادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها لقواعد في الجزئية والكلية (قوله مما يتأتى فيه الوضوح والخفا) اي بالطريق الذي قرروه وهو ما سيجي من انه يجوز ان يكون

لشيء لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون أوضح لزوماله فاندفع ما قيل ان مراد الشارح رحمه الله بقوله بل لم يكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهني بلا واسطة فلا يرد اعتراض الذي اورد السيد بقوله فيه بحث لان لازم الخ على ان عدم تأتى الوضوح والخفاء في الالتزام الذي بلا واسطة لا يضرنا لان المقصود انه تأتى الوضوح والخفاء في الدلالة الالتزامية لا في الدلالة الالتزامية التي بلا واسطة * قال قدس سره لان لازم لازم الشيء * المراد به اللازم البين بالمعنى الاخص لان الكلام فيه حيث فسر الشارح رحمه الله بقوله ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى * قال قدس سره وان كان لازماله * اى على تقدير فرض كونه لازمالشيء وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور اللازم الثانى انما هو تصور اللازم الاول مخطرا واللازم من تصور المسمى هو تصور اللازم الاول تبعا فلا يكون تبعا فلا يكون اللازم الثانى لازمالشيء وفي الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازمالشيء بل لازمه كان دلالة لفظ الشيء على لازمه اظهر من دلالاته على لازم لازمه بطريق الاولى * قال قدس سره يتفاوت الدلالات * فيه انه ان اراد تفاوتها بوجود الواسطة وعدمها فسلم لكن لا ينفك وان اراد تفاوتها في الوضوح والخفاء فلا سلم ذلك لان التفاوت في الوضوح والخفاء بالسرعة والبطء وههنا فهم المسمى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم الثانى في زمان واحد نعم يتم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات مترتبة في الزمان * قال قدس سره وايضا ينقض هذا الحكم المخ * وذلك لان كل واحد من الجزء وجزء الجزء لازمان لفهم الكل بالمعنى الاخص مع انكم قلتم انها تأتى فيها الوضوح والخفاء * قال قدس سره وله فيها كلام * اى في تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم المخ (قوله لان السامع ان كان الى آخره) وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا يرد انه يجوز ان يكون عالما بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والخفاء في الكلام بواسطة التعقيد اللفظي الحاصل من تقديم بعض الممولات على الاخر لان ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأى بالدلالة الوضيعة مع بقاء فصاحة الكلام (قوله لتوقف الفهم على العلم بالوضع) فان قيل الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة قلت المراد بالدلالة في قوله لم يكن دالا عليه لم يكن المعنى

مفهوما بالفعل كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى بقوله وان لم يكن طالما بوضوحها
 له لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) اى السلب الكلى
 والسلب الجزئى بصدق رفع الايجاب الكلى فلذا قال لا يكون كل واحد دالا
 وقوله ويحتمل ان يكون اى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل ان
 يكون بعضها دالا فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله
 وعلى التقديرين اى على القيد والمقيد لا على المقيد اذ لا احتمال على شئ من التقديرين
 لتعيين السلب الكلى والجزئى والمقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن
 واحد منها اى قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل ان يكون بعضها دالا بخلاف
 قولنا لم يكن واحدا منها دالا والاولى تركه لتمام المقصود بدونه (قوله فليتامل)
 لعل هذا اشارة الى انه انما يتم على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل
 اذا اخر يفيد سلب العموم واما على مذهب الشيخ عبدالقاهر من انه اذا اخر
 عن اداة النفي وما فى معناها يفيد النفي عن الكل مع بقاء اسل الفعل فلا يصح وذلك
 ظاهر (قوله وقريب منه) اى الجواب الاول بحسب التباير بالاطلاق والتقييد
 والثانى بحسب التباير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحس) اى
 الخيال (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الخ) لا يخفى ان اللازم من حيث انه لازم لادالة
 له على الملزوم وان دلالة اللازم هو الانتقال من الملزوم الى اللازم دون العكس
 فلا بد من اعتبار كون تلك الوازم ملزومات فى الذهن وحيث ان يكون داخل فى قوله
 وكذا اذا كان لشيء ملزومات فالاولى الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالملزوم
 واللازم ههنا التسبوع والتابع فمع كونه خروجاً عن السابق واللاحق لكون
 المراد فيهما المعنى المتعارف لا فائدة لهذا التفصيل فى هذا المقام وانما يقيد
 فى الفرق بين الكناية والمجاز (قوله هو ان يكون الخ) فانه الذى يتأتى فيه
 الوضوح والحقاً دون ما هو عند الميزانيين كما مر (قوله فانه يجوز الخ) انما
 اعتبر المعنى الواحد جزءاً من شئ وجزء الجزء من شئ آخر ليتأتى ايراد المعنى الواحد
 بطرق مختلفة الدلالة فى الوضوح (قوله ينبغي ان يكون الامر بالعكس) نقل
 عنه يعنى قد لزوم من كلامه ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالة على جزء
 جزئه لوجود الواسطة مثلاً اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
 عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة على الجسم لان
 المساوى للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس انتهى فمعنى قوله بالعكس بعكس
 ما هو مفهوم منه ويجوز ان يحتمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشئ على ما هو

جزء من جزئه اوضح من دلالة على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلابا بالنسبة الى جزء الجزء سواء كانا مفهوما من لفظ واحد او من لفظين (قوله الامر كذلك) لما تقرر ان الجزء سابق على الكل في الوجودين والابطال الجزئية (قوله لكن القوم الى آخره) يعني ان تعليلهم التبعية بما ذكر يدل على ان المراد التبعية في الوجود فيكون التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فصح ما ذكرنا من ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة على جزء الجزء المتأخر عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم وقال هذا هو المستطور في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في الشئ بالعكس وقال في بيان اشتراط لزوم الذهن ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه واعترض عليه بانه منقضى بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فعلم من كلامه ان القوم مصرحون بالتبعية بالمعنى المذكور ومعلومون لها بما ذكره فكلام الشارح رحمه الله تعالى تام على ما ذكره القوم قال قدس سره قد صرحوا الخ * التصريح المذكور يجوز ان يكون باعتبار الصلاحية كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشريفة قال قدس سره على ان المقصود الاصل الخ * هذا المعنى تأويل للتبعية وصرف عن الظاهر ارتكبه من قال ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اما غاير الفهم الكل بالذات او بالاعتبار كاذب اليه الشيخ ابن الحاجب لانه حكم به القوم وقال الشارح رحمه الله في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع للمطابقة وهذا يقتضي الاثنية بل التأخير عن المطابقة مع القطع بان فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكروا التبعية وارادوا ان فهم الجزء ليس بمقصود اصلي وانما يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء * قال قدس سره وردوا الخ هذا الرد ليس من القوم وانما اوردته شارح المطالع على ما ذكره القوم وهو مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلان سلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ او لا يحتاج الى فهم الجزء بنفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل او فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراضه وهو انه لو كان التضمن

فهم الجزء القصدي المتأخر عن فهم الكل يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في التلث لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئا منها لاننا لانسلم ان اللفظ دال عليه بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ اولا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه * قال قدس سره لقواعد القوم * المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم الجزء على الكل في الوجودين * قال قدس سره كما في الالفاظ * المركبة فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلائلها ليست الادلالة اجزائها من الالفاظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة * قال قدس سره في المركبات * اي في المعاني المركبة * قال قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل * تقدمها على فهم الكل مطلقا مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور الكل بالكنه او بالوجه واما تقدمها على فهم الكل من اللفظ فممنوع وما ذكره في حاشية المطالع من انه مالم يفهم الجزء من اللفظ او لا يتنوع فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا معنى به تذكر الجزء مفصلا محطرا بل تذكره اجمالا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء مطلقا كما لا ينبغي على التأمل كيف وتذكره من اللفظ موقوف على تذكر وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ غير فهم كل جزء منه اجمالا كما اختاره الشيخ ابن الحاجب اما تقدمه عليه بالذات فهو موقوف على اثبات تغايرهما بالذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه ودونهما خراط القتاد * قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية الخ * ولا يمكن حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل اي فهم الجزء المراد وانما ترك التصريح بقيد الارادة لما تقرر عندهم ان ما ليس بمراد ليس بمدلول لان ترتيبه على ما قبله بالفاء في قوله فكانهم بنوا الخ آب عنه كل الاء (قوله فكانهم بنوا الخ) اتي بلفظ كان لعدم تصريحهم بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك ما في المفتاح من ان اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع ومتى كان لمفهومها تعلق بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الاخر داخلا في مفهومها الاصل

او خارجا عنه ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبت العقل بل ان كان مما يثبت
اعتقاد الخطاب اما العرف او لغير عرف امكن للتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك في صحة
ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى الى الاخر بوساطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة
العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كلزوم احدهما للآخر
بوجه من الوجوه انتهى ولا خفا في دلالة كلامه على ان في الدلالة العقلية انتقالين
والثاني متأخر عن الاول (قوله ان الجنس مالم يخطر الخ) الجمل الثلاث معطوف
بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لان الجزء مترتب على مجموع الجمل
الثلاث اى اذ لم يكن الجنس مخطرا اى ملتقنا اليه قصدا او يكون النوع مخطرا ولم
تراع النسبة بينهما يكون احدهما جزا للآخر امكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس
في الذهن (قوله لا محالة يكون معنى تركيبيا الخ) لان المطابقة لمقتضى الحال لا يمكن
في المعنى الافرادى * قال قدس سره فحينئذ يتصور اختلاف الخ * فيه ان اللازم
من اختلاف الشرط قوة وضعفا اختلاف المطابقة قوة وضعفا وهو غير الواضح
والخفا في الدلالة فانها سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطؤه والقوة والضعف
رجحان عدم جواز تخلف العلم بالدلول وعدم رجحانه الا يرى انهم قالوا ان الدلالة
العقلية اقوى من الوضعية وهى اوضح منها * قال قدس سره وما تقدم الخ *
جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الاعتراض مندفع بما مر من ان المراد بالاختلاف
في وضوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة اى يكون الانتقال من اللفظ
الى المعنى سريعا او بطيئا كافي الدلالة العقلية فان الانتقال الى اللازم اسرع من
الانتقال الى لازم اللازم والانتقال الى الجزء اسرع منه الى جزء الجزء وفيما نحن
فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه
لا سرعة الانتقال من اللفظ اليه فانصاف الدلالة بالوضوح والخلفا فيه باعتبار
سرعة حضور المعنى وبطئه لا بالنظر الى نفسها فانها قبل العلم بالوضع غير حاصلة
وبعد حاصلة البتة من غير تفاوت في ذاتها كافي صورة الف النفس وقرب العهد
وكثرة ورود على الخيال ليس بالتفاوت بالوضوح والخفا في نفس الانتقال
من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة
تذكر الوضع وبطئه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا مجدى
نفعنا في نفع المناقشة المذكورة لو كان في التعريف اشعار به وليس كذلك بقى شيء
وهو انه على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقا بقوله

فان قيل لان سلم الخ والتغاير بينهما باعتبار السند وانما لم يقل فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحا وخفأ بالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعفا حتى يكون مناقشة اخرى بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه خلاف الواقع اذ لا اختلاف في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره وربما يقال الخ * اى في الجواب عن المناقشة بتغيير الدليل * قال قدس سره بحسب الاختلاف الخ * سواء كان الاختلاف المذكور ناشئا من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف الف النفس او قرب العهد او كثرة الورود على الخيال او غير ذلك * قال قدس سره وذلك امر الخ * اى الاختلاف المذكور لا ينضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحا وخفأ باعتبار اختلاف الزوم في كونه بينا وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه امر مضبط للمتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعى لمراتب الوضوح والخفأ * قال قدس سره يمكنه رعاية اختلاف الخ * لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ المشترك عليها بعد العلم بالوضع * قال قدس سره وايضا لو سلم الخ * اجاب عنه في شرحه للفتاح بان التراكيب التى يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحجوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها * قال قدس سره واما ثانيا فلان الوضوح الخ * اى ما ذكرت سابقا من بيان الوضوح والخفأ في الدلالة التضمنية مبنى على ان التضمن فهم الجزء مخطرا بالبال بعد فهم الكل وان التبعية معناها التبعية في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجمالا في ضمن الكل فالجزء وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور جميع الاجزاء اجمالا لتصور الكل ومعنى التبعية التبعية في الحصول من اللفظ اى المقصود الاصلى من وضع اللفظ هي الدلالة المطابقة والتضمنية حاصلة بتبعيتها * قال قدس سره ولا بد منه الخ * بهذه الزيادة صار هذا البحث مغايرا لما ذكره سابقا بقوله قلت تقييد المعنى بما ذكره مما لا يدل عليه اللفظ * قال قدس سره وذلك الخ * اى لا بد من الاشعار به لان الالفاظ الخ * قال قدس سره ليصح الكلام * اى ما قالوا من ان علم البيان شعبة من علم المعاني وانه باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التى يبحث عنها في علم المعاني (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم للانتقال من كلام الى كلام

فان ما سبق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه وكذا
 كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي هو ليس اصلا برأسه (قوله المراد به الخ) فيه
 اشارة الى انه لابد فيهما من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار القرينة
 المانعة عن ارادة الموضوع له في الجواز دون الكناية (قوله ثم ظاهر هذا الكلام
 الخ) لان الظاهر كون القسم اخص مطلقا من المقسم ولا يجوز كونه اعم منه
 قوله لا يصح ظاهرا وبصح تأويلا (قوله لابد في جميع اقسامه من العلاقة
 الصحيحة للاتصال وهو المراد بالازوم ههنا وفي بيان انواع العلاقة ما هو قسم
 منه كما ينبغي (قوله ليس بعلة) اي تامة او فاعلية (قوله فذكر المشبه به) واريد
 المشبه فصار استعارة اي مصرية كما هو مقتضى ظاهر العبارة وتخصيص الاستعارة
 المصرية مع ابتداء الاستعارة بالكناية والتخييلية على التشبيه ايضا لكثر تهاولت
 ان تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا او كناية واريد المشبه من حيث انه
 فرد من افراد المشبه به فيشتمل القسمين (قوله فانحصر المقصود الخ) لما كان ضمير
 انحصر راجعا الى علم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان الفن مشتملا على
 امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك
 قال فانحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية وما ذكرنا ظهر ضعف
 ما قيل انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اصالة او تبع كالتشبيه لم يحتاج الى
 التكلف في كونه مقصودا * قال قدس سره وفيه من النكت الخ * كما ستطلع
 عليه في مباحثه * قال قدس سره وله مراتب الخ * اي باعتبار ذكر اركانها
 وحذفها * قال قدس سره مع ان دلالة مطابقة * اي دلالة من حيث انه تشبه
 واتما قل ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شيء باخر كناية عن معنى ثالث يستتبع
 التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للفتاح وخواشيه * قال قدس سره قال
 بعض الافاضل * وهو مولانا كمال الدين ابراهيم البحراني تأييد لما ذكره من كون
 التشبيه اصلا برأسه وما هو لازم للمعنى الوضعي وان اللفظ فيه مستعمل في المعنى
 الوضعي لينتقل منه الى لازمه المقصود بالذات بالاثبات والنفي لان المقصود الاصل
 فيه هو المعاني الوضعية فقط على ما قيل وهذا هو المذكور في شرحه للفتاح فاقبل
 ان قوله والحق الخ بيان للحق على مختار الشارح رحمه الله وما نقله من الفائدة بيان
 لما اختاره فلا مخالفة بين كلاميه في كتابه وهم لان سبوق كلامه قدس سره لبيان
 ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق
 انه اصل برأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل * قال قدس سره كنسبة الكناية

الخ * في جواز ارادة المعنى الاصل في كل منهما * قال قدس سره من الجهة
الافخرى الخ * وهى كونه بمنزلة المفرد من المركب (قوله هذا بحث الخ) بيان
للمحصل والتشبيه اما مبداً محذوف الخبر او عكسه او وقوف الاخر على سبيل
التعداد والتشبيه مطلقاً مبنى الاستعارة مطلقاً وكون وجه الشبه اقوى شرط
في الاستعارة المصرحة فقط قال العلامة في شرح المفاتيح في بحث تعريف الاستعارة
ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول
فبان يشترك شيان في وصف وفي احدهما اقوى من الاخر فيعطى الناقص اسم
الزائد مبالغة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسد وانت تريد الشجاع
واما الثاني فبان يشترك شيان في وصف وانما يثبت كماله في التشبيه بواسطة شئ
آخر فيثبت ذلك الشئ في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئاً غير سبع
فيثبت لها ما يختص التشبيه به وهو الاظفار وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ان مبنى
الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه الشبه اقوى والبحوث عنه عام فاسد وما
اجيب عنه من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه الشبه اقوى ومتطفل وان ابتناء
الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضى ابتناءها على كل فرد منه مع كونه
تكلفاً بناءً على الفاسد (قوله) ولا كان هو اخص الى آخره) لا وجه ابراز
الضمير الا ان يقال انه تأكيدي للمستتر ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من
مقاصد علم البيان الباحث عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة
يقتضى ان يكون عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام
الدال عليه كما يدل عليه (قوله) وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه الى آخره
والتشبيه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فيبينها مبالغة لكن المصنف رحمه الله تعالى
لما فسر التشبيه الاصطلاحي ايضاً بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوي
كان اخص منه فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتعلق به من الطرفين
ووجه التشبيه واداته والغرض منه من مقاصده ومعنى قوله اصلها التشبيه انها
فرعه يترتب عليه لانها مسبوكة منه ولذا قال فذكر المشبه به واريد به المشبه دون
فحذف المشبه واريد منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه
او الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر به فعل
المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما عرجى من قوله لانه كثير اما
يطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال

في كلامهم ويشقون منه المشبه لفاعله والمشبه والمشبه به للطرفين ويقولون وجه
 الشبه والغرض منه وادائه ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال والعل
 السكاكي رحمه الله تعالى لاجل هذا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصني
 لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت واللطائف ما يوجب للكلام حسنا
 وبلاغة لا تدرك غاية جعل البحث عما يتعلق به من المقاصد (قوله اشار اولا الخ)
 ليكون الفائدة اتم بالعلم بالذوق عنه والمناسبة بينهما وليس مراده ان معرفته موقوفة
 على معرفة المطلق فلذا ذكر تفسير التشبيه القوي اولا حتى لا يحتاج الى اثبات
 ان المطلق ذاتي للخاص وان المقصود معرفة الخاص بالكنه (قوله او غير ذلك الخ)
 اي التشبيه الضمني كما في بعض صور التجريد وكفا في قوله وان تفق الانام وانت منهم
 * فان المسك بعض دم الغزال * كما سمحي (قوله فاللام الخ اشارة الى التشبيه
 المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما يمتنى على التشبيه (قوله فليس على اطلاقه) بل
 مقيد بما اذا لم يكن في المقام ما يدل على التفسير فالاصل ومقتضى الظاهر الاتحاد
 واذا دل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متغايرين واورده امثلة كثيرة
 في التلويح (قوله هو مصدر قولك الخ) اي من الدلالة التي هي صفة المتكلم
 لا من الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه لا يصح حملها على التشبيه لكونه فعل المتكلم
 وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دون اللازمة كما سبق الى التوهم لان الدلالة لم يحمي
 لازما فاهو صفة اللفظ ايضا متعد الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه اي الدلالة
 اللفظ السامع (قوله ان يدل) اي المراد من الدلالة المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر
 فانه لا يصح حمله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللغة جعل الشيء شيئا باخر
 واجعل المذكور ليس الاعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسر بالدلالة
 وضمير يدل للتكلم المداول عليه بآلئ في دلت (قوله على مشاركة) اي اشتراكا ووقع
 في شرح العلامة فالفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سافرت وواعدت
 (قوله في معنى) اي وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد عمرا في الدار فانه
 لا يسمى تشبيها (قوله وظاهر الخ) انما قال ذلك لانه لو اريد بالكاف ونحوه اندفع النقص
 لكنه خلاف الظاهر ولم يقل ههنا فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم
 شائع عند اهل العربية (قوله لنحو الخ) اي للدلالة على الاشتراك المستفاد
 منهما فان فيهما دلالة على شركة زيد وعمرو في القتل وشركتهما في المجيء وليس
 شيء منهما تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك

٩ حتى يحتاج آه لم يبحه

في وصف بل لا يد فيه من ادعاء مماثلة اخذ الامر من الآخر في وصف ومساواته
 اياه في القاموس شبه مثله وفي التاج التشبيه مائند كردن ولذا تفاه الشاعر في قوله
 * ما نمت مادحها يا من تشبها * بالشمس والبدر لابل انت هاجبها * من اين للشمس
 خال فوق وجنتها * الخ وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بانه اذا قصد من نحو جاني
 زيد وعمر وقاتل زيد عمرا الدلالة على المشاركة لم يضر اندراجها في التشبيه * قال
 قدس سره يدل صريحنا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما * فيه ان الواو للجمع
 المطلق فيدل على ثبوت المجيء لهما لا على ثبوت لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر *
 قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة * فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم
 ونسبة الفعل الاختياري الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصدا بخلاف
 الدلالة التي هي صفة اللفظ فا قيل انه يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم
 * قال قدس سره فيكون تشبيها لغة * قد عرفت انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك
 بل لا بد من ادعاء مماثلة ايضا * قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا
 * فيه ان معنى تقابل زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للقتل ومفعولا له ومعنى تشارك
 زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا له وهذا المعنى يقتضي ان يكون
 شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لقتلهما حتى يكونان فاعلين للشركة * قال
 قدس سره واعلم ان الدلالة على المشاركة الخ * فيه ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة
 لاجدهما متعلقة بالآخر ويلزمه ثبوت الشركة للآخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول
 الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد عمرا
 المشاركتين (قوله وانما قال الخ) اى اكتفى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستعارة
 التخيلية (قوله عند المصنف) لانها عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبه
 بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا في الاستعارة بالكناية (قوله او في حكم
 الخبر) في افادة الاتحاد وتناسي التشبيه من الحال والمفعول الثاني من باب
 علمت والصفة والمضاف كلبعين الماء وكونه مبينا له كقوله تعالى (حتى يتبين لكم
 الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) (قوله لولا دلالة الحال او فحوى
 الكلام) اى لولا القرينة الحالية او المقابلة المعينة لارادة المنقول ايه فانه اذا اتى
 القرينة المعينة اتى اثره اعنى تعيين ارادة المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه
 فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء المانع اعنى وجود القرينة المعينة وان كان
 بالنظر الى وجود المقتضى اعنى كون المنقول عنه موضوعا له متعينا ارادته فاندفع

انه اذا اتى القرينة المعينة تعين ارادة المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحا لهما عند انتفاء القرينة وقال الشارح رحمه الله في شرح الكشف ان صحة ارادة المنقول اليه تبني على دخول المشبه في جنس المشبه حتى كانه من افراده يصلح له كما يصلح لافراده الحقيقية واشترط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعني ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بارادة المنقول عنه لا المنقول اليه وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه ان نفى القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تبني على كونه موضوعا له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعداء احتمال الارادة وصلاحيتهما اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناش عن دليل وفيه ان المقصود ههنا صلاحية الكلام لارادتهما لاحتماله لهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة يحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال غير ناش عن دليل (قوله والطلاق الاركان الخ) مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو الدلالة (قوله ان التشبيه كثيرا الخ) في قوله اركانه استخدام (قوله ولان ذكر احد الطرفين واجب) اي في الكلام الدال على المشاركة فلا يردانه يقال نعم في جواب هل زيد يشبه الاسد فقد حذف الطرفان (قوله والريق والخمر في المذوقات) على زعم الموازين بشرطها كذا في شرح المفتاح الشريف وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها ذة طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه الشبه بينهما الطعم وليس كذلك بل وجه الشبه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان خبيثة من بيت رأس * يكون مزاجها غسل وماء * على انباها او طعم غص * من التفاح هصره اجثناء (قوله ووجه الشبه الخ) تعرض لبيانه لكونه خفيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم المكة لا الادراك (قوله عما من شأنه الحيوية) وهو الموافق لقوله تعالى (كنتم اموا فاحياكم) ولما تقرر عند اهل السنة ان البنية ليس بشرط للحياة فالجزء الذي لا يتجزى ايضا قابل للحياة عندهم وكونه متعسافا في زوال الحيوية لا يقتضي ان يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب استعمال الكل في فرد كالوجود في الوجود الخارجي قال الشارح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من امره وصفته الحيوية بالفعل فجمع التعريفين الى معنى واحد وحيث اطلاقه على مالا حيوة فيه مجاز (قوله كيفية نفسانية) الظاهر ما يكة تصدر عنها اي بسببها عن النفس الناطقة الافعال اي الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين على السواء

وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) مأمور جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقا الاما جاء في الشر بحمله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول الخ) فكان المحسوس اي محسوس اوضح من المعقول اي معقول فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون جعلاً لما هو فرع في الوضوح اصلا في الوضوح والاصل في الوضوح فرعاً وهو غير جائز فاندفع ما قيل ان المشبه به يجب ان يكون اصلا في وجه الشبه فقط فيمكن ان يكون المعقول اصلا من وجه فرعاً من وجه ولا خلاف فيه لاختلاف جهتي الاصال والفرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور) بخلاف ما لو حاول محاول المبالغة في وصف الجثة بالظهور وقال الشمس كالجثة بان يكون التشبيه مقلوباً كان جيداً من القول (قوله مثل (٧) الخيالات) اي المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فانها داخلية في الحسيات والوهميات اي المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات المدركة بالوهم والوجدانيات اي ما تدركه بنفوسنا مثل الجوع والعطش والغم والفرح (قوله او مادته) اي اجزائه التي يتركب منها (قوله الخيالي) سمي بذلك لكونه مركباً من الصور المجمعة في الخيال (قوله كل واحد منها) مما يدرك بالحس فلا يدرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خيالاً بل وهمياً كاسباب الاغوال فان الثاب يدرك بالحس دون الغول (قوله من باب جرد قطيفة) والاصل شقيق محمر وصفه بالاحمرار مع كونه احمر للمبالغة في احمراره ولانه قد يكون غير محمر (قوله اراد به شقائق النعمان) ورده الى المفرد المفيد لضرورة الشعر والا فالشقائق يطلق للواحد والجمع (قوله الذي لا يكون الخ) بل هو من مخترعات التخييلة ويرسم فيها من غير وجوده في الخارج واما الوهمي بمعنى ما يكون مدركاً بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدافة زيد وعداوته فلا كلام في كونه عقلياً بهذا المعنى كذا في شرحه للفتاح (قوله لكونه غير منتزع منه) لعدم كونه حاصلًا من اجتماع امور محسوسة بخلاف الخيالي فانه وان كان من مخترعات التخييلة لكنه منتزع من الحس لكونه مجتمعا من امور كل واحد منها محسوس ولاجل هذه المناسبة ادخله في الحسي دون الوهمي (قوله ولهذا قال الخ) اي لكون معناه ما ذكر لا المعنى المتعارف قال غير مدرك بها ولم يقل ما يكون مدركاً بالوهم (قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ) يعني لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة شبيهة بالخلب والذاب (قوله يتميز عن العقلي) اي العقلي الصرف (قوله

الخيالات نسخة

والحال ان مضاجعي الخ (اشارة الى ان الجملة حال وان المضاجعة كناية عن
 الملازمة وان في البيت قلبا لان المقصود الاصلى يقتلني والحال ان معنى ما يمنعك
 عن قتلي دون ما يمنعك عن قتلي معنى (قوله وما يجب التنبيه له الخ) لما حل
 الخيالي والوهمي على غير المتعارف بين وجه عدم الحمل على ذلك ووجه الحمل على
 غير المتعارف (قوله الصور المرئسة في الخيال) لانها داخلة في الحسى ولا حاجة
 في دخوله الى قيد او مادته (قوله ولا بالوهميات الخ) لدخولها في العقلي المفسر
 بما ذكرناه من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها لكنه لو ادرك
 لكان مدركا بها (قوله لان الاعلام الخ) يعنى ان المثالين اللذين ذكرهما
 لا يصدق عليهما الخيالي والوهمي بالمعنيين المذكورين فاذا ذكره الشارح رحمه الله
 وجه انى لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكرنا وجه لمى والاولى النعرض
 لهما وفي الكلام لفونشر على الترتيب (قوله ورؤس الشياطين) في قوله تعالى
 (انها شجرة تخرج من اصل الجحيم طلوعها كأنه رؤس الشياطين) والتشبيه
 تخيلى على ما في الكشف لان رؤس الشياطين وان كانت متحققة في الخارج
 محسوسة في بعض الاوقات للانبياء والاولياء عليهم السلام لكنها على الوجه الذى
 قصد التشبيه بها وهى كونها اقبح الاعضاء واخبثها من هو اقبح الموجودات ٦
 واخسرها كما تقر في الاوهام ليست بموجودة في الخارج (قوله كصدقة زيد
 وعداوة عمرو) فان لهما تحقفا رابطيا (قوله بل النفس هى التى تستعملها) هكذا
 في شرحه للفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا تظهر فائدة ايراد ضمير الفصل
 والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعنى انه ليس المراد بما يدرك بالوجدانيات
 مطلقا بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما يدركه بنفوسنا داخل في العقلى من غير
 حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور واختلفوا في ان تلك القوة هى الواهمة او قوة
 اخرى قال الامام الرازى كلا القولين محتمل فان كانت هى الواهمة فالفرق بينها وبين
 الوهميات بالمعنى المشهور ان الوجدانيات يكون ادراكها بحصول انفسها والوهميات
 يكون ادراكها بحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح
 مختصر الاصول فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين فاعترض له شكوك لعدم العلم
 بسريرة المقال (قوله ان اللذة ادراك ونيل) النيل الاصابة والوجدان والواو بمعنى
 مع اى ادراك يحاط به نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع الادراكات وقوله
 يحاط بالنيل بمنزها عما لا يحاط به النيل اعنى الادراك بالشئ فان الادراك الذى يكون
 بالشئ ليس بلذة بل بخيالها فلا يد ما قيل ان هذا التعريف يقتضى ان لا يكون اللذة

والإلم من قبيل الإدراك لأن المركب من الشيء وغيره لا يكون ذلك الشيء بل لا يكون
اللذة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند المدرك متعلق بكمال وخير أي يكون كاليته
وخيرته عند المدرك بأن يكون معتقدا لكماليته وخيرته فبدلاً لأنه لو لم يعتقد
لا يلتذبه ولو اعتقده ولا يكون كالأو خيراً في نفس الأمر يلتذبه والكمال ما يخرج به
الشيء من القوة إلى الفعل وهو من حيث أنه يقتضي براء من القوة لذلك الشيء
يسمى كمالاً وباعتبار كونه مؤثراً عنده خيراً وانما ذكرهما التعلق باللذة لهما وآخر الخبر
لأنه يفيد تخصيصاً للكمال وقيد بالحقيقة لأن الشيء قد يكون كمالاً وخيراً من وجه
دون وجه والالتذاذ بالوجه الذي هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسى وعقلي
فإن ذلك الكمال إما من المحسوسات أو العقولات وفي الشفاء اللذة ليست الإدراك
الملائم من جهة ما هو ملائم فالحسية احساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله
فكادراك القوة الغضبية الخ) أي إدراك النفس بتوسط القوة الغضبية التي
شأنها دفع المنافر وبتوسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير
عندها وهو الغلبة في القوة الغضبية وجذب الملائم في القوة الشهوية
في الإشارات كمال القوة الشهوية مثلاً أن يتكيف العضو الذائق بكيفية الخلاوة
وكذلك المشعوم والملبوس ونحوهما وكال القوة الغضبية أن يتكيف النفس بكيفة
ظلية فقوله كتكيف الذائفة بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية
وإدراكها لذة حشوية وكذا الحال في البواقى (قوله والمتوهمة بصورة الخ) أي
وكتكيف الواهمة بصورة شيء مرجو حصوله لقوة الأسباب الآخذة في حصوله
كوصول المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصول الذي هو معنى جزئي متعلق
بالمحسوس كمال الواهمة وإدراكه لذة حسية وهمية (قوله فهذه مستندة إلى
الحس) أي حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن في شرح الإشارات ما حاصله
أن الكمالات التي تتعلق بها اللذة منها ما يتعلق بالقوة الشهوية أعني الحواس
الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة
(قوله وهو إدراكاتها المجردات اليقينية) بالرفع صفة إدراكها أي إدراكاتها
للمجردات أي الواجب تعالى والعقول المصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود
على وجود يطابق الواقع من غير شبهة وخص المجردات وإن كان إدراكاتها لقولات
مطلقاً وإدراكاتها للمكات الفاضلة كالاتها لأن أجل الكمالات إدراكاتها
للمجردات على ما تقرر في موضوعة فاذا ذكر تصوير اللذة العقلية في أجل أفرادها
وليس المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وبما حررنا.

اندفع الشكوك والشبه التي اتي بها بعض الناظرين فتدبر (قوله تحقيقا وتخيلا)
 اي شركة تحقيق او تخيل او محققا او مخيلا (قوله مع ان شيئا منها ليس وجه
 التشبيه) اي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة لانه لا يصلح شيء منها
 ان يكون وجه شبهه (قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد الخ) اراد بالمعنى ما يقابل
 العين سواء كان تمام ماهيتهما اوجزا او خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق
 اذا الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والنقصان والمقصود انه لما كان
 التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لاخر في معنى وادعاء بمائلته معه لا بد
 وان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه في اعتقاد المتكلم ففي
 التشبيه الغير المقلوب له مزيد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقلوب
 مزيد اختصاص له بالمشبه به نحو الاسد كزيد فلا حاجة الى ما قيل المراد بقوله بهما اي
 باحدهما كما في قوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) مع انهما يخرجان من المالح فانه
 توجيه فاسد لان التثنية نص في معناه لا يحتمل غيره وما في الآية على حذف المضاف
 اي مجتمعهما (قوله ولهذا قال الخ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه
 الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا تابعا للشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر وكونه
 مختصا بالمشبه به مع ان شيئا منها ليس شرط في التشبيه فعلة اراد بالوصف المعنى مطلقا
 سواء كان خارجا او لا وبكونه في نفسه ان لا يكون بالقياس الى المشبه لان لا يكون
 مخيلا وبكونه مختصا بالمشبه به الاختصاص الادعائي لا الواقعي بان يقصد المتكلم
 اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا يفهم ان في عبارة
 الشيخ اشارة الى اعتبار الفصد في الاشتراك (قوله على سبيل التخييل والتأويل)
 اي نصرف التخييل وجعلها ما ليس بمحقق محققا (قوله جمع دجية) بضم الدال
 وسكون الجيم وقح الباء (قوله ليالي المدلول عليه بما قبله) من قوله رب ليل
 قطعه بصدود * او فراق ما كان فيه وداع * فان رب للتكثير (قوله اول النجوم)
 والاضافة لادنى ملاسة ورواية ديوانه دجاء بذكر الضمير وهو الذي اختاره في شرح
 المفتاح (قوله حتى يخيل ان الثاني الخ) قدم تخيل الثاني على تخيل الاول اشارة
 الى انه المقصود بالذات ههنا * قال قدس سره اقرب * لان المقصود ظهور
 السنن بين البدعة فالمناسب له ان يتعبر تشبيه البدعة بالظلمة او لا لان الظلمة مقدم
 على النور فورد ان الله خلق الحق في ظلمة ثم رش عليه من نوره (قوله تلمع من
 بينها) اي تظهر من لمعان فلان من الباب اذا برز منه لامع البرق اضاء (قوله لا يحتمل
 القلة والكثرة) اي بالنسبة الى كلام واحد كالملمح يحتملها بالقياس الى طعام

واحد (قوله عيساء) من العمائة بمعنى الباطل (قوله كما يوجب الكلام
 الفاسد) أي فاسد المعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم
 الانتفاع والاستضرار بالوقوع في العمائة والوخشة (قوله ولا يحصل منفعته
 الخ) أي على وجه الكمال بأن لا يقع في الوخشة والتخبر (قوله وهي
 التغذية) أي على وجه الكمال (قوله فكأنه أراد الخ) أي أراد بكثرة النحو
 في الكلام صكون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة
لكونها كثيرة بالقياس إلى الوجوه القوية اولانه حصل الكثرة بسببها
 في النحو وحينئذ يكون المرد بقسلة النحو في الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه
 (قوله ونحو ذلك) كاجتماع الوجوه القوية الموجب لتعقيد اللفظي المخل بهم
 المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له (قوله كرباسا) الكرباس بالكسر
 ثوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح كذا في القاموس (قوله يكون
 معنى قائما بهما) اذ لابد من وجود وجه الشبه في الطرفين (قوله متفرقة فيها)
 أي ليس حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها (قوله مرتبة) أي مثبتة من رتب
 رتوبا اذ اثبت (قوله من الألوان) لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات ايضا
 فكأنه جعلها داخلية في الألوان كما زعم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهاية الخ)
 سواء كانت في المحيط او المحيط المراد الاحاطة التامة لانها المتبادرة فخرج الزاوية
 والعبارة من صنعة الاحتمال كقوله تعالى (جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار
 مبصرا) أي جعل لكم الليل مظلا لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا فيه من فضله
 فيقدر بالسطح بقرينة كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة
 احاطة نهاية واحدة بالجسم او بالسطح كالدائرة والكرة (قوله اعني انها عبارة
 الخ) حل التعريف الاول على التسامح بجعل الجزء شرطا وفي شرح العقائد النسفية
 حل التعريف الثاني على التسامح بجعل الشرط جزءا ولعله متردد في ذلك اذ يرد على
 كل واحد اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول يلزم ان لا يكون
 الانتقال معتبرا في الحركة بشرط انها وان جعلت مجموع الكونين يلزم ان لا يكون
 الاستيازين الحركة والكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل
 في الآن الثاني الى مكان آخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني
 مشتركين الحركة والكون (قوله مختص بالحركة لاينية) مبني على تركيب
 الزمان من الآتات المتتالية (قوله هو الخروج الخ) ويقع في المقولات الاربع الكيف
 والكم والايين والوضع بالاتفاق (قوله والحركة من الاعراض النسبية)

اى على التعريف الاول لانه الاين المسبوق ومن قبيل الانفعال على التعريف الثانى
ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة
والى هذا اشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبيل الاين وقيل
من قبيل ان يفعل وقيل من قبيل الكيف (قوله فكانه اراد بالمقادير الخ) فيه بحث
اما ولا فلانه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء
من قبيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين لانهم صرحوا
بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم فى بحث الرؤية ان ترى الاجسام لان الفرق
بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لا يلزم قيام
العرض بالعرض وامانيسا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة بتبع المقادير
والحركات فعداها من المبصرات دون معروضاتها تحكم وامانيسا فلان الحسن
والقبح والضحك والبكاء ايضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات
دون تلك الاوصاف تحكم * قال قدس سره انه اراد بالكيفيات الجسمية الخ *
فيه انه على هذا الوجه جعلها بمادرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل
بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعا واوصاف الجسم * قال قدس سره لاحتمال
الخ * لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه الشارح رحمه الله تعالى من انها
من الكيفيات فاقبل ان التمثيل يكفيه مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف
من الكيفيات المستلزمة للاضافة ليس بشئ (قوله كالحسن والقبح الخ) يعنى
انه اذا قارن الشكل للون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال لشيء انه حسن
الصورة او قبح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن
والقبح المعارض للمجموع كذا نقل عنه (قوله الداخلة تحت الشكل) لا يخفى
انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بالدخول دخول المتصل بما يتصل به كما هو سوق
الكلام (قوله يدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج القوة المرتبة فى ذلك العصب
التي هى غير السمع وهذا القيد معتبر فى تعريفات جميع القوى وان ترك فى بعضها
(قوله اوتار الاغاني) جمع اغنية فى القاموس بينهم اغنية كالتقية ويخفف ويكسر ان
نوع من الغناء اطلق فى العرف على آلات هى ذوات الاوتار (قوله المزامير) جمع
مزمار من مزمر مزورا غنى فى القاصب كذا فى القاموس فالمراد ما يكون ذات النفع
(قوله فى البدن كله) اى فى ظاهر البدن كله (قوله اوائل المموسات) حصولها
فى العناصر الاربعة التى هى اوائل الاجسام العنصرية (قوله من شأنها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل الاولى للحرارة تسبيل الرطوبات

المنجمدة بالبرد ثم تحليلها ثم تصعيبها وتبخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلها
 مدخل ما فيهما فلذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأنها
 تفريق المشاكلات الخ) كالارض تنشق بشدة البرد والظاهر ما في الشفاء وشرح
 الموافق ان البرودة تجمع بين المشاكلات وغيرها فان شأنها التكشيف ومن ذلك يلزم
 الجمع وبالجمع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلطة (قوله وكون
 هذه الاربعة الخ) واما عند البعض الاخر فالحشونة عدم استواء وضع الاجزاء والملابس
 استوائه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال
 (قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان
 لم توجد المدافعة وكذا الثقل ففهما في الحقيقة ليستا من المماسات انما المماس المدافعة التي
 هي اثرهما فعدهما من المماسات قول ظاهري * قال قدس سره وهي الرطوبة * اي
 الرطب الجاري في شرح المخلص الجسم اما ان يقتضى صورته النوعية كيفية الرطوبة
 او لا والاول هو الرطب والثاني اما ان يلتصق به جسم رطب او لا يلتصق والاول
 هو المبطل ان اتصل بظاهرة فقط غير غائض فيه والمنفعة ان كان غائضا فيه (قوله
 والطلافة والكثافة) اي رقة القوام وغلظه (قوله اي المختصة بذوات الانفس)
 اي لا يوجد من بين الاجسام الا في حاله نفس وهي مبدأ الآثار او الى نسق واحد
 او شعور فلا ينافي وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة
 الى اعتبار الاختصاص الاضافي لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند
 مثبتهن ليسا من الكيف (قوله من الذكاء) مصدر ذكت النار اذا اشتد لهبها
 (قوله اي حدة الفؤاد) التفؤد التوقد ومنه الفؤاد للقلب (قوله وقبل
 هو ان يكون الخ) فعلى الاول خلق وعلى هذا كسي (قوله موضوعات ما الخ)
 في حواشي شرح المفتاح الشريف اراد بالموضوعات الآلات تصرف فيها سواء
 كانت خارجية كافي الخياطة او ذهنية كافي الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال
 وبحسب متعلق بالاستعمال واما مصدرية اي بحسب الامكان * قال قدس سره
 اطلاق العلم الخ * ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخصم والمقصود
 الاعتراض بقوله والملكة المذكورة الخ * قال قدس سره على ملكة الادراك
 الخ * اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية كما في تعريف العلوم وانما قال
 غير بعيد لان اطلاقه على العلوم العملية غير منصوص عليه * قال قدس سره
 مناسب للعرف * فانهم يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة

الادراك * قال قدس سره على الملكة التي ذكرها * اي ملكة العلوم العملية * قال
 قدس سره عن مطلق ملكة الادراك * الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي
 الطبيعة) اي الغريزة في اللغة الطبيعة اي العجيبة التي جبل عليها الانسان (قوله
 وفست الخ) اي فست الغريزة في الاصطلاح بالملكة التي يصدر عنها الصفات
 وما يصدر عنها من حيث قياسه بمحمل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور
 فعلا والغريزة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة والخلق باعتبار كونه فعلا
 والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها فملكة الكتابة
 لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره
 عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح
 الفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق انه لا مدخل للاعتقاد في الغريزة وله
 مدخل في الخلق فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة لهذا المعنى غير ظاهر والظاهر
 اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى
 الضدين سواء (قوله من غير روية) اي فكرو تأمل كن لم تحصل له ملكة الكتابة
 فيفكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم ضد
 البخل واللؤم فان كان بذل النفس فهو شجاعة وان كان بذل المال فهو وجود وان كان
 بكف ضرر مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان بكف ضرر لا مع
 القدرة عليه فهو نسيان الحق * قال قدس سره قد اطلقوا الخ * هذان الاطلاقان
 مذكوران في شرح الاشارات للمحقق الطوسي وتفصيل قيودهما مما لا يتحمله المقام
 (قوله كتألق على ما يقابل الاضافي الخ) فالحقيق على هذا ما يكون متقرر في ذات
 الموصوف لا بالظر الى غيره فيدخل الاعتباري الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف
 بدون تعلقه بشئ في الحقيق (قوله كذلك تطلق الخ) فالحقيق على هذا
 ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه عند
 الحكماء بعض الاضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا يدخل شئ منها
 فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها (قوله والى كليهما الخ) اي الى
 كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال الخ فانه جعل الحقيق مقابلا
 للاعتباري والنسبي واورد مثالين لهما على سبيل اللف والنشر الغير المرتب
 فالحقيق في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتقرر في ذات الموصوف وهذا
 هو ما اختار الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم

الى حقيقى اى وجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف
الاعتبارية نسبة لاه النسب والاضافات باسمها لا وجود لها فى الخارج عندهم
عطف النسب على الاعتبارى عطفاً قريباً من العطف التفسيرى انتهى ولعله اختار
ذلك لاجل ادخال لفظة بين على اعتبارى ونسى ولا يخفى ما فيه من التكلف
(قوله او كانصافه بشئ تصويرى وهمى محض) مثل اتصاف السنة وكل ماهو
علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ماهو جهل بما
يتخيل فيها من السواد والظلام وبهذا التمثيل ظهر ان العقل فى وجه الشبه يتناول
الوهمى كما تناوله فى الطرفين (قوله اما واحد) فى شرحه للفتاح وجه الشبه
اما ان يكون امرا واحداً فى نفسه بان يكون عينا من الاعيان او معنى من المعانى
بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان احدهما
ان تؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتزمة من الكثرة او هيئة واحدة منزوعة منها يعتبر
اشراك الطرفين فى تلك الحقيقة او الهيئة لافى كل واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان
لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه
فهذه هى الاقسام الثلاثة التى فمى كونه واحدا ان يكون منصفاً بالوحدة فى
نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلا منزلة الواحد ان يكون
الامور المتكررة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعدد ان لا يكون موصوفاً
بالوحدة اصلاً هكذا ينبغي ان يفهم وليس معنى الواحد ان يكون بحيث يعد فى
العرف واحداً بان وضع بارائه لفظ واحد سواء كان بسيطا لاجزائه او مركبا من
اجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بارائه لفظ مفرد على ما فى شرح المفتاح
الشرى فان كونه واحداً ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بارائه (قوله وبهذا يشعر
لفظ المفتاح) اى بمفهوم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركيبه
اعتباريا (قوله وفيه نظر ستعرفه) وجه النظر ما ذكره فى بيان المركب الحسى بقوله
وبهذا يظهر ان ما ذكر فى المفتاح الخ وحاصله ان ما يكون تركيبه حقيقيا بان يكون
حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المنزل منزله واعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه
التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد
لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون
فى حكم الواحد انتهى وايس فهما يشعر بكون تركيبه حقيقيا فليحمل قوله اما حقيقة
ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا عن شرحه
للفتاح فلا يكون داخلا فى الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنزوعة انها حقيقة

للمطرفين فيكون كل من الطرفين ايضا مركبا والهيئة المنتزعة صفة طارضة لهما
 فيحوز ان يكونا مفردين وان يكونا مركبين فالنظر المذكور ساقط ولعله لاجل هذا
 اسقط ههنا قوله وفيه نظر ستعرفه وفيما سيأتي قوله وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح
 الخ فلم يوجد في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته
 (قوله لم يلتفت الى تقسيمه) اي تقسيم المجموع المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام
 الثلاثة اذ لا غرض لسياطة باجزائه فالمجموع من حيث المجموع اما حسي او عقلي
 (قوله بتمامه حسيا) سواء كان واحدا او مركبا او متعددا (قوله او متعددا مختلفا)
 بان يكون واحد منه حسيا والاخر عقليا (قوله ولا يجوز ان يكون الخ) اما اذا كان
 بتمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلانه لا بد من انتزاع كل واحد منه
 من الطرفين ويمتنع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي
 والعقلي فانه عقلي وان كان بعض اجزائه حسيا فيحوز ان يكون طرفاه واحدا هما
 عقليا مركبا من الحسي والعقلي فتدبر (قوله والعقلي) سواء كان عقليا صرفا
 او بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صنفين او مركبين من المحسوس
 والمعقول (قوله بل كل محسوس) المناسب للترقي من عدم امتناع قيام المعقول
 بالمحسوس ان يدعى وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به او صاف عقليا كالشبهة
 والجوهرية والعرضية ويترك التعرض لكون بعض او صافه حسيا مع ان الكلية
 تحتاج الى التخصيص اي كل جسم محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى (قوله
 واعلم ان الخ) يجوز ان يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل ما ذكره
 السكاكي رحمه الله بقوله والتحقيق الخ الا انه اوردته بطريق السؤال والجواب
 فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا الخ (قوله اما حسي)
 اي ما يدرك بالحس او عقلي اي ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسيا كالمركب
 الذي بعضه حسي وبعضه عقلي (قوله والاخير الخ) اي المتعدد اما حسي بتمام
 جزئياته او عقلي بتمام جزئياته او مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي (قوله
 او عقليان) اي مدركان بالعقل سواء كان اجزاؤهما عقليين او بعضها عقليا وبعضها
 حسيا (قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي) بالمعنى الذي مر وهو ان يكون
 بتمامه حسيا واحدا او مركبا او متعددا مختلفا فسقط بكل واحد منها ثلاثة اقسام
 كونها عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد اطال بعض
 الناظرين بلا طائل (قوله بذوات الانفس) اي الانسانية (قوله كونها صادرة)
 اشار الى ان الشجاعة كما تطلق على الملكة المخصوصة تطلق على اثرها ايضا (قوله

الدلالة الموصلة) فسر على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رحمه الله ولأنه
الانصب في تشبيه العلم بالنور فيكون كل منهما موصلا إلى شيء (قوله وبهذا
يسقط الخ) أي يجعل وجه الشبهين وجود الشيء وعدمه العراء عن القسامة سقط
كلام الشيخ لأنه أتم إذا أراد بمثل هذا الكلام نفي الوجود وليس كذلك بل أراد
اثبات المعنى الذي في العدم وهو العراء عن القائد للوجود فيكون تشبيها (قوله
لما فيه من شابة التركيب) لأن الإضافة داخلية في المضاف وإن كان المضاف إليه
خارجا لأنه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منتزعة من أمور متعددة عد واحدا (قوله
هو العقل) لأن العقل آلة الإدراك كما أن الملكة كذلك وأيضا العقل يطلق على الملكة
المذكورة صرح به الامام الغزالي في الأحياء (قوله مطلقا) أي واحدا كان أو مركبا
أو متعددا (قوله إلى عدة أشياء) فيما إذا كان الطرف مركبا (قوله أو إلى عدة
أوصاف) فيما إذا كان الطرف مفردا (قوله وحيث لا يخفى الخ) جواب عن قوله
ولم خصص هذا التقسيم بوجه الخ الشبه (قوله في هيئة نعمهما وتشبههما) عموم
الكلي لجزئياته فيكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن يكون
تلك الهيئة أيضا منتزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا ليتمكن انتزاع
الهيئة أيضا منه (قوله فليس أم) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان
المنتزعتان من متعددين مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب
الطرفين تركيب وجه الشبه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكرنا من أن المركب
سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الهيئة منتزعة لاحقيقة ملتزمة من أجزاء
مختلفة (قوله محل نظر) لأنه جعل الحقيقة الملتزمة قسما من وجه الشبه المركب هذا
هو النظر الذي ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى) الكاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون
جملة ترى كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه
في الرضى والمعنى الثريا الشبيهة بالعنقود لاح في الصبح كثرأ وجعله حالا أو صفة
للثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أي كظهور المرنى المحسوس
أو خبر مبتد محذوف كقيل تكلف كما لا يخفى (قوله وعبر عنه صاحب المفتاح الخ)
قيل هكذا كان في نسخة الأصل فغيره رح إلى قوله وصاحب المفتاح قد جمع
بينهما لأن النسخة الأولى مشعرة بأن السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للقدر وليس
كذلك إلا أن الشارح رحمه الله تعالى كتب في نسخة موافقة للأصل في الحاشية
كلما جمع صاحب المفتاح (قوله فقد اخل بكثير من الطائفت) وذلك لأن صيغة

المضارع تدل على الاستمرار التجددي واستمرار التهاوى بشعر بالتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاق والتصادم فيكون مشعرا بالطائفت المشار اليها بقوله وهى تعلو وترسو الخ بخلاف صيغة الماضى فانه يدل على وقوع التساقط في الزمان الماضى ولايشعر بكونه في جهات كثيرة فيكون بخلاف تلك الطائفت (قوله بفتح الهاء الخ) وبالضم بمعنى الصعود كذا في الاساس وشمس العلوم وفي القاموس كلاهما بمعنى السقوط او بالضم للسقوط وبالقح للصعود (قوله في حكم الصلة للمصدر) سواء كان لفظ مثار مصدرا او اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولاً للمصدر لانه مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كائن لكنه قيد له ومقارن معه فيكون في حكم الصلة (قوله ونصب الاسياف) يعنى ان نصب الاسياف ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا بل باعتبار انه مفعول معه فان السوف صاحب النقع سواء كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ او اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح وجه الله تعالى فانه اذا كان التقدير النقع المثار يكون في المثار ضمير النقع (قوله تواقع) هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح التلخيص ولمالم يوجد استعمال التواقع في كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة اسرار البلاغة وفيها تواقع فالشيخ اما استعماله قياسا او وجده (قوله اى يكون وجه الشبه الخ) اشار بجعل وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئى للكلى وهذا التوجيه يصحح الظرفية ولا يدفع الاستدراك اذ يكفي ان يقال ومن بدع المركب الحسى الهيئات التى تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجئ التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشبه به ووجه الشبه هيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة اى استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطؤ والانصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته لانه حينئذ لايشمل الوجه الثانى اعنى تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر فيها التركيب) اى تركيب تلك الهيئة اما من الحركة وغيرها من اوصاف الجسم او من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا

(قوله على وجهين) أى على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الأوصاف
 فيكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها
 من أوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الأوصاف (قوله غير المصنف)
 فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسى فلا بد من اعتبار التركيب
 فيها كما يفصح عنه قول الشارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيها التركيب وجعلها
 على الوجه الأول مجموع الحركة والأوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني
 مجموع الحركات بدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ بريئة
 عن جميع ذلك فانها تفيد أن الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة
 التشبيه وأن تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الأوصاف وقد تكون مجردة
 عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وأيس في كلامه اشعار بأن تلك الهيئة مركبة
 من الحركة والأوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان
 وجه التغير ولا للبرج والتعديل إشارة إلى أن نفس التغير كاف في جرحه وإن كان
 في نفسه صحيحا سيما إذا صارت بالتغير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة
 المقصودة سواء كانت مشبهة أو مشبه بها أو وجه الشبه (قوله أن تقرن) أى تلك
 الهيئة (قوله أن تجرد هيئة الحركة) من وضع المظهر موضع المضمير اعتناء
 بشأنه (قوله من الاستدالة الخ) أى استدالة الجسم واشراقه (قوله والمعنى)
 أى بحسب أصل اللغة (قوله فان الشمس الخ) تعليل لما يستفاد من الكلام السابق
 أى تلك الهيئة حاصلة في الطرفين (قوله ليحقق التركيب) متعلق بـ لا بد (قوله
 فينطبق انطباقا) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كائن أو اعتراضية لبيان وجه
 الشبه (قوله في كل حالة إلى جهة) أن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط إلى الطرف
 وحركة الانطباق من الطرف إلى الوسط ففي كل حالة حركة إلى جهة وإن اعتبر
 حركته في الحالتين إلى اليمين والشمال ففي كل حالة إلى جهتين وإن اعتبر مع ذلك
 من العلو إلى السفلى وبالعكس ففي كل حالة إلى ثلاث جهات (قوله يعزويندر) لعزة
 حركته إلى الجهات وندرتها (قوله أكثر) أى أكثر ندرة وعزة لأن التركيب في الأمور
 المتباعدة اندر (قوله على قوام معتدل) بفتح الدال وهو مصدر ميمي وصف
 القوام به على المسالفة لا بكسر الدال لأنه لا يصح القافية بحجل فانه بفتح الجيم
 إلا أن يكتفى في القافية بتجرد الاتفاق في الروى بدون حركة ماقبله (قوله من جدل الله)
 أى مجدولة مأخوذة من جدل المسند إلى الله تعالى ومعناه أحكم فلذا فسره
 بحكمة الخلق لا من جدل المسند إلى الإنسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ

منه معناه المقتول ثم ان استعماله في احكام الخلق اما مجاز لان القتل يستلزم الاحكام
عادة واما لغة طارئة (قوله ومن لطائف ذلك الخ) اي ما وقع التركيب في هيئة السكون
فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه بهيئة
القائم من النعاس المتعطى المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه والتعرض للنعاس
واللؤنة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها واليه اشار الشارح رحمه الله تعالى
بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يردان وجه الشبه في هذا التشبيه ليس
بمركب حمسى لان اللؤنة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقلي عقلى ولذلك
قال بعض الناظرين قوله ذلك اشارة الى مطلق المركب (قوله مثل الذين حلوا التورية)
علموها وكلفوا العمل بهائم لم يحملوها لم يعملوها ولم ينتفعوا بها (مثل الحمار يحمل
اسفارا) حال والعامل فيه معنى المثل او صفة اذ ليس المراد من الحمار معينا (قوله وهو
الكتاب) وفي القاموس الكتاب الكبير وجزء من اجزاء التورية (قوله وكذا في جانب
المشبه) الا ان الجهل في جانبه تنزيلي فانهم لما لم يعملوا بها فكانهم لم يعملوها وليس المراد
من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه الشبه حيث قال وجه
الشبه حرمان الانتفاع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضى الخ) لا يخفى انه لا ورود له لان
ما تقدم انه اذا كان وجه الشبه مركبا من متعدد قد يقع الخطأ فيه بان انتزاع من اقل مما يجب
الانتزاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل
واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه ففي قولنا زيد بصفو
ويكدر وجه الشبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في حالتي الانفراد والاجتماع
(قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون الغرض فيها الاجتماع (قوله
من قبل الاستعارة بالكناية) والقول بان الاستعارة بالكناية تتضمن التشبيه لا يقع
في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم ان يكون تشبيها
واحدا والتشبيهات الضمنية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة
(قوله في افادة ما كان يفيد الخ) وهو التشبيه المستقل وان كان بغير حال الباقى
في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تغيرا في افادة التشبيه بل فيما افاده واو العطف
(قوله قد يترع الشبه) اي التماثل اي الاشتراك في في صفة (قوله من نفس التضاد
اي من غير ملاحظة امر سوى التضاد) (قوله ثم ينزل التضاد الخ) لا خفا في ان
الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو بادعاء ان احدهما عين الآخر ومسمى به وذلك
الادعاء بعد التنزيل في شرحه للفتاح اي بعد انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل

اتصاف كل من الامرين بمضادة الآخر او تضادهما او شبه التضاد منزلة التناسب
 محل بحث وكذا ما قاله السيد في حواشي شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي في الرتبة
 لان الانتزاع موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة فالوجه انه
 معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية لتعليل الانتزاع
 يعني ينزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا
 ثم ينزل التضاد منزلة التناسب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد
 بينهما فان الاشتراك حقيقي والتنزيل ادعائي محض في الرضى ويعطف الفعل على
 الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى (قالق الاصباح وجعل
 الليل سكنا) على قراءة عاصم وقال تعالى (صافات ويقبضن) اي يصفقن
 ويقبضن والمراد بالتضاد التناقى مطلقا (قوله وظرافة) الظرافة بالظاء المعجمة
 الكياسة ظرف ككرم طرفا وظرافة كذا في القاموس (قوله فان كان الغرض الخ)
 هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام المرزوي يدل على اجتماعهما
 فيجعل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التمليح المجرد والتهكم
 المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون الآخر في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور
 وعلى هذا فكلية او في المتن لمع الخلو (قوله قال الامام المرزوي الخ) تأيد لكون
 تفسير التمليح بما في شرح المفتاح غلطاً حيث قال المرزوي في قصدها الهزء و التمليح
 وليس فيها اشارة الى قصة او مثل او شعر و اشارة الى جواز اجتماعهما (قوله كان
 للتشبيه الخ) اي الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر الخ نكتة لوقوع الاستعمال
 فلا يرد ان الجامد ايضا فديكون متحد بالاسم وانه كما لا يشبه الشيء بنفسه لا يشك
 في ثبوته له وان كفى التفسير الاعتباري في ثبوته له فليكتف في التشبيه ايضا (قوله
 نحو كائنك قلت الخ) فان الاصل كائنك رجل قال حذف الموصوف وجعل الاسم
 بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه فقلب الضمير الغائب بالمخاطب وكذا في كائني قلت
 (قوله نحو كان زيدا اخوك) يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماء
 ابيك (قوله اي في الكاف ونحوها) لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي
 الكاف اولى وليس ذلك بطريق الكناية كافي قولك مثلك لا يصلح لانه لا يدخل
 فيه نحو كالا ينفى (قوله مثلهم كمثل الذي استوا قدنارا) اي حال المنافقين
 وقصتهم العجيبة المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كمال الفوج الذي
 استوقد نارا عظيمة اي طلب وفودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع
 لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء اواضاءت

تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين اى لخذ نورهم وامسكه
ومضى به معه وما يمسكه الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان يقال اذهب وانما واحد
الضمير فى استوقد وحوله وجمع فى قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانب اللفظ والمعنى
(قوله كقوله تعالى او كصيب الخ) العطف باوتبيه على ان كل واحدة من القصتين
كافية فى تحصيل المقصود من التشبيه فباتهما شبهت حال المناققين وقصتهم فقد اصبحت
وان جمعت بينهما فقد بالغت فى توضيح ما قصدت والصيب فيعمل من صاب يصوب
اى نزل يطلق على المطر والسحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظلمنا سمحته
وتطبيقه منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق فى السحاب واضمح وان اريد به
المطر ففيه ظلمة تكافئه وانتساجه بتتابع القطر وضملة اخلال غمامة مع ظلمة الليل واما
الرعد والبرق فحيث كانا فى اعلام ومصبه ملتبسين به فى الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون
استيناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى اطلاق الاصابع على الانامل
مبالغة بخلو عنها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق بجعلون على معنى ان ذلك الجعل
من اجل الصواعق والصائفة قصة رعد تنقض معها شقة نار ولا تفر بشى الا اهلكته
وانصب حذر الموت على انه مفعول له للجعل (قوله من قبل ماولى الخ) دون من قبل
مالا يلبه المشبه به (قوله قوله تعالى كونوا انصار الله) من اضافة الفاعل الى المفعول
كقراءة الحجاز بين وابى عمرو بالتثنية واللام والاضافة فى من انصارى الى الله من اضافة
احد المتشاركين الى الاخر لما بينهما من الاختصاص اى من جندى متوجها الى نصرة الله
ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول (قوله بان الصواب
المؤمنين) اى فى عبارة المفتاح (قوله لا يكون نظيرا الخ) مع انه قال فى المفتاح
ونظيره اى نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله الآية
(قوله وهذا غلط منه) اى هذا الرد غلط من الشارح العلامة (قوله
فى الكتاب) اى فى المفتاح (قوله محذوف) وهو كون الحوارين انصار الله
(قوله اى دأرا الخ) فالظرف اعنى بين ليس متعلقا بالتشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك
البعض بل متعلق بالدوران فيكون كلامه دخولى اليين مشبهاه والمشبهه ما دل عليه
لام العهد قال السيد فى شرحه للمفتاح انما يصح الدوران لو كان لما اقتضاء ظاهر
النظم وجه صحته فى الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستلزمه) عطف تفسيرى
لقوله يفهم ضمنا (قوله هم المؤمنون) يؤيده انه وقع فى بعض نسخ المفتاح المؤمنين
بدل الحوارين كذا فى شرح المفتاح الشريفى (قوله قلت هذا تقدير الخ) اى

لتقدير كمثل ماء لا حاجة اليه لان المراعى فى التمثيل الكيفية المنزعة سواء ولى حرف التشبيه بمفرد يتأتى التشبيه به او لا بخلاف قوله او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا يخفى ان دليله لا يثبت الاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولا تعرض له فى السؤال اصلا وان ضم اليه ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت الاحتياج الى تقدير ذوى فالفتح باب التقدير فقدرنا لفظ مثل ايضا للملازمة لطوف عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء ليلام المشبه فلا فرق بين كماء وكصيب فالجواب الحق ان يقال لا يمكن تقدير المثل فى كماء لان لفظ المثل انما يدخل على ما هو العمدة فى تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال شبه حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال النبات لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله قال صاحب الكشف الخ) تأيد لقوله هذا تقدير لا حاجة اليه وعبرة الكشف فان قلت الذى كنت تقدره فى المفرد من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل ذوى صيب هل تقدر مثله فى المركب منه قلت لولا طلب هذه الضمائر الى آخر كلامه (قوله فان قيل الخ) منع للملازمة المستفادة من قوله لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا ولك ان تجعله واراد ايضا على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر الخ (قوله لا يقال الخ) لا وجه لهذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني فى التمثيل اراعى الكيفية المنزعة سواء ولى حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحتمل على انه تذكير لما سبق وتقرير له (قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما لولا فلما فى معنى اليبس فى بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تقليده ما يمكن ايقول مخالفة الاصل واما تانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الى تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه يفيد اولوية تقديره واما ثالثا فلانه اعتراف بقصور جواب الكشف اذ لا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى اصلا وعندى ان سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه ليس فى الكلام تقدير مثل بناء على ان قوله او كصيب اعطف على الذى استوفد كائن عليه القاضى فى تفسيره والكاف زائدة كفى قوله مثل كعصف نص عليه الرضى فيكون التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة الكاف او كمثل ذوى صيب ٩ فالسؤال ليس الا عن تقدير ذوى ولذا قال من حذف المضاف بصيغة الافراد فيطابق الجواب بلا ريب ولا يرد قوله فان قيل هب الخ وتفصيله فى حواشينا على تفسير القاضى (قوله واشد ملازمة الخ) لان الكاف فى كمثل دخل على المشبه به فالمناسب ان يكون فيه كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سها) سهوا بينا لوجهين القول بالتقدير وجعله

٩ فالسؤال ليس الا اذا اعتبر تقدير ذوى الخ نسخة

مما لا يلي الكاف المشبهة (قوله اصوب) انما قال ذلك لانه يمكن حل كلام المصنف
 رحمه الله تعالى على حذف المضاف او التسميح حيث جعل النبي عن حاله منبثاعنه
 (قوله والغرض الخ) قدم الغرض على بيان احوال التشبيه لكونه اهم ولما كان
 التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شئ على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه
 عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه اغلب كذا في شرح
 المفتاح الشريفي والظاهر ان يقال ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون
 الغرض منه عائدا اليه (قوله بيان امكانه) اي امكانه الوقوعي (قوله ويدعى امتناعه)
 اي امتناعه الوقوعي (قوله بل صار اصلا براسة) اي كانه اصل برأسه بدل عليه
 قوله كانه ليس منها فلذا قال كالممتنع والافكونه اصلا برأسه ممتنع (قوله فلا
 استبعاد الخ) فيه اشارة الى ان جواب الشرط في البيت محذوف اقيم علته مقامه
 (قوله مرفوع) اي ليس مجرورا معطوفا على امكانه اذ لا معنى لبيان تقريره (قوله
 من لا يحصل الخ) اي لا يبقى لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا
 يستفاد من الاساس حيث قال حصل عليه من حق كذا اي بقي منه وحصلت منه
 على شئ ومضى الكرام فحصلت بعدهم على ناس لثام الشهى وقيل ان جعلت ملحقة
 بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره اي لا يكون من سعيه على طائل وان لم يجعل
 فهو حال (قوله لان الف الف بالحيات الخ) اشارة بذلك الى ان التشبيه للتقرير
 اصله ان يكون تشبيهه بالمحسوس وبالمعقول يكون بنزول المعقول منزلة المحسوس
 (قوله لتقدم الحيات) اي في الحصول ولذا قيل من فقد حساففد فقد علما (قوله
 ويوم كظلل الرمح) اي في وقت الطلوع والغروب قصر طوله اي قصر طول
 ذلك اليوم دم الزق اي شرب الخمر صادرا عما فان السرور والنشاط بوجب
 القصر (قوله اي وان يكون المشبه الخ) اشارة الى ان قوله هو به معطوف على
 وجه الشبه واشهر على اتمم الضمير المرفوع راجع الى المشبه ولذا ابرزه وليس
 جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود ان هذه الاعراض تقتضي
 الامرين لانها تقتضي اتميته في حال كونه اشهر والمراد الاتمية والاشهرية عند
 المخاطب بالتشبيه وفي عطف اعرف على اشهر اشارة الى ان الاشهرية كناية عن
 الاعرفية ومعنى الاعرف اشد معرفة كافي شرحه للمفتاح اي ان كان المشبه معروفا
 بوجه الشبه لا بد وان يكون المشبه به اشد معرفة منه (قوله وليس الامر كذلك)
 فالمراد ان مجموع الاعراض يقتضي مجموع الامرين وان اختص البعض ببعض
 الاعراض (قوله ليصح قياس المشبه عليه) هذا لادخل في التعليل وانما ذكره

تمهيد القول وجعله دليلا على امكانه فان جعله دليلا عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان المشبه به اعرف بوجه الشبه من المشبه كان جعله مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود المشبه لكونه مشاركا فيه لما هو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الحقا لم يكن التشبيه مزبلا لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه الخ) اذ لا دخل للاتمية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) اي من غير التفات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار المشبه به) اما حقيقة او ادعاء (قوله ادخل في السلامة) اي في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت كان التشبيه اي الذي لبيان المقدار ادخل في القبول فلا يرد ان التأنييد مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القبول يدل على ان التشبيه الذي فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول ايضا (قوله بل كلما كان الخ) اضراب عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندي الى آخره لبيان ان شيئا من الثلاثة لا يقتضي الشهيرة فان قوله لصحة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء الاتمية (قوله كان التشبيه الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتشويه فلان حسن مالم يشتهر وقبح مالم يشهر اكثر تأثرا لغرابتهما بخلاف المؤلف والناظر وان جعلوه اضرابا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكلفو الجمعية الاغراض مما تمجده الاسماع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجال فيه وعدم ظهور مطابقته للفصل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل للمدعى (قوله اعرف بجهة التشبيه الخ) اي اشد معرفة واختصاصا والنصاقا بها بالقياس الى المشبه عند المحاظب كذا في شرحه للمتناسخ (قوله لبيان مقدار المشبه) اي مقدار حاله وكذا لبيان حاله تركه لقربه من بيان المقدار وقد ذكره في الفصل (قوله ولا زيادة تقريره) اي تقريره الذي هو زائد في نفسه (قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول) اي انه اذا لم يكن اعرف واقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريف للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الاباغ للشيء بما يساوية في التقرير والتحقيق وهو ممتنع قطعاً وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف اولى (قوله الى الواقع) متعلق بقوله نقلا وليستطرف تعليل لنقل الامتناع ولصيرورته تعليل للعلة (قوله اول الوجه الآخر) عطف على قوله لامتناع اي نقلا للوجه الآخر (قوله او عند حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشبّه به معا كما يدل عليه قوله ولكنه يندر حضورها عند حضور المشبه فيستطرف لمشاهدة عناق الخ (قوله وعلى هذا) اي على تفسير لمثل ما ذكر بليستطرف الخ (قوله

خاليا عن التعليل) على انه لا يخفى ان في التعبير عن استطراف الندرة بمثل ما ذكر
 عقيب كون قوله ليستطرف من غير تفيد مما جاز كذا في شرحه للفتح ويمكن ان
 يقال ان لفظ مثل مفهم كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) اي من امتناع
 تعريف الخ (قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير) والمدعى عام والقول بانه تعليل للمجموع
 بالجموع كما قررر الشارح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح ههنا لان مقصود
 السكاكي رحمه الله بيان لمية جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه
 الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبه به اقوى مع وجه التشبيه في صورة زيادة التقرير
 فقط ان يكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب مطلق ايهام كونه اتم ولانه
 يلزم ان يكون ذكر الاعرفية في التعليل مستدركا فلا دخل له في اثبات المدعى الا ان يقال
 دعوى الاتمية في وجه التشبيه تتضمن دعوى الاعرفية لان الاغلب ان يكون الاتم
 اعرف (قوله نعم لا بد فيما يكون للترتين الخ) وكذا فيما يكون لبيان الحال والمقدار والامكان
 ليكون الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه لظهوره (قوله وحيثئذ) اي حين اذا كان
 الاتمية في الغرضية لازمة في كل تشبيه قال قدس سره واما الغرض العائد الخ
 * اي في التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قال مرجعه لانه الغالب
 ولذا قال في الضرب الثاني وربما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه اهم
 عند المشبه * قال قدس سره وهذا كلام غير منتظم الخ * هذا انما يلزم ان اراد بقوله
 ايهام كونه اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المقلوب الذي
 لا يكون الغرض منه التقرير يفيد ايهام كونه اتم في الغرض لا في نفس وجه الشبه مثلا
 اذا قيل مقلة الظي كوجه الهندي يكون مقيدا لايهام كونه اتم في الاستحسان وابلغ
 من مقلة الظي فراده كونه اتم في وجهه التشبيه بالنظر الى الغرض الذي يقصد
 من وجه التشبيه ويرتب عليه فالكلام حينئذ منتظم فاية الانتظام * قال قدس سره
 برده الخ * بيان لكون هذا الكلام دليلا على ارادة الغرض من جهة التشبيه
 بوجهين * قال قدس سره وايضا في هذا الكلام الخ * اي في هذا الكلام دلالة
 على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادرا يكون
 في صورة لا في جميع الصور فلا يمكن حل جهة التشبيه على وجه الشبه لانه يستلزم
 عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون مخالفا للفصل والظاهر ان يقال ان
 في هذا الكلام دلالة على ان الاتمية تكون في صورة وهي زيادة التقرير الا انه قصد
 ان في الكلام دلالة على التوزيع لا على العموم * قال قدس سره واما الاستطراف

الحج هذا صريح في الفصل واما الجمل فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية والاتباعية
فالمراد بقوله يظهر مما ذكر في المفتاح الحج يظهر من مجموع ما ذكره من الجمل والمفصل
لا من كل واحد منهما * قال قدس سره وذلك اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه
الشبهه وحينئذ صرح كونه اعرف الحج من الجمل والمفصل * قال قدس سره والاول علة
للاعرفية * اي الاعرفية بوجه الشبهه فعني قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان
التشبيهه التعريف المشبه المجهول بوجه الشبهه وامتناع تعريف المجهول بوجه الشبهه بالمجهول
بوجه الشبهه فلا بد ان يكون اعرف بوجه الشبهه وحينئذ لابد في اتمام الدليل من ضم
مقدمة اخرى بان يقال واذا كان المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الاعراض
المذكورة به لان وجه الشبهه كالعلة في القياس والغرض كالحكم واذا لم يكن المقيس
عليه معلوم العلة لا يصح اثبات الحكم به فكذا المشبه به اذا كان مجهول الوجه لا يصح
بيان الغرض به واما على ما اختاره الشارح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان معنى
قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لامتناع تعريف مجهول الغرض بالشبهه
المجهول الغرض * قال قدس سره والثاني علة لكونه اقوى * اي لكون وجه الشبهه
اقوى فالمراد بما يساويه في قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه ما يساويه في وجه
الشبهه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساواة في وجه الشبهه الذي هو كالعلة توجب
ثبوت اصل الحكم لا تقريره بوجهه بالغ وعلى مختار الشارح رحمه الله تعالى لامتناع
تقرير الشيء بما يساويه في التقرير * قال قدس سره وظاهر ان التعليل الحج * هذا الظاهر
على تقدير ان يراد بتقرير الشيء تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا لزيادة
تقريره اما اذا اريد بالتقرير البيان والاثبات وبالشئ الغرض مطلقا بحيث يعلم كل ذلك
الاعراض كما اختاره الشارح رحمه الله وأشار اليه بقوله نعم لابد في التشبيه ان يكون
الحج فهو عام كالتعليل الاول * قال قدس سره لئلا يختل نظام الكلام * فانه
لو كان مختصا ببعض كبيان الحال والمقدار كما في المفصل يبقى البعض الاخر
بلا دليل فيحل النظام * قال قدس سره ثم ذكر الاستطراف * عطف على قوله
ادعى * قال قدس سره على وجه يشعر الحج * لان الظاهر ان قوله او في معرض
الاستطراف معطوف على قوله في معرض التزيين الحج * قال قدس سره بما يصلح
الحج * وهو قوله لمثل ما ذكرنا في انما قال يصلح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون
معناه يستطرف الحج وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
كما مر في الشرح * قال قدس سره وكذا في بيان الامكان الحج * هذا مبني

على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم لحكم معرفة الاعرفية وان يكون قوله من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بياناً لما الموصولة والظاهر خلافه لان الظاهر حيث ان يقول مسلم الحكم معروفة في وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رحمه الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذا الاعراض ببيان حال المشبه والمقدار بان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان الحال او المقدار او الامكان او التزيين او التشويه. ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الظبي ليس اعرف واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التي في السلحة المنقورة ليست اعرف واشهر من الهيئة التي في الوجه المجذور بل الامر بالعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه المجذور بخلاف مقلة الظبي والسلحة المنقورة فالمراد بقوله مسلم الحكم ومعرفة ان لا يكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية * قال قدس سره فاذا اريد تطبيق الخ * اى التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف على التأويل المذكور وضمنه موقوفة على دعوى الاعرفية وانما قلنا ذلك لان التطبيق بين المجهول والمفصل حاصل بما ذكره سابقا حيث اعتبر الاعرفية في جمع الصور سوى الاستطراف في الحمل والمفصل * قال قدس سره وتؤويل كلامه الخ * لابد من بيان ذلك الوجه ليم توجيه ولم يبينه فقيه ترك الواجب ولعله ان يكون قوله او في معرض الاستطراف معطوفا على قوله اعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية والاقوية * قال قدس سره وحمل قوله لئلا الخ * ذو حمل على الامتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم لاعرفية في الاستطراف * قال قدس سره لا يبق اشكال في كلامه * بقی الاشكال في استلزام الدليل اعنى قوله لان حق الشبه به الخ للبدعى اعنى قوله وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ابهام كونه اتم ذات توجيه الذى ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبيه وهو لا يقتضى ابهام الاتمية في كل تشبيه مقلوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل اذ لا دخل له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه للفتاح من انه يجوز تفسير الاتمية بما يتناول الاعرفية وان يكتفى فاذلك الابهام بكون المشبه به اقوى غالب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى اثبات ان التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه اقوى اعنى ما يكون لزيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خراط القتاد ولا يخفى ان ما اختاره الشارح رحمه الله خال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى ان يحمل قوله ابهام كونه اتم في وجه التشبيه على كونه اتم فيه بالنظر الى الغرض وان يراد بوجه التشبيه الغرض

* قال قدس سره والافلاترين * فيه بحث لان التزين حاصل بجعل المقلة مشبهاً به
 وان كان وجه الشبه هو السواد * قال قدس سره ولا شك ان مقلة الطي الخ * فيه
 انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المثالين ولا يدل على انه لا بد منها في التشبيه
 الذي للتزين والتشويه * قال قدس سره فلا ينافي الخ * لان الاول تصرح
 بما علم تبعاً في الجعل والثاني زيادة على ما يستفاد من الجعل * قال قدس سره
 هذا ما عندي الخ * وعندى توجيه لعبارة المفتاح وهو قوله ايهام كونه اتم
 في وجه التشبيه معناه كون المشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجود سواء
 كان باعتبار الاعرفية او الاخصية او الاقوية لان الاعرف اتم من غير الاعرف
 والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق
 المشبه به ان يكون ام على طبق الفصل ان حق المشبه به ان يكون اعرف بوجه المشبه
 في صورة بيان الحال والمقدار وان يكون اخص به اى اتم لان ما هو اكثر اتصافاً وارتباطاً
 اتم في صورة لتقرير وان يكون اقوى حالاً مع اى اقوى ثبوتاً بان يكون مسلم الثبوت
 ومعروفه في صورة الامكان والتزين والتشويه ومعنى قوله لا ممتنع تعريف المجهول
 بالمجهول امتناع تعريف المجهول بصورة اكافي صورة بيان الحال والمقدار فان المطلوب
 فيهما تصورات الحال والمقدار لان مخاطب عالم بثبوت مطلق الحال والمقدار طالب لتعيينه
 ولذا يطلب بما يقولون ما لون مما نمتك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث الاستفهام
 ان الطالب لتعيين المسؤل عنه طالب لا تصورات اول تصديق كافي صورة بيان الامكان والتزين
 والتشويه لانه يجب ان يكون المشبه به مسلم الحكم اى ثبوت وجه الشبه له ومعروفه فقوله
 لا ممتنع تعريف المجهول الخ تعليل لجميع ما عدا التقرير وقوله تقرير التني الخ
 تعليل لقوله ولان زيادة تقريره فمجموع التعليلين علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض
 المذكورة على سبيل التوزيع وبصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ
 انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه المشبه بوجه من الوجود
 لان حق المشبه به ان يكون اعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور ومسلم
 الثبوت في بعض الصور وفي جميعها وجه اشبه اتم بوجه ما فيكون الغرض العائد
 الى المشبه به في التشبيه المقلوب ايهام كونه اتم بوجه ما واما قوله او في معرض
 الاستطراف فهو عطف على قوله اعرف بقرينة الفصل وتغيير الاسلوب السابق
 بايراد كلمة او فهن ثلاث توجيهات فاخترابها شئت (قوله ولا زوردية) بالزى
 الخالصة وهو عرب لا زوردية بالزى المغالطة وهو جرم معروف في شرح المفتاح
 الشريفي هي بكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية والواو بمعنى رب و على

خير اليواقيت صلة تزهو والمراد بخمر اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما
استعارة اى البنفسج في زرقتها احسن منها في حررتها او اليواقيت نفسها والضمير في
كانها وبها للبنفسج الموصوف باللازوردية على ارادة الافراد بالجنس كما في قوله
تعالى (ثم نخرجكم طفلا) اوللازهار كذا في شرح فوائد الصحاح (قوله وفيه
لغة اخرى) ومن هذه اللغة البيت (قوله اوائل النار الخ) اى النار المتصلة
بالكبريت التى تضرب الى الزرق لا الشعلة المرتفعة كذا نقل عنه رحمه الله تعالى
(قوله لمشاهدة عناق الخ) لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بعم الطرفين
معالانا نقول لما كان الكلام المشتل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به هنا استطرافه
كذا في شرح المفتاح الشريف (قوله كان غرته) اى بياضه وجه الخليفة من قبل
رجل عدل في احتماله التوجيهات الثلاثة (قوله بالاصفاء) متعلق بانصاف (قوله
وعلى كونه) معطوف على انصاف (قوله وهذا الكلام الخ) زاد الشارح رحمه الله
تعالى لفظا في وجهه لشبه في موضعين ليعترض عليه والمعصف رحمه الله تعالى لم يذكر
في الاغراض الخاق الناقص بالكامل فراه الخاق الناقص في عرض من الاغراض
المذكورة بالزائد فيه فلا اعتراض (قوله عن ترجيح احد المتساويين) اى في اعتقاد
المشبه كابدل عليه السياق (قوله فن مثل ما في الكأس الخ) الفاء تعليلية ومن
ابتدائية متعلقة بنسكب اى لتسكب دما كائنا من مثل ما في الكأس ولم يقل مثل ما في
الكأس اشارة الى ان مثل ما في الكأس كائن عنده والدفع الاجر مسكوب منه وفيه
من الباطنة ما لا يخفى (قوله اذ لو قصد شي من ذلك) اى من ذلك الوصف بان اريد
المبالغة فيه (قوله لوجب جعل الغرة الخ) اذا اريد التشبيه على سبيل الحقيقة
اذ لو اريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فانه مع سؤال السيد بلا احتياج الى
ما ذكره من ان المراد لوجب التشبيه مطلقا لا التشابه الا انه اقتصر على خصوص
هذا التشبيه لكونه اصلا (قوله اوجع وصفين في بيان المقدار) اى جمع وصفين
على وجه من الزيادة والنقصان والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على
مقدار ذلك الوجه او قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل
(قوله فان العكس الخ) جواب متى لم يقصد (قوله يستقيم) من غير ان يعد تشبيها
مقلوبا (قوله لغرض من الاغراض) بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا
لقيت فرسا فقلت غرته كالصبح واذا طلعت الصبح فقلت كغرة الفرس مع ان المتع
قطعا هو ترجيح احد المتساويين لا ترجيحه كذا في شرحه للمفتاح (قوله واما النظر
في اقسامه الخ) قيل لا فرق بين ان يقال التشبيه اما طرفاه مفردان او لا وان يقال

التشبيه طرفاه اما حسيان اولاً وكذا لافرق بين ان يقال التشبيه اما وجهه مركب
اولاً وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع من متعدد اولاً تأمل لعل وجه التأمل ان
العبارة الاولى تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم
اعتبار كونهما حسيين اولاً على التشبيه فيكون الاول من احوال التشبيه ومن اقسامه
والثاني من احوال الطرفين (قوله الذي يربك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من
نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط الازرق كما لا يخفى (قوله والمشتري) مبتدأ
والخبر قدامه وقوله في شاخ الرفعة خبر بعد خبر والجملة في محل نصب على الحال
والتقدير في مكان شاخ الرفعة بحذف الموصوف وقولهم شاخ الرفعة من قبيل جد
جده شبه المريح والحال ان المشتري امامه في مكان عال في المرقى بانسان منصرف
في الليل عن مجلس دعوة او قدت امامه شمعة (قوله الابد تكلف) وهو ابداع
وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه ان الهبة بالهبة فانه يكفي فيه
وجه شبه واحد (قوله فان الصحيح ان هذين التشبيهين الخ) فان وجه تشبيه المنافقين
بالمستوقدين الذين شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب
مباشرة اسبابه القربة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب وانه امر
وهي منتزع من عدة امور وتحقق هذا الوجه ظاهر في المشبه به وكذا اسبابه
القربة وانقلابها واما في المشبه فالطلب للخلاص من التعرض لهم والقدرح فيهم
ودخولهم في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم واسبابه القربة الايمان باللسان
واتباع المؤمنين في ظواهر احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على
اسرارهم واقتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق وكذا وجه التشبيه
بينهم وبين ذوى الصيب هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب ونجح المأرب
لا يحظون الا بضد المطموع فيه من مقاساة الاهوال والافزاع وتحققه في المشبه به
ظاهر واما في المشبه فالمقام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين صورة
ومقاساة الاهوال اقتضاحهم بيزول الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوعهم بذلك
في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) اي بعد ما شبه المنافقين بذوى الصيب
ولم يذكره لظهوره وقد قدر فيما مضى ذوى (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر
التمييز بين المقيد والمركب اذا القيود معتبرة في الهبة التي جعلت وجه الشبه ولا حاكم
في تمييز احدهما عن الاخر سوى سلامة الطبع وصفاء القريحة في شرح المفتاح
الشرافي اذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما
قصد من المشبه والمشبه به وكان ماعداً تبعاً ونتمه له في الاعتبار كان مفرداً مقيداً

والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره يفيد الامتياز بينهما في المفهوم لا التمييز
 في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول
 * قال قدس سره فيحتمل الخ * هذا الاحتمال اختاره الشارح رحمه الله تعالى
 في شرح المفتاح فجعل ما ذكر من الايات اشارة الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة
 الى الايات الاربعة المذكورة لان المشبه والمشبه به كلاهما في قوله * والشمس من
 مشرقها قد بدت * الخ قد ذكرت مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما
 وتغيير الاسلوب يجوز ان يكون لبعدها بغير مخالفة لقوله * والشمس كالمرآة في كف
 اسل * فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه به مفردا مقيدا عند
 السكاي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والظاهر ان تشبيهها
 بالبوقة من تشبيه المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد كتشبيهها بالمرآة الخ محل نظر
 * قال قدس سره فستبعد قطعا * لكون المشبه مفردا وفيه ان القطع ممنوع لما
 عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونها داخلية فيه (قوله فان الفرق
 الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشياطين الجلي بالحمار
 المذكور من تشبيه المفرد كما من وتشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من تشبيه
 المشبه به فيه مركب حيث قال في بيان اسباب غرابة التشبيه او ان يكون
 المشبه به مركبا كما في قوله وكان محمرا الشقيق الخ فعند قوله وكان محمرا الشقيق
 الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله ربطا بعضها الخ) يريد ان الضمير في ربطا
 او يابسا راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا
 قال ربطا ويابسا بالندكير وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله
 تعالى (و بعولتهن احق بردهن) (قوله اي الطيب والرائحة) في القاموس
 النشرالريح الطيبة او اعم اوريح قم المرأة واعطا فها بعد النجوم انتهى
 ولكل مناسب للمقام واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى بالطيب فان اراد ان
 الطيب الذي تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان اراد ان طيب تلك النساء
 غير المسك كالمسك فع كونه بعبء اليس فيه كثير مدح فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء
 بالرائحة (قوله تعال) في القاموس علله بطعام او غيره شغله به (قوله من تشبيه
 الثريا الخ) وجه الشبه في كلاهما منتزع من امور متعددة حتى في بعضها وعقلي
 في بعضها والطرفان في بعضها مفردان وفي بعضها مركبان وفي بعضها احدهما
 مفرد والاخر مركب وقد مر تفصيله * قال قدس سره لا يخفى ان المتبادر
 الخ * اي لا يخفى ان المتبادر من الاتزان من متعدد ان يكون المنتزع منه متعددا

ومن كونه وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصلا في كل واحد من الطرفين
فيحوز ان يكون المتعدد جزءا لكل منهما وان يكون وصفا خارجا عنهما وان يكون
جزءا لاحدهما خارجا عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين
كما زعم السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد
كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من احدهما بالقياس الى الآخر كالاضافات
وقد يكون بانتزاع بعضه من احدا احد الامرين وبعضه من الآخر وحيث فلا يستلزم
الانتزاع التركيب في وجه الشبه ايضا * قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله
تعالى * ليس في كلام الشارح روح ما يدل على هذا ويرايد مثال تشبيه المفرد بالمفرد
لا يقتضي الا ان يكون المتعدد الذي انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءا
كما في تشبيه السقط بعين الديك * قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب *
مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على
انه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الطرفين كيف وقد صرح
بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين واحدهما مركبا والآخر
مفردا * قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ * فيه ان اللازم مما ذكره
الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد منتزعا من متعدد
ليخرج بقوله تشبيه التمثيل ولما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب ٧ فلا * قال قدس
سره حتى قال وحاصله الخ * اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي
التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم منه (قوله اي فن
المجمل ما هو ظاهر وجهه الخ) يعني ان ضمير منه ان كان راجعا الى المجمل ففي
اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم
المجمل وان كان راجعا الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام
فلنكون كل من التوجيهين مشتملا على خلاف الظاهر من وجهه سوى بينها
وليس مراده ان تقدير كلام المصنف روح ذلك حتى يلزم حذف الموصول
او الموصوف مع بعض الصلة او الصفة وحذف الفاعل (قوله بينهما الكلمة) جمع كامل
سمى الكل كلمة تغليا (قوله ربيع الكامل الخ) الظاهر في الاولين عدم الاضافة
واجراء اللفظ عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على
الكل بالاضافة (قوله هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق
الوصف (قوله اي من المجمل ما ذكر فيه الخ) ولا يزكر الوصف المشعري التشبيه
المفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعري كان تكرارا

(قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ) ضم كونها مفرغة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو الثاني والاول داخل في المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة الطرفين ناش من كونها مفرغة (قوله اذا طلعت الخ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كال الظهور وبين الملوك والكواكب نقصان الظهور وقوله اذا طلعت لم يبد منها كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثر اياديه الخ) كثر اياديه خبر فلان وكافيه خبر ثان والقول بان كثر اياديه صفة بناء على ان فلان علم جنس وعليه تقديرية اوانه بتقدير الموصول اي الذي كثر اياديه تكلف (قوله اي بان يذكر الخ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع اهم من استتباع الملزوم للازم والعلة للمعلول وغيرهما وفائدة التفسير الثاني الضمير المستتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وهذا التسامح الخ) لعل المر في ذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على امكانه بذكر ما يستتبعه (قوله كبل الطبع الخ) فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه امر اعتباري لذلك الشيء ان كان الميل في نفسه وازالة صفة حقيقية او اضافية كذا في شرحه للمفتاح (قوله ويشبه ان يكون تركهم الخ) انما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فنبهوا الكلام على ماهو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بالافتراق بين ماهو جزئي محسوس وبين ماهو كلي معقول كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ناش عن هذا التسامح الخ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان جعلهم الخ) يسانه على قرره في شرحه للمفتاح هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الثياب بالقراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع فكيف كان الحامل هو هذا الذي اعتقدوا على سبيل التسامح والتجاوز دون ذلك الذي اعتقدوه تحقيقا انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لوسلم العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسلم ذلك فانه باطل قطعاً لعدم اشتراكها بين الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستتبعه اعني الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية وعبارته مصرحة بذلك حيث قال ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلا وناشياً من تسامحهم هذا وهو

ذكرهم مستنع وجه الشبه مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور
المحسوسة حيث تسامحوا ههنا وسما هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا
في ترك التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسيا وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم
هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة
وجه الشبه وما ورد على الشارح رحمه الله من ان العبارة المنقولة لا تدل على انحصار
المنشأ في هذا التسامح فالاولى نقله الانحصار المصرح في عبارة العلامة فنُدفع
اذ معنى كون شئ ناشئا من شئ انه لولا الثاني لما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل
التسامح) فكلية من تبعية والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر
(قوله فبهذا الاعتبار سما الخ) لا يخفى ان تسمية وجه الشبه حسيا باعتبار
ان ملزومه حسى وتسمية ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار ان لازمه وجه
الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبيل الثاني اللهم الا ان يراد ان كلا منهما
تسامح باعتبار علاقة الزوم مطلقا فلذا غير الشارح رحمه الله بخطه قوله لان
وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد الخ بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد
هو الحجرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود ان يكون
جزئية محسوسة فالجزئية لازمة انتهى ولا خفا في كونه تكلفا ثم العجب ان الشارح
العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه ورد حيث قال واما ان المعنى ان تركهم
التحقيق في وجه الشبه يشبه ان يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذا فعبارة الكتاب
لا تؤدي هذا المعنى وانما تؤدي ما حققناه فلا يلتفت الى ما سواه فاما معنى قوله والذي
يخطر بالبال الخ الا ان يراد الذي يختاره بالبال الخ (قوله وهو ماى التشبيه الذى
الخ) لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال
الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه من حيث انه مشبه به فان كان ذلك
الاتصال حاصلا بلا تدقيق نظر بان يكون كون احدهما مشبهها والاخر مشبه به
ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد
تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل
وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الرأى ليظهر
وجه تسميته بالقريب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا
فانهم فانه قد خفى على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه يتفرض تعريف التشبيه
القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه به مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد ان يكون
الاتصال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث

تشبيه احدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما يجاب به من ان قوله لظهور وجهه قيد
 للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بان ظهور وجه الشبه في نفسه لا يقتضي ان يكون
 ثبوته للطرفين ظاهرا فلا يكون التشبيه قريبا لجواز خفاء حصوله في الطرفين
 وان اريد ظهور ثبوته للطرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به
 في نفسه ظاهرا اذ كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه اسبق من التفصيل
 كذلك يستلزم كونه اسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل
 فيه) اشارة الى ان ليس المراد بالجملة ما لا يتضح معناه او ما يكون مركبا بل ما لا تفصيل
 فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان امر او احدا لا تركيب فيه او مركبا
 لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث انه انسان (قوله فان الجملة
 اسبق في حصولها في نفسها) وحصولها لشيء لانها تحتاج الى ملاحظة
 واحدة من النفس لتلك الجملة في حصوله نفسها والتصديق بثبوتها لشيء بخلاف
 التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء (قوله من التفصيل) سواء
 كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة ادراك الحواس او تفصيل شيء آخر كما في صورة
 الثوبين (قوله لان الفصل يشتمل على المجمع اذ المتعدد) لا بد فيه من الواحد
 (قوله ولذلك كان العام اعرف من الخاص) في صورة يكون الخاص مشتملا على
 العام (قوله النظرة الاولى حقا) لانها تحسن القبح وتقبح الحسن (قوله مع غلبة
 حضور المشبه به) اي ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه او مطلقا فغلبة
 حضور ذات المشبه به موجبة لظهور وجه الشبه بادنى توجه وظهوره موجب
 لسرعة الانتقال من المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتتاله على نوع
 مصادرة لانه جعل غلبة حضور المشبه به مع حضور المشبه علة لظهور وجه
 الشبه وجعل ظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به
 (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز ان يكون
 وجه الشبه جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المتبدل
 ولا في البعيد الغريب مدفوع بان كون وجه الشبه جليا يستدعي سبقه الى
 الذهن سواء كان المشبه به نادرا لحضوره او لا فيكون داخلا في القريب وادخاله
 في البعيد كما قيل بنا في ما يستفاد من المتن (قوله كل من ذلك) اي المذكور
 من الاقسام الثلاثة في امر واحد بان يكون الطرفان او احدهما مقردا او امرين
 او امورا اذا كانا او احدهما مركبا (قوله اي تعتبر الخ) يعني ليس المراد
 من قوله وتدع بعضا عدم اعتبار البعض اذ لا يعتبر جميع الاوصاف في تشبيه

٧ كافي صورة التنوير نسخة

من التشبيهات بل اعتبار عدم البعض كما في البيت (قوله او ان تعتبر الجميع)
 اي وجود جميع الاوصاف التي هي وجه الشبه (قوله عبارة جامعة) بين الشيتين
 اللذين بينهما بقوله ان معك الخ وانك الخ (قوله في الجملة) اي في جملة تلك
 الاوصاف قيد بذلك لان في التشبيه المفروق ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف
 واحد فواحد ولك حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد لكن ليس لك حاجة
 الى ان تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر بل في كل واحد
 منها في شيء (قوله بل الى ما ليس في كل حرة) اي الى صفة ليس في كل
 حرة بل خاصة بعين الديك ففيه تركيب من الحرة المخصوصة والشكل
 الكرى والمقدار المخصوص وبهذا يمتاز عن الثاني والاول فان النظر فيهما
 الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله خياليا كان) بان يكون
 الامور التي يتركب منها من الحسيات او عقليا بان لا تكون منها قابل الخيال بالعقلي
 مع ان المقابلة انما هي بين الحسي والعقلي لان التركيب لا يكون حسيا (قوله كقوله
 تعالى انما مثل الاية قال الله تعالى) انما مثل الحية الدنيا كما انزلنا من السماء
 فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض
 زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاهها امر ناليل او نهارا
 فجعلناها حصيدا كان لم تنع بالامس (فان المشبه به فيه مركب من عشر
 جل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات
 الارض مما يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفها
 اي ما زين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت وظن اهلها
 اي اهل النبات وانت ضميره لا كتسا به التانيث من المضاف اليه قادرون
 عليها اي على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اي النبات حصيدا اي شيئا يحصد
 كان لم تنع بالامس اي لم تنبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غابت القرب
 يقال غنى بالمكان اقام به فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا اي حالها العجبة
 الشان التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها
 واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال حضرة النبات فجأة وذهابها حطاما
 لم يبق له اثر اصلا بعدما كان غضا طريا قدالتف بعضها ببعض وزين الارض
 بالوانه وطرانها وتقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم
 من الجوائح كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولا منسوجة عليه العناكب)
 مبالغة في طرحه وعدم الالتفات اليه فان بيت العنكبوت اذا بقي مدة مديدة تموت فيه

العناكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا تأسججة عليه العناكب
وهو ظاهر (قوله ابلغ و احسن الخ) في عطف احسن على ابلغ اشارة
الى ان البليغ في المتن مجاز عن الحسن وليس بمعناه المتعارف لانه صفة
الكلام او المتكلم دون التشبيه ولو اريد بالتشبيه الكلام المشتغل عليه فبلاغته
بمطابقته لمقتضى الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضى الحال كأن
يكون المتكلم بليداسي الفهم (قوله و لان نيل الشيء بعد طلبه الذ) لانه
اعز لحصوله بعد مشقة وكل ما هو اعز الذ من حيث اعزته فلا ينافي ما سبق في بحث
حذف المسند من ان حصول النعمة الغير المترتبة الذ لكونه رزقا من حيث لا يحسب
فلكل منهما جهة مزية يقصد تارة هذا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام
وقيل لا تنافي بينهما لان الطلب لا ينافي لحصول الغير المترقب فانه يمكن الحصول
قبل ترقب وقته او من غير موضع يطلب منه و يترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم
الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى انه يصير الدليل حينئذ اخص
من الدعوى (قوله ونعني بعدم الظهور الخ) دفع لما توهم من ان الغرابة موجهة
لحقا المراد وخفاؤه بوجوب التعقيد وهو محمل بالبلاغة فكيف بوجوب الغرابة كون
التشبيه بليغا ولما كان منشأ هذا التوهم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور ومورده
قوله والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب الخ تصدير عدم الظهور الى هذا
المقام (قوله مكني غير مصرح) لامرؤية الشمس بوجه الحبيب ملتبها بعد الحياء
كناية عن تجاوزها عن حد الادب في دعوى مشابقتها اياه (قوله يني عن التشبيه)
فيكون التشبيه كانه مصرح به بلفظ الفعل (قوله ومثله قول الآخر الخ) والفرق
ان المعبر في السابق عدم الحياء وفي هذا الحياء (قوله اي لو كان البدر الخ) يعني
ان التوصيف فرضي لا يحقق (قوله ما حذفت اداته) اي نسيا منسيا ففي قوله
نعالي (نمر السحاب) ان قدر الكاف كان مرسلأ وان لم يقدر كان مؤكدا
وتفسير الشارح رحمه الله تعالى بيان الحاصل المعنى (٧ قوله يعني صفرة اصيل)
فذهب الاصيل استعارة مصرحة شبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل
لفظ المشبه به في المشبه (قوله او شمس اصيل) اي شعاع اصيل كالذهب في اللون
والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من لجين الماء) لانه ايضا
من اضافة المشبه به الى المشبه الا ان المشبه ههنا محذوف هو الشمس اشارة اليه بقوله
او الشمس اصيل كالذهب (قوله قال الشاعر الخ) دليل على ان الاصيل يوصف
باللون والصفرة في المعارف فيصح تشبيهه بالذهب (قوله وخص وقت الاصيل)

٧ هذه الاقوال الثلاثة
لم يوجد في اكثر النسخ

اى خص وقت الاصيل بالبعث فان قوله وقد جر حال من ضمير تعبت لانه من اطيب
 الاوقات فبعث الريح بالغصون فيه يوجب غاية لطافة الهواء ولذا اختار لفظ
 تعبت اى تميلها برفق كما يفعل المتلاعبان (قوله قال البيوردى الخ) تأيد لكونه
 من اطيب الاوقات بصف الربيع والضمير فى لياليه وفيه له والهواجر جمع هاجرة
 وهى ما بين الزوال والعصر وخضلت كجمع من خضض الشئ اى ندى حتى ترشش
 وأصال فاعل خضلت وما كافة او مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كما خضلت
 أصال كما أصال خضلت والشمس تنعس اى تغيب حال من قوله أصال يقول لىالى الربيع
 كالامحار فى طيب هوائها وهو اجره مماثلة لأصال خضلت اى صارت رطبة
 بسبب رش المطر على النبات والرياحين فيها (قوله حاتمة فى تقسيم الخ) الظاهر
 فى بيان مراتب التشبيه فى القوة والضعف كاتدل عليه عبارة المتن صريحاً ولو كان
 المقصود تقسيم التشبيه لذكرها فى عداد التقسيمات ولم يجعلها حاتمة وقيل انما جعل
 هذا التقسيم منفرداً عن سائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة
 بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع تقسيم فاما ضمير نكتة لعدم
 ادراجها فى التقسيمات لافرادتها منها (قوله لان المشبه به مذكور قطعاً) فان قيل
 حذف المشبه به جائز كما فى قولك زيد فى جواب قول القائل من يشبه الاسد قاته
 تشبيه قطعاً اذ معناه يشبه الاسد زيد اجيب بانه ليس بتشبيه اذ يقصده بيان
 اشتراكهما فى امر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل وان سلم قال الكلام فى تشبيهات
 البلاغة ولم يرد مثله فيها كذا فى شرحه للفتاح (قوله زيد كالاسد) فانه ابلغ
 من زيد كالسرجان (قوله كان زيدا الاسد) فانه ابلغ لانه لا يهام الاتحاد بخلاف زيد
 كالاسد (قوله بانه ان ذكر الجميع) اى جميع ما سوى المشبه به لفظاً او تقديرًا
 فيدخل فيه ما حذف المشبه فيه لفظاً (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر
 لفظاً ولا تقديرًا وان كان منوياً (قوله وهذا) اى ما يكون باعتبار ذكر الاركان
 كلها او بعضها (قوله متعلق بالاختلاف) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم
 من قوله اعلى مراتب والظرف بكيفية رايحة الفعل لانه مقدر فى النظم فهو
 ظرف لغو كما ان قوله فى قوة المبالغة متعلق على التعوية وهذا اولى من جعله
 ظرفاً مستقراً على ان يكون حالاً من المراتب لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به الا ان يقال
 انه فاعل معنى اى مراتب ثبت للتشبيه (قوله كانه قيل الخ) بيان لحاصل المعنى
 (قوله حذف وجهه واداته) اى لفظاً وتقديرًا ليحصل المبالغة بدعوى الاتحاد
 لانية ليكون تشبيهاً لاستعارة (قوله او مع حذف المشبه) اما لفظاً فقط كما فى مثال

المتى اولفظا وتقدير لانية كما في قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) كما سيجي في بحث الاستعارة (قوله اى الاعلى بعد
هذه المرتبة) واعلوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين
(قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) اذ التشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف
(قوله نظرا الى الظاهر) اى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما في الحقيقة فلا اجراء
بل التشبيه (قوله يجعل المشبه عين المشبه مطلقا) اما اذا لم يذكر وجه التشبه
فظاهر واما اذا ذكر كما في زيد اسد في الشجاعة فلان دعوى اتحاده بالاسد
في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بالاسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد
كاسد فانه يفيد مماثلته به وليس مثل الشئ عينه فاندفع ما قبل من ان ذكر
وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الاداة اعنى دعوى الاتحاد (قوله بين نحو
قولنا القينى اسدى و لقيت في الحمام اسدا) لم يظهر وجه اراد المثلين من الاستعارة
(قوله حيث بعد الاول الخ) مع انه لا تقدير لاداة التشبيه فيهما والتشبيه مراد
فيهما (قوله ذات قرينة دالة الخ) احتراز عن زيد اسد اذا اريد من اسد
شجاع بطريق ذكر المألوم وارادة اللزم فانه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه
ولا استعارة (قوله ان لا يكون المشبه مذكورا) اى على وجه ينبي عن التشبيه
فان قوله قد زرا زراعه على القمر استعارة كما سيجي مع ان المشبه مذكور (قوله
ولا مقدر) ايس المراد بالمقدر خلاف المذكور اى المحذوف فان المحذوف عندهم
كالمذكور فهو داخل في قوله مذكور بل المراد به ان لا يكون مرادا منويا ايضا
فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون
مذكورا ولا محذوفا لان تمام الكلام ولا منويا مرادا بان يكون اسم المشبه مستعملا
في معنى المشبه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة
المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة
اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة
(قوله على انه لا ثبات شبه الخ) لان الكلام في لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه
شئ بمعناه (قوله فيكون قصدا تشبيه مكنونا في الضمير) اى مستترافيه مفروغا عنه
لا اشعار به في اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس
الاباعث ارجعه اسدا وتشبيهه به وادعاء دخوله فيه (قوله واذا افرقت الصورتان
الخ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان المشبه
من جنس المشبه به ومن افراده وفي الثانى دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغة

عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند فعله اليه فلا وجه ان الاختلاف مبني على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروضا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه (قوله والاختلاف لفظي راجع الخ) يعني ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه حمله عليه فهو زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة (قوله هذا) اي الاختلاف في كونه استعارة او تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك) اي وان لم يكن اسم المشبه به خبرا او في حكم الخبر ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كادل عليه سابق كلامه فلا يرد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) لان في نحو لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد يجعل زيد اسدا بالغاغاية الجنس بحيث تنزع منه اسدا آخر وهو مبني على التشبيه المكنون في الضمير المقروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه من اوالباء التجريديتين (قوله ايضا لفظي) فانه اعتبر في التشبيه ان لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة امر لاخر في شيء مطلقا فتشبيهه (قوله فان ابيت) اي عن كل شيء الا عن اطلاقه اسم الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عليه) لان مبني الاستعارة على تاسي التشبيه بالكلية وحسن دخول ادوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله وان لم يحسن الخ) وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به اذ لا يحسن دخول الكاف ويحسن دخول كان كذا في شرح المفتاح الشرايفي وانما لا يحسن دخول الكاف في نحو زيد كاسد لان المراد باسد فرد مامنه فيلزم القياس بالجهول بخلاف دخول كان لانه حكم بالتحاده بمفهوم الاسد على وجه الظن (قوله لغرض تقدير الخ) لاحتياجه الى التغير (قوله نكرة موصوفة الخ) واما المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فغير واقع لان التعريف يدل على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملازمة تأتي ارادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجماع تلك الصفة (قوله

كالبدري الا انه يسكن الارض الخ) فانه لا بد من جعل النكرة معرفة لئلا يلزم القياس
 على المجهول ومعلوم ان البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد
 من الاستثناء فمثل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وغوض في تقدير الاداة
 فاطلاق الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه (قوله فيقرب الخ)
 اما من القرب اى يقرب الكلام او من التقريب اى يقرب ما يحبل الكلام من اطلاق
 اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الادوات
 بالتغير فاكثر اطلاق مفعول مطلق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول
 مطلق افعل محذوف اى ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التقدير بالتغير او يفيد
 زيادة قرب والجملة عطف على يقرب من اطلاق ولا يجوز عطفه على اكثر اطلاق
 لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز ان يكون عطفا على اكثر اطلاق على
 ان يكونا حاليين من ضمير يقرب اى اذا اكثر اطلاق وذا زيادة قرب (قوله دليل
 على انه فوقه) بخلاف قولنا زيد بدر يسكن الارض فان هذا الوصف يدل على
 نقصانه من البدر المعروف فلا تناقض (قوله او مثله) اذا كان التشبيه بمعنى التشابه
 (قوله ومثله) اى مثل قوله اسددم الاسد الخ الا ان الجملة على التشبيه في الاول
 يستلزم التناقض وفي هذا يستلزم كون الشئ موصوفا بما ليس فيه فلذا قال ومثله
 (قوله الى التشبيه الساذج) اى ما الاستعارة فيه (قوله ان ثبت من الممدوح) عداه
 بمن يتضمن معنى تحيل (قوله هذه الصفة العجيبة الخ) وهى فرقة بين موضع وموضع
 في التنوير (قوله فهو مبني الخ) فان قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لانه
 يفيد تناسي التشبيه فلا يثبت كونه اقرب زيادة قرب قلت ملاحظة كون
 المشبه محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فلاحظه يفيد هذا الوجها لقرب
 من الاستعارة القرب الزائد (قوله وانما العمل في اثبات الخ) بناء على ان المقصود
 في الكلام المثبت والمنقح هو القيد على ما مر سابقا نقلا عن الشيخ (قوله في الجملة)
 اى تحقيقا او تحيلا كما في قوله كان محجر الشقيق الخ فان الاعلام بالاقوية المنشورة
 على الرماح الزرجدية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يتمتع بتحليل البدر
 الحقيقى المعروف موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع فالقرب فيما نحن فيه
 محال بخلاف قوله كان محجر الشقيق اه فان المقروض فيه محال هو ان القرب قد يبر
 (قوله كان زيد الاسد) كذا في النسخة المقررة لكن المذكور في بعض النسخ على
 ما في الايضاح كان زيدا منطلق وهو الاظهر قبل وجه النسخة المقررة ان المقصود
 في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي النكرة الاتحاد فيكون خلاف الظاهر

(قوله وايضا هذا الفن الخ) اى النكرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه
 ماسبق كان بيانا لامتناع تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل واحد منها
 وهذا بيان لامتناعه اجالا بامتناع ما يقصد منها اعنى التشبيه (قوله والمقصود
 الاصلى الخ) اذ به يتأتى اراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى الوضوح كما مر
 (قوله والمجاز على استعماله) فى غير ما وضع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له
 موقوف على تعقل الموضوع له كنوقف تعقل العدم على الملكة كذا فى شرح
 المفتاح الشريفي ولك ان تقول الاستعمال فى غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال
 فيما وضع له لما من شأنه ان يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال
 فيما وضع له تقابل العدم والملكة ولوقيل ان بينهما تقابل التضاد والاشياء تبين
 باضدادها كان وجهها للبحث عن الحقيقة لكن لا يكون وجهها لتقديم تعريفه
 على المجاز فلذا تركه (قوله لئلا يمكن الدال على غير ما وضع له الخ) لانه ينتقل
 اولا من اللفظ الى معناه الحقيقى ثم ينتقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازى فيكون
 الدال على المعنى الحقيقى من حيث انه دال عليه اصلا للدال على المعنى المجازى
 من حيث انه دال عليه (قوله فى الجملة) متعلق بقرع فانه فرع عليه من حيث الفهم
 والانتقال وليس فرعاً له من حيث الارادة (قوله والمطلق الى غيره الخ) فلا يوهى
 الاطلاق دخول العقلى فيه (قوله ثم نقل الى الكلمة الخ) الظاهر ان هذا النقل
 من المعنى الوضعى الى هذا المعنى بلا واسطة وفى بعض نسخ الاصول انه نقل اولا
 الى الاعتقاد المظاير لثبوته فى الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة المستعملة
 والظاهر انه منقول الى كل واحد منها بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينها وبين المعنى الوضعى
 (قوله والتاء فيها الخ) الظاهر من عبارة الشرح ان حقيقاً منقول الى الكلمة
 الشانية او المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفى شرح المفتاح
 الشريفي ان الجمهور على انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتاء فيها للنقل وعلى الوجه
 الاول للتأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث وحيث ان يكون النقل فيها بعد ادخال التاء
 فيها واجرائها على الكلمة ولا يخفى انه زيادة تصرف لاحاجة اليه (قوله فلانه
 يقدر) اى يفرض (قوله من التكلف المستغنى عنه) وانما اختاره جرباً على
 قضية الاصل فى التاء وهو التأنيث كذا نقل عنه (قوله اذ لا معنى له عند التأمل)
 لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة فى كان ما دخل عليه مراداً باللفظ يقال استعمل
 الاسد فى زيد اى اريد منه ولوتعلق فى ههنا بمستعملة لكان الاصطلاح مراداً
 بالكلمة وهو فاسد كذا نقل عنه (قوله لو سلم اطلاق الحقيقة الخ) يعنى ان المركب

وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لئلا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا مبنيًا على الاختلاف في كون المركبات موضوعة كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة * قال قدس سره وايضا يلزم الخ * قد تقرر انه لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد الأبعد التقيد بالاول واعتبار الثاني قيداً للتقيد وحينئذ لا انتقاض بذلك المجاز اذا لفرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به الخطاب وتقييد الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبر * قال قدس سره وفيه بحث الخ (صرح الشيخ الرضوي بان المراد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره كون الحرف موجدًا لمعناه في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمنًا للمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلي فرجل متضمن للمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقترن به وكذا اضرب زيد متضمن للمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه للترديد الذي ذكره السيد ولا شك في انه يجدي نفعا في دفع السؤال المذكور لان الحرف دال بنفسه على المعنى الذي احدثه في لفظ غيره ولولا مخافة الاطباب لنقلت كلام الشيخ بتمامه والاعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صريح الحق عن ظلم الشكوك (قوله سلمنا ذلك) اي كون معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم اي في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف ايضا لانا نفهم معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست بتمامة في نفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف معنى الاسم والفعال كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجماع التسليم المذكور لانه حينئذ لا يكون ذكر المتعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قال في المختصر ان القبض بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا ان يقال معنى التسليم المذكور حمل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اعم من ان يكون مشروطا في نفس الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض الناظرين معنى قوله سلمنا اي سلمنا كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن السوق * قال قدس سره هذا الكلام لا يجدي نفعا الخ * لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه

بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئياً يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) قيد دخل تعيينه في تعريف الوضع (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين اى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة العينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح أحد الوضعين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعنى ان مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفت لاجل المانع وبما حررنا اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلا انما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عبارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرنة في ان لا يتجاوز الطهر والحوض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام متنسبا الى الوضعين اما ذاخصصته بواحد اما صريحا مثل ان تقول القرء بمعنى الطهر واما استلزاما مثل ان تقول القرء لا بمعنى الحوض فانه حينئذ يتصحب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه (قوله يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين الخ) فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضاف اى ذى ان لا يتجاوز (قوله فهذا مدلوله الخ) يعنى انه اذنسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البدل ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه ام يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد المشترك بينهما كيف وانه لا يفهم اصلا عند اطلاقه فضلا عن كونه متبادرا (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضعين على السوية ودلالته على مجموعهما خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحا وهو ظاهر ولا ضمنا لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البدل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه كما مر من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال

المشترك في المعنيين قال ان مداولة احد المعنيين على سبيل البدل (قوله واما اذا خصصته باحد الوضعين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك لتخصيصه باحد الوضعين وترجيح احدهما على الآخر لادلالته فانه دال بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع فظهر الملازمة بين الشرط والجزاء اعني قوله اذا خصصته الخ ولذا لم تعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان (قوله ان الواضع عينه للدلالة بنفسه الخ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني بمدة (قوله قرينة لدفع المزاحجة) اي لتخصيصه باحد الوضعين (قوله لالان يكون الدلالة بواسطة) لانها تابعة للوضع والواضع عينه بنفسه لامع القرينة (قوله وحصل من هذين الوضعين الخ) اي لزم من اتسابه الى مجموع الوضعين وضع آخر ضمنى وهو التعيين لاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين لاحد المعنيين المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلازم فالخاصل ان له وضعاً لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقاً وكما يكون اللفظ موضوعاً له يكون دالاً عليه ضرورة ان قصداً فقصداً وان ضمناً فضمناً كذا في شرحه للمفتاح (قوله فكان الخ) كلمة كان باعتبار قوله وقال اذا طلق كما لا يخفى (قوله لا يتوجه اعتراض الخ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة ووجه اندفاع الثاني من قوله والقرينة لدفع المزاحجة * قال قدس سره ان اراد باحد المعنيين الخ * قد عرفت من كلامه المنقول من شرح المفتاح انه ليس بمراد * قال قدس سره ولو صح ذلك الخ * زاد في شرحه للمفتاح على هذه الموازاة الثلاثة انه يلزم ان يكون كل مشترك متواطئاً ولم يقل به احد وكلها مندفعة بما صرح به في شرح ان شرح من ان وضع اللفظ لنفسه ضمنى ومثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصداً كما لا يخفى * قال قدس سره وان اراد الخ * اراد به احد المعنيين معينا في نفسه غير معين بدلالة اللفظ بواسطة اتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمناً كما مر وتردد السامع انما هو في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة قدس سره فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وانه لمظنة فضل تأمل فاحتط اي افعال الاحتياط وبما ذكرنا ظهوراً ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح حيث قال بعد تزييف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية

فالصواب ان يقال اراد القرء اذا لم تخصص باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن
 ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له
 بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان
 مساقه ان القرء دلالة على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه الى الوضعين
 اوالى وضع واحد لا في دلالة على المراد * قال قدس سره فان قلت الخ * يعني
 ان المشترك اذا اطلق ولم يقيد بمخصصه باحد المعنيين يفهم منه جميع المعاني التي وضع
 لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح ما ذكر من ان هناك ترادفين بمعنى الوضعين * قال
 قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد * وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا
 ولا شك في التردد في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر ان كلامه في الدلالة
 على المعنى لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس
 مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوضع له لانه لا يجوز ارادته منه (قوله من العجائب
 الخ) انما كان من العجائب لان عبارة الايضاح قيل دلالة على معناه لذاته وهو
 ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمنع الخ فتصديره بلفظ قيل وبرزاز الضمير في وهو
 ينادى على انه كلام برأيه محمله على انه اعتراض على السكاكي مع تعليل فساد
 بمعامله السكاكي من العجائب (قوله فقال) اي قال ذلك البعض في دفع هذه
 الاعتراض (قوله بالوضع) اي التعيين لئلا يلزم الدور (قوله حفظت شيئا) وهو
 ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة نفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم
 (قوله وغابت عنك اشياء) وهي الامور التي تدل على انه ليس من تمة اعتراضه
 على السكاكي رحمه الله (قوله تعلما بالوحى) اي بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم
 منها دلالتها على معانيها وكذا الحال في الاستماع وفي خلق العلم الضروري (قوله
 بعضهم) وهو عباد بن سليمان الصميري (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعني
 ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عندامة ويكون لمعان آخر عند امة اخرى كالسوء
 فانه عند الاتراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح
 وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا يمنع جعل
 اللفظ الخ) يعني ان لفظ المجاز مع القرينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا
 يرعى لا يفهم منه المعنى الحقيقي اصلا فاندفع ما قيل ان القرينة انما تدل على عدم الارادة
 ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم
 يلاحظ القرينة (قوله لاستلزامه ان يكون المفهوم الخ) مع اننا نعلم قطعا ان
 المفهوم منه انصافه باحدهما (قوله لانه ممنوع) لانه يجوز المناسبة بتقيضين

سلمان الصميري نسخة

من جهتين (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انهما علمان وهو الحق لامتياز موضوعهما بالحقيقة فعلم التصريف يبحث عن احوال المفردات من حيث حروفها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهيئات الخ) عطف على ان للحروف الخ (قوله بالتخريك) اى بتحريك العين فانه يناسب ان يكون معناه مما فيه الحركة (قوله وكذا باب فدل الخ) فان قوة الضم تناسب ان يوضع للافضال اللازمة (قوله نقل الخ) لاحاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على تقدير الاول ومعنى المفعول المتعدي الى المفعول الثانى بواسطة حرف الجر على التقدير الثانى على ما قبل لتحقيق العلاقة الصحيحة للنقل وهو انتصاف الكلمة بالتعدي الذى هو المعنى الاصلى للعباز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى ويحصل التناسب بينهما غاية التناسب (قوله ان الظاهر الخ) فلفظ المجاز ظرف لكن حينئذ يفوت التناسب بين لفظى الحقيقة والمجاز (قوله واعتبار الخ) دفع توهم ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة ايضا بالمجاز (قوله فى تعريف واحد) يفيد معرفة حقيقة كل منهما (قوله من الحقيقة) مرتبلا كان او منقولا او غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة فى التلويح اللفظ اذا تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتبلا وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المنقول وان لم يهجر فى الاول حقيقة وفى الثانى مجازاتهى ومعنى تخلل النقل ان يكون استعماله فى المعنى الثانى بعد ملاحظة المعنى الاول فالمشترك سواء كان واضعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه فى كل واحد من معنيه واما المرتبلا والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله فى كل واحد من معنيه باعتبار وضعه له فى نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالقياس الى المعنى الآخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل فى غير ما وضع له من وجه فبقوله فى غير ما وضع له خرج المرتبلا بالقياس الى كل واحد من معنيه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله فى احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة فلا يكون هذا لاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا

الحقيقة المطلقة وخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه بقيد في الاصطلاح به الخطاب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له فاندفع ما قيل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ما وضع له ودخل الصلوة المستعملة في الدماء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرجح والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع جواز ارادته) اي بالنظر الى كونه كناية فلا ينافي امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فهو مجاز منفرع على الكناية وقيل جواز ارادته ولو في محل آخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيجي (قوله قد يكون مجازا الخ) اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فمجازان لم يهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمل للعلاقة فان استعمل لاعتقاده قصد فملاط وان كان بقصد فمرتب (قوله في معنى مجازي) لا يكون فردا للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد الخ) اي من غير ملاحظة خصوصية الفرس (قوله بخلاف المجاز) في كثير من النسخ بدون الواو فيكون ابيان الفرق بين الحقيقة والمجاز قصدا وتبعا للفرق بين رعاية المناسبة في المنقول وبين رعايتها في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون الامر بالعكس وهو الموافق لما في التوضيح والتلويح (قوله لا يتعين ناقله الخ) اي لا يعلم ناقله بالتعيين لان يكون ناقله جميع الناس فانه يمنع قافهم (قوله وفعل) في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل عمل متعدد في الصحاح بمعنى الامر والشان نقله الخويون الى الكلمة المختصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتماله عليه كافي تعريف المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية (قوله فانها في العرف العام الخ) في تفسير الكبير ان الدابة في العرف للفرس خاصة وفي التلويح انها الذات القوائم الاربع وفي القاموس انها خلقت على ما يركب وتقع على المذكر (قوله بلفظ النكرة الخ) اي بلفظ في صورة النكرة والافهم معرفة لان اللفظ اذا اريد به نفسه كان عمالة والتوحيث فيه للتمكن وهذا على رأي الشارح رحمه الله تعالى من كون الالفاظ موضوعة لانفسها وضعا ضميا (قوله وتصل الى المقصود بها) اي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو المذم عليه (قوله اكثر ما يظهر الخ) ما مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار والمجرور اعني بها متعلق بكون اي يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذي ارتكبه بعض الناظرين * قال قدس سره بفأم مجلد ثالث *

بالفاء والهمزة من الفأم يقال أفأم الرجل اذا سعه وزاد فيه (قوله بعلاقة السببية
 الصورية) واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهي داخلية في السببية (قوله
 لا يغنى شيئا) اي لا ينفع شيئا من النفع (قوله كانه جعل) اي كل واحد منهم
 الاصبع في الاذن اي بحسب الظاهر والتعبير والا فلما جعل الائمة ولك ان تحمل
 الاصابع على معناه فيكون التجوز في نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل الجزء الى
 الكل للبالغة (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا للدية الا ان اكل الدية سبب
 لاكل الدم التمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفى ان عبارة الايضاح لا تساعد (قوله او ما كان
 عليه الخ) السبق والمحقق المعتبران في المجاز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤل
 اليه بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كالحققة في
 التلويح * قال قدس سره الظاهر غيبا * لانه الذي يقع عليه العصر لا العصور
 * قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته * وفي الكشف فسرره بالغيب
 وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه * قال قدس سره استخرج الخ * اثلا
 يلزم عصر العصور وهذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن من نسبة الفعل وما يشبهه
 الى ذات موصوفة بوصفان يكون اتصافه بذلك الوصف سابقا على ثبوت الفعل
 له فيلزم وقوع العصور على العصور اي المصور واما اذا اريد عصر عصورا حاصلا
 بهذا العصر فلا حاجة الى تأويله باستخرج العصر (قوله في الاخيرين نوع خفاء)
 اي لا يظهر فيهما المعنى المجازي ظهوره في الامثلة السابقة ولذا حل الكشف
 الرحمة على الثواب الحمد والظرفية على الاتساع وقيل في الثاني ان المعنى اجعل لي
 لسان صدق ينطق بالصدق في الاخيرين (قوله فان قلت الخ) يعني ان اعتبار
 العلاقة انما هو لينقل الذهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي والاتصال فرع
 الزوم واكثر هذه العلاقات لا يفيد الزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة وهو ان يكون
 المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن
 اما على الفور او بعد التأمل في القرائن فاقبل انه لا حاجة الى السؤال والجواب
 بعدما مر في المقدمة من ان الاعتبار الزوم الذهني ولو لا اعتقاد مخاطب
 يعرف او غيره على الفور او بعد التأمل في القرائن ليس بشئ (قوله ان مبنى المجاز الخ)
 ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والافند المصنف في الكناية ايضا الانتقال من
 المزوم الى اللازم كما مر (قوله يعتبر في جميعها الخ) يعني ان جميع هذه العلاقات مفيد
 لزوم في الجملة على ما نصله (قوله اخص اوصاف الخ) اي اظهر اختصاصا
 واشهره اذا لم يكن الزيادة في الاختصاص ولذا لا يجوز ان يقال رأيت اسديا رمي

اي في البحر قوله فينتقل الذهن من المشبه به اليه) اي الى وجه الشبه لكونه اشهر
او صافه ثم ينتقل منه الى معروضه الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق
اللزوم بالمعنى الذي مر في الاستعارة (قوله فالاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه
الكلى في مثال (قوله انما يستعار للشجاع) اي لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد
لا بخصوصه من زيد او عمر واورجل او امرأة وانما يقع عليه في الخارج و فرق بين
ما يقصد من اللفظ عند الاطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيحى (قوله
ولاشك في انتقال الخ) ومن الشجاعة الى الشجاع اي الذات ماموصوفة بالشجاعة
سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فيظهر بآراءه الخ) حيث ظهر من كلامه
ان في جميع انواع العلاقات لزوما في الجملة (قوله مما ينصف الخ) اي يعتبر
ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل في الواقع اولا فان المتكلم يعتبر الاتصاف
في الزمان الماضي او المستقبل سواء حصل في الواقع اولا فاندفع ما في التلويح من ان
في مجاز الاول لا يلزم الاتصاف في الزمان المستقبل كما في عصر خرا فاريقت
في الحال (في زمان سابق او لاحق) اذ لو اتصف كما في زمان الحكم لم يكن مجازا
بحسب الكون ارا الاول بل حقيقة او مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى
لفظ الدابة في الفرس لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه بخصوصه
كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من انه لا يلزم من حصول
المعنى الحقيقي للمسمى المجازى في زمان الحكم ان يكون حقيقة كما في الدابة اذا
استعملها اللغوى في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى
الحقيقى في زمان الحكم (قوله او بالقوة) اي الاستعداد (قوله واذا كان الخ)
فانه حينئذ يكون الغير فردا من المعنى الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص
في الجملة بمعونة القرينة (قوله وان لم يتصف الخ) يعنى اذا كان الاتصاف
حاصلا في وقت فهو كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلا فلا بد من اللزوم
بوجه آخر (قوله اما ذهني محض) اي لزوم عقلى في الجملة بلا انضمام الخارج اليه
(قوله كاطلاق البصير الخ) اي كاللزوم الذهني في اطلاق البصير على الاعى
فانه لا يلزم من تصور البصير تصور الاعى لكن ينتقل الذهن منه الى الاعى
باعتبار المقابلة كذا نقل عنه بالعلاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق ان اطلاق
احد المتقابلين على الآخر من قبيل الاستعارة بنزول الثقابل منزلة التناسب
بواسطة تليح اوتهمكم او مشاكلة (قوله بحسب العادة) كاطلاق الغائط على
الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة (قوله كالقرآن للبعض) اذا كان

موضوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف (قوله كالحال والمحل) اراد بهما ما بين
العرض والمحل والمظروف والظرف (قوله او تجاوزتهما) بان يكونا في محل
واحد او محلين متقاربين (قوله احدهما شرط للآخر) نحو (ما كان الله ليضيع
ايمانكم) اى صلواتكم نجويت المقدس (قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما)
هذا كلام صاحب التقيج وعليه سؤال ظاهر اورده مع جوابه في حواشي شرح
التقيج وهوان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام
الانسان اياهما دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ان المران
بالاستلزام الاستتباع واذالم يوجد الانسان بدون نهما كانا مستتبعين له (قوله
فانه يجوز وجود الانسان بدونها) هذا بحسب العرف والافوجود الكل بدون
الجزء محال عقلا (قوله وان اريدانه اطلاقا) بان يراد بالمشفر مطلق الشفة ويقع
على شفة الانسان باعتبارانه قد منه (قوله تتميز عن التخيلية) لعدم تحقق
معناها حسا وعقلا في المشبه سواء كان عبارة عن امر وهمي كاذب اليه السكاكى
رحمه الله تعالى او عن اثبات لازم المشبه به للمشهد وتتميز عن المكنى عنها بناء على
انهم لا يطلقون الحقيقية الاعلى المصرح بها الا باعتبار انها لا تكون الا صورة
وهمية حتى يوهم منع الاشرط على ما وهم (قوله بالقلب والحذف) متعلق بشاك
وان كان يوهم ان يكون متعلقا بشاك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكى لانه
خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكى السلاح من شاك الرجل
بشاك اذا ظهر شوكته وهى شدة البأس وحدة السلاح والاصل شاك
وقد يقلب فيقال شاكى السلاح كالقاضى وقد يحذف الياء فيقال هوشاك
السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشف الاصل شاك وقد يحذف العين فيقال
شاك السلاح بضم الكاف وقد ينقل الى موضع اللام ويعمل فيقال شاكى
السلاح فعلى هذا يكون بالقلب متعلقا بشاكى السلاح وبالحذف متعلقا
بشاك (قوله الظاهر من اللباس) اى الذى يظهر من اللباس عند التأمل
فيه (قوله الجمل على التخييل الخ) بان تخيل للجوع والخوف امر وهمي
يشتملهما كاللباس للابس سواء شبه الجوع والخوف بذى لباس او لا اذلا يتوقف
المقصود عليه ثم اثبت ذلك اللباس للقرينة للدلالة على انها صارت نفس الجوع
والخوف من القدم الى الرأس فيفيد من المبالغة التامة في ازالة الامن والرزق الواسع
عنها بسبب كفرانهم لنعم الله تعالى ما ليس في حله على الاستعارة الحقيقية فانها
تفيد الاحاطة التامة لا تار الجوع والخوف وهو المناسب لسياق الاية قال الله تعالى

(و ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكثرت
 بأنعم الله فإذا جاءها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون) هذا ان حل التخييل
 على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستعار له في التخييل صورة وهمية وهو
 يزعم انه مذهب الاصحاب وان حل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو
 ان التخييل جعل الشيء لشيء يجعل اليد للشمال فعناء انه جعل اللباس للجوع والخوف
 ثم اثبت للقرية بغيره صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع
 والخوف بشيء صار مجدا في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا التخييل الى تصرف زائد
 مع افادته المقصود على وجه ابلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع
 والخوف لكنه استعير الاذاقة للاصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال ما ليس
 في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس ففي الآية استعارتان
 حقيقية تبعية وهي استعارة الاذاقة للاصابة واستعارة تحتمل التخيلية والتحقيقية
 وهي استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع والخوف بذى لباس استعارة مكنية
 كانت ثلث استعارات (قوله ليس المشبه الخ) لا عند صاحب الكشف ولا في الواقع
 (قوله فتوهم كونه تشبيها الخ) اما سند صاحب الكشف فلان عبارته صريحة
 في كونه استعارة واما في الواقع فلان تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتمال
 غير صحيح الاعتبار الا ان كان فليشبه آثارهما لانفسهما * قال قدس سره فان الجوع
 الخ * قد عرفت انه على تقدير الحمل على التخييل لا تشبيه للجوع بشخص صار وتوهم
 هذا التشبيه ناش من نسبة الاذاقة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل في المضار لكن
 قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو
 كالنجريد بالنسبة الى اللباس كذا في الكشف * قال قدس سره والا قرب * اى
 الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه * قال قدس سره ثم الحمل الخ * اى على الاستعارة
 الحقيقية العقلية اكثر مناسبة (قوله او اسد في الامثلة المذكورة الخ) وما قيل ان اخراج
 اسد في الامثلة المذكورة بناء على ما تقر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد
 ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه فان تم والافلاو حينئذ لا ينجح نظر الشارح رحمه الله
 تعالى بقوله لانا لانسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له ليس بشيء لان تراعيهم
 في ان صور حل المشبه على المشبه وصور النجريد هل هي تشبيه او استعارة لا في انه
 اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هي استعارة اولا (قوله في معنى الشجاع)
 اى في ذات ماسوى الاسد يصدق عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم
 الشجاع لم يكن استعارة اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل مجاز امر سلا (قوله

بقريته حمله الخ) فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي والجل ليس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء او بتقدير اداة التشبيه والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع سند المنع فكيفه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورد بصورة الدعوى ترويحاً للذم المذكور واسارة الى قوته ولو لم يحمل على هذا لزم ان يكون قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع غصباً بالنصب الاستدلال (قوله وتحقيق ذلك) اي تحقيق ان اسدا استعارة كما في رأيت اسدا واثبات التسوية بينهما (قوله انه استعارة عن زيد) اي عن ذات مخصوصة من زيد او عمرو او رجلاً او امرأة اذ ملازمة بين الاسد والذات المخصوصة وان اعتبر وصف الشجاعة فيه اذ العلاقة انما هي بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة اي ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع عليه في الخارج دلالة له عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة التي هي اخص اوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية الذات (قوله عن شخص موصوف بالشجاعة) سوى الاسد لتحقيق التشبيه (قوله زيد رجل شجاع الخ) ذكر الرجل على التثنية والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد (قوله فيكون استعارة) لانه استعمل لفظ المشبه به في التشبيه وهو الرجل الشجاع مثلاً فيكون تشبيهه مفروغاً عنه مسلماً او المقصود الحكم بالاتحاد كما ان في رأيت اسدا يرمى تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فيحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فرداً ادعائياً وفي زيد بحمله على زيد فاندفع ما قيل انه لا بد في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع التشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر * قال قدس سره اذا قيل رأيت اسدا الخ * خلاصته دفع المنع الذي ذكره الشارح رحمه الله باثبات الفرق بين رأيت اسدا وبين زيد اسد بان معنى الاول رأيت رجلاً شجاعاً شبيهاً بالاسد فيكون تشبيه بالاسد مفروغاً عنه والمقصود تعلق الرؤية به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه بليغ باتحاد المشبه بالمشبه به * قال قدس سره فلا شك ان اسدا الخ * فيه انه يجوز ان يكون التقدير رأيت مثل اسد يرمى والجواب ان المراد شك فيه على تقدير كونه استعارة * قال قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم * اذ لا معنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل الذات اي الذات التي يصدق عليه مفهوم الشجاع * سوى الاسد * قال قدس سره واما ان يراد

الخ * هذا هو مراد الشارح رحمه الله كما مر وسيجيء بيان وجه تعلق الجارية * قال
 قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه * اي لرجوع التشبيه الى المفهوم * قال قدس
 سره فيكون سياق الكلام الخ * هذا نوع عند الشارح رحمه الله لان اسدا عنده
 في زيد اسد وزيد شراست مستعمل في المفرد الادعائي المفروغ عن تشبيهه بالاسد
 الحقيقي بقربة الحمل واما الدليل على كون الغرض منه التشبيه فيكون مستعملا
 في المعنى الحقيقي * قال قدس سره فاذا قلت زيد الاسد الخ * ابداء للفرق بين
 ما اذا كان الخبر المعروف والمنكر بان الظاهر في المعروف التشبيه بان يكون اللام فيه
 لتعريف الجنس والتشبيه به باعتبار تحققه لا الاتحاد بين زيد وماهية الاسد كما في زيد
 هو البطل المحامي ولا الحمل عليه كافي زيد المنطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد
 المتباينين بخلاف المنكر فان الظاهر فيه حل بطريق الادعاء لا التشبيه اذ لا معنى
 للتشبيه بالفرد المجهول وفيه انه انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحمل في الثاني اذا كان
 الاسد مستعملا في معناه الحقيقي ودونه خراط القتاد لم لا يجوز ان يكون مستعملا
 في الفرد الادعائي اعني الرجل الشجاع فيكون استعارة * قال قدس سره ولا ينقض
 ذلك بالاستعارة * بان يقال ان التي منها التشبيه بطريق المبالغة فيكون تشبيها بليغا
 * قال قدس سره ان يفسر الاستعارة الخ * بان يقول هو استعمال اسم المشبه به
 في المشبه او اجراؤه عليه * قال قدس سره انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة
 الخ * ما ذكره الشارح يقتضي جواز كونه استعارة بان يكون معناه زيد رجل شجاع
 كالاسد وذلك لا يتنافى ظهور تقدير اداة التشبيه * قال قدس سره هذا الاستدلال
 يشعر بان اسد الخ * لا اشعار في كلامه بذلك انما يشعر بان مفهومه مجتزئ ووسائل
 ملحوظ قصدا بان يستعار لذات ماموصوفة بالجماعة كما مر * قال قدس سره ثم
 ان استعمال الاسد الخ * اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حظ معنى الصولة
 تبعا باعتبار انه لازم له اشتهاره كان تعلق على مقصودا تبعا واذا استعمل في ذات ما
 موصوفة بالجرأة كان الوصف ملحوظا قصدا ويكون تعلق على ملحوظا قصدا
 ولا شك ان مقصود الشاعر اثبات جرأة على نفسه قصدا وهذا لا يتنافى كون
 وصف الشبه خارجا عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف
 فتدبر وانصف * قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا الخ * فيه ان ذكر وجه
 الشبه في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى
 بخلاف الاول فلان سلم ان لفظ اسد في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا
 الكلام في نحو لقيت اسدا) اي مثل الكلام في نحو زيد اسد من المنع المذكور الكلام في نحو

لقيت اسدا فلابد من تقديره او منه ليكون تجريدا عند القوم فيتجه المنع المذكور
واما نحو لقيت اسدا فهو استعارة بالاتفاق فلامعنى لقوله وكذا الكلام الخ ولعله سقط
من قلم الناسخ (قوله واما اذا ترك الخ) اى هذا اذا جرى التشبيه على المشبه ولم يذكر
وجه الشبه واما اذا ترك المشبه بالكناية بان لم يكن مذكورا ولا مقدرا في نظم الكلام
ففيه اشكال (قوله ما يقتضى تقديره) اى اعتباره وكونه مرادافى معنى الكلام وان لم يحتاج
نظم الكلام اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقدير لفظ المثل في كل استعارة بان يقال
فى رأيت اسدا يرمى مثل اسد وهكذا لكن ليس فيها ما يقتضى تقديره كوجه
الشبه فى رأيت اسدا فى شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل اذلا معنى لقولنا رأيت
رجلا شجاعا فى شجاعته (قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر الخ) سواء جعل
من بانية او تبعية او تجريدية فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه
تشمع بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف (قوله مبين بسواد آخر الليل) فكانه
قيل من الفجر وسواد آخر الليل واذ كانا مبينين بالفجر وسواد آخر الليل لا يمكن
حمله على الاستعارة اذ يلزم بيان الشئ بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الخيطان
على معناهما الحقيقي اى يبين مثل الخيط الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر
وسواد آخر الليل (قوله وابعده من ذلك الخ) اى من نحو رأيت اسدا فى الشجاعة
الاثنان لعدم ذكر وجه الشبه المشعر بالتشبيه فيهما (قوله ان يصح وقوع المعنى
الحقيقى) اى المعنى المقصود من اللفظ لاما وضعه وفى بعض النسخ وقوع المشبه
وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) اى قوله ضرب الله مثلا لا يصح فيه
وقوع التشبيه اذلا معنى لقولنا ضرب الله مثلا المؤمن والكافر فالمانع من كونه
استعارة معنوية بخلاف الآية الثانية فان المانع فيها لفظى ولذا فصله بقوله وكذا
الخ (قوله بالبحرين الموصوفين بقوله هذا عذب الخ) اى من حيث المعنى واما
من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معللة بنفى استواء البحرين وفيه اشارة الى انه ليس
قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشحا (قوله واراد تفضيل البحر الاجاج
الخ) ومن هذا بين انه لا يجوز ان يكون قوله ومن كل تأكلون لها طريا ترشحا
(قوله فهو فى طريقة الخ) فان قوله تعالى (وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار)
بيان لتفضيل الحجارة على قلوبهم (قوله وهذا الكلام صريح الخ) والا لا وجه
لنفي كونه موضوعا لاعم فى اثبات كونه مجازا (قوله باعتبار عمومه) اى باعتبار
كونه فردا من افراد العسام (قوله بمعنى التصرف الخ) لابعنى انه مجاز حكمى
فانه انما يكون فى النسبة والكلام ههنا فى اللفظ المفرد كالاسد مثلا وفيه رد على

من ذهب الى انه مجاز حكمي وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه ليس منسوباً اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والقربة قرينة التجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكلفاً بارداً (قوله لكان الاعلام المنقولة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثاني لمناسبتها بالمعنى الاول كلاستعارة (قوله كان الاسد مستعملاً فيما وضع له) ويكون سرية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرية الحكم الى افراده الحقيقة والقربة قرينة على نقل معنى الاسدية اليه وادعائه له (قوله اي توقع الظل) على ما فسر به بذلك لان التظليل على ما في التاج سايه وان كردن ودر سايه كردن والمراد ههنا الثاني (قوله وتحقق ذلك الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالاً فيما وضع له والتجوز في امر عقلي وهو جعل غير المشبه مشبهاً بل معناه جعل المشبه به مؤلاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان افراده قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفاً في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعادل والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ونريد ما ذكرنا ماقال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح ان جعلها مجازاً عقلياً مبني على اعتبار مرجوح دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول المصنف رحمه الله تعالى واما التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبني الاستعارة على ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة بل على جعله فرداً غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه في اليقين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقته حتى ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا اندفع ما قيل ان التعجب والنهي عنه انما جعله المستدل دليلاً على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي عنه مبذيين عليه او على تناسي التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذي ذكره المستدل وبني عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تفارق الخ) اي بعد اعتبار نسبة شيء اليه او نسبته الى شيء فلا يرد ان الاستعارة في المفرد

والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب الخ) الاظهر عندي ان الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ تشابه الكلام الكاذب فيبين الفرق بان مبنى معناها على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب وفي شرح المفتاح الشرافي اراد بالدعوى الباطلة الجهل المركب وصاحبه مضر على دعواه مبتري عن التأويل فضلا عن نصب القرينة و اراد بالكذب الكذب العمد وصاحبه لا ينصب القرينة بل يروج ظاهره لكن لا مانع عن قصد التأويل في ذهنه فلذا خص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ القرينة على تخصيص الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمدانه لا وجه لتخصيص مفارقة الاستعارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقا سواء كان مع اعتقاد المطابقة او لا بالتأويل وعن الكذب مطلقا سواء كان عمدا او خطأ ينصب القرينة (قوله ع) المراد غير علم الجنس فانه تجري فيه الاستعارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان عليه علم الجنس تقديرية (قوله من انه يقتضي ادخال الخ) هكذا في المفتاح حيث قال والذي قرع سمعك من ان مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو المر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه للمفتاح تبعا لمازني لان السلم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه بانه يساوي المشبه به في ذلك يحصل بمجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس او جعله عينه ان كان شخصا فان المقصود من قولك رأيت اليوم خاتما انه عين ذلك الشخص لانه فرد من الجوادات هي وفيه بحث اما ولا فلان القول بالادخال في اسم الجنس بالاداعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد وامانا فلان جعله عنه فيما كان شخصا ان كان لا من قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلا فله عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل بادخاله فيه والحاصل ان استعمال المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلو لم يعتبر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه (قوله لانها مجاز الخ) اشار بالدليل العام الجاري في كل مجاز مرسل ان كان او استعارة الى ان تخصيص بيان قرينة الاستعارة للاشياء بشأنها والا فالقرينة لازمة في كل مجاز (قوله يكون كل واحد منها قرينة) وليس واحد

منها ترشحا ولا تجريدا لعدم ملائمة المشبه به ولا للمشبه فاقبل لا ينكشف الداعي
الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا
واحد منها مما يصرف بها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشحا ليس بشئ
فان ملايم المشبه به ما عدا القرينة سواء كان في المصروفة او المكشبة ترشحا الا ان
القرينة في المكشبة تكون ملايم لمشبه به كالانظار وفي المصروفة تكون ملايم للمشبه
كبري (قوله بالسيف) لا بالنيران لقوله في ايماننا (قوله انا مله) فسرهما بالانامل دون
الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة بسهولة فقيه مبالغة في شجاعته (قوله
في الجود و عوم العطايا) ففي البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه
بالخاوة (قوله وباعتبار اخر) بالاضافة كما هو السابق او بالوصفية فالمراد بذلك
غير الاعتبار السابقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما
(قوله استعارة الاحياء الخ) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحيوية (قوله
وهذا اولي من قول المصنف الخ) لان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوية وانما قال
اولي لانه يمكن ان يقال المراد بالحيوية الاحياء لكونها اثراله (قوله ثم الضد ان الخ)
توجيه هذه العبارة عندي ان الضدين ان كانا قابلين للشدة والضعف بان يكون
كل واحد منهما قابلا لهما كالعلم والجهل والعجز والقدرة كان استعارة الضد الاشد
كالجاهل للضعف الاضعف وهو الاقل علما و قدرة اولي من استعارته العلم والقدرة
وبالعكس فان استعارة العالم للجاهل لاقل جهلا اولي من استعارته لقليل الجهل والمصنف
رحمه الله تعالى ترك هذا القسم لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح رحمه الله تعالى
او بان يكون احدهما اشد والاخر مختلفا بالشدة والضعف كالبيت والحي الجاهل
والعاجز كان استعارة اسم الميت للحي الاقل علما والاضعف قدرة اولي من استعارته
للحي قليل العلم والقدرة والاقل علما اولي من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشد
الميت اذا استعير له اسم الحي فكل ميت كان اكثر علما او اشرف علما اولي باستعارة
اسم الحي من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر علما اولي من الاكثر قدرة وقيل
غاية توجيهه ان يقال وصف المعروض بـ وصف العارض واراد بالضدين
القابلين للشدة والضعف معروضيهما القابلين للشدة والضعف في الجامع ووجه
الشبه بقليل العلم والقدرة والميت ضدان باعتبار ما شملان عليه اعني الحيوية والموت
قابلان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو عدم فائدة الحيوية انتهى فمعنى العبارة
على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نحو قليل العلم والميت فانهما معروضان
للحيوة والموت اللذين هما ضدان قابلين للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة

الحياة كان استعارة اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف
 في وجه الشبه كقل العلم اولى من استعارة اسم الضد الاشد للضعف في وجه الشبه
 اعني لقليل العلم والقوة هذا لكن يرد عليه ان الاقل علما ليس اضعف في وجه الشبه
 اعني عدم فائدة الحياة بل اشد واقوى من قليل العلم وقيل في توجيه الضد ان
 فيما نحن فيه الموت والحياة وهم قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي هي التفاوت
 في الآثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التي منها العلم والقدرة
 فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى
 من اقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر وآثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى
 وان مات واكثر علما اولى من ازيد قوة وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والضعف
 في الموت مع انه المحتاج الى البيان ومآله من ان اسم الميت يدل على الثبوت فليس
 بشيء لان التشكيك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت دون الحدوث
 لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله
 فكل من كان اكثر علما او اشرف الخ عليه (قوله هما العلم والجهل الخ) لا الاقل
 علما وقوة والميت فان الميت لا يقبل الشدة والضعف وايضا الاشد والاضعف ايضا
 متضادين (قوله وهما جامعا) لانه ادخل المشبه في المشبه ادعاء وجمعه مع افراد
 المشبه تحت مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم بما مر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون
 مبنى الاستعارة (قوله وقال الشيخ الخ) يعني ان ما ذكره المصنف رحمه الله مخالف
 لما ذكره الشيخ فانه جعل استعارة الطيران للغدو كرايت اسدا في ان الاشتراك في كل
 منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت اسدا من
 جنسين وليس المراد بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق بل ما هو المتعارف وعليه
 ائمة الفقه من ان الشئيين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنافع فهما
 جنسان كالد كروالانثى من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالد كرو
 والانثى من الغنم (قوله فانهما جنس واحد) لا شرا كهما في المنفعة المقصودة منهما
 وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما بالجناس والآخر بالقوائم وكون احدهما
 سريعا والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بها في المنفعة
 المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد لما نقله اولا من ان الاشتراك في استعارة
 الطيران لا عدو اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن في الطيران

مرعى الخ (قوله مع ان في كل من المرسن والطيران الخ) اما في المرسن فكونه مرسونا
واما في الطيران فالسرعة (قوله ان خصوص الخ) خبر لقوله والفرق والمراد بخصوص
الوصف السرعة (قوله ان التشبيه الخ) اي تشبيه العدو بالطيران في السرعة
منظور في استعارة الطيران للعدو بخلاف استعارة المرسن للانف فانه من استعمال
المقيد في المطلق (قوله ولهذا اذ لو حفظ فيه) اي لو حفظ التشبيه في استعمال المرسن
في الانف كما لو حفظ في اطلاق المشفر على غليظ الشفة عد استعارة حقيقة لكونها
مبنية على التشبيه (قوله وقال ايضا الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق
الاستعارة على المرسن المستعمل في الانف حتى احتاج الى الفرق (قوله ونحو ذلك)
بما فيه استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها) اي وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك فالضمير راجع الى الجماعة اوالى وضع المرسن موضع الانف بتأويل
الاستعارة (قوله فاعتدلت بكلامهم) فاطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة
المرسن للانف (قوله ونهت على ذلك) اي على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم
الاستعارة بان سميت استعارة غير مفيدة لعدم ابتناؤه على التشبيه وكونه من استعمال
المقيد في المطلق (قوله ووجه التشبيه بينه) اي بين وضع المرسن موضع الانف
وبين الاستعارة الحقيقية انك تنقل فيه اي في وضع المرسن موضع الانف
بل في استعمال المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى
مجانس له وهو المفرد الذي وقع عليه مطلق الانف في الخارج والمجانسة
والمشابهة من واحد واحد لكونهما اشتراكا في امر في الاول اشتراك في الجنس وفي الثاني
اشتراك في الوصف فاطلق اسم الاستعارة التي مبنياها المشابهة على ما فيه
المجانسة مجاز (قوله فلا يطلق الاستعارة عليه) لاحقيقة ولا مجازا (قوله فان
قلت الخ) ايراد على قوله الجامع اما داخل في الطرفين الخ (قوله مفيدة) اي
للبالغة المطلوبة منها (قوله ان جزء الماهية الخ) لامتناع التشكيك في الذاتيات
(قوله للشجاعة) اي للشجاع اقام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ماصدق
عليه الشجاع (قوله لا الرجل وحده) لما عرفت انه لا ملازمة بينه وبين الاسد
ولا دلالة له عليه (قوله تجوز وتسامح) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها
حقيقته وما هيته الموضوع له (قوله بان يكون الخ) اي ليس المراد منه ان يكون
وجه الشبه غريبا فانه لا بد في الاستعارة ان يكون اخص اوصاف المشبه به
واشهرها بل ان يكون التشبيه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه
يكون وجه الشبه اخص اوصاف واشهرها (قوله وفي الصحاح القربوس)

السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا مخالفة بينه وبين
 مفسره الشارح رحمه الله به الا بالاجال والتفصيل (قوله وكذلك كل مخاطر)
 اي مثل ذلك الاهمال فعل من يلقى نفسه في الامور الصعبة او مثل زيارة الخبائب
 كل امر خطير يهتم به في التعويد او مثل ذلك الرجل يريد نفسه كل مخاطر في تعويد
 فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) اي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع
 العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة
 فبعد التشبيه المذكور استعار الاحتباء الذي هو احداث تلك الهيئة واجبا
 لوقوع العنان في قربوس السرج بان صور الوقوع بصورة الايقاع واسنده الى
 الفرس مبالغة في تأربه كما صور القدوم بصور الاقدام في اقدمني بلدك حق لي على
 فلان وقدمر فالايقاع المشبه تخيلي والايقاع المشبهه تحقيقي فالاستعارة المذكورة
 استعارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن
 استعارة الاحتباء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما خفي على النساظرين (قوله لان
 الركبتين الخ) ولان العنان يقع على القربوس بعدما وقع على جانبي الفم كالحياة
 تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر (قوله والمهاري) يفتح الراء وكسرهما
 كالصحاري والحواري (قوله اخذنا في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو
 الواجب فهي اما جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريم اي كرائم الاحاديث يقال
 هو من اطراف العرب اي كرائمهم او طرف بالتحريك بمعنى الناحية اي فنون
 الاحاديث (قوله حتى افادانه الخ) لان نسبة الفعل الذي هو صفة الحال الى
 المحل تشعر بشيوعه في المحل واحاطته بكله قالباء في باعناق للابسة وقيل للتعدية
 اي اذهبت الاباطح اعناق المطايا فيكون المطايا مشبها بالماء واعناقها بالاشياء التي
 على الماء في الوادي ولا يخفى لطف الاول (قوله من الابل) المشبه بالماء (قوله كما في
 قوله تعالى واشتعل الخ) حيث اسند الاشتعال الذي هو صفة الشيب الى الرأس
 الذي هو محله للاشعار باستيعابه له (قوله فقلت له الخ) مقول انقول البيت الذي
 بعده * الايتها الليل الطويل الانجلي * بصبح وما الاصباح منك بامثل * والضمير
 له ليل في بيت قبله * وليل كوج البحر ارحى سدوله * على بانواع المهوم ليلتي
 * قال المرزوقي يجوز ان يكون التمثي مأخوذا من المطا وهو الظهر فيكون التمثي
 مد الظهر ويجوز ان يكون من التمثط بمعنى المد بقلب احد الطائنين ياء (قوله
 فاستعار الخ) فهنا ثلث استعارات تصريحية تخيلية لاحاق شكل الليل وصورته
 الخيلة بالشخص المتمطي المردف المثل (قوله والظاهر الخ) يعني انه استعارة واحد

شبه الليل بالشخص المتطى المردف المنقل واثبت له لوازم المشبه وقيل انه استعارة
تمثيلية شبه هيئة الليل في الطول والثقل بهيئة المتطى المخصوص (قوله باعتبار
الثلاثة الخ) اى بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع يحصل ستة اقسام كما
بينه الشارح رحمه الله تعالى وان كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون
سبعة لان اقسام الطرفين اربعة واقسام الجامع ثلاثة (قوله عجلا جسدا)
بدنا ذا لحم ودم او جسدا من الذهب خاليا من الروح ونصبه على البديل له
خوارى صورت البقر قيل في كون الآية استعارة بحث اذ جسده خوار
صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسده صوت البقر وقد ابدل بدل الكل
فظهر به انه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى
(حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) فان البيان اخرجه
من الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البديل اخرجه من كون المراد العجل
الحقيقى وان المراد منه العجل الادعائى اعنى الحيوان المخلوق من الحلي فالبدل
قرينة على الاستعارة كيرمى في رأيت اسدا يرمى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج
الخيط الابيض من ان يكون المراد به الخيط الحقيقى وهو ظاهر واخرجه من ان يكون
المراد به الخيط الادعائى اعنى الفجر اذ لا يبين الشئ بنفسه فلا بد من تقدير المثل
(قوله فالمستعار منه هو النار) هذا تصريح من السكاكى رحمه الله تعالى بان
المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به الرموز اليه بذكر اللازم كما هو
مذهب الجمهور وسيمى منه ما يخالفه من ان المستعار منه هو المشبه المذكور (قوله
وزعم المصنف الخ) عبر بالزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان
قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة فالوافق لمذهبه ان يكون اشتعل بمعناه الحقيقى
(قوله عقلى) اى بعضه عقلى وهو تعذر التلاقى (قوله كشف الضوء الخ) يعنى
ان النهار عبارة عن الضوء اما على التجوز او على حذف المضاف وقوله منه على
حذف المضاف اى من مكان الليل اى مكان القاء ظلمته وذلك لان النهار والليل
عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت ولا معنى لكشف احدهما عن
الاخر (قوله وموضع القاء ظله) اى الليل وظله ظل الارض الذى فى الليل وهو
الظلمة ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية
كاذبه اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) فيصح
القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله دائما او غالبا) فانه اذا لم يكن احدهما يكون
ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا فاذا ذكره تفسير لترتيب في نفسه لانه هناك كذلك

(٧) خلق الخلق في ظلمة
نسخة

(قوله وبيان ذلك) اى ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الاصل) في الحديث ان الله تعالى (٧) خلق خلقه في ظلمة ثم رشح عليه من نوره (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ لان السلخ متعدد الا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظور بالظهور فلذا اختاره (قوله واعتراض الخ) وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشئ لان الدخول في الظلام مترتب على السلخ لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) اى كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ظهر بمعنى زال يكون صلته عن لا من (قوله قد يكون بمعنى النزع الخ) في الاساس من الجواز سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه والاول بمعنى الاخراج والثاني بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اذ المفاجأة انما تصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقب فيه ان يكون في مدة مديدة فحصل الظلام بعده في مدة قصيرة حصول امر غير مترقب وبهذا ظهر الجواب عن التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقدره المصنف رحمه الله تعالى عليها يجعل المثال مصنوعا (قوله لكنه قد ذكر الخ) يستدلون بالاعتراض على السكاكي رحمه الله تعالى بانه عده في التشبيه قسما على حدة وجعل اقسامه ستة والاستعارة مبناها التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام في الاستعارة والعذر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما (قوله لم اعتبر التشبيه الخ) على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا (قوله لا مجرد القبر) الظاهر ترك لفظ مجرد (قوله ويكون الاستعارة الخ) اى على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون الرقاد كثيرا الوقوع في الحس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه اقوى وان كان يفيد الشهيرة (قوله البعث) اى سهولة تأتى البعث فانها في النوم اقوى واعرف فلا يرد ما قيل ان كون البعث في النوم اقوى محل بحث لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ولا ما قيل ان وجه الشبه حينئذ مذكورا فيكون تشبيها كافي قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا (قوله كسر الزجاجة) في القاموس الصدع كسر شئ صلب وفي التاج شكافتي فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس التبليغ الايصال وهو امر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال انتبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت

بشيء (قوله والمعنى الخ) اشارة الى ان الباء في بما تؤمر للتغذية واما مصدرية اي
 بامر من المصدر المبني للمفعول في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهر به واطهره
 يقال صدع بالجة اذ انكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهر به
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصحاح وقوله تعالى
 (فاصدع بما تؤمر) قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك وبحوزان
 يكون ماء وصوله اي بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقولك امرتك الخبر
 (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير او ثلثة احواد او اربعة تلقى
 عليها التمام فيستظل بها في الحروب كل بيت يبنى من عيدان الشجر (قوله على نفس الذات)
 اي الحقيقة والمفهوم في انقضاء وس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسجى في
 كلام السيد ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام
 والمضمرات واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات لا تجري
 الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما
 يكون الخ) فانه في حكم اسم الجنس (قوله وان لم يكن اللفظ الخ) اي بعد ان يكون صالحا
 للاستعارة فلا ينقض بما يكون معناه جزئيا * قال قدس سره التشبيه الخ * تلخيصه
 اذا عرض على قوانين الاستدلال ان معاني الحروف والافعال لا تجري فيها الاستعارة
 اصالة لانها لا تجري فيها التشبيه اصالة وكل ما لا يجري فيه التشبيه اصالة لا يجري فيه
 الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يجري
 فيما يجري فيه التشبيه فالاستعارة تجري فيما يجري فيه التشبيه وتنعكس بعكس النقيض
 الى قولنا كل ما لا يجري فيه التشبيه لا يجري فيه الاستعارة واما الصغرى فلان معاني
 الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يجري فيه التشبيه اما
 الصغرى فلانها آلات نتعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية واما
 الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون مشبها به وكل ما لا يصلح
 ان يكون مشبها به لا يجري فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه
 التشبيه اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح ان يكون ملحوظا
 بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح ان يكون
 مشبها به ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمة ثان الى بيان وتحقيق وهما ان معاني الحروف
 والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون ملحوظا
 بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام الخ في المقدمة الثانية او لا بقوله اعلم

الخ لاختصاره والاولى ثانيا بفروله اذا تمهد هذا فاعلم الخ * قال قدس سره ولا يخرج الخ * لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعا لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا * قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من * لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذا معانيها روابط بين المعاني * قال قدس سره وهذا معنى ما قبل الخ * لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مسقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فتكون موضوعة لها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة ففيل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين ع ضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه وقيل انه يلزم على هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازا لا حقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية اصلا مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزمه الحقيقة او لا قد فوج بانها انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا * قال قدس سره فاعلم يذكر الخ * المناسب للسابق واللاحق ان يقول فاعلم يحصل كفا في شرح الشرح حيث قال ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعيينها لافي العفل ولا في الخارج الا بتعين المنسوب اليه اذ لا دخل للذكر في التحصيل وغاية التوجيه ان يقال المراد انه مالم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق * قال قدس سره وهو ايضا محمول الخ * هذا الكلام ايضا يدل على ان معنى الحرف غير متحصل في نفسه وانما تحصله باعتبار غيره واما انه جزئي فكلا * قال قدس سره وان زعم الخ * هذا هو مراد القوم ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام امر لا شاهد عليه * قال قدس سره لا يتصور له فائدة الخ * قد عرفت الفائدة وهو الاشارة الى ان معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق * قال قدس سره فانه لا دليل الخ * الدليل

على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كالدليل على هذا الاشتراط
 لدليل على وضعه للمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لدليل
 عليه واما الاستعمال فى الجزئيات فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع * قال
 قدس سره هو التزام ذكر المتعلق الخ * التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف
 حاله يورث الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة فى انفسها
 والاضافة تبع لها يشهد بذلك وقوعها بحكمها عليه وبه دون الحرف وهذا مراد
 من قال ان ذكر المتعلق فى الحرف لتقيم الدلالة لكونه معناه متعلقا بالقياس الى الغير
 وفى الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان ذو متلا معناه متعلق فى نفسه لا يحتاج فى
 الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود من وضعه هو التوصل الى جعل اسماء الاجناس
 وصفا لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه * قال قدس سره موافقا لقواعد
 اللغة * وهى ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع فى الجزئيات
 وانه كايحتاج الى التعبير عن المعانى المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعانى الغير المستقلة
 واقوال الائمة وهو ما نقل بقوله وهذا معنى ما قبل وامثاله ومارد فى تفسير الحرف
 وهو ما نقل من الايضاح وامثاله * قال قدس سره ما عدا الافعال الناقصة *
 فانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فاعلها غير مستقل بالمفهومية * قال
 قدس سره لا يحصل * اى من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الجزاء اعنى
 وجب ذكره * قال قدس سره بخصوصها * متعلق بقوله لكل نسبة والضمير
 راجع الى النسبة * قال قدس سره لانه خلاف وضعه * ولانه لا يمكن ملاحظة
 شىء واحد مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة * قال قدس سره فضلا الخ * انما
 قال فضلا لان فى المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به
 انما يطلب لاجله * قال قدس سره قلت لان الاعتبار الخ * خلاصته ان منشأ الفرق
 كون النسبة فى اسم الفاعل تفيديية غير مقصودة اذ دلالتها اصالة فيصح وقوعه
 مسندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار دلالة على الحدث بخلاف
 نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة منفردة مع طرفها فلا يرتبط الفعل بغيره
 باعتبار معناه المطابق اصلا * قال قدس سره فان قلت الخ * ايراد على قوله ويقضى
 عدم ارتباطها بغيره بانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرا * قال قدس
 سره يتصور الخ * لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة
 الصغرى واذا كان هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذكر زيد لمجرد بيان مرجع الضمير

والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر أبوه حينئذ لتقييد المسند * قال قدس سره صريحا * أي مقصودا اضافة اذ لا يمكن توجه النفس الى حكيم قصدا وبالذات * قال قدس سره لاشتغالها عليها * فلاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة ركب السفينة * قال قدس سره قلت لالان مطلق النسبة الخ * اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفعل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل جاء ما بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لابد ان يكون اخص اوصاف المشبهه واشهرها وما قيل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى القاعل فيقال ضرب زيد لكونه محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالقاعل فهو استعارة بالكناية فلا محاز في النسبة وان لم يعتبر فهو مجاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له للابسة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة * قال قدس سره واعلم الخ * يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد التقييد للمعنى المصدرى بالزمان * قال قدس سره او بكونه الخ * قد اشار اليه في اثناء تقريره الى ان اوفي كلامهم بمعنى الواو * قال قدس سره دليل صحيح * بناء على ان المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية وبقوله انما يصلح للموصوفية للملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله انما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف والافعال واما على ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتقررة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الافعال والتعليل بانها متعددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها او عروضه لها فكلا والذي يخطر بالبال في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفية شئ من الحقائق اي الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات فانها من حيث انها مدلولات ثابتة لشيء وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها او عروض ذلك الزمان لها عرضا صاربه كالجزء له فلا يثبت من هذه الحشية لها شئ فلانكمين موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا للدخول

الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان امرا مقرر الاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل
بمادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شئ
في مفهومها وعلى هذا التقرير لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذي
ذكره السيد * قال قدس سره هو المعاني المستقلة * اطلاق الحقيقة والذات
على المعنى المستقل لا بدله من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك
وما وجدنا في كلامهم ذلك * قال قدس سره لا ما توهمه الخ * نسبة التوهم
الى الشارح رحمه الله توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض
الشارح رحمه الله تعالى مبنى على ذلك التفسير * قال قدس سره واما عدم ورود
الثاني الخ * هذا حق ولعل الشارح رحمه الله لا اجل ذلك قال بعد تسليم صحته * قال
قدس سره ولم ينتقض الخ * اورد الشارح رحمه الله النقض به عن من اطلق الذات
في تعريف الصفة لاعلى من قيده بكلمة ما او بمهمة ومقصوده تأيد ان اسم المكان
والزمان والالة غير داخل في الصفة (قوله لانها تصلح الخ) فيه ان المأخوذ في الدليل
انما الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للتوصوفية لان كل ما هو صالح للتوصوفية تجري
فيه الاستعارة لجواز ان يكون فيه مانع آخر (قوله فالاولي الخ) لا يخفى ان دعواهم
عدم جريان الاستعارة في معاني الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها
في تلك الاسماء ليس مأخوذا في دعواهم لانها لا اثباتا فاعتراض الشارح رحمه الله
تعالى على دليلهم بانه لا يجري الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها اصلية
وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب ان يكون الدليل قاصرا
عن افادة ما هو في الواقع موها بجرانها في تلك الاسماء فلذلك قال فالاولي اي الاول
ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل مثبتا لما هو في الواقع غير موهم بخلافه (قوله بلعنى
المصدر) اي التشبيه في الاولين بمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه في نطق الحال
والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للشبه لانه المقصود من التشبيه كما
سبجي (قوله باعتبار المعنى اه) نقل عنه اي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية
فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان افترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والافاسم
وفيه نظر اذ ربما يمنع مستندا بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية
بالنظر الى وضع لفظه فقط غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا
بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الآخر مثلا معنى
الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية
دون الحرفية وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحاجب انتهى (قوله لازمة

لننطق (لزوم المسبب للسبب او احد المتجاورين للآخر ولظهور نوع اللزوم
لم تعرض له فلا يرد ان مطلق اللزوم مشترك في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة
(قوله فاستحسنه) اى فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور عطف على قوله فقلت
(قوله كالحبة والتبني الخ) فانهما متقدمتان في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج
فما قيل انه اراد بالحبة محبة موسى عليه السلام واثارها فان محبة الملتقط وهو آل فرعون
علة متقدمة عليه بشئ (قوله ثم استعمل في العداوة الخ) اى في ترتب العداوة
والحزن الذي كان حقه ان يستعمل في ترتب العلة الغائية اعني اللام (قوله وهو)
اى كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور (قوله يحب ان يكون متروكا في
الاستعارة) اى المصرحة على مذهبه دون مذهب من قال ان التشبيه البليغ ايضا
من الاستعارة نحو زيد اسد وفيما نحن فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتب العداوة
والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في المجرور أصالة اقول
مفاد كلام المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابع
لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع
للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة من الشارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه
يقدر التشبيه اولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه
ترتبهما بترتب العلة الغائية فتستعار اللام الموضوع لترتيب العلة الغائية لترتب
العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر
المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بعد الكلام الذي
نقله الشارح رحمه الله وتحريره ان هذه اللام حكمها حكم الاسد حيث استعيرت
لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام
لما كان معناها محتاجا الى ذكر المجرور كان اللائق ان يكون الاستعارة والتشبيه فيها
تابعا لتشبيه المجرور لا تابعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كل معنى الحرف من جزئياته كما
ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله (قوله هذا) اى ما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى من تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية للالتقاط (قوله فلا يكون
من الاستعارة التبعية في شئ) اى في وجه من الوجوه لان الاستعارة التخييلية عنده
حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مضمرة (قوله انه شبه ترتب الخ) اى شبه الترتب
المخصوص بالترتب المخصوص تبعا لتشبيه ترتب غير العلة الغائية بترتب العلة
الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتيبين الكليين ثم مرى في جزئياتهما يدل على
ما قلنا قوله فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعتهما في اللام (قوله

فلاستعارة مكنية) سواء كانت التشبيه المضمحل في النفس كما هو مذهب المصنف
 رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله (قوله أو قرنت)
 في استاده إلى الاستعارة إلى أن التجريد والترشيح إنما يعتبران بعد القرينة لأنها
 متممة للاستعارة ويؤيده مقابلة المطلقة فإنها بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تفرق)
 بصيغة العلوم القرن يوسن يجزى بجزى من حد نصر وضرب لغة فيه كذا
 في التاج (قوله بصفة ولا تفرع) إذا كان الملايم من ثمة الكلام الذي فيه الاستعارة
 فهو صفة وإن كان كلاما مستقلا جى به بعد ذلك الكلام فهو تفرع سواء كان
 بحرف التفرع أو لا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا لقيت بحرا
 ما أكثر علومه إن جعل ما أكثر علومه صفة فتقدير القول وإن جعل تفرع كلام
 فلا كلام (قوله ثم وصفه بالغمراخ) إذا كان من غير الماء غامرة وغورة إذا كثرت وإذا كان
 من قولهم ثوب غامراى واسع فهو ترشيح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا لفظ غير لأنه
 لا يدل على تعيين المعنى المجازى بخلاف سياق الكلام ويفهم منه أنه إذا كان
 في الكلام ملايمان كل واحد منهما يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد
 منهما قرينة وتجريدا إلا أن اعتبار الأول قرينة أولى لتقدمه والقرينة من ثمة
 الاستعارة (قوله أى شارعا في الضحك) لما كان التبيين عبارة عما دون الضحك على
 ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجامعاه فبشرع في الضحك وفيه مدح له بأنه
 وقور لا يضحك وأنه خليق بسام بالسائلين غاية التبيين (قوله غلفت بضحكته) في غلفت
 إشارة إلى أنه يعلم أن السائلين حقا عليه بواسطته صارت الأموال مرهونة عندهم
 وأنه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الأموال عنهم (قوله
 وعليه) أى على التجريد (قوله والاذافة جرت عندهم مجرى الحقيقة) اعتبار
 الاذافة جارية مجرى الحقيقة في الإصالة يشير إلى أن التجريد حقيقة وقد صرح
 في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وما يجب التنبيه له أن الترشيح
 سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا يثنائه على المشبه حتى كان
 المستعار له المبحراز آخر من لاظم الأمواج والاستبدال اشتراء بفرع عليه الرج
 والتجارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس الترشيح
 يكون المستعار له في التجريد الشجاع الشاكي السلاح فلا يرد أن التجريد مشعر
 بالتشبيه مع أن مبنى الاستعارة تناسى التشبيه وأدعاء أن المشبه عين المشبه به هذا
 لكن ذكر في شرح الكشاف أن الترشيح قد يكون مجازا كالتعشيش والوكر في قوله
 «ولما رأيت النسر عز ابن دابة» وعشش في وكره جاش له صدرى * ولعل ما ذكره

في شرح المفتاح بناء على الاكثر (قوله والاخرى مكنية) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكنية اعم من ان يكون بلفظه الموضوع له او بغيره (قوله يكون الاضافة بمنزلة الازفاد للمنية الخ) يعني يكون قرينة الاستعارة المكنية والقرينة لا تكون تجريدا ولا ترشحا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الاضافة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشحا وهو المناسب لكلام الكشاف اعني وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشحا (قوله من مر شحنة) من الترشيح وهو التريية وحسن القيام على المال (قوله جاورت) بالحاء المهملة من المجاورة بمعنى المكاملة كذا ذكره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون من المجاورة بالجيم بمعنى با كسى همسا به كردن وعلى التقديرين هو قرينة لفظية وما سواه ترشيح (قوله هذا تجريد) لان اضافة لدى الى اسم قرينة (قوله هذا ترشيح) اي له ليدانظره لم تقلم واما مقذف فليس بتجريد ولا ترشيح لان التقديف بكلا المعنيين يجوز اتصاف المتعارله والمستعار منه به (قوله على تناسي التشبيه) فان قلت قد يحى الترشيح للتشبيه كما سيجي قلت المراد تناسي التشبيه في نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه يبنى) صيغة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله اعني التناسي لا الحكاية الحال الماضية كما وهم (قوله اذلا معنى الخ) اذلا تشبيه عند الاستعارة فكيف الاعتراف به (قوله صريح في الايضاح) حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لزم التكرار (قوله بالمطابقة) فيكون التجوز حينئذ في المجموع اي اللفظ المركب لا في شئ من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة او مجازا كذا في شرح المفتاح الشريفي ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازي مدلول مطابق بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعي واما اذا كان مدلولاً تضمينياً او التزامياً كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقاً مع كون مدلول بعض اجزائه مدلولاً تضمينياً او التزامياً (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقبل قد سبق من المصنف والشارح رحمه الله تعالى ان طر في التشبيه التمثيلي قد يكون مفردا وهذا يقتضى بناء الاستعارة في المفرد على التشبيه التمثيلي فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وفيه ان مادة النقص يجب ان تكون محققة ويجرد الجواز لا ينفع وليس كل تشبيه تجري فيه الاستعارة واهل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز ان يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفردا سيما اذا

كان وجه التشبيه المذكور وأما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن
 المستعار له والجامع فلو كان الوجه فيه منتزعا من متعدد مع كون لفظ المستعار منه مفردا
 صار الكلام لغزا (قوله إشارة الخ) يعني أنه ليس داخلا في التعريف حتى يردان
 الأولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامادخلا في عداد الجنس (قوله
 تقدم رجلا وتؤخر أخرى) في شرحه للفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة
 لأن المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الأخرى بل تلك الرجل الأولى نعم
 يخطو خطوة إلى قدام وخطوة إلى خلف انتهى أي إلى جهة هي خلف المتردد
 فاندفع ما أورده السيد في حواشيه شرحه للفتاح من أنه على هذا التفسير يكون المراد
 بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضا ومن البين أن هذا
 ليس هيئة المتردد وأن المتبادر من المثل المذكور أن يكون التقديم والتأخير واقعين
 على شيء واحد كما لا يخفى على ذي انصاف واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما صورناه
 من أن المراد تقدم رجلا تارة وتؤخره تارة أخرى ووجه الاندفاع ظاهر للتأمل
 في عبارته أما اندفاع الثاني فقوله بل تلك الرجل الأولى فإن فيه إشارة إلى أن تفسير
 الرجل بالخطوة ليصير متعلقا واحدا وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما إذا جعل
 على معناها الحقيقي وأما اندفاع الأول فإن في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها
 نصير الخطوة واقعة إلى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره الشارح
 رح موافق لكلام السكاكي رح حيث قال فإن قوله وتؤخر أخرى معناه تؤخر رجلا
 أخرى (قوله شبه صورة تردده الخ) أي شبه الهيئة المنتزعة من أقدامه على البيع
 تارة وأجسامه عنه أخرى الملزومة لتردده وتشككه في المباينة بصورة ملزومة لتردد
 من قام للذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره أخرى وانتزاع
 منه ههنا في المشبه والمشبه به هو أجزاء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد
 في حواشيه شرحه للفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق
 لقوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى والإضافة في قوله صورة تردده لامية وليست
 بانية حتى يرد عليه أن التردد ليس معنى مطابقا للمثل المذكور بل لازما لمعناه
 المطابق وقد صرح سابقا بأن المشبه به انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو
 الأقدام تارة والأجسام أخرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وضع
 المركبات الخ) ولذا يحتاج في إفادة المعاني التركيبية إلى رعاية القوانين التي اعتبرها
 الواضع (قوله موضوعه للأخبار بالاثبات) أي للإعلام بآيات شيء شيء مطلقا
 أن كان الفاظ موضوعه للصور الذهنية أو للإعلام بثبوت شيء شيء مطلقا

ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم
موضوعة للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار
بالاثبات الاثبات الخبر به للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات
لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لا كان باعتبار قصد الاخبار
وعدمه نزل منزلة الموضوع له مثلا (قوله هو اى مع المركب اليماني مصعد)
معناه الحقيقي اثبات اصعاد مع المركب اليماني لهو اى على قصد الاخبار والاعلام
ومعناه المجازي ذلك على ان يقصد اظهار الخسر والتخزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع
ما توهم من ان كلامه هذا يدل على ان المجازي في المركب يكون باعتبار هيئته التركيبية
التي هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق (قوله
والغرض الخ) اى الغرض منه اظهار الخسر على مفارقة المحبوب اللازم للاخبار
بها لان الاخبار بوقوع شئ مكروه يلزمه اظهار الخسر والتخزن (قوله فخصر
المجاز المركب الخ) بناء على انه المعروف يجب ان يكون مساويا للعرف (قوله عدول
عن الصواب) فيه انه انما يكون عدولا عنه لو وجد شاهدا من كلام البلغاء للمجاز
المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثال وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو
قد يكون كناية وقد يكون مجازا وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لا يجوز ان تكون
كنايات مستعملة فيما وضعت له لينقل الى لوازمها (قوله اى استعمال المجاز الخ) الاول
نظرا الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب والثاني نظرا الى القرب اللفظي (قوله على
سبيل الاستعارة) لان يكون استعماله على وجه الاستعارة مساويا او قليلا بالنسبة الى
استعماله على الحقيقة والتشبيه (قوله فلماذا لا يلتفت الخ) في شرحه للفتاح الحاصل
انه يجب ان لا يتغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه
استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشف من انهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا
للتفسير ولا جدير بالنداول والقبول الا قولاه غرابية من بعض الوجوه ومن ثمه حوفا
عليه وحى من التغير (قوله قد اتفقت الاراء) ينبغي ان يراد ما عدا رأى الشيخ فانه سيجئ
انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكناية (قوله امر مختص) اى لا يوجد في المشبه
لانه لا يوجد في غير المشبه به اصلا فان الاظفار توجد في غير السبع لكن لا توجد في المنية
(قوله خالية عن المناسبة) قد يقال انما سمي استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به وليس بشئ اذ الادعاء عند المصنف رحمه الله فانه قال في الايضاح
اثبت لها اى للشمال بدا على سبيل التخييل مبالغة في تشبيهها به فالمراد بالتخييل

ان الاثبت المذكور تحييلي في قوله ليخيل انه من جنس الشبه به مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالانظار فان الاعتقال متحقق في الاسد بدونها بالناب لكن كاله بها (قوله ما به يكون قوام الخ) ويكون حصول وجه الشبه به في العادة كاللسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لا تقلم) بفتح العين اي دمع لا يمنع عني من اقلع عنه اذا امتنع (قوله شبه اخطال الخ) هذا على تقدير ان لا يكون لسان حالي من قبل لجن الماء (قوله في الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه بالاشارة (قوله فماذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة الخيلية بدون الاستعارة المكشبة (قوله لا مستدله) اي صريح بالماضي من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استنبطه منه كما يشعر به عبارة الايضاح (قوله وهذا يشعر الخ) انما قال يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكتابة على الرموز صريحا (قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق المستعار عليه وجعله مر موز اليه فهو مستعار بطريق الكناية اي لا بطريق الصريح به بل يذكر لازمه * قال قدس سره ان نسبة هذا الفهم اليه الخ * صاحب الكشف مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظفار ونحوه قال في تفسير قوله تعالى (ختم الله) الآية لانقول في نحو * تقرأ الرياح رياض الحزن من هرة * اذا سرى اليوم في الاجفان ايظاظا * ان الرياح استعارة بالكناية عن الضعيف والايظاظ عن الاطعام بل انما يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود والمصرح به واضحا كونه من روافد السكوت وشائعا لا تحامنه تشبيهه بالاستعار منه كافي قوله تعالى (يقضون) الخ وقولهم عالم يعترف الناس منه اذ لا فرق بين البابين سوى ان النقص تمهيد لكون المنقوض حيلوا والاعتراف لكون المعترف منه بحرا وان لهما من يداختصاص بالحبل والبحر وان تشبه العهد بالحبل والعالم بالبحر شائع مستفيض لا كتشبيه الايقاض بالاطعام فانه انما يلزم من ايظاع تقرأ عليه وقال في تفسير قوله تعالى (او تلك الذين اشتروا الضلالة بالهدى) وقد ظن ان الاستعارة بالكناية من الترشيح لسبق استعارة الحمار للبليد في قولهم * كان اذني قلبه خطلا وان * والحبل لا عهد في قوله تعالى (يقضون عهد الله) وليس بذلك لخالف المصطلح المشهور ثم المقصود التنبه على مكان المسكوت لا تربيته وقال في تفسير قوله تعالى (صم بكم عي) لآية ان قوله اي صامص الكشاف في الاستعارة بالكناية يخالف رأي صاحب المفتاح فقد فسرهما المصنف رحمه الله

تعالى بانها ذكر شئ من روادف المستعار تنسبها على مكانه على سبيل الرمز وقال
ههنا وعلم من كلامه اى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن
لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية عن ذلك * قال قدس
سره مع ان عبارته صريحة الخ * هذا مجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم
يسكتون عن ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شئ من روادفه واما ان الاستعارة
بالكناية هو المسكوت او هذا الرادف فكلا بل الظاهر ان يكون هو الرادف
لان الكناية ذكر اللازم واردة الملزوم فالرادف اولى بان يسمى كناية لانه توطئة
وتمهيد لينقل منه الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب الكشف وهذا
هو المستعار بالكناية اشارة الى ذكر شئ من روادفه لئلا يكون مخالفا لما ذكره
في مواضع عديدة وهو الظاهر لقربه في الذكر * قال قدس سره بان المستعار
هو المسكوت * هذا مسلم لكن كونه كناية غير مذكور في كلامه بل كونه مكنا
عنه والكناية غير المكني عنه * قال قدس سره وان الرادف المذكور كناية عنه *
اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة ملتبسة بالكناية
هن المسكوت * قال قدس سره اشارة الخ * هذه الاشارة مسلمة لكن لا يظهر
منه ان الاستعارة هو المسكوت او لرادف المذكور * قال قدس سره بل لم يرد به
الخ * هذا ممنوع فان الظاهر منه انه الاظفار عند صاحب الكشف * قال قدس
سره على قياس ما عرف الخ * اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مر سابقا
اذا الكناية لاتنا في ارادة الحقيقة ليس بمعناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة
اذلا منافاة بينهما بل ان الكناية كالاتنا في ارادة الحقيقة لاتنا في ارادة الاستعارة
فالافتراض مع كونه استعارة مصرحة لا ينسب في كونه كناية عن المستعار المسكوت
ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح فانها حقيقة
كما سيجي * واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض او النقص كناية
عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعني اثبات الاسدية للمردوف
والحلبية له وهو الشجاع والعهد فلو قيل يقضون العهد الحبل مثلا لم يكن
من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه انما اجتلب لاثبات الحلبية وترشيحا
لكونه كناية وجاز ان يعد منه نظرا الى انه في نفسه استعارة انتهى وهذا يدل
على ان النقص من حيث انه كناية عن اثبات الحلبية مستعمل في معناه الحقيقي اعني
ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحلبية للعهد وترشيحا للحبل
ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملا في مطلق الابطال المشترك بين ابطال

المهد وابطال الطاقات ولا يلزم ارادة معينين من اللفظ الواحد في اطلاق واحد
لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي ليجر الانتقال الى ملزومه
فلا يكون المعنيان مفصودين بالذات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية
فانه لا بد من تصوير المعنى الحقيقي لينقل منه الى لازمه او ملزومه فعلى هذا يكون
قوله اذا الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقص كناية مصطلحة
* قال قدس سره علم انه اراد الخ لا يخفى انه مناف لما نقلته سابقا من الكشف
ان الاستعارة بالكناية انما تكون اذا كان واضحا كونه من روادف المسكوت شائعا
لاشحامه تشبيها بالمستعار منه ولذا لم يقل يكون تفرق استعارة بالكناية فالجواب انه
كناية باعتبار المعنى الحقيقي وان كان استعارة تصريحية في نفسه كالفهم من عبارته
التي نقلناها آنفا * قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترشيح * حيث قال
في تفسير قوله تعالى (اولئك الذين اشترؤا الضلالة الخ) ان التعقيب بالملايم قديكون
تبعا لاستعارة الاصل لا وجه له غير ما في قوله * له لبد اظفار لم تقلم * وقديكون
مستقلا كما في عيش في وكريه فان طرفي الرأس للشعر بمنزلة الوكرين للنسر والغراب
* قال قدس سره من ان الكناية في الاثبات * فعنى قولهم ان الاستعارة كائنة
في الاثبات كناية عنه لا في اليد انها غير مقصودة بالذات * قال قدس سره لا يخلو
عن تعسف * لا تعسف فيه فان المعاني كما تكون محققة تكون مخيلة ويكون الاستعارة
حيث ان المعنى المصطلح بخلاف ما اذا جعلت باقية على ما فيها فان اطلاقها عليها لا يصح
بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى اللغوي كما اعترف به سابقا * قال قدس سره بما وعدناه
بقوله وان شئت جليلة الحلال فاستمع لهذا المفسر * قال قدس سره واستبان
منه الخ * قد عرفت ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى مراد صاحب
الكشف وان ما ذكره السيد ناش من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وانما يدل
الخ) فان الظاهر المتبادر من قوله اراد ان يثبت للشمال يدا ان الاثبات
المذكور استعارة ويحتمل ان يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه
قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فلذا قال الشارح رحمه الله قريب الخ وليس
في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل يفهم من قوله لانك تجعل الشمال مثل ذي
اليد الخ ان اثبات اليد مبنى على تشبيهه بذي اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية
اولا وعلى تقدير وجودها انها التشبيه المذكور او المشبه المذكور اعني الشمال
او المشبه المتروك اعني ذا اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن ان ينص عليه)
بذكر لفظ دال عليه صريحا ويشار اليه حسا او عقلا (قوله عن حقيقة) اي

عن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لآعن معناه الحقيقى اذ ليس اليد عنده
مستعملا في غير معناه يدل عليه مع انه لم يقل من شئ الى شئ فقوله و يوضع
موضعا لا يتبين فيه شئ كالنفسير له (قوله في قوة تأثيرها في الغداة) يشير الى ان
ضمير زمامها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة بالتبريد وصاحب الكشف
جعلها راجعا الى القرية وهو الاظهر والاول اقوى لان الكلام سبق للغداة (قوله
فيمجد الشبه المنزع الخ) اى فيمجد المشابهة التى انتزاعها غير حاصل لك من اليد
بان يكون المعنى اذا صبحت الشمال ولها شئ مثل اليد للمالك بل حصل المشابهة لك
بما يضاف اليه اليد اعنى الشمال حيث شبهه في قوة التأثير بالمالك في تصرف الشئ
بيده فانبت له يدا مخبلا والمقصود ان يثبت له حكم المصروف في الشئ بيده (قوله
سلا) في التاج السلو زائل شذن اندوء وعشيق ويعدى بمن من حدنصر
وفعل يفعل بالفتح فيهما لغة شاذة وفي الصحاح سلوت عنه واسليت عنه (قوله مجازا)
بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المتسفاد من كلمة التفسير اى افسره بسلام
حال كونه مجازا (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صحايعنى انه مشتق
من الصحو خلاف السكر لا من الصحو بمعنى ذهاب الغيم (قوله وقيل هو على
القلب) بناء على ما في التاج ان الاقصار باز استادن ازكارى باواناى وكذا في الصحاح
والقاموس فلا يمكن اسناده الى الباطل (قوله الحق ان يقال الخ) ان اراد صحة
هذا القول على تقدير كون الامتناع والترك بمنعاه الحقيقى فمنوع فان القدرة معتبرة
في مفهومهما ايضا في التاج الامتناع استادن والترك دست برداشتن وان اراد صحته
على تقدير ان يحمل الامتناع والترك على مطلق الانتفاء والزوال فسلم لكن كلام
القائل على تقدير حل الاقصار على معناه الحقيقى مع ان القول بالقلب يتضمن
نكتة لطيفة وهى انه ترك الباطل مع ان القدرة عليه (قوله نكتى الاستعارة بالكناية)
عند المصنف لا عند القوم (قوله اراد ان يبين الخ) هذه الارادة بطريق الكناية
او بطريق الاستعارة التخييلية بعد حل الافراس والرواحل والصبي على الاستعارة
التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يردانه لم يقصد من الافراس والرواحل على
مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة الافراس
والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته وانما يلايم ذلك لو اراد بافراس الصبي
ما يلزمه فبجعل الاستعارة الحقيقية قريبة للكنية كما في قوله تعالى (يقضون عهد
الله) اوتوهم له الآلات كما هو مذهب السكاكى رحمه الله تعالى (قوله واعرض
عن معاودته) اذ القاصد للمعاودة لا يهمل الآلات بالكنية (قوله فبطلت آلاته)

من بطل الاجير بالفتح بطلالة اى تعطل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يردان التعزية
لاتدل على البطلان (قوله بجهة من جهات المسير) اى يفرض من اغراضه
(قوله فالصبي على هذا من الصبوة) اى الصبي فى البيت اسم يقال صبي بين
الصبي والصباء اذا كبرت قصرت واذا فطمت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر
صبا يصبو صبوا وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لامن الصباء مصدر صبي
من حد سمع وهذا على وفق ما فى الصحاح من ان مصدر المبنى من حد نصر صبوة
وصبوا ومصدر المبنى من حد سمع صباء بالفتح والمد وفى القاموس الصبوة جهلة
الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبي وصباء وصبي كرضى فعل فعلة فالمستفاد منه
ان كلا البنائين مشتركان فى المصادر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا
من الصبوة لامن الصباء لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لاتشبيه حال الصبي
بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يمال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل
للشبان انقضاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يمال اليه مقصود بالتبع
(قوله او ان الصبي) فيه اشارة الى انه يجوز على هذا الوجه ان يكون الصبي
من الصباء بتقدير المضاف كفى المضاف كانه يجوز كونه من الصبوة (قوله وعنفوان
الشباب) اشارة الى ان المراد بالصبي حينئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه او ان
اتباع الغنى (قوله والمثال) من الميل بمعنى الاصابة اى محل بل الشهوات (قوله
وليس بصحيح) اى كون قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة
ليس بصحيح لانه يفهم منه ان كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له انما هو على
اصح القولين واما على القول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما وضعت له وليس
كذلك لاتفاق القولين على انها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما وهوان
الوضع على القول الاصح ادعائى وعلى غير الاصح تحقيقى ويمكن ان يقال ان
قوله على اصح القولين ليس اشارة الى الاختلاف فى كونها مستعملة فيما وضعت له
بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة فى قوله هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع
كونه مجازا فاصله ان الاستعارة كلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين مع
انه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل مجازا وانما قيد به لان دخولها انما يضر على
هذا القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه
بقوله فى الاستعارة اظهر كما فى عبارة المتن ولعل هذا وجه التأمل ويجوز ان يكون
وجهه انه لا يلزم من عدم جواز ارادة الوضع فى الجملة والوضع بالتحقيق ان يكون
تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز ان يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى فى الاستعارة

تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالتأويل على اصح القولين ولا يسمى حقيقة
وحينئذ ينظم الكلام غاية الانتظام والجواب ان جمل الوضع على الوضع التأويل
بعيد لان المتبادر منه اما مطلق الوضع والفرد الكامل وهو الحقيقي (قوله فيرتكب
كون الكلام قلنا) فاختلف النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا نسبها
حقيقة. وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين (قوله فيجب ان يكون
لارادة) او اراد انه احتراز وتقيد لا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام
دون عن كذا في شرحه للفتاح ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لان لا الزائدة
تكون للتأويل وما نحن فيه ليس بحال واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المفعولة
او المقدرة خلاف الظاهر المتبادر (قوله مبني على يجوز الخ) فالمراد بقوله ليحترز
ليوضح الاحتراز (قوله واجيب الخ) اجاب في المختصر بان السكاكي رحمه الله
لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التأويل بل مراده
انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويل كما في الاستعارة
فقيدته بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي
يستعمل فيه احيانا وهو الوضع التأويل وفيه بحث اما اولافلانا لان سلم عروض
الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو الحقيقي وانما اطلق على الوضع التأويل
يجوزا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكر على تعريف الوضع بتعيين
الكلمة بازاء معنى بنفسها قال وانما ذكرت هذا ليقيد ليحترز به عن الاستعارة
في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور
وان قوله من غير تأويل في الوضع للاحتراز لا لتعيين المراد (قوله ولا يخفى عليك
ضمف هذا الكلام) اما اولافلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها
لاخراج مطلق المجاز عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المجاز
اذا دنته بازاء ما اردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعيا واما ثانيا فلما مر من ان
القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين المراد واما ثالثا فلان
تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعاء انما هو بسبب القرينة فكيف
يصح انه تعيين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر من الوضع الوضع الحقيقي
لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا بعبارة
المفتاح الخ) اشار بذلك الى ان القصر في قولنا انما يمكن بهذه العبارة اضافي
فانه يمكن التقيد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح بان يقال باعتبار وضع

استعمل به (قوله لزوم الدور) بالمعنى المصطلح اعنى توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المعرف تتوقف على معرفة المعرف المتوقفة على معرفة المعرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثانى (قوله لا ينبغي ان يلتفت الخ) لان الشايع فيما بينهم ان يكتفى بالتقدم فى التأخر لا بالعكس لاسيما فى التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا لكمال العناية فيها بالبيان (قوله ولو سلم الخ) اى ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به الخطاب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا ينعف فى دفع الانتقاض لانه يصدق على الصلوة المستعملة فى الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هى موضوعة له فى الجملة وهو الوضع اللغوى من غير تأويل فى الوضع الذى يقع به الخطاب وهو الوضع الشرعى فانه وضع تحقيقى وان لم يستعمل فى الدعاء به هذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذى يستفاد من قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى به الخطاب حتى يخرج (قوله اى مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت عين المحيث كانت للاطلاق بمعنى انه لا يعبر معه شئ آخر حتى لاطلاق ايضا فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له باعتبار كونها موضوعة له من غير اعتبار امر آخر وبهذا يتضح انه لا يمكن اعتبار الحيثية فى تعريف المجاز لان استعماله فى غير الموضوع له ايسر مبنيا على كونه غير موضوع له من غير اعتبار امر آخر فاندفع ما توهم من ان الحيثية ليست علة مستقلة للاستعمال فيهما والمدخلية متحققة فيهما فصحة التقييد بها فى الحقيقة دون المجاز محل بحث لان ذلك مبنى على توهم كون الحيثية للتعلم (قوله يدخل فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهواً سبق اللسان بل ما يكون خطأ فى اللغة صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ فى اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية او مقالية كانت مع ذلك اللفظ وقيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والغلط لكون كلامه صادرا لاعن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة فى صورة لا يستلزم وجودها فى جميع الصور فالغلط الذى لا يوجد فيه القرينة داخل فى التعريف فمدفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ فى اللغة قصداً وانه لا بد ان يكون معه قرينة والامام فهم كونه غلطاً وقدم ان نصب القرينة امر تحققي فادبر الحكم على وجود القرينة (قوله المجاز اللغوى الخ) احتراز عن المجاز العقلى والمجاز الذى فى حكم الكلمة اعنى الاعراب والمجاز باستعمال المقيد فى المطلق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة فى اللغة كاطلاق المشفر على شفة الانسان

قوله في معرض السبع معها في شمس العلوم المعرض بكسر الميم المكان الذي يعرض فيه الشيء والعرض اشكار كردن وعرض كردن وقال العلامة في زى السبع والزى الهيئة من اللباس (قوله في انه كذلك ينبغي الخ) الجار متعلق ببرزت بعد تعلق الجار الاول بهما اثلا يلزم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل والضمير في انه راجع الى المنية باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسد وقع حالا ومعنى ينبغي بايد وسزد فالمعنى برزت المنية مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في انها ينبغي مماثلته للاسد من غير تفاوت بينهما لا شرا كهما في اغتيال النفوس قهرا من غير فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان وليس فيه الا العناية في تذكير الضمير وفي شرحه للفتاح وتبعه السيد قوله في انه اى السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له محلب وناب ولفظ كذلك في موقع الحال انتهى فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم الاسم كزيد اى زيد ومثله فالمعنى ان السبع ينبغي مثل كونه ذاناب اى كونه ذاناب ومثله ككونه ذا محلب وذا اظفار ولا يخفى ان السبع متصف بهذه الصفات فاللائق ان يقال في انه كذلك لانه ينبغي كذلك وانه لا فائدة في اعتبار هذا القيد (قوله استعارة وصف الخ) اى لفظ احدى صورتين للفظ الصورة الاخرى بان يستعمل بدله او بيان الصورة الاخرى والاولى ترك لفظ وصف الثانى (قوله كما يقال الخ) ولو قيل ان القسم ههنا ليس عاما من المقسم بل قيد القسم لان القسمة عبارة عن ضم القبود الى المقسم فالقسم هو الابيض الحيوان قلنا فليكن في عبارة السكاكى رحمه الله تعالى كذلك (قوله وما يدل قطعا على ذلك الخ) لا يخفى ان هذا جواب آخر حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل اعم منه والجواب الاول تسليم له ومنع لكون القسم اخص مطلقا فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول او ابراده بكلمة على كافي المختصر لانه لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة ليس قسما للمجاز المفرد اخره واورده بعبارة تدل على قوته (قوله فعلم منه انه ليس مورد القسمة) اى ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من اقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التى لا تكون الا مفردا فلا يصح عند التمثيل الذى هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهى قوله فيجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين اى حصر المعنى في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند الساف قسمان فالمراد من

المجاز اللفظ الذي تجوز عن موضعه الأصلي سواء كان معنى أو أعراباً أو نسبة
ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فيه ويكون المراد باللفظ
ما ليس بعقلي أي المجاز الذي له اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان
في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي فإن اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقل
كافي المفتاح واللفظ بهذا المعنى قسمان راجع إلى حكم الكلمة وراجع إلى معنى الكلمة
أي اللفظ مفرداً كان أو مركباً ليصح الحصر بينه وبين الراجع إلى حكم الكلمة
والراجع إلى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغيره فالاستعارة قسم من المجاز الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفرداً كان
أو مركباً فلا يكون قسماً من المجاز المفرد بقي ههنا شيء وهو أنه وقع في المفتاح بعد
قوله لفظي قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعبر المجاز
المركب والمجاز في الحكم والجواب أن المراد بقوله وهو ما تقدم نفى توهم أن يكون
المراد به ما يقابل الشرعي والعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به أن مثاله ما تقدم
أو المراد أن اللفظ عند ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة
بالكناية وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول أن إطلاق لفظ المجاز عليه
بطريق التشبيه وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الأغلب كتسمية المجاز العقلي بالمجاز
في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فالقول بقطعية
دلالة هذا الكلام مجرد ادعاء لترويج الجواب والافان القطعية مع الاحتياج إلى هذه
التصرفات ولذا قيل أنه يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضاً خطأ كادخاله التمثيل لكن
الحق أحق أن يتبع فإن السكاكي رحمه الله أجل من أن يتوهم في حقه أنه قسم المجاز المفرد
إلى نفسه وإلى العقلي وكذا قسم اللفظ إلى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله
فلا يصح في التعريف الخ) بخلاف قوله الراجع إلى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقربة
صحة الحصر دالة على أن المراد بها اللفظ (قوله مع أنه صرح آم) يعني أنه صرح
بأن الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد فكيف يرضى بأن يراد في تعريفه للمجاز من الكلمة
اللفظ مطلقاً فلا يرد أن كلام الشارح رحمه الله هذا مناف لما تقدم من قوله فعلم أنه ليس مورد
التقسيم لأن ما تقدم كان في بيان ما ذهب إليه السلف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام
في بيان تعريفه للمجاز ثم التصريح بالذكور إشارة إلى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال
وانني بناء على قولي هذا ههنا وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز
الراجع عند الأصحاب إلى حكم الكلمة على ما سبق اجعل المجاز كله لفظياً وينقسم عندى

هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على قولى
 برد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية وكذا الاستعارة التبعية وقولى بان اطلاق
 لفظ المجاز على المجاز فى الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل فى المجاز اجعل المجاز
 كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هى غير موضوعه له الذى سماه المجاز فى المفرد
 وقيل فى بيان الحوالة انه صرح بان المنقسم اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله
 وهو ما تقدم ويسمى المجاز فى المفرد ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره يلزم المناقاة
 المذكورة (قوله بعد ما اراد الخ) يعنى ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب اعنى
 التمثيل فى التعريف وبعد ما اراد ذلك يلزم اعدام دخول المركب فيه او دخول
 المجاز فى تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) اى المجاز المركب فى التعريف لان
 الاستعمال فى غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له الشخصى ولا موضوع
 له شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا ولو اراد الوضع الشخصى له او
 لاجزائه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى * قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة
 الخ * هذا حق لكن اعتبار تلك الامور فى الطرفين اهم من ان يكون تلك
 الامور اجزاء لهما او خارجة عنهما عارضة لهما كما فى تشبيه السقط بعين
 الديك فى الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص
 او معروضة لهما والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع
 تلك الامور كالوحدة الاعتبارية للعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس
 الى اخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع جزء من واحد وجزء من آخر
 وحينئذ يكون المنتزع مركبا ومستلزما لتكوين المنتزع عنه فى قوله وحينئذ يلزم
 ان يكون كل واحد من طرفى التشبيه التمثيلى مركبا مناقشة فتدبر فانها المقدمة التى
 اوقعته فى الغلط وعليه مدار كلامه كما ستقف عليه * قال قدس سره لانه منتزع * من
 عدة امور هى اجزائه لم يدع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لنفيه انما يدعى
 ان الانتزاع من امور يقتضى تعدد المأخذ كما سيجى * من كلامه * قال قدس سره كان
 وجه الشبه فيه الخ * لان المنتزع من المركب يكون مركبا البته * قال قدس سره ولو
 كتنى فى التشبيه التمثيلى الخ * كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رحمه الله تعالى اليه بل
 اكتفى بالانتزاع من المتعدد سواء كان مركبا او لا * قال قدس سره ذهب المحققون الخ *
 فى المفتاح ان القسم الثانى وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد لكنه فى حكم الواحد
 على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحس كسقط النار اذا شبه بعين الديك فى الهيئة
 الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وكالثريا اذا شبهت بمنقود

الكرم المنور في الهيئة الحاصله من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى ايضا وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل نحو اعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع الخبر المويس على ما ذكره في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضى تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه اعنى وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد قال قدس سره وبنى عليه الخ قال قدس سره فيه ان مبنى اعتراضه ان التمثيلي اى الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لانها مجاز مركب لان التشبيه التمثيلي يقتضى تركيب الطرفين قال قدس سره مخالف لما في المفتاح الخ لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشبّه في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضى التركيب بلى قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر وسينكشف لك قال قدس سره واذا انحصرت الخ قال قدس سره هذه الشرطية صادقة لكن الكلام في تحقق المقدم قال قدس سره بناء على ما مر قال قدس سره بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترافقه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية قال قدس سره واما التجويز الاول قال قدس سره وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة قال قدس سره الانصاف ان المتبادر منها ان يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلاهما مختار الشارح رحمه الله كما سيجي قال قدس سره ولم يقل احد الخ قال قدس سره قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من امور متعددة هي اوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من امور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه اعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه منتزع من متعدد كما مر قال قدس سره جواز ان يعبر الخ قال قدس سره واذا جاز ذلك جاز ان يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعبرة فيهما مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء قال قدس سره قال قدس سره وهو مردود ايضا الخ قال قدس سره لا يخفى ان ما ذكره انما يتم لو وجب ملاحظة الامور قصدا في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك فان المتكلم يلاحظ الامور المتعددة قصدا وينزع عنها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينتقل منه الى الكل اجالا ثم يلاحظها

تفصيلا فينتزع عنها وجه الشبه * قال قدس سره ليست مدلوله لذلك اللفظ الخ *
 فيه انها مدلوله لذلك اللفظ تضمننا او التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها
 قصدا في انفسها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ وكون تلك
 الملاحظة باعتبار الفاظ مقدرة في الارادة مجمل بحث * قال قدس سره فيكون الدال
 على المشبه الخ * فيه انك قد عرفت ان الواجب في المشبه المركب ملاحظة اجزائه
 اجمالا لينتقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرد لا بد من ملاحظة
 الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فالفرق بين التشبيه المركب والمفرد
 واضح فلا يقاس المركب عليه * قال قدس سره ليست مفهومة من لفظ المثل * ان
 اراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا فسلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب
 ممنوع لم لا يكفي الملاحظة الاجالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع وجه
 الشبه وان اراد عدم كونها مفهومة اجمالا فممنوع فان اضافة لفظ المثل للعهد كما هو
 الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة الخصوصية * قال قدس سره
 فالاشعار بالتركيب * اي مبتدأ * قال قدس سره ودخول الكاف الخ * فيكون
 لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم بالتشبيه عليها
 * قال قدس سره بما قررنا الخ * قدس سره ان هذا مجرد ادعاء لم يثبت بما ذكره
 * قال قدس سره فلكون كل الخ * فان المشبه تمسك المتقين بالهدى وهو امر
 اضافي منتزع من المتق بالقياس الى الهدى والمشبه به الاستعلاء المنتزع من الراكب
 بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ الدال على المشبه به اعني كلمة على
 في المشبه من غير اشعار بالتشبيه وهذا معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي
 في حواشي الكشف في شرح قوله مثل لتمكنهم الخ يعني هو استعارة تمثيلية
 واقعة على سبيل التبعية يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمكنهم واستقرارهم
 عليه وتمسكهم به بحال من اعلى الشئ وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه
 المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به وبذلك على ان الاستعارة التبعية تمثيلية
 الاستقراء وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة لعل فتشبه حال المكلف وكيت
 وكيت بحال المرتجي الخير الخ * قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ *
 الملازمة ممنوعة بل اللازم ان يعتبر في كل واحد منهما امور متعددة هي مأخذ
 انتزاعها سواء كانت اجزاء اولا * قال قدس سره لا يستلزم الخ * لما عرفت من ان
 الانتزاع على انحاء ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها * قال قدس سره بل في مأخذهما *

بل التعدد في مأخذهما ولعل تسليمه تركب المأخذ على التنزل * قال قدس سره الاول
 ان المشبه به مثلا الخ * قد عرفت اندفاعه بما مر من ان الانتزاع قد يكون من المجموع
 وقد يكون من واحد بالقياس الى آخرو على التقديرين لا يلزم التركيب * قال قدس
 سره والثاني ان وجه الشبه في التمثيل الخ * هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل
 يجب ان يكون منتزعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لا يستلزم التركيب * قال
 قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد الخ * مفاد عبارته اعني قوله لامعنى
 التشبيه المركب الخ ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب
 فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص * قال قدس سره ولعلك تشتهي الآن
 الخ * حيث لم يتعين مما سبق انه استعارة تبعية او تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم
 اجتماعهما * قال قدس سره الاول ان يشبه الهدى الخ * لا يخفى ان الاستعارة
 لا يتناهى على المبالغة في المشبه بادعاء كونه فردا من المشبه به لا يناسب حمل الآية
 على الاستعارة بالكناية اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فردا ادعائيا من
 المركوب * قال قدس سره الثاني ان يشبه تمسك الخ * هذا هو المراد من الآية
 اذ المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه * قال قدس سره
 الثالث ان يشبه الخ * لا يخفى ان التركيب من ذات المتق والهدى وتمسكه به اعتبارى
 محض اذ لا تركيب بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به فلا قاعدة في تشبيهه
 احدهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها فضلا عن المبالغة المطلوبة من الاستعارة
 * قال قدس سره ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الخ * بان يقال اولئك الذين على رواحل
 من دهم * قال قدس سره الا انه اقتصر الخ * الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة
 التمثيلية مع كونها منووبة لبدله من شاهد من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الراى
 * قال قدس سره كانت كلمة على دالة * دلالة التزامية * قال قدس سره فقد انضح جواز
 الخ * انضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطويا ذكرها مرادة وانه
 لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه والمستعار مرادة غير
 مفردة في النظم فكلا والمقصود هذا والقياس غير مفيد * قال قدس سره في احوال الخ *
 فان اعتبر تلك المعاني قيودا للمعنى كان الاستعارة تبعية وان اعتبرت اجزاء كانت تمثيلية
 * قال قدس سره فانه جعل الخ * حيث قال شبهت حالهم بحال من اعتلى الشئ وركبه
 * قال قدس سره هو التمسك بالهدى * لا الهية المركبة من المتق والراكب والهدى
 * قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ * حيث قال تشبه حال المكلف الممكن

من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين ان
يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية بدل عليه الاستقراء
كما مر منقولا عن الطيبي * قال قدس سره وقد صرح الخ * حيث قال فاذا
اردت استعارة لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت
هناك لعل انتهى لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على نفي
كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما نقلناه سابقا ففيه التمثيلية
بناء على ما زعمه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رحمه الله
تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام وبما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة
التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف مفردو التمثيل
يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة * قال قدس سره
فتشبه * بصيغة الخطاب والنصب عطف على قوله تبني في قوله مثل ان تبني
على اصول العدل * قال قدس سره بارادة الله تعالى * على رأى المعتزلة
من جنواز تخلف المراد عن الارادة * قال قدس سره الفائدتين الخ * قال
الشارح في شرحه للمفتاح للحالة المشبهة تعلق بالخالق والخلق جميعا لان
حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم والحالة المشبهة بها تعلق
بالراجي والرجومنه لان معناها ترجي الخير والتقوى من الخاطئين فاقتر في ظاهر الاضافة
جانب المرجوم منهم دون الراجي لكونه اقرب الى رعاية الادواب وضح في تقرير المقصود
واسهل في تصوير وجه الشبه من التردد ولكن لم يجعله خلوا من الاضافة الى جانب
الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والمخير اشارة
الى ذلك * قال قدس سره وعبارته هذه مختلفة ايضا الخ * فيه انه انما يختل عبارته
لو كان قوله بل ووصف صورة عطفها على الحالة في قوله تشبيه الحالة واضرابا عنه اما
لو كان يحذف المبدأ اي بل هو ووصف صورة عطفها على قوله فان مبني التمثيل واضرابا
عنه كان موافقا لعبارة المفتاح في المعنى بلارية (قوله بانه توهم للملام) بان توهم
للملام شيئا به قوام سره بانه في النفس وتأثرها عنه فاستعار له اسم الماء و اضافته الى الملام
قرينة للاستعارة وليس شبه الملام شيئا له ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه توهم الانياب
للمنية لشبهها بالسبع فيطلق عليه اسم الماء ويضاف الى الملام على سبيل الاستعارة
التمثيلية ليكون قرينة للاستعارة بالكناية (قوله مستهجن) لان الاستعارة التمثيلية
قلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة للاستعارة بالكناية كذا في المفتاح (قوله قد شبه الملام
بظرف شراب مكروه) لاشتماله على مايكرهه الملووم او بالماء المكروه لانصاف كل

منهما بالكراهة هكذا في النسخ التي رأيناها وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فليس فيه دليل لجواز ان يكون ابوتام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملام كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فيكون التحيلية في قوله تابعة للمكنى عنها او بالماء نفسه لان الملام قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد الجين الماء فيما مر للاستعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه انتهى فان مقاده تشبيه الملام بمطلق الظرف او بالماء المطلق ومعنى البيت لا تسقني ماء الملامة فان ماء بكائي قد استعذبتني وحصل به الري وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للملام بظرف الشراب المكروه او الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل على شيء منهما انما يستفاد منه تشبيهه بمطلق الظرف او بمطلق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناصح يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي الخ معنى كالا تحق (قوله ان يكون الترشيح) اي ترشيح الاستعارة المصروفة كما يدل عليه بيان الشارح رحمه الله تعالى وانما قلنا ذلك لان في وجود الترشيح للاستعارة المكنية خلافا لما قال السيد في شرحه للفتاح قديقال ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعارا بانها اي الترشيح والتجريد انما يجريان في الاستعارة المصروفة بهادون المكنى عنها لكن الصواب ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد بعد ترشيحها لها انتهى فالمتفق عليه انما هو ترشيح المصروفة على انه يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمية كما ان ما هو قرينة المكنية كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) متعلق بقوله اذ لا فرق وثمة لتحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله وما يدل الى آخره) اشارة الى بطلان التالى المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كان التحيلية عبارة عما ذكره السكاكي رحمه الله لزم ان يكون الترشيح تحيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جعله كلاما مستقلا اشارة الى انه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفي كونه مجازا مع انه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قال في شرحه للفتاح وتبعه السيدان الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا يتناهى على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع اسد هصوروا في البرائن

والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الرجح والتجارة او عدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه واستعارة
وقال في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازا عن شيء كالوكر والتعشيش وقد
لا يكون كتلاطم الامواج وهكذا في الكشف والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث
هو ترشيح لا يكون مجازا لان المقصود منه تربية الاستعارة وهي انما تحصل اذا كان
بمعناه الحقيقي ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز ان يكون مجازا في نفسه امام
سلا نحوه البدل الطولي اي النعمة العظمى او استعارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه
الحقيقي ترشيح لاستعارة النسر وان دابة للشيب والشباب وباعتبار معناه المجازي
المراد منهما ٧ اعني الفردين والتزول استعارة نصريحية تحقيقية وعبارة هذا الكتاب
يجوز ان تحمل على السلب الكلي وان تحمل على رفع الايجاب الكلي فانه كاف في بطلان
النالي (قوله ما ذكره صاحب الكشف الخ) حيث جعل الترشيح مقابلا للاستعارة فان كان
المدعى رفع الايجاب الكلي فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلي فبانه انه يفهم من قوله
او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ان الترشيح يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة
انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقي فيكون الترشيح حقيقة لا مجازا * قال قدس سره
قدم ايماء الى ان الترشيح الخ * حيث نقله بقوله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف
المأثري به الخ * قال قدس سره فله ان يؤول الخ * قدس سره فتعبر بعبارة الاستدلال
بحيث يندفع عنه هذا الايراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال
بالظاهر لان المطلب ظني * قال قدس سره ترشحا في الجملة * اي بالنظر الى المعنى
الحقيقي استعارة في نفسه ايضا وكونه تابعا لاستعارة اخرى لا يناق كونها استعارة
في نفسه كما مر في ينقضون عهد الله (قوله وجوابه ان الامر الذي الخ) قال السيد
في شرح المفتاح في تقرير الجواب ان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب
الظاهر فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ
يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشى من اللفظ كاف له فيما
ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر ممنوعة لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى
الحقيقي الى المنية مثلا فلذا زاد الشارح رحمه الله تعالى قوله لانه جعل المشبه به
هو هذا المعنى مع لوازمه والجواب عندي عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى
ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة بوجدها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحمل
على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخييلة فانها مقصودة بنفسها وان كانت
تابعة للمكنية فلا بد من ان يراد بها الصورة الوهمية * قال قدس سره فلا يكون

٧ اعني العضوين نسجده

ذكر الوصف الخ * ان كان المراد انه تقوية وتربية للبالغة المستفادة من التشبيه الذي مع الترشيع فلا اعتراض واراد ان لكونه متمم له وان كان المراد انه تقوية وتربية للبالغة المستفادة من التشبيه المعبر بدون هذا الترشيع فلا ورود لهما لكونه خارجا عنه زيدا عليه ومسبق من قوله والترشيح ابلغ من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيع مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثاني حيث اعتبر ابغيته بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام في تنامي التشبيه * قال قدس سره ذكر هذا الكلام الخ * دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه بانا للواقع بانه مذكور ههنا توطئة للاعتراض الذي اورده المصنف على السكاكي رحمه الله تعالى في رد التبعية الى الاستعارة بالكناية والخيالية على ما سيجي فمعنى قوله فلاستعارة بالكناية لا توجد بدون الخيلية انها مستلزمة لها اتفاقا بناء على اتفاق الكل باضافة خواص المشبهة الى المشبه وذلك يقتضي الاستلزام المذكور وانما قال تخيل صحة الخ لان صحته مبنى على الاستلزام المذكور وهو تخيل محض توهمه المصنف رحمه الله وليس مذهبا لا يجد فان الممكنية توجد بدون الخيلية عند القوم في نحو ينقضون ههنا الله وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو انبت الزرع (قوله لا يكون الاعلى سبيل الاستعارة) ان اراد انه لا يكون الاعلى سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخييل وابانه لشي ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام الممكنية للاستعارة التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان اراد انه لا يكون الاعلى سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمنوع لم لا يجوز ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخييل من غير استعارة للصورة الوهمية (قوله ما يحصل به التفصي الخ) نقل عنه وجد التفصي انه اذا جعل المنية مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه (قوله دلى سبيل التخييل) انما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل افراد قسمين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم ولذا توهم الترادف بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما (قوله وعلى هذا يدفع ما قيل) اي في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعة لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق (قوله وذلك لاننا نقول الخ) اي اندفاع ما قيل لاجل اننا نقول

المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له * قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية الخ * يريد ان قيد الحيثية في تعريف الحقيقة تعليلية بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعا له وشك تحققه في اللفظ المنية في قولك انظفار الميت وليست تقييدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له اى من غير اعتبار امر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء السبعية * قال قدس سره سره يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه الخ * هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة من قوله وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعارا اذا لمعنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به فلا حاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الا ان يقال الخ * قال قدس سره وتعريفه لها بما ذكر الخ * اما حال التعريف فقد عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكنية الاثنية امثلة ليس في شئ منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه * قال قدس سره وعده مجازا الخ * (يعنى ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازا فادعاء الاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم * قال قدس سره كما مر * من قوله لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له الخ * قال قدس سره فتأمل * وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستعارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له تحقيفا فيكون حقيقة وفي المصرحة فيكون موضوع له تحقيفا فيكون مجازا فالفرق المذكور مجرد تغيير في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذى ذكره في شرح المفتاح من ان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس اى ما كان خارجا اذا اعتبر معه ليس بخارج لم يصير خارجا والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجا قطعا لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيفا لادعاء (قوله وحينئذ يندفع الاشكال) اى اشكال اختلال عبارة السكاكى رحمه الله تعالى واما اعتراض المصنف رحمه الله تعالى فلا يندفع بهذا الحق ولذا قال في شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكنية من اقسام المجاز الاغوى وليس ههنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم الا ان يقال انه مذكور كناية بذكر رديفه (قوله وبالجملة ما جملة القوم الخ) هذا يجرى في كل صورة يكون قرينة

الاستعارة التبعية لفظية ولايجزى فيما يكون القرينة حالية اذ ليس ههنا لفظ يجعل
استعارة بالكناية كافي قوله تعالى (لعلكم تتقون) فان لعل استعارة تبعية لارادته
تعالى لامتناع الترجي عليه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (ربنا يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فان رب استعارة تبعية على سبيل التهمك بقرينة مناسبة
كثرة الوداد بحالهم قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح تجعل ارادة التقوى
استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة
تهمكها وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه ان ارادة التقوى ليست بمذكورة فكيف
يجعل استعارة بالكناية وان الترجي مذكور صريحا لكونه معنى حقيقيا لكلمة لعل
فكيف يكون مكنيا عنه وان نسبة لعل اليه تعالى قرينة على انها ليست بمعنى الترجي
لاعلى ان ارادة التقوى مجاز عن الترجي وكذا ذكر رب مع ووداد الكفار قرينة على عدم
كونها للقلة لا على كون القلة استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يجعل الاتقاء
استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه ان المذكور في الآية تتقون
بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لانكون الاتعية ثبتت التبعية ولو بطريق آخر
فلا يكون التوجيه المذكورنا في الاتعية من البين وقيل يجعل مخاطبون استعارة بالكناية
عن يرجي منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وفيه انه
ليس ههنا رد التبعية التي في لعل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تتقون عن
يرجي منهم الاتقاء ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الآيتين
على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام انما هو على جريان طريقته (قوله لا مجازا
مرسلا) بان يكون نطقت مجازا عن دلت بعلاقة الملازمة بينهما على ما مر (قوله ان
العلاقة بين المعنيين هي المشابهة) اي على تقدير كون نطقت احوال استعارة تبعية
لان الكلام في رد التبعية الى المكني عنها واذا جلت على المجاز المرسل لا يكون مما نحن
فيه وايضا على تقدير كونه مجازا مرسلا يلزم تحقق المكنية بدون التخليلية فيلزم
الفساد المذكور في الشق الاول قبل كلام السكاكي رحمه الله صريح في انه رد الاستعارة
التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة الاستعارة المكنية
لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها فلا يتم ما رده المصنف وانما قلنا كلامه
صريح في ذلك لانه قال ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قواهم نطقت احوال بكذا الحال التي ذكرها عندهم
قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المنكلم وجعلوا نسبة النطق اليه

قرينة الاستعارة كإتراءهم في قوله * وإذا المنية انشبت اظفارها * لكان اقرب
الى الضبط اقول كلامه في آخر فصل المجاز العقلي صريح في انه مختار حيث قال
وانني بناء على قولي هذا من ان نحو انبت الربيع البقل استعارة بالكناية وقولي ذلك
في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولوانهم قلبوا فجعلوا الخ وقولي في المجاز الراجع
عند الاصحاب الى حكم للكلمة على ما سبق من انه ينبغي ان لا يعد في المجاز اجعل
المجاز كله لغويا وينقسم عندى الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة
والاستعارة الى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها الى الحقيقية وتخييلية والمكنى
عنها الى ما قرنتها امر مقدر وهمى كالانبات في قولك انبات المنية وكنطقت
في قولك نطقت الحال بكذا او امر محقق كالانبات في انبت الربيع البقل انتهى فانه
اسقط الاستعارة التبعية والمجاز العقلي من اقسام الاستعارة وجعلهما داخلين
في المكنى عنها * قال قدس سره فاذا قلت الخ * لم يظهر وجه هذا التصوير بعد
تصوير الشارح رحمه الله بقوله ففي قولنا نطقت الحال الخ فانه تكرار لما ذكره
الشارح رحمه الله (قوله فما لا ينبغي ان يلتفت اليه) رد على الخلقالى وبين وجهه
في الحاشية بقوله لان هذا منع لما هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة الاجازا علاقتها
المشابهة واذ لا يعرف ههنا علاقة غير المشابهة فالولم يكن استعارة لم يصح الكلام
اصلا مع ان السكاكى رحمه الله مصرح بان نطقت ههنا امر مقدر وهمى كاظفار
المنية فاطلاق النطق عليه ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر ولا بطريق المجاز
المرسل اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة بينهما غير المشابهة كما في اظفار المنية
انتهى بمعنى ان ما ذكره الخلقالى من اشتراط الامرين في الاستعارة مخالف لما تقرر
عندهم واو اعتبر الشرطان فيها لزم بطلان حصر المجاز في المرسل والاستعارة
فالاول شرط لحسن الاستعارة التصريحية والثاني امر لازم من استعمال لفظ
التشبيه في المشبه وادعاء كونه فردا منه نعم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو لم يقصد
التشبيه لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يفرقوا بين قصد التشبيه وقصد
المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا مخالف لما صرح به سابقا في مواضع متعددة
من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف ههنا علاقة اى ليس المعروف
المشهور بينهما علاقة غير المشابهة فلا يناسق ما سبق في بحث الاستعارة التبعية
نقلا عن بعض الفضلاء من تجوز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة
لازمة للنطق وحاصل قوله مع ان السكاكى رحمه الله تعالى الخ ان ما ذكره
في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكى رحمه الله تعالى

لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية * وقال قدس سره اشارة الى ان الاستعارة الخ * يعنى ان ما ذكره الشارح رحمه الله انما يرد لوقال ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال يجعل اللسان لها وفيه ان جعل اللسان لها انما يفيد تحقق الاستعارة التخيلية في اللسان لكونه مستعملا في صورة وهمية لا في الحال لا اصالة ولا تبعاً فكيف يصح قوله بل في الحال وهذا هو الذى بعث الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها مفعولا ثانياً ليحتمل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) واما نصريحه بما ذكره فانما يدل على تحقيق الاستعارتين المكنية في الحال والتخيلية في اللسان ولا يدل على تحقق التخيلية في الحال اصلاً * قال قدس سره بل الظاهر من كلام المجيب الخ * هذا نحل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف رحمه الله ينادى باعلى صوت على ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال انه جعل الاستعارة التخيلية في نطق الحال يجعل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفوض فكما في قولنا نطق لسان الحال لفظ اللسان المفوض استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال اللسان المقدر * قال قدس سره وبالجملة الخ * فانه ذكر ثلث مقدمات كل واحدة منها يخالف لكلام السكاكي رحمه الله (قوله في شرائط حسن الاستعارة) ان اريد بشرائط حسنها ما تكون بسببها مقبولة وانتفت بانتفائها او بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه فلاخفاً في كلامه لان شمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة والتشبيه وانتفائه يوجب انتفائهما كائنص عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه وافيا بالعرض يوجب حسنه (وكونه ناقصا فيه يوجب عدم حسنه ولا يوجب انتفاء وكذا كونه سليما عن الابتدال يوجب حسنه وكونه مبتذلاً يوجب كون التشبيه غير مقبول لا انتفاء وعدم الاشتمال بالتشبيه يوجب كونها مقبولة وبالاشتمال ينتفى الاستعارة كما بينه الشارح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان اريد بها ما يوجب حسننها ولا ينتفى بانتفائه كما هو الظاهر المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادقتها حسنت والاعريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحاً وقال الفاضل الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحاً لان عدم شروط الحسن لا يقتضى القبح بل يقتضى عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهى الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا

شبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلا شبهة فانه اذا تحقق التشبيه في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا انه لا يبقى حسنها ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه الخ اي لاجل ان عدم اشتمال الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين من علماء البيان انه اذا تحقق الاشتمال بان ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه وذكروا وجه الشبه كما في المثال المذكور انه تشبيهه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب اليه البعض فكذا اذا بين المشبه بالمشبه به صريحا او ضمنا كما في قوله تعالى (الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر) او وجد في الكلام ما يشعر بالتشبيه بان حمل المشبه على المشبه او ذكر مع لفظ المشبه به صفة تلائم المشبه نحو بدر يسكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا من اسرار البلاغة قال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه للفتاح ان اشتمال رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه فيه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله * قد زرار زرارته على القمر * او فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه والاستعارة نحو اسد يرمى فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيها كما مر وان قدر الخبر اي عندي استعارة كما قاله الامري ففي هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بان بين المشبه بالمشبه به او ذكر وجه الشبه كان تشبيها لاستعارة ففسر قوله ولذا قلنا اي لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمال قلنا انه اذا زاد على وجه الاشتمال بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لاستعارة ولما كان قوله لان اشتمالها يبطل الغرض من الاستعارة منافيا لهذا التوجيه قدر المضاف اي يبطل كمال الغرض وجعل قوله اعني ادعاء الخ تفسير للغرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة في قوله * قد زرار زرارته على القمر * غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فان الاستعارة انما تقتضي طي ذكر المشبه وعدم الاشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام الكلام ولم يفت الالمبالغة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله نعم المجردة ناقصة الحسن) وما يتوهم من ان فيه اشتمال رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقدم ذلك وقيل ان التجريد يحث بعد تمام الاستعارة فلا يكون الاشتمال فيها والاشتمال المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل تأكلون لحما طريا) الخ مانع من حمل قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ) على الاستعارة

مع انه جاء بعد تمام الاستعارة (قوله جليا) جلاء لا يفضى الى الابتدال فانه
مفوت للحسن والتوصية بالجلاء انما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر
المشبه فيه بلفظه فلو لم يكن وجه الشبه جليا بصير تعمية بخلاف الاستعارة
بالكناية لان المشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فالقرينة
كافية في ذلك كذا في شرح المفتاح الشريف في تدبر فانه قد خفي على البعض (قوله
اعم محلا) اي بحسب التحقق لا بحسب الصدق (قوله ويتمين التشبيه) اي
عند البقاء لانهم يحتزون عن غير الحسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون منافيا لما
تقدم من ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها)
بان تكون تابعة للتشبيه كما في انظار المنية الشبيهة بالسبع انشبت بفلان
(قوله استعارة مصرحة الخ) يعني ان الاستعارة التخيلية مقصودة
في نفسه مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالمحققة فيلبيح ان يكون حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للكنية وقرينة عليها
لا يقتضي ان يكون حسنها تابعا لحسنها ولا يكون لها حسن في نفسها نعم يقتضي
ان يكون حسن المكنى منها موجبا لزيد حسنها (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ)
وهو قوله واما الرفع فمجاز والنصب مجاز وانما قال وظاهر لانه يمكن ان يقال المراد
المرفوع مجاز او المرفوع حكم مجازي وكذا النصب كذا في الشرحين وهو المناسب
لسابق كلامه ولاحقه (قوله كلمة تغير الخ) ظاهر هذا التعريف ان يكون مطلق
تغير الاعراب بالخذف او الزيادة موجبا لكونه مجازا وسيجي من التعريف الذي
ذكره الشارح رحمه الله تعالى فيما سيجي ان يكون التغير في الاعراب والمعنى الى ما مخالفه
موجب له (قوله الظاهر الخ) انما قال ذلك اذ يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر المترتب
عليه اعني الفاعلية والمفعولية (قوله وبه يشعر لفظ المفتاح) حيث قال فالحكم
الاصلي هو الجر (قوله بان المقصود) اي المقصود من هذا الكلام في المقام الذي وقع
السؤال عن الاهل فالقرينة ههنا على الخذف هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها
الامتناع العقل (قوله ان لا يجعل الكاف زائدة) قيل اصاله الكاف تقتضي نفى ذاته
تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله فالله تعالى هو مثل مثله فاذا نفى مثل مثله فقد نفى هو
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس بشيء لان المثلية من الاضافات والمتضافان يتكافئان
وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر
نعم ان فرض مثل مثله يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض ومفهوم الآية نفى مثله
في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء والى ما ذكرنا اشار الشارح

رحمه الله تعالى بقوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر (قوله اذ لو كان له
 مثل لكان هو مثل مثله الخ) قبل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة
 الكاف نفى ان يكون مثل مثله سواء بقرينة الاضافة ككان المفهوم من قول المتكلم
 ان دخل دارى احد فكذا احد غير المتكلم وايضا لانسم انه لو وجد له مثل لكان هو
 مثلا مثله لان وجود مثله محال والحال جازان يستلزم محالا آخر والجواب عن الاول
 ان اسم ليس شئ وهو نكرة في سياق النفي فيم فيفيد الاية نفى شئ يكون مثلا مثله
 ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شئ هو مثل مثله والاضافة
 لا تقتضى خروجه عن عموم شئ بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت
 على تخصيص احد لغير المتكلم لان مقصوده النع عن دخول الغير وعن الثانى
 ان وجود المثل لشئ مطلقا يستلزم وجود مثل المثل مع قطع النظر عن خصوصية
 ذلك الشئ وذلك بين ظانن بتجويز ان يكون لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلا
 مثله مكبرة * قال قدس سره الصواب الخ * ما ذكره ليس بصواب اما اولافلان
 المذهب الكلامى هو ايراد الوجة وليس في الاية اشعار بالوجة فضلا عن الايراد واما
 ثانيا فلانه حينئذ يكون الوجة قياسا استثنائيا استثنى فيه بعض التالى هكذا لو كان له
 مثل لكان هو مثل مثله لكنه ليس مثلا مثله فلا بد من بيان بطلان التالى حتى تم
 الوجة اذ ليس بيننا نفسه بل وجود المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم
 والجهل لا يجوز جعل احدهما دليلا على الآخر * قال قدس سره يدل على ذلك
 تقريره الخ * تقرير دليلان اللزوم بينهما حتى يتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى
 الحقيقى الى المعنى الكنائى ولذا لم يتعرض لبطلان التالى اصلا * قال قدس سره
 لم يكن وجها آخر الخ * ان اراد انه لا يكون وجها آخر مثبتا للكناية غير الكناية
 التى اثبت الوجه الثانى فذلك غير لازم انما اللازم تغير الوجهين في ذاتهما وان كانا
 مثبتين لنوع واحد من الكناية وان اراد انه لا تغاير بينهما كما يدل عليه قوله بل
 لا يكون اختلاف الا في العبارة فذلك ممنوع فان الوجه الاول مبناه اثبات اللزوم
 بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفى اللازم كناية عن نفى اللزوم من غير
 ملاحظة ان حكم الامثال واحد وانه يجرى في النفي دون الاثبات فان نفى اللازم
 يستلزم نفى اللزوم دون العكس بخلاف الوجه الثانى فان مبناه ان حكم
 المتماثلين واحد والى لم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل
 ووجود مثل المثل وانه يجرى في النفي والاثبات كما في ايفعت لذاته وبلغت اترابه
 * قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثانى الخ * فيه ان الكناية

في النسبة لابد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيجي * وفيما نحن فيه نصريح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين كناية من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ثم ان بيانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة لانه لا تغاير بينهما الا في العبارة * قال قدس سره لان العبارة في الكناية الخ * سيجي * اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود او المعنى الاصلى فالفرق المذكور غير ظاهر عند الكل (قوله من فائدتها) وهي المبالغة لانه كدهوى الشئ بالدينة (قوله فيمن له مثل الخ) اي فيمن يمكن له مثل وفيمن لا يمكن له مثل * قال قدس سره اعلم ان استعمال بسط اليد الخ * حاصل كلامه ان الشارح رحمه الله جعل ليس كشله فيمن لا مثل له وفيمن له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن معنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن وكلا الوجهين المذكوران في الكشف فقال ان قوله تعالى (ليس كشله شئ) وقوله تعالى (بل يدها ميسوطتان) كنيانان وقال ان قوله تعالى (ولا ينظر اليهم يوم القيمة) وقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) مجاز متفرع على الكناية ولا تخالف بين القولين لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذي استعمل فيه * قال قدس سره ما وقع عليه عبارة آية * من زيادة الحروف وهي التي يكون الغرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مدلولهما التأكيد وبخلاف في فان المقصود منه التصريح بالطرفية * قال قدس سره ليس من المجاز الخ * هذا هو التحقيق عند الاصولين ولذا لم يذكرهما الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه تجاوز اي توسع بزيادة كلمة او نقصها وان لم يقصد على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه * قال قدس سره بل ارادوا ان اصل الكلام الخ * فيه بحث اما اولاً فلانهم عدوا النقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابلاً لعلاقة الحلية كافي المنهاج وجمع الجوامع ولذا اصرح شارح المنهاج بان الزيادة والنقصان ليس بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف وامائناً فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى النهر من باب المجاز بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى ماء النهر وامائناً فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى (واسأل القرية) القول بكونه مجازا بالنقصان مقابلاً لكونه مجازاً بذكر المحل وارادة الحال وقال انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من امر اصيل الى غيره وعلى التقدير

اشأى مجاز بالمعنى المشهور (قوله واما تقسيم المجاز الخ) لا يخفى ان السكاكي
رحمه الله قال ان السلف قسموا المجاز الى لغوي وعقلي والمجاز اللغوي الى ما في حكم
الكلمة والى ما في معناها وما في معنى الكلمة الى مقيد وغير مقيد والمفيد الى استعارة
وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز بل باعتبار
القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن امر اصلي الى غيره سواء كان ذلك
الامر اعرابا او معنى فحينئذ يتحقق للسكاكي رحمه الله رأى يتفرده وهو ان المجاز
هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية المجاز في حكم الاعراب بالمجاز بالتشبيه
(قوله اعني ذكر اللازم واردة الملزوم الخ) كان الانسب لما ذكره المصنف رحمه الله
من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر الملزوم واردة اللازم الا انه لما ينقل
من المص رحمه الله تعريف المعنى المصدري اورد تعريف السكاكي رحمه الله وزاد
عليه قوله مع جواز ارادة اللازم لما انه معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز
(قوله وهو الذي اشار اليه المص) لم يقل وهو الذي ذكره المص رحمه الله لان
نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى المصدر لفظ اللازم لالفاظ الملزوم كما ذكره
المص رحمه الله (قوله مع جواز الخ) اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن
لازم في كل من المجاز والكناية لحصل الانتقال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما
باعتبارانه يحوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه كناية لانه لم ينصب
قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز اذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادته
وانما قيدنا بالحقيقة لانه قد يمنع ارادته لاجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى (بل
يداه مبسوطتان) (قوله لا واجبة) فيه ان هذا لو اريد بالجواز الامكان الخاص
والظاهر ان المراد به الامكان انعام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لاخراج المجاز
ويمنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة بجامع الوجوب بل قوله فلا يمنع
في قول الخ صريح في انه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما الخ) فيه انه انما يدل على عدم ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان
يكون مقصودا بالذات كما هو مناط الصدق والكذب ولا يدل على عدم ارادته لينقل
منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لا تنافي ارادة الحقيقة
بلفظها اي لفظ الكناية لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بناء على عدم نصب القرينة
المانعة عنه (قوله او معناها وغير معناها) الواو بمعنى مع بقرينة قوله وحده فبقيد
ان غير معناها اصل في الارادة ومقصود بالافادة واردة معناها ٧ تبع له فيكون
اللفظ مستعملا فيهما بان يكون احدهما وسيلة لينقل منه الى الآخر فلا يلزم الجمع

بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منعه ويكون كل منهما مراداً من اللفظ اما المعنى
الحقيقي فلهذا نصب القرينة المانعة عنه واما المعنى المكاني عنه فلكونه محط الفائدة
والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيما وضع له ولم يشترط
فيها ان لا يراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة اي الصريحة والكنائية
نشرت كان في كونها الخ وبما حررنا لك من حل الجواز وعدم المناقاة على مقابل الامتناع
ظهر انه لا يخالف بين عبارتي المفتاح وانه لا حاجة في المتن الى حل قوله من جهة
ارادة المعنى الحقيقي على جواز ارادته وان مقاله الشارح رحمه الله في شرح المفتاح
ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز
ارادة الموضوع له واثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا
بل لينتقل منه الى غير الموضوع له مبني على حل الجواز على الامكان الخاص وانه
لا يخالف بين الطريقتين اذا حل الجواز على عدم الامتناع فانه لما كان المعنيان مرادين
في الكناية صح ان يقال انها مستعملة فيما وضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به
المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وانها مستعملة في غير ما وضع له
بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته وبالحاصل ان الكناية لا يمكن فيها القرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له بالنظر الى لفظها يكون مراداً منها ولو جود القرينة
الدالة على ارادة غير الموضوع له لا يمتنع من ارادته بخلاف المجاز فانه مع القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له فيمتنع ارادته وبخلاف الحقيقة المصروفة لانقاء القرينة
الدالة على ارادة غير الموضوع له هذا ما عني في حل هذا المقام وهو وان كان
مخالف لما ذهب اليه الشارحان لكن الحق احق ان يتبع (قوله وان كان مشيراً
الخ) قد عرفت ان عبارة المفتاح ايضا تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف
رحمه الله اظهر لانه صرح بلفظ مع (قوله ان معنى قوله الخ اما بان يفسر الجهة
بالجواز او يقدر المضاف (قوله وبلازم المعنى الخ) لكونه تابعا وورد في قوله (قوله
وفيه ما فيه) لان اطلاق اللازم على الموضوع له واطلاق المعنى على لازمه مستبعد
جدا غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له لا يصح عند المصنف
رحمه الله اذ لا انتقال عنده من اللازم (قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ)
وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصاله والقرينة كالنبت والمطر على ما في كتب الاصول
مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر (قوله ثلاثة اقسام) يحكم الاستقراء وتبع
موارد الكنايات كذا في شرحه للمفتاح فاخصاص القسم الثاني بالقسمة الى القرينة
والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء

والا فالعقل يجوز قسمة كل منهما الاقسام المذكورة (قوله المطلوب بها غير صفة
 الخ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كافي المفتاح ليشمل ما اذا كان الممكن عند ملزوما
 غير الموصوف كافي قوله تعالى (ليس كمثل شيء) على تقدير عدم زيادة الكاف فان الممكن
 منه نفي المثل وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد ان يراد بالموصوف اعم
 من المقصوف حقيقة او ما هو بمنزلة كاشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرحه
 في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذي ينتقل منه الى معناه التابع لشيء بمنزلة
 الوصف المختص ولا محالة قد تكون الشيء صفات اخر فان كان القصد الانتقال
 الى نفسك ذلك الموصوف فالقسم الاولى او الى صفة اخرى فالقسم الثانية
 او الى اختصاص الصفة ثالثا (قوله عارض) بالرفع صفة اختصاص وانما كان
 هذا الاختصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت مشتقة او غيرها لم تؤخذ
 الذات المعينة (قوله كناية) بمعنى مكنايتها حال عن مقول قولنا مقدم عليه ويجوز
 ان يكون حالا عن القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ يكون قوله
 حتى مستوى القامة عريض الاظفار بدلا عن القول او بيان له (قوله وجعل السكاكي
 الخ) عبارته الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقربة هي ان ينفق
 في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض والبعيدة هي ان يشكك
 اختصاصها بان تضاف الى لازم آخر وآخر فلا عارض معنى على ان التعريفين
 المذكورين تعريف باللازم والقربة والبعيدة بالمعنى الذي ذكره في القسم
 الثاني ومبنى الجواب جعلهما تفسيرين القربة والبعيدة فاندفع ما قيل ان حل
 اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره الشارح بعيد جدا
 لان عبارة المفتاح صريحة في ان القربة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى
 المذكور في القسم الثاني (قوله ضرورة احتاجها الخ) لشابهتها الفعل (قوله
 على نوع تصريح) انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه اسند
 اليه في الظاهر وامام الحقيقة فهو صفة التجاد (قوله الى ضمير المسبب الخ) اراد
 بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق (قوله بل هو كناية بعيدة عن الالبه لانه الخ)
 يريد ان المعنى الممكن في الكناية يكون مقصودا بالافادة ومناط الصدق والكذب
 وليس قولهم عريض الوسادة مقصودا منه بالذات اثبات عرض القفاء بل لينقل
 منه الى الالبه فيكون عرض القفاء واسطة لامكنا عنه فلا تكون قربة بل بعيدة
 فحينئذ لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة
 الى معنى وقربة بالنسبة الى آخر انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان

يراد بالذات فيكون مناطا للصدق والكذب قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح
 أن الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت تلك الكناية شائعة ملحقة بالصرح
 الا ان يدعى ان عريض القفاء لكثرة استعماله في الابه صار ملحقا بالصرح لكن يداني
 اعتراف السكاكي رحمه الله بان عريض القفاء كناية خفية عن الابه (قوله المطلوب
 بهانسية) سواء كان طرفاها مذكورين صريحا او احدهما مذكورا صريحا
 والاخر كناية فيجتمع الكناية في النسبة مع الكناية في الموصوف او الصفة او كلاهما
 مذكورين كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة للكناية فالاحتمالات العقلية سبعة واحد
 منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها مفردة ولا يبطال شيء
 منها للحصر في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول
 صاحب المفتاح الخ) يعني انه اراد التخصيص في الاثبات لا التخصيص في الثبوت
 (قوله ان السامحة الخ) السامحة جواز تردى كردن والمروءة مردى كردن والندى
 العطاء (قوله اي ثبوتها) اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول
 بالجرىد في ثبت اي يفيد او يترك مثلا (قوله كان اختصاص الخ) متعلق بقوله
 فترك التصريح (قوله باعتبار اضافته) او اسناده الى الموصوف كافي قولك هل طويل
 يجازي زيد او هل طويل المجازي يذو امامثال الاضافته والاسناد الى ضمير الموصوف فاذا ذكره
 بقوله الا ترى الخ (قوله اذا ثبت الامر) اي الامر الذي لا يقوم بنفسه (قوله لهم المجد
 بين ثوبه الخ) المجد نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء او كرم الآباء خاصة
 والكرم والحسب اهم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل كذا قيل (قوله
 بل كنى عن ذلك الخ) وذلك لانه اذا كان المجد والكرم بين ثوبه لابد ان يكونا
 قائمين بما يحيط به الثوبان لا متنازع قيامهما بذاتهما ومعلوم ان المحاط بثوبه لا يكون
 الا كذلك فيكونان قائمين به (قوله لان اسناد طويل الى الجهاد الخ) خلاصته
 انه لم يسند المجد الى الثوبين كما اسند الطويل الى الجهاد وجعل الجهاد قاعلا له في المعنى
 ولو قدر الاسناد بان يقال زيد ما جد ثوبه لم يكن كناية لانه لابد من تصوير المعنى
 الحقيقي لينقل منه وههنا لا معنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح
 المفتاح الشريفي (قوله عن المؤذي) اي المعين واماني الاسلام عن المؤذي المطلق
 فهو مخرج به لان تعريف المستداليه اعني المسلم يفيد القصر فيفيد ثبوته للمسلم
 ونفيه عن سواء (قوله فهذا كناية الخ) فان نفي اعتقاد الحل بهذه العبارة عن
 نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما ناقشت فيكون كناية عن ثبوت حل
 الحمر لغيره واعتقاد حل الحمر كناية عن الكفر فيجتمع فيه الكنايتان (قوله ولا يخفى

(الخ) هذا تنبيه على ان المصنف رحمه الله تعالى قد اطلق ان الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذكور في القسم الثاني انما يكون اذا لم يصرح بالنسبة كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث واما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا نقل عنه (قوله مع عدم ذكر الموصوف) اي لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد ان قولنا نعم كثير الرماد في جواب من قال هل زيد مضيا فكناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو اعم الخ) الظاهر ان الضمير راجع الى ما ذكر لان رجوعه الى التعريض يوجب استدراك قوله وامثاله بما ذكر ويرد عليه ان عموم ماسوى التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم كما مر في بحث المجاز المركب وليس بشيء لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفي للعدول عن لفظ يتقسم كون الظاهر انتبادر منه اخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يتعدى الى فلا بد من تضمن معنى الانقسام لانه الاثنى لهذا المقام فيلزم كونها اقسامًا للكناية وفيه بعد تسايم لزوم تضمين الانقسام انه فرق بين التصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير للعرضية كما يدل عليه عبارة المفتاح (قوله ومنه المعارض) في الجمع المتعارفين في الحديث ان في المعارض لسعة عن الكذب المعارض جمع معارض وهو خلاف التصريح من القول في تفسيرها بالتورية تجوز والمراد ما يورى به في تاج البهقي التورية پوشیدن چیز را باورد کردن چیز دیگر مأخوذ من وراء الشيء كانك تركت الشيء الذي يليك وتجاوزت الى ما وراءه (قوله ويسمى التلويح) فالتعريض والتلويح عند صاحب الكشف بمعنى واحد بخلاف السكاكي رحمه الله (قوله يجوز حنه الخ) اي يجوز حل ذلك المعنى على جانبي الحقيقة والمجازي اي على كونه موضوعا له وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالا من ضمير دل اي يجوز حل ذلك اللفظ وزاد نطق الجانب ولم يقل على الحقيقة والمجاز لان الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز واراد بالوصف الجامع بينهما اي بين الجانبين ككون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة وللآخر بقرينة (قوله لامن جهة الخ) لم يتعرض الوضع الكنائي لانه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقى وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازي فهو داخل في الوضع الحقيقى والمجازي (قوله باللفظ المركب) لانه اذا لم يكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقى والمجازي يكون دلالة عليه بسوق اللفظ المركب (قوله

ان قلت الوسائط) بمعنى عدم الكثرة فيتناول مالا واسطة فيه (قوله او ما رأيت
 المجد الخ) القاء المجد الراحل على آل طلمحة كناية عن وجود المجد في مكانهم
 ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية
 تشبها للمجد بالانسان الراحل * قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ
 حقيقة * كافي قوله لست انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل او مجازا
 كافي قوله تعالى (ولا تكونوا اول كافرين) فانه قصد به التعريض بتكونوا اول
 مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيم
 عن سبق في الكفر او كناية كما مر في قوله عليه السلام (المسلم من سلم المسلمون منه)
 اذا قصد به التعريض بنفي الاسلام عن المؤذي المعين * قال قدس سره والمعرض به
 من السياق * وبهذا يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون في
 المركب الا ان المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه
 * قال قدس سره مذكور بلفظه الموضوع له * اي بالوضع الحقيقي كابدل عليه
 قوله لانه الاصل الخ والصواب ان يقول الموضوع له بالوضع الحقيقي او المجازي
 كافي عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة او مجازا
 او كناية فان الموضوع له فيه اعم وليوافق قوله لم نذكره فانه للسلب الكلي
 اي لم نذكره اصلا لا حقيقة ولا مجازا * قال قدس سره او يجوز * اشار بكلمة
 او الى الطرفين المذكورين سابقا في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو
 الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كابدل عليه عبارة ابن الاثير ايضا * قال قدس
 سره وجعل صاحب الكشف التعريض الخ * لا يخفى ان التعميم موقوف على
 ان يراد بالموضوع له اعم من الوضع الحقيقي والمجازي فالاولى ان يحمل قوله
 فيما وضع له على المعنى العام ليتوافق الكلامان * قال قدس سره لا استعمالا *
 فيه ان السكاكي رحمه الله تعالى قال انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة في كذا
 حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه انتهى فاذا كان المعنى التعريضي
 مقصودا من الكلام كان دلالة عليه غرضنا اصليا ولو بالواسطة كافي الكناية
 لا تبعا لشيء آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالا للمركب لا مفرداته
 كالتمثيل والفرق بين المقصود من الكلام اشارة وبين المقصود منه استعمالا
 مشكل * قال قدس سره ويلزمه الخ * لزوم الجزء لكل لان الحصر يتضمن الحكم
 السلبى * قال قدس سره فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين * فيه ان كونه
 مقصودا من سياق الكلام لا من نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد

من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصودا من نفس الكلام
 وكون المعنى التعريضي مقصودا من سياق الكلام * قال قدس سره وقد ظهر
 بطلانه * هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل فيه عند صاحب
 الكشف وابن الاثير * قال قدس سره وهكذا المجاز والحقيقة * اي لا يكونان
 مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المجازي والحقيقي * قال قدس سره دون
 المعنى الحقيقي * لما عرفت انه لا فائدة في النهي عنه لسبق الشركين بالكفر عليهم *
 قال قدس سره وقد غفل عن مستنبعات التراكيب الخ * فيه ان المستنبعات هي
 المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة من غير تعلق
 قصد المتكلم بها ومعنى قول الشارح رحمه الله لانه يؤدي الى ان يكون كلام الخ
 ان ما قاله العلامة من ان آذيتني فستعرف حين استعماله في غير مخاطب فقط ليس بمجاز
 وحين استعماله في مخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الى ان يوجد كلام يدل على معنى
 باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية قال قول بانه غفل عن مستنبعات
 التراكيب غفلة عن مراده نظرا الى الظاهر * قال قدس سره بل اراد الخ *
 لا يخفى انه انما يمكن اذا لم يكن التعريض مستعملا في الموضع والظاهر من كلام
 السكاكي رحمه الله خلافه فانه جعل التعريض اولا قسم الكناية ثم قال والكناية
 اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليه اسم التعريض ثم قال في آخر
 بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين الخ وعرفنا ان الكناية تنوع
 الى تعريض وتلويح ورمز وایماء واشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واذا
 كان التعريض قسما من الكناية كان اللفظ مستعملا في المعنى المعرض به فلا يصح
 توجيهه قدس سره (قوله ان عبارة التعريض) اي بعض عبارته نص عليه
 العلامة لان قولنا (المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه) لتحقيق الازوم فيه كناية
 ان اريد به نفي الايمان عن مطلق الموذي مع نفيه عن الموذي المعين ومجاز ان اريد به
 نفي الايمان عن الموذي المعين فقط (قوله اذ لا يتصور الخ) فيه انه يجوز ان يقال
 انه انتقل من مخاطب الموذي الى الموذي المطلق ثم منه الى الموذي المعين كما في رأيت
 اسد ابرمى انتقل من الاسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين (قوله وهو الذي
 قصد الخ) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على
 ما صرح به في شرحه للفتاح حيث قال يريد به ان يبينه وبين الكناية عموما من وجه
 لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدون وهو
 كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة

المخاطب وتعيين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية وفيه بحث لان كون التعريض اخص من الكناية وتحققها بدونه علم من قوله ان الكناية تفسارت الى تعريض وتلويح ورمز وايحاء واشارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى ان معنى عبارة السكاكى رحمه الله ان التعريض اى الكناية العرضية قد يكون على طريق المجاز بان اريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بان اريد به كلا المعنيين احدهما قصدا والاخر تبعا (قوله كان كناية) فيه ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء (قوله اطبق البلفاء) اى المعالمون بالاصطلاحات وغيرهم من البلفاء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة والتشبيه لكنهم عالمون بمعانيها (قوله ان المجاز) اى المجاز المفيد فان غير المفيد مجرد توسعة في اللغة (قوله ابلغ) اى يكون كل منهما بالغا الى احد الكمالين في افادة المقسود فهو مشتق من البلوغ مصدر ببلغ من حدث نصرلا من البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون بليغا وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعمال اشتقاق افعل من المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المبالغة على ما في التاج علو كردن در كارى فعنى الابلغ بولغ فيه الا ان يقال بالاسناد المجازى (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) اما في المجاز فظاهر واما في الكناية فلان اللازم اذا لم يصرف مساويا للملزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما مر فالمراد بالملزوم الملزوم في لذهن وان كان لازما في الخارج (قوله وانما الاشكال الخ) يعنى ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم اذا كان الزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع المجاز مشكل سيما فيما يكون العلاقة التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح رحمه الله قد بين فيما سبق عند بيان العلاقات ان الزوم متحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان الزوم انذهنى الذى هو مناط الانتقال والمراد ههنا الزوم الخارجى (قوله لانها نوع الخ) فقوله الاستعارة ابلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماما بشانه لانها العمدة من انواع المجاز وعليها مدار البلاغة وقيل الاستعارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به وهذا الوجه مختص بالاستعارة سوى كونه نوعا

من المجاز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله بحسب التوهم كانه قيل
ليس كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ لان واحدا من هذه الامور الخ
بل لانه الخ (قوله ان يكون في المشبه به اتم) فاستعارته للمشبه تقيد بزيادة
ليست في التشبيه فاندفع ما قبل ان قوله بان الاستعارة اصلها التشبيه لادخل له
في الاعتراض (قوله فليف يصح الخ) اي كيف يصح السلب الكلي (قوله بان
مراد الشيخ الخ) اي مراده رفع الاحتياج الكلي لا السلب الكلي وان كان ظاهر
العبارة يفيد (قوله وهذا وهم من المصنف بل الخ) خلاصة التوجيهين ان
المصنف رحمه الله تعالى جعل قول الشيخ يفيد زيادة في نفس المعنى على افادته
الزيادة في الفهم والشارح رحمه الله تعالى جعله على الزيادة في الواقع (قوله ان
المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في النسخة
المصححة وهو المطابق لما في دلائل الاعجاز وهو الظاهر اذ ينتقل في المجاز اولا الى
المعنى الحقيقي ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى المعنى وانما كان
للعلم من طريق المعنى مزية على العلم من طريق اللفظ لان في الاول يفهم المقصود
بالدلالة العقلية لانه ينتقل فيه من المألوم الى اللازم وهي اقوى من الدلالة اللفظية
وفي كثير من النسخ لانه يعلم في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى
وتوجيهه ان في الاول استعمال لفظ المشبه به في المشبه فتعلم المساواة من اللفظ
وفي الثاني تعلم المساواة من طريق المعنى فان معنى الثاني المساواة ولا دليل في اللفظ
عليها ولا شك ان في الاول مزية على الثاني (قوله الفن الثالث الخ) قد سبق
تحقيقه بما لمزيد عليه في قوله الفن الاول علم المعاني (قوله اي يتصور معانيها
الخ) يعني ليس قوله علم بمعنى الملكة او التصديقات بالمسائل او بنفسها والمعرفة
بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج القروع عن القواعد الكلية كافي
تعريف العالِم السابقين اذ ليس في علم البديع الاتصورات المحسنة وبيان عددها
وتفصيلها فهو علم تبيين فيه مفهومات المحسنة الرضية واقسامها واعدادها
فليس فيه مسألة فضلا عن ان يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله
تعالى بيان المحسنة من توابع علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة بمعنى
الادراك التصوري كما ان العلم قد يطلق على الادراك التصديقي مناسبا لما تسمعه
من ائمة اللغة من ان المعرفة تعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا
من ان لكل علم مسائل قائما هو في العلوم الحكمية واما العلوم الشرعية فلا تأتي
في جميعها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث

(قوله اشارة الخ) يجعل الاضافة له ههنا كما هو الاصل (قوله اى الخلو عن التعقيد المعنوى) خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظى لكونه محلا بوضوح الدلالة به ليختص بعلم البيان (قوله للتنبيه الخ) اى لتذكير ما علم من قوله وتبعها وجوه اخر الخ (قوله احترازا عما يكون داخل في البلاغة) وهو المطابقة ووضوح الدلالة اعنى الخلو عن التعقيد المعنوى والخلو عن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن ضعف التأليف وعن التناثر اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلان الشئ لا يكون بعد نفسه واما عن البواقي فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها لكونه داخلا في البلاغة ليس تابعا لها في ابرار الحسن الذاتى (قوله لانه يدخل الخ) دليل لقوله ولا يجوز الخ اى يدخل حين اريد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل بعض ما ليس من الحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ما سوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس ظرfa مستقرا اذ الحسنات التابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشملها التعريف فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة والوضوح مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح لما مر في المقدمة من ان الكلام الذى ليس مطابقا يقتضى الحال وان كان فصيحيا يلتحق باصوات الحيوانات ليس له حسن بعد البلاغة فالحسنات الداخلة في البلاغة سوى المطابقة والوضوح وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح في الوجود تابعة لهما في تحسين الكلام فيدخل كلهما في التعريف فانهم فانه خفى على الناظرين وجه الاحتراز ووجه الدخول (قو كأنخلو عن التناثر مثلا) اراد به الخلو عن الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف فان كلهما يدخل في وجوه التحسين على تقدير حملها على مفهومها الشامل كما عرفت في الاضراب الذى ذكره السيد بقوله بل نقول الخ لا وجه له فان كاف التمثيل وافظ مثلا ينادى على ان الشارح رحمه الله تعالى اراد دخول جميع الخلوات في وجوه التحسين (قوله المطابقة) وهى فى اللغة الموافقة وطابقت بين الشئين جعلت احدهما على حد والاخر ومطابقة الفرس فى جربة وضع رجله مكان يديه ففي ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق بين ما هو فى غاية التخالف كذا فى شرحه للمقتضاح (قوله فى الجملة) ولو بالواسطة (قوله او اعتباريا) كالا حياء والامانة فانها اعتبارتان عن الخلق سمي باعتبار تعلقه بالحياة احياء وباعتبار تعلقه بالممات اماتة * قال قدس سره فيه بحث * والجواب انه باعتبار كم فهما لا يحتجمان فى محل واحد يكون الجمع بينهما

مطابقة باعتبار تلازمهما في الوجود خارجا وذهنا يكون بينهما مراعاة النظر
 (قوله بلفظين من نوع واحد) فيكون اللفظ لاجتماعهما في النوع ايضا (قوله
 ايضا) جمع يفظ على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان والرقود جمع راقد (قوله
 لا ينفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الذي يحصل
 من الدعاء والصدقة لاغير انتفاع بثمره الطاعة لانفسها وكذا التضرر بالمعصية (قوله
 فيه احتمال) اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجد على التخصيص
 والوجه الاتي الاشارة الى سبق رحته تعالى بانه يثبت بالخير بمجرد العمل ويعاقب
 على الشر بعد كثرة العمل والقصد التام (قوله في الجملة) اي باعتبار امتثال الاحياء
 للحياة (قوله لا يعلمون ما اعد لهم في الآخرة) ومن في من الحياة الدنيا اما بيانها اي
 لظاهر الذي هو الحياة الدنيا او ابتدائية اي ظاهر الدنيا وهو التلذذ بالذات
 المخرجة لباطنها وهو كونها مزرعة الآخرة (قوله من ذبح المطر الارض) من الذبح
 بمعنى النقش فذكر الالوان كالنقش على البساط (قوله لقصد الكناية) والتورية
 لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة اصل المعنى ليس من المحسنات ولا لقصد
 المجاز فانه ينصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لا يتحقق الجمع الا في اللفظ دون
 المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية (قوله ولا ينفيه الخ) فانه كناية في النسبة
 دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كناية في الشائب الجرم والخضر (قوله يتعلق
 أحدهما الخ) وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدّة فان الرحمة تكون
 شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق فاقبل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر
 يتحقق بينهما تناف في الجملة لان منافي اللازم منافي للزوم فيكون طباقا لا ملحقا به
 مدفوع لان اللازم قد يكون اعم (قوله لكنها مسببة عن الابن ومنافي السبب
 لا يجب ان يكون منافي للسبب) (قوله ابهام التضاد) فهو محسن معنوي
 باعتبار ابهام الجمع بين الضدين والافهوجع في اللفظ فقط فيكون محسنا
 لفظيا (قوله فيدخل في الطباق الخ) لا يخفى ان في الطباق حصول التوافق بعد
 التنافي وانما يسمى بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي
 بالمقابلة وفي كليهما ارادة المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده واستلزام
 أحدهما للآخر لا يستلزم دخولها فيها فالحق مع السكاكي رحمه الله تعالى (قوله
 انه زهد فيما عند الله) زهد عن الشيء وفي الشيء رغب عنه ولم يردده ومن فرق بين
 زهد في الشيء وعن الشيء فقد اخطأ كذا في المغرب (قوله واذا شرط الخ) اي اعتبر
 فيه قيد كافي شرح المفتاح الشريفي (قوله ولم يشترط الخ) بل اعتبر الاجتماع (قوله

في صفة الابل اي المهزولة (قوله انت اسمعني الوعد الخ) لقوله تعالى (انه كان
 صادق الوعد) ولقوله تعالى (وما توفيق الا بالله) ولقوله تعالى (لا تثريب عليكم
 اليوم) ولقوله تعالى (انك لعلي خلق عظيم) (قوله على ما يقال) اي في العرف وان
 لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان اللطيف يناسب الخ) اللطيف اسم من اسمائه
 تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطف بالضم اي رفق كنصر
 او العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفوا ولطافة بمعنى دق
 وشئ منهما لا يناسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى
 المعنى الثاني باعتبار اشتماله على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله
 يناسب كونه مدركا للاشياء) اي للابصار والاطلاق المدرك عنه لا ما يناسبه
 والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم والخصوص (قوله فالنجم الخ) ففي النجم بالنسبة
 الى الشجر حقيقة مراعاة النظر وبالنسبة الى الشمس والقمر ايها ما ويسجدان
 بحاز عن انقيادهما (قوله تجل عن الرهط) من جل جلالة كضرب عظم وتعديته
 يعن بتضمين معنى التزعم والرهط بالسكون ويحرك جلد يشقق جوانبه من اسافله
 ليكن المشي فيه يلبسه الصغار والحيض او جلد يشقق سيورا والاماني المنسوب
 الى الاماء جمع امة والغادة من غيد كفرح غيدا يقال امرأة غداء وغادة ايضا
 اي ناعمة لينة بيضاء العبد وهو النعومة وجلالاتها عن الرهط كناية عن كون ملابسها
 رفيقة وكونها ملكة كما قال السيد لا يفهم من البيت وعقيل بالتصغير اسم قبيلة
 والمماليك جمع مملوك وهو العبد يعنى ان لها في عبيدها رهطا من عقيل فيفيد
 كثرة عبيدها وان فيها قبيلة من عقيل ومقالة السيد من انه وصفها بكثرة قبائلها
 نسبها فلا يفهم من البيت الا ان يقال كان في كتابه في ممالكها بدون الياء جمع
 مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه بمعنى ان لها من عقيل رهطا حال كونها
 كاشفة في ممالكها فيفيد تعدد الرهط لان الرهط الواحد لا يكون لها ممالك بل
 مملكة * قال قدس سره انها كريمة المناسب * على صيغة المفعول من قولهم
 فلان يناسب فلانا فهو نسيب اي قريب يعنى كريم كل من ينسب اليه ليس في حسب
 تلك المرأة امة (قوله وليس المراد الخ) فسر في شرح الفتح بهذا المعنى حيث
 قال وعن ان تركب من النوق ماهي في الضمر والاختناء كالحوت وهو اولى ليكون فيه
 ايضا ايها المناسب (قوله صفة راء) لصفة دال وان كان قريبا منه يدل عليه
 ملاحظة المعنى (قوله مطرف) بكسر الميم وضما وفتح الراء قال الفراء واصله الضم
 لانه في المعنى مأخوذ من اطرف اي جعل في طرفه العلمان لكنهم استقلوا الضم

فكسر . (قوله وهو نصب الرقيب) فاقبل العجز كانه رقيب نصب لفهم العجز
 (قوله فيه خطوط مستوية) فاقبل العجز والعجز كأنهما خطان مستويان في البيت
 (قوله بمنزلة البيت) في ان رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع الا انه فرق
 بينهما فان البيت يكون بيتا واحدا والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى (قوله حلى)
 بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسر ها وتشديد الياء مع
 كسر اللام (قوله اذا عرف الروى) اى من حيث انه روى بان يعرف القافية ايضا
 لان الروى آخر القافية فلا يرد ان معرفة الروى وهو النون في الاية والميم
 في البيت لا تدل على ان العجز يختلفون وحرام لجواز ان يكون مختلفون ومحرم الى
 ما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله بقوله اذ لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ (قوله
 لوقوعه في صحبته) اى لوقوع الشئ في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون
 ذكر الغير سابقا اما محققا او مقدرا او قصد المتكلم وقوع شئ في صحبته فاندفع ما يتوهم
 من ان الوقوع في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رحمه الله تعالى
 في شرحه للفتاح سواء كان بينهما شئ من العلاقات المعنوية في الجاز كاطلاق السيئة
 على جزاء السيئة المسبب عنها المترتب عليها او لا كاطلاق الطبع على خياطة الجبة
 والقميص ومن ههنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز
 لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح او القول بان
 الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازا انتهى اقول القول بكونه مجازا يناق
 كونه من المحسنات البديعة وانه لا بد في المجاز من الزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه
 الاول ولعل السر في ذلك ان في المشاكلة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة
 اللباس ففيه اراءة المعنى بصورة مجمية فيكفي الوقوع في الصحبة فيكون محسنا معنويا
 وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة صحيحة للانتقال والتغليب ايضا
 من هذه القسم اذ فيه ايضا نقل المعنى من لباس الى لباس آخر لنكتة ولذا كان وظيفة
 المعاني وان صرح الشارح رحمه الله فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكناية
 اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى واما اذا كان المقصود نقل
 المعنى من لفظ الى آخر فهو ليس شيئا منها (قوله حيث اطلق الخ) فيه اشارة الى ما في
 شرح المفتاح من النفس وان اريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله
 تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به
 القلب و اطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة واما بالمعنى
 الاول فلا لان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشاف وانت خير

بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى لان المراد لا اعلم معلومك لوقوع
 التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات
 والحقيقة (قوله وهي الحالة الخ) لان المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر
 الفاء يكون للحالة والنوع ولا منة بينه وبين التأكيذ لاشتماله على التأكيد (قوله
 اي تطهير الله) اي المراد من صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان
 حقه التقديم الا انه لم يرض بالفصل بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكدا
 لمضمون الخ) فيكون عامله واجب الحذف كما في وله على الف درهم اعترافا والاصل
 صبغنا الله صبغة ولوجوب حذفه وجه آخر وهو انه اضيف المصدر الى فاعل
 الفعل فان المصدر الذي يضاف الى معمول الفعل او يذكرك معه يكون حذف عامله
 واجبا على ما في الرضى (قوله يسمونه العمودية) اسم الماء الذي غسل به عيسى
 عليه السلام فزجوه بماء آخر فكما اخذوا منه ماء صبوا بقدره ماء آخر (قوله
 وصبغنا الله) اي غسنا الله في الايمان الذي هو كالماء الطهور من صبغ يده في الماء غسها
 فيه او لو ننا الله من صبغه كنعته ونصره وضربه اونه لا مثل صبغنا باحد المعنيين وكذا
 الحال في الوجه الثاني (قوله بلفظ الغرس) في اغرس وبغرس لوقوعه في صبغة غرس
 الاشجار المذكور تقديره (قوله على ان الفعل الخ) ولا يجوز ان يقرأ على صبغة الخطاب
 او يستند الى لفظ البين كما في قوله تعالى (لقد تقطع بينكم) اذ لم تقع المزاوجة على
 البين الا ان يجعل لفظ البين مقحما (قوله اي يجعل اه) فقوله في الشرط واجزاء
 حال من المعنيين او صفة له وموقع فيه المزاوجة محذوف (قوله اذا ما نهى الخ)
 المقصود منه انها في ودادي على خلاف ما ناعليه في ودادها (قوله اذا احتربت
 يوم الخ) الضمائر راجعة الى الفرسان في البيت السابق والمعنى اذا تحاربت هؤلاء
 الفرسان وتقاتلوا ففاضت دماؤها التي يسفكونها في القتال تذكرت ما بينهم من
 القرابة الجامعة لهم ففاضت دموعها شفاقا على قطعة الرحم يريد انهم مع كونهم
 اقارب تقاتلوا وتحاربوا (قوله من ان معناها الخ) لان الظاهر ان يكون في الشرط
 واجزاء ظرفا تراوج (قوله ومنه العكس الخ) فقيه بتبديل المعنى وتعكسه او لانه
 يتبعه وقوع التبديل في اللفظين بخلاف رد العجز على الصدر فانه اراد اللفظين
 أحدهما في اول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى (وتخشى الناس
 والله احق ان تخشاه) فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد العجز
 على الصدر من المحسنات اللفظية (قوله ومعنى وقوعه الخ) اي ليس
 معناه انه يقع في شيء كأن بين الطرفين (قوله وهما لفظان واقعان في طرفي

جلتين) يريد بذلك ان وقوعهما جزئين من طرفي الجلتين اوجب كون العكس
 واقعا في جلتين لاختلافهما باعتبار المسند اعني حل ويحلون ولولا وقوعهما في
 الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا اختلاف الا
 بالتقديم والتأخير فاقبل كما انهما واقعا في طرفي جلتين واقعا نفس الطرفين ايضا
 فلا وجه للقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جلتين وهم (قوله
 ونقضه بانه قد خيرا الخ) اي نقضه بقوله بلى قائلا بانه قد خيرا الخ يدل على
 ذلك قوله بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم وهي جمع ربح لانه
 في الاصل واوقلت بالياء لكسر ما قبلها فاذا زال الكسر عاد الى الاصل (قوله
 معنيان حقيقيان او مجازيان او احدهما حقيقي والاخر مجازي) لا يعتبر بينهما لزوم
 وانتقال من احدهما الى الاخر وبه يمتاز التورية عن المجاز والكناية وبهذا ظهر
 ان التورية ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم
 البيان نعماته اذا كان المعنيان مجازيين او احدهما مجازيا كانت من علم البيان
 بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما او لاحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية
 بالقياس اليه فلا اذلا علاقة بينهما ولا انتقال من احدهما الى الاخر فتدبر فانه مما
 خفي على بعض الاذكياء (قوله قريب وبعيد) اي قريب الى الفهم لكثرة استعماله
 فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب ستر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية
 من المحسنات المعنوية فانها اراءة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة
 وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذ فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن
 تورية بل اجالا (قوله على قرينة خفية) حيث يذهب الوهم قبل التأمل الى
 اراءة المعنى القريب ولو كانت القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم ستر القريب للبعيد
 (قوله ولم يقرب به الخ) فيه ان العرش مما يلازم المعنى القريب (قوله اعني القدرة)
 ولا فائدة كمالها جمع البعد (قوله ما يلازم المعنى القريب) لان البناء وان كان
 يطلب القدرة لكن طلبه للبداكثر (قوله فما تفرق) من التفريق اي ما يميز بينهما
 (قوله وقد يكون الخ) بشعر بان ايس في البيت السابق كل من التوريتين ترشحا لآخرى
 وليس كذلك لان ذكر الجدى والحمل كما انه ترشيح للغزاة كذلك الغزاة ترشيح
 للحمل والجدى الا ان يقال استعمال الجدى والحمل في البرجين وولد البقر والغنم
 شائع لا تفاوت بينهما في القرب والبعد (قوله اذا صدق) من التصديق وكذلك
 كذب اي اذا حصل للفتى ما يتناه من الجد شبه حاله بحال من يخبر المخاطب
 بمراده فيعطيه اياه ويصدق في ذلك الخبر كما في قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق

الفرج أو يكذبه والخيلة بفتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم
والقاموس أي وإن كذب الظن ما يقوله الميم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل
من التخييل أي القوة الخيلة وقيل أنهما من الصدق والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي
إذا ثبت الجدوان اتقى الخيلة أي المظنة أي علامة تلك المكارم (قوله أنه تمثيل) أي
تصوير لما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وإيسر المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه
تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله بما يردف الملك) بضم الميم أي السلطنة (قوله
والتمثيل) أي الاحتيال لصيغة التثنية في يدها بأن يراد النعمة الدنيوية والأخروية (قوله
أن يتمثل) من محل به إذا سعى بالباطل ويعدى بالباء (قوله حقيقة أو مجازاً) أما حال
عن مفرداته أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالضمير الرجوع الخ) فالضمير مستعمل
في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضي تقدم ذكر المرجع
لاستعماله في معنى يراد بالرجوع فلا يلزم استعمال اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين
الحقيقة والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم (قوله إذا نزل السماء
الخ) وصف الشاعر قومه بالغلبة على من عداهم من الأقوام بأنهم يرعون كلاءهم
من غير رضائهم (قوله بين جوانحي وضلوعي) الجلوأع الاضلاع التي تحت
الترائب وهي ما يلي الصدر كالضلع مما يلي الظهر الواحد جانحة كذا في الصحاح
(قوله بأحد الضميرين أه) وكلا المعنيين مجازيان للغضا فانه اسم للشجر في البادية
في الايضاح الشجر بدل النار وحيث يكون المعنى الثاني حقيقياً والايقادي سبب الى النار
والى ما يوقد به (قوله وهو ذكر الخ) الضمير لالف والنشر لانهما نوع واحد
من المحسنات (قوله نحو ومن رحمة الخ) فان قيل قد تعين الضمير في التسكين وفيه للعود
الى الليل فلا يكون الآية من اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه
قلت التعيين المنفي فيما سبق من الاشتراط انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية
الكرامة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للمود الى النهار من حيث
اللفظ فلا تعيين لفظياً اصلاً كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ابن حبوش)
بالحاء المهملة والياء المشاء التختانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف
بالكسر والسكون النقا وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف اخرج عن حبك ودواعي
الحب من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف موجودة فيك (قوله
اولاً) أي قبل النشر فليس المراد من القولين القولين لعدم ذكرهما قبل النشر
بل القولين المذكورين في ضمن قالوا (قوله على ما صرح به الخ) حيث اورد كلمة
ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان اللفما يكون سابقاً على النشر (قوله فلف

بين الفريقين الخ) هذا واضح انما الكلام في انه لما جمع بين الفريقين او القولين في اللف
 يجب ان يذكر مالكل في النشر ليرد السامع الى كل فريق او قول مقوله فالظاهر
 الواو دون كلمة او قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد جرى الاستعمال
 في اللف الاجالي على ان يذكر النشر بكلمة او لا ماقع الاتفاق عليه هو احد
 القولين وانما المو كول الى فهم السامع هو التعيين وفيه بحث لان اللازم في اللف
 والنشر الاجالي ان يذكر مالكل من احاد المتعدد الذي ذكره اجالا واما كونه
 متفقا عليه بين احاد المتعدد فلا وان المو كول الى فهم السامع حينئذ يكون تعيين
 الاحد المبهم لارد مالكل من احاد المتعدد اليه ولو كان ما ذكره كافيا في اللف
 والنشر الاجالي لزم ان يكون قالوا لن يدخل الجنة الا احدهما منه وان شئت تفصيله
 فارجع الى تعليلنا على تفسير القاضي (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) الذي
 اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الخ وقيل
 في وجه لطفه انه لف مرتب على النشر معلوم منه والاعم الاغلب العكس وقيل
 لانه لم يصرح بالملفوف او لا بل بما يدل عليه وحين قصد ذكره حذف اللفظ الدال
 عليه ويرد عليهما انهما لا يوجبان لظفا لا يتهدي اليه الا النقب المحدث ولا نسلم
 انه لف مرتب على النشر بل نشر مرتب على اللف المفصل ثم رتب اللف الجمل
 عليه ولا نسلم انه لم يصرح بالملفوف فانه صرح بالملفوف المفصل ثم ذكر الجمل
 اما لظفا او تقدير او عندي وجهه ان مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها عللا لماسبق
 ولذا قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة او معطوفة على علة مقدرة فيصح
 عطفه على ماسبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يتهدي
 اليه الا النقب المحدث من علماء البيان فيقدر الفعل المعلن مشتقا على ماسبق اجالا
 فيكون ماسبق قرينة على حذفه ولكونه مشتقا على ماسبق يبقى التعليل بحاله
 ولكونه مغايرا له بالاجال والتفصيل يصح عطفه ولا فائدة هذا العطف كمال
 العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت اول تفصيلا ثم ذكرت اجالا ثم عللت
 من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد
 من العلل الى ما يليق به يكون ايراد العطف اولى من تركها (قوله شرع
 ذلك) اي بين قدر الفعل مؤخر كما اختاره القراء لان حذف المعلل يدل على كمال
 العناية بشأن العلل وقدره القاضي مقدما كما ذهب اليه الزجاج رعاية للاصل
 مع عدم مقتضى التأخير (قوله وامر المرخص له) بمراعاة عدة ما فطر
 من غير نقصان فيه استفاد من قوله تعالى (فعدة من ايام اخر) كانه قيل فوجب

عليه قضاء ما فات مراعيًا فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ)
المستفاد من قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) او من قوله تعالى
(فعدة من ايام اخر) (قوله من كيفية القضاء الخ) المستفاد من اطلاق ايام اخر
اي فعلية عدة من ايام اخر كيف ما يسر متواصلا او متفصلا (قوله اي ارادة
الخ) يعني ان الترخي مجاز عن الارادة اي اطلب على ما هو مذهب الاعتزال
من ان ارادة تعالى لفعل غير امره به وجواز تخلف المراد عن الارادة وتغيير الاسلوب
عن التشكر وللإشارة الى ان هذا المطوب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب المتأخذة
في حصوله وهي ظهور كون الترخيص نعمة ولخطاب موقفا بكمال رافقه تعالى
وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر (قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لا دليل
في الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين مذکوران باسبوب واحد لم يفرع
احدهما على الآخر (قوله ليفرع الترخيص الخ) اعادة من في قوله ومن الترخيص
عظما على قوله من امر الشاهد بل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم
الشهر فالاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما بعد (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر
ان ترك من القرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفي هذا
دلالة واضحة الخ) جواب لقوله جعل قوله وتكبر واعله آه (قوله شامل
لامر الشاهد الخ) فالمعنى وتكملوا عدة الشهر بالاداء عند عدم العذر بالقضاء
في حال الافطار بالعدر بتحصيل خيراتهم ولا يفوت عنكم بركات صومه نقصت ايامه
او كملت وبهذا تدفع النظر الذي ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ
(قوله على انه الخ) يمكن ان يقال ان ترك اضافة عدة لى ما فطر قرينة على انه
اراد مطلق العدة لاعدة ما افطر * قال قدس سره واما الآية الكريمة الخ * فيه
ان ما ذكره التاميفيد لطافة اللف والنسب الذي في الآية بخصوصها ولا يفيد لطافة
النوع والقول بان النوع عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض ما لف فيه الى دقة
النظر لا يفهم من عبارة الكشف ولو سلم فدقة وجه التعليل تفيد احتياجه الى
الفكر الغامض لاختصاصه بالنقاب المحدث * قال قدس سره ان تعليل الامر
الخ * بيان للطافة جهة المناسبة * قال قدس سره وان معلل الخ * عطف على
قوله ان تعليل الامر الخ بيان لدقة وجه التعليل * قال قدس سره مستنبط
من غير * اي غير المعلل يعني ان معلله ليس مذکور صريحا انما هو مستنبط
من قوله تعالى (فعدة من ايام اخر) * قال قدس سره وان كل واحدة من العلتين *
اي لتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون * قال قدس سره ان الشكر اولى

الح * لان الترخيص نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعليم كيفية القضاء انسب
 بالهداية لكون المقصود منه الخروج عن عهدة مالزم على العباد (قوله ان يجمع
 بين متعدد الخ) كان الظاهر ان يجمع متعدد ادخل لفظ البين للإشارة الى ان
 التعدد يجب ان يكون في الذكر فليس قواسا البنون زينة الحياة الدنيا من الجمع
 (قوله ابي العنابية) على وزن كراهية (قوله ان الشباب) صحح السكاكي رحمه الله
 بكسر ان على سبيل الحكاية ٧ تضمنا لما تقرر عندهم ولذا صار المصاريع ثلاثة
 (قوله هي ما يدعو الخ) عبر عنه بالفسدة مبالغة (قوله ايقاع تباين الخ) ليس
 المراد التباين المصطلح بل المعنى الاموى اى اقتراق بين امرين مشتركين في نوع
 (قوله فانه دقيق) وجه الدقة ان الاضافة في ذكر مالكل متحققة اجالا والتعيين
 مفوض الى السامع الا ان المتبادر من اضافة مالكل اليه ان يكون على التعيين
 (قوله لا يقيم على ضميم) اى ظلم اى لا يتوطن في موطن الظلم احدا الا الاذلان
 (قوله فلا يرثي له) اى لا يولد اولكل واحد من العبر والود (قوله فلا يتحقق التعيين)
 لان المراد التعيين في اللفظ فان التعيين بالقرينة متحقق في الف والشر ايضا
 كما مر (قوله ولو سلم فسواء الخ) يعنى ان اسم الإشارة فيما نحن فيه اثنان فلا بد
 لكل منهما من مشار اليه معين فالتعيين متحقق الا ان التعيين يحتمل وجهين
 بخلاف الف والشر فان نفس التعيين مشترك فيه فتدبر فانه دقيق قد خفي على
 بعض الناظرين (قوله الجمع مع التفريق) اورد كلمة مع إشارة الى ان المحسن
 اجتماعهما وكذا فيما سياتى وانما لم يذكر اجتماع بعض الحسنات الاخر بعضها
 مع بعض كالطباقي مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماهما
 موجب لحسن زائد على كل واحد منهما (قوله من جهة الحر والاحتراق) اى
 حره واحتراقه وفيه إشارة الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا لغيرها فانه
 المناسب تشبيه القلب بهما (قوله وحتى متعلق الخ) اى عطف عليه لان
 الجارة لا تدخل على الفعل (قوله وقد شقيت به) من حد علم في التاج الشفاء
 والشفاعة بدبخت شدن وهى كناية عن الخراب والهلاك (قوله فاعلم الخ)
 اعتراض بالقاء والبدع كعنب جمع بدعة حكمة مؤنث بدع كالم (قوله يأتى الله)
 كقوله تعالى (هل ينظرون الا ان يأتهم الله) والمراد امره لا امتناع الاتيان على الله
 تعالى (قوله او يأتى اليوم) والمراد اتيان هوله فلا يلزم جعل البرم وقتا لاتيان
 اليوم وحدوث الشئ بنفسه (قوله والمأذون الخ) وقع في شرحه للفتاح
 او الفاصلة وهو الموافق لتفسير القاضي وفي شرح المفتاح للعلامة الوالوا صلة

٧ تضمينا لمضمة

ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فالو وان قصد بيان معنى الآيتين
فالو او وتكون دفع التدافع حاصلًا ضمنا (قوله وجبت له النار) هكذا يفسر القاضي
ومعنى وجبت ثبتت ولزمت اذ لا وجوب على الله تعالى عندنا ولا معنى للوجوب للعبد
فيكون دخولهم النار والجنة مستفادا من التفريق ويكون محط الفائدة في التقسيم
القيدي اعني قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) فالظاهر على مذهب
اهل السنة ان يفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجملة كفرا كانت او عصيانا والسعيد
بمن له السعادة في الجملة بان كان مؤمنا كاهوا والمتبادر وحينئذ يكون محط الفائدة
قوله ففي النار مع قيوده (قوله الزفير اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بهما
الدلالة على شدة كربهم وغمهم وتشبيه حالهم بحال من استولت الحرارة على
قلبه (قوله اي سموات الآخرة وارضها) في تفسير القاضي وفيه نظر لانه تشبيه
بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانهما يعرفه بما يدل على دوام
الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه انتهى وفي قوله بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده
اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل
الآخرة بما يقلمهم ويظلمهم اما سماء يخلقها الله او يظلمهم العرش وكل ما يظلمك فهو
سماء بان كون المظل ضروريا لهم لا يستلزم معرفتهم به على انه ان سلم كون المقل
ضروريا لحمل افعالهم لا نسلم كون المقل ضروريا وان حمل السماء والارض على
المظل والمقل خلاف المعنى الظاهر لا بد له من قرينة وفي قوله ودوامه ومن عرفه
الخ اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضاً
قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وقوله تعالى (واورثنا الارض تقبوه
من الجنة حيث نشاء) بانه انما يدل على وجود السماء والارض لها مادوامها فلا يعرف
منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فيبان دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجدي
تقعا (قوله ولكنه يمتد الى غير النهاية) تصریح بما علم ضمنا للاعتناء بشأنه فكلمة
لكن لمجرد التأكيد كافي قولك لو جئتني لا كرمتك لكنك لم تجي على ما في المعنى
والاقتان (قوله في عذاب النار) اشارة الى ان المراد بقوله ففي النار عذاب النار لا دار
العقاب لقوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) فان اخراج النفس ورده انما يكون من حر
النار واحراقه وقوله تعالى (ففي الجنة) نعيم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير مجدود) فان
المناسب له نعيم الجنة مطلقا لا مطلق الرخول فيها (قوله بمعنى ان اهل النار الخ) يعني ان
مقتضى الاستثناء من الخلود في عذاب النار ان لا يعذبوا بها في جميع الاوقات بل
ان يعذبوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزمهرير وعذاب سحق طائفة وخشيته واهالته

وهذا لا يقتضى الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود فى نعيم الجنة
 أى الذات الجسمانية ان يعموا بنعيم آخر من الازدات الروحانية كرضوان الله ويتلذذوا
 بها بحيث يقطع عنهم الذات الجسمانية وهو لا يقتضى خروجهم من الجنة (قوله
 ما هو اكبر منها) كما قال الله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها
 الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله اكبر) (قوله
 ما لا يعرف كنهه الا الله تعالى) كما قال الله تعالى (فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرّة
 اعين) (قوله بناء على مذهبه) من ان من دخل النار لا يخرج منها ابداً وهو الكافر
 وصاحب الكبيرة الغير النائب وما سواهما لا يدخل النار كما عرف فى الكلام (قوله
 يكفيه صرفه عن البعض) ولا يقتضى صرفه عن الكل فى وقت ما حتى يلزم خروج
 الكفار عن النار (قوله والتأيد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال
 مقدرة لعدم مقارنته بالعمل فالتقدير اما الذين سعدوا فى الجنة مقدرين الخلود
 فيها مادامت السموات والارض و الخلود المقدر لا يقتضى سابقة الدخول بل
 تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأيد فان الخلود المقدر مرجعه
 التأيد أى ثبوت الحكم السابق وهو الكون فى الجنة ابداً أى فى جميع الاوقات
 المستقبلية من وقت دخول اهل الجنة فيها والتأيد من وقت معين كابتداء باعتراف
 الانتهاء كفى الاستثناء الاول يقتضى باعتبار الاستثناء لعدم بقاء التأيد من الوقت
 المعين فحينئذ اندفع ما اورده السيد متابعة لصاحب الكشف من ان الاستثناء
 يقتضى اخراجاً من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك انما هو
 فى الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما اورده من انه لا دلالة فى اللفظ
 على المبدأ المعين فان المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول
 هذا وقديقال فى تفسير الاستثناء وجوه اخر منها انه من قبيل (ولا تنكحوا ما نكح
 ابائكم من النساء الا ما قد سلف) و (لا يدفون فيها الموت الا الموتة الاولى) وفيه انه
 انما يتجه اذا كان فى الآية قرينة على انه تعليق بالمحال كما فى الايتين ومنها انه استثناء
 من اصل الحكم والمستثنى زمان توقفهم فى الموقف للحساب وذلك لان ظاهره يقتضى
 ان يكونوا فى النار حين يأتى اليوم او مدة لبثهم فى الدنيا وفى البرزخ ان لم يقيد باليوم
 وفيه ضعف لفظ التأخره عن الحال ولا مدخل له فى الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان
 الوقف او مدة البث المذكور مما لا فائدة فيه فانه معلوم من سوق الكلام وان
 الابهام بقوله الا ماشاء ربك والتفخيم الذى يعطيه لا يبق له رونق ومنها انه استثناء
 من قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يجرى

في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على القان الا الالف التي كانت بمعنى
سوى والمعنى سوى ما شاء ربك من الزيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السموات
والارض وفيه انه صرف للفظ الا عن معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول
المذكور وانه مبني على حل السموات والارض على هذين القسمين المعروفين
وان الظاهر على هذا المعنى ان يقال خالدين فيها ابدا كافي النصوص الاخر ومنها
ان ما بمعنى من والمخرج هو العصاة في الاستثنائيين ولا بد من القول بالاستثناء من اصل
الحكم وحينئذ لا حاجة الى جعل ما بمعنى من ومنها ان لا بمعنى بعده هذا هو الاقوال
المنقولة في هذه الآية فعليك بالاعتبار (قوله واطلاق السعادة الخ) في تفسير
القاضي لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه
ان يكون صفة كل قسم منتفية عن قسمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لا انفصال
حقيقي او مانع من الجمع وهذا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمة
وان حالهم لا تخلو عن الشقاوة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص
بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات * قال
تدس سره ان قلت ما وجه العطف باو الخ * في الكشف التزويج جعل الشيء
زوجا وقوله ذكرانا وانا انا حال من الضمير والواو للامية ولتركبه من القسمين السابقين
لم يكرر فيه المشية وفي الكواشي ايضا الله حال والضمير راجع الى المذكور والمعنى
او يجعل المذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجيتهم
باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة او بدون ذكر المشية لانه كانه
ليس قسما على حدة بل تركبه من القسمين السابقين كانه قيل يهب لمن يشاء الاناث
والذكور منفردين او مجتمعين ثم قيل ويجعل من يشاء عقيما فقيد بالمشية لانه قسم
آخر وهذا اولى مما في تفسير القاضي من قوله وتغير العاطف في الثالث لانه قسم
المشترك بين القسمين ولم يحتج اليه الرابع لافصاحه بانه قسم المشترك بين الاقسام
الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير
الى من يشاء يكون مفاد قوله او يزوجه الخ انه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه
يذهب زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا وانا انا عاقلة ومن هذا ظهر
ضعف ما قيل ان ذكرانا وانا انا منصوب بنزع الخافض اي يقرنهم بالذكور والاناث
ولو سلم بان يكون التقدير يزوجه لهم على ما في شمس العلوم من انه يقال زوجت الابل
صغيرها وكبيرها اي قرنت صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى (يزوجهم
ذكرانا وانا) اي يقرن لهم ذكرانا وانا كما قال (والقمر قدرناه منازل) اي

قدرنا هاله فارجاع الضمير الى من يشاء لا يقتضى ان يكون المفعول المقدر في المرجوع
اعنى هبة الذكور والانات معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه
ان ليس المعين على البدلية كما قرره بل على انه يهب بعضهم صنفًا واحداً وبعضهم
صنفين وبعضهم لا يهب شيئاً منهما وان ليس التقييد بالمشية مستفاداً من قوله
او يزوجهم ذكرانا وانا وانا ولو سلم فمن شاء في حقه الذكور فقط او الاناث فقط
لا يمكن في حقه بدلهما مشية الاناث والذكور. عاقلان ماشاء الله كان على ما في
الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى اما بعد تعلق المشية فلا
هذا فتدبر لعلك تطالع على ما هو احسن مما ذكرت * قال قدس سره هي عدم
لزوم المشية الخ * فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقهم
بسبب عدم لزوم المشية والمقصود وقوع التزويج (قوله لاجل المبالغة
لكمال الخ) اشارة الى ان اللام صلة للمبالغة لالاجل والمبالغة في الكمال
قد تكون مطلوبا في نفسها وقد تكون مطلوبا لتهكم كما يقال للجان لقيت
من فلان اسدا واعلم ان اللفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس
هو من دواخل البلاغة لعدم تأتى الوضوح والخفاء بالدلالة الوضعية
كما مر بخلاف الاستعارة لكونها مجازا يتأتى به الوضوح والخفاء فلذا
كانت من دواخل البلاغة والتجريد لاجل المبالغة في الوصف فليس داخل
في البلاغة على ما فهم (قوله عن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه
لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية باد الملابسة (قوله فليأمل)
لعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الاسد حصل المبالغة بجعله عين الاسد
كافي الاستعارة وان فانت المبالغة الحاصلة من التجريد ومراده بقوله والغرض
التشبيه ان المقصود الاصلى التشبيه (قوله ومبالغة في انصافها بالشدة) اى شدة
العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب سدة العذاب فان احتمال الانقطاع بهونه
(قوله منصوب) اى رواية والافيجوز رفعه بالعطف على نحوى بحذف العائد
اى فيها (قوله اذلا معنى للانزعاع) بان يقال انزع الله تعالى من ذاته رباً بمبالغة
في ربوبيته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنزع (قوله ان في البيت)
اى في كونه من التجريد (قوله بل هو) اى اجتماعهما واقع فالمرجع مذكور معنى
(قوله لنكتة الخ) لا يخفى ان النكتة المذكورة تحصل بمجرد جعل نفسه مخاطباً
ولا تنوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتماعهما واقع في صورة يكون
الاسلوب المنقل اليه دالا على صفة كما فيما نحن فيه فهو معنى قوله كريم التفات

من حيث انه انتقل من التكلم الى الغيبة وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة
مبالغة في كرمه وبما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد من ان الالتفات يقتضى الاتحاد
والجبريد يقتضى التغير ولو ادماء فينبهما تناف لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتنافيين
من جهة واحدة * قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام * انما قال ذلك لان نفي
البطل لا يستلزم اثبات الجود لوجود الواسطة * قال قدس سره ولا دليل الخ *
فيه ان البيت المذكور مثال يكفيه الاحتمال والدليل انما يلزم اذا كان شاهدا (قوله
اراد بالحال الغنى) في التاج الاسعاد يارى كردن فلامعنى فليمن النطق في المدح
ان لم يمن الغنى في الاهداء فاقبل اى حاله وهو الفقر اذا الفقر لا يسعد الاهداء وانما
يسعد الغنى وهو عار منه فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي ليس بشى (قوله وانما
يدعى ذلك الخ) اشار بذلك الى ان قوله لثلايظن الخ خارج عن التعريف بيان
لغايتة للفرق بينه وبين الكذب (قوله انه غير متناه) اى غير بالغ في النهاية (قوله
ادعى ان جاره الخ) الجسر مستفاد من عموم حيث مالا ولهذا الحصر صار متمنا
حاديا (قوله مقبولان الخ) واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع
واعتبارات الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست بحجاة على
معانيها الحقيقة بل كنايةات او مجازات مرسله كانت او استعارة بالنظر الى الموارد
والامثلة فقوله تعالى (تكاد زيتها يضىء) مجاز مركب عن كثرة صفائه ونوره
وقول ابي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضى مجاز عن طول
سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اسكر بالامس لامتناع من ان يقال انه
مجاز عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشرب كذا افاده بعض الناظرين
والاظهر ان يقال ان المقبولة والمردودة انما هى بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر
الى ماهو المقصود اعنى ادماء كمال الوصف (قوله الى الصحة) اى الامكان فلا يرد
ان صحة كلام الله تعالى لا مزيد عليها فكيف يقال فيه ما يقر به الى الصحة (قوله
ايراد حجة المطلوب على طريقة اهل الكلام) ايراد الحجة بتعلق باداء اصل المعنى
وكونه على طريقة اهل الكلام من المحسنات المعنوية فان المحاوراة لا تتوقف على
كونه على طريقته وان كان مرجعه الى ذلك (قوله وكأنه اراد الخ) فان اللائق
بالدعوة العامة المقدمات المشهورة لكون النفس مطاوعة لها بخلاف البرهان
فانه مختص باولى الالباب الخالصة (قوله ليس قطعى الاستلزام للفساد) بمعنى الخرج
عن هذا النظام المشاهد ولو اريد به عدم التكون يكون قطعى الاستلزام وتفصيله
فى شرح العقائد للشارح رحمه الله تعالى (قوله موطنه لا قسم) تدل على ان المذكور

في معرض الجواب جواب القسم لأجزاء الشرط (قوله أهون وأسهل عليه)
 لا بالنظر إلى ذاته تعالى إذ لا يتصور في حقه تعالى السهولة والسهولة بل على
 ما جرت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان أعمده
 أسهل عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أي امكان الصدور إذا كان
 الذائق لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله على مقابل الحقيق) يعني الموجود
 الخارجي فتوهم أنه بمعنى الموجود في نفس الامر (قوله ولو كان الامر كما توهم)
 من أن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيق (قوله أي لم تشابه) في التاج حتى وحكاة في فعله
 ما نداء ونشدد ركار (قوله وثقوقه عليها) أي تقوى عطائك على السحاب لأن صفة
 عطائه اختياري كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فإنه ليس له اختيار
 في نزول المطر وآثارها قليلة بالنسبة إلى آثار عطائه واقعة في غير موقعها وليس المعنى
 أن نائل السحاب لم يشابه نائله فلما علمت السحاب عدم المشابهة بين النائلين حث فصببها
 الرخصاء حتى يقتضي وجود نائل السحاب أو لا يظهر له عدم المشابهة بين النائلين
 الموجب للمحمى الموجبة للرضاء فلا يتم أن نزول المطر مطلقاً عرق حياها الحادثة
 بسبب عطاء المدوح (قوله لكأنك علة حقيقة) أي في العادة لأن الكلام
 في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أي حذارى اليأس) أشار إلى أن الإضافة
 في حذارك إضافة المصدر إلى المفعول لا إلى الفاعل يعمد بنفسه يقال حذرته
 وعن يقال حذرت منه كما في المتن (قوله أي إنسان عيني من الفرق) غرق إنسان
 العين كناية عن العمى أي نجى حذارك من العمى فلا يرد ما قيل أن المناسب أن يقول
 نجى نفسي من الفرق لأن إنسان العين يفرق بدمع قليل ولا يحتاج إلى أن يحجب بان إنسان
 العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فإذا كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية
 (قوله أي شد النطاق الخ) النطاق في الأصل شقة تلبسها المرأة وقد تطلق على ما تشد
 المرأة تلك الشقة في وسطها ولهذا المعنى سميت أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين
 وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسيره بتطيق بشد المنطقة لأن الجوزاء مؤنث ولا يقلل
 للكواكب التي في حول الجوزاء منطقة الجوزاء بل نطاقها (قوله قصد تعليلها)
 بنية خدمة المدوح لا يخفى أنه لا يصلح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة المدوح
 إنما يصلح تعليل الانتطاق به اللهم إلا أن يجعل رؤية النطاق كناية عن وجوده
 (قوله مدام) جمع مدمع الماقي وهي أطراف العين ونسبة السيلان إليها كنسبة
 الجريان إلى النهر (قوله يعني ساقط الريح المزن إليها) بيان لحاصل المعنى فإن شفعت
 على صيغة المجهول معناه ضمت أو جعلت مقبولة الشفاعة وقرأته على صيغة المعلوم

من الشفاعة يخل الوزن (قوله قصده الملازمة الخ) يعني ان السحاب المذكور يحزن
ويغتم من كثرة حزنه وخلو صدره من الغير و يطلبه في تلك ابي او في تلك الديار ويكي
عليه فان الديار البلاقع هي والربى واحد هي وواضع قيام الخيبة فقوله فكان نفس
ابي تمام الخ متفرع على القولين (قوله احتراز الخ) لا يخفى ان تفسير التفرع
المذكور يستدعي اتحاد الحكم للعقلين وفي المثال المذكور الحكمان مختلفا فالمناسب
ان يقول وابوه راكب (قوله من عض الكلب) الكلب على وزن الكنف (قوله وايسم آه
اي ليسم القدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم
بما يشبه المدح وغير ذلك بتأكيد الشيء بما يشبه نقيضه ويجعل هذا واحدا من
الحسنات المعنوية مندرجا تحتها جميع ما ذكر وليس المراد ان يسمى تأكيد المدح
بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح * قال قدس سره
فانه ركيب جدا * لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جئتني اكرمك على تقدير
جئتني واما معنى فلان الجزاء المذكور وجود العيب فيهم لا اثبات وجود العيب فيهم
(قوله ويعقب باداة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه
حقيقة فان الاستثناء متصلان او منقطعان لا بد فيه من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا
ولا اختلاف ههنا وانما في التأكيد كونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح
رجه الله يذكرك الخ (قوله انا فصيح العرب الخ) جعله ابن مالك من المضرب الاول
بتأويله بالنفي اي لا نقصان في فصاحتي الا اني من قريش (قوله وبيد) بمعنى غير اليه
ذهب الجمهور وفي المعنى انه للتعليل فالمعنى انا فصيح العرب لاجل اني من قريش
ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لانه علة تامة وفي القاموس ان بيد بمعنى غير
ومن اجل وعلى (قوله واصل الاستثناء فيه الخ) اي الراجح الكثير الاستعمال
في هذا المضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها وفيه
اشارة الى انه قد يكون داخلا لانه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن
الا انه مؤمن واما في المضرب الاول فليكون ما قبل الاداة صفة منفية والمستثنى
صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البته لكنه قدر دخوله لبصير متصلا
فيفيد التأكيد من وجهين (قوله فليتأمل) حتى يظهر للاعدم التساوي بينهما
اذ كون الكثير الراجح في مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين
في الاصول لا يساوي ان يكون الكثير الراجح في نوع منه الانقطاع (قوله
ضرب آخر) كونه ضربا آخر من جهة انه ليس المستثنى منه في صفة
ذم منفية بل محذوف هو اعم الاشياء يقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل

فيه معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قيل لاعيب فينا الان
 آمنا * قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول * لان المذكور سابقا
 صفة ذم منفية استثنى منها صفة مدح * قال قدس سره اعتبر فيها جهتها
 تأكيد * جهة كونه كدعوى الشيء بينة وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال
 * قال قدس سره لا يمكن الاعتبار جهة واحدة * وهي الجهة الثانية واما الجهة
 الاولى فبناها تقدير الدخول ولا يمكن ذلك في الضرب الثاني لكون المذكور قبل
 الاصفة مدح مثبتة ولا عموم لها ويمكن ان يقال ان فسر (لا يسمعون فيها لغوا) بنفى
 سماع اللغو كان من الضرب الاول لكون سماع اللغو صفة ذم منفية وان فسر
 بثبوت عدم سماع اللغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة
 مدح مثبتة * قال قدس سره ولعله اراد الخ * فيه انه يلزم اختلال تعريف
 الضرب الاول وتفضيله على الاطلاق والحصر بين الضريين (قوله فالاولان
 استثناء آن) بحذف العاطف او الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكنه الويل
 (قوله هذا الضرب من الاستثناء) قال الزوزني وسمى هذا النوع الاستثناء
 الخداعي (قوله لان الشكاية مصرح بها) بقوله * ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا *
 (قوله لكان اقرب) لان قوله فقلت له نعم مالك فيهم انهما الخ دعاء للمدح
 متضمن للتهنئة (قوله اعم من الاستنباع) هذا بالنظر الى ظاهر تعريف الاستنباع
 اما لو قيل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا التخصيص يكون مساويا
 للادماج (قوله اعذبها) اي بالاجقان اي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع
 جفن كقفر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (قوله ولا بدلى من جهله) الضمير
 للمتكلم ففيه التفات من التكلم الى الغيبة قابل الجهل بالحلم لاستلزامه الطيش وترك
 الوقار (قوله ادجج في الغزل) بالتحريك في الصحاح مغازلة النساء محادثتهن
 ومرادوتهن يقال غازلتها وغازلتني والاسم الغزل (قوله الهزل الذي يراد به
 الجد) اي يذكر الكلام على سبيل المطاوعة ويقصد منه معنى صحيح في الحقيقة
 (قوله ماعد) اما امر من عدي بعد بمعنى احسب او من عدى يعدى اي تجاوز (قوله
 وهو كاسماء السكاكي الخ) كان الظاهر ان يقول وهو ماسماء السكاكي رجه الله
 سوق الخ الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى
 بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كاهو المشهور كذا وهو كما
 سيجي كذا وقوله لنكتة متعلق بالتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما
 سماء السكاكي رجه الله الا انه اخره ليكون بيان النكات متصلا به (قوله المعبرق

سرى الخ) سرى صفة برقى أى ظهر بالليل والضاحى بالضاد المجهمة والخاء المهملة من الضمحو (قوله فيه دلالة الخ) أى دلالة من حيث الظاهر والافيجوز ان يكون التخصيص بالرجال مستفادا من مقابلة النساء (قوله انزلتى سلى الخ) خاطب منزلتى الشتاء والصيف للحبيبة وناداهما قائلهمزة النداء والرواجع جمع راجعة والتسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفى بعض النسخ بدل اوبدفع البكاء اويكشف العمى أى عمه العشق وتخييره والاستفهام اذكارى أى لا يرجع ولا يدفع وثلاث الاثافي قاعل القعابين على التنازع والاثافي بالتشديد والتخفيف جمع اقية وهى ما يوضع عليه القدر أى ثلاث اجار والبلاقع جمع بلقعة وهى الارض القفر التى لا شئ فيها (قوله القول بالموجب) أى اعتراف المتكلم بما يوجب كلام مخاطب مع نفي مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده فى شئ آخر واما بحمل لفظه فى كلامه على غير ما قصده منه (قوله أى فى التلغظ) فسر التلغظ بالتلفظ اذ لا معنى لتشابه اللفظين فى نفس اللفظ فانه يستلزم اتحادهما فيخرج منه الجنس الغير التام (قوله فى انواع الحروف) اورد لفظ الانواع تنبيها على ان الحروف انواع والافيكفى فى الحروف (قوله وفى اعدادها الخ) الاولى عددها وهيئتها اذ ليس توافق الكلمتين فى اعداد الحروف والهيئات الا انه اورد صيغة الجمع نظرا الى المواد (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر ان يقول فان هيئة الحرف كيفية تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام فى هيئات الحروف دون الكلمات ولان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور (قوله وهو اقطع من بقر الوحش الخ) والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطع البقر الوحشى جالبات للموت والعشق قتال للانسان (قوله وذى زمام الخ) أى ذى حرمة وفيت بالعهد ذمته أى ذاته فان الذمة فى الاصل العهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع فى اطلاقات الفقهاء ولا زمام الخ أى ليس له آبار قليلة الماء فى مسلك العرب وهو كناية عن كثرة خيراته (قوله مامات الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه يحبى ويتحدد عند هذا الممدوح ووقع فى ديوان ^{مصحح} له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان وابلى بشدائمه المفضية الى الموت فانه يحبى لدى يحبى بن عبد الله ويتخاص عنها ولك ان تجعل مافى مامات نافية ومن زائدة * قال قدس سره ان هذه المطايا الخ * فالمد بمعنى الامداد والوجد بمعنى القوة وضمير عنها للمطايا على الالتفات وزل عنها معنى اذهب صفة

منا أي امر قدر المطايا من الاعياء والكلال والمعنى امدكم يا مطايا منازل الاحباب
 قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها وقد ذهب عنكن ليس بذهاب عنى لان
 رؤية المنازل لم تزدنى الا ان ذكر الاحباب والحزن على فقدانها * قال قدس سره
 وهوانها بقيت الخ * البقاء والبقية مستفاد من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة
 عن الموت وزل عنها بمعنى لم تصبها وباقى الالفاظ على معناها السابق ولذا لم يجعل
 هذا الوجه مدبلا للاول بقليل والمعنى الموت المقدر الذي ظهر فيمكن تخالفا وشداؤه
 وزل عنكن أي لم يصيبكن ليس بمقلع عنى * قال قدس سره انها وان طالت الخ *
 قائم بمعنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن والحشاشة بضم الحاء المهملة بقية الروح
 والارماق جمع رمل بالتحريك بقية الروح فاضافة الحشاشة للمبالغة (قوله وهذا
 نوع آخر الخ) فان الاول اختلاف بالحركتين والثاني اختلاف بالحركة والسكون
 والثالث اجتمع فيه الاختلافان (قوله جدي جهدي) بالفتح المشقة أي حظي
 من الدنيا اتعاب النفس في الوصول الى المطلوب (قوله أي يدون سوا عد من ايد)
 فمن ابتدائية أي كائنة من ايد او تبعيضية بناء على ان السوا عد بعض الايدي وانما
 قابله بالتبعيض بناء على انه حينئذ حرف وعلى تقدير كونها بالتبعيض اسم بمعنى
 البعض مفعول يدون (قوله مطرطا) نقلا من الخيل الأبيض الرأس والذنب وسائرهما
 مخالف لهما فان آخره مخالف للباقي في كون اللفظ اعادة كذا قيل ويجوز ان يكون
 وجهه انه جعل الحرف الزائد في الآخر (قوله ووجه حسنه الخ) واما وجه الحسن
 الذي يعم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المناسبة وما ذكره الشارح رحمه الله
 تعالى انما يتم اذا ذكر اللفظ الذي فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص
 اما لو قدم اللفظ الذي فيه زيادة الحرف او فصل بين اللفظين نحو عواصم وعواص
 وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو ثلاثة اضرب الخ) جعل
 ضمير هورا جعا الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله في الاول يقتضي ارجاعه
 الى الحرف المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية السابق واللاحق فانهما تقسيان
 للجنان (قوله ليس من هذا القبيل) لان الهمزة في ارضيتم للاستفهام وهي كلمة
 برأسها (قوله وبهارون اذا قلبا) آخره * ان هارون اذا ما قلبا * يجعل المحبة
 شيئا عجيبا * قلب هارون نوره وهو بالسريانية موسى كذا قيل والوجه ان قلب
 هارون نوره لان الالف هرون مطروح في الكتابة (قوله من شميم عرار نجد) النجد
 ما خالف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة (قوله ويجوز) أي على الوجه
 الاول اضافة معرج الى الساعة اضافة على الاتساع يجعل المفعول فيه مفعولا به كما

في مآلث يوم الدين فيفيد استيعاب التعرّيج للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة
على الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة
مفيدة لان التعرّيج في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون
مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة
مقدمة على الاضافة على ما فهم من ظاهر عبارته (قوله اي قليل التعرّيج
في الساعة) على حذف المضاف والاستخدام والاوجه ان يجعل الضمير لمخرج
والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله اتركاني) اشارة الى ان دعائي تشبه دع
من ودع يدع (قوله افصحتم بلغاتها) يقال افصح الاعمى اذا انطلق لسانه
وخلصت لغته عن الكنة وجادت ولم يلحن وافصح به اي صرح والمراد بالغات
التغيمات جعل كل نعمة لغة (قوله ومفتون) من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى
(يومهم على النار يفتنون) او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجنون والرنات جمع رنة
وهي الاصوات والمثاني جمع مثني وهو من الاعواد ما كان ذاوترين
والفاء لتفصيل اهل البصرة اي ففهم الصالحون ومنهم دون
ذلك والمقصود ان البصرة مصر جامع

تمت

الحمد لمن منح علينا حتم طبع هذه الحاشية الجليلة * المنسوبة الى الفاضل التحرير
الكامل في البيان والتحرير (عبد الحكيم) السبالكوني على المطول من طرف
(الشركة الصحافية العثمانية) في استانبول الفاخرة بمقر السلطنة العثمانية
* في زمن سلطاننا الاعظم * والحاقان المعظم * الا وهو السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي * عبد الحميد * خان ادام الله دولته على ممر الازمان *
وكل على المؤمنين ظل حمايته مدار الدوران وقد طبع في المطبعة
الشركة الصحافية العثمانية وصادف ختام طبعه في اليوم
الخميس من شهر ربيع الاول لسنة احدى عشر
و ثلاثمائة و الف من هجرة من له
العز والشرف

۳	کلمه سواء والفعل الذي بعده	بمعنى الثبوت فالاول واللام للتعريف
۴	الفرق بين الفواضل والفضائل	دون الموصول
۸	القيد الواقع بعد الجملة قد يكون للسند	۴۱ المعاني الثواني تطلق على الاعراض
	وقد يكون للثبوت وقد يكون	المسوق اليها الكلام
	للانبات وقد يكون علة للانشاء	۴۳ القيد في حيز النفي يقيد العموم
۸	حذف الجار والمجرور معا ممتنع	۴۳ الفرق بين العرض والهبة
	عند الامام المرزوقي وجاز عند	۴۴ الاعراض النسبية معروضة للنسبة
	غيره	في المشهور والنسبة جزء منها عند
۸	جواز حذف المبدل منه وامتناعه	البعض
۱۰	المفعول له قد يكون غايه وقد يكون	۴۵ الافعال الواقعة في التعاريف مجردة
	علة باعثة	عن الزمان
۱۳	المعلوم كما يطلق على المسائل يطلق	۴۶ الفرق بين السبب والشرط
	على الموضوع ايضا	۴۸ كون الاسناد جزءا من الجملة
۱۳	موضوع هذا العلم ومحموله	۴۹ الفرق بين الزكاء والفطنة والغبابة
۱۶	الفرق بين الحشو والطويل	۵۰ ارتفاع شأن الكلام
۱۷	الفرق بين المثال والشاهد	۵۳ الفاء الداخلة على التفاسير للتراخي
۱۸	التعريض والتلويح	في الذكر
۱۹	عطف الفعلية على الاسمية	۵۳ اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة تخصصه
۲۰	والانشاء على الاخبار والجملة على	ظاهر في الاستغراق
	المفرد	۵۷ تعريف المعاني الاول والمعاني الثواني
۲۳	بحث المقدمة	۶۷ متعلق من الاتصالية في قوله لكونه
۲۴	ظرفية الالفاظ والمعاني بالاعتبارين	منه بمنزلة المفرد من المركب
۳۶	معاني المفرد وكونه حقيقة في كل منه	۷۰ اعراب فرد فرد
۳۶	المركبات الناقصة توصف بالقصات	۷۵ لزوم معتبر في انواع المجاز فلا بد من
	عند السيد السعد وعند السیالکوتی	علاقة مخصوصة
	لا توصف	۷۸ احوال الاسناد الخبری
۲۸	اسمى الفاعل والمفعول اذا كانا	۸۲ ما وقع في بعض عباراتهم

١٩١ الفرق بين حتى و ثم	من ان المدلول الخبر الوقوع
١٩٨ بيان استعمال ضمير الفصل	واللا وقوع مأول بالانقاع
٢١٨ تفصيل معنى قولهم من غير ارادة	٨٤ التأكيد
٢٢٠ مطلب وقيل قد يقدم	٨٥ ابي ابن سلول
٢٣٢ بيان الكاف التي تلحق اسماء الاشارة	١٠٣ تحقيق السؤال عن السبب الخاص
٢٣٣ بيان المستبعات	والسؤال عن السبب المطلق
٢٣٩ بحث المبتداء نكرة والخبر معرفة	١٢٤ الاليم والبعيد بمعنى المولم والبعيد
٢٤٦ الصبر على نوعين	مردود عند الكشف
٢٥٣ المسند السببي اربعة اقسام	١٣١ تفصيل كلمة من التي تزداد في التمييز
٢٥٧ مقارنة الحادث مع الحادث	١٣٢ اضافة المصدر الى المفعول
زمان ومقارنته مع القديم دهر	اذا قامت القرينة
ومقارنة القديم مع القديم سرمد	١٤٣ الخالبة المقتضية طي ذكر المسند اليه
٢٥٨ العدم الثابت في نفسه لا يمكن	١٤٤ بيان مراد من قال بالوضع المفهوم
ان يقصد من اللفظ	الكل في بشرط الاستعمال في
٢٦١ مطلب الفرق بين مذهبي العربية	الجزئيات
والمنطقية في الشرط والجزاء	١٤٤ التعيين المشار اليه في المعرفة اما
٢٦٣ تعريف العهد عند الجمهور وعند	مستفاد من جوهر اللفظ واما
الساكن	من قرينة خارجية
٢٧١ ان الكلم المجازاة تدل على مسيئة	١٤٥ بيان وضع اسم الجنس
الجزاء	١٤٦ بيان النكتة العامة في تعريف
٢٧٢ الشرط النحوي	المسند اليه
٢٧٩ القياس المركب من الاتفاقيتين	١٤٩ بيان وضع الاعلام الجنسية
ومن اللازومية والاتفاقية متجان	والعرف بلام الجنس والتعريف
الاتفاقية	فيهما
٢٩٠ من الجوامد الواقعة صفة لفظ	١٥٠ واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد
كل معنى كل الرجل في قولهم انت	الخارجي يكون حقيقة باعتبار
الرجل كل الرجل	مطابقته للماهية ومجازا اذا اريد
٣٢٤ تعريف الذات وتعريف المعنى	١٥١ تحقيق قوله وبعد التثنية والتي
٣٣٣ الكلام الذي يشتمل على القصير	١٦٣ الحصة والفرد بمعنى واحد عند
	المعنيين لا عند المنطقين

- فيه حكم واحد متضمن للاثبات
القصدى والنفي التبعي
٣٣٣ ومنها النفي
٣٣٣ الاستثناء من الاثبات لم يعد من
طرق الفصر
٣٣٦ في قصر الافراد حكم واحد
صواب في بعض خطأ في بعض
وفي قصر التعمين العكس
٣٣٨ بحث التزويل
٣٤٦ بحث الانشاء
٣٤٨ وجود الشيء في الذهن على نحوين
٣٤٢ معنى الصفة
٣٥٣ معنى الذات
٣٥٣ مفهوم واحد يكون ذاتا بالنسبة
الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات
٣٨٠ الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا
٣٨٥ الفعل يكون بدلا عن الفعل بدل
الكل
٣٨٧ فائدة الفاتين في مثل قولك
فان قلت فاذ اتقول
٣٧٩ الفرق بين الجملة المستأنفة البيانية
والجملة المستأنفة النحوية
٤٠٠ بيان الجامع العقلي والوهمي
والخيالي
- ٣٠٦ الفصل بين الموصوف والصفة
بالا والواو جازر عند الكشف
وعند الجمهور لا
٤٠٧ مطلب و لكل من الضمير الواو
والعلم حقيقة هو الادراك وقد
يطلق على متعلقه وهو
اما مجازا مشهورا او حقيقة
اصطلاحية وعلى الملكة كذلك
٤٣٤ كون وجه الشبه اقوى شرط
في الاستعارة المصروفة فقط
٤٧٩ معاني المشترك والمرتبج والمقول
والحقيقة والمجاز
٣٨٠ معاني المجاز والمقول والغلط
والمرتجل
٢٩٧ وضع الحروف
٥٠١ مطلق الزوم مشترك في جميع انواع
المجاز فلا يصح كونه علاقة
٥١٢ الحيثية اذا كانت عين المبحث كانت
للاطلاق
٥١٨ الاستعارة التبعية من التمثيلي
٥٢٤ استعارة لعل ورب
٥٣١ مجاز متفرع على الكناية
٥٣٧ معنى مستبغات التراكيب
٥٤٣ المشاكاة ليست بحقيقة ولا مجاز